

لأبي الحسن علي بن الفضل المزني
من علماء القرن الثالث الهجري

شرح وتحقيق

الدكتور أشرف محمد عبد الله القصاص
دكتوراه في النحو والصرف والعروض - دار العلوم

راجعه

أ.د. محمد عامر حسن
رئيس قسم النحو - دار العلوم جامعة المنيا (سابقًا)

أ.د. ممدوح محمد عبد الرحمن الرمالي
رئيس قسم النحو - دار العلوم - جامعة المنيا

أ.د. أحمد سليمان ياقوت
رئيس قسم اللغة العربية - جامعة الإسكندرية

د. ربيع عبد الحميد علي
أستاذ مساعد النحو - دار العلوم - جامعة المنيا

الجزء الأول

دار النشر للجامعات
مصر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إهداء

إلى عشاق العربية وعلمائها ودارسيها قدامى ومحدثين: حبًّا وتقديرًا

إلى (جبهة حماة العربية) والغيورين على لغة القرآن؛ مؤازرة وتعزيزًا

إلى أرواح نحاة الكوفة وقرائها، وإلى روح الإمام المزني؛ إنصافًا وتوقيرًا

إلى كل من علمني (أو سيعلمني) حرفًا ... عرفانًا بالجميل

إلى من طال انتظارهم لهذا اليوم: والديَّ الحبيبين ... رحمة وبرًّا

إلى رفيقة الدرب وشريكة العمر (أم سهيلة) ... حبًّا ووفاءً وامتنانًا

وإلى قرة العين وواحة القلب وأمل الغد الباسم ابنتيَّ (سهيلة وسمية)

إليهم جميعًا أهدي جهدي المتواضع في هذا الكتاب

المحقق

د. أشرف القصاص


حروف الهجاء
(١)

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

المزني، أبي الحسن.

حروف الهجاء لأبي الحسن المزني؛ شرح وتحقيق د. أشرف محمد عبد الله القصاص. ط١ – القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٩.

١٠٤٠ص، ٢٤سم.

تدمك ٦ ٢٨٢ ٣١٦ ٩٧٧

١-الأبجدية العربية

أ- عبد الله، أشرف محمد (شارح ومحقق)

ب- العنوان ٤١١,١

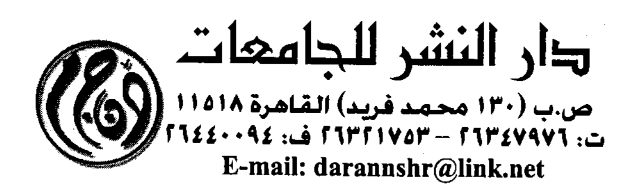
تاريخ الإصدار: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

حقوق الطبع: محفوظة للناشر

رقم الإيداع: ٢١٢٣٧/٢٠٠٨م

الترقيم الدولي: ISBN: ٩٧٧ - ٣١٦ - ٢٨٢ - ٦

الكود: ٢/٢٦٩



المقـــدِّمَة

الحمد لله على ما تزايد من النعم، وله الشكر على ما أولانا من الفضل والجود والكرم، الحمد لله الذي علم بالقلم، وأرسل نبيه إلى سائر الأمم، وأنزل القرآن بلسان عربي مبين على قلب سيد الأولين والآخرين، وأعجز بحروفه المعاندين، والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه وعلى كل من سلك طريقه والتزم .

أما بعد ... فإن مجال الحروف بصفة عامة يعد من أخصب المجالات التي لقيت عناية العلماء والباحثين قديما وحديثا؛ على مختلف تخصصاتهم واتجاهاتهم؛ من اللغويين والنحويين والمفسرين والبلاغيين والأصوليين وغيرهم ممن انشغل بأسرار الحروف في علوم أخرى غير العلوم اللغوية؛ كعلوم الفلك والتنجيم والطب؛ بل والأسحار أيضا ... لذلك امتلأت المصنفات المختلفة بمباحث متنوعة في الكمِّ والكيف مما هو قريب الصلة أو بعيدها عن الدراسة اللغوية للحروف، وكان لعلماء اللغة جهد كبير في دراسة الحروف بشكل عام؛ ما كان مفردا من الحروف أو ما كان مركبا؛ وكان جلُّ تركيز علمائنا متوجها لدراسة حروف المعاني على وجه الخصوص؛ لما لها من أهمية وتأثير على النواحي النحوية والدلالية والبلاغية؛ وما يترتب عليها من آثار فقهية أو أصولية في كثير من الأحيان، أما التركيز على دراسة الحروف المفردة التي تشكل أصوات اللغة المنطوقة وحروفها المكتوبة فلم ينل حظه من العناية إذا ما قيس بالأدوات، أو ما عرف بحروف المعاني، وإن كان من علمائنا من صنف في هذا النوع من الحروف (الحروف المفردة) دراسات مستفيضة تتناول الحروف المفردة وتستقصي أحوالها المختلفة وما يمكن أن تؤديه من دور في بنية الكلمة أو معناها، وما لها من دور في التركيب وفي السياق - فإن ما وصلنا من هذا النوع مجرد عناوين تذكرها لنا كتب التراجم ، وفهارس الأعلام؛ لأن معظمها قد فقد مع الزمن، أو طوته يد النسيان، ولم يصل إلينا منه إلا النذر اليسير، لا سيما مما يرجع إلى عصور التصنيف الأولي، وعلى وجه الخصوص لم يصلنا من التراث الكوفي بشكل عام إلا قلة قليلة، ويكاد التراث الكوفي ينعدم في مجال الحروف تحديدا، وكان من هذا النذر اليسير كتاب (حروف الهجاء) لأبي الحسن المزني، والذي يتناوله هذا البحث بالدراسة

والتحقيق؛ فكم لقي هذا الكتاب عناية أستاذي الدكتور / محمد عامر (حفظه الله) وكم شجعني للمضي قدما في تحقيقه وشرحه، وبعد أن استخرت الله تعالى، واستشرت كثيرين من أهل العلم وجدت الكتاب قد لقي استحسانا من أكثرهم، وكانت النتيجة بعد معايشة دامت قرابة أربع سنوات (أو تزيد) للنحو الكوفي المبعثر بين طيات المصنفات المختلفة لعلوم اللغة وعلوم القرآن المختلفة - كان هذا البحث الذي آمل أن يقدم هذا الأثر القيم النادر على نحو طيب مقبول يليق بالكتاب .

(**طبيعة البحث**) : إذن فهذا البحث يتناول كتابًا قيما من كتب التراث الثمين، وهو كتاب حروف الهجاء لأبي الحسن علي بن الفضل المزني النحوي من علماء القرن الثالث الهجري - حيث يقوم البحث بالدراسة اللغوية الشاملة مع الشرح والتحقيق والتعليق .

(**أهمية البحث**) : يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الكتاب موضوع الدراسة والتحقيق، وذلك للأسباب الآتية :

١ - كتاب حروف الهجاء يمثل حلقة مهمة من سلسلة المصنفات النحوية المتقدمة، حيث ترجع الفترة الزمنية للكتاب إلى القرن الثالث الهجري .

٢ - مادة الكتاب تمثل مادة طريفة في نوعيتها، حيث تتناول حروف الهجاء بالتحليل والتفصيل مع عناية بالمباني أصلا ولا تغفل العناية بحروف المعاني

٣- اشتمل الكتاب على عدد ضخم من المصطلحات والآراء الجديرة بالنظر والتحليل، لغرابتها أو طرافتها .

٤ - كتاب حروف الهجاء من نوادر النحو الكوفي الذي كادت تخلو مكتبة الدراسات النحوية من مصادره إلا ما تناثر في معاني الفراء وإنصاف الأنباري أو غيرها.

٥ - البحث بمثابة إعادة بناء لمادة الكتاب بما يتناسب مع الأبواب الصرفية والنحوية.

٦ - يقدم التحقيق مباحث لغوية لبعض الموضوعات التي قلّ أن تجتمع مادتها في باب محدد في المصنفات اللغوية، وإنما تتناثر مادتها هنا وهناك؛ وذلك نحو: مسائل المطل والتقصير، والعماد، والعوض والبدل .

٧- يقدم التحقيق تعريفًا بالمصنف ومحاولة تحديد عصره وبيئته في ضوء التراجم المتاحة.

أسباب اختيار البحث :

تنوعت دواعي اختيار هذا البحث بين الأسباب الموضوعية والرغبات الشخصية، ويمكن إيجاز أهم هذه الأسباب فيما يلي :

١ - ميل الباحث إلى تحقيق التراث ومسائله .

٢ - رغبة أستاذي المشرف الأول على البحث في القيام بهذا العمل، وتأكيده على أهمية هذا الكتاب وضرورة شرح مسائله واصطلاحاته .

٣- أهمية الكتاب على النحو المتقدم، من حيث مادته، والقضايا الواردة فيه، والمصطلحات والآراء وغيرها .

٤ - شغف الباحث بالنحو الكوفي واصطلاحاته، كذا شغف الباحث بميدان الحروف، والكتاب يجمع بين المجالين؛ الحروف والنحو الكوفي .

٥ - الوقوف على شيء من خبر المصنف، والحصول على نسخة ثانية للكتاب مما يتيح لهذا البحث فرصة تقديم إضافات قيمة مما يتدارك أوجه قصور التحقيق السابق كما سيأتي بعد قليل .

٦ - حاجة الكتاب الماسّة إلى الشرح وإلى تحقيق مسائله وبيان اصطلاحاته .

الدراسات السابقة :

إن الأمانة العلمية تقتضي أن نذكر أن هذا البحث ليس أول ما يتناول كتاب حروف الهجاء، وذلك أنه مسبوق بدراستين مختلفتين كمّا وكيّفا، بيانهما :

- **الدراسة الأولى** : وهي - كما وصفها صاحبها -إشارات ومقتطفات لنصوص من الكتاب قدمها أستاذي الدكتور / محمد عامر في رسالته للدكتوراه، التي كان موضوعها المصنفات النحوية في حروف المعاني، مع التعليقات والحواشي المفيدة على هذه النصوص وذلك ضمن عشرات المصنفات التي عرض لها أستاذي في رسالته المذكورة .

- **الدراسة الثانية** : وهي تحقيق الكتاب بعنوان : " الحروف لأبي الحسين(كذا!!) المزني " وجاءت بعد الدراسة الأولى، والحق أن الكلام عن هذه الدراسة الثانية أمر ضروري؛ لبيان قيمة التحقيق السابق، وبيان مسوغات إعادة تحقيق الكتاب مرة أخرى تحقيقا وافيا، كجزء من أجزاء هذه الدراسة موضوع البحث، وإني لأرجو ألا أكون في موقفي هذا ممن يدخل تحت قول الشاعر [من البسيط] :

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحًا	عني وما يسمعوا من صالح دفنوا

صُمٌّ إذَا سَمِعُوا خيرًا ذُكِرْتُ بِهِ	وإنْ ذُكِرْتُ بِشَرٍّ عندهم أَذِنُوا (١)

ولكن طبيعة البحث العلمي، وكذا مقتضيات هذه الدراسة مما اقتضى بيان ذلك، فيما يلي:

التحقيق السابق عرض ونقد:

لقد حقق كتاب حروف الهجاء وطبع سنة ١٩٨٣م، وقام بهذا التحقيق الدكتور/ محمود حسني محمود، والدكتور / محمد حسن عواد المدرسان – حينئذ – بكلية الآداب – بالجامعة الأردنية . وجاء هذا التحقيق في ثلاث وسبعين ومائة (١٧٣) صفحة تقريبا من القطع المتوسط، منها ست وثلاثون(٣٦) صفحة قبل نص الكتاب المحقق، وفيها مقدمة وتعريف بالكتاب ومحاولة للتعريف بمؤلفه ومذهبه النحوي ومنهجه، واستغرق التحقيق من الصفحة السابعة والثلاثين (٣٧) – إلى الصفحة الخامسة والثلاثين بعد المائة (١٣٥) وبعدها الفهارس الفنية للكتاب، وبيانه فيما يلي على سبيل الإيجاز:

أولا- المقدمة :

واستغرقت من الصفحة الخامسة إلى الصفحة الثانية والثلاثين واشتملت على ما يلي:

١ ـ الاعتذار عن عدم معرفة المصنف بضرب أمثلة من المصنفات التي تم تحقيقها مع عدم معرفة أصحابها ونحو ذلك من المصنفات التي لم تثبت نسبتها على سبيل القطع واستغرق ذلك الصفحة الخامسة إلى الصفحة العاشرة (ص٥ – ص ١٠) .

٢ ـ عرض لبعض مصنفات الحروف ومحاولة تصنيفها وذلك في الصفحات من الحادية عشرة إلى السادسة عشرة (ص ١١ – ص ١٦) .

٣- الكلام على منهج المؤلف في الكتاب والملاحظات عليه واستغرق ذلك إلى الصفحة الخامسة والعشرين (من ص١٦ – إلى ص ٢٥) .

٤-مذهبه النحوي والتأكيد على كوفية المصنف وذلك حتى الصفحة التاسعة

---

(١) البيتان لقعنب ابن أم صاحب من شعراء الحماسة؛ كما في ديوان الحماسة (٤ / ٢٤) والبيت الأول في شرح شواهد المغني للسيوطي/ ٩٦٥ رقم (٣٢٦) منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، والمغني رقم (٩٣٣) ، ويروى : فإن يروا هفوة . وله روايات أخرى .

والعشرين (من ص ٢٥ – إلى ص ٢٩) .

٥– لمحة عن أهمية الكتاب ثم وصف النسخة الأردنية وصورة لصفحة الغلاف والصفحات الأولى والثانية والأخيرة من المخطوط (من ص ٣٠ ـ إلى ص ١٣٦) .

ثانيا – نص الكتاب مع التعليق وجاء في حوالي مائة ورقة تقريبا .

ثالثا – الفهارس الفنية للآيات والأشعار والأعلام والموضوعات .

والحق أن للمحققين جهدًا طيبًا وفضلا لا ينكر بالإقدام على تحقيق أثر نادر من آثار العربية مع جهل مصنفه وبما حوته الحواشي والتعليقات وكذا بما ورد في المقدمة من معلومات وإشارات مجملة إلى عدد من مسائل الكتاب .

وقد أفدت منه في كثير من مسائل التحقيق وجعلت منه عونًا ينير الطريق إلى كثير منها، اتفاقًا أو اختلافًا مع المحققين وكذا يبقى لهما فضل سبق هذا البحث، وإن كانا أيضا مسبوقين أيضا بالمحاولة الأولى لأستاذي الدكتور/ محمد عامر والتي سبقت ظهور الكتاب بعامين على الأقل، ولم تكن محاولة تحقيق، وإنما هي عرض إجمالي لمضمون الكتاب كما ذكرت منذ قليل .

ومع ذلك فإن الكتاب لم يأخذ حقه من التحقيق العلمي الدقيق والشرح والتعليق ككتاب له أهميته وخصوصيته في مجال الحروف، وله خصوصيته في المكتبة النحوية الكوفية النادر مصنفاتها .

ولذلك فإن للباحث على هذا التحقيق عددًا من المآخذ والملاحظات كانت من أهم دواعي إعادة التحقيق كجزء من هذا البحث وهذا من ناحيتين؛ ناحية الشكل وناحية المضمون، وسأبدأ الحديث بالمآخذ التي أخذتها على التحقيق السابق من ناحية المضمون.

أ- المآخذ من ناحية المضمون :

[أولا]: إهدار قيمة النص بالتدخل والتصرف :

وقد اتخذ هذا التصرف أشكالا عدة معظمها أضرّ بشكل النص وقيمته ومقصد المصنف منه، ومن ذلك:

١ –فاء الصرف:جاء في ط:"وأما فاء الصرف فهي كقوله تعالى: ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ [1]

---

(١) سورة الشعراء / ٢٠٢ .

وفي الحاشية رقم (٢.٢) جاء التعليق التالي : " في الأصل : فهي أن تأتي الواو والألف (كذا في الحاشية!!) فالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تصل عادتها في آخر الكلام، كقوله عز وجل ...... " وإنما أسقطنا هذا الكلام لأنه في غير موضعه فضلا عن إبهام فيه مرده إلى كلام ساقط في ثناياه . ا هـ .

والحق أن هذا النص المحذوف ـ بزعم إبهامه ـ غاية في الأهمية – مع تلافي التحريف الذي وقع للمحققين في قوله : (الواو والألف) وإنما هو : الواو والفاء، ولا إبهام فيه ولا غموض؛ إذ الكلام المحذوف هو نص للفراء في معانيه مع تصرف يسير من المزني يفسر فيه مصطلح الصرف ويعرف بحروفه . ومن المتبادر إلى الذهن الرجوع إلى نصوص المعاني، لاسيما في المصطلحات الكوفية الخالصة كما هنا ، وكما فعل المحققان في غير هذا الموضع[١].

٢-هاء الكناية : جاء النص في(ط) على النحو التالي : وأما هاء الكناية فنحو: منه، وعنه، وإليه، وأكرمته، فإذا اتصلت هاء الكناية بفعل فهي كناية المنصوب بوقوع الفعل عليها ففيها خمس لغات : التسكين والإشمام والإشباع نحو... فإذا سكن ما قبل الهاء فالإشمام الاختيار..." وجاءت الحواشي المتعلقة بهذا النص كالتالي :

- في الحاشية (٤٤٦) عند قول المزني: (عليها) : بعد عليها في الأصل : وفيها لغتان الإشمام والإشباع، وإنما أسقطناه لأنه تكرار لشيء سيأتي بعد .

وفي الحاشية (٤٤٧) : عند قول المزني : (خمس) : " من ففيها خمس لغات ... ويؤدهي" جاءت في الأصل بعد فإذا سكن ما قبل الهاء . والأسوغ ما أثبتناه . ا هـ[٢] .

وبإمعان النظر في هذا التدخل نجد أنه يخلّ بالنص الذي اتفقت عليه النسختان؛ كما أنه يتجاهل تمامًا شرح الحالات التي نص عليها المزني، ويتضح ذلك بأن نورد النص كما ورد في النسختين وهو كما يلي :

" وأما هاء الكناية فنحو منه وعنه وإليه وأكرمته؛ فإذا اتصلت هاء الكناية بفعل، فهي كناية المنصوب بوقوع الفعل عليها، وفيها لغتان : الإشمام والإشباع، فإذا سكن –

---

(١) راجع الحروف للمزني / الحاشية (٢٠٢) ـ ط دار الفرقان- تحقيق د / محمود حسني، ود / محمد حسن عواد، وينظر نص الفراء في معاني القرآن (١/ ٣٤) .

(٢) ينظر الحروف / ٩٦- ط دار الفرقان، وينظر ٢/ ٢٢٨ وما بعدها.

سكن ما قبل الهاء - فالإشمام الاختيار، نحو : رعه ومنه، فإذا اتصلت هاء الكناية بفعل ففيها خمس لغات ...".

وبالنظر إلى تصرف المحققين في النص مرة بالحذف وأخرى بالتأخير والتقديم نجد أنه قد شوه النص وأهدره؛ وبيان ذلك أن النص الذي تم إسقاطه إنما هو حكم عام في الوقف على هاء الكناية عند تحرك ما قبلها، والنص في موضعه كما أن النص المثبت بعده ليس تكرارًا وإنما هو بيان للغة التي رجحها المصنف عند سكون ما قبلها .

أما النص الذي تم تقديمه وهو قول المصنف : (ففيها خمس لغات) فهو في مكانه كذلك؛ إذ هو إجمال للغات الواردة في هاء الكناية بحالاتها المختلفة بحسب حركة ما قبلها وما بعدها حال الوصل . وأرجح أن مقصد المصنف بالفعل في العبارة الأخيرة أي كلمة على عادة الفراء في معانيه؛ حيث أطلق(الفعل) على : الاسم[١] وعلى : الحال[٢] وعلى خبر كان وظن .. إلخ[٣] .

وأخيرًا لم نجد أي شرح أو توضيح لهذه الحالات، ولا تفسيرًا لما ذكره المزني من اللغات الخمس، مع أنه ذكر ثلاث لغات ومثل لأربع منها (!!) وقد حاولت بيان كل هذه المسائل في ضوء كتب اللغة والقراءات[٤] .

- واو بمعنى في : حذفها المحققان، وجاء في الحاشية (٤٧١) ما نصه : لأنه لا واو بمعنى (في) . أهـ، وأثبتا مكانها : واو بمعنى مع؛ ظنًّا منهما أنه تكرار !! والحق أن هناك واوًا بمعنى (في) عند المزني، وقد ذكرها في التفسير ومثل لها بقوله : أنت وبعض ما تحب؛ أي : في بعض ما تحب[٥] .

٤ - ومن المواضع التي شوه فيها النص بغير روية : في واو الجمع المكسور : جاء النص في ط هكذا : " ... فهي التي تجمع الاسم ونحوه على فعول ... " وفي الحاشية (٤٨٧) تعليقًا على كلمة (الاسم) جاء ما يلي : في الأصل : الفعل، والصواب ما أثبتناه؛

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٠٩. ط - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٩ م .

(٢) السابق ١/ ٥٥ .

(٣) السابق ١ / ١٢، ١ / ٤٠٩ .

(٤) ينظر التفاصيل ص٢/ ٢٢٧ وما بعدها من الكتاب.

(٥) راجع ص ٢/ ٢٩٨ من التحقيق .

كما يبدو من خلال التمثيل . اهـ، وفي الحاشية (٤٨٨) تعليقًا على كلمة (ونحوه) : في الأصل :ونحوهما، وهذا لا يتفق مع ما يعود عليه الضمير . اهـ . إذًا فقد أسقط المحققان كلمة (الفعل) ووضعا مكان الأخرى كلمة (الاسم) وبدلا صيغة ضمير المثنى بمفرد!! وبالنظر إلى حقيقة النص نجد أنه في النسختين كما يلي : "... فهي التي تجمع الفَعْل والفِعْل ونحوهما على فعول" ويقصد المصنف بقوله : (ونحوهما)الصيغتين المذكورتين؛ بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين، ولم يقصد الفعل(!!) الذي هو أحد أقسام الكلمة وبالنظر إلى الأمثلة التي ذكرها فإنه يمكن معرفة مقصده . وإلا فما المقصود بـ(الاسم ونحوه)!! ما الذي يجمع على فعول من(نحو الاسم)؟!![1]

[ثانيا]: تحريف النص :

تحرف النص على المحققين أو منهما في مواضع منها : -

١ – ألف التوبيخ : جاءت أمثلة المصنف في ط هكذا : ... أمثلي قصدت بالبيت...، والصواب على ما هو في المخطوطات : أمثلي يخفى ؟ ... أقعدت بالبيت ؟ [2] .

٢- في لام التعدي: جاء النص في ط كالتالي : "...اللام في هذه الحروف تعدي الفعل إلى غيره، وتلك اللام في هؤلاء الكلمات غير صحيح ولا فصيح ..." .

وفي الحاشية (٣١٢) تعليقا على كلمة (صحيح) جاء ما يلي: قوله : "غير صحيح ولا فصيح " فيه نظر لأن هذه الأفعال تتعدى بنفسها تارة وبغيرها تارة أخرى، وعبر القرآن بالجهتين...".

والحق أن نص المصنف الصحيح الذي يتناسب مع فهمه ومع أمثلته ومع منزلة القرآن الكريم في الاحتجاج عنده، وكذا مع نصه في إثبات التعدي للام كمعنى من معانيها ... "وترك اللام ..." ولكن تحرفت (ترك) إلى(تلك) وعليه لا حاجة إلى هذا التعليق الوارد في الحاشية (٣١٢) أصلا [3] .

٣- وفي لام التبعيد : جاء في ط :"...تدخل اللام هاهنا تبعيدًا للخبر عنه " والصواب :"تدخل ... للمخبر عنه " [4] . والفرق بين المعنى في الحالتين واضح .

---

(١) ينظر الحروف للمزني / ١٠١ – ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ٥٣- ط دار الفرقان .

(٣) ينظر الحروف للمزني / ص ٧٩ – ط دار الفرقان، وراجع ص ٢/ ١٣٦ من هذا التحقيق .

(٤) ينظر الحروف للمزني/ ٧٩ – ط دار الفرقان ، ٢/ ١٣٣ من التحقيق.

٤-وبنحو الموضع السابق في ياء الكناية :جاء في ط:" ... غلامي ضربني؛ هي كناية عن الخبر " والصوابَ: "... هذه كناية عن المخبر " . والفرق بين الخبر والمخبر ظاهر في الموضعين [١] .

٥-وفي ميم العماد : ورد في ط ما يلي : " تدخل في تشبيه المكاني عمادا لألف التثنية " ولا علاقة للتشبيه بهذه الميم (!!) وإنما الصواب : " تدخل في تثنية المكاني..." والدليل من النص نفسه قوله : " ... عمادا لألف التثنية " [٢].

٦- وفي النون الخفيفة : بيّن المزني أنها ضربان، وفرق بينهما بقوله- كما جاء في ط- "... فالتي هي من سنخ الكلام تكتب، والأخرى تسقط، وتصير في النصب ألفًا في الكتاب، والثانية كنون من وعن، والساقطة كنون زيد وعمرو ...... " وبناء على هذا النص تكون النون في (من وعن) من النون التي تسقط وتصير ألفًا في النصب (!!) والصواب كما في النسختين : " ... فالثابتة نون من وعن ... " إلخ... والفرق بيـن، والدليل قوله بعد ذلك : " والساقطة ... " يعني التنوين [٣] .

٧-وفي واو النسق ذكر المزني مواضع جواز دخولها، وجاء في ط : "ويجوز وقوعها إلى جنب صفة إذا كان له مدافع ... " . وفي الحاشية (٤٧٩) تعليقًا على قوله (مدافع) : في الأصل : مرافع، ولعل الصواب ما أثبتناه . اهـ . قلت : والحق أن الصواب قد جانب المحققين - هنا- بتحريف النص بلا مبرر ولا تفسير، وبأدنى تأمل في مصطلحات النحو الكوفي نجد أن المرافع عند الكوفيين يطلق على الخبر[٤] . أما (مدافع) فلا معنى لها ولم يخبرنا عنها المحققان شيئًا (!!).

٨- وفي واو الحال : نقل المزني نصًا عن سيبويه، وجاء النص في ط هكذا :"... بعت الشاء شاة وربما نصبت بوقوع الفعل عليه ..." والصواب كما في النسختين وكما في نص سيبويه في الكتاب : "... بعت الشاء شاة ودرهمًا؛ نصبت بوقوع الفعل عليه " والنص على ما هو في(ط) ليس له معنى مفيد؛ كذلك يفيد احتمال وجه آخر للناصب غير الفعل؛

---

(١) ينظر الحروف للمزنى/ ١١٨- ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ٨٤- ط دار الفرقان .

(٣) ينظر الحروف للمزني / ٨٧ - ط دار الفرقان .

(٤) راجع الحروف للمزني /٩٩، معاني الفراء ١/ ٣٦٩،٣٧٠، ومجالس ثعلب (١/ ٢٠) ط دار المعارف ـ القاهرة.

خلافًا للمقصود من (الناصب) في الحالة المذكورة [1].

٩- وفي واو الخروج : جاء في ط : " ... فكل اسم نكرة جاء خبره بعد (إلا) مع التاء جاز دخولها وخروجها..." (!!) ولم أر علاقة للتاء بهذه الواو ولا بخبر الاسم المشار إليه، والصواب : "... جاء خبره بعد (إلا) مع التام ..." يعني الفعل التام، والدليل عليه من كلام المصنف نفسه بعد هذا الموضع بقليل : " وإذا كان مع الناقص ..." . وتجدر الإشارة إلى أننا لا نجد في ط تعليقًا على هاتين الحالتين ولا تفريقًا بين التام والناقص مطلقًا !! والتعليق على ذلك سيأتي في واو الخروج [2].

١٠- ولا أدري سرّ تحرّف الكلمات إلى التاء؛ ففي ياء الندبة جاء في ط ما يلي : "... فهي التي تدخل في التاء؛ نحو : يا ويلتي ويا حسرتي ويا أسفي ..." اهـ .

وفي الحاشية (٧٠٣) في التعليق علي كلمة (التاء):في الأصل :التاي اهـ . والحق أنه لا علاقة للتاء بهذه الياء، فإن جاز ذلك في الكلمتين الأوليين فإنه لا يجوز في (يا أسفي) ولكن الصواب : " تدخل في التأسي " بمعنى الحزن؛ أسيت عليه؛ أي : حزنت . وهو بمعنى التحسر والتفجع [3].

١١- وفي الهمز تحرَّف النص في مواضع متعددة وكثيرة، منها : جاء في ط : " والزائد الغراء ..." . وفي الحاشية (٧٣٦) : في الأصل : الغربي، وهو تصحيف وتحريف، والغراء مما يفتح أوله فيقصر ويكسر فيمد فيصير الغراء ... إلخ . والحق أنه لا علاقة للمذكور بموضع الهمز الزائد، والتحريف حدث من المحققين لا من الناسخ؛ فالصواب (والله أعلم): " والزائد : الغرقيء " وقد نص عليه ابن منظور نقلا عن الجوهري [4].

١٢ – وفي أول الهمزة : ذكر المصنف طائفة من آراء العلماء في رسم الهمزة، وجاء في ط : " ... وقيل إنها كانت في رسم المصحف نقطة بهمزة ..." ولا أدري كيف تكون الهمزة نقطة بهمزة (! !) والصواب : إنها كانت نقطة بحمرة [5].

---

(١) ينظر الحروف للمزني / ١٠٢، ١٠٣- ط دار الفرقان.

(٢) ينظر الحروف للمزني / ١٠٣- ط دار الفرقان.

(٣) ينظر الحروف للمزني / ١٢٧- ط دار الفرقان .

(٤) اللسان/ حرف الهمزة (١٤/ ١٧) ط دار صادر، حروف المزني/ ١٣٢-ط دار الفرقان.

(٥) ينظر الحروف للمزني / ١٣١- ط دار الفرقان.

١٣ - وفي آخر الهمز :جاء في ط : " والإخفاء : قرا، وبقيت الهمزة التي يقال لها بين بين ..." وهذا النص يوهم أن همزة بين بين قسم رابع لأقسام الهمز من حيث اللفظ ، والحق أن الصواب : "... وهي الهمزة التي يقال لها بين بين " ولكن تحرفت (هي) إلى (بقيت) والفرق بيِّن[1]... وهناك مواضع أخرى؛ كما في : واو الظرف[2] والواو التي بمعنى أو[3] وياء الإيجاز[4] وياء الحشو[5] ومواضع من الهمز[6]. وكلها تحريفات تغير المعنى تمامًا أو تؤثر على استقامته إلى حدٍّ كبير!!

[ثالثا] : التعليق بعيدًا عن مراد المصنف :

وهو من أهم المآخذ على التحقيق المذكور؛ ومن ذلك :

١ - في فاء الاستئناف : أورد المزني شاهدين من القرآن الكريم، وكان الشاهد الأول مثار تعليق من التحقيق السابق واتهم فيه المزني –رحمه الله- بالشطط؛ وبيان ذلك :

احتج المزني بقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضُّحى] وجاء في الحاشية رقم (٢١٣) ما يلي : " وقال الأنباري : والفاء في (فلا تقهر) و(فحدث) جواب أما في هذه المواضع؛ لأن فيها معنى الشرط " . [البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٥٢٠] . ا هـ.

بل إن الأمر تعدى الخلاف المتوهم بين المصنف والأنباري إلى أبعد من ذلك؛ حيث جاء في مقدمة التحقيق السابق ما نصّه : " وهناك ضرب من أسماء الحروف ذكره المؤلف نراه في كتب العربية يحمل أسماء أخرى ... [وهو] قائم على اختلاف الاسم؛ لاختلاف النظر إلى المسمى مع أن الشاهد الذي جرى عليه الخلاف واحد هنا وهناك لا يختلف، وإن جرى عليه اختلاف فهو اختلاف راجع إلى صورة المثال لا حقيقته، من ذلك ....، ومن ذلك : الفاء في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضُّحى] جعلها المؤلف فاء

---

(١) ينظر الحروف للمزني / ١٣٣- ط دار الفرقان.

(٢) ينظر الحروف للمزني / ١١١- ط دار الفرقان.

(٣) ينظر الحروف للمزني / ١١٣- ط دار الفرقان.

(٤) ينظر الحروف للمزني / ١٢٥، ١٢٦- ط دار الفرقان.

(٥) ينظر الحروف للمزني / ١٢٦- ط دار الفرقان.

(٦) ينظر الحروف للمزني / ١٣١وما بعدها - ط دار الفرقان.

الاستئناف، وجعلها الأنباري الفاء الواقعة في جواب (أمّا) ... وعلى هذا النحو يجري هذا الضرب في كتاب المؤلف ..."(١) .

والحق أن القول بأن الفاء في (فلا تقهر) هي الفاء الواقعة في جواب (أما) ليس قول الأنباري فقط؛ بل قول جمهور النحاة ولا أظن أن المزني (رحمه الله) يقول غير ذلك (!!) ولو نظر المحققان إلى الآية جيدًا لعلما أن فيها فاءين قصد المصنف الفاء الأولى منهما، وهي في قوله تعالى (فأمّا) فهي فاء الاستئناف ولا خلاف في ذلك . والدليل عليه الشاهد الثاني الذي ذكره المزني –رحمه الله– وهو قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾(٢) وعليه فإن التعليق جاء بعيدا تمامًا عن مراد المصنف، فضلا عن اتهام المصنف بالشطط تصريحا أو تلميحا .

٢–وفي لام الصلة : احتج لها المزني بقوله تعالى : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ ﴾(٣) ثم قال: معناه: كي لا تأسوا . وجاء في الحاشية (٣٠٣) تعليق طويل عن الفراء وغيره، منه : "... والعرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل آخره جحد، أو في أوله جحد غير مصرح فهذا مما دخل آخره الجحد؛ فجعلت (لا) في أوله صلة " معاني القرآن ٣/ ١٣٧ ... " اهـ. والحق أن كلام الفراء يدور حول (لا) وكلام المزني منصبٌّ على اللام فقط الداخلة على (كي) وقد نبَّه على ذلك بقوله في تعريف لام الصلة بأنها التي تأتي بمعنى ما تقوم اللام مقامه، يعني هذا اجتماعها مع كي وهي بمعناها. أما ما نقله المحققان عن الفراء فصحيح ولكنه لا ينطبق على هذه اللام؛ لما تقدم منذ قليل (٤).

٣–وفي اللام بمعنى الفاء : جاء التعليق في الحاشية (٢٩٣) كما يلي :...... وقال المرادي : اللام التي بمعنى الفاء : ذكر ذلك قوم وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (٥)... أي : فكان لهم ...... ولا حجة لهم في شيء من ذلك لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة ...... " إلخ (!!) والحق أن هذا الكلام لا غبار عليه، إلا أنه لا يتوجه إلى المزني، وكان على المحققين تبيُّن مقصد المزني بهذه اللام، ليجدا أنها تقابل عند كثير من النحاة وأصحاب مصنفات الحروف – اللام الواقعة في جواب إنْ

(١) ينظر الحروف للمزني / ٢٢– ط دار الفرقان .
(٢) سورة الأنعام/ ١٢٥ .
(٣) سورة الحديد / ٢٣ .
(٤) ينظر الحروف للمزني / ٧٨– ط دار الفرقان .
(٥) سورة القصص / ٨ .

في المجازاة؛ ولذلك فإن التعليق جاء بعيدًا تمامًا عن مقصد المزني، لا سيما وأنه قد ذكر لام الصيرورة؛ فهي مخالفة – عنده – للام التي بمعنى الفاء. ولكننا لا نجد في التعليق إلا ما يوهم أن مقصد المصنف ينطبق على اللام بمعنى لام الصيرورة . وينبغي أن نشير هنا إلى ما جاء في مقدمة التحقيق السابق من أن المزني يسلك مسالك غير شائعة مع الاستدلال بالنص السابق نفسه، وإن كان المذكور فيه شيء من الصحة إلا أن المصنف لم يقصد اللام بهذا المعنى ولا مناسبة للتعليق عليه بكلام المرادي كما تقدم بيانه[١] .

٤- ومن الابتعاد – تمامًا – عن مقصد المصنف : في النون الخفيفة : ذكر المزني ضربين للنون الخفيفة، أحدهما، قصد به النون التي هي من سنخ الكلام، وبالآخر التنوين ثم قال: " وفرق ما بينهما الكتاب، فالثابتة ... والساقطة نون زيد وعمرو ... " إلخ . وجاء في الحاشية (٣٦٨) تعليقًا على كلمة (الكتاب) : انظر كتاب سيبويه (بيروت) ٢/ ١٧١، ١٧٩ – ١٨٠، ويخشى أن يكون المراد بالكتاب مصدر كتب بدليل ما سيأتي من كلام المؤلف (!!) قلت : بل الراجح أن مقصد المصنف بالكتاب في هذا الموضع : الهجاء، ليس إلا . وفي التعليق التالي حاشية (٣٧٠) ذهب المحققان إلى ذلك[٢] .

٥- وكذلك جاء التعليق بعيدًا عن مقصد المصنف في مواضع أخرى من التحقيق السابق؛ كما في ألف عماد كناية المنصوب[٣]، وكذلك في ياء الحشو[٤] .

[رابعًا] : **ترك عدد ضخم من المصطلحات والقضايا دون تعليق مطلقًا** ، وذلك من الكثرة بمكان على مر الكتاب بحيث يصعب حصره ؛ حيث نجد أن عددًا ضخمًا من المصطلحات الواردة في الكتاب قد أغفل إغفالا تامًّا ولا أرى لذلك مبررًا، ومن هذه المصطلحات التي وردت دون أي تعليق :

١- ألف الشركة
٢- ألف عماد كناية المنصوب
٣- ألف البناء (ألف التأليف).
٤- ألف عماد المبهم .
٥- ألف تنقلب عن ياء مكسورة (مكسور ما قبلها)

(١) راجع الحروف للمزني/ ٢٢ – ط دار الفرقان .
(٢) ينظر الحروف للمزني / ٨٦ – ط دار الفرقان .
(٣) ينظر الحروف للمزني / ٤٧ – ط. دار الفرقان .
(٤) ينظر الحروف للمزني / ١٢٦ – ط دار الفرقان .

٦- ألف الإغراء ٧- ألف التنبيه ٨- ألف الزجر

٩- ألف التوبيخ ١٠- ألف التمني ١١- ألف الدعاء

١٢- ألف الخلافة [١] ١٣- باء الإضمار ١٤- باء الانضمار

١٥- باء التعظيم ١٦- باء الإغراء ١٧- باء الإجراء [٢]

١٨- السين اللازمة [٣] ١٩- فاء الصرف [٤]

٢٠- لام الكناية عن هاء الكناية ٢١- لام الفعل

٢٢- لام الإضمار [٥] ٢٣- النون الخفيفة (بقسميها) [٦]

٢٤- هاء التعريف ٢٥- هاء الحال

٢٦- هاء التوقيت ٢٧- هاء الخلقة [٧]

٢٨- واو الجمع المكسور ٢٩- واو الجحود

٣٠- واو المدح ٣١- الواو التي بمعنى إلى .

٣٢- الواو التي بمعنى مع[٨]. ٣٣- الياء الثقيلة .

٣٤- ياء الندبة ٣٥- ياء الاعتماد [٩] .

. . . إضافة إلى عدد من المصطلحات التي وردت في ثنايا الحروف وهي بحاجة إلى شرح وتعليق؛ نحو قول المصنف : الأسماء اللازمة [١٠]، الأدوات[١١]، العوض

---

(١) ينظر الحروف للمزني / الألفات ٣٧ وما بعدها - ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ٥٩ - ط دار الفرقان .

(٣) ينظر الحروف للمزني / ٦٤، ٦٥ - ط دار الفرقان .

(٤) ينظر الحروف للمزني / ٦٦- ط دار الفرقان .

(٥) ينظر الحروف للمزني / ٧٧ وما بعدها - ط دار الفرقان .

(٦) ينظر الحروف للمزني / ٨٦-٨٧ - ط دار الفرقان .

(٧) ينظر الحروف للمزني / ٩٢ وما بعدها- ط دار الفرقان .

(٨) ينظر الحروف للمزني / ١٠٠ وما بعدها - ط دار الفرقان .

(٩) ينظر الحروف للمزني / ١١٨ وما بعدها- ط دار الفرقان .

(١٠) ينظر الحروف للمزني / ٩٢- ط دار الفرقان .

(١١) ينظر الحروف للمزني / ٤٨ - ط دار الفرقان .

والبدل[١]... يضاف إلى ذلك عدد من القضايا الواردة في ثنايا الكتاب بدون تعليق أو توضيح من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر :

١- النصب في الجواب بالفاء [٢].

٢- نيابة أل عن الضمير [٣].

٣- العامل في النسق مع الواو [٤].

٤- شرح مواضع جواز أو امتناع دخول واو النسق [٥].

٥- مواضع واو الحال جوازًا وامتناعًا [٦].

٦ - المشتقات أفعال عند المصنف [٧].

٧ - لا قوة للام التعجب في عملها [٨].

٨ - الباء بين الإلصاق والاعتمال عند الكوفيين[٩].

٩- عدد من قضايا الهمز، تحقيقه، تخفيفه ، وهمزة بين بين ...... إلخ[١٠].

[**خامسًا**] : **اشتمال التحقيق على أخطاء علمية :** ومن ذلك :

١-ذهب المحققان إلى أن الجمهور من النحاة يقولون بأنه لا فرق بين الهمزة والألف، واتهما المصنف بالخطأ في قوله : " والقول عن جمهور النحويين أنها – الهمزة – غير الألف " . حيث جاء في الحاشية (٧٣١) ما نصه : " قول المؤلف عن الرأي الثاني المتعلق بالهمزة والألف إنه رأي جمهور النحويين ليس بصواب؛ فرأي جمهور النحويين

(١) ينظر الحروف للمزني / ٦٣- ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ٦٦، ٦٧- ط دار الفرقان .

(٣) ينظر الحروف للمزني / ٧٧- ط دار الفرقان .

(٤) ينظر الحروف للمزني / ٩٨ - ط دار الفرقان .

(٥) ينظر الحروف للمزني / ٩٩ - ط دار الفرقان .

(٦) ينظر الحروف للمزني / ١٠١ - ط دار الفرقان .

(٧) ينظر الحروف للمزني / ٩٢، ١٠٤- ط دار الفرقان .

(٨) ينظر الحروف للمزني / ٧١ - ط دار الفرقان .

(٩) ينظر الحروف للمزني / ٥٥- ط دار الفرقان .

(١٠) ينظر الحروف للمزني / ١٢٩ وما بعدها- ط دار الفرقان .

الرأي الأول وهو رأي سيبويه قال في شرح الشافية (٣/ ٣٥٤) حول مخارج الحروف : "وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه وعليه العلماء بعده " وقال في رصف المباني (ص ٨ -٩) عن الهمزة والألف : " وهما في المعنى واحد إلا أنه إذا كان ساكنًا مد الصوت ويسمى ألفًا .. وإذا كن مقطعًا يسمى همزة ...... " . اهـ ، وكذا ورد في الحاشية الأولى من المطبوعة بالمضمون نفسه [١].

قلت : والحق أن مذهب جمهور النحويين هو ما نصَّ عليه المصنف وأنه عين الصواب، ويجب التفريق بين أمرين : الأول : أن جمهور النحويين؛ بل إجماعهم منعقد على أن الألف والهمزة صوتان مختلفان، وأود أن أشير إلى أن القول بأن اللغويين لم يفرقوا بينهما صوتيًّا أمر مخالف للحقيقة، كما أنه لا يليق بحسِّ علمائنا القدامى -على قلة إمكانياتهم - وسوف يأتي تفصيل موقفهم ابتداء من سيبويه وحتى المالقي. والأمر الثاني : أن الخلط قد نتج عن إدراج كثير من النحاة للهمزة مع الألف معًا تحت الألفات؛ كما عند المصنف نفسه؛ إضافة إلى إطلاق الألف على الهمزة كما هي الحال عند المزني .

إذن فالمنسوب للجمهور على لسان المصنف التفريق بين الحرفين صوتيًّا من حيث المخرج والصفة، وحتى المالقي تضمن كلامه تفريقًا بين الحرفين صوتيًّا، إلا أنه يرى معناهما واحدًا وبذلك يكون القول بأن جمهور النحويين لا يفرقون بين الألف والهمزة - خطأ علميًّا منافيًا للواقع الذي تقرُّه المصنفات اللغوية، وسيأتي تفصيل ذلك في مواضع من البحث [٢].

٢ - ومن ذلك ما نسب إلي المصنف من الخلط بين ياء التنبيه وياء النداء، وكذلك القول بأن المصنف قد بنى على القليل النادر، وذلك لقوله بأن الياء للتنبيه في قوله تعالى : ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ [٣] بمعنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا، ومثله : ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [٤]. جاء في مقدمة التحقيق : ومقتضى ما ذكره التعويل على القليل دون الكثير، قال صاحب اللسان:قال الجوهري : " .. وقال بعضهم : إن (يا) في هذا الموضع إنما هو للتنبيه، كأنه قال : ألا اسجدوا، فلما أدخل عليه ياء التنبيه سقطت الألف التي في اسجدوا لأنها ألف وصل، وذهبت الألف التي في (يا) لاجتماع الساكنين لأنها والسين ساكنتان " . . . فتأمل

(١) ينظر الحروف للمزني / ١٣١- ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني/ ١٣١-ط دار الفرقان، و٤٤٨ وما بعدها، وانظر١/ ٣٨٦ وما بعدها من التحقيق.

(٣) سورة النمل / ٢٥ .

(٤) سورة الأعراف / ٥٩ .

قول صاحب اللسان : وقال بعضهم .. فإنه قمين بأن يقطع بضعفه وقلته، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن (يا) لا تكون في الآية للتنبيه إلا على معنى من معاني النداء، وإلا فينتقض الأمر لاجتماع أداتين من أدوات التنبيه معًا هما (ألا) و(يا)، ولأنه إذا كانت يا في الآية للتنبيه على غير معنى النداء فلا يصح للإمام المزني أن يقول : " وأما يا التنبيه ... " إلخ[1] .. وبمعناه جاء التعليق في الحاشية رقم (٦٨١) .

قلت : والحق أن في ذلك تجنيًا على الإمام المزني، كما أن فيه مغالطة علمية؛ حيث إن القائلين بجواز كون (يا) في الآية محل الشاهد تجردت للتنبيه – عدد من النحاة والمُعرِبين، وذهب عدد من هؤلاء إلى أن (ألا) تتحول إلى معنى الافتتاح فقط، وقد نقلت عن عدد من النحاة، منهم سيبويه وابن مالك وغيرهما أن (يا) في الآية تكون للتنبيه حتى مع تقدير المنادى؛ لأن الأصل في هذه الحروف عند المزني التنبيه وهو أصل في معنى حروف النداء؛ يؤيد هذا الفهم الشاهد الثاني عند المزني وهو صريح في اعتباره أداة النداء حرف تنبيه، وليس على معنى النداء وسيأتي تفصيله في ياء التنبيه.

٣- ومن ذلك ما ورد في مقدمة التحقيق أيضًا من القول بأن بعض المصطلحات كوفية يقابلها عند البصريين مصطلحات أخرى، من ذلك :

أ- الكناية ويعني بها الضمير: وقد بينت أنه أطلقها كذلك على الحروف؛ نحو: إن، وكأن؛ فمن الخطأ قصره على الضمير عند الإمام المزني .

ب- الخفض ويعني به الجر : وقد بينت أن هذا المصطلح بصري النشأة، ولكن حافظ الكوفيون على استعماله فالقول بكوفية المصطلح فيه تجوز .

ج- العماد : ويعني به ضمير الفصل . وهذا خطأ من المحققين؛ حيث اختلفت تعليقاتها على هذا المصطلح؛ ففي الحاشية رقم (٤٣٤) جاء التعليق التالي : " ... وهاء العماد تسمية كوفية يقابلها عند البصريين ضمير الشأن " انظر البحر المحيط ٧/ ٥٦ . اهـ . وفي الحاشية(٥٠٩):" العماد مصطلح كوفي يقابله عند البصريين اسم : ضمير الفصل " اهـ .

والحق أن هذه التعليقات فيها نظر، وفي دراسة المصطلح بيان ذلك.

ولكن أود أن أشير إلى أن التحقيق السابق قد أغفل المعنى الأساسي للعماد عند المزني

(١) ينظر الحروف للمزني/ ٢٤، ٢٥- ط دار الفرقان، وص٢/ ٣٣٨ وما بعدها من التحقيق.

وهو (الدعامة) وهو معروف عن بعض الكوفيين كما تقدم؛ ولذلك لم نجد أي تعريف للعماد في : ألف عماد كناية المنصوب ولا في ألف عماد المبهم، ولا ميم العماد، ولا نون العماد لأنه ليس فيها ضمير شأن ولا ضمير فصل . إذن فالمغالطة العلمية هنا في قصر تعريفه على أنه يقابل ضمير الفصل (فقط)، وفي الحاشية رقم (٤٣٤) كان الأحرى أن يقال إنه يقابل عند البصريين هاء السكت وقد حاولت بيان كل ذلك في المصطلح عند المزني(١) .

د- واو الصرف : " ويعني بها واو المفعول معه " اهـ .

والحق أن هذا الكلام قاصر جدًّا وبعيد عن واقع المصطلح عند المزني؛ فواو المفعول معه شقٌّ منها، ولكنها تشمل كل حالة لا يصلح فيها إيقاع العامل قبل الواو على ما بعدها؛ فمفهومه أشمل من ذلك بكثير(٢) .

هـ- وكذا في تعريف الصلة بأنها كل حرف زائد : وفيه خطأ أيضًا حيث نجد عند المزني حروفًا سماها زوائد؛ ولكن يجب تقييد ذلك بالزيادة في حروف المعاني(٣) .

٤-ومن هذه الأخطاء العلمية ما نسب للمصنف من عدم ذكره ألف القطع(!!) وخير ما يرد ذلك نص الكتاب؛ قال المزني : " وأما ألف التعدي فهو ألف القطع نحو أفعل إفعالا " ومع ذلك ذكر المحققان أنه لم يذكر ألف القطع في مقدمة التحقيق، وكذلك في الحاشية رقم (٣). والحق أن المزني قد ذكر ألف القطع ولكنه جعلها مرادفة لألف التعدي وقصرها على ألف الرباعي في الفعل وفي المصدر، فالمهم أنه قد ذكرها، وإن لم يفرد لها ألفا(٤).

٥-ومن ذلك القول بأن حقيقة ما ذكره المصنف في الباءات أربع وعشرون باء، والحق أن المذكور خمس وعشرون باء، ولا حاجة لما ورد في الحاشية رقم [١٠٤](٥).

٦-وذكر المحققان أن المصنف أخطأ، حيث ذكر ست عشرة هاء وفسر خمس عشرة فقط، والحق أنه ذكر ست عشرة هاء؛ وفسر ست عشرة هاء؛ حيث زاد في التفسير هاء الأصل ولم يذكرها في العد، ولا حاجة إلى الفصل بين هاء الاستراحة والوقف

(١) ينظر الحروف للمزني / ٩٤- ط دار الفرقان، وراجع ص١/ ١٦٠ وما بعدها من التحقيق.

(٢) ينظر الحروف للمزني / ١٠٩- ط دار الفرقان.

(٣) ينظر الحروف للمزني / ٢٦- ط دار الفرقان.

(٤) ينظر الحروف للمزني / ٢٨، ٢٩ - ط دار الفرقان.

(٥) ينظر الحروف للمزني / ١٧، ٥٤- ط دار الفرقان.

كما اقترح المحققان (!!) [1].

٧- ومن ذلك ما ورد في فاء الصرف من القول بعدم وجود اصطلاح فاء الصرف، وأنهما لم يسمعا عن فاء للصرف (!!) وقد نقلا عن الدكتور المخزومي في الحاشية رقم (٥٥٢) ما مفاده أن أحرُف الصرف ثلاثة : الفاء والواو، وأو .

وهذا غير صحيح إذا رجعنا إلى معاني الفراء - مثلا - حيث نجد من حروف الصرف كذلك (ثم) - وظاهر كلام الفراء أن ضابط الصرف يشمل حروف العطف كلها؛ بل والداعي إلى العجب ما تقدم من أن المحققين أنفسهما قد نقلا عن الدكتور المخزومي فيما بعد في الحاشية رقم (٥٥٢) في التعليق على واو الصرف أن أحرف الصرف عند الكوفيين ثلاثة؛ منها الواو، قلت : وهنا مغالطتان، الأولى : أنه ليس معنى كلام الدكتور المخزومي أن أحرف الصرف ثلاثة عند الكوفيين، والثانية أنه إن كان معناه كذلك - وليس نصا فيه - فليس بصحيح؛ إذ يشمل معنى الصرف التي ينصب بعدها المستقبل - كل حرف يمكن صرفه عما قبله؛ فشمل بذلك النصب بعد ثم، وعلى كلٍّ فهناك فاء للصرف وتكلم عنها النحاة من القدامى والمحدثين [2].

[سادسًا] تحقيق الكتاب على نسخة واحدة :

ولا شك أن هذه خطوة طيبة ولكنَّ إضافة نسخة ثانية عمل له شأنه وقيمته وذلك في اتجاهين متفقين في إتمام الفائدة: **الأول**: تأكيد ما اتفقت عليه النسختان؛ لاسيما ما كان فيه شيء من الغرابة أو الإبهام؛ كأنْ تتفق النسختان على اصطلاح غريب، كما في ألف البناء وألف الخلافة وهاء التعريف وهاء التوقيت .. إلخ . أو نحو ما اتفقت عليه النسختان من قوله : يا ليت زيدًا حاضرًا (بنصب الاسم والخبر) [3] .

الثاني : إضافة جديد فيما يتصل بالنص، وهذا ما يدعونا إلى بيان أهمية النسخة التي أضافها هذا التحقيق، ويتلخص ذلك في مبدأ عام هو أن النسخة الثانية وهي التيمورية قدمت معلومات مهمة من أول الكتاب إلى آخره . وهذا لا يعني التقليل من قيمة النسخة الأولى؛ فقد اشتملت على زيادات على النسخة التيمورية ولكنها كانت قليلة

(١) ينظر الحروف للمزني / ٩٢- ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ٦٦، ١٠٩- ط دار الفرقان.

(٣) ينظر الحروف للمزني / ٥٣- ط دار الفرقان.

للغاية، وتكاد تنحصر في فروق طفيفة؛ إضافة إلى ألف التنبيه التي سقطت برمَّتها مع تفسيرها من النسخة التيمورية . وفيما يلي بيان لأهم الإضافات التي أضافتها النسخة التيمورية (الثانية) إلى النص والتحقيق السابق :

[] أهمية النسخة التيمورية [1]:

تتمثل أهمية النسخة التيمورية فيما يلي :

أولا : تأكيد المصطلحات الواردة في النسخة السابقة (الأردنية) .

ثانيًا : إثبات عنوان الكتاب الصحيح بصورة واضحة وظاهرة نصًا على غلاف الكتاب .

ثالثًا : إثبات كنية المصنف ولقبه ظاهرين، وبصورة صحيحة على الغلاف نفسه؛ كما أورده مترجمو المزني .

رابعًا : إضافات مهمة ومؤثرة في النص، وذلك في مواضع كثيرة ومتعددة، منها على سبيل التمثيل :

أ -حروف سقطت من النسخة الأردنية : ومن ذلك :

١ -ميم الأسماء : سقطت هذه الميم من (د) ولذلك جاء النص في (ط) مختلطًا بين ميم الأماكن وميم الأسماء، مما دعا المحققين إلى التدخل بزيادات غيرت مراد المصنف، هكذا : " ... فإذا كان الفعل رباعيًّا فليس إلا الضم كالمدخل (وقد) تجيء مفتوحة ومكسورة فكلما (كذا في ط !!) كان على مفاعل [فهي مفتوحة وكلما (كذا في ط أيضًا!!) كان ...] ... ".

وبناءً على هذا النص والتدخل بما بين المعكوفين يتحصل لنا في ميم الأماكن ثلاث لغات؛ خلافا لما أراده المصنف . والنص في التيمورية كالتالي: "... كالمدخل والمخرج . وأما ميم الأسماء فقد تجيء مفتوحة ومكسورة، فكل ما كان على مفعال أو مفاعلة ... " والفرق بين النصين واضح . ولا أدري كيف لم يتنبه المحققان إلى أن المصنف قد انتقل من الكلام على ميم الأماكن إلى ميم الأسماء؛ مع أنه قد ذكرها في العد من قبل (!!) [2] .

---

(١) رمزت للنسخة التيمورية بالرمز (ت) وبالرمز (د) للنسخة الأردنية ورمزت للمطبوعة بالرمز (ط) وهو الحرف الأول من كل نسخة .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ٨٣ ط - دار الفرقان .

٢- واو بمعنى في : عندما وردت هذه الواو في عدِّ الواوات غيَّر المحققان كلمة (في) إلى (مع) ونفيا قطعا أن تكون في ذاك الموضع الواو بمعنى (في) . وقد جاءت النسخة التيمورية لتثبت هذه الواو في التفسير مع التمثيل لها . .[1]

ب -زيادات مهمة غير الحروف الزائدة : -

١- وفي تاء الإضمار في كلام المصنف حول زيادة التاء ومواضع تلك الزيادة إبهام؛ ففي(ط) : " وكل تاء تسقط في الجمع كتاء عنكبوت . . . " بما يوهم أنها حالة مستقلة من حالات الإضمار، ولكن جاء في (ت) : " وكل تاء [في اسم] تسقط في الجمع [فهي زائدة]..." [2].

٢- في هاء الجمع :جاء النص في (د) غير واضح مما دفع المحققين إلى التدخل بزيادات عكست مراد المصنف تمامًا، والنص في (ط) كالتالي : " ... وهي جمع الجمع [ولا يكون] أكثر منها في الجميع ". وحقيقة النص كما في التيمورية :"... وهي في جمع الجمع أكثر منها في الجميع " والنصان متعاكسان نتيجة الزيادة في التحقيق الأول، ويتضح مراد المصنف بالزيادة الثابتة من التيمورية . .[3].

٣- في واو الابتداء : أضافت النسخة التيمورية نص الشاهد الذي دار حوله كلام المصنف ومن دونه كان الكلام مبهمًا، وبعدها جاء النص في (ط) هكذا : " . . . فابتدأ الكلام بالواو والابتداء وترفع الأسماء إذا اتصلت بها . . . " كذا في (ط) والصواب كما في (ت) : " ... فابتدأ الكلام بالواو . وواو الابتداء ترفع الأسماء ... "[4].

٤- وفي واو الظرف : حاول المحققان إصلاح النص ليبدو سائغا؛ فتحرف النص منهما، وذلك على النحو التالي، جاء النص في (ط) هكذا : " وأما واو الظرف في الاسم فإنها تسمى أيضًا واو الطرف (بالطاء المهملة) كقوله ... " .

والحق أن المحققين مضطران لذلك (!!) لأنه لو أثبت النص كما هو لعُرِّف الشيء بنفسه، وهو لا يجوز : ولكن جاء النص في التيمورية واضحا هكذا : " وأما واو الظرف

---

(١) ينظر الحروف للمزني / ١١٤ ط - دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني/ ٦٣ ط - دار الفرقان .

(٣) ينظر الحروف للمزني / ٩٤ - ط - دار الفرقان .

(٤) ينظر الحروف للمزني / ١٠٩- ط دار الفرقان .

في الاسم فإنها تسمى واو الظرف في الفعل؛ كقوله ... إلخ "[1].

وفي الموضع المذكور أجمل المصنف قسمي واو الظرف، حيث تكون في الاسم، وتكون في الفعل كذلك، ثم شرع في بيان كل قسم على حدة .

وفي الواو نفسها تضيف النص الغامض في (ط) وكذا تبين لنا النسخة التيمورية عبارة تبين موقف المصنف من قضيه مهمة من قضايا الأصول النحوية وأصول القراءات أيضا؛ ألا وهي القياس في القراءات وفي النحو؛ حيث جاء النص في (ط) : كالآتي : " ... وأما واو الظرف في الفعل فهي أن تنصب (الشعراء) فيجعل الواو ظرفًا، ولكن لا يجوز أن يقرأ به ويجوز في النحو " وجاء النص في (ت) كالآتي : " وأما واو الظرف في الفعل فهي أن تنصب (الشعراء) فتجعل الواو ظرفا (للفعل) ولكن لا يجوز أن يقرأ به [في هذا المكان؛لأن القراءة سنة يأخذها الخلف عن السلف ولم يقرأ به في هذا المكان] ويجوز في النحو أيضًا ... " فالإضـافات التي جاءت في التيمورية فيها مزيد بيان؛ حيث حددت الأولى موضع ظرفية الواو بأنه الفعل؛ كما هي في الاسم، والثانية أكدت موقف المـــزني- كسائر العلماء في القول بتوقيفية القراءات[2].

٥-وفي الواو التي هي دليل فعل مضمر: نجد خلطًا بين شاهدين وتداخلا في الكلام عنهما نتيجة نقص النص في (ت)؛ حيث جاء في (ط) :"... وليكون من الموقنين أريناه في إحدى القراءتين (وحورا عينا) ... " .(كذا ! !) وحقيقة النص كما في (ت) : " ... ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ أريناه (و) في إحدى القراءتين: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴾ " فالواو هنا وضحت الفصل بين الشاهدين[3] .

٦-لم تذكر النسخة (د) عدد الياءات، ونص في (ت) على أنها خمس وعشرون ياء.[4]

٧-وفي ياء الإشباع: زاد في (ت) بيان سـبب الإشباع بقوله : [فالمدُّ غاية الإشباع وقد يكون بالياء؛ سمينا الياء عند ذلك ياء الإشباع][5].

---

(١) ينظر الحروف للمزني / ١١١ - ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ١١١- ط دار الفرقان .

(٣) من سورتي: الأنعام / ٧٥، والواقعة/ ٢٢، وراجع الحروف للمزني/ ١١١- ط دار الفرقان.

(٤) ينظر الحروف للمزني / ١١٧ - ط دار الفرقان .

(٥) ينظر الحروف للمزني / ١٢٣ - ط دار الفرقان .

٨-وفي ياء الإيجاز أضافت مزيدًا من علل الإيجاز مما لم يرد في (د)[١] .

٩-وفي الهمز زادت إيضاحًا لما نقله المزني من الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه في بيان علل تحقيق الهمز[٢] .

١٠- كما اشتملت التيمورية على عدد من المواضع التي فسَّر فيها المزني شاهده، ومنها:

أ- في باء الإضمار : في (د) : " ... وفاتني فقه كثير بأبي حنيفة " . وحاول المحققان بيان المثال بقولهما : أي : بعلمه (!!) وهو غير مناسب للمعنى ، ولكن الزيادة الواردة في (ت) : " ... أي : بفراق أبي حنيفة " . وهو الأنسب للمعنى[٣] .

ب- وفي الباء بمعنى (من) فسَّر المصنف الشاهد الشعري الذي أورده بقوله : " . . أي : من ماء الدُّحْرُضَيْنِ " فأكد المقصود من الشاهد[٤].

ج- وبنحو ذلك جاء النص في لام النقل مع إضافةٍ لنص الشاهد وتصحيحٍ لروايته[٥].

د- وفي لام الأمر يوهم النص في (ط) أن (وعكلا) اسم قبيلة، والنص في (ت) : "أن [ضبة] وعكلا وسليما يفتحون لام الأمر ... "[٦].

ب - المآخذ الشكلية :

أعني بالشكلية هنا ما يتصل بضبط النص وشكله الخارجي، وهذا لا يعني أنها غير مهمة، ولكنها دون الأولى، ومنها :

١ - اشتمال الكتاب على عدد من الأخطاء المطبعية المؤثرة إلى حد ما على المعنى، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر :

ما ورد في ص ٧٦ : بعنمي، والصواب : بمعنى .

(١) ينظر الحروف للمزني / ١٢٥ - ط دار الفرقان .
(٢) ينظر الحروف للمزني / ١٢٩ - ط دار الفرقان .
(٣) ينظر الحروف للمزني / ٥٦ - ط دار الفرقان .
(٤) ينظر الحروف للمزني / ٥٨ - ط دار الفرقان .
(٥) ينظر الحروف للمزني / ٨٠، ٨١ - ط دار الفرقان .
(٦) ينظر الحروف للمزني / ٧٠ - ط دار الفرقان .

وفي ص ٧٨ : خاضت عينه (بالخاء) ، والصواب : فاضت عينه (بالفاء).

وفي ص ٨٢ : ليس ألا (بالفتح) ، والصواب : ليس إلا (بالكسر).

وكثير من مواضع الهمزات على مرِّ الكتاب بما يغني عن التمثيل .

٢- عدم العناية بضبط النص وهو السمة الغالبة على الكتاب؛ حتى إن الكتاب المطبوع يكاد يخلو من الضبط .

٣- عدم العناية بالشواهد الشعرية، من حيث شكل الشاهد، وأحيانًا الخطأ في توزيع شطريه؛ كما في ألف البدل من النون الخفيفة [١]، وقد ورد أحد الأبيات متضمنا خطأ في الوزن؛ وذلك في ياء الإيجاز؛ حيث جاء الشطر الثاني من البيت هكذا :

... ... وإذا ما مت فَللناس الكدر

والبيت من الرمل ولا يكون ذلك إلا بحذف (ما) كما في (ت) [٢].

كذلك فإن التصحيف أدى إلى الخطأ في وزن شاهد آخر، ففي لام النقل ورد الشاهد في (ط) هكذا :

للولا حصين سافي أن أسوءه ... البيت (!!)

والصواب : ... (ساء ني) أن أسوءه، وعلى الأول ينكسر وزن البيت[٣] .

بل إن المحققين لم ينتبها لأحد الشواهد وأورداه كأنه حكمة أو مثل؛ فورد في النون الخفيفة قبل الشاهد قول المصنف : كما قالوا ...، أعني قول الشاعر[من المتقارب]:

بِأَنْكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعُ . . . البيت .

على الرغم من تخريجه في الحاشية [٤] . بل وتضمن الكتاب الخطأ في تخريج الآيات القرآنية؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾﴾ ففي الحاشية (١١٧) أنها من سورة الصافات / ١١٧، والصواب / ١٧١ .

---

(١) ينظر الحروف للمزني / ٤٣ - ط دار الفرقان .

(٢) ينظر الحروف للمزني / ١٢٥- ط دار الفرقان .

(٣) ينظر الحروف للمزني / ٨١ - ط دار الفرقان .

(٤) ينظر الحروف للمزني / ٩١ - ط دار الفرقان.

٤- عدم تنسيق فقرات الكتاب وعدم الفصل بين الحروف عند الانتقال من حرف إلى آخر؛ بل والخلط أحيانا بين الحروف؛ كما في الميمات[١] .

وخـــلاصة القول . . . إنه على الرغم من الجهد المبذول في تحقيق الكتاب والذي أفاد منه الباحث إلا أنه قصر عن :

١- معرفة المصنف .

٢- إيجاد نسخة أخرى للكتاب على الرغم من وجود النسخة الثانية بدار الكتب المصرية ولم تكن غريبة أو بعيدة على المحققين خريجي الجامعات المصرية[٢].

٣- القصور الواضح في شرح عدد ضخم من المصطلحات وترك عدد آخر بلا أي تعليق .

٤- ورد في التحقيق عدد من الأخطاء العلمية المتنوعة .

٥- كما تدخل المحققان في التحقيق في مواضع كثيرة بعدد من الزيادات المخلة تارة وغير المفيدة تارة أخرى والبعيدة عن مراد المصنف مرة ثالثة.

٦- كما احتوى على أوجه قصور من الناحية الشكلية وكاد أن يخلو من الضبط .

ولذلك بدا للباحث وكذا لأستاذي الدكتور / محمد عامر (حفظه الله) ضرورة القيام بتحقيق يتدارك أوجه القصور السابقة مع شرح الكتاب شرحًا وافيًا بمقارنته وتحليله في ضوء شتى المصنفات اللغوية، لا سيما وقد توافر - بفضل الله تعالى وتوفيقه - نسخة قيمة مخطوطة للكتاب مع الوقوف على شيء من خبر المصنف وترجمته، ولذلك فالبحث شرح وتحقيق، كذلك بدا للباحث بإرشاد أساتذتي القيام بدراسة تكون بمثابة إعادة بناء لحروف الكتاب في ضوء الأصول النحوية والمسائل النحوية والصرفية ومسائل الخلاف ... وغير ذلك . وأخيرًا فإن الفارق الزمني وطبيعة ظروف التحقيقين تقتضي القول بأن العوامل التي توفرت للباحث كانت أفضل وأكثر من حيث مدة البحث وأسبابه؛ إذا ما قيس بعمل عارض كالتحقيق السابق، وإني لأرجو ألا أقع في شيء مما أخذته على غيري، والله المستعان.

---

(١) ينظر الحروف للمزني / ٨٣ - ط دار الفرقان .

(٢) الدكتور / محمد حسن عواد تخرج في كلية الآداب بعين شمس، ود / محمود حسني تخرج في كلية الآداب بالقاهرة ، على حد علمي من واقع سجل الأبحاث.

منهج البحث

أولا : منهج الدراسة :

اعتمدت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي قمت في ظلاله بعرض المسائل النحوية والصرفية وشرح مصطلحات المزني في ضوء ما ورد في كتابه حروف الهجاء بالمقارنة بالمصنفات النحوية والصرفية وكتب الأعاريب ومصنفات الحروف وكتب اللغة المختلفة، وكتب علوم القرآن الكريم والقراءات وغيرها من المصنفات .

ثانيًا : منهج التحقيق والشرح :

قمت في التحقيق بضبط النص وتنويره في ضوء الخطوات التالية :

١- نسخ المخطوطة التيمورية طبقًا لقواعد الإملاء الحديثة واعتمادها أصلا .

٢- مقابلة النسخ : التيمورية و[فروق] الأردنية والمطبوعة .

٣- إثبات أهم الفروق المؤثرة في السياق .

٤- ضبط النص وشكله ووضع علامات الترقيم المناسبة .

٥- تخريج شواهد الكتاب من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأشعار .

٦- عزو الآراء والأقوال إلى أصحابها، أو إلى المصنفات التي وردت فيها .

٧- ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم على لسان المصنف وترقيم حروف المصنف بين حاصرتين مع ترتيبها تيسيرًا للبحث فيها (١) .

٨- شرح المصطلحات الواردة في الكتاب وذلك على النحو التالي :

أ- بيان المصطلح ونشأته، وكذا الكلام عن الحرف وبيان من اتفق مع المصنف عليه ومن اختلف معه في التسمية ، أو في بيان حقيقة المسمى .

ب- ذكر المظان والمصادر التي ورد فيها المصطلح مع الإحالة إليها أولا بأول .

ج- شرح المصطلح وتحليله في ضوء المصنفات المختلفة .

---

(١) اقتصرت على ترجمة من ورد ذكرهم على لسان المصنف؛ إضافة إلى من يفيد ذكر تراجمهم في بناء البحث؛ كشيوخ المصنف، وكذلك فعلت عند الفهرسة .

د- تفصيل ما يتعلق بالحرف من مسائل نحوية أو صرفية .

هـ- استكمال ما أغفله المصنف أو أشار إليه تلميحًا أثناء حروفه، لا سيما ما كان له مناسبة من كلامه وذلك في ضوء ما ذكره أصحاب مصنفات الحروف.

٩- لم يتوقف الشرح والتعليق عند حد حروف المزني الرئيسة؛ بل تعدى ذلك إلى تفصيل القضايا والمصطلحات التي ذكرها عرضًا بين ثنايا حروفه .

١٠- تبنى البحث فكرة عقد المباحث اللغوية التي تناثرت مادتها، وقلَّ أن تجتمع مادتها في كتاب واحد، أو في موضع واحد كلما وجد الباحث إلى ذلك سبيلا أو مناسبة من كلام المصنف .

ومن ذلك – على سبيل التمثيل – سنجد :

مباحث في : البدل والعوض، وفي التنوين وقضاياه، وفي الهمز وأنواعه، وفي بعض اصطلاحات الكوفيين ونشأتها؛ وذلك على مر الكتاب، وكذا سنجد بحثًا في حروف الزيادة والصلة... وآخر في العماد والجديد فيه عند المصنف، كذا سنجد بحوثًا في هاء الكناية وأحكامها ولغاتها، وياء الكناية والفرق بينها وبين ياء الإضافة، . . . وغير ذلك من مباحث اللغة .

١١- التركيز على المصطلحات الجديدة عند المصنف اسمًا أو مسمى وبيان الخلاف فيها وذكر حالاتها المندرجة تحتها .

١٢- الحرص على ذكر المصادر والمراجع أثناء الشرح والتعليق لتسهل الفائدة أولا بأول؛ مقتديا في ذلك بعمل بعض المحققين .

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في ثلاثة أقسام مسبوقة بمقدمة ويتلوها خاتمة ثم الفهارس الفنية والعلمية .

أما المقدمة فقد حاولت فيها بيان طبيعة البحث وأهميته وأسباب اختياره والدراسات السابقة لهذا البحث ومنهج البحث وخطة الدراسة والصعوبات التي واجهتني وكيف وفقني الله تعالى للتغلب عليها .

وذكرت أن هذا البحث بعنوان " حروف الهجاء " لأبي الحسن المزني؛ دراسة نحوية وصرفية مع تحقيق النص وشرحه؛ فموضوع البحث دراسة وتحقيق وشرح للكتاب المذكور . وحاولت بيان أهمية البحث؛ حيث يكتسب البحث أهميته من عدد من الجهات؛ كأهمية الكتاب موضوع البحث؛ حيث إنه كتاب في الحروف المفردة، لواحد من النحاة المتقدمين؛ فمؤلفه عاش ما بين نهايات القرن الثالث وبدايات القرن الرابع الهجريين، وهو كوفي المذهب؛ فالكتاب يطلعنا على حلقة من سلسلة الدرس النحوي واللغوي تفتقد إليها مكتبتنا اللغوية، كما أنه يقدم لنا عددًا ضخمًا من المصطلحات والمسائل النحوية والصرفية على الرغم من صغر حجمه كما بينت أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث وذكرت أنها متنوعة بين المخطوطات والمطبوعات؛ كذا بينت تشعبها في مجالات النحو واللغة والأصول والتفسير والبلاغة وذكرت أمثلة لكل منها ولم أغفل الدراسات السابقة؛ لذلك ذكرت أن البحث مسبوق بمحاولة تحقيق ولذا كان لزامًا عليَّ أن أبين دواعي إعادة التحقيق كجزء من هذا العمل، أما عن منهج البحث فذكرت أنه المنهج الوصفي التحليلي، كما قدمت منهجي في التحقيق من نسخ المخطوط إلى مقابلة النسخ وشرح الغوامض أو باختصار في عمليتي التحقيق الرئيستين أعني ضبط النص وتنويره، كما ذكرت أن أسلوب المصنف الشديد التركيز مع عدم استفاضته في التفسير، إضافة إلى اتفاق النسختين في مواضع من الإبهام، كذلك عدم توفر مادة النحو الكوفي الخالص، مع عدم وجود تراجم وافية للمصنف، وكذا عدم وجود مصنفات أخرى له بين أيدينا – كل ذلك كان من الصعوبات التي واجهتني أثناء العمل في هذا البحث، وذكرت أن الله عز وجل قد وفقني إلى الرجوع إلى أكبر قدر من المراجع والمصادر، كما أنه سبحانه وتعالى قد قيض لهذا البحث أستاذين فاضلين وعالمين جليلين أما أستاذي الدكتور / محمد عامر ، المشرف الأول على هذا البحث، فقد عرفته ذا باع طويل في مجال التحقيق والتدقيق، مؤمنًا بقيمة البحث وأهميته، مقتنعًا بفكرته عالمًا بخباياه، مما يسر لي كثيرًا من صعوباته المذكورة، ويشهد الله أنني مهما قلت في فضل أستاذي عليَّ وعلى هذا البحث ما وفيته حقَّه، ولكن أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث في ميزان حسناته يوم الدين، وأما أستاذي الدكتور/ ربيع عبد الحميد فقد نالت فكرة البحث تأييده وتشجيعه منذ بدايتها، وأفاد الباحث من ملاحظاته وإرشاداته؛ كذلك بالاستعانة بالمكتبات المختلفة في القاهرة وخارج القاهرة المخطوط منها والمطبوع، وبدعاء المحبين وعون المخلصين يسَّر الله تلك الصعوبات (ولله

الفضل والمنة) وفي نهاية المقدمة حاولت تقديم الشكر إلى من حضرني من أهله ومستحقيه، والحمد لله أولا وآخرا .

أما عن أقسام البحث فقد جاء البحث على ثلاثة أقسام؛ الأول عن المصنف، والثاني دراسة الكتاب، والثالث تحقيق الكتاب، وبيانه على النحو التالي : -

القسم الأول : أفردته لمحاولة التعريف بالإمام المزني؛ حياته وآثاره، واتجاهاته النحوية والصرفية، وقد جاء هذا القسم مشتملا على ثلاثة أبواب : -

أما **الباب الأول** فقد جاء بعنوان : أبو الحسن المزني؛ حياته وآثاره، ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : اسمه ولقبه وكنيته، وقدمت في هذا الفصل من واقع كتب التراجم التي ترجمت للإمام المزني محاولة للتعريف به؛ فذكرت أنه علي بن الفضل، الملقب بالمزني النحوي، وكنيته أبو الحسن، وصححت ما وقع من تحريف في كنيته مع الاستدلال لما رجحته .

والفصل الثاني : من الباب الأول جاء بعنوان : شيوخ المزني وتلاميذه ومعاصروه، وقد ذكرت أن أباه والكرماني وأبا سعيد الضرير وإسحاق بن مسلم، كلهم من شيوخه؛ إما بالواسطة وإما مباشرةً، كذلك حاولت بيان سبب عدم معرفتنا بتلاميذه على سبيل التحديد، أما عن معاصريه فكان من المهم أن نؤكد على معاصرته للإمام ابن جرير الطبري ولقائه به؛ كذلك بيان رأيه في الإمام المزني .

وقد جاء **الفصل الثالث** بعنوان : مكانته العلمية وآثاره، وحاولت في هذا الفصل بيان كلام كل من : ياقوت الحموي والصفدي وجلال الدين السيوطي وثناء الإمام ابن جرير الطبري على الإمام المزني رحمهم الله جميعا، كذلك ذكرت من مصنفات المزني كتابه في البسملة، وكتابه موضوع هذا البحث، واكتفيت بإشارة مترجميه إلى أن له في النحو مصنفات لطيفة نافعة؛ وذلك لأنني لم أجد أكثر من هذه الإشارات على الرغم من طول البحث.

وفي **الفصل الرابع** الذي جاء بعنوان : المزني ؛ المكان والزمان – حاولت تحديد البيئة المكانية التي ينتمي إليها المزني، ورجحت أنها بلاد ما وراء النهر (نهري سيحون وجيحون) وبالتحديد رجحت أنها قرية مزنة التي تبعد بضعة فراسخ من (سمرقند) أو

على أبعد تقدير : ما حولها، من بلاد الثغور – وقتئذ – والتي كانت تشمل بلاد ما وراء نهري جيحون وسيحون وهي ما يعرف اليوم بالجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي سابقًا. وحاولت تقديم ما استندت إليه في هذا الترجيح، وآمل أن أكون قد وفقت .

كما قدمت محاولة لتحديد عصر المصنف ورجحت أنه نهايات القرن الثالث وبدايات القرن الرابع الهجريين، وأردفت ذلك بحديث موجز عن الحياة السياسية للفترة المحتملة، معتمدًا في كل ما سبق في هذا الباب على ما ذكره مترجمو المزني من معلومات (وإن كانت قليلة ومتناقلة) مع الاستنتاج المبني في كل فصل على ما سبق في الفصل السابق عليه .

أما **الباب الثاني** من القسم الأول فقد جاء بعنوان : المزني والأصول النحوية، وقد اشتمل على تمهيد وخمسة فصول:

أما **التمهيد** فقد ذكرت فيه بإيجاز تعريفا للأصول النحوية، أما الفصول الخمسة فقد حاولت من خلالها بيان موقف المزني من أصول النحو وأدلة الصناعة النحوية :

ففي **الفصل الأول** الذي جاء بعنوان : المزني والسماع حاولت بيان احترامه لكل مسموع صحيح وبدأت ببيان موقفه من القراءات القرآنية على مستوياتها المختلفة، ثم احترامه للشعر والنثر على السواء، وبينت احتجاجه بلغات العرب على اختلافهم، وذكرت أنه لم يحتج بالمثل، كذا ذكرت أنه لم يحتج بالحديث الشريف في التقعيد، وبينت طريقته في التعامل مع النصوص .

أما **الفصل الثاني**: من الباب الثاني فقد جاء بعنوان : المزني والقياس، وقد بينت طريقته في التعبير عن القياس وأنه لا يقيس إلا على الكثير المطرد، مع احترامه للمسموع النادر وإثباته في بابه، وأنه لا يقيس على الشاذ .

وجاء **الفصل الثالث** بعنوان : المزني والعلل النحوية، وقد قدمت فيه محاولة لبيان العلل التي وردت في كتاب حروف الهجاء نصًّا، أو التي وردت بطريقة غير مباشرة، وبينت أن أغلب علله كانت يسيرة قريبة المأخذ في الغالب الأعم، مع التركيز على الضرائر عنده في ضوء كتاب حروف الهجاء .

وفي **الفصل الرابع** الذي جاء بعنوان : المزني ونظرية العامل : حاولت بيان أهم ملامح هذه النظرية في ضوء تعبيراته، والأصل في ذلك ما يتعلق بعمل الحرف أصالة،

كذا ما ورد في الكتاب من ملامح نظرية العامل مما يتعلق بالأفعال، وأكدت أن اهتمام المزني بعمل الحروف – وغيرها – ظاهر على مر أبواب حروفه .

وفي **الفصل الخامس** عرضت لموقف المزني من الإجماع، وجاء تحت عنوان : أصول نحوية أخرى، وحاولت بيان اعتماد المزني للإجماع دليلا من أدلة الصناعة النحوية . وفي كل فصل من هذه الفصول قدَّمت تمهيدًا لكل منها، ذكرت فيه باختصار شديد بيان مفهومه وموقف النحاة منه، كذا دعمت كل مباحث هذا الباب بأدلة وشواهد من كلام المزني، واعتمدت في ذلك أسلوب الاختصار والإحالة إلى متن الكتاب وشرحه والتعليق عليه .

أما **الباب الثالث** من القسم الأول فقد جعلته بعنوان : مذهب المزني النحوي، وذكرت أنه كوفي المذهب وأكدت على ظهور مذهبه النحوي بوضوح، واعتمدت في بيان ذلك على فصلين؛ الأول منهما جاء بعنوان : المزني والمدارس النحوية، والفصل الثاني جاء بعنوان : دراسة في المصطلح عند المزني .

أما **الفصل الأول** : فقد جاء في مبحثين تناول أولهما موقف المزني من مدرسة الكوفة، وبينت تأثره الشديد بعلماء الكوفة وخاصة الفراء ويليه الكسائي، ثم بينت المسائل التي وافق فيها الكوفيين وهي كثيرة ظاهرة على مر أبواب كتاب حروف الهجاء، كذلك لم أغفل المسائل التي خالف فيها الكوفيين؛ لأدلل على شخصيته النحوية المستقلة المنصفة .

وتناول المبحث الثاني من هذا الفصل موقف المزني من مدرسة البصرة، وعلى غرار المبحث السابق حاولت بيان موقفه من علماء البصرة وتأثره بآراء الخليل وسيبويه ولكنه لا يبلغ درجة تأثره بعلماء الكوفة ولا قريبًا منه، ثم أتبعت ذلك بثبت بأهم المسائل التي وافق فيها البصريين تصريحًا أو تلميحًا، كذا ذكرت مخالفاته للبصريين.

وليتم بيان أدلة القول بكوفية المزني نحويًّا جاء **الفصل الثاني** من الباب الثالث بعنوان: دراسة في المصطلح عند المزني، وفي هذا الفصل بينت ضرورة الاختصار والاقتصار على التمثيل في عرض هذا الفصل؛ لأن دراسة المصطلح تعني دراسة كتاب "حروف الهجاء " كله؛ باعتبار كل حرف من حروفه مصطلحا يحتاج إلى الشرح والتعليق، وهذا موضعه في التحقيق، وبإشارات مختصرة بينت المصطلحات التي وردت عند المزني وذكرت أن أكثرها مصطلحات كوفية الأصل، وبعضها مصطلحات كوفية ذات نشأة بصرية، ولم يكن للمصطلح البصري الخالص إلا نصيب قليل؛ كذا تكلمت

عن تقسيم مصطلحات المزني من حيث المبنى والمعنى، ومن حيث الجدة والابتكار، مع التركيز على الجديد عند المزني في المصطلحات التي وردت في كتابه حروف الهجاء، مؤكدًا على أن هذا الجديد إما أن يكون في إطلاق جديد تمامًا، وإما أن يكون صياغة جديدة على أساس سابق، وختمت هذا الفصل بوقفة متأنية مع بعض مصطلحات المزني التي تحتاج إلى بيان المفهوم الخاص لها؛ كمصطلحات : الصرف والعماد والعوض والصلة .. إلخ، ثم أتبعت ذلك بتعقيب على مصطلحات المزني بشكل عام، وبذلك ينتهي القسم الأول الخاص بأبي الحسن المزني .

أما **القسم الثاني** : والذي أفردته لدراسة كتابه حروف الهجاء فقد جاء بعنوان : كتاب حروف الهجاء، دراسة لغوية شاملة، وقد اشتمل على ثلاثة أبواب أيضًا، وبيانها :

الباب الأول : عنوان الكتاب ومصادره ومنهجه

واشتمل على ثلاثة فصول تناولت في **الفصل الأول** منها عنوان الكتاب الصحيح، وذكرت أنه(حروف الهجاء) وقدَّمت بعض الأدلة على ذلك، وفي **الفصل الثاني** تناولت مصادر المزني التي اعتمد عليها في كتابه حروف الهجاء، وركزت على كتب الكوفيين لا سيما كتب الفراء والكسائي، كذا كتب الخليل وسيبويه وابن السكيت، . . . وغيرهم؛ وكذا آراء العلماء؛ كذا كتب القراءات والآثار واللغة، وذكرت أمثلة على ذلك من الكتاب .

وفي **الفصل الثالث** تناولت منهج المزني وأسلوبه في الكتاب، فذكرت طريقته في عرض حروفه من الإجمال الذي عدَّ فيه حروفه إلى التفصيل الذي سمَّاه التفسير، وبينت اعتماده على التمثيل في أغلب كتابه وتبنيه لمنهج الاختصار والتركيز، وكذا ذكرت سمات هذا المنهج من حيث الميل الشديد إلى التفريع ونسبة المعنى إلى الحرف الواحد، سواء أكان المعنى مستفادًا من البنية (للأداة أو الفعل أو الحرف) أم كان مستفادًا من السياق كله ... وكذا حاولت توضيح دقة المزني في ملاحظاته واستنباطاته، مع الشمول واليسر ومحاولة وضع الضوابط العامة على مر الكتاب، ولم أنس بيان مآخذي على منهج الكتاب من حيث الغموض الناجم عن التركيز وقلة الشواهد إلى حدٍ يصل إلى الإبهام، مع بيان الخلاف بين النظرية والتطبيق في حروف المزني في بعض الأحيان، كذا ولعه بالتفريع لأدنى فرق ... إلى غير ذلك من الملاحظات والمآخذ من ناحيتي الشكل والمضمون مع التركيز على الاضطراب النسبي الذي لاحظته في منهج الكتاب في تسمية الحروف .

أما **الباب الثاني** من القسم الثاني فقد جاء بعنوان :

كتاب حروف الهجاء وموقعه بين مصنفات الحروف، واشتمل هذا الباب على فصلين؛ **الفصل الأول** بعنوان : مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء، واشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول منها تناولت فيه بعض مصنفات علم (الحروف) وذكرت طرق بعض المصنفين في تناول الحروف مع محاولة بيان اتجاهاتهم من حيث الموضوع والمنهج .

وفي المبحث الثاني ذكرت بعض مصنفات الهجاء؛ وذلك لأعتمد عل هذين المبحثين في بيان موقع كتاب حروف الهجاء بين هذه المصنفات؛ لأُبيِّنَ أنه ليس كتابا في حروف المعاني فقط، وليس على هذا الإطلاق؛ لاختصاصه بالحروف المفردة (عدا الفصل الخاص بـ (لا) وكذلك أنه ليس كتابا في الهجاء الذي يتناول الحروف من حيث طريقة الرسم والنقط ... إلخ وإنما هو كتاب يتناول حروف الهجاء في جميع أحوالها في بنية الكلمة، مع بيان دورها في المعنى، وذلك مضمون المبحث الثالث من الفصل المذكور .

أما **الفصل الثاني** من الباب الثاني فقد جاء بعنوان : الموازنات بين كتاب حروف الهجاء وبعض المصنفات الأخرى : واشتمل هذا الفصل على مبحثين كبيرين، تناول الأول منهما الموازنات العامة بين كتاب حروف الهجاء وغيره من المصنفات النحوية في الحروف من حيث المنهج والموضوع وأساس التصنيف، مع التركيز على تميز كتاب حروف الهجاء بالشمول والأسبقية الزمنية مع التميز بكوفية مذهب صاحبه .

وفي المبحث الثاني جاءت الموازنات الخاصة، وسميتها كذلك لاعتمادي على الموازنة بين حروف معينة في كتاب حروف الهجاء وبين نظائرها في المصنفات المختلفة في الحروف، وفي هذا القسم من الموازنات اخترت حرفي الألف واللام؛ فأما الألف فلأنه أول حروف المصنف؛ كذا لكثرة كلامهم عن الألفات؛ وأما اللام فلكثرة المصنفات التي أفردت لهذا الحرف وشيوعها، ولشهرة هذا الحرف في مجال الحروف، وعقدت مطالب لذلك حاولت أثناءها بيان هذه الحروف عند عدد من العلماء ورتبتهم ترتيبًا زمنيًّا، ففي الألفات أوردت مقارنة بين ألفات المزني و ألفات كل من : صاحب وجوه النصب، وابن الأنباري، وابن خالويه، وابن فارس، والثعالبي، وابن هشام ، والإربلي ، وفي اللامات أوردت مقارنة بين لامات المزني ولامات كل من : صاحب وجوه النصب، وأبي جعفر النحاس، والزجاجي، والرماني، والهروي، وابن فارس، والمرادي، وابن هشام والزركشي والإربلي .

مع التركيز على وصف الحرف وأقسامه عند أصحاب هذه الكتب، ثم ذكر أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف، من حيث عدد الحروف وأقسامها وطريقة التصنيف وأساسه ... إلخ .

مع التعقيب العام على هذه المقارنات وبيان ما تميز به كتاب حروف الهجاء عن هذه المصنفات أو ما تميز به كل كتاب منها عن كتاب المزني .

أما **الباب الثالث** من القسم الثاني فقد جاء بعنوان المسائل الصرفية والنحوية .

واشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول، على النحو التالي :

الفصل الأول : المسائل الصوتية والهجائية .

الفصل الثاني : المسائل الصرفية .

الفصل الثالث : المسائل النحوية .

وبينت في مقدمة هذا الباب سبب ذكر المسائل الصوتية والهجائية باعتبارهما وثيقتي الصلة بالناحية الصرفية، واشتمل هذا الفصل على دراسة لبعض المسائل الصوتية، كالمطل والتقصير، وبعض قضايا الهمزة، والتقاء الساكنين والإمالة والوقف والترنم، وغير ذلك من الظواهر الصوتية وبعض الخصائص الصوتية للحروف، كذلك عرض الفصل لبعض قضايا الهجاء الواردة في الكتاب، كزيادة بعض الحروف في الهجاء، وبعض قضايا هجاء الهمزة .

أما الفصل الثاني فقد تناول قضايا تصريف الأفعال والأسماء وبعض القضايا العامة على حسب المنهج المتعارف عليه في ترتيب أبواب علم الصرف مع مراعاة الاقتصار على ما له مناسبة من كلام المزني في كتاب حروف الهجاء .

وفي الفصل الثالث حاولت تقديم المسائل النحوية التي وردت في(حروف الهجاء) على الترتيب التالي :

قضايا المقدمات النحوية، ثم قضايا الجملة الاسمية، ثم قضايا الجملة الفعلية، ثم قضايا المكملات والأساليب النحوية والقضايا العامة .

وكل ذلك مع التركيز الشديد مع الإحالة إلى موضع المسألة في التحقيق والاقتصار على ما له مناسبة من كلام المصنف في كتاب حروف الهجاء .

أما **القسم الثالث** من هذا البحث : فهو تحقيق كتاب حروف الهجاء، مع التعليق والشرح، وهو عبارة عن نص كتاب حروف الهجاء مشروحًا ومحققًا : وفي هذا القسم حاولت ضبط النص وكتابته مع مراعاة قواعد علمي الإملاء والترقيم وما تقتضيه قواعد النحو – في الرسم إلا فيما يتصل بمسائل – أرى أنها من مذهب المصنف؛ نحو قوله : ليت زيدًا حاضرًا، وذلك عندما تتفق النسختان .

كذلك علقت على الآراء وشرحت المصطلحات وحاولت ألا أترك من كلام المصنف شيئا إلا وعلقت عليه من كلام النحاة واللغويين لاسيما أصحاب مصنفات الحروف، في محاولة مني لتنوير النص وبيان مسائله .

كما حاولت تنظيم حروف المزني وتنسيقها في أيسر صورة؛ فوضعت أرقامًا بين حاصرتين ليسهل الوصول إلى الحروف والفصل بين ما تداخل منها .

كذلك حاولت استكمال ما تركه المصنف من حروف عند التفسير مما كان قد ذكره عند العدِّ ووضعته قبل التفسير إن كان قد ذكره هناك، ووضعته في التفسير إن كان لم يفسره أثناء العد .

كذلك جعلت هذا التحقيق شرحًا للمسائل اللغوية على اختلاف مستوياتها، تكثيرًا للفائدة وجمعًا لشوارد الكتاب ومسائله .

واقتصرت في الترجمة على الأعلام الذين ورد ذكرهم في متن الكتاب.

كذلك وضعت تخريج الآيات وعزو الأبيات الشعرية إلى بحورها الشعرية داخل النص، وذكرت مراجع التحقيق أولا بأول داخل الشرح؛ متأسيًا في ذلك بمنهج بعض المحققين من المبرزين في هذا الفن... وباقي عملي في التحقيق مذكور في بيان منهج البحث، وبذلك تمت الأقسام الرئيسة .

وقد أتْبَعت ذلك بخاتمة قدمت فيها أهم النتائج التي وفقني الله تعالى للتوصل إليها؛ كمعرفة المصنف واسمه وبعض ما يتصل بترجمته مع التأكيد على فضل أستاذي الدكتور / محمد عامر في إرشادي إلى كثير من ذلك .

وكذلك جاء في النتائج بعض ما يتعلق ببيان بعض الأخطاء الشائعة في دراسة المصطلح عند كثير من الباحثين؛ بناء على ما ورد عند المصنف من اصطلاحات وآراء؛ كما

هو مذكور في نتائج البحث، وذلك في ضوء مصطلحات المزني .

وبعد ذلك ذكرت أهم التوصيات التي تبدو ضرورية وجديرة بالاعتبار والأخذ في الحسبان؛ كضرورة معاودة النظر لقوالب دراسة النحو الكوفي، وكذا إعادة صياغة بعض دراسات المصطلح النحوي وإدراج ما ورد في حروف المزني في تلك الدراسات.

وأتْبَعت الخاتمة بموجزين للبحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية .

وتأتي الفهارس الفنية والعلمية للكتاب مشتملة على ثبت بأهم المصادر والمراجع، وفهرس للآيات القرآنية بقراءاتها، وآخر للأشعار، وثالثًا للحديث والآثار والمثل، ورابعا للأعلام الذين ورد ذكرهم في متن كتاب المزني؛ نظرًا للكثرة المفرطة في الأعلام الواردة أثناء الشرح والتحقيق، مع تكررهم بما يغني عن حصر مواضعهم، وفهرسًا خامسا لموضوعات البحث .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث، ومنهجه أن تكون خطة البحث على النحو التالى :

١ – المقدمة .

٢ – القسم الأول : أبو الحسن المزني : (ويشمل)

الباب الأول : أبو الحسن المزني؛ حياته وآثاره : (ويشمل)

– الفصل الأول : اسمه ولقبه وكنيته .

– الفصل الثاني : شيوخه وتلاميذه ومعاصروه .

– الفصل الثالث : مكانته العلمية وآثاره .

– الفصل الرابع : المزني، المكان والزمان .

الباب الثاني : موقف المزني من الأصول النحوية : (ويشمل)

– تمهيد .

– الفصل الأول : المزني والسماع .

– الفصل الثاني : المزني والقياس .

- الفصل الثالث : المزني والعلل النحوية .

- الفصل الرابع : المزني ونظرية العامل .

- الفصل الخامس : أصول نحوية أخرى (الإجماع) .

الباب الثالث : مذهب المزني النحوي : (ويشمل)

- الفصل الأول : موقف المزني من المدارس النحوية .

- الفصل الثاني : دراسة في المصطلح عند المزني .

٣ - القسم الثاني : كتاب " حروف الهجاء " دراسة شاملة : (ويشمل)

الباب الأول : عنوان الكتاب ومصادره ومنهجه . (ويشمل)

-الفصل الأول : عنوان الكتاب .

-الفصل الثاني : مصادر الكتاب .

-الفصل الثالث : منهج المزني في الكتاب .

الباب الثاني : موقع حروف الهجاء بين مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء (ويشمل)

-الفصل الأول : مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء .

-الفصل الثاني : الموازنات .

الباب الثالث : المسائل النحوية والصرفية . (ويشمل)

-الفصل الأول : المسائل الصوتية والهجائية .

-الفصل الثاني : المسائل الصرفية .

-الفصل الثالث : المسائل النحوية .

٤ - القسم الثالث : نص الكتاب محققًا ومشروحًا .

٥ - الخاتمة : وتشمل: أ- النتائج . ب- التوصيات .

ج – موجز البحث باللغة العربية. د- موجز البحث باللغة الإنجليزية .

٦ - **الفهارس الفنية** : (**ويشمل**)

١ - قائمة بأهم المصادر والمراجع .

٢ - فهرس آيات القرآن الكريم بقراءاته .

٣ - فهرس الأشعار .

٤ - فهرس الحديث والمثل .

٥ - فهرس الأعلام .

٦ - فهرس الموضوعات .

المصادر والمراجع

اعتمدت في عرض مادة الكتاب وبيان مصطلحاته على عدد من المصادر المتنوعة في اللغة بشتى فروعها؛ كذا اعتمدت على نخبة من كتب التفاسير وأعاريب القرآن ومعانيه، وعدد من كتب القراءات وكذا عدد من مصنفات الأصول؛ كما استعنت على ذلك العرض بعدد من معاجم الأشعار، وكذا الدراسات اللغوية في مجال الحروف .

ومن أهم هذه المصادر :

مصنفات الحروف : وهي متنوعة؛ فمنها ما اختص بحرف، ومنها ما كان عامًّا في الحروف، وفي هذا المجال حاولت ألا أترك شيئا كتب في الحروف إلا واطلعت عليه (ما وجدت إلى ذلك سبيلا) من المخطوطات والمطبوعات وهي (بفضل الله) كثيرة ومتنوعة؛ نحو : كتب اللامات لكل من : الخليل والهروي والزجاجي وابن فارس، والنحاس؛ كذا واللامات للدكتور / عبد الهادي الفضيلي، وكذا كتب الألفات لكل من : ابن الأنباري وابن خالويه ... ومن المصنفات العامة في الحروف : الجنى الداني للمرادي ورصف المباني للمالقي، ومغني اللبيب لابن هشام، وجواهر الأدب للإربلي . . . وكذا عدد من المصنفات التي حملت اسم الحروف لكل من : الفارابي والنضر بن شميل والرازي، ومعاني الحروف للرماني وحروف المعاني للزجاجي؛ كذا عدد من المصنفات التي أفردت جزءًا منها للحروف؛ نحو : جمل الزجاجي، وكتاب (المحلي - وجوه النصب) (كذا على غلاف المطبوعة) لابن شقير، وهو الكتاب المشهور المنشور تحت

عنوان الجمل المنسوبة للخليل وكتاب فقه اللغة وسر العربية للثعالبي وكتاب الصاحبي لابن فارس وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . . . كذلك اعتمدت على كثير من كتب علوم القرآن الكريم المختلفة؛ نحو : الإتقان للسيوطي، والبرهان للزركشي . . . وكذلك معترك الأقران للسيوطي، وعدد من أعاريب القرآن المشهورة؛ كمعاني القرآن وإعرابه لأبي جعفر النحاس ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، والتبيان لأبي البقاء العكبري، والبحر المحيط لأبي حيان، وغيرها .... أما كتاب معاني القرآن للفراء فأثره ظاهر في هذا التحقيق، وكذا معاني الأخفش ومعاني الزجاج؛ كذلك معاني القرآن للكسائي[1] ومن أهم المصادر كتب التفسير؛ كتفسير الطبري، وتفسير الشوكاني، وتفسير القرطبي . . . وكذا من أهم المراجع المطولات النحوية كالكتاب لسيبويه والمفصل وشروحه لاسيما شرح ابن يعيش، وشرح الخوارزمي المعروف بالتخمير، وشرح ابن الحاجب المسمى بالإيضاح...

كذلك كان للمعاجم نصيب في هذا البحث لاسيما لسان العرب لابن منظور، وتهذيب اللغة للأزهري. . . ومن الدراسات الحديثة أيضا ما أفدت منه؛ ومن ذلك السفر القيم في (المصنفات النحوية في حروف المعاني) لأستاذي الدكتور / محمد عامر، والحروف العاملة في القرآن الكريم للدكتور / عطية مطر الهلالي، والتحقيق السابق لكتاب الحروف للمزني . كذا كان للبحوث والدوريات والمقالات نصيب وافر في مادة هذا البحث، حيث نشرت بعض الكتب في هذه المجلات، كمجلة المورد العراقية ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . . . إلخ ذلك مما سيأتي في الفهارس .

ملاحظات خاصة بالمصادر والمراجع :

١-اعتمدت على كتاب يحمل عنوان : مختصر في ذكر الألفات لأبي بكر بن الأنباري، ولما بحثت عن شرح الألفات له أيضًا وجدته الكتاب الأول نفسه بتحقيق آخر، فليتنبه لذلك حيث أشرت إلى النسختين غالبًا .

٢-كتاب وجوه النصب، هو نفسه كتاب الجمل المنسوب للخليل ولكن رجحت عدم نسبته للخليل، كذا لا أستطيع التأكيد على نسبته لابن شقير وإن اطمأنت نفسي

(١) جمعه وأعاد بناءه وقدم له د/ عيسى شحاتة، ط دار قباء - القاهرة -١٩٩٦ م.

لذلك، ومن أجل هذا عبرت عن الآراء الواردة فيه بقولي : " وقال صاحب وجوه النصب ...... " ولم أذكر اسمه لما تقدم؛ كذلك اختصرت العنوان من (المحلى – وجوه النصب) إلى (وجوه النصب) لئلا يلتبس هذا (المحلى) بـ (المحلى) لابن حزم .

٣-بعض الكتب لا يزيد على صفحة أو صفحتين فسأكتفي بالإشارة إليه – كما في لامات الخليل بدون ذكر رقم الصفحة؛ معتمدا على النسخة التي أوردها أستاذي الدكتور/ محمد عامر في المصنفات النحوية .

٤-بعض المراجع اعتمدت أكثر من طبعة لها، ولذلك نصصت على الطبعة المعتمدة في كل حالة، أما ما تركته بدون ذكر طبعته فاعتمادًا على وروده أول مرة بالتفصيل، كذا معتمدًا على قائمة المراجع المثبتة آخر البحث.

[ ] الصعوبات التي واجهتني:

الحمد لله تعالى أولا وآخرًا لما يسر لي هذا البحث وأعانني على المصاعب التي واجهتني أثناء إعداد البحث، وقد كانت محدودة ولله الفضل والمنة؛ ومنها :

١-النظرة العجلى التي تقضي بصغر حجم الكتاب؛ على الرغم من ضخامة مادته واقعًا، وهذه الصعوبة غير معتادة في البحث ولكنها أخَّرت اعتماد البحث طويلا، وبفضل الله تعالى ثم بفضل أساتذتي تمكَّنت من إعداد تقرير علمي حول أهمية البحث ودواعي إعادة التحقيق كجزء من هذا العمل .

٢-عدم وضوح المخطوطين في كثير من المواضع واتفاقهما في عدد من المواضع المطموسة أو المحرَّفة، أو الساقطة . وبفضل الله تعالى ثم بالرجوع إلى عدد من المواضع المشابهة في كتب العربية استطعت حل كثير من الغوامض .

٣-اشتمال الكتاب على عدد من المصطلحات التي ليس لها وجود في كتب العربية، كهاء التعريف وهاء الخلقة وألف البناء، ... إلخ، وأخرى حملت مفهومًا مخالفًا عند المصنف لما هو معروف عند غيره؛ كحروف العماد والتنبيه ...... إلخ .

٤-تناثر مادة البحث مع كثرة مصادرها .

٥-عدم وجود مصنفات أخرى للمزني تبين المبهم من كلامه مما ورد في كتابه حروف الهجاء .

٦-وفي محاولة التعريف بالمزني كانت الصعوبة متمثلة في قلة المصادر التي ترجمت له، وحتى هذه المصادر بعضها منقول عن البعض.

٧-أسلوب المصنف الذي جاء شديد التركيز إلى حد يصل إلى الغموض، مما عنَّى الباحث في محاولة فهم مراده، وهذه المسائل تحديدًا احتاجت إلى التنقيب في بطون الأمهات مخطوطة ومطبوعة... ومحاولة تقديم هذه المصطلحات في أقرب صورة لمراد المصنف، ولست أزعم الوصول إلى مراده تماما في كل موضع.

وبفضل الله تعالى يسَّر الله لي كمًّا كبيرًا من المصادر والمراجع وبإرشاد أستاذي الدكتور / محمد عامر وغيره من الناصحين المخلصين في المكتبات العامة ومكتبات جامعات مصر واليمن وغيرها؛ مما كان له أثر كبير في تذليل ما أزعم أنه من الصعوبات، ولله الحمد أولا، وآخرًا.

* * *

كلمة الشكر

وبعد . . . فالحمد لله تعالى وحده، وله الفضل والمنة، وأسأله تعالى العون على أداء حقه وشكره سبحانه على ما وهبني من النعم، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[1].

عملا بالقول المأثور (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) فإنني إن كنت لا محالة فاعلا فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من أسهم في إعداد هذا البحث ولو بكلمة طيبة أو تشجيع أو نصح أو إرشاد، وهم من الكثرة بمكان، ولكن سأذكر بعضهم ممن حضرني، ومن نسيته فأجره على الله، وهو خير الحاسبين؛ فأتقدم بخالص الامتنان إلى عدد ضخم من أساتذتي وزملائي الباحثين وأهلي الأحباب، وأخص بالشكر والإعزاز والتقدير أستاذي الفاضل والعالم الجليل الدكتور/ محمد عامر أحمد حسن، المشرف الأول على هذا البحث، الذي تبنى الفكرة منذ بدايتها، وغرسها فيّ ورعاها حتى أصبحت على هذه الصورة الأخيرة، فأشهد الله أن أستاذي لم يبخل عليَّ بوقت ولا بجهد ولا بنصح، ولم يكل مرة من المراجعة، ولم يمل من الاستفسار؛ فكان حماسه للفكرة بمثابة المدِّ الذي لا ينقطع، وتشجيعه بمثابة الزاد الذي لا ينفد، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى أستاذي الكريم بخالص الشكر على ما سمح لى بتصويره واستعارته من مكتبته القيمة دون قيود، فمنحني نسخة من رسالته القيمة التي شملت في ثناياها عددا من مصنفات الحروف النادرة التي اعتمدت عليها غالبا في هذا البحث؛ كما منحني مجموعة من نوادر المخطوطات في المجال نفسه؛ فله من الله تعالى الأجر الحسن والثواب الجزيل، وله مني خالص الدعوات وعظيم الامتنان، وأتمنى أن يكون هذا البحث لائقًا بمستوى ثقته في وأسأل الله أن يجعل كل عون قدمه أستاذي الدكتور / محمد عامر في ميزان حسناته يوم الدين، وأن يمده بالصحة والعافية . ثم أتوجه بشكري العميق وامتناني الكبير لأستاذي الدكتور/ ربيع عبدالحميد، المشرف الثاني على البحث لتأييده للفكرة منذ بداية عرضها على القسم بالكلية، وتشجيعه

(١) سورة الأحقاف / ١٥ .

لي ولما أولاني من ثقة وتشجيع ونصح وإرشاد، فجزاه الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يجعله في ميزان حسناته يوم الدين .

كذا أتقدم بخالص شكري وتقديري لمجلس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية برئاسة أستاذي الدكتور / ممدوح عبد الرحمن، وأعضاء هيئة التدريس بالقسم، لما أولوه لهذه الفكرة من عنايتهم في مناقشتها فكرة صغيرة منذ إعداد الخطة، والحرص على أن تعدَّ بصورة لائقة ومشرفة؛ وأخص منهم الدكتور نمر أحمد نمر، المدرس بالقسم على ما قدمه في سبيل هذا العمل، كذا أتقدم بخالص شكري للسيدة الفاضلة الباحثة / أزهار محمد فائع، المحاضر بقسم اللغة العربية – كلية اللغات بصنعاء، وأسرتها السادة الكرام آل فائع، على ما قدموه لي من مكتبتهم الخاصة ومن مكتبة الجامعة بصنعاء . كذا أتقدم بالشكر للإخوة العاملين والعاملات بمكتبة قصر ثقافة صنعاء لما أسهموا في إمدادي بمراجع المكتبة بيسر وسهولة خاصة . كذا لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري إلى فقيه محافظة الجوف باليمن السعيد العالم الجليل الشيخ / يحيى صواب، لما قدمه لي من مراجع مهمة .

أما أهلي الكرام فإنني أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى والديَّ الكريمين وإخوتي الأعزاء لا سيما أخي الحبيب الدكتور / ربيع محمد عبد الله، الباحث بكلية العلوم / جامعة المنيا؛ لمتابعته للبحث ومعاونتي في إخراجه والانشغال به في مختلف مراحله؛ على الرغم من انشغاله الشديد بدراسته؛ فأسأل الله عز وجل أن يجزيه خير الجزاء، ولا يفوتني أن أذكر زوجتي الكريمة رفيقة دربي البحث والحياة، فإنني أتقدم إليها بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان؛ لطول صبرها عليَّ، ولمراعاتها لظروف البحث منذ بداية ارتباطنا وحتى اليوم؛ ولما بذلته معي من جهد جهيد في مقابلة هذا العمل وقراءته وتدقيقه ومعونتي في أعمال المراجعة والفهرسة والطباعة ...وغيرها؛ فأسأل الله تعالى أن يجزيها عني خيرا، وأتمنى لها التوفيق في حياتها العلمية أيضًا .

كما أتوجه بالشكر الجزيل الصادق إلى الأستاذين الجليلين : العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ أحمد سليمان ياقوت رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية والأستاذ الدكتور/ ممدوح محمد عبد الرحمن الرمالي رئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة المنيا على ما تكلفاه من مشقة وعناء في قراءة هذا العمل ومناقشته وتقويمه .

كما لا يفوتني التوجه بالشكر إلى الدار العريقة التي عنيت بإخراج هذا العمل الضخم؛ أعني دار النشر للجامعات ولجان العمل بها بقيادة السيد المهندس/ عاصم شلبي الذي قبل العمل وعني بإخراجه إلى النور، فله كل الشكر والتقدير.

و بعد ..

فهذا ما حضرني من مستحقي الشكر والثناء، ولا أظنني قد أحصيتهم، أو وفيت حق من ذكرت، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، وجزاء الجميع عند الله تعالى .. . . وبعد فهذه محاولة مني ويشهد الله أني لم آل جهدا في البحث والتنقيب عن شيء يفيد، ولا أزعم أنني قد بلغت الغاية، ولكن حسبي أني اجتهدت؛ فإن يكن إحسان فمن الله تعالى، وله الفضل والمنة، وإن تكن الأخرى فمن نفسي ومن الشيطان، وإنما التقصير والخطأ من شأن البشر، وسبحان من له الكمال، وحسبي أني اجتهدت وأستغفر الله على ما كان من خطأ أو نسيان أو تقصير، وأسأل الله أن يتقبل مني جهدي المتواضع، وأن يجعله في خدمة لغتنا العربية الغراء، وأن يجعله عنده ذخرا لي يوم الدين يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المحقق / أشرف محمد القصاص

* * *

القسم الأول: أبو الحسن المزني

ويشمل:

الباب الأول: حياة المزني وآثاره.

الباب الثاني: موقف المزني من الأصول النحوية.

الباب الثالث: مذهب المزني النحوي.

* * *

الباب الأول: حياته وآثاره

ويشمل:

الفصل الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

الفصل الثاني: شيوخه وتلاميذه ومعاصروه.

الفصل الثالث: مكانته العلمية وآثاره.

الفصل الرابع: المزني: المكان والزمان.

* * *

الفصل الأول

اسمه ولقبه وكنيته

المبحث الأول: اسمه

هو علي بن الفضل[1] وقد وقفت على عدد ممن اسمهم علي بن الفضل، ولكن لم أجد فيهم من يحمل لقب المزني إلا عند الحموي والصفدي والسيوطي كما سيأتي بعد قليل[1].

أما أبوه (الفضل) فنفهم من تراجم المزني أنه كان من المشتغلين بالعلم إن لم يكن عالما؛ حيث كان مما ورد في التعريف بكتاب الكرماني في النحو أن والد المصنف قرأه على مصنفه الكرماني، كما أن المصنف قرأه عليه، مما يجعلنا نقول باشتغاله بالعلم، أو بأنه كان من العلماء، وما عدا ذلك فلم أقف على ذكرٍ له في كتب التراجم على الرغم من الوقوف على كثير ممن اسمهم الفضل[1].

المبحث الثاني: لقبه ونسبته

المطلب الأول: لقبه:

جاء في معجم الأدباء فيما نقله ياقوت عن أبي سعيد اليزدادي وكذا عند كل من الصفدي السيوطي ما يفيد أن لقبه: المزني النحوي، حيث جاء في ترجمته: أبو الحسن علي ابن الفضل المزني النحوي.

أما أنه لقب بـ (النحوي) فنسبةً إلى هذا العلم الجليل وفيه إشارةٌ إلى اشتغاله علم بعلم النحو وتمكنه فيه حتى نسب إليه.

المطلب الثاني: نسبته:

وردت هذه النسبة (المزني) على غلاف المخطوطات وكذا في الكتب التي ترجمت للمزني وقد وجدت كثيرًا من كتب الأنساب والتراجم تجمع على جواز الفتح والسكون لحرف الزاي في هذه الكلمة على النحو التالي:

١- المُزْنِيّ: بضمٍ فسكون؛ نسبة إلى (مزن) قرية بـ(سمرقند).

---

(١) للوقوف على بعض من يسمى بـ (علي بن الفضل) راجع: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٢/ ٤٧، ١٥/ ٦٩) ط الخانجي - القاهرة -١٩٣١م، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣٥٦/ ٣٥٧).

٢- المُزَنِي: بضمٍ ففتح؛ نسبة إلى مزينة بنت كلب بن وبرة ، وإلى (مزنة) قرية بـ (سمرقند) وهي قرية على بُعْدِ ثلاثة فراسخ من سمرقند ، وقيل على بعد أربعة فراسخ منها ، وربما قيل له (لهذا الموضع) مزنه ، بالهاء؛ ينسب إليها أحمد بن إبراهيم بن العيزار المُزْني ، وربما قيل له: المزَّني ، بفتح الزاي.

أما كلمة (مزن) فمما ورد فيها ما يلي: (مزن: بلدة في جبال الديلم ، كانت من الثغور، و(المزن) بالضم: السحاب ، و(مزن) بلا لام ، يعني نكرة: قرية بـ (سمرقند) وقد يقال: مزنة) .

هذا خلاصة ما أورده السيوطي [١] وهناك تفصيل طويل لهذه النسبة في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة تضمنت المذكور هنا [٢] .

المبحث الثالث : كنيته

ورد على غلاف المخطوطة التيمورية ما نصه: " هذا كتاب حروف الهجاء ... لأبي الحسن المزني " وكذا ذكرت كتب التراجم المذكورة سابقًا ومجموعها يؤكد أن كنيته " أبو الحسن " وليس " أبا الحسين"[٣] ولم أقف على ذكر للحسن المذكور فيما بين يدي من مراجع [٤] .

---

(١) راجع لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي/ ٣٤٤ - مخطوط بقصر ثقافة صنعاء بلا بيانات.

(٢) راجع: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة (٣ / ١٠٨٣) ط مؤسسة الرسالة بيروت ، ومعجم البلدان ٥/ ١٢٢ ، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق (٣ / ١٢٦٦) تحقيق البجاوي – ط دار الجيل – بيروت – ١٩٩٢ م ، المؤتلف والمختلف ١/ ١٣٣.

(٣) راجع المصادر المذكورة في ترجمة المصنف، وهنا يجب التنبيه على أنه قد وقع تحريف في المطبوعة من (أبي الحسن) إلى (أبي الحسين) قد يكون سببه عدم ووضح صفحة الغلاف على النسخة الأردنية التي اعتمدها المحققان، وكما هو مذكور هنا أن الكنية الصحيحة " أبو الحسن".

(٤) ولعل من المفيد أن نذكر هنا أن كثيرًا من كتب التراجم تذكر لنا ترجمة لشاعر وأديب مشهور ، من الراجح لدى الباحث أنه من أحفاد المصنف عن طريق الحسن هذا ، وهو الرئيس أبو منصور ، علي ابن الحسن بن علي بن الفضل ، الكاتب المعروف بـ (صُرّدر) وهو شاعر مشهور وهو أحد نجباء الشعراء في عصره ، قيل له صُرّدر لأن أباه كان يلقب (صُرّبعر) لشحه ، فلما نبغ ولده المذكور وأجاد في الشعر قيل صُرّدر ، وكانت وفاته سنة ٤٦٥هـ ، تردَّى في حفرة كانت مصنوعة للأسد في طريق خراسان ، وولد قبل الأربعمائة ولصُرّدر ديوان شعر مطبوع في القاهرة بدار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤م ، وقد رجحت أن صُرّدر المذكور من نسل المصنف معتمدًا على عدة أمور: =

المبحث الرابع : ميلاده ونشأته ووفاته

المطلب الأول: ميلاده:

ليس فيما بين يدي من كتب التراجم ما يفيد شيئًا عن ذلك ومن الطبيعي الوارد أن تغفل كتب التراجم سني ميلاد المترجم لهم ، لا سيما وأنهم لم يكونوا مشهورين حين ولدوا ، أو على الأقل سنجد اختلافًا في ذلك في أحيان كثيرة . وهنا يجب أن نشير إلى أن علماء هذه الفترة التي عاشها الإمام المزني قد لاقوا غمطًا في ترجمتهم والتعريف بهم ، أعني بذلك علماء القرن الثالث الهجري وبدايات الرابع الهجري أيضًا كابن فارس والهروي وابن شقير وغيرهم من العلماء [(١)] ومع ذلك فإننا يمكن أن نقول على سبيل الترجيح القوي وبالتقريب: إن المزني عاش الفترة الزمنية ما بين نهايات القرن الثالث الهجري[(٢)] وبدايات القرن الرابع الهجري ، وسيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب ما يؤيد ذلك حيث تلاميذه وشيوخه ومعاصروه ، لاسيما وأنه لقي ابن جرير الطبري مرارًا.

المطلب الثاني: نشأته:

يمكن القول بأن نشأته كانت في بيت يعتني بالعلم ، لما سيأتي من القول بأن أباه كان من شيوخه ومن المشتغلين بالعلم أيضًا [(٣)].

المطلب الثالث: وفاته:

وما قيل في ميلاد المزني يقال في وفاته أيضًا؛ من حيث عدم القدرة على تحديده إلا على سبيل التقريب .

= الأول: وحدة الاسم ، والثاني: وحدة البيئة ، وهي خراسان كما سيأتي ، والثالث: الفرق الزمني بين المصنف وحفيده محتمل وإن كان كبيرًا نسبيًا ... وعلى كلٍّ فهو مجرد احتمال قائم (تنظر ترجمة صُرّدر في: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٨ / ٢٨٠ ، ٢٨١) بتصرف ، الكامل لابن الأثير ١٠ / ٨٨ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣ / ٣٨٥ ،٣٨٦) . وكذا تذكر لنا كتب التراجم: علي بن الحسن بن علي بن الفضل البغدادي ، ولا أظنه من أحفاد المصنف ؟ (راجع مثلا: سير أعلام النبلاء ١٨ / ٣٠٣).

(١) راجع – مثلا– مقدمة تحقيق كل من: الصاحبي، ولامات الهروي بتحقيق د/ يحيى علوان، وكذا مقدمة (وجوه النصب) بتحقيق د/ فائز فارس.

(٢)جاء في معجم المطبوعات الحديثة من إعداد لجنة بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية ، قول يؤكد أن المزني من علماء القرن الثالث الهجري ، ولم يوضح شيئًا من أدلته ، كذلك جاء في مقدمة المطبوعة ترجيح أنه من العلماء المتقدمين زمنيًا ، ولعل المفهرس قد اعتمد على ما ورد في التحقيق السابق، راجع مقدمة تحقيق الحروف للمزني – ط دار الفرقان .

(٣) راجع الكلام عن شيوخه في الفصل التالي .

الفصل الثـاني

شيـوخه ، وتلاميذه ، ومعاصروه

المبحث الأول : شيـوخه

لم يذكر أيٌّ ممن ترجموا للإمام المزني قولا صريحًا في شيوخه وتلاميذه ، وإنما نستنبط عددًا من شيوخه على النحو التالي:

١ - والد المصنف: الفضل: جاء في كلام ياقوت الحموي فيما نقله عن أبي سعيد اليزدادي: " وكان قرأ كتاب الكرماني في النحو على أبي الحسن المزني ، وقرأه هو على أبيه، وقرأه أبوه على الكرماني ... "[1] .

وفي هذا النص تأكيد على أن والد المصنف كان مشتغلا بالعلم ، كما أنه كان من شيوخه ، حتى إن المصنف قرأ عليه كتاب الكرماني في النحو ، وتقدم في الفصل السابق أنني لم أقف على ذكر لوالد المصنف إلا ما ذكرته هنا .

٢ - الكرماني: تلقى المزني عن الكرماني بالواسطة ، ولا ننفي احتمال أخذه عنه مباشرة ولكننا لا نستطيع تأكيده ، وعلى كل حال فقد قرأ المزني كتاب الكرماني في النحو على أبيه ، وكذلك أقرأه غيره.

أما الكرماني فقد ورد في كتب التراجم ما يلي:

الكِرْمَاني: بكسر الكاف ، وسكون الراء؛ نسبة إلى كرمان: ولاية كبيرة من أقاليم إيران ، وهي بين مكران وسجستان وجرجان وإلى مربعة الكرماني: محلة بنيسابور[1] وقد ضبطت (الكَرْماني) بالفتح أيضًا في المطبوعة من معجم الأدباء ، والحق أن الذين حملوا هذا اللقب من المترجم لهم كثيرون ، وأقرب من وجدته يناسب المراد هنا بأسبقيته للمزني: أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى الكرماني ، قال ابن النديم: "...مضطلع بعلم اللغة والنحو ، مليح الخط ، صحيح النقل ، يرغب الناس في خطه ، كان يورق بالأجرة ، وله من الكتب ما يلي:

---

(١) راجع لب اللباب للسيوطي/ ٣٣١ .

١ – كتاب ما أغفله الخليل في كتاب العين .

٢ – ما ذكر أنه مهمل وهو مستعمل وقد أهمل .

٣ – كتاب الجامع في اللغة .

٤ – كتاب النحو ، ولم يتمه .

٥ – كتاب الموجز في النحو[1].

وأكد إسماعيل باشا البغدادي الاسم كما تقدم عن ابن النديم ، وزاد البغدادي: ...أبو عبد الله الكوفي ، المتوفى سنة (٣٢٩ هـ)، تسع وعشرين وثلاثمائة ، وقيل في ثلاثمائة ... ثم ذكر له المصنفات المتقدم ذكرها من الفهرست ، وزاد عليها: كتاب النجوم ، قال إسماعيل باشا عن هذا الأخير: ولم يتم [1]. كما ذكر بعد الكرماني: الكرماني العدّاق ، وذكر تحته المعلومات السابقة أيضًا– ولعلهما لقبان للشخص نفسه [2] وأرجح أن هذا االكرماني هو الكرماني المراد هنا وأنه شيخ المزني وشيخ والده الفضل ، وذلك اعتمادًا على ما يلي:

أولا: وحدة البيئة المكانية (تقريبا) حيث: إن خراسان وكرمان التي ينتمي إليها الكرماني وسمرقند التي ينتمي إليها المزني ترجيحا – كلها بيئة جغرافية واحدة كانت تخضع لسيادة واحدة ، هي سيادة الخلافة العباسية آنذاك ، والمسافات بينها لا تبعد على طلاب العلم والعلماء .

ثانيًا: الفترة الزمنية: حيث ذُكِر أن الكرماني توفي سنة ٣٢٩ هـ (تسع وعشرون وثلاثمائة من الهجرة) وقيل سنة ٣٠٠ هـ (ثلاثمائة من الهجرة) وهذا يتناسب مع ما يترجح لديَّ من القول بأن المزني عاش نهايات القرن الثالث وزمنًا من القرن الرابع الهجريين .

ثالثا: وهي مكملة للسابقة ، حيث ذكر الزبيديُّ الكرمانيَّ هذا في طبقاته ، تحت الطبقة العاشرة من البصريين ، وقال: قرأ عليه بعض الكُتَّاب [3]، وهذه الطبقة تناسب ما نحن بصدده من ذكر شيوخ المصنف أو والده .

---

(١) هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي / ٢٤ – ط دار العلوم الحديثة – بيروت .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) طبقات اللغويين والنحاة للزبيدي / ١٢١ – تحقيق / محمد أبي الفضل إبراهيم – ط دار المعارف.

رابعًا: رجحت أن المقصود هو الكرماني هذا من بين كثيرين ممن حملوا هذا اللقب لما ذكر أيضًا من أن له كتابًا في النحو ، ولعله الموجز في النحو؛ لأن الآخر وصفه ابن النديم بأنه لم يتم؛ كذلك فإن هناك كثيرين ممن حملوا هذا اللقب – الكرماني – ولكن لم يُذكر لهم شيء في النحو أو اللغة [1] كما أن بعضها الآخر ليس في عصر المصنف؛ بل بعده ، فمثلا نجد: محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي ، ولكنه بعد عصر المصنف بقرون ، حيث إن المذكور آنفا من علماء نهاية القرن السادس الهجري[1].

وأختم الكلام عن الكرماني بالتأكيد على قول الزبيدي في ترجمته: " قرأ عليه بعض الكتاب " وكذلك بالتنبيه على هذا الغموض الذي اكتنف كثيرين من علماء هذه الطبقة، خلافًا للطبقات السابقة لهم أو التالية (!!) كذلك المطابقة بين قول اليزدادي وقول الزبيدي ، وكلاهما يثبت القراءة على الكرماني[2].

٣ – الثالث من شيوخ المزني: إسحاق بن مسلم: ورد كل من ياقوت والصفدي والسيوطي أن المزني روى عن إسحاق بن مسلم ، والراجح أنهم يعنون رواية اللغة والمعاني والنوادر؛ لأن إسحاق بن مسلم يروي عن أبي سعيد الضرير وستأتي ترجمته في السطور التالية ، ولم أقف على ترجمة لإسحاق بن مسلم فيما بين يدي من مصادر مع طول البحث[3].

٤ – الرابع من شيوخ المزني: أبو سعيد الضرير: ولابدَّ من ذكر ترجمة هذا الشيخ من شيوخ المزني؛ لما في ذلك من فوائد في تحديد بيئة المزني ، وكذا الفترة الزمنية؛ إذ إن أبا سعيد الضرير شيخ المزني بالواسطة – أعني عن طريق إسحاق بن مسلم ، ومع أني لم أقف على ترجمة الواسطة إلا أن ترجمة أبي سعيد الضرير موجودة في كثير من كتب التراجم: فهو: أحمد بن خالد ، أبو سعيد ، الضرير ، البغدادي ، النحوي؛ قال ياقوت: " كان عالمًا باللغة جدًّا، استقدمه طاهر بن عبد الله بن طاهر من بغداد إلى خراسان سنة ٢١٧ هـ، وأقام بـ(نيسابور) وأملى بها المعاني والنوادر ، ولقي أبا عمرو الشيباني وابن الأعرابي [4] كذا نقله

---

(١) راجع مثلا: البغية للسيوطي (٢/ ٢٧٧ ، ٢٧٨)، ومعجم الأدباء (١ / ١٢٥) .

(٢) تقدم تفصيل ذلك عند بيان أول شيوخ المزني.

(٣) ذُكِر إسحاق بن مسلم في ترجمة المزني في البغية (٢/ ١٨٣)، معجم الأدباء (١٤/ ٩٨ ، ٩٩)، الوافي بالوفيات (٢١ / ٣٨٥).

(٤) ومن المفيد كذلك أن نذكر أن ابن الأعرابي هو محمد بن زياد ، أورد الأزهري ترجمة له في مقدمة التهذيب ، قال فيها " وهو كوفي الأصل ، وكان رجلا صالحًا ورعًا زاهدًا صدوقًا وقد سمع من=

ياقوت عن الأزهري ، وكذا ذكر السيوطي[1] وخرج على أبي عبيد من غريب الحديث جملة مما غلط فيه ، وعرضه على عبد الله بن عبد الغفار ، وكان أحد الأدباء ، فكأنه لم يرضه ... " وتأدب أبو سعيد الضرير بالأعراب الذين استقدمهم ابن طاهر كأبي العميثل وعوسجة حتى صار إمامًا في الأدب ، وكان شمر وأبو الهيثم يوثقانه ، وصنف أبو سعيد عددا من المصنفات منها:

١- الرد على أبي عبيد في غريب الحديث .

٢- الغريب المصنف .　　　٣- كتاب الأبيات ... وغير ذلك .

قال أبو سعيد: كنت أعرض على ابن الأعرابي أصول الشعر أصلا أصلا، وعرض عليه شعر الكميت وأنا حاضر فحفظته واختبرني فيه ، وحفظت النكت التي أفاد فيها – يعني ابن الأعرابي[2] ....

إذن... فهذه تراجم كلٍّ من الكرماني وأبي سعيد الضرير؛ تكشف لنا عددًا من الحقائق ، فإذا كان الضرير شيخ المزني ، وهذا محتمل أو شيخه بالواسطة وهذا هو الثابت كما ذكر المترجمون – فإن ذلك ينبئ عن احتمالات ، منها:

١- قصر الفترة الزمنية بين المزني وكل من ابن الأعرابي ، وأبي عمرو الشيباني والكسائي ، وذلك أن أبا سعيد الضرير لقيهم جميعا ، بل نستطيع تأكيد اقتراب الفارق الزمني بين المزني وثعلب وابن السكيت حيث إن أبا سعيد لقي ابن الأعرابي وروى عنه ، فأبو سعيد الضرير وثعلب وابن السكيت جميعهم لقوا ابن الأعرابي المتوفى سنة (٢٣٢ هـ) والمزني بينه وبين الضرير طبقة واحدة على أقصى تقدير وهو إسحاق بن مسلم .

٢- شيوخ المزني معظمهم من علماء الكوفة ، كما ورد في ذكر الكرماني ، وكما يتضح لنا من تلمذة الضرير على الشيباني وابن الأعرابي وهما كوفيان ، والأخير جالس الكسائي

= الفضل بن محمد دواوين الشعراء وصححها عليه ، وحفظ من الغريب والنوادر ما لم يحفظه غيره ... وسمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون بظاهر الكوفة في بني أسد وبني عقيل فاستكثر ، وجالس الكسائي وأخذ عنه النوادر والنحو وكان الغالب عليه الشعر ومعانيه والنوادر والغريب ... وروى عنه أبو يوسف يعقوب بن السكيت ... وأبو سعيد الضرير وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني الملقب ثعلب ، وتوفي ابن الأعرابي ٢٣٢هـ (تهذيب اللغة / المقدمة).

(١) راجع: بغية الوعاة (١ / ٣٠٥).

(٢) راجع نص معجم الأدباء (١ / ١٥) ، وبغية الوعاة (١ / ٣٠٥).

وكان أستاذًا لثعلب ، ومن كل ذلك يتبين أسباب انتهاء المزني إلى آراء الكوفيين ومصطلحاتهم كما يظهر في الكتاب موضوع البحث .

وسيأتي مزيد بيان عند محاولة تحديد البيئة المكانية والفترة الزمنية التي عاشها المزني في الفصل الرابع من هذا الباب .

المبحث الثاني : تلاميذه

من غير الممكن تحديد أسماء تلاميذ المزني ، ولكن من الطبيعي أن يكون لعالمٍ في مكانته تلاميذ ، وكما سيأتي في بيان مكانته بعد قليل أن عالما كابن جرير الطبري كان ينصحه ويحثه أبدا على دخول العراق .

وذلك مفهوم من عبارة ياقوت؛ قال: " ... وكان ابن جرير الطبري يحثه أبدًا على قصد العراق؛ لعلمه أنه يقبل هناك فوق قبول غيره ، ولكان الأستاذ المقدم ... " وسيأتي تفصيله في الفصل التالي من هذا الباب .

ومما يؤكد أنه كان للمزني تلاميذ كثيرون ما ذكره اليزدادي في كتابه جلاء المعرفة فيما نقله ياقوت عن خط صاحبه بقوله: " وكان قرأ كتاب الكرماني في النحو على أبي الحسن المزني وقرأه هو على أبيه ... " .

وهنا يجب التأكيد على أمر مهم ، وهو أن صاحب كتاب جلاء المعرفة لم يكن مهتمًّا – في هذا الموضوع – بذكر تلاميذ المزني أو حتى الكرماني ، وذلك أن كتابه جلاء المعرفة المذكور كتاب عرض صاحبه فيه للمأخذ (كذا)على العلماء ، كذا ذكر ياقوت الحموي[1] .

وجاء في ذيل كشف الظنون نحو ما ذكره ياقوت [2] .

إذن فتعريف الكتاب (كتاب الكرماني في النحو) أو بيان المأخذ عليه ، كان مقصد اليزدادي من كتابه جلاء المعرفة الذي يعتبر المصدر الأصلي لترجمة المزني وشغله الشاغل، وليس التعريف بتلاميذ الكرماني ، أو التعريف بالمزني أو بشيوخه أو بتلاميذه ، ليس تقليلا من شأن المزني ، وإنما تبعا لطبيعة موضوع الكتاب .

---

(١) معجم الأدباء (١٤/ ٩٨).

(٢) ذيل كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي / ٣٦٤ ، ط دار العلوم الحديث – بيروت، بدون تاريخ.

ولكن مع ذلك فالمستفاد من كلامه أن هذا الكتاب قرئ على أبي الحسن المزني وقرأه هو على أبيه ، وفي ذلك إثبات سند الكتاب ، ويستفاد منه كذلك أن للمزني تلاميذه الذين تلقوا عنه هذا الكتاب قراءة عليه [1].

المبحث الثالث : معاصروه

من الثابت المؤكد أن المزني لقي ابن جرير الطبري ، وذلك بيِّنٌ في قول ياقوت فيما نقله عن عبد الرحمن اليزدادي (كذا بمهملتين) وكان بحث ابن جرير الطبري أبدًا على قصد العراق ، وكذا أثبته الصفدي والسيوطي [2] ومن الجدير بالذكر هنا أن نترجم لابن

---

(١) وهنا من المفيد أن ننبه على عدد من الأمور المهمة؛ منها:

أولا: لو أن كتاب جلاء المعرفة موجود بين أيدينا لأمكن أن نجد فيه تعريفا أوضح بأبي الحسن المزني ، ويتضح ذلك من طريقة عبارة صاحبه ، فلا فرق في عبارته بين شهرة الكرماني وكتابه في النحو وأبي الحسن المزني أو والده ، وهذا ظاهر عبارته.

ثانيًا: اعتمد ياقوت في ترجمته للمزني على ما نقله أبو سعيد المذكور صاحب كتاب جلاء المعرفة ، حيث قال ياقوت: نقلت فيما نقلت عن خط أبي سعيد اليزدادي من كتاب جلاء المعرفة تعرض فيه للمآخذ (كذا في مطبوعة معجم الأدباء ١٤/ ٩٨) على العلماء ما نصه ... " وذكر ترجمة المزني. اهـ.

وقد حاولت البحث عن صاحب جلاء المعرفة هذا أو عن كتابه ، فوجدت في ذيل كشف الظنون: جلاء المعرفة: لأبي سعيد عبد الرحمن بن علي البزداوي، (بالباء الموحدة) النحوي اللغوي الكاتب المتوفى سنة ... (ولم يذكر سنة وفاته) [ذيل كشف الظنون / ٣٦٤] .

وفي هدية العارفين: ذكر " اليزداوي (بالياء المثناة التحتية) ...النحوي اللغوي الكاتب ، المتوفى سنة.. ولم يذكرها أيضًا) ...له جلاء المعرفة. (معجم الأدباء ١٤ / ٩٨) أ هـ[هدية العارفين ٥ / ٥١٨] وفي لب اللباب للسيوطي: البزدوي (بالباء الموحدة التحتية وبدون ألف) وبفتح أوله ، والمهملة وتسكين الزاي؛ نسبة إلى بزدة ، قلعة على بعد ستة فراسخ من نسف [لب اللباب / ٣٦] كما أورد أيضا في لب اللباب ، اليزداذي (بالياء المثناة التحتية والذال) بالفتح وسكون الزاي ومهملة ومعجمة؛ نسبة إلى يزداذ ، جد (اليزدي) نسبة إلى يزد ، مدينة بـ(إصطخر) [لب اللباب / ٢٨٤] .

وأيًا كان أبو سعيد عبد الرحمن بن علي [اليزدادي ، أو اليزدازي ، أو البزداوي...] فإنه من بيئة المصنف ، والراجح أن المقصود هو الثاني اليزداذي؛ لسهولة تحرف الذال إلى الدال ، ويبقى أن (إصطخر) أو حتى (نسف) من البقعة التي كانت تجمع بلاد ما وراء النهرين مع بلاد فارس ، وكل هذه المنطقة كانت تخضع للخلافة العباسية ، ولا تبعد عن سمرقند التي يترجح لدى الباحث أنها بيئة المزني التي ولد وعاش فيها ، وهذا دليل آخر على بيئة المصنف.

(٢) معجم الأدباء (١٤/ ٩٩،٩٨)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٣٨٥)، البغية(٢/ ١٨٣) .

جرير وإن كان شهرته تغني عن ترجمته ، ولكن أود الاستشهاد بتفاصيلها في ترجمة الإمام المزني هنا؛ فابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبري ، المحدث الفقيه المقرئ ، المؤرخ المعروف ، ولد سنة خمس وعشرين ومائتين ، وقيل سنة أربع وعشرين ومائتين . سمع خلقا كثيرا من أهل العراق ومصر والشام ، واستوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته . وابن جرير أحد الأئمة، يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله ، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره. له من المصنفات الكثير والكثير من الكتب المشهورة الجامعة في فنونها؛ من ذلك – كتابه الجامع في تفسير القرآن ، وكتابه المشهور في تاريخ الأمم والمملوك ، وكتاب تهذيب الآثار ، ولم يتمه ، وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة ، واختيار من أقاويل الفقهاء ، وتفرد بمسائل حفظت عنه ، خرج ابن جرير الطبري إلى مصر ، وكتب في طريقه عن المشايخ بأخبار الشام والسواحل والثغور ثم صار إلى الفسطاط سنة ثلاث وخمسين ومائتين (٢٥٣هـ) وخرج من طبرستان وعاد إليها مرتين ، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة من الهجرة وهو من آمُل طبرستان.على حدود الديلم من أقاليم إيران[١]... وبعد ترجمة ابن جرير الطبري أود التأكيد على الأمور التالية:

١ – إن شهادة عالم كابن جرير للمزني بأنه لو دخل بغداد لكان الأستاذ المقدم لأمر يستحق أن نذكره ونؤكد عليه؛ فإنما يعرف الفضلَ لأولي الفضلِ أولو الفضل ، وسيأتي تأكيد ذلك في بيان مكانة المزني العلمية بعد قليل.

٢– ثبوت معاصرة المزني لابن جرير ولقياهما يؤكدان ما رجحته من أن المزني عاش ما بين القرنين الثالث والرابع الهجريين.

٣– كانت الصلة بين ابن جرير والمزني وثيقة وكانت لقاءاتها متكررة ، ويؤكده عبارة اليزدادي: وكان ابن جرير يحثه أبدًا على قصد العراق؛ لعلمه أنه يقبل هناك فوق قبول غيره ..إلخ ، وإلا فمن أين يعلم الطبري ذلك ؟ ومتى كان يحثه على قصد العراق؟

---

(١) النص المثبت من معجم الأدباء (١٨/ ٤٠-٩٤ بتصرف كبير) وراجع أيضًا: إرشاد الأريب (٦٠/ ٢٩٤) البداية والنهاية لابن كثير (١١/ ١٤٥) ، تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢ وما بعدها) تذكرة الحفاظ (٢/ ٣٥١) صبح الأعشى ٤/ ٣١٧ ، ٤٣٥، طبقات السبكي (٢/ ١٣٥-١٤٠) غاية النهاية لابن الجزري (٢/ ١٠٦) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٣٥) .

ويؤكده قول اليزدادي: "يحثه أبدا "[1].

٤- الراجح المحتمل أن الطبري لقي المزني ضمن المشايخ الذين كان يلقاهم في السواحل والثغور ، ولا يستبعد أن يكون لقيه بسمرقند أو خراسان أو نيسابور ، وكلها من الثغور وكلها قريبة من بغداد ، كما يحتمل لقاؤهما بطبرستان وهي من البقعة التي نتكلم عنها وليست بالبعيدة عن سمرقند؛ فهي بين جرجان وخوارزم وعلى حدود الديلم التي تقع فيها قرية مزنة؛ لذا لا يستبعد لقاؤهما في سمرقند التي تبعد عنها مزنة ببضعة فراسخ وتقدر المسافة بين آمل الشط موطن الطبري ، وبين بخارى بتسعة عشر فرسخا ومن بخارى إلى سمرقند بسبعة وثلاثين فرسخا فتقدر المسافة بين آمل الشط وسمرقند بستة وخمسين فرسخا[2].

٥- التأكيد على ميل الطبري إلى الكوفيين وآرائهم واصطلاحاتهم مما يتفق مع ميل المزني كذلك .

* * *

(١) يجب التنبيه إلى أن ياقوت قد ذكر في مواضع متفرقة أن ابن جرير كان يفضل المزني ويطريه ويذكر دينه ، ولكنه يعني مزنيا آخر ، هو إسماعيل بن إبراهيم المزني ، لقيه ابن جرير بمصر . [راجع ترجمة ابن جرير في معجم الأدباء ١٨/ ٤٠/ ٩٤].

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأحمد بن علي القلقشندي (٤ / ٤٤٣) تحقيق د/ يوسف علي طويل – ط ١ دار الفكر – دمشق – ١٩٨٧ م.

الفصل الثـــالث

مكانته العلمية وآثاره

المبحث الأول: مكانته العلمية

والعمدة في ذلك نصوص المترجمين المذكورين من قبل ، جاء في معجم الأدباء فيما نقله ياقوت من خط أبي سعيد عبد الرحمن بن على اليزدادي (كذا في مطبوعة المعجم) من كتابه جلاء المعرفة: ...وفضل أبي الحسن في عصره على من كانت تضرب إليه آباط الإبل في العراق لاقتباس العلم منه[1] وفي نسخة أخرى: وفُضِّلَ أبو الحسن في عصره على ... إلخ النص[2] .

قال اليزدادي: " وكان ابن جرير الطبري يحثه أبدًا على قصد العراق؛ علما منه بأنه لو دخل بغداد لقُبِل فوق قبول غيره ، ولكان الأستاذ المقدم ، وبلغ من فضل علمه أنه صنف كتابا في علم ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ وسماه البسملة ، ويقع في ثلاثمائة ورقة "[3].

وقال الصفدي أيضا: "... كان ابن جرير يحثه أبدا على قصد العراق .. وكان أستاذا مقدما [4] وبنحوه قال السيوطي في ترجمة المزني : " كان أستاذا مقدما ، وكان ابن جرير يحثه ... "[5].

إذن فإن ابن جرير الطبري كان يدرك أن المزني – رحمه الله – عالم يفوق أقرانه الذين نالوا حظهم من الشهرة في بغداد مقر الخلافة والازدهار ، وليست شهادة ابن جرير بالأمر الذي يستهان به ، وهو العالم البحر صاحب التصانيف القيمة ، ثم إن عبارة اليزدادي التي تناقلها المترجمون عنه بعده؛ أعني قوله: " ... علما منه بأنه لو دخل بغداد لقبل فوق قبول غيره ولكان الأستاذ المقدم " - لتؤكد لنا قناعة ابن جرير بعلم المزني ومكانته ، حتى إنه يراه أستاذا للعلماء في بغداد في ذلك الوقت ، وكذا ما مرَّ من قول اليزدادي: " وفَضْلُ

---

(١) معجم الأدباء (١٤/ ٩٨ / ٩٩ بتصرف – ط دار المأمون – بدون تاريخ).

(٢) معجم الأدباء (١٤/ ٩٨ / ٩٩ – ط دار الفكر –١٩٨٠م – راجع حاشية المصحح).

(٣) راجع السابق.

(٤) الوافي بالوفيات (٢١/ ٣٨٥) ط دار صادر – ١٩٩١م.

(٥) بغية الوعاة (٢/ ١٨٣).

أبي الحسن (أو: وفُضِّلَ أبو الحسن) في عصره.

لخير دليل على مكانة هذا الإمام المتواضع الزاهد الذي يرفض قصد العراق؛ ابتعادًا عن مراكز الشهرة والمال والجاه والسلطان؛ على حين كانت بغداد مقصد العلماء وغيرهم.

المبحث الثاني : آثاره

وصفت لنا كتب التراجم مصنفات الإمام المزني في النحو بأنها لطيفة نافعة ، ولكن المترجمين لم يذكروا شيئا منها ، وإنما جاء عرضًا فيما ذكره مترجموه في مجال الاستدلال على غزارة علمه وفضله أنه صنف في علم (بسم الله الرحمن الرحيم) مصنفا ، سماه (البسملة) وتقدم ذكر ذلك وأنه يقع في ثلاثمائة ورقة ، وهذا في علم (بسم الله الرحمن الرحيم)[1].

أما الكتاب الثاني: فهو كتاب حروف الهجاء: وهو موضوع هذا البحث دراسة وشرحًا وتحقيقا وتعليقا[2].

* * *

(١) تقدم ذكر ذلك مرارًا ، وراجع معجم الأدباء (١٤ / ٩٨/ ٩٩) والبغية (٢/ ١٨١).

(٢) سأفرد له القسمين الثاني والثالث من هذا التحقيق، أما القسم الثاني فلدراسته وتفصيله من حيث عنوانه ومصادره والمسائل اللغوية على مختلف مستوياتها ولمصادره ومنهج المصنف فيه ... إلخ وكذا وصف نسخه ، وأما القسم الثالث فسأورد فيه النص محققا مشروحًا كلما وجدت إلى ذلك سبيلا . راجع أيضًا مقدمة الدراسة أول هذا البحث. والقسم الثاني التالي لهذا القسم الدراسي ، وراجع النص محققا في القسم الثالث من هذا الكتاب .

الفصل الرابع

المزني؛ المكان والزمان

المبحث الأول: البيئة المكانية

بالنظر إلى ما تقدم في الفصول السابقة وما ورد فيها من تراجم بعض من تعلق ذكرهم بترجمة المصنف يمكن أن نتبين أن بيئة المصنف وشيوخه ومن تعلق ذكره بترجمة المصنف كلها تدور في فلك ما بين بلاد فارس (إيران حاليًا) وبين الثغور الإسلامية، وينتمي المزني إلى بيئة بلاد ما وراء النهرين – نهري جيحون وسيحون – والتي كانت تسمى الثغور الإسلامية، وهي ما يعرف اليوم بالجمهوريات الإسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وسيأتي أن هذه الأقاليم كانت تتبع مملكة إيران عرفا على حد تعبير القلقشندي؛ لأن هذه المملكة كانت تمتد طولا من نهر جيحون المحيط بآخر خراسان إلى الفرات القاطع بينها وبين الشام، وعرضها من كرمان المتصل بالبحر الفارسي؛ كما ذكر القلقشندي [1] واعتمدت في هذا الترجيح على ما يلي:

أولا: الراجح لديَّ أن نسبة (المزني) تؤكد أنها القرية المذكورة (مزنة) التي تبعد أربعة فراسخ (أو ثلاثة كما سبق) عن سمرقند [2] وسمرقند هي إحدى البلدان التي فتحها عبد الله بن مسلم الباهلي، أخو قتيبة بن مسلم وهو صاحب خراسان، كان عاملا

---

(١) صبح الأعشى (٤ / ٣١٧، ٤٣١).

(٢) جاء في حاشية القاموس المحيط: سمر قند: بفتح السين والميم وسكون الراء، هذا هو الصواب، وسمعنا بعض مشايخنا المغاربة ينطق بسكون الميم ويستند إلى الشهرة عندهم بذلك، والكلمة مركبة من شمر [بالشين] وكند، أي: حفرها شمر؛ اسم لملك غسان وفيه: أنها موضع بجبل الصُّغْد، وفي القاموس المحيط: أن الصغد يطلق على عدد من المواضع؛ منها بخارى، وسمرقند، والديلم.[القاموس/ صغد، وقند] والصغد يقال بالسين أيضا (السغد) ويضاف إلى سمرقند؛ فيقال: سغد سمرقند؛ كما ذكر أن معناها: خربها شمر، وهو شمر بن مالك ويقال: شمر مرعش وطئ العراق وفارس وخراسان فقالت العجم: شمر كند؛ أي: شمر خرب؛ ثم عربت؛ كما في صبح الأعشى [صبح الأعشى ٤ / ٤٣١، ٥ / ٢١].

للحجاج بن يوسف وهو أحد الفاتحين ، فتح خوارزم وسمرقند وبخارى ، وقتل عبد الله ابن مسلم مع أخيه في فتح فرغانة سنة ٩٧ هجرية[(١)]؛ جاء في صبح الأعشى في الكلام على مملكة إيران: الجملة الثانية فيما يدخل في هذه المملكة من الأقاليم العرفية ، وهي سبعة أقاليم؛ الأول منها: إقليم ما وراء النهر ، وفيها إقليم الصُّغد ، وهو أحد منتزهات الدنيا الأربعة، ويقال بالسين ، ويضاف إلى سمرقند ، ومنها سمرقند ، وهي مدينة مرتفعة يشرف الناظر بها على شجر أخضر ، وقصور تزهر ، وأنهار تطَّرد ، وعمارة تتقد ... ولها حصن وأربعة أبواب فباب مما يلي الشمال يعرف بباب بخارى ، وباب مما يلي المشرق يعرف بباب الصين وباب مما يلي المغرب يعرف بباب النوبهار[(٢)].

وقد تنسب قرية مزن إلى جبال الديلم ، وبلاد الديلم من الثغور ، وهي الحد الشرقي لأرمينية وإيران وأذربيجان وتشمل الريَّ وقزوين عند بعض من لا يفصل بينهما كما ذكر القلقشندي ، وهو أحد أقاليم مملكة إيران وهي جبال متسعة إلى الغاية وبها مياه مشتبكة في الوجه الذي يقابل طبرستان[(٣)].

ثانيًا: ورد ذكر كل من أبي سعيد الضرير والكرماني واليزدادي وابن جرير الطبري وعبد الله بن طاهر ، وذلك يؤكد أن المزني كان قريبا من إيران ، فأبو سعيد الضرير استقدمه ابن طاهر من بغداد إلى نيسابور ، والكرماني شيخ المصنف أو شيخ أبيه ، وهو من كرمان ، وكل هذه الأقاليم تندرج تحت مملكة إيران حقيقة أو عرفا على حدِّ تعبير القلقشندي[(٤)] وهو ما يتناسب مع سمرقند وبلاد الديلم التي نسبت إليها مزنة ، اعتمادًا على الأمور الآتية:

١- زار ابن جرير الطبري (طبرستان) – وهو أحد أقاليم إيران عرفا (كما ذكر القلقشندي) مرتين كما ذكر مترجمو الطبري؛ وهي مسقط رأسه؛ كما كان يزور الثغور بكثرة ، وسمرقند وبخارى من الثغور المتاخمة لبلاد فارس .

---

(١) راجع المعارف الإسلامية / ٢٠٧، ٢٠٨ [نقلا عن حاشية طبقات فحول الشعراء للشيخ شاكر ٢/ ٧٦٢].

(٢) صبح الأعشى ٤ / ٤٣١ – ٤٣٦ (بتصرف) وراجع في أصل التسمية: صبح الأعشى ٥ / ٢١ ، القاموس المحيط / قند ، وراجع أيضا: المؤتلف والمختلف١/ ١٣٣ ، معجم البلدان ٥/ ١٢٢.

(٣) صبح الأعشى ٤/ ٣٥٤ – ٣٧٩ (بتصرف).

(٤) صبح الأعشى ٤ / ٤٣١.

٢- كما أنه تقدم أن ابن جرير كان يحثه أبدًا على قصد العراق (بغداد) إذن فقد كان المزني كثير اللقاء بابن جرير الذي عاش في بغداد ، ومن المؤكد أن المزني كان قريبا من بغداد ، وذلك ينطبق على سمرقند.

٣- نقل ياقوت الحموي عند خط أبي سعيد اليزدادي (كذا بالدال المهملة عند ياقوت) وتبين أن اليزدادي نسبة إلى (يزداذ) بالذال المعجمة ، نسبة إلى بلدة يزد ، في إصطخر ، وهي أيضًا من أقاليم فارس (إيران اليوم).

٤- تقدم التأكيد على أن الكرماني - أيًا كان المقصود به - من شيوخ المصنف عن طريق أبيه ، والذي يعنيني هنا التأكيد على أن كرمان ولاية مشهورة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان - وقتئذٍ - وهي الآن إقليم كبير من أقاليم إيران ، وإذا كان والد المزني قرأ على الكرماني كتابه في النحو؛ فإمكانية لقائهما كثيرًا- قائمة مما يجعل احتمال وحدة البيئة قوية.

٥- كذلك تقدم أن المزني يروي عن أبي سعيد الضرير بالواسطة ، وتبين أن أبا سعيد الضرير استقدمه عبد الله بن طاهر والي خراسان ، حيث استقدمه من بغداد ، وأقام الضرير في نيسابور ، وكل من خراسان ونيسابور من الأقاليم التي تقع في إيران وكل هذه البقع المذكورة تؤكد أن المصنف من أبناء هذه البقعة المسلمة التي كانت تخضع للخلافة الإسلامية - العباسية في عصر المصنف .

ولا غرو في ذلك ، فقد أخرجت لنا هذه البلاد عددا من العلماء ، فالطبري من طبرستان ، والكرماني النحوي والكرماني المحدث ... من كرمان ، والجرجاني - كل من حمل هذا اللقب - من جرجان التي تقع بين طبرستان وبين خراسان ، وغيرهم كالبخاري والترمذي والسجستاني والخوارزمي والإصطخري والأصفهاني والنسفي ، والفارابي ، والقزويني ، والرازي (كل من حمل هذا اللقب) والسمرقندي ...

كل هؤلاء وغيرهم ينتمون إلى بقعة واحدة هي بلاد فارس ، التي كانت تشمل الثغور الإسلامية التي خضعت للخلافة الإسلامية وهي البلاد المتاخمة لحدودها من بلاد ما وراء النهرين ، والتي تعرف اليوم بالجمهوريات الإسلامية ، ويمكن بعد كل ما تقدم أن يضاف إلى هؤلاء الإمام (المزني) رحمه الله من سمرقند .

ولعل خير ما يمكن أن أختم به الاستدلال على قرب هذه الأقاليم وخضوعها لحكم واحد ما ذكره القلقشندي في دراسة هذه الأقاليم في تعريف مملكة إيران بقوله: " مملكة

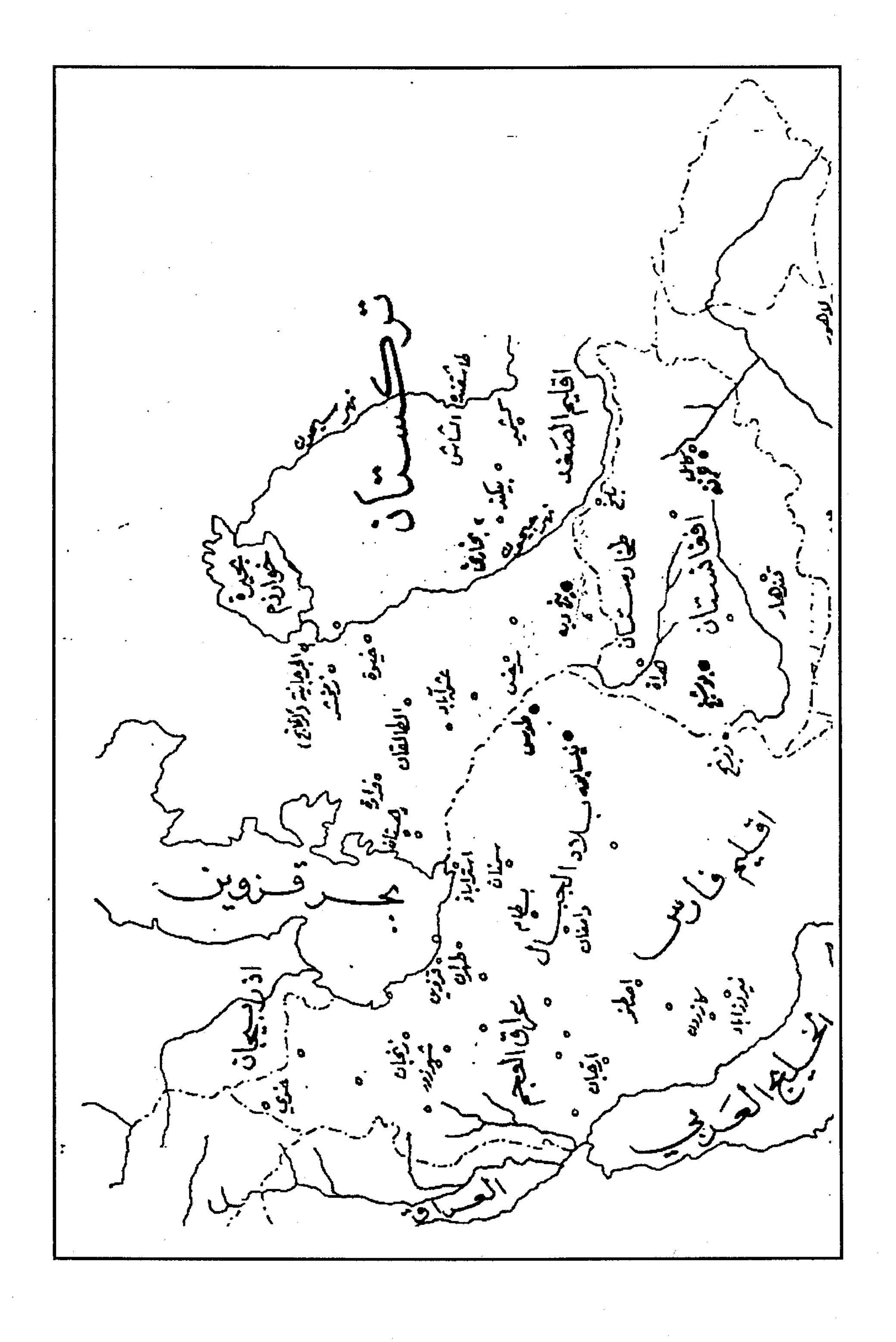
إيران التي هي مملكة الفرس قديما وما انطوت عليه من بلاد الجزيرة الفراتية وبلاد العراق وبلاد خوزستان وبلاد الأهواز وبلاد كرمان وبلاد سجستان وبلاد أرمينية وأذربيجان وبلاد الجبال المعبر عنها بعراق العجم ، وبلاد الديلم وبلاد الجيل المعبر عنها بكيلان وبلاد قومسي وبلاد زابُلُستان وبلاد الغور ومملكة توران المعروفة بمملكة الترك قديما وما اشتملت عليه من قسم ما وراء النهر من بخارى وسمرقند ومضافاتها وبلاد تركستان وقسم خوارزم... "[1].

و بالنظر إلى كل من ورد ذكرهم في ترجمة المزني من شيوخه أو تلاميذه أو من ذكروا المزني - نجد أن الجميع ينتمون إلى واحد من الأقاليم المذكورة؛ وكلها متقاربة ، وبالنظر إلى خريطة هذه المنطقة في العصور المتقدمة تتضح الرؤية [2].

* * *

(١) راجع: صبح الأعشى ١ / ٤٣ (بتصرف).

(٢) راجع الخريطة الجغرافية لهذه المنطقة في الشكل التالي .



خريطة بلاد فارس وما وراء النهر في القرون الهجرية الأولى

المبحث الثاني: عصر المزني

بعد كل ما تقدم يمكن أن نحاول الاقتراب من عصر المزني وإن لم نتمكن من الجزم به على سبيل القطع والتحديد ، وعصر المزني يترجح أن يكون قد عاش فترة في القرن الثالث وأخرى في القرن الرابع الهجري ، وذلك الترجيح مبني على ما تقدم من الحديث عن تلاميذه وشيوخه ومعاصريه.

المبحث الثالث: الحياة السياسية والاجتماعية في هذه الفترة

المطلب الأول: الحياة السياسية

في الفترة الزمنية ما بين القرنين الثالث والرابع الهجريين في البيئة المكانية المشار إليها آنفًا- بيئة بلاد ما وراء النهر وما حولها وما جاورها من بلاد فارس وخراسان ونيسابور- قام عدد من الدول الخاضعة لمقر الخلافة الإسلامية العباسية في بغداد، وفيما يلي نبذة عن هذه الدول:

١ - الدولة الطاهرية بخراسان (٢٠٦ هـ - ٢٥٩ هـ)

في عهد الخليفة المأمون قامت الدولة الطاهرية في خراسان على يد طاهر بن الحسين ، لليلة بقيت من ذي القعدة سنة (٢٠٥ هـ) وفي سنة (٢٠٦ هـ) ولي المأمون عبد الله بن طاهر الشرطة في بغداد ، وولي من الرقة إلى مصر سنة (٢٠٦ هـ) وتولى طلحة بن طاهر ابن الحسين على خراسان سنة (٢٠٧ هـ) وحتى سنة (٢١٣ هـ) ثم تولى عبد الله بن طاهر ابن الحسين من سنة (٢١٣ هـ) وحتى سنة (٢٣٠ هـ) وهذا الأخير هو الذي اهتم باستقدام العلماء والأدباء؛ لينافس مقر الخلافة في بغداد ، ومن ثَمَّ كان من هؤلاء أبو سعيد الضرير ، وهذا الأخير تقدم أن المزني يروى عنه بواسطة إسحاق بن مسلم . وقد ولِّيَ المأمون عبد الله بن طاهر على خراسان وطبرستان وكرمان والري [وهي مدينة عظيمة في ناحية خراسان وطبرستان] وتوفي وعمره ثمان وأربعون سنة ، وتولى بعده ابنه طاهر بن عبد الله بن طاهر سنة (٢٣٠ هـ) وتوفي بخراسان سنة (٢٤٨ هـ) . ثم تولى بعده ابنه محمد بن طاهر بن عبد الله على خراسان من سنة (٢٤٨) هـ وتولى محمد بن عبد الله ابن طاهر على العراق في التاريخ نفسه.

- نهاية الدول الطاهرية:

في أيام طاهر بن عبد الله ظهر يعقوب بن الليث (الصفار) رأس الدولة الصفارية، وفي عهد محمد بن طاهر قوي أمر الصفار المذكور، واشتدت شوكته، واستولى على فارس، وفي سنة (٢٥٧هـ) تقدم الصفار إلى مدينة (بوشنج) واستولى عليها وقبض على الحسين بن طاهر، عامل محمد بن طاهر عليها، واستولى يعقوب الصفار على نيسابور سنة (٢٥٩هـ) وقبض على عاملها محمد بن طاهر وأهل بيته، وحملهم إلى سجستان، ومنذ هذا التاريخ انتهت الدولة الطاهرية، وقامت الدولة الصفارية.

٢- الدولة الصفارية (في عهد الخليفة العباسي المستعين بالله)

تقدم منذ قليل بيان بداية الدولة الصفارية بخروج يعقوب الصفار علي محمد بن طاهر، ودخوله مدنا كثيرة، وقد انتزع الصفار كثيرًا من ممالك خراسان حتى إنه صار بجيوشه ليدخل بغداد سنة (٢٦٥ هـ) في خلافة المعتمد على الله، ابن المتوكل، ولكن الصفار توفي في هذه السنة. وتولى بعده أخوه عمرو بن الليث، وكتب عمرو إلى الخليفة بالطاعة، فولاه خراسان وأصفهان وسجستان والسند وكرمان، ثم بطر عمرو بن الليث النعمة وأراد الخروج في زمن المعتضد بالله، فأرسل إليه الخليفة الأمير إسماعيل بن أحمد الساماني لقتاله، فانهزم عمرو ثم قبض عليه، وتقوى ملك بني سامان، وأول أمرائهم أحمد بن نصر سنة (٢٨٧ هـ) وبذلك بدأت دولة بني سامان وبقيت مدة طويلة.

٣- الدولة السامانية (في بلاد ما وراء النهر)

تقدم فيما سبق بيان كيفية قيام الدولة السامانية، وأول ولاتهم: أحمد بن أسد بن سامان تولى فرغانة وتولى نوح بن أسد سمرقند سنة (٢٠٤ هـ) وتوفي نوح بسمرقند واستخلف بعده أخاه نصر بن أحمد في السنة نفسها.

وتولى إسماعيل بن أحمد بخارى في السنة نفسها، وكان إسماعيل رجلا خيرا، يحب أهل العلم ويكرمهم؛ فاستقرت قدمه ببخارى، وملك جميع ما وراء النهر، وملك إسماعيل خراسان مع بلاد ما وراء النهر سنة (٢٨٧ هـ).

وبعده ملك أحمد بن إسماعيل بن أحمد بلاد ما وراء النهر وخراسان، حتى توفي سنة (٣٠١ هـ) وتولى بعده ابنه أبو الحسن نصر بن أحمد بن إسماعيل بن أحمد حتى توفي سنة (٣٣١ هـ).

وهذه الفترة هي التي تعنينا هنا؛ حيث يترجح لدى الباحث أنها الفترة التي عاشها الإمام المزني على نحو ما تقدم من الأسباب التي تدعونا إلى هذا القول والاختيار، ثم تولى ابنه نوح بن نصر حتى توفي سنة (٣٤٢ هـ) وبعده ابنه عبد الملك بن نوح، حتى قبض عليه ملك الترك مع جميع أقاربه، ومات في الحبس سنة (٣٨٩ هـ) وبذلك انتهت دولة بني سامان؛ وقد اتسم الولاة المذكورون في الدولة السامانية بحسن الخلق وسعة الصدر والتواضع للرعية كما تذكر لنا كتب التاريخ، كما كانت دولتهم من أحسن الدول وأعدلها، وكانت ولايتهم إمارة لا ملكا[(١)].

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية والعلمية:

قلما نجد في كتب التاريخ وصفا لهذه الفترة من هذه النواحي، ولكن سأكتفي بما أورده القلقشندي؛ حيث قال في وصف القسم الأول من مملكة توران، وهو القسم الذي يشمل غزنة وبخارى وسمرقند، وعامة ما وراء النهر وتركستان فيما نقله عن كتاب مسالك الأبصار " وهي من أجلِّ الممالك، وأشهرها، وهي ممالك طائرة السمعة، طائلة البقعة، أسرة ملوك، وأفق علماء، ودارة أكابر، ومعقدة ألوية وبنود، ومجرى سوابق وجنود ... حتى إذا خيم بها الإسلام، وحاز ملكه هذه الأمة برقت بالإيمان أسرتهم، وتطرزت بالجوامع والمساجد قراها، ثم بنيت بها المدارس والخوانق والربط والزوايا، وأجريت الأوقاف عليها، وكثر من العلماء أهلها، وصارت لها التصانيف المشهورة في الفقه والحديث والأصول والخلاف، وكان فيهم الرؤساء، والأعلام، والكبراء أهل البحث والنظر، وهي في أواسط المعمور، وأوسع الأرض، من أخصب بلاد الله وأكثرها ماء ومرعى... "[(٢)]

تعقيب ... وبعد كل ما تقدم فإنني أود التأكيد على أن هذه محاولة مني للوصول إلى

---

(١) تنظر تفاصيل هذه الفترة المذكورة في هذا البحث في: تاريخ دول الإسلام (١/ ٢٥٤-٣٠٧) لرزق الله منقريوس الصدفي - مطبعة الهلال بالفجالة - مصر ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م، تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية لأحمد بن زيني دحلان / ٥٧ وما بعدها - المطبعة الهلالية - القاهرة ١٣٦٠هـ - ط المكتبة التجارية - بيروت - بدون تاريخ، تاريخ خليفة بن خياط / ٧٧٠ وما بعدها، شذرات الذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ٢/ ٦٨ وما بعدها، صبح الأعشى ٤ / ٤٤٥، وما بعدها.

(٢) راجع صبح الأعشى (٤ / ٤٢٨، ٤٢٩) وما بعدها (بتصرف).

أقرب صورة ممكنة لحياة الإمام المزني – رحمه الله – وإن لم أكن قدمت الحقيقة عينها فهذا أشبه بها وقد بنيت هذه الصورة معتمدًا على كلام مترجميه الثلاثة الذين أوردت كلامهم وانطلقت من ثناياه باحثًا عن كل خيط يمكننا من إضافة جديد؛ لذلك ترجمت الغالبية ممن ورد ذكرهم في ترجمة المزني ، أو حتى أشير إلى أسمائهم ، ولم يكن ذلك إلا خطوة نحو التعريف بالمزني .

ولا أدعي أن الصورة قد تحددت تماما ، ولكن أظن أنها قد اتضحت على نحو كبير وأصبح مؤلف الكتاب معروفا على نحو مقبول ، فهو: أبوالحسن علي بن الفضل المزني ، من علماء نهاية القرن الثالث وبداية الرابع الهجري وينتمي إلي بيئة بلاد ما وراء النهرين من الثغور الإسلامية (وقتذاك) أو بصورة أكثر وضوحًا ، فهو من سمرقند ، كذلك يمكن أن يتضح لنا أسباب ميله الشديد إلى الفكر الكوفي في ضوء كوفية كثير من العلماء الذين ذكروا في هذا الباب ، أما ما لم أستطع تحديده؛ كأسماء تلاميذه ، أو شيوخه الآخرين أو تحديد العمر الزمني الذي عاش فإنه ذلك شيء طبيعي؛ لقلة من ترجم له أو ذكره ، كذا فإن من المهم التأكيد على أن كثيرا من العلماء في هذه الفترة قد ناله غمط في الترجمة والتعريف والشهرة ، كابن شقير، وابن فارس والهروي وغيرهم[1] .

كذا أرى أن شهرة علماء هذه الفترة قد ارتبطت بدخولهم بغداد ، أو ما يقال من أن المعاصرة حجاب ، وعلى كل يبقى كتاب الإمام المزني دليلا على علمه وفضله ... وبعد؛ فهذه محاولة مخلصة للتعريف بالمصنف ، وتقريب ترجمته؛ فإن أكن وفقت فمن الله تعالى ، وإن تكن الأخرى فمن نفسي وحسب أني اجتهدت وأستغفر الله على الخطأ والنسيان .

* * *

(١) راجع في هذه القضية على سبيل التمثيل مقدمة تحقيق كل من كتاب الصاحبي ، و(المحلى – وجوه النصب) المنسوب لابن شقير .

الباب الثاني

موقف المزني من الأصول النحوية

ويشمل:

تمهيد

الفصل الأول: المزني والسماع.

الفصل الثاني: المزني والقياس.

الفصل الثالث: المزني والعلل النحوية.

الفصل الرابع: المزني ونظرية العامل.

الفصل الخامس: أصول نحوية أخرى (الإجماع).

* * *

تمهيد: المقصود بالأصول النحوية

أصول النحو هي أدلته التي تفرعت عنها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه هي أدلته التي تنوعت عنها فروعه؛ جملته وتفصيله [1] وهي تلك القواعد والأسس التي بني عليها النحو في مسائله وتطبيقاته وكان لها أثرها الكبير في توجيه عقول النحويين في آرائهم وخلافهم وجدلهم ، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية [2]

وهذه الأصول بعضها مجمع عليه كالسماع والقياس ، وبعضها مختلف فيه كالإجماع والاستصحاب ، وهي عند ابن جني: السماع والإجماع والقياس ، وعند ابن الأنباري: النقل والقياس والاستصحاب ... [3]. وهذه هي الأصول أو الأدلة التي بنى عليها النحاة استدلالهم النحوي؛ ومع ذلك فليست كل الأدلة؛ لأن النحاة استخدموا أدلة أخرى واعتمدوا عليها بدرجة كبيرة في الاستدلال وذلك عند التعارض والترجيح عند تعدد المسموع أو الأقيسة ومن ذلك الاستدلال بالعكس ، وببيان العلة ، وبعدم الدليل ، وبعدم النظير، وبالاستحسان، وبالاستقراء ... إلخ [4] . وفي تعدد هذه الأدلة يقول ابن الأنباري " اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر"[5] .

ومع أن هذه الأدلة متعددة إلا أنها ترجع جميعًا إلى السماع أو إلى القياس؛ فالاستقراء راجع إلى السماع؛ لأن المسموع من العرب هو الذي يجري عليه الاستقراء ، وبقية الأدلة ترجع إلى القياس ، بل إن القياس يعتمد على السماع ، والسماع يحكم فيه القياس ، فالسماع مادة للقياس قبل التقعيد وشاهد له بعد التقعيد.

ولست هنا في مقام دراسة للأصول النحوية وأدلة الصناعة أو مناقشة قضاياها؛ فلذلك دراساته المستقلة المتخصصة ، ولكن أعرض لهذه الأصول بقدر حاجة البحث إليها وغايتي في ذلك بيان موقف أبي الحسن المزني من هذه الأصول ، وكل ذلك ينطلق من كلام المزني في كتابه "حروف الهجاء ".

* * *

(١) لمع الأدلة لابن الأنباري (٨٠) تحقيق أ/ سعيد الأفغاني -ط الجامعة السورية- ١٩٥٧م .
(٢) أصول النحو العربي، د/ محمد عيد (٥) ط عالم الكتب -١٩٨٩م .
(٣) الاقتراح للسيوطي / ٢١ وما بعدها ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم - ط ١ - السعادة - ١٩٧٦ م.
(٤) الاقتراح (١١٥-١١٩). (٥) لمع الأدلة (١٢٧).

الفصـــل الأول : المزني والسماع

تمهيد : المقصود بالسماع وموقف النحاة منه :

أولا : المقصود بالسماع:

عرفه السيوطي بقوله: " أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظمًا ونثرًا ، عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابدَّ في كل منها من الثبوت "(١) والسماع عند السيوطي هو النقل عند ابن الأنباري(٢).

وذهب أستاذنا الدكتور/ علي أبو المكارم إلى أن السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها (٣).

وقد اتخذ النحاة من السماع دليلا على القاعدة قبل استخراجها ، وشاهدًا على صحتها بعد التقعيد (٤). واشترط العلماء في المسموع المراد الاحتجاج به ما يلي:

١ -أن يكون كلامًا عربيًّا فصيحًا ، وبذلك يخرج كلام المولدين .

٢ -أن يكون خارجًا عن حد القلة إلى حد الكثرة (٥) .

وبذلك انقسم المسموع إلى متواتر وآحاد ، والأول دليل قطعي من أدلة النحو .

والمتفق عليه من أدلة السماع له ثلاثة مصادر:

١ - القرآن الكريم .

٢ - السنة المتواترة .

---

(١) الاقتراح (٣٦).

(٢) لمع الأدلة (٢٨ ، ٢٩) أصول النحو العربي د/ محمود أحمد نحلة / ٣١- ط دار العلوم العربية – بيروت.

(٣) أصول التفكير النحوي للدكتورعلي أبي المكارم/ ٢١ – منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية – ١٩٧٣م.

(٤) الأصول (ص١١٢) د/ تمام حسان – ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢م .

(٥) لمع الأدلة (٣٤) ت د/ عطية عامر – بيروت ١٩٦٢م .

٣- كلام العرب شعرًا ونثرًا .

وهي أدلة قطعية من أدلة النحو. وفيما يلي لمحة سريعة عن موقف النحاة من السماع ، وأخص مدرستي البصرة والكوفة بكلمة موجزة ، وكذلك موقف المزني ، ثم نفصل القول في مصادر السماع عند المزني لبيان موقفه منها تفصيلا في ضوء كتاب حروف الهجاء.

ثانيا : موقف النحاة من السماع:

أ- موقف البصريين من السماع:

تشدد البصريون في السماع تشددًا جعل أئمتهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء ، وقصروا مصادر سماعهم على طبقات معينة وبيئات محدودة من العرب الخلص [١] . على حين نرى الكوفيين يتوسعون في الرواية على نحو ما سيأتي بعد قليل نجد البصريين أشد احتياطًا .

قال أستاذنا الدكتور / عبد الرحمن السيد، بعد أن قدم موقف الكوفيين وتساهلهم في الرواية:" أما البصريون فقد تحرجوا من ذلك وكانوا أكثر دقة وأشد حيطة ، لقد سمعوا عن العرب كثيرًا ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ولم يعتمدوا كل ما روي لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر ... "[٢] وقد علل ذلك بأنهم أرادوا تأسيس قواعد يقوم عليها علم جديد؛ فلابدَّ من قوة هذه الأسس، ولذا يقول:" كان من الطبيعي إذن أن ينقد البصريون ما يعرض لهم من أقوال وأن يتتبعوا ما يروى لهم ليعرفوا وجه الصواب فيها ..." [٣] .

إذن فخلاصة القول في موقف البصريين من السماع:

" الاعتماد على الشواهد الموثوق بها ، الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التي تصلح للثقة فيها والاطمئنان إليها " [٤] .

---

(١) المدارس النحوية (١٤٦، ١٥٩) ونشأة النحو (١٣٠) .

(٢) مدرسة البصرة النحوية (١٠٤) د/ عبد الرحمن السيد ، رسالة ماجستير بدار العلوم ١٩٥٨م تحت رقم(١٩).

(٣) السابق (١٠٤). (٤) السابق (١٠٤).

ب- موقف الكوفيين من السماع:

توسع الكوفيون في الرواية والسماع وتساهلوا فيه؛ خلافًا للبصريين ، فلم يكن الكوفيون يكتفون بالأخذ عن القبائل التي أخذ البصريون عنها؛ بل رووا عن العرب جميعًا بدويِّهم وحضريِّهم ، مما جعل البصريين يحملون عليهم حملات شعواء لتوسعهم في الرواية ، ولذا وجدنا البصريين يفخرون على الكوفيين بذلك ، كما هو مذكور في كتب التراث[1] .

ويقرر الشيخ الطنطاوي أن أول من سنَّ لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدًى شيخهم الكسائي ، وقد اقتفى الكوفيون أثره فعوَّلوا على شعر الأعراب بعد أن امتزجوا وتأَشَّبوا بالمتحضرين ولان جفاؤهم "[2] .

ج - موقف المزني من السماع:

سوف نلاحظ أن السماع من أهم ركائز الاستشهاد عند المزني ، كما هو شأن الكوفيين عامة ، وقد بلغ من احترام المزني للمسموع أن يقنن للمصطلح بشاهد أو شاهدين من مصادر السماع التي سيأتي بيانها عند المزني في هذا الفصل الذي يناقش موقفه من السماع في المباحث الآتية.

المبحث الأول: موقف المزني من الاحتجاج بالقرآن الكريم بقراءاته

تمهيد: موقف النحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم بقراءاته

هذه القضية مما لا مجال للإطالة فيه؛ حيث طرقها العلماء والدارسون قديمًا وحديثًا، ويمكن إيجاز القول فيها بأن نشير إلى النقاط التالية:

١- يمثل القرآن الكريم بقراءاته الركيزة الأولى التي اعتمد عليها النحاة في الدرس النحوي .

٢-اختلفت مواقف النحاة من القراءات القرآنية التي تتعارض مع القواعد والأصول المقررة لديهم واتسم موقف البصريين بالتشدد في التعامل مع هذه القراءات

(١) المدارس النحوية (١٦٠) . (٢) نشأة النحو (١٤٠، ١٤١) .

بالتضعيف أو الرد أو التخطئة؛ بل تعدى الأمر إلى الطعن في القرّاء في بعض الأحيان [1].

٣-اتسم موقف معظم الكوفيين باحترام القراءات وقبولها والاعتماد عليها في التقعيد مما كان له أثر كبير على قواعدهم وأقيستهم.

٤-صار لكل اتجاه أنصار يسيرون فيه؛ فوجدنا من بين النحاة من يتشدد [2] في تعامله مع القراءات ومنهم من يقبل القراءة الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وإن خالفت القياس .

موقف المزني من الاحتجاج بالقرآن الكريم بقراءاته

احتج المزني بالقرآن الكريم بقراءاته المتواترة وكذا الشاذة في دراسته لحروف الهجاء في مختلف مستويات دراسته اللغوية ، ومثلت الآيات القرآنية نسبة كبيرة من شواهده وإن لم تكن الأكثرية لها.

و لقد بلغت الشواهد القرآنية في الاحتجاج عند المزني - في رأي الباحث -مكانة قل أن نجدها عند غيره من النحاة؛ حتى من بين نحاة الكوفة الذين اشتهر عنهم اعتبار السماع ولو كان قليلا؛ وهذا الرأي مبني على ما وجدته لدى المزني في بعض حروفه واصطلاحاته التي ربما أخذها من شاهد واحد من القرآن الكريم؛ كما في باء الإجراء التي سماها تبعا لعمل الباء في صرف ما بعدها في قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [3] وكذلك في تاء الإضمار بمعنى الإدغام ، وذلك على قراءة التشديد التي انفرد بها البزي في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ [4] وكذا في السين اللازمة التي بناها المزني - في الغالب - على قراءة من يلزم كسر السين في (حسب يحسب) من القراء .

ويمكن أن نجد أن نسبة الآيات تختلف من حرف إلى آخر ، فعلى حين تأتي شواهده القرآنية في اللامات والباءات والواوات بنسبة كبيرة جدًّا نجدها في الفاءات والهاءات

---

(١) راجع طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١/ ٥٣) وما بعدها ، ط التجارية الكبرى - بدون تاريخ ، الاقتراح (١٤) وما بعدها ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثي (٥٠) وما بعدها- ط١الكويت - ١٩٧٤م ، سيبويه والقراءات د/ أحمد مكي الأنصاري (٣٩) وما بعدها - ط دار الاتحاد العربي ١٩٧٢م.

(٢) راجع مثلا: المقتضب (١/ ٢٣) ، (٢/ ١٣٤، ١٧١، ٣١٦) .

(٣) سورة القمر/ ٣٤ .

(٤) سورة الأنفال/ ٢٠ .

بنسبة أقل منها ، وفي الألفات والياءات أقل من السابق ... بحيث يمكن أن نؤكد أن حروف المعاني كان نصيبها من الاحتجاج بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة أوفر من حروف المباني.

طريقة المزني في الاحتجاج بالقرآن الكريم

اختلفت طريقة احتجاج المزني بالآيات من موضع إلى آخر على النحو التالي:

١ - الاحتجاج بأكثر من آية في الموضع الواحد لتأييد المصطلح ومن ذلك ما أورده في لام كي ، حيث احتج لها بقوله تعالى: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ﴾ [(١)] وبقوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [(٢)].

- وفي لام جواب القسم: احتج لها بآيتين؛ الأولى قوله تعالى: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾[(٣)] قال: وجوابه﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [(٤)] والثانية قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [(٥)] قال: وجوابه﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [(٦)]... وبنحوه في لام التعجب[(٧)] ولام الفعل[(٨)]، وواو العماد[(٩)] ، وواو الإضمار[(١٠)] ...إلخ .

٢- الاحتجاج بأكثر من آية لتأييد الشاهد نفسه: ومن ذلك ما أورده في اللام التي بمعنى أن؛ حيث احتج لهذا المعنى من معاني اللام بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾[(١١)] ثم قال: وتصديق ذلك قوله تعالى في موضع آخر:﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ﴾[(١٢)] وبنحو ذلك في واو الصلة ، حيث ذهب إلى أن الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [(١٣)] زائدة خارجة عن البناء ، واستدل لذلك بالآية الأخرى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا

---

(١) سورة الأنعام / ١١٣.
(٢) سورة الفتح / ٢.
(٣) سورة ق / ١.
(٤) سورة ق / ٢٢.
(٥) سورة التين / ١.
(٦) سورة التين / ٤.
(٧) راجع ٢/ ٩٥ من التحقيق.
(٨) راجع ٢/ ١٣٠ من التحقيق.
(٩) راجع ٢/ ٢٦٦ من التحقيق.
(١٠) راجع ٢/ ٢٦٨ من التحقيق.
(١١) سورة التوبة / ٣٢ .
(١٢) سورة الصف / ٨ .
(١٣) سورة الزمر / ٧١ .

جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [1] مشيرًا إليها ولم يذكرها نصًّا [2] وكذلك بنحوه في واو الظرف [3].

٣- الاقتصار على موضع الشاهد من الآية: وأرى أن المصنف معذور في ذلك بأمور، منها:

أولا: حرصه على الإيجاز والاختصار وهو أسلوبه في كتابه.

ثانيًا: أنه يخاطب عقولا كانت قريبة العهد بصدر الإسلام ومن السهل عليهم الاهتداء إلى موطن الشاهد، حتى إننا نجده أحيانا يقتصر على كلمة واحدة ، وبإمعان النظر نجده يعني آية معينة ، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

١- في باء الإضمار: احتج بقوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [4] .

٢-في باء التبعيض: احتج بقوله تعالى:﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [5].

٣-في باء الحال: احتج بقوله تعالى ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [6]... وكذلك في كثير من المواضع نحو: لام الأمر، وهاء الكناية ، وياء الكناية [7].

ومن المواضع التي اقتصر فيها على كلمة واحدة من الآية:

١- في ألف العوض عن المصادر: قال نحو: ﴿ رَّاضِيَةٍ ﴾ [8] والدليل على أنه يعني الآية قوله: " أي: في عيشة فيها رضى لصاحبها ، ومثله ألف ﴿ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴾ [9] و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ ﴾ [10].

---

(١) سورة الزمر / ٧٣ .

(٢) راجع ٢/ ٢٨٣، ٢٨٥ من التحقيق.

(٣) راجع ص ٢/ ٢٨٧ من التحقيق.

(٤) سورة يوسف / ٣١.

(٥) سورة المائدة/ ٦.

(٦) سورة القلم/ ٣.

(٧) راجع على الترتيب ٢/ ٩١، ٢٣٣ ، ٣٢٠ وما بعدها، من التحقيق.

(٨) سورة القارعة / ٧ ، وسورة الحاقة / ٢١ ، وراجع ص١/ ٤٩٣ من التحقيق.

(٩) يعني قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴾من سورة الحاقة / ٥ .

(١٠) يعني قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ﴾من سورة الحاقة/ ٩.

٢- وفي ألف عماد المبهم احتج لها بـ (ذواتا) وأغلب الظن أنه يعني قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [١].

٣- وفي ألف التعجب: جعل منه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾ [٢] ونحو ذلك في كثير من المواضع.

٤- في بعض المواضع يصدر الكلام بما يفيد أن الشاهد آية؛ كأن يقول: قال تعالى أو: كقوله، أو: كقوله عز وجل، واختلفت النسخ في بعض المواضع، وفي بعض المواضع لم يكن المزني ينص على أن الشاهد آية وهو قليل بالنسبة للأول، وذلك ظاهر على مرِّ حروف الكتاب.

موقف المزني من القراءات:

احتفى المزني بكل القراءات الصحيحة؛ المتواتر منها والشاذِّ ولم نجد في كتابه تضعيفا لقراءة، أو تنقيصًا منها أو من قارئ ما، بل كل ما صح أنه قرئ به فإنه جائز عنده سواء أ كان من المتواتر والذي اصطلح على تسميته بالسبع، أم كان من الشواذ أيضا - والشذوذ لا ينفي الصحة - وفيما يلي يمكن أن نتبين موقفه من القضايا المتصلة بالقراءات في ضوء النقاط التالية:

أ-طريقته في الاحتجاج بالقراءات.

ب-موقفه من القراءات الشاذة.

ج-بين القراءة والقياس.

أولا: طريقة المزني في الاحتجاج بالقراءات:

أ-غلب على المصنف إيراد القراءة غير منسوبة، كما في:

١- هاء الكناية؛ حيث ذكر فيها خمس لغات، ثم احتج لها بالقراءات في قوله تعالى: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [٣] ولم ينسب منها شيئا.

---

(١) سورة الرحمن / ٤٨ وهذا على أن النص (ذواتا) وقد رجحت أن الصواب: ذا، وتا؛ ولكن تحرفت الكلمتان، راجع ألف عماد المبهم في الألفات، وياء الاعتماد من الياءات.

(٢) سورة مريم / ٣٨.

(٣) سورة آل عمران / ٧٥، وراجع ٢/ ٢٢٨ وما بعدها من التحقيق.

٢- كذلك في ياء الإيجاز؛ حيث احتج بقوله تعالى: ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾[١] غير منسوبة .

٣- في ياء التنبيه ؛ احتج لها بقراءة من خفف اللام في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[٢] ولم ينسبها.

- وفي أحيان أخرى يذكر الأوجه المختلفة ، ثم يقول: وبه قرئ ، كما في:

١- ياء الكناية: ذكر أن فيها لغتين عند وصلها؛ الإسكان والتحريك؛ قال: " وقد قرئ باللغتين جميعًا"[٣].

٢- وفي الواو التي هي دليل فعل مضمر ، عدد مواضعها ، وأثناء ذلك قال: "وفي إحدى القراءتين ..." ولم ينسبها ، ولم ينص على القراءة الثانية[٤].

وفي مواضع أخرى نجد أنه ينسب القراءة لصاحبها أو لمن حكاها عنه ، ولذلك نجد أن هناك أسماء بعض القرَّاء قد ذكرت في كتابه ، ومن هؤلاء:

١- أبو عمرو بن العلاء: وأكثر ما احتج بقراءته في قضايا الهمز[٥].

٢- الأعمش: صرح باسمه في موضع واحد ، في لام الأمر[٦].

٣-الحسن البصري: ذكره المصنف مرة واحدة واحتج بقراءته في الياء الخفيفة[٧].

٤- حمزة: نقل عنه أنه كان لا يهمز في المحراب يعني في الصلاة[٨].

٥-عاصم بن أبي النجود والقول فيه كالقول في الأعمش[٩].

٦-عبد الله بن عباس: ذكره المصنف مرة واحدة ، وصرح باسمه في الموضع نفسه ، في واو الصلة[١٠].

٧-عبد الله بن مسعود: وهو أكثر من تردد ذكره واحتج بقراءته في هذا الكتاب ، فقد اعتمد المصنف على قراءاته في إثبات كثير من أحكامه واختياراته وتأييدها؛ فمرة يصرح

---

(١) سورة ق / ٤١ وراجع ص ٢/ ٣٤٤ من التحقيق .
(٢) سورة النمل / ٢٥ ، وراجع ٢/ ٣٣٨ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ٣١٨ من التحقيق .
(٤) راجع ٢/ ٣٠٣ من التحقيق .
(٥) راجع ٢/ ٣٦٠ وما بعدها من التحقيق.
(٦) راجع ٢/ ٩٤ ، وراجع ٢/ ٣٦٠ من التحقيق.
(٧) راجع ٢/ ٣١٣ من التحقيق.
(٨) راجع ٢/ ٣٦٣ من التحقيق.
(٩) راجع٢/ ٩٤ من التحقيق.
(١٠) راجع ٢/ ٢٨٦ من التحقيق.

باسمه كاملا، فيقول: قرأ عبد الله بن مسعود ، والغالب أن يطلق القول: وفي حرف عبد الله ، أو: وفي قراءة عبد الله ، وليس المزني بدعًا في ذلك؛ حيث مثلت قراءة ابن مسعود رافدًا مهما لأهل الكوفة بصفة خاصة؛ فجعلوها مستندا لكثير من آرائهم في المسائل الفقهية واللغوية على حد سواء.وكذلك عند كثير من النحاة ، كما عند الفراء في عشرات المواضع من معانيه ، وكذلك الأخفش في معانيه ، والهروي وغيره من النحاة [1].

٨- عكرمة: ذكره في واو الصلة[2].

٩-الكسائي: ذكره قارئا في باب الهمز [3].

١٠- مجاهد: وذكره أيضا في قضايا الهمز [4]. وسيأتي مزيد بيان لهذه المواضع في المطلب التالي.

ونلاحظ على القراءات التي أوردها المصنف أن معظم القراء من أهل الكوفة ، ويبدو أن قراءة أهل الكوفة هي اختيار المصنف ، فعندما يحتج بقراءة غير منسوبة أو يقول: وفي قراءتنا ـ نجد أنها لأهل الكوفة غالبا ، ومن ذلك ـ على سبيل التمثيل:

-احتج المصنف بقوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ ﴾[5] على أنها قراءته المعتمدة، وهي قراءة أهل الكوفة إلا عاصمًا وكذلك في اختياراته لقراءة ابن مسعود وسيأتي بيانها في القراءات الشاذة.

ب- الهدف من إيراد القراءة

تعددت أهداف المصنف من إيراده للقراءة ويمكن أن نتبين ما يلي:

١ - أنه كان يورد القراءة لتأييد اختياره ، أو اختيار غيره ، ومن الأول ما ذكره في الياء الخفيفة: ذكر أن من العرب من يسكنها في كل الحالات ، ومنهم من يجريها في النصب، واختار الفتح ، واحتج لاختياره بقراءة من قرأ بالفتح في قوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[6] وهي قراءة الجمهور .

---

(١) راجع ٢/ ٢٧١ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٢٨٦من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٣٦٣ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٣٦٢ من التحقيق.

(٥) سورة الإسراء/ ٢٣ ، وراجع ٢/ ١٩٥ من التحقيق.

(٦) سورة المائدة/ ٣٨ ، وراجع ٢/ ٣١٥ من التحقيق.

ومن الثاني ما ذكره من جواز تحريك لام الأمر أو تسكينها عند اتصالها بالواو أو بالفاء، ثم اختار التسكين ـ حينئذٍ ـ قال: وهو أجود، واحتج لذلك بقراءة من سكَّن في قوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ [1] وهذا اختياره، ثم ذكر المذهب الآخر في جواز تحريكها واحتج له بقراءة عاصم والأعمش لقوله تعالى: ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾[2] بكسر اللام.

٢-كذلك كان يورد القراءة لتأييد وجه جائز في النحو، أو لتأييد شاهد آخر من شواهده الواردة في حرف من حروفه؛ من ذلك ما ذكره في واو الظرف: من جواز نصب الاسم بعدها، قال: وفي إحدى القراءتين: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾ [3] وهو بذلك يؤيد ما يأتي:

أ-الحكم النحوي من حيث جواز نصب الاسم بعد الواو.

ب-الشاهد الأول وهو جواز نصب كلمة " الشعراء " في قوله تعالى ﴿وَالشُّعَرَاءَ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ نحويًا، ولكن لم ترد فيه القراءة[4].

ثانيًا: موقف المصنف من القراءات الشاذة:

نلاحظ أن المصنف اعتد بهذه القراءات، واحتج بها في إثبات بعض مصطلحاته وتأييد بعض ما ذهب إليه من أحكام، وفيما يلي بعض من هذه المواضع:

أ- قراءات ابن مسعود: ذكر المصنف عددًا من قراءات ابن مسعود ـ كما سبق ـ ومن هذه المواضع:

١- في اللام بمعنى (على): اعتمد المصنف على قراءة ابن مسعود في إثبات هذا المعنى للام؛ قال:" وتحققه على قراءة ابن مسعود، فإنه يقرأ: ﴿لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [5] .

٢- وفي الباء بمعنى (على): ذكرها المصنف واستشهد لها، ثم أكد شواهده بقوله:

---

(١) سورة النور/ ٣٣، وراجع ٢/ ٩٣ من التحقيق.

(٢) سورة الحج / ٢٩، وراجع ٢/ ٩٤ من التحقيق.

(٣) سورة الإنسان / ٣١، وراجع ٢/ ٢٩٠ من التحقيق .

(٤) سورة الشعراء / ٢٢٤، وراجع ٢/ ٢٨٧ من التحقيق.

(٥) سورة الصافات / ١٧١، وراجع ٢/ ١١٥ من التحقيق.

"وفي قراءة عبد الله : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ بمعنى: " على ألا أقول "[1].

٣-إبدال الهاء من الميم: اعتمد في إثباته على قراءة ابن مسعود: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم﴾[2].

٤-وفي إثباته واو النعت: اعتمد على قراءته بإثبات الواو في قوله تعالى: ﴿ٱلَّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾[3] على الرغم من أنه ذكر أن قراءتهم (الكوفيين) بغير الواو ، ولكنه أثبت القراءة المخالفة واحتج بها.

٢ - قراءات ابن عباس وعكرمة: وقد نقل عنهما قراءة اشتركا فيها مع ابن مسعود محتجا بها في إثبات واو الصلة الزائدة الخارجة عن البناء؛ حيث نص على أنهم كانوا يقرءون: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾[4] بزيادة الواو.

٣-قراءة الحسن البصري: حيث أثبت جواز إسكان الياء الخفيفة في الاختيار معتمدًا على ما نسبه للحسن البصري من أنه كان يقرأ: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾[5] بسكون الياء وهي قراءة شاذة.

٤-قراءات غير منسوبة عند المزني: ومنها:

-ما حكاه المصنف عن أبي زيد من أنه كان قد نقل قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[6] بفتح لام الجحود ، وهي قراءة أبي السَّمَّال وهي من الشواذ.

-ومنها ما رواه في واو النعت من خفض كلمة (الحق) من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾[7] وهي قراءة شاذة استدل بها على إثبات الواو الدالة على النعت

---

(١) سورة الأعراف / ١٠٥ ، وراجع ١/ ٥٣٧ من التحقيق.

(٢) سورة الشمس / ١٤ ، وراجع ٢/ ١٥٨ من التحقيق.

(٣) سورة الأحزاب / ٥٠ ، و راجع ٢/ ٢٧١ من التحقيق.

(٤) سورة يوسف / ٧٠ ، و راجع ٢/ ٢٨٦ من التحقيق.

(٥) سورة البقرة / ٢٧٨ ، و راجع ٢/ ٣١٣ من التحقيق.

(٦) سورة الأنفال / ٣٣ ، وراجع ٢/ ١٠٠ من التحقيق.

(٧) سورة الرعد / ١ ، وراجع ٢/ ٢٧١ من التحقيق.

أيضا ، ولم ينسبها.

والملاحظ على أغلب هذه القراءات أنها قراءات تفسيرية في الغالب منها ، ثم إنه ذكرها في معظم الأحيان لتأييد شاهد آخر من القراءات المتواترة كما في الموضعين الأولين، أو تأييد لغة معروفة عن العرب كما في الموضع الثالث ، وفي معظم هذه المواضع هذه القراءات غير مخالفة للقياس من وجهة النظر الكوفية.

-ومن أهم المواضع التي يتبين فيها احتفاء المصنف بالقراءات المختلفة للقرآن الكريم طالما كانت ثابتة ما طرحه في هاء الكناية ، ومجمل حديثه فيها على اختلاف حالاتها أنه أثبت فيها خمس لغات ، والشاهد في ذلك أنه اعتمد في إثباتها على القراءات القرآنية المتواترة والشاذة على حد سواء فتمثيله للقراءات الآتية:

١-الإسكان في نحو: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [١] ومنه.

٢-الإشباع: وفيه لغتان:الإشباع بالواو؛ نحو قراءة من قرأ: {يؤدهو إليك } والإشباع باليـاء؛ نحو قراءة من قرأ: { يؤدهي}.

٣- الاختلاس: وهو اختلاس الحركة كمًّا؛ نحو ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾.

٤- الإشمام: وهو ضم الشفتين مع عدم الحركة ـ هنا ـ نحو: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾وهو للعين لا للأذن ، وسيأتي تفصيل ذلك ، وفي نسبة هذه القراءات وآراء العلماء فيها مباحث طويلة ذكرتها في موضعه في هاء الكناية، إلا أن الذي يعنيني هنا أن أؤكد أن أصحاب هذه القراءات تنوعوا بين المتواتر والشاذ ، ولم نجد تفريقا عند المصنف إلا من ناحية ترجيح إحدى اللغات عند وصل الهاء إذا سكن ما قبلها.

– هل رد المصنف شيئًا من القراءات ؟

الحق أن المزني لم يضعف شيئا مما قرئ به فضلا عن أن يرده ولكنه في موضع من الكتاب أغفل إحدى القراءات ، وهي قراءة مَنْ خفض في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [٢] حيث صرح بأنه " في إحدى القراءتين نصب (حورًا) فإذا كانت قراءة العامة بالرفع

(١) سورة آل عمران / ٧٥ ، وراجع ٢/ ٢٢٨ وما بعدها من التحقيق.

(٢) سورة الواقعة / ٢٢ ، وراجع ٢/ ٣٠٣ من التحقيق.

في﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾والتي نص المصنف عليها النصب ، إذن فقد غفل قراءة الخفض وقد اختارها الفراء ، وهي قراءة حمزة والكسائي؛ بالجر عطفا على ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ يعني في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾(١).

وقال الزجاج: إنها جائزة؛ عطفا على ﴿جَنَّٰتِ﴾ يعني قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾(٢) قبلها؛ على تقدير حذف مضاف ، وأجازه الفراء؛ إتباعا على اللفظ كما صرح به الشوكاني.

وأجازه قطرب عطفا على (الأباريق) من غير عطف على المعنى ، فإذا علمنا أن قراءة النصب هي قراءة الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر (٣) وذلك على تقدير إضمار فعل ، وهذه هي قضية المصنف التي احتج لها بهذه القراءة فالسؤال: هل يعتبر إغفاله لغير القراءتين ردًّا للقراءة الثالثة ؟ ومثل المصنف لا تخفى عليه قراءة أهل الكوفة ، حمزة والكسائي والأعمش !! قلت: ولعله وَهِمَ رحمه الله.

ثالثًا: بين القراءة والقياس

في ضوء كتاب حروف الهجاء ـ على صغره كمّا ـ نجد احتفاء المصنف بالقياس واضحًا وكذا احتفاءه بالقراءات ويمكن أن نتبين أنه يجيز كل ما قرئ به قياسًا ولا ينعكس؛ أما الأولى فتتضح بما تقدم من القول بأن كل ما ثبت أنه قرئ به فله وجه من القياس عند المزني .

وأما الثانية فقد صرح بها المصنف عندما أكد أنَّ القراءة سُنَّة مُتَّبَعَة ، يأخذها الخلف عن السلف وأنه ليس كل ما يجوز في النحو يجوز أن يقرأ به ، وهو بذلك يؤكد ما قرره العلماء من مبدأ (توقيفية القراءة) ، فكل قراءة تحفظ في موضعها وليس شرطا أن يقاس عليها كل ما يشبهها في القراءة .

ومن ناحية أخرى - وهو ما نريد تقريره هنا - فإن قواعد النحو ـ تحديدًا ـ لا تتحكم في النص القرآني بحيث يقرأ بكل الوجوه الجائزة لغة إلا ما ورد منها ، ولو كان شاذا على ما تقدم .

فعند واو الظرف: فصَّل القول فيها ثم ذكر أن في الاسم بعدها وجهين؛ النصب

---

(١) الواقعة/ ١٨. (٢) الواقعة/ ١١.

(٣) فتح القدير ٥/ ١٥٠ ، وراجع ٢/ ٣٠٤ من التحقيق.

والرفع ، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾[1] ولكنه لم يجز قراءة النصب في ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ على الرغم من تأكيده على أنه يجوز في النحو ، مؤكدًا أن القراءة سنة متبعة؛ فبعد إثبات النصب من وجهة النظر النحوية قال: " ... ولكن لا يجوز أن يقرأ به في هذا المكان لأن القراءة سنة يأخذها الخلف عن السلف ، ولم يقرأ به في هذا المكان ".

قلت: وهو معنى قول الشاطبي- رحمه الله - [من الطويل]:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي القِرَاءَةِ مُدْخَلُ   فدونك ما فيه الرضا متكفَّلا

وذلك الموقف نابع من اعتقاده ـ وكذا جمهور النحاة ـ قدسية النص القرآني وتوقيفية القراءة؛ خلافا لقلة من النحاة الذين يجيزون أن يقرأ بكل ما له وجه في العربية وسيأتي بسط لهذه المسألة [2].

ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى بعض الحقائق ، منها:

١-اهتم المصنف بالشواهد القرآنية واحتفى بالقراءات المختلفة على حد سواء.

٢-اختلفت طرائق المصنف في الاحتجاج بالآيات القرآنية.

٣-للنص القرآني الثابت مكانة تفوق القياس النحوي عند المصنف.

المبحث الثاني : الاحتجاج بالحديث

تمهيد : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

إن قضية الاحتجاج بالحديث من القضايا التي شغلت النحاة والمهتمين بالأصول النحوية منذ القدم حتى أذكى أبو حيان هذا الخلاف في القرن الثامن الهجري ، وانشغل المعاصرون بهذه المسألة أيضا؛ حتى إن بعضهم قد أفرد لها بحثا مستقلا ، ويمكن القول بأن من النحاة من لا يرى الاحتجاج بالحديث الشريف في قضايا النحو واللغة؛ نظرا للرواية بالمعنى ، ولما قد يدخل على الحديث من شوائب وقوادح في سنده أو متنه ...

وبعض النحاة يرى إطلاق الاحتجاج بالحديث ويتعصب لذلك كابن مالك الذي توسع في الاحتجاج بالحديث ، وبعضهم توسط واشترط شروطا فيما يؤخذ به من الحديث في القضايا النحوية واللغوية؛ كما فعل السيوطي الذي أجاز الاحتجاج بقصار

---

(١) سورة الشعراء / ٢٢٤.   (٢) راجع ٢/ ٢٨٧ من التحقيق.

الأحاديث ، وبما جرى منها مجرى المثل ... إلخ .

ولقد انشغل كثير من الدارسين بنسبة السبق في الاحتجاج إلى بعض الشخصيات التي يعنون بدراستها؛ فمرة ينسب إلى ابن خروف تبعا لما نسبه إليه ابن الضائع ، ومرة إلى ابن مالك تبعا لما ذكره أبو حيان ، ونسبها بعضهم إلى السهيلي تبعا للبغدادي وابن أبي الطيب الفاسي كما اختاره أستاذنا الدكتور محمد عيد ، وتارة إلى الزمخشري أو ابن الأنباري كما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي ، ورأى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن أبا علي الفارسي أسبق من ابن خروف في الاحتجاج بالحديث .

وقد لاحظت في هذه المسألة أن كل من بحث في مصنفات أحد العلماء (غالبا) ووجده قد أورد عددا من الأحاديث فيها قال بأنه أول من احتج بالحديث؛ حتى إنني فعلت الشيء نفسه ونسبت ذلك إلى علم الدين السخاوي؛ معتمدا على ما أورده في مصنفاته من أحاديث ، وهو أستاذ ابن مالك وأسبق منه .

وقد ردت الدكتورة خديجة الحديثي أكثر هذه الآراء واعتبرت ابن جني أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث ... والحق أنها مسألة شائكة أن نحدد أول من فعل ذلك من العلماء؛ فأكثر العلماء قد احتجوا بالحديث ابتداء من أبي عمرو بن العلاء إلى السهيلي وإن لم يصرحوا بذلك ، والذي يجب أن يشغلنا أن من النحاة من أجاز ذلك ومنهم من تعصب له على نحو ما صنعه ابن مالك .

وقد اتخذ المجمع اللغوي بالقاهرة مجموعة من القرارات بشأن هذه القضية، وتحديد ما يحتج به من الحديث[1] .

موقف المزني من الاحتجاج بالحديث

أورد المصنف بعض الأحاديث والآثار في كتابه حروف الهجاء مستعينا بها في بعض

---

(١) أفردت الدكتورة خديجة الحديثي بحثا لهذه المسألة ، راجع موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ، الشاهد والأصول في كتاب سيبويه لها أيضا ، الاقتراح للسيوطي ، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي / ١٨١ ، أبو البركات ابن الأنباري للدكتور فاضل السامرائي / ٢٣٨ ، الخزانة للبغدادي ١ / ٧ ، أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد/ ٥٣، أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ٣/ ١٩٩، السخاوي وجهوده النحوية للمحقق / ٧٠ وما بعدها .

القضايا المتصلة باللغة ولكن من الصعب أن نحكم بأنه احتج بالحديث بالمفهوم المتبادر إلى الذهن من هذا الإطلاق ، ونتبين ذلك من بيان المواضع التي ذكر فيها شيئا من الحديث أو الأثر وطريقة الاحتجاج وموضوعه، ومن ذلك:

١- في واو النسق: ذهب المصنف إلى أنها لا تفيد الترتيب واحتج بقوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾ [1] وأكد أنه ليس فيه دليل على وجوب البدء بالوجه ، واحتج لذلك بأن النبي ﷺ بدأ بغسل اليدين [2] ولو كانت الواو دالة على الترتيب لما بدأ النبي ﷺ بغسل اليد.

٢-ذكر المصنف مذاهب العلماء في نطق الهمزة ، واحتج بعدد من الآثار والأحاديث المرفوعة في إثبات النطق بالهمزة مع تحقيقه أو تسهيله... ، ومن ذلك:

أ - ما رواه الأعمش عن إبراهيم النخعي أن عليًّا عليه السلام قال: نزل جبريل عليه السلام بالهمز فلذلك همزنا.

ب-وروى أبو عبد الرحمن السلمي أن عليًّا عليه السلام كان يهمز ويدع . وغير ذلك عدد من الآثار في إثبات الإتيان بالهمز أو تركه [3].

والحق أن ما أورده المصنف لا ينهض دليلا على القول بأنه احتج بالحديث في دراسته اللغوية على نحو المجيزين منهم كابن مالك والسيوطي وعلم الدين السخاوي وغيرهم - كما أنه لم يصرح بموقفه من تلك القضية ، ولكن هي خطوة نسبية في طريق الاحتجاج بالحديث في الدراسات اللغوية وإن لم يكن احتجاجا واضحا في مباحث اللغة؛ أعني الاحتجاج المباشر بألفاظ الحديث ونصوصه.

المبحث الثالث: كلام العرب شعرًا ونثرًا

تمهيد: المقصود بكلام العرب وموقف النحاة من الاحتجاج به:

والمقصود بكلام العرب ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم [4] . وكلام العرب مصدر رئيس في السماع وركيزة أساسية في التقعيد ، ولذا خرج النحاة إلى الصحراء

---

(١) سورة المائدة/ ٦.

(٢) راجع ص ٢/ ٢٤٦ من التحقيق.

(٣) راجع النهاية في غريب الحديث والأثر(٥ / ٦) وراجع باب الهمزة من قسم التحقيق.

(٤) الاقتراح (٤٤) .

وكثرت رحلاتهم في تحصيله. والمشهور أن كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على حدٍّ سواء ، ويقرر أستاذنا الدكتور / تمام حسان أن هذا كان من الناحية النظرية ، أما من حيث التطبيق فقد رأينا النحاة يحفلون بالشعر إلى درجة ألهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام [١] .

وقد كان علماء النحو والبصريون بصفة خاصة يتحرون الصحة في المسموع من كلام العرب وإن كان جُلُّ ما أخذ عن طريق الفصحاء من أعراب البراري والصحاري أو من الرواة الموثوق بروايتهم أو العلماء [٢] .

وقد اشترط النحاة في كلام العرب الذي يحتج به شروطًا منها: سلامة اللغة وفصاحتها ، وفي الرواية والراوي الصدق والأمانة ، وقد علل السيوطي هذا بما شاب المسموع من الخطأ والانتحال الكثير [٣] .

وقد حدد النحاة البيئة المكانية والزمانية التي يحتج بكلام العرب فيها وهذا موقف البصريين ، وقد تقدم القول بأن الكوفيين كانوا أكثر توسعًا في ذلك.

وقد انعقد إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في العربية [٤] فوجدنا النحاة يقسمون العرب إلى طبقات منها ما يحتج بكلامها جميعًا ، ومنها ما لا يحتج بكلامها ، على خلاف في ذلك ، وقد ذكر صاحب خزانة الأدب أربع طبقات:

الطبقة الأولى : وهم الجاهليون كـ(امرئ القيس والأعشى وزهير).

الطبقة الثانيــة: وهم المخضرمون كـ(لبيد وحسان).

الطبقة الثالثــة: وهم المتقدمون في عصر صدر الإسلام كـ(جرير والفرزدق).

الطبقة الرابعة: وهم المولدون كـ(أبي تمام وابن الرومي وبشار بن برد).

وبعضهم قسمهم إلى طبقات ست [٥] . قال في الخزانة:"فالطبقتان الأوليان يستشهد

---

(١) الأصول / ١٠٣ (بتصرف). (٢) الاقتراح (٤٤) وما بعدها .

(٣) الاقتراح / ٤٨ ، وراجع الأصول والشاهد النحوي في كتاب سيبويه / ١٤٨ ، وما بعدها .

(٤) مدرسة الكوفة النحوية، د/ مهدي المخزومي (٣٧٧، ٣٧٨) ، الاقتراح (٥٤) .

(٥) الشعر والشعراء (١/ ٦٢) ، العمدة لابن رشيق (١/ ١١٣) ، وراجع خزانة الأدب للبغدادي (١/ ٤) تحقيق أ/ عبد السلام هارون- ط ٣ - مكتبة الخانجي -القاهرة - ١٩٨٩م .

بشعرهما إجماعًا ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح ألا يستشهد بكلامهم مطلقًا ، وقيل يستشهد بكلام الموثوق منهم "[١] . وكأنه يشير إلى الزمخشري؛ فقد استشهد بكلام المولدين وقد صرح بذلك السيوطي فقال: " وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك – يعني الإجماع المشار إليه – بغير أئمة اللغة ، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ، ثم قال: وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية؛ فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته ؟ "[٢] . وقد اعترض البعض على الزمخشري في مذهبه هذا ، ومن هؤلاء البغدادي؛ فبعد أن مثل لاحتجاج الزمخشري بكلام المولدين قال: " ويمكن الاعتراض على الزمخشري بأن قول الراوية قائم على الضبط ، والقول قائم على معرفة أوضاع اللغة، والإحاطة بقوانينها ، فإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية ، فكذلك لو فتح هذا الباب للزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام المحدثين كالحريري وأضرابه ، ولذلك قبل التفتازاني إيراد شعر أولئك الشعراء على سبيل الاستئناس لا على سبيل الاستدلال "[٣] .

الاحتجاج بكلام العرب في القرنين السادس والسابع:

شهدت هذه الفترة تطورًا في هذه المسألة ، فوجدنا بعض النحاة يحتجون بكلام المولدين والمحدثين وإن كانوا من أئمة اللغة ، كما تقدم عن الزمخشري وكذلك ابن الشجري احتج بكلام الطبقات الأربعة ، وقد مثل كلام العرب ركيزة مهمة في مصنفات نحاة هذا القرن ، كالزمخشري وابن الأنباري وابن الشجري وغيرهم.

موقف المزني من الاحتجاج بكلام العرب

احتفى المزني بكلام العرب شعرًا ونثرًا ، وفيما يلي محاولة لبيان ذلك:

المطلب الأول: الشعـــر

مثَّل الشعر العربي رافدا مهمًّا من روافد احتجاج المصنف لكثير مما ذهب إليه من قضايا وأحكام سواء أكانت قضايا من صلب موضوعه أم كانت عارضة ثانوية فيه. فعلى الرغم من صغر حجم الكتاب إلا أننا نجد أنه قد أورد من شواهد الشعر عددًا كبيرًا يصل

---

(١) الخزانة (١/ ٤) .
(٢) الاقتراح (٥٤،٥٥).
(٣) الخزانة (١/ ٧).

إلى ثلاثين شاهدًا تقريبًا ، منها ما أورده هو في سياق الاحتجاج ، ومنها ما أورده مما أنشده غيره أثناء النقل عنه ، وقد اختلفت طريقته في كيفية الاحتجاج بالشعر من بعض الشواهد إلى البعض الآخر ، بحيث يمكن أن نتبين الآتي:

أ-نسبة الشاهد:

اهتم المزني بنسبة بعض شواهده وهو أقل من المواضع التي لم ينسب الشواهد فيها، ونسب المصنف ثمانية شواهد إلى كل من:

١-امرئ القيس [١] .

٢-رؤبة بن العجاج (مرتين)[٢] .

٣-زهير بن مسعود [٣].

٤-عمر بن أبي ربيعة [٤] .

٥-عنترة بن شداد[٥].

٦-مالك بن الريب [٦].

٧- عمرو بن كلثوم [٧].

وذكر اسم كل من امرئ القيس ، والطرماح عرضا في شاهد غير منسوب [٨] .

وقد نقل عن الفراء إنشاده لشاهدين غير منسوبين ، وفي لام الأمر وبالرجوع إلى بعض المعاجم المتخصصة والدواوين والتحقيق السابق تمكنت من نسبة خمسة عشر شاهدًا . وبقيت بعض الشواهد لم أقف على قائلها ، إلا أن هناك شاهدين يمكن نسبة أحدهما إلى شاعر من عُكْلَ أو ضَبَّةَ أو سُلَيْمَ؛ لأنه جاء على لغتهم ، وكذا الثاني أنشده ابن هشام في الاحتجاج على حذف الياء قبل نون التوكيد من لغة فزارة كذلك هناك شواهد اختلف في نسبتها إلى أكثر من شاعر وقد ذكرت ذلك في مواضعه من التحقيق [٩] .

ب-طريقة المصنف في ذكر الشاهد:

الغالب أنه كان يورد الشاهد كاملا ، كما في ألف البدل من التنوين[١٠] وألف البدل

---

(١) راجع ٢/ ٣٠٠ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٦٩، ٢٩٤ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ١٤١ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ٥١٨ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٥٦٨ من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٣١٧ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٦١ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ٣٤٥ من التحقيق.

(٩) راجع ٢/ ٣٤٩ من التحقيق.

(١٠) راجع ١/ ٤٢٨ من التحقيق.

من النون الخفيفة [1] وغيرها [2].

وفي مواضع أخرى كان يقتصر على الجزء المتضمن لموضع الشاهد، فاقتصر أحيانا على صدر البيت كما في كلٍّ من: فاء الصلة واللام بمعنى "بعد" والنون الخفيفة [3].

وأحيانا يذكر عجز البيت؛ كما في كل من: ألف الوصل [4] وألف الإطلاق [5] وواو الحال [6].

أو يذكر جزءًا من صدر البيت؛ كما في كل من: الباء التي بمعنى من أجل [7]؛ والباء التي بمعنى "من" [8].

وفي بعض المواضع ذكر بيتا قبل موطن الشاهد أو بعده كما في ياء الإيجاز [9].

ج- العناية برواية الشاهد:

اهتم المزني برواية الشاهد عندما يكون لها دور في الاحتجاج؛ من ذلك ما ذهب إليه من أن الواو تكون بمعنى الفاء، واحتج لذلك برواية الأصمعي لبيت امرئ القيس [من الطويل]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوي بين الدخول وحومل

والمشهور: فحومل، ولكنه اعتمد رواية الأصمعي شاهدًا لما ذهب إليه. [10]

د- تفسير موطن الشاهد بالنص عليه:

وذلك في معظم المواضع إلا قليلا مما هو ظاهر بَيِّنٌ، وذلك بقوله: أراد كذا، أو أي: كذا ... إلخ.

هـ- طبقات الاحتجاج عند المزني:

بالنظر إلى الأسماء المذكورة في الكتاب وكذا المنسوب إليهم شواهده نجد أنهم

---

(١) راجع ١/ ٤٢٨ وما بعدها من التحقيق.

(٢) راجع مثلا ٢/ ٩٤، ١٠٢، ٣٤٦ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٦١، ١١٧، ٢٠٢ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ٤١٤ من التحقيق.

(٥) راجع ١/ ٤٢٩ وما بعدها من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٢٦١ من التحقيق.

(٧) راجع ١/ ٥١٨ من التحقيق.

(٨) راجع ١/ ٥٣٩ من التحقيق.

(٩) راجع ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦ من التحقيق.

(١٠) راجع ٢/ ٣٠٠ من التحقيق.

يتراوحون بين الجاهليين؛ كعنترة وامرئ القيس وعمرو بن كلثوم ، وبين شعراء صدر الإسلام وبني أمية؛ كعمر بن أبي ربيعة ، ورؤبة ، والعجاج ، ومالك بن الريب... إلخ ، وكلهم يقعون في دائرة الاحتجاج على ما حدده علماء اللغة.

المطلب الثاني: النثر

كان للنثر مكانة قوية في الاحتجاج عند المصنف ، بحيث يمكن أن نقول إنه يمثل النسبة الكبرى في شواهده ، وذلك مما يرجح أن المصنف عاش فترة الاحتجاج في البادية (ما قبل منتصف القرن الرابع الهجري) كما اهتم بالنقل عمن أخذ عن العرب مشافهة كالكسائي، والفراء، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم؛ فالكتاب مليء بقوله: كقول العرب ، كقولهم ، كقول الناس ، كقولك ... إلخ .

كما ينتشر في الكتاب أيضا قوله: من مذاهب العرب ، أو من كلام العرب ... إلخ ، وهذه العبارات تأتي أحيانا كشاهد مستقل لبعض ما يذهب إليه المصنف ، وأحيانا أخرى تأتي ليعضد بها شاهدًا آخر من القرآن أو الشعر ، وبالنظر في كتاب حروف الهجاء يمكن أن نتبين أهمية النثر في الاحتجاج عند المزني ، فبالنظر ـ مثلا ـ إلى فاء الجواب نجد أنه ذكر أن لها ستة مواضع احتج لجميعها بالنثر [1] وفي فاء الصلة يبدأ شواهده بالنثر ثم يتبعه بالشعر[2] وفي باء الإجراء جمع في احتجاجه بين آية وعبارة من النثر.. [3] إلخ.

أولا-الاحتجاج بلغات القبائل

احتج المزني بأقوال العرب على اختلاف قبائلهم، ولم يكتف بلهجة قبيلة معينة، ولكن نقل عن عدد من القبائل ، كما اعتنى بالنقل عن اللغويين الذين عنوا بجمع اللغة عن العرب الخلص في بيئات الاحتجاج من أهل الفصاحة؛ فنقل عن الكسائي والفراء وأبي زيد الأنصاري ، كما مر قبل قليل ، ويمكن أن نلاحظ على احتجاج المزني بالنثر على وجه العموم وبلغات القبائل على نحو خاص أنه قد مثل رافدا مهما من روافد الاحتجاج في كتابه حروف الهجاء ، كما يمكن أن نتبين أنه يولي أهمية للغات القبائل ، وأن طريقته في الاحتجاج قد اختلفت من موضع إلى آخر ، وهو ما يناقشه البحث فيما يلي:

---

(١) راجع ٢/ ٦٢ وما بعدها من التحقيق. (٢) راجع ٢/ ٦١ من التحقيق.

(٣) راجع ١/ ٥٤٥ وما بعدها من التحقيق.

أ- لغات العرب كلها حجة:

نفهم ذلك عند المزني من عدم ترجيحه للغة على أخرى إلا نادرًا ، والغالب الأول، ومن القبائل التي ذكرها المزني:

١- قريش: نسب إليهم عدم الإتيان بالهمز ، وقال: وهو المعروف من لغتهم [١].

٢- تميم: ذكر المصنف أن العرب كلها تستثقل همز ما كان ساكنا واستثنى من ذلك بني تميم [٢].

- قبائل عُكْلَ وضَبَّةَ وسُلَيْمَ: احتج المزني بلغة هذه القبائل على أنه يجوز فتح لام كي [٣].

وكذا في لام الجحود [٤] على أنه أكد أنها مكسورة أبدا قبل ذلك إلا أنه اعتد بلغة هذه القبائل في إثبات الفتح. وهذه اللغة رواها الأخفش عن يونس بن حبيب ، وذكر أن خلفا نسبها إلى بني العنبر ، وذكر أنه سمعها منهم بنفسه [٥].

-كما نقل عن الفراء أن هذه القبائل نفسها يفتحون لام الأمر ، ونقل عن الفراء إنشاده شاهدًا لهذه اللهجة التي خرجت عن الأصل الذي ذكره من قبل وهو كسر لام الأمر [٦].

وفي أغلب المواضع يحتج باللهجة أو يذكرها معتدًا بها مثبتا لها دون أن ينسبها إلى قبيلة بعينها ، ومن ذلك:

١- أن يقول: " والعرب تقول ... " كما في باء الإجراء [٧].

٢- ومن العرب ... كما في هاء التعريف [٨] والياء الخفيفة [٩].

٣- ومنهم من ... كما في ياء الكناية [١٠].

---

(١) راجع ٢/ ٣٦٤ من التحقيق.
(٢) راجع ص٢/ ٣٦٨ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ٩٤ من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٩٨ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ٩٤ وما بعدها من التحقيق.
(٦) راجع ٢/ ٩١ من التحقيق.
(٧) راجع ١/ ٥٤٦ من التحقيق.
(٨) راجع ٢/ ٢٢٥ من التحقيق.
(٩) راجع ٢/ ٣١٣ من التحقيق.
(١٠) راجع ٢/ ٣١٨ من التحقيق.

ب – طريقة المزني في الاحتجاج بلغات العرب:

احتج المزني بلغات العرب بطرق مختلفة؛ فمرة كان يذكر اللغة أو اللغات دون ترجيح ، وهو الغالب الأعم؛ كما تقدم بيانه قبل قليل من أن لغات العرب كلها حجة وفي مرات قليلة أخرى يرجح لغة على أخرى ، وبيان ذلك:

١ –ذكر أن في هاء الندبة لغتين؛ الرفع والكسر ، ولم يرجح بينهما [١].

١ –ذكر في هاء التعريف أن فيها تدخله لغتين في إعرابه؛ البناء على الكسر ، والإعراب، ولم يرجح [٢].

٢ – ومنه ما ذكره في لغات العرب عند حذف واو القسم من الخفض والنصب ولم يرجح [٣].

ومن المواضع القليلة التي رجح فيها تصريحا:

١ –ذكر لغات هاء الكناية واختار الإشمام وذلك عند الوقف عليها عند سكون ما قبلها [٤].

٢ – والأجود عنده في ياء الكناية تسكينها عند اتصالها بياء مشددة ، مع جواز تحريكها واعتبر التحريك غير جيد ، واختار الكسر فيها عند اتصالها بياء التصغير [٥].

ومنه ما يفهم تلميحًا وهو مقتضى صنْعِه في الكتاب ، ومنه:

٣ –اختياره نصب الاسم عند إضمار حرف الجر؛ كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [٦] وهو مذهب الحجازيين.

٤ – اتفقت النسختان على قول المصنف: يا ليت زيدًا حاضرًا ، وفيه إعمال " ليت " النصب في الخبر أيضا ، وهو صحيح على لغة بني تميم [٧].

٥ – وفي ألف التثنية وواو جمع الأفعال ونون جمع التأنيث ... نفهم أنه يجيز جمع الأفعال واعتبار الضمائر الملحقة بها علاماتٍ للتثنية أو الجمع فقط ، وهو صحيح على لغة

---

(١) راجع ٢/ ٢٢٥ من التحقيق.
(٢) راجع ٢/ ٢١٣ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ٢٤٩ من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٢٢٨ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ٣٢١ من التحقيق.
(٦) سورة يوسف / ٣١ ، وراجع ١/ ٥٣١ من التحقيق.
(٧) راجع ١/ ٥٠٣ من التحقيق.

بعض قبائل العرب منها قبيلة بلحارث ، وأزد شنوءة ، وطيئ... ؛ كما صرح بذلك ابن هشام [١].

٦- وفي ياء الإيجاز ذكر من ضروبها حذف الياء في الماضي والمستقبل ، ونسبه إلى بعض العرب ، وأورد شاهدًا من الشعر أنشده بعض النحاة كابن عصفور وابن هشام محتجين به على لغة لفزارة التي كانت تحذف آخر الفعل لأجل نون النسوة في نحو: ابكِنَّ يا نساء [٢].

مستوى الاحتجاج بالنثر عند المزني:

تنوعت مستويات الاحتجاج بالنثر عند المزني على النحو المتقدم في الاحتجاج بالقرآن الكريم وبالشعر ، فشمل معظم مستويات الدراسة اللغوية ، بداية بالصوت ثم البنية والتركيب ، وبيان ذلك فيما يلي:

أ- القضايا الصوتية: من أبرز المواضع التي احتج فيها بلغات القبائل قضايا الهمز ، فيذكر أن المعروف من لغة قريش أنها لا تهمز وأن الهمز لغة غيرها من العرب ، كما ذكر أن العرب تستثقل همز الساكن خلا تميما ... كما أقام المزني دراسة صوتية حول هاء الكناية معتمدا على لغات العرب فيها وإن لم ينسبها [٣].

ب- قضايا البنية:

اعتمد المزني على لغات العرب في إثبات صيغة (فعول) مصدرا لفَعِل وفَعَل سماعا عن العرب بعد أن ذكر القياس ، واحتج له السماع [٤].

- كما ذكر أنه سُمِع في كلمة مصحف ثلاث لغات بتثليث الميم [٥].

-ويثبت عن بعض العرب أنهم يسكنون الياء (الياء الخفيفة) في كل الأفعال نحو (بقي) [٦].

ج- من قضايا التركيب: اعتمد المزني على لغات العرب في إثبات الخلاف في إعراب العلم المركب المختوم بويه [٧].

---

(١) مغنى اللبيب ٢ / ٣٦٦ ، بتحقيق / محيي الدين ، وراجع ١/ ١٥٨، ٢٣٩، ٤٢٠، وما بعدها من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٢٢٧ وما بعدها من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٢٥٤ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ١٥٥ من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٣١٣ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٢١٣ من التحقيق.

- واحتج لما أطلقه من لام النقل بما سمع عن العرب من نحو قولهم: عندي لما غيره خير منه[(١)].

- ومن ذلك ما أكده المزني من أن العرب إذا أدخلت الباء على (سحر) فإنها تنونه وتصرفه[(٢)].

ثالثا: الاحتجاج بالمثل

موقف النحاة من الاحتجاج بالمثل:

وقف النحاة تجاه الاحتجاج بالمثل فريقين:

الأول يحتج به في التقعيد النحوي؛ لأنه من كلام العرب الفصيح .

والفريق الثاني لا يري الاحتجاج بالمثل؛ لاعتقادهم أنه صِيغَ صياغة خاصة بعيدًا عن سنن العربية الفصيحة ، وفي ذلك يقول ابن برهان العكبري معللا موقف هؤلاء المانعين وهو واحد منهم: " الأشياء التي ترك فيها القياس كالأمثال يسلم فيها لفظها من غير تصرف ، ولذلك قلت للرجل: الصيف ضيعتِ اللبن[(٣)] و: أَطِرِي؛ فإنك نَاعِلةٌ[(٤)] ،

---

(١) راجع ٢/ ١٤١ من التحقيق. (٢) راجع ١/ ٥٤٦ وما بعدها من التحقيق.

(٣) ويروى: في الصيف .. و يضرب للرجل يطلب الشيء وقد فوته على نفسه، أو قد أخذه مرة ، والتاء مكسورة على كل حال؛ لأنه خوطب به امرأة ، وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة. راجع: إصلاح المنطق لابن السكيت ١ / ٢٨٨ – تحقيق الشيخ / أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون – ط ٤ – دار المعارف – ١٩٤٩ م، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري - بتحقيق / محمد أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ١ / ٣٢٤ – ط دار الفكر – ١٩٨٨ م ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري بتحقيق / إحسان عباس وعبد المجيد عابدين١/ ٣٥٧ – ط ٣ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٣ م ، مجمع الأمثال للميداني بتحقيق / محمد محيي الدين ٢ / ٦٨ – ط دار المعرفة – بيروت – بدون تاريخ.

(٤) ويضرب للقوي على الأمر يترك ما لو عمله لم يضره ، وأطري؛ أي: خذي طرر الوادي ، وهي نواحيه ، راجع: إصلاح المنطق ١ / ٢٨٨ ، جمهرة الأمثال ١ / ٨ ، ٥٠ فصل المقال ١ / ١٦٩ ،١٧٠، مجمع الأمثال ١ / ٤٣٠ ، المستقصي في أمثال العرب للزمخشري ١ / ٢٢١ – ط دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٧ م ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد المقري ١ / ١٧٤ بتحقيق د / إحسان عباس – ط دار صادر – بيروت ١٩٨٦م.

وتحسبها رَعْنَاءَ وهي بَاخِسٌ [1] ولا اعتبار بقوله: " تسمعَ بالْمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه [2] أي: سماعك؛ لأن ذلك مثل ، والأمثال تشذُّ كثيرًا .

وتُشَوَّهُ لتُسَيَّرَ " [3]. يعني الخطاب في الأمثال المذكورة لمؤنث وتوجه لمذكر ولمؤنث . كما يجدر بالذكر أن كثيرًا من النحاة قد اعتنوا بالأمثال وصنف فيها بعض اللغويين كالميداني وغيره.

موقف المزني من الاحتجاج بالمثل:

وبنحو ما قيل في الاحتجاج بالحديث عند المصنف أقول هنا حيث لم يرد في الكتاب إلا جزء من مثل أورده المصنف في ياء الحشو ، وهو قوله " أيادي سبأ " حيث يضرب بهم المثل في التفرق فيقال: تفرقوا أيادي سبأ ، أو: أيدي سبأ [4]. ولم يرد في الكتاب غيره من الأمثال ، وإن كان قد أورد بعض العبارات التي تجري مجرى المثل؛ نحو قولهم: " لله درُّ فلان. وليس بمثل؛ إنما يقال عند التعجب من شخص في حال المدح " [5]. وأرى أن المصنف من الطائفة التي تقلل من الاحتجاج بالمثل وإن لم يكن صريحا في المنع أو الإجازة، والذي أميل إليه أن تحفظ الأمثال في بابها ولا يفتح باب القياس عليها لما فيها من تكلف وخصوصية في طريقة صياغتها والغرض منها؛ كما مرَّ في عبارة ابن برهان العكبري ، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) ويرو: تحسبها حمقاء وهي باخسة ، ويضرب لمن يتباله وفيه دهاء ، راجع: جمهرة الأمثال ١ / ٢٥٥ ، فصل المقال ١ / ١٦٨ ، مجمع الأمثال ١ / ١٢٣.

(٢) المعيدي؛ تصغير معدي ، وقيل منسوب إلى معيد؛ اسم قبيلة؛ يضرب للرجل يكون له نباهة الذكر ولا منظر له ، وروي بإظهار أن في الموضعين ، وبإظهارها في الثاني دون الأول؛ كما روي بنصب (تسمع) وبرفعه ، راجع إصلاح المنطق ١ / ٢٨٦ ، جمهرة الأمثال ١ / ٢٦٦ ، فصل المقال ١ / ١٣٥ ، مجمع الأمثال ١ / ٤٩.

(٣) راجع شرح اللمع لأبي القاسم بن برهان العكبري/ الورقة ٢٤ ظ ، ٣١ ظ (مخطوط) نقلا عن مقدمة تحقيق معاني القرآن للأخفش /١٠٣ ، للدكتور/ فائز فارس.

(٤) أصله من قصة سبأ والسيل العرم ، كما في ثمار القلوب في المضاف والمنسوب١/ ٣٣٧.

(٥) راجع ٢/ ٩٥ من التحقيق.

الفصل الثاني

المزني والقيــاس

تمهيد : المقصود بالقياس :

عرف النحاة القياس بأنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه". وذكر في حدِّه-أيضا-: "أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" [(١)]. وقيل في تعريفه أقوال أخرى تدور حول هذا المعنى والعلماء يقيسون على ما سمع من كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم-على نحو ما تقدم تفصيله في الفصل السابق- وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

وقد أخذ جميع النحاة بالقياس-بصريين وكوفيين-وإن اختلفت وجهة كل من الفريقين للقياس نظرًا واستعمالا. فليس هناك من يمكنه إنكار القياس، قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حَدِّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو" ، قال: " ولا يعلم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة... " [(٢)] وقد جاء من النحاة من اعترض القياس في النحو وشنع على القائلين به؛ من ذلك ما صرح به ابن مضاء القرطبي الذي شن حملة شعواء على القياس والعامل والعلل ودعا إلى إلغاء كل هذه الأدلة المتقدمة [(٣)].

وقد مر القياس بالمراحل التي مرَّ بها غيره من أصول هذا العلم وفروعه فلم ينشأ كاملا ناضجًا دفعة واحدة وإنما تطور مع الزمن حتى وصل إلى صورته التي نعرفها [(٤)].

أقسام القياس: قسم ابن الأنباري القياس إلى:

١ - قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وهو معمول به عند جميع العلماء.

---

(١) الاقتراح (٧٠). (٢) نقلا عن الاقتراح (٧٠-٧١).

(٣) وذلك في كتابه الرد على النحاة ، حققه الدكتور شوقي ضيف ، كما حققه آخرون .

(٤) مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد/ ١٩٠ بتصرف. ماجستير بدارالعلوم سنة ١٩٥٨م.

٢ - قياس الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وهو معمول به عند أكثر العلماء.

٣ - قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة وهو مختلف في حجيته. وقسم القياس باعتبارات أخرى [١].

والقياس أحد الأسس الرئيسة التي قام عليها الدرس النحوي على مر العصور وخاصة في القرن الهجري السادس وما وليه، والمتتبع لحركة القياس فهو في حقيقة الأمر متتبع للحركة الذهنية للبصريين.

المبحث الأول: موقف النحاة من القياس

أولا: موقف البصريين من القياس:

تشدد البصريون في التمسك بالقياس-على نحو ما تقدم في السماع-فهم يبنون قواعدهم على أساس من الشواهد الكثيرة الصحيحة الموثوق بقائليها، ومن ثم كثر عندهم الشذوذ، وقلت القواعد نسبيًّا، وقد وجد البصريون أنفسهم أمام مادة لغوية قليلة لا تكفي لتقعيد نحو يشمل جميع الأساليب العربية، ففتحوا باب القياس على المسموع لثقتهم في مروياتهم، فبالغوا في التحري عن الشواهد السليمة، وابتعدوا عن الشاهد المنحول أو المفتعل أو مجهول القائل، غير ناظرين إلى القليل النادر منه، حاكمين عليه بالضرورة أو الشذوذ [٢].

ثانيا: موقف الكوفيين من القياس:

تأخر المذهب الكوفي مدة طويلة عن المذهب البصري لأسباب متعددة، أهمها انشغال الكوفيين بالشعر والقراءات والفقه والتفسير عن هذا العلم الجديد، ومما لا يخفى أنهم أخذوا عن البصريين هذا العلم وتلقوه على أيدي أئمة المدرسة البصرية. ومع ذلك فقد كان لهم خصوصية في منهجهم ومادتهم ومن ذلك:

- عوَّل الكوفيون على كل مسموع ، وقاسوا عليه، ولو كان شاهدًا واحدًا، وربما

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في الاقتراح (٧٤) وما بعدها.

(٢) سيأتي بيان ذلك في المبحث التالي.

استشهدوا بما لم يعرف قائله[1]. وبذلك اتسعوا في القياس ومن هنا أصبحت المادة اللغوية غزيرة؛ لأنهم توسعوا في الأخذ عن العرب، واعتمدوا كلامهم مهما كان قائله حتى ولو كان مجهولا.

وبذلك قل الشذوذ عند الكوفيين، وكثرت القواعد والأقيسة والأبنية؛ لأنهم أقاموا لكل مسموع وزنًا وقاسوا عليه وجعلوه أصلا لقاعدة، مع اعتدادهم بالشاهد الواحد مع الترخيص بالقياس النظري إذا فقد الشاهد، ومن هنا يقرر كثير من الدارسين أن المدرسة البصرية هي مدرسة السماع لاعتمادها على السماع الصحيح الكثير، وأن المدرسة الكوفية مدرسة القياس على عكس المشهور لدى الدارسين[2].

ثالثًا: موقف نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين من القياس:

تقدم القول بقدم القياس ونموه وتطوره واكتماله على مراحل متعددة، حتى وصل إلى اكتمال صورته في القرن السادس الهجري وما تلاه من القرون.

وقد أسهم القياس في إقامة البناء الفكري للدرس النحوي في القرن السادس الهجري ومثل أحد دعائمه في تلك الفترة.

والحق أن المتتبع لحركة القياس في هذه الفترة يجد نفسه متتبعًا للحركة الذهنية للبصريين؛ فهي الحركة الذهنية التي سيطرت على التفكير النحوي وفرضت عليه أقيستها وقواعدها التي وصلت إلى مرحلة النضج في هذا القرن؛ فأخذت توجه مسيرته داخل حلقات الدرس النحوي وكذا من خلال حركة التأليف والتصنيف. ومن هؤلاء النحاة الذين اعتمدوا على القياس في حلقاتهم ومصنفاتهم:الزمخشري-على سبيل المثال-فيظهر لنا من خلال مصنفاته مدى اعتماده على القياس في تصنيفه، فكثيرًا ما نجده يقول: "وهو بمعزل عن القياس عند أصحابنا" أو: "والقياس يأباه"، أو: وهو موافق للقياس...إلخ.

وهذا هو الطابع الغالب على نحاة هذه الفترة وما تلاها، ولعل إنصاف ابن الأنباري وأمالي الشجري خير ما ينطق بهذا بحيث يمكن القول: إن النحاة في هذه الفترة اعتمدوا اعتمادًا كبيرًا على القياس.

---

(١) نشأة النحو (١٤٠،١٤١) بتصرف كبير.

(٢) السابق (١٥٠)، المدارس النحوية (١٥٩-١٦٥).

المبحث الثاني : المزني والقياس

المطلب الأول: موقف المزني من القياس

تمسك المزني بالقياس وحرص على التزام القاعدة النحوية المطردة والنص عليها وكذا النص على ما يخالفها من السماع ، والكتاب مليء بأدلة تمسُّكِ المزني بالقياس من حيث طريقته في التأكيد على قواعد القياس ، وكذا في ذكر الأوجه الجائزة ومدى قوتها أو ضعفها بالنسبة للأصل النحوي ، ويمكن أن نلاحظ ما يأتي:

أ- اختلفت طرائق المصنف في التعبير عن القياس وبيان ذلك:

١- في بعض المواضع يقول: يجوز ، أو: لا يجوز؛ كما في:

- ألف الأصل؛ قال: لا يجوز وصلها[١].

- وفي ألف الوصل قال: لا يجوز إظهارها[٢].

- ولام الأمر يجوز تحريكها عند اتصالها بالواو أو الفاء أو ثم[٣].

- والنون الثقيلة لا يجوز دخولها في الماضي ولا في الدائم[٤].

- وواو النسق: لا يجوز وقوعها في أول الكلام[٥].

٢- وأحيانا يعبر عن القياس بقوله: " ولابدَّ " ومن ذلك :

- في واو الابتداء قال: لابدَّ لما بعدها من خبر[٦].

- وفي واو الحال قال: لابدَّ منها إلا في الصفات[٧].

٣- وفي مواضع يعبر عن القياس بقوله: " الحق " نحو ما ذكره في ياء الكناية من أن حقها التسكين[٨].

---

(١) راجع ص ١/ ٤٠٨ من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٤١٤ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٩١ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ١٩٧ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٢٤٦ من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٢٧٧ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٢٥٧ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ٣١٧ من التحقيق.

٤- كما سماه الأصل: على نحو ما ذكر في ميم الأسماء؛ أعني قوله: " إلا أن الأصل هذا..." [١].

ب- حاول المصنف النص على كثير من الأحكام بصورة القطع؛ بحيث يفهم أنه القياس ، ومن ذلك:

١-لام التعجب مكسورة أبدا [٢].

٢-لام كي مكسورة أبدا ، ولام الجحود كذلك [٣].

٣-ولام جواب إذًا لا تكون إلا مفتوحة[٤] .

٤-ولام جواب إنَّ مفتوحة أبدا [٥].

ج- الضوابط العامة: حرص المزني على ذكر القواعد المطردة والضوابط العامة فيما يتصل بحروفه على مر الكتاب ، ومن ذلك:

١ - في ألف الإشباع: قال: إنها كل ألف وَلِيَت فتحةً [٦].

٢- وألف المد: تكون عند كل همزة بعد ألف[٧].

٣-وألف القصر: هي كل ألف ساكنة لا همزة بعدها[٨].

٤ـ وكل تاء في اسم تسقط في الجمع فهي زائدة[٩].

٥ - وكل لام ليست من سنخ الكلام فهي زائدة [١٠].

٦ - وكل تاء هي في الوقف هاء فهي هاء التأنيث[١١]...إلخ.

وهكذا نجده يسير على هذا النهج في طرد القواعد والضوابط العامة على مرِّ الكتاب من أوله في الألفات إلى آخره.

---

(١) راجع ٢/ ١٥٥ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٩٦ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٩٨ وما بعدها من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ١٠٩ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ١٠٤ من التحقيق.

(٦) راجع ١/ ٤٧٣ من التحقيق.

(٧) راجع ١/ ٤٩٥، ٤٩٦ من التحقيق.

(٨) راجع ١/ ٤٩٨ من التحقيق.

(٩) راجع ٢/ ٢٧ وما بعدها من التحقيق.

(١٠) راجع ٢/ ١٣٣ من التحقيق.

(١١) راجع ٢/ ٢٠٨، ٢٠٩ من التحقيق.

المطلب الثاني: بين السماع والقياس

تقدم طرف من هذا الحديث عن القراءات من حيث احترام المصنف للسماع الصحيح ، وكذا احتفى المزني بالقياس واعتنى به على الوجه المتقدم منذ قليل ، وعلى طريقة الكوفيين نجد المزني يحاول التوقف عند كل مسموع ، وعلى نهج البصريين يحاول طرد القواعد والمواءمة بين السماع والقياس ، نتبين ذلك من مناقشة النقاط التالية:

- **مادة القياس**: بنى المصنف مادة القياس على استقراء كلام العرب ولغاتها ، فهو يرجع إلى السماع الصحيح من القرآن الكريم بقراءاته والشعر الفصيح وكلام العرب نثرًا، وتقدم بيان ذلك في الفصل السابق.

- وما ورد به السماع من كتاب الله تعالى وكلام العرب فهو الفصيح ولا يجوز الخروج عن سننه وقواعده ، فمثلا أورد المصنف عددًا من الأفعال المتعدية باللام ونص على أن ترك اللام في هذه الأفعال غير صحيح ولا فصيح.

- **القياس على الأكثر**: وذلك مفهوم من صنع المزني في مواضع كثيرة ، كما أنه نص على ذلك في بعض المواضع ، ومن المواضع التي يفهم منها أن المزني لا يقيس إلا على الأكثر ما تقدم منذ قليل مما عبَّر فيه بقوله: يجوز أولا يجوز ، أو قوله " أبدًا " ... حيث تمثل هذه المواضع الأكثر انتشارًا ، والمبني على المسموع الكثير المطرد ، ثم يتبعه بما يجوز مما شذ عن الكثير المطرد ، معبرًا عنه ـ غالبا - بصيغة تفيد أنه مرجوح ، كذلك نجد أنه أهمل كثيرا من الأحكام المخالفة للقياس ولم يذكرها؛ وذلك لقلة ما ورد منه؛ نحو ما فعل المصنف في كل من:

١ - نون التثنية؛ حيث نصَّ على أنها مكسورة وقد ورد السماع بضمها وفتحها.

٢ - وفي نون الجمع الصحيح نصَّ على أنها مفتوحة ، كما ورد السماع بكسرها وضمها، مما خرجه النحاة على الضرورة أو الشذوذ .

وكذا صرح المصنف أن القياس يكون على الكثير المطرد ، أما غير ذلك فإن صح سماعه فإنه يحفظ في بابه ولا يقاس عليه ومن ذلك:

١ - في ألف الشركة: ذهب المزني إلى أنها تدل على أن الفعل وقع من اثنين ، هذا هو القياس في هذه الألف ، ثم نجده لا يغفل ما ورد مسموعًا من هذه الصيغة غير دالٍّ على هذا المعنى ، ولكنه اعتبره نادرًا؛ قال: " إلا في أفاعيل نادرة " ومفهوم عبارته حفظها

في بابها [١] .

٢ - ومن ذلك ما ذكره في ميم الأسماء (يعني اسم الآلة) حيث تكون مكسورة فيما ينتقل منها ومفتوحة في الثابت في موضعه منها، ونص على أن ذلك هو القياس، ولكنه أيضا لا يهمل ما ورد مسموعا مما خالف هذا القياس ، ولكنه نص على أن ما ورد خلاف ذلك فهو من النوادر؛ قال : وقد تجيء النوادر لا يقاس عليها ، إلا أن الأصل هذا ..."[٢]

والمراد هنا وفي الموضع السابق الإشارة إلى اعتباره ما خالف القياس من (النوادر) وبالنظر إلى الموضع الأول سنجد أن عدد هذه الأفعال كبير نسبيًّا ولكنه لا يبلغ حد الاطراد لذلك لم يقس عليه المصنف ، وفي الموضع الثاني نجد أن هذه الكلمات زادت على العشر ولكنه صرح على عدم جواز القياس عليها.

- وكذلك لم ينص المصنف على التوقف عند حد المسموع القليل ، ومن ذلك مثلا ما قرره من أن:

١ - باء الإغراء لا تقال مع غير " دونك بزيد وعليك به " ومعناه عدم جواز القياس عليه في إدخال الباء في أسماء الأفعال الباقية[٣] .

٢ - وفي واو المصدر: بدأ المصنف بالقياس في صيغة " فعول " مؤكدا مجيئها لزوما من " فَعَلَ يفعُل " بضم العين وكسرها في المضارع وفتحها في الماضي ، وأكد المصنف أن هذين البناءين حالة كونهما لازمين فإن أكثر مصدرهما على فعول [٤] ...إلخ.

والذي أعنيه هنا نصه على أنه (أكثر) وهو الذي بني عليه الحكم ، مع ذكره لما ورد مخالفا لذلك فيما بعد.

وكذلك نجد المصنف يصرح بقلة المسموع؛ كما في:

١ - ياء التأنيث؛ حيث صرح بأنها تأتي في إلحاق الثلاثي بالرباعي في نحو " علقي " ثم قال: " وهو قليل [٥] والمفهوم من ذلك أنه يتوقف فيه مع السماع ولا يقاس عليه ... وكما صرح بذلك في القليل فمن باب أولى ألا يجيز القياس على الشاذ ، وإن ثبت به

---

(١) راجع ١/ ٤٣١ وما بعدها من التحقيق.
(٢) راجع ٢/ ١٥٤ وما بعدها من التحقيق.
(٣) راجع ١/ ٥٤٥ من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٢٧٤ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ٣٢٩ من التحقيق.

السماع؛ ومن ذلك:

٢ – في ياء التأنيث ـ أكد المزني أنه لا يجوز تحريكها ، ثم نص على أنه ورد سماعها محركة ، ووصفه بالشذوذ؛ قال: " ولا يجوز تحريكها إلا في حرف شاذ "[١] يعني بذلك الياء في (جمادى الأولى) ثم أكد عدم جواز القياس عليه ، وقد يعني بالحرف هنا هذه الكلمة بعينها (جمادى) أو يعني بها لغة من اللغات ، والملاحظ أنه لا يجيز القياس عليها ولكنه أثبتها ولم يردَّها؛ احتراما للسماع وتأكيدًا لاحترام كل ما ورد عن العرب ، إلا أن القياس يجب أن يكون مبنيا على الأكثر المطرد.

المطلب الثالث: موقف المزني من النصوص المخالفة للقياس

أولا: موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس [٢]

إن حجية النصوص تعني اتساقها مع القواعد بغض النظر عن نسبة هذه النصوص إلى عصر أو انتمائها إلى قائل معين، ومن هذا المفهوم لحجية النصوص اختلفت مواقف النحاة من النصوص المخالفة ، وقد تميز لنا اتجاهان يمثلان موقف النحاة من تلك النصوص على النحو التالي:

أ- موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس قبل عصر الاستشهاد:

١ –رفض النصوص المخالفة لما يضعونه من قواعد ويقررونه من أحكام ، ويبني أصحاب هذا الاتجاه قواعدهم على ما يطرد من هذه النصوص والظواهر اللغوية ، ويرفضون القليل الذي لا يؤيده سائر المروي والمسموع ، ويردون هذه الظواهر والنصوص معا إلى جهل أصحابها أو إلى خطئهم في إدراك القواعد أو تطبيقها ، ولعل الحادثة الشهيرة بين عبد الله بن أبي إسحاق والفرزدق خير ما يمثل لهذا الاتجاه وأصحابه .

٢ – قبول كل النصوص المروية والمسموعة في عصر الاستشهاد ، سواء أوافقت القواعد التي يقرونها أم لم توافقها ، ونتج عن هذا الموقف محاولة التوفيق بين القواعد

---

(١) راجع ٢/ ٣٣١ من التحقيق.

(٢) هذه المسألة مستفادة من مناهج البحث عند العرب لأستاذنا الدكتور/ علي أبو المكارم (٤٥٨ – ٤٦٠) (بتصرف) رسالة دكتوراه بمكتبة دار العلوم – القاهرة رقم ٦٥ ، أصول التفكير النحوي / ٢٥١ – ٢٦٠ – منشورات الجامعة الليبية –كلية التربية –١٩٧٣ م .

والنصوص ؛ لانتماء هذه النصوص إلى مستويات متعددة متباينة الخصائص والعلاقات ومتفاوتة الأحكام ، وتعد محاولاتهم الجمع بين هذه النصوص المحاولات الأولى لتأويل النصوص لتلتقي مع القواعد .

ب: موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس بعد عصر الاستشهاد:

يظهر لنا أيضا اتجاهان؛ الأول: قبول كل النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد، والالتزام بها في مجال التقنين النحوي دون الوقوف عند مرحلة التصحيح لتتسق مع القواعد ، وبذلك لم يقع بينهم ما كان بين أسلافهم من خلاف في بعض نصوص عصر الاستشهاد نفسه؛ بل يتفقون جميعا على اعتماد كل ما أثر عنه من النصوص والاعتراف بها أصلا للقواعد ومصدرا للأحكام وأساسا من أسس الاحتجاج .

و الاتجاه الثاني: رفض النصوص المخالفة للقواعد المنسوبة إلى ما بعد عصر الاستشهاد ، ومواقف النحاة وإن تعددت فإنها تشير في عمومها إلى أن ارتباط النحاة كان بالعصر وليس بالنص أو مستوى النص الذي يمثله باستثناء محاولات فردية انفرد بها البعض ، كثعلب والمازني والزمخشري والرضي وهذه المحاولات ظلت محصورة في إطار الفكر النظري المجرد دون التطبيق ، ومن هنا نتج عن هذا التطور في موقف النحاة أن امتدت محاولات التأويل البسيطة والجزئية التي أثرت عن السابقين إلى منهج متكامل في تأويل النصوص وتخريج ما يخالف القواعد منها ، ومن ثمَّ تغيرت هذه المحاولات كمًّا وكيفا ، وفيما يلي لمحة موجزة عن بعضها:

١ – موقف البصريين من النصوص المخالفة للقياس:

قال أستاذنا الدكتور / عبد الرحمن السيد عن موقف البصريين: " إنهم لا يقفون أمام ما جاء مخالفا لأصولهم عاجزين حائرين؛ وإنما يقدرون له ما يثبت صحته ، وما يجعله موافقا لما ارتضوه وقالوا به ، على أنهم لا يفعلون ذلك عنتا وتكلفا؛ وإنما يقدرون ويأتون بما يستدلون به على صحة هذا التقدير وعلى أنهم لم يقولوا بدعا ، ولم ينحرفوا عن سنن كلام العرب؛ أما إذا استيقنوا من بعض الأساليب التي تخالف مذهبهم فإنهم يحيلونها على الضرورة ، ويقفونها عندها؛ بحيث لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام؛ فما جاء من الأساليب موافقا للقياس كثيرا في الاستعمال كان أقوى الأساليب عندهم ، وما خالف

القياس وشذَّ في الاستعمال فهو أضعفها ، وبين هذين مراتب تتفاوت قوة وضعفا بحسب اندراجها تحت القواعد العامة ومقدار ورودها عن العرب والأساليب التي جاءت فيها من شعر أو نثر ، وكلما كان الأسلوب أبعد عن القياس وأقل في الاستعمال كان قليلا لا يحكم بعمومه أو شاذًّا لا يعبأ به أو ضرورة لا يقاس عليها "[1].

٢ – موقف الكوفيين من النصوص المخالفة للقياس:

اختلف موقف الكوفيين إلى حد كبير عن موقف البصريين من النصوص المخالفة؛ فنرى الكوفيين يتسعون في الرواية؛ كذلك يتسعون في القياس وضبط القواعد النحوية؛ قال الدكتور شوقي ضيف: " وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم – يعني القياس – موقفا يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد؛ إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب؛ كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذَّة التي سمعوها عن ألسنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط ، ولم يكتفوا بذلك؛ فقد حاولوا أن يقيسوا عليها ، وقاسوا كثيرا؛ مما أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا مع ما يئول إليه ذلك من خلل في القواعد وخلل في الذهان؛ بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يعكس عليها مرارا وتكرارا؛ لاختلاط القواعد وتضاربها ، وأحس ذلك القدماء في وضوح فقالوا:لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لجعلوه أصلا وبوَّبوا عليه "[2].

٣– موقف المزني من النصوص المخالفة للقياس:

لقد كان موقف المصنف تجاه النصوص المخالفة للقياس المطرد واضحا في الحكم عليها أو تأويلها أو تخطئتها أحيانا في حالة عدم سماع ما يؤيدها ، أما ما سمع فعلا مما يخالف القياس المطرد فتقدم أن المصنف يراه مرجوحا ، وتارة أخرى يذهب إلى أنه يحفظ ولا يقاس عليه كما تقدم منذ قليل في النادر والشاذ والقليل ، ومن مظاهر رفض ما خالف القياس أو تأويله عند المصنف:

---

(١) ينظر: مدرسة البصرة النحوية / ١٦٨ ، ١٦٩ (بتصرف) والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف / ١٨ ، وما بعدها – ط ٧ – دار المعارف .

(٢) المدارس النحوية / ١٦١ ، ١٦٢ .

١– الحكم على ما خالف القياس بأنه غير صحيح ولا فصيح؛ ففي لام التعدي: القياس المبني على السماع يقضي بدخول لام التعدي في عدد من الأفعال ، فإذا تركت هذه اللام فالكلام ـ حينئذ ـ غير صحيح ولا فصيح [١] .

٢– الحكم على ما خالف القياس بأنه خطأ؛ ففي واو النسق: نص المصنف على بعض المواضع التي لا يجوز دخولها فيها ، كأول الكلام وبعد (إنَّ) وذكر أمثلتها مما خالف القياس ثم قال: " هذا كله خطأ " [٢] كما نقل عن الخليل أن إدخال النون الخفيفة في فعل الاثنين خطأ [٣] .

٣– الحكم على ما خالف القياس بأنه قبيح؛ ففي واو الابتداء: أكد المزني أنه لا يجوز حذف خبر الاسم بعدها وأن ورودها بلا خبر ـ قبيح [٤] وكذلك أيضا في واو العماد. [٥]

٤– الحكم على ما خالف القياس بأنه ليس من مذاهب العرب؛ كما نقل عن الفراء إنكاره إضمار الواو في قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ﴾ [٦] على أن المعنى: وذكر فيها القتال وطاعة ، ونقل عنه قوله " ليس ذلك عندنا من مذاهب العرب " ويعني أنه غير موافق للسماع الذي هو أساس القياس .

المطلب الرابع: المزني والتأويل النحوي:

كان المزني حريصًا على القواعد النحوية ، وقياس ما لم يسمع على سمع ، وتقدم منذ قليل بعض مسالكه في تخريج النصوص المخالفة للقياس ، ومنها أيضا: التأويل ، ويمكن أن نتبين أهم مظاهر التأويل ووسائله عند المزني فيما يأتي:

أ. التأويل بالضرورة: صرح المصنف بكثير من الأصول والقواعد النحوية وأكد أن ما ورد منها مخالفًا في الشعر فإنما هو للضرورة ، كما في جواز قطع ألف الوصل وحذف الخبر بعد واو الابتداء ، وتحريك ياء الكناية وقفا ، وغير ذلك مما سيأتي تفصيله في العلل النحوية [٧] .

---

(١) راجع ٢/ ١٣٦ من التحقيق.
(٢) راجع ٢/ ٢٤٨ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ٢٠٠، ٢٠١ من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٢٧٧ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ٢٦٧ من التحقيق.
(٦) سورة محمد / ٢٠، ٢١ ، وراجع ٢/ ٢٧٧ من التحقيق.
(٧) راجع الفصل التالي من البحث .

ب- التأويل بالحذف والتقدير: وهو من أهم وسائل تأويل النصوص لتتوافق مع القياس عند النحاة وقد وجدت المزني يلجأ إلى تقدير محذوف في بعض المواضع ومنها:

١ - في باء الإضمار: اقتضى المعنى تقدير اسم ليصح دخول الباء معنى في نحو حججت بالخليفة وفاتني فقه كثير بأبي حنيفة[١].

٢- والقياس عند العرب إدخال الباء في خبر (ما) غالبًا ، فتراه يقدرها في باء الانضمار في نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢] : أي: ببشر

٣- أحيانا يلجأ إلى تقدير العامل ، كما في لام الإضمار ، والواو التي هي دليل فعل مضمر...كما سيأتي في العامل[٣] .

٤- وتقدم التأويل بالشذوذ أو القلة أو الندرة قبل قليل...ونخلص من ذلك إلى أن المزني (رحمه الله) كان حريصًا على احترام القياس النحوي القائم على السماع الصحيح المطرد الكثير ، وكذلك احترام كل ما ثبت سماعه ، والمواءمة والتوفيق بين السماع والقياس ، بحيث لا يتحكم القياس تحكما يهدر قيمة النص ، وكذا بحيث لا يبني قياسه على شاهد واحد أو حتى على القليل من المسموع.

* * *

---

(١) راجع ص ١/ ٥٢٢ من التحقيق.

(٢) سورة يوسف / ٣١ ، وراجع ١/ ٥٢٢ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ١٨٣ وما بعدها من التحقيق.

الفصل الثالث: المزني والعلل النحوية

تمهيد: المقصود بالعلة:

ليست العلة النحوية وليدة القرون المتأخرة ولكنها قديمة قدم هذا العلم؛ إذ واكبت نشأته وتطوره. وكان النحاة الأولون يعللون كثيرًا من الأحكام النحوية، فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية تعلل كليةً كانت أو جزئية؛ لابد لها من علة عقلية.

ولم يكتف النحاة بالعلة القريبة؛ بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل وخفياتها ودفينها ، وأخذ كل نحوي في اختبار ملكاته الذهنية في استنباط العلل واستخدم في ذلك قدراته العقلية لاستنباط علل جديدة بحسب ما نطق به عقله من قوة البرهان وعمق الدلالة؛ مما أدى إلى تعقد صور التعليل وكثرته كثرة مفرطة على مرِّ الزمن، حتى صار مجالا خصبًا للخلاف بين النحاة وتعددت تعليلات النحاة حدَّ المنطوق إلى ما وراء المنطوق" ولم يتوقف النحاة عند تفسير المنطوق؛ بل كانت القواعد النحوية- في أحيان كثيرة- تنبني على ما يتصور النحاة من علل مؤثرة في الظواهر النحوية قاصدة إلى الكشف عنها فلم يقتصر النحو على البحث في الموجود، وإنما صار ينصبُّ بدرجة أساسية على علة الموجود، أي: بحثًا ميتافيزيقيًّا خلف ما هو موجود، لا يقر منه إلا ما يتسق معه أو ينبثق عنه "[1].

المبحث الأول: موقف النحاة من العلة النحوية

"اتسم موقف النحاة تجاه العلة النحوية بموقف القبول، على مرِّ المراحل المختلفة التي مرَّ بها النحو العربي حتى اليوم. فموقف القبول هو السائد، رغم الخلاف في توجيه العلة النحوية لإثبات الحكم النحوي أو نفيه. ولكن لم يخل الأمر من وجود من ينكر العلة النحوية ومن هؤلاء ابن الأثير الذي عارض العلة النحوية، وهاجمها هجومًا شديدًا"[2] ، وابن مضاء القرطبي الذي هاجم العلة وإن كانت دعوته في حقيقة الأمر إلى

---

(١) تقويم الفكر النحوي (١٢٤) أ د/ علي أبو المكارم- ط دار الثقافة- بيروت.

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير/ ٢٨،٢٩- ط المطبعة البهية- ١٣١٢هـ.

ترشيد استخدام العلة النحوية؛ حيث وجه دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث [1].

ولعل دعوة ابن مضاء وابن الأثير قد سبقت بدعوات أخرى تعارض العلة وتدعو إلى إلغائها، مما دفع بعض النحاة للدفاع عنها وبيان أهميتها، ومن ذلك:

١ - ردَّ ابن جني على منكري العلل، حيث قال: " لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاقٌ وقع، وتواردٌ اتجه؟ فإن قلت: فلعله شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعلة، ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم، بل لأن آخرا منهم حذا على ما نهج الأول فقام به، قيل: إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولا له وانطواء على صحة الوضع فيه، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها؛ فإن قلت: كيف تدعي الإجماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر؟ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟ قيل: هذا القدر والخلاف لقلته مُحْتَقَرٌ غير محتفل به، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه.

٢- ومن ذلك أيضًا: ما نقله السيوطي عن صاحب " المستوفي " ، حيث قال: " إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعًا لها، فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولابد فيه من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحالٍ من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلَّ وعلا؛ تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب " [2] .

ومن ذلك نخلص إلى أن النحاة قد وقفوا من العلة النحوية ثلاثة مواقف:

أ- المعارضون ومنهم ابن الأثير.

---

(١) راجع: الرد على النحاة (٣٥) وما بعدها.

(٢) نقلا عن الاقتراح (٨١،٨٢).

ب - المتوسطون ومنهم ابن مضاء.

ج - المدافعون ومنهم ابن جني والسيوطي ومنهم أيضًا الزجاجي.

والحق أن موقف المتوسطين هو المقبول الراجح؛ إذ لا يمكن إنكار العلل النحوية وكذلك فإنه من غير المقبول الإفراط في تقدير العلل وتفسيرها على هذا النحو الذي بلغ حدًّا كبيرًا من التكلف؟

المبحث الثاني: موقف المزني من العلل النحوية

احتفى المزني بالتعليل بوجه عام؛ حيث كان يعتني بتعليل التسمية التي يطلقها على كثير من الحروف ، كذلك تعليل كثير من الأحكام النحوية المتعلقة بالحروف كتعليل سبب دخول الحرف ، أو سبب عمله أو إهماله ويمكن أن نميز في ظلال ذلك مظهرين مهمين اتخذهما التعليل عند المزني؛ الأول: التعليلات المتناثرة ، والثاني: العلل النحوية المعروفة ،والفرق بينهما أن الأول عام والثاني مقتصر على علل النحاة فيما يتصل بمسائل النحو ، كما أن الثاني معروف محدد عند كثير من النحاة على خلاف في العدد ومدى صحة الاحتجاج ، وأما الأول فيخضع للاجتهاد الشخصي ، وفيما يلي التفصيل:

المطلب الأول: التعليلات والأحكام العامة:

انتشرت التعليلات المختلفة على مدار حروف الهجاء وعلى مختلف مستويات الدراسة اللغوية ومن ذلك:

١- ذهب المصنف إلى أن سبب الإتيان بألف الأمر هو سكون فاء الفعل في المستقبل[١].

٢- وأكد أن قلب الياء والواو ألفا ، إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها [٢].

٣- والهمزة تنقلب ألفا لفتح ما قبلها [٣].

٤- ونقل قول القائلين بأن الهمزة لا صورة لها بأنها تنقلب ألفا، أو ياء، أو واوا بحسب حركة ما قبلها[٤] .

---

(١) راجع ١/ ٤٨٦ وما بعدها من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٤٢٣ وما بعدها من التحقيق.

(٣) راجع ١/ ٤٢٦ وما بعدها من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٣٦٧ من التحقيق.

٥- ونقل عن الفراء والكسائي الخلاف حول سبب كسر السين في كلمة " أمس " وتعليلهم بأنه منقول عن قولهم " أمس عندنا " وهو قول الكسائي ، أو لخاصية في السين عند الفراء [١] .

٦- وعلل تنوين (سحر) بدخول الباء ، وذلك في قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [٢] .

٧- وأكد أن سبب منع (سحر) من الصرف العلمية وعبر عن ذلك بقوله: " لأنه بنية المعهود " [٣] .

٨- وذكر أن سبب اختصاص لام جواب " إن " بها أنها توجب كسر همزتها [٤] .

٩-وذهب إلى أن سبب دخول اللام في أسماء الإشارة؛ نحو: ذلك ... الدلالة على تبعيد المخبر عنه [٥] .

١٠- وأكد أن الميم في تثنية المكاني؛ نحو " عليهما ولكما " إنما دخلت عمادا لألف التثنية؛ بمعنى الدعامة لها [٦] .

١١- وعلل دخول نون الوقاية في الأفعال بأنها تكون عمادًا للفعل تقيه من الكسر (الخفض) [٧] .

١٢- كما أكد أن سبب تسمية النحاة لنون الجمع الصحيح بالنون التي ليست بأصلية ـ بأنها تسقط في الواحد والإضافة [٨] .

١٣-وذهب إلى أن هاء المبالغة في نحو علامة وهلباجة إنما دخلت للمبالغة في المدح أو الذم [٩] .

١٤- وذكر أن سبب تسمية واو الخروج بذلك أنها تدخل وتخرج ومعنى الكلام لا يتغير [١٠] ... إلى غير ذلك من التعليلات المختلفة.

---

(١) راجع ٢/ ٥٠ من التحقيق.
(٢) سورة القمر/ ٣٤، وراجع ١/ ٥٤٧ من التحقيق.
(٣) راجع ١/ ٥٤٦ من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ١٠٣ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ١٣٣ من التحقيق.
(٦) راجع ٢/ ١٥٦ من التحقيق.
(٧) راجع ٢/ ١٩٠ وما بعدها من التحقيق.
(٨) راجع ٢/ ١٦٤ من التحقيق.
(٩) راجع ٢/ ٢١١ من التحقيق.
(١٠) راجع ٢/ ٢٦٣ من التحقيق.

المطلب الثاني: العلل النحوية عند المزني:

ذكر المصنف بعض هذه العلل صراحة، كما في الضرورة والتقاء الساكنين، والإيجاز والمعنى، والإشباع ... كما أن كثيرًا من العلل النحوية يمكن استنباطه من كلامه أو تفسيره للحروف وأحكامها، وفيما يلي بيان أهم هذه العلل:

(١،٢) الخفة والثقل:

ذكر المصنف علة الثقل في مواضع، منها: في واو الإضمار: ذكر أن علة إضمار الواو في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [١] أن العرب قد استثقلوا نسقًا على نسق؛ لذلك أضمرت الواو، ومعناها باق.

- وفي الهمز: أكد أن العرب كلها " خلا تميما " لا تهمز ما كان ساكنا، استثقالا لذلك، وذلك معروف لما في الهمزة من ثقل حتى لو كانت متحركة والسكون يزيدها ثقلا[٢].

٣- كراهة التقاء الساكنين:

علل المصنف بذلك عدم جواز توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة، وأكد أن العرب لا تجمع بين ساكنين، كذا نقله عن الفراء وسكت عنه [٣].

٤- كراهية الجمع بين علامتين لمعنى واحد:

وبذلك علل ما سماه بياء النقل في نحو: النساء يقمن، والأصل: تقمن، قال حولت التاء ياء كراهية الجمع بين علامتي تأنيث؛ التاء والنون [٤].

٥- كراهية توالي الأمثال:

أ- وبهذه العلة أكد المصنف ـ نقلا عن الفراء ـ عدم جواز توالي السينات [٥].

ب- وهو مفهوم صنعه وتمثيله في ياء البدل من التضعيف، وقد صرح النحاة بأنها لكراهة توالي الأمثال [٦].

---

(١) سورة الأعراف / ٤، وراجع ٢/ ٢٦٨ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٢٦٧ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٢٠٢ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٣٥١ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٥٠ من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٣٥٧ من التحقيق.

٦- الإبانة والإفصاح:

أ- ذكر المزني أن ألف الوقف إنما يؤتى بها إبانة عن تمام الكلام وقفا [(١)].

ب- كما نقل عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يرى أن تحقيق الهمز أتقن للقارئ وأمكن للحروف وأبين للمعاني [(٢)].

٧- علة الإيجاز والاختصار:

ذكرالمزني هذه العلة وأكد أنها من مقاصد العرب في عدد من المواضع ، منها: ذكر جواز حذف ياء الإضافة مؤكدًا أنه للإيجاز [(٣)] وأفرد ياء وسماها ياء الإيجاز وجعلها على ضربين:

الأول: حذف الياء مع الاكتفاء عنها بالكسرة في نحو قوله تعالى: ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [(٤)].

والثاني: حذف الياء من الفعل الذي هو من ذوات الياء؛ وأورد شاهدًا على كلمة: "حَيَت " بمعنى: " حَيِيَت ، وكذلك كلمة " أيش " وعلل ذلك بعلة الإيجاز وقد أدرج تحتها الاصطلاحات الآتية: [الاختصار والاقتصار والاقتصاد] وقد فرق بعضهم بين الاقتصار والاختصار، ولم أقف على ذكرٍ للاقتصاد كعلة نحوية ، وأرى أنها كلها بمعنى ، أو أن الخلاف ليس جوهريًا؛ فكلها بمعنى ، أو أن الخلاف بينها ليس جوهريًّا؛ فكلها تؤدي معنى الإيجاز [(٥)].

٨- أصل الوضع اللغوي:

وهذه العلة تفهم من كلام المصنف في مواضع ، منها:

أ-علل حركة ياء الإضافة بالفتح ، بأنها اسم جاء على حرف واحد ، ثم أكد أنه لا يكون اسم على حرف واحد إلا وهو متحرك. وهذا اعتلال بالوضع اللغوي [(٦)].

ب- وفي ألف التمليك: عرفها بأنها ألف " فاعِل " المشتق من اسمٍ لا فعلَ له؛ نحو: لابن وتامر ، ثم علل ذلك بأنه لا فعل للَّبن ولا للتمر ... إلخ ، وهذا اعتلال بأصل

---

(١) راجع ١/ ٥٠٨ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٣٦٣ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٣٢٢ من التحقيق.

(٤) ق/ ٤١، وراجع ٢/ ٣٤٤ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٣٤٤ وما بعدها من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٣٢٢ من التحقيق.

الوضع اللغوي[1].

ج- كذلك جعل المزني الوضع اللغوي لألف الاثنين بدخولها في اسمين ، ولواو الجماعة بدخولها في ثلاثة أسماء علة لدلالة الألف على شيئين هما التثنية والرفع ، وللدلالة الثانية على ثلاثة أشياء هي الرفع والجمع والتذكير ... والذي يعنيني هنا أن أشير فقط إلى اعتلاله بأصل الوضع اللغوي لدخول هذه الحروف فيما ذكر[2].

٩- علة السمـــاع:

تقدمت تفاصيل موقف المزني من السماع ، وأريد أن أشير هنا إلى أنه اعتل بالسماع لكثير من الأحكام التي يثبتها أو ينفيها بناء على ورود السماع بها أو عدمه وذلك في كثير من المواضع ، منها:

أ- ما نص عليه من عدم إجازته القراءة بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾[3] وعلل ذلك بأنه لم يقرأ به ، مع تأكيده على أنه يجوز في النحو.

ب- وكثيرًا ما ينفي الحكم لأنه ليس من كلام العرب ، كما في واو الإضمار[4] وفي واو الحال في بعض مواضعها[5] أو يثبته بناء على أنه كلام العرب ، أو أن العرب تقوله وتقدم تفصيل ذلك في السماع.

١٠ ـ علة القيـــاس:

وتقدم أيضا مدى احتفاء المزني بالقياس ، ومن ضمن هذا الاحتفاء أنه علل بعلة القياس بعض ما ذكره من أحكام أو ترجيح لحكم ما ، ومن ذلك:

أ- ذكر المصنف رأي الفراء في إنكاره إضمار الواو في " طاعة " محتجا بقوله: " ليس ذلك عندنا من مذاهب العرب " وأرى أنه يعني ليس قياسًا[6].

ب-وعلل المصنف دخول الواو في نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ

---

(١) راجع ١/ ٤٩٢ من التحقيق.
(٢) راجع ١/ ٤١٩، ٢/ ٢٥٢ من التحقيق.
(٣) سورة الشعراء/ ٢٢٤ ، وراجع ٢/ ٢٨٧ من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٢٦٣ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ٢٥٧ وما بعدها من التحقيق.
(٦) راجع ٢/ ٢٦٣ من التحقيق.

﴿إِخْرَاجُهُمْۚ﴾[1] بأن الواو تطلب الاسم - لأنها في الأصل ابتدائية - وهو قياس.

ج - وفي هاء العماد: ذكر رأي من قال بأن الهاء في نحو: أظنه نعم الرجل ـ هاء العماد؛ مؤكدًا على أنهم قالوا بأنه لا يجوز دخول فعل على فعل، وذلك اعتلال بالقياس عند البصريين[2].

د- وفي واو النعوت: ذهب المصنف إلى أن منه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾[3] واحتج لذلك، ثم علل احتجاجه ومذهبه بأن الجمع لا يثني وهو اعتلال بالقياس.

١١ ـ علة الإلحـــاق:

وهذه العلة ذكرها المزني في موضع واحد في ياء التأنيث: ذكر أن الياء في نحو "علقى" تدخل لإلحاق الثلاثي بالرباعي، والإلحاق من أغراض الزيادة[4].

* * *

(١) سورة البقرة / ٨٥، وراجع ٢/ ٢٦٧ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٢١٥ من التحقيق.

(٣) سورة هود / ٢٤، وراجع ٢/ ٢٧٣ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٣٢٩ من التحقيق.

الفصل الرابع : المزني ونظرية العامل

تمهيد : أهمية نظرية العامل في النحو العربي :

"لقد كان العامل في النحو مثار جدل عنيف بين العلماء ومدار نزاع طويل بينهم ، وشغل من تفكيرهم حيزا ضخما ، ومن تآليفهم فراغًا كبيرًا ، وكان حديث المتأخرين فيه أكثر ، وجدالهم حوله أعنف ورغبتهم في التخلص منه أو في تقليل أثره أقوى وأوفر "(١).

المبحث الأول : موقف النحاة من نظرية العامل

أولا : العامل عند سيبويه :

لا يخفى قدم تفكير النحاة في نظرية العامل والدليل على ذلك إثارة سيبويه إياها في بداية الكتاب ، فبعد أن تحدث عن مجاري الكلم في العربية قال:" وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لم يحدث فيه العامل ، وليس في شيء إلا وهو يزول عنها ...." (٢).

ويتضح من كلام سيبويه أن العامل هو الذي يحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ، ويختلف باختلافها ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، كما يفهم من أصولهم وقواعدهم، ومنها:

١ – المعمول تابع للعامل ، فلا يفوقه في التصرف .

٢–المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل .

٣–الحرف لايعمل إلا إذا كان مختصًّا .

٤–لا يجتمع عاملان على معمول واحد ...إلخ .

---

(١) مدرسة البصرة النحوية أ.د/ عبد الرحمن السيد (٢٢٠) رسالة ماجستير بدار العلوم ١٩٥٨م تحت رقم (١٩) .

(٢) الكتاب / ١/ ١٣ – تحقيق / عبد السلام هارون – ط دار القلم –١٩٦٦ م .

ثانيًا : العامل عند ابن جني :

يرى ابن جني أن العامل في الحقيقة هو المتكلم ، وأن نسبة العمل إلى الفعل إنما هي للتقريب والتعليم؛ تيسيرًا للعلم ومساعدةً للمتعلم، ونسبة العمل إلى اللفظ عنده نسبة مجازية [١] .

ثالثًا : العامل عند ابن مضاء القرطبي :

إن كان سيبويه نسب العمل إلى اللفظ حقيقة ونسبة ابن جني إليه مجازية ، فإن ابن مضاء قد ذهب إلى أن العامل لا يصح أن ينسب إلى اللفظ ، كم أنه لا يصح أن ينسب إلى المتكلم ؛ لأن كلا منهما لا يصح أن يكون مؤثرًا عاملا، ولكن العمل لله وحده ؛ لأن مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية بل إنه يرى أن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا باطل عقلا وشرعًا لايقول به أحد من العقلاء [٢] .

وحملة ابن مضاء على هذه النظرية والقائلين بها غنية عن الكلام فيها؛ يقول ابن مضاء:" وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ، ولا طبع ..." [٣] .

رابعًا : رأي المجددين من المحدثين :

شغلت أيضًا حيزًا كبيرًا من تفكير المجددين في العصر الحديث بين الرفض والقبول والدفاع والرد على المنكرين ، والتوسط بين الطائفتين ، وظهور محاولات التيسير مما لا مجال للإطالة فيه هنا [٤] .

خامسًا : العوامل عند البصريين : قسم البصريون العوامل إلى:

أ – لفظية .   ب – معنوية .

---

(١) راجع كلام ابن جني في الخصائص (١/ ١١٠ ، ١١١) ط الهيئة العامة – ط٣ – ١٩٨٦ م.

(٢) راجع الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (٨٧).

(٣) راجع السابق .

(٤) منهم الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، والأستاذ/ عبد المتعال الصعيدي، والدكتور/ شوقي ضيف. انظر: إحياء النحو/ ٥٠ ، ٩٠، ٩١ ، والنحو الجديد/ ١٢٢ وما بعدها ، والرد على النحاة/ ٥٠ وما بعدها، للأساتذة المذكورين على الترتيب ، وراجع مدرسة البصرة/ ١٨٥ وما بعدها.

واللفظية تنقسم إلى:

١- الأفعال: وهي أصل العمل.

٢-جارة وناصبة وجازمة ... إلى غير ذلك من التقسيمات[١].

وخلاصة القول: إن جمهور النحاة يقولون بوجود العوامل وتأثيرها، أما الخلاف فقد وقع حول حقيقته وأقسامه وآثاره، ولا تكاد مسألة من مسائل النحو تخلو من حديث عن العامل أو ما يتعلق به من قضايا مختلفة، وليس المراد هنا استقصاء الخلاف في هذه النظرية، بل المراد بيان ملامح هذه النظرية لدى المزني في ضوء كتابه حروف الهجاء، وهو موضوع هذا الفصل والمبحث التالي.

المبحث الثاني: موقف المزني من نظرية العامل

قام كثير من مصنفات الحروف على أساس عمل الحرف كما في معاني الحروف للرماني ورصف المباني للمالقي والجنى الداني للمرادي وغيرها، أو على الأقل أثرت نظرية العامل تأثيرا كبيرا في هذه المصنفات .. ولكن عناية المزني لم تكن من هذا القبيل ولا قريبا منه، ولكنه أيضا على الرغم من ذلك أظهر عناية كبيرة بالحروف العاملة، وذلك في مواضع من كتابه؛ حيث كان يبين عمل بعض الحروف أو عدم عملها أحيانا ويمكن أن نتبين ذلك فيما يلي:

أ- نسبة العمل إلى الحرف نفسه:

نسب المزني العمل إلى الحرف نفسه نصبا أو خفضا أو رفعا، أو جزما، ومن ذلك:

١ - فاء الجواب: ذكر المزني أنها تنصب الفعل المستقبل ونسب العمل للفاء نفسها، وهو واحد من المذاهب؛ فالكوفيون ومنهم المصنف يرونها ناصبة بنفسها، وذهب الزجاجي إلى أنها تنصب بنفسها في جواب النهي، أما البصريون والخليل وسيبويه من قبل فيرون أن النصب يكون بـ (أن) مضمرة بعد الفاء[٢].

٢ - لام الإضافة: أكد المزني أن لام الإضافة تخفض الأسماء ونعوتها وترفع الأخبار،

---

(١) راجع الأصول لابن السراج (١/ ٥٢ – ٥٧).

(٢) راجع ٢/ ٦٢ وما بعدها من التحقيق.

وفي هذه التسمية تأكيد لما ذهب إليه كثير من النحاة من أن سبب عمل هذه اللام ـ وحروف الجر عامة ـ تضمنها معنى الإضافة ، ولذلك رأينا بعضهم يؤكد أن الحرف الزائد لا يعمل لعدم تضمنه معنى الإضافة ، كذا نص عليه الرماني ، وللسبب نفسه منع النحاة دخول حروف الجر على الأفعال؛ لعدم إمكانية الإضافة إلى الفعل ، وقد أكد المزني أصالة اللام المذكورة في الخفض بأنها تخفض النعوت أيضا ، ورجحت أنه يعني التوابع كلها بقوله: النعوت[1].

أما الجديد عند المزني هنا: فيتمثل في نسبة الرفع إلى اللام أيضا؛ حيث أكد أنها ترفع الأخبار ، وذلك محتمل لأحد وجهين: الأول: ما ذهب إليه البصريون من أن الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم في نحو مثال المصنف.

والثاني: ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من أن الجار والمجرور مبتدأ ، وما بعدهما فاعل سد مسد الخبر.

وخلاصة القول: إن المصنف أكد نسبة عمل الخفض إلى اللام " لام الإضافة " وهذا لا غرابة فيه ، أما نسبة عمل الرفع إليها ففيه غرابة قد تزول إذا علمنا أن الكوفيين يجمعون عددا من المهام النحوية ويعطونها للحرف (أو الضمير أيضا) ، ومن ذلك تسميتهم الضمير العائد في جملة الخبر خبرًا.

وهنا يمكن تفسير مقصد المزني بأن اللام لابدَّ لها من مجرور تكون معه خبرًا ، أو مبتدأ على ما تقدم الآن ، وفي كلتا الحالتين لابدَّ من مرفوع آخر نسب المصنف سبب رفعه إلى اللام ، فعلى قول الكوفيين والأخفش يعني به الاسم الواقع بعدهما لأنه الخبر ، وعلى قول البصريين يعنى به الجار والمجرور معًا؛ لأنهما الخبر ، وكلاهما محتمل وإن كان الأول أظهر وأنسب لظاهر لفظه[2].

٣- واو القسم: تخفض الأسماء بنفسها: ذهب المصنف إلى أن واو القسم تخفض الأسماء، وظاهر لفظه أنها تعمل أصالة وليس نيابة عن غيرها كما ذهب إليه بعض النحاة[3].

٤- واو رب تخفض الأسماء: وظاهر كلامه أنها تخفض بنفسها على معنى " رب "

---

(١) راجع ٢/ ٨٧ من التحقيق. (٢) راجع السابق .

(٣) راجع ٢/ ٢٤٩ من التحقيق.

وهو قريب من رأي الأخفش بأنها صارت عوضا من " رب " وذهب المبرد إلى أن الواو بدل من " رب " وأكد الكوفيون والمبرد من البصريين أن الخفض بالواو نفسها ، على حين ذهب البصريون إلى أن الواو هي واو العطف وأن الخفض بعدها إنما هو بـ " رب " محذوفة[1].

٥- واو الابتداء: احتملت عبارة المصنف أن واو الابتداء ترفع الأسماء بعدها ، بنسبة العمل إلى الواو نفسها ، كما احتملت إبهام سبب الرفع ، وعلى كل حال فللواو دور في رفع الاسم بعدها لاقتضائها ، للمبتدأ بعدها والذي لابدَّ له من خبر. " والحق أن اعتقاد المصنف بدور الحروف في البنية والسياق ، ومذهبه في نسبة المعنى إلى الحرف - كما هو ظاهر في الكتاب - يجعلنا لا نستبعد أن يكون ظاهر نصه موافقا لقصده في نسبة عمل الرفع إلى واو الابتداء ، ولم أقف على من قال بهذا الرأي من النحاة مع طول بحث ". [2]

٦- ومن الحروف غير العاملة أشار المزني إلى دور واو النسق في التركيب؛ حيث ذكر أنها ترد الأسماء بعضها على بعض بمعنى الأول ، ولم يخض في الخلاف حول العامل مع هذه الواو؛ هل تنوب عنه، أو يقدر بعدها ولا تنوب عنه؛ أقوال كلها وردت عن النحاة؛ كذا ذكره المالقي وقال: إنها مدخولة . واختيار المالقي أن الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها على معنى العطف والتشريك ، والحق أن اختيار المالقي هذا هو معنى كلام المزني وهو أقرب إلى الفهم وأيسر للدرس النحوي[3].

٧- لام الأمر تجزم الأفعال ، كذا نص عليه المصنف ، وأجمع النحاة على أنه لابدَّ لكل أمر من لام تجزمه ، سواء أكان للغائب أم للمخاطب أم للمتكلم[4].

ب- النص على إهمال الحرف: وقد نص المزني على أن من الحروف ما لا يعمل ، كما في لام التعجب؛ حيث نص على أنها لا قوة لها في عملها ويجري ما بعدها بما يصيبها ، وقد نص آخرون على أنها جارة ولذلك أدرجها عدد من النحاة ضمن أقسام لام الإضافة؛ كما عند الهروي وابن هشام وآخرين[5].

ج- تعليل عمل الحرف:

وقد نص المزني على علة عمل لام الأمر بأنها تضمنت معنى الأمر ، وهو الموضوع

---

(١) راجع ٢/ ٢٩٤ وما بعدها من التحقيق.
(٢) راجع ٢/ ٢٧٧ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ٢٤٣ وما بعدها من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٩١ وما بعدها من التحقيق.
(٥) راجع السابق .

الوحيد ـ تقريبا ـ الذي علل فيه عمل الحرف تعليلا مباشرا. وقد ذهب آخرون إلى أن علة عمل اللام اختصاصها بالفعل [1].

د- إضمار العامل:

وقد فطن المزني إلى إضمار العامل وظهر أثر ذلك في كتابه في مواضع، منها:

١-باء الانضمار: ذهب المزني إلى أن الباء تحذف من خبر " ما " وينصب الاسم بعد حذفها، وهو اختيار الحجازيين[2].

٢-وفي واو القسم: نص على جواز الخفض والنصب عند حذفها، وبدأ بالخفض ونص على أنه اختيار الكوفيين، ثم ذكر أن النصب اختيار البصريين وإطلاقه فيه نظر ليس هذا موضعه، والمراد هنا التأكيد على أن مذهبه واختياره ـ ترجيحا ـ حذف الجار وإبقاء عمله، ولا يجيزه البصريون إلا فيما سمع؛ نحو حذفه مع لفظ الجلالة في القسم ولا يقاس عليه عندهم [3].

٣-لام الإضمار: [حذف لام الأمر] ويفهم من كلام المصنف أنه يجيز إضمار لام الأمر مع بقاء عملها الجزم، ويمكن أن نقول إنه يجيز إضمار هذه اللام مع بقاء عملها في السعة والاختيار، فعلى الرغم من أنه احتج لها ببيت من الشعر، إلا أنه لم ينص على أنه ضرورة فقط، أعني أن مذهبه ومنهجه أن ينص على الضرورات نصا صريحا ولما لم ينص هنا على أنها ضرورة فهمنا أنه أجازه في الاختيار، وقد منعه بعض النحاة مطلقا، على حين أجازه بعضهم في ضرورة الشعر فقط [4].

هذه هي بعض الحالات التي نص عليها المصنف.

وهناك أيضا بعض المواضع يفهم منها فطنته لإضمار العوامل، من ذلك:

١- **إضمار الفعل**: وذلك في عدد من المواضع، ذكر منها:

أ- في النصب على الإغراء " أو التحذير ": فعند حديثه عن واو الحال تعرض لأحد الشواهد وهو قول الشاعر [من الوافر]:

---

(١) راجع ٢/ ٩١ من التحقيق.
(٢) راجع ١/ ٥٢٢ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ٢٥٠ وما بعدها من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ١٣٨ من التحقيق.

ألا أبلغ أبا عمروٍ رسولا   وإياك المحاين أن تحينا[1]

وذكر مذهب الفراء فيه بأنه نصب على إضمار فعل أمر ، وقصد بذلك إضمار فعل الإغراء كما نص عليه الفراء ، وذلك من مواضع إضمار الفعل[2] .

قلت: وقد نص النحاة على عدد من المواضع التي يضمر فيها الفعل جوازًا أو وجوبًا، وقد أشار بعضهم إلى الموضع المذكور هنا؛ قال الحريري: " اعلم أن الفعل قد يعمل محذوفا إذا دلت الحال عليه ... ومما ينتصب على إضمار الفعل قولهم: " إياك والكذب والغيبة "؛ فتنصب ما بعد " إياك " بفعل مضمر ، تقديره: اتق الكذب واحذر الغيبة ، ولا يجوز إظهار هذا الفعل ، ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: " هنيئا وغفرانك اللهم..."[3] .

ب- ومن إضمار الفعل أيضا ذكر المزني إضمار الفعل بعد الواو التي هي دليل فعل مضمر في نحو قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[4] على قراءة من نصب (حورا) مؤكدًا إضمار الفعل في هذا الموضع وأن الواو دليل عليه ، وذلك من قبيل المعنى.

[هـ] العامل المعنوي:

ينكر البصريون القول بالعوامل المعنوية كالابتداء والصرف والخلاف ، على حين يقول بها الكوفيون؛ كما في رافع المبتدأ ، ورافع المستقبل ... ، وقد وافق المصنف الكوفيين في بعض هذه المواضع ، من ذلك:

١- نص على أن المنصوب في نحو قولهم: بعت الشاة شاةً ودرهما ، أعني كلمة (درهما) يجوز أن تكون نصبت بوقوع الفعل عليها ، كما أجاز إضمار الفعل ، ثم نص على أن العرب عندما تدخل الواو فإنها تنصب وترفع بسهولة؛ يعني شاةً ودرهم ، أو شاةً ودرهما ، قال: ولا يكادون ينصبون مع الواو ، يعني: شاةً ودرهما ، أو شاةً ودرهم ،

---

(١) ورد عجزه فقط في مجمع الأمثال ١ / ٣٢؛ قال الميداني: ولا يجوز حذف الواو في الإغراء والتحذير إلا للضرورة ، وأورده ابن قتيبة في أدب الكاتب (١ / ٣٢٣) كاملا؛ قال: لا يجوز: إياك أن تفعل كذا ، وقد جاء في الشعر وهو قليل.. ثم ذكره.

(٢) راجع أدب الكاتب ١/ ٣٢٣ ، مجمع الأمثال ١ / ٣٢ ، وراجع ٢/ ٢٦٢ من التحقيق.

(٣) شرح ملحة الإعراب للحريري / ٢٠٦ ، الموفقي لابن كيسان / ١٢١.

(٤) سورة الواقعة / ٢٢، وراجع ٢/ ٣٠٣ من التحقيق.

فيحتمل نسبة العمل للواو نفسها ، أو لما تحمله الواو من النيابة عن الابتداء ، وكل ذلك من أثر العامل [1].

٢ – في فاء الصرف ، وواو الصرف: توسط المصنف بين الكوفيين والبصريين في الناصب بعدهما ، فالمفهوم أنهما تنصبان لما فيهما من معنى الصرف أو الخلاف ، وهو عامل معنوي ينكره البصريون [2].

و – بيان أثر العوامل:

١ – في الواو علامة الرفع: أكد أنها علامة الرفع ، وأنها في حالة النصب أو الخفض تتحول ياءً ، وذلك من أثر العامل [3].

٢ –وأثر العامل يمتد إلى المبنيات فيقدر الأثر وإن لم يظهر؛ كما في نصه على أن هاء الكناية إذا اتصلت بفعل فإنها تنصب بوقوع الفعل عليها ، و(إيا) التي بها ألف عماد كناية المنصوب محلها النصب ، وذلك ظاهر من تسميته لها وإن لم يظهر الأثر [4].

ز – قد يعرض للعامل ما يبطل عمله:

ذكر المزني أن السين تبطل عمل ناصب الاستقبال كما تبطله " لا " وهذا تأكيد من المصنف على أن العامل قد يعرض له ما يبطل عمله ، أما السين التي أشار إليها فإنها تتعارض مع بعض شروط عمل النواصب كدلالتها على الاستقبال المتعارضة مع " لن " مثلا ، كما أنها تفصل بين الناصب وبين الفعل والاتصال بينهما شرط غالب ... إلخ ، ثم إنها تجعل " أن " مخففة ويبطل عملها حينئذ ، والقول في " لا " كالقول في السين تقريبا [5].

ومما تقدم يمكن أن نؤكد عناية المزني بنظرية العامل وكثير من مبادئها وميله إلى كثير من آراء الكوفيين فيما يتصل بكثير من العوامل على التفصيل المتقدم ، مع التأكيد على أنه كان بعيدًا عن التعقيد والغموض في حديثه عن العوامل.

* * *

(١) راجع ٢/ ٢٦٣ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٥٩، ٢٨٠ وما بعدها من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٢٩٠، ٢٩١ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ٤٥٨، ٢/ ٢٢٧ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٥١ من التحقيق.

الفصل الخامس: أصول نحوية أخرى

الإجمـــاع

المبحث الأول: المقصود بالإجماع

عرفه السيوطي بقوله: " والمراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة " ونقل عن ابن جني في الخصائص أن الإجماع " إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص بذلك في كل الأمة وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريقٍ نهجةٍ كان خليلَ نفسِه وأ با عمرو فكرِه إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان."

قال السيوطي: وقال في موضع آخر(أي ابن جني):يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به عليه أن يقال:هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا؛ فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه ، قال (أي: ابن جني): ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصًّا قال: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، قولهم فى: "هذا جحر ضب خرب ": إنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك نيفا على ألف موضع ! وذلك أنه على حذف المضاف ، والأصل: " جحر ضب خرب جحره " فجرى (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر؛ كما تقول:" مررت برجل قائم أبوه " وإن كان القيام للأب لا للرجل ، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء فأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب).

كما نقل السيوطي مذهب بعض النحاة الآخرين في الأخذ بالإجماع؛ قال: "وقال غيره (أي غير ابن جني): إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه ، وخرقه ممنوع ومن ثم رُدَّ.

و قال ابن الخشاب في المرتجل: لو قيل: إن (مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب

لكان قولا؛ إجراء لها مجرى إن الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز. اهـ.

والملاحظ أن كل ما تقدم يدور حول إجماع النحاة ، على أن هناك نوعا آخر من الإجماع؛ أعني إجماع العرب أهل اللغة والفصاحة ، وقد تكلم النحاة في هذه المسألة ، على نحو ما نجده عند ابن جني ، وكما نجد عند السيوطي؛ حيث بوَّب السيوطي لهذا النوع من الإجماع بمسألة؛ حيث جاء في الاقتراح ما يلي:

إجماع العرب حجة

و إجماع العرب أيضا حجة ولكن أنى لنا بالوقوف عليه ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه قال ابن مالك في التسهيل استُدِلَّ على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق [من البسيط]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [1]

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب، ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مُنَاهُم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق؛ ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله.

كما عقد السيوطي مسألة لتركيب المذاهب قياسا على تركيب اللغات؛ فقال:

" فصل في تركيب المذاهب ... عقد له ابن جني بابا في الخصائص ، ويشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب ، قال ابن جني: وذلك أن تضم بعض المذاهب إلى بعض وتنتحل بين ذلك مذهبا ثالثا ، مثاله: أن المازني كان يعتقد مذهب يونس في ردِّ المحذوف في التحقير وإن غنى المثال عنه ... وسيبويه إذا استوفى التحقيرُ مثالَه لا يرد... وكان المازني يرى رأي سيبويه في صرف نحو جوار علما ويونس لا يصرفه ، والصرف على مذهب سيبويه والرد على مذهب يونس [2] ...

(١) ينظر: الشاهد في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، أوضح المسالك ١/ ١٩٩، الكتاب ١/ ٦٠ .

(٢) ينظر: الاقتراح للسيوطى/ ٦٦ -٦٩ (بتصرف)، والخصائص لابن جني ١/ ١٨٩ وما بعدها ، ٣/ ٧١ وما بعدها.

المبحث الثاني: موقف المزني من الإجماع

المطلب الأول: إجماع النحويين حجة:

ومن المواضع التي نفهم منها ذلك:

١ - في واو النسق: ذهب المزني إلى أنها تفيد مطلق الجمع ولا تفيد الترتيب، واستدل بإجماع أهل اللغة من البصريين والكوفيين؛ قال: " ... وكذلك يقول اللغويون كلهم من الكوفيين والبصريين ... "[1] ومفهوم كلامه واضح في اعتماده على الإجماع في إثبات هذه الأحكام، وقد ادعى أبو سعيد السيرافي هذا الإجماع من قبل متخذا منه دليلا لهذا الحكم أيضا، ولست أناقش هذه المسألة هنا إنما أؤكد اعتبار المصنف بالإجماع هنا، وهذا من باب إجماع النحاة، أما إجماع العرب فسوف نجد اعتماد المزني له في مواضع، منها:

١ - في قضايا الهمز: ذكر المصنف أن العرب كلها تستثقل همز ما كان ساكنا خلا تميما، وكأنه يستضعف ما خالف إجماع العرب[2].

من هذين الموضعين نجد أن المصنف يعتد بإجماعين؛ الأول: إجماع النحاة وإجماع اللغويين، كما ذكر، ويعني به إجماع نحاة المدرستين البصرة والكوفة.

و الحق أنه كان هناك من النحاة من يقول بغير ما ذهب إليه المزني في هذه المسألة في واو النسق، على تفصيل ما ذكره ابن هشام وغيره كما سيأتي في موضعه من البحث؛ مما يؤكد أن المقصود بهذا الإجماع إجماع الجمهور؛ خلافا لمن لا يعتد بإجماعه منهم؛ يؤكد هذا الفهم ما ذكره المصنف نفسه في قضايا الهمز؛ حيث أثار الخلاف في كونها مخالفة للألف أوْ لا، ثم قال: " والقول عن جمهور النحويين أنها غير الألف ... " وكان قبلها قد نص على أن بعضهم قال بأنها ألف لينة، وهذا يعني أن الإجماع ينعقد بالجمهور لا بالجميع، ولا عبرة بمن خالفهم.

المطلب الثاني: إجماع العرب أصحاب اللغة

وكذلك نجد عنده إجماعا آخر، ألا وهو إجماع العرب أهل اللغة والاحتجاج وذلك مقتضى كلامه في الموضع الثاني، وإجماع العرب يتحكم في المسموع، وفي القياس أيضا،

---

(١) راجع ٢/ ٢٤٦ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٣٦٨ من التحقيق.

على حين أن إجماع النحاة إجماع على قياس ، وكلاهما من أدلة الصناعة النحوية المعتبرة عند المصنف. وقد أكد أستاذنا الدكتور / علي أبو المكارم هذه المسألة مبينا المقصود بالإجماع بقوله: " وأما الإجماع فالمقصود به أحد أمرين: أصحاب اللغة الناطقون بها ، وعلماء اللغة الدارسون لها ، وإجماع أصحاب اللغة مأخوذ به في النصوص؛ أي: في المادة اللغوية ، ولكن لا سبيل إلى الأخذ به في التحليل؛ فالتحليل موقف علمي ، وإجماع أصحاب اللغة على شيء منه ليس متصورا من ناحية ، ثم هو - على فرض وجوده - يصبح مجرد نص على علة ويعامل معاملة العلل المنصوص عليها رفضا لها ، وعدم اعتبار لنتائجها وينبغي ألا يفوتنا أن نسجل أن العلة التي ذكرها السيوطي مثلا للعلل الناتجة عن الإجماع ، وهي تقدير الحركات في المقصور بسبب التعذر وفي المنقوص بسبب الاستثقال لا يتصور صدورها عن أهل اللغة وأصحابها وإنما يمكن أن تصدر عن علمائها الدارسين لها... وإجماع الدارسين على كون شيء ما علة لا يتصور - عند النحاة - " إلا إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه... "[1].

كذلك نجد أن المزني قد ركب مذهبا من مذهبين ، وذلك أنه قد وافق مذهب الخليل في القول بأن أداة التعريف ثنائية ، وهو مقتضى ما ذكره من ألف التعريف ، ولام التعريف، وما ذكره من أنهما معا للتعريف ، كما وافق سيبويه في القول بأن الألف في هذه الأداة للوصل ، وهو مقتضى ما ذكره في ألف الوصل ، وبذلك يكون مذهب المزني قد تركب من مذهبي الخليل وسيبويه[2].

* * *

(١) أصول التفكير النحوي / ٢٢٦ بتصرف، وراجع الخصائص ١ / ١٨٩ وما بعدها .

(٢) راجع ١/ ٤١١، ٤٨٦، ٢/ ١٢٠ من التحقيق.

الباب الثالث

مذهب المزني النحوي

ويشمل:

الفصل الأول: موقف المزني من المدارس النحوية.

الفصل الثاني: دراسة في المصطلح عند المزني.

* * *

الفصل الأول: موقف المزني من المدارس النحوية

المبحث الأول : المزني ومدرسة الكوفة

اهتم المزني بالكوفيين وآرائهم ومصطلحاتهم اهتماما ظاهرًا؛ حيث امتلأ كتاب حروف الهجاء بالمصطلحات الكوفية من أوله إلى آخره كما سيأتي؛ كذلك اختار المصنف مذهب الكوفيين في أغلب المسائل وإن لم يصرح بذلك .

كما أنه كان يقدم اختيار الكوفيين ويبدأ به في المسائل التي ذكر الخلاف فيها ، ويمكن أن نتبين ذلك في ضوء مناقشة ما يأتي:

١- موقف المزني من آراء الكوفيين.

٢- المسائل التي وافق فيها الكوفيين.

المطلب الأول: موقف المزني من آراء علماء الكوفة:

لاقت آراء الكوفيين عناية المصنف واهتمامه ؛ حيث أكثر النقل عن علماء الكوفة لاسيما الفراء والكسائي؛ كذلك قدم اختيار الكوفيين على اختيار البصريين في مواضع متعددة من الكتاب ، وفيما يلي بيان ذلك:

أ-الكسائي:

نقل عنه المزني في مواضع ، منها:

١ - اعتمد المزني على إثبات التاء المزيدة في " لعل " على ما حكاه الكسائي من سماعه " لعلتك " [1].

٢- ونقل رأيه في جواز خروج الواو من جملة الحال في نحو قولهم: ضربك زيد هو قائم [2].

٣ - كما اعتمد على قراءة الكسائي في إثبات " ياء " التنبيه ولم يصرح بذلك [3].

٤- كما أورد نقل الفراء عن الكسائي رأيه في سبب بناء " أمس " على الكسر [4].

---

(١) راجع ٢/ ٢٠ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٢٥٩ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٣٣٨ من التحقيق .

(٤) راجع ٢/ ٥٠ من التحقيق.

٥- كما نقل عن الكسائي أنه كان لا يهمز في المحراب؛ يعني في الصلاة[(١)].

ب - الفراء: الحق يقتضي القول بأن للفراء في هذا الكتاب الأثر الأكبر؛ وذلك أن المزني نقل عنه نقلا مباشرًا واعتد بآرائه وبنى عليها كثيرًا من آرائه ومصطلحاته؛ بل وأحيانا كان يعتمد المصنف على رأي الفراء وحده في إطلاق المصطلح كما سنرى بعد قليل، ومع كل ذلك فإنه كان يختلف معه أحيانا ، وفيما يلي بيانه:

[أ] المواضع التي نقل فيها عن الفراء تصريحًا :

أولا : نقل عنه منفردًا في عدد من المسائل ، منها :

١- حكى الفراء عن بعض القبائل من العرب عددًا من اللغات ، فحكى عن عكل وضبة وسليم أنهم يفتحون لام الأمر ، واحتج الفراء لذلك من إنشاده[(٢)].

٢- ونحوه في لام كي ولام الجحود[(٣)].

٣- وحكى الفراء أن العرب لا تدخل نون التوكيد الخفيفة فيما يقع على المضمر؛ نحو: لا تضربانْ زيدًا؛ وعلله الفراء بأن العرب لا تجمع بين ساكنين[(٤)].

٤- وعن الفراء أن العرب أدخلت النون الثقيلة في نحو: إما تذهبن فإني ذاهب؛ ليفرقوا بين " إما: في الجزاء وبينها في التخيير[(٥)].

٥- واعتمد على رأيه في إطلاق بعض مصطلحاته؛ كميم العماد في نحو " ذلكما " وهو رأي الفراء كما أكده المصنف ، مؤكدًا اقتصارها على تثنية المكاني[(٦)].

٦- واعتمد على إنكار الفراء إضمار الواو في قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ﴾[(٧)] ونقل عنه أن ذلك ليس من مذاهب العرب.

٧- واعتمد رأي الفراء في القول بأن الهمزة لا صورة لها ، ولكن ترسم بحسب

---

(١) راجع ٢/ ٣٦٣ من التحقيق.
(٢) راجع ٢/ ٩٤ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ١٠٠ من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٢٠٢ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ١٩٦ من التحقيق.
(٦) راجع ٢/ ١٥٧ من التحقيق.
(٧) سورة محمد/ ٢٠ ، ٢١ ، وراجع ٢/ ٢٧٠ من التحقيق.

حركة ما قبلها [١].

٨- واعتمد رأي الفراء في عدم جواز توالي السينات [٢].

٩-وكذلك اعتمد رأي الفراء وحده في رد رأي البصريين في جواز دخول الواو في الحال المصدر المؤول في نحو: ما لك ولا تذهبَ ؟ [٣].

ثانيا: النقل عن الفراء مع الكسائي:

كما نقل عن الكسائي والفراء معًا في عدد من المسائل ، حيث كان ينقل رد الفراء على الكسائي في كثير من المسائل ، من ذلك:

١- نقل رد الفراء على الكسائي في سبب كسر السين من أمس بأن سبب كسر السين في " أمس " لخاصية في السين وليس كما قال الكسائي من أنه مأخوذ من قوله: " أمسِ عندنا يا رجل " ورده الفراء بدخول الألف واللام عليه [٤].

٢- وذكر رد الفراء على الكسائي في إجازته خروج واو الحال من نحو: ضربك زيد هو قائم ، واعتمد رأي الفراء في عدم جواز ذلك إلا بالواو [٥].

٣-نقل المزني اتفاق الكسائي والفراء مع سيبويه والخليل على إضمار الفعل في نحو: بعت الشاة شاة ودرهما ، قال:قال الكسائي والفراء" كلام العرب؛ لأنها واو الحال " [٦].

[ب] المواضع التي نقلها عن الفراء دون تصريح:

يكاد المصنف ينقل بعض كلام الفراء بنصه أو مع شيء من التصرف ، مع عدم ذكر الفراء أو عزو ذلك إليه ، وليس ذلك ـ والله أعلم ـ إلا ثقة في فهم القارئ وفطنته؛ حيث لا يخفى أن ما يذكر هو كلام الفراء؛ لشهرته وذيوعه ، ومن ذلك:

١ - في واو الخروج: قال الفراء: وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [٧] لو لم يكن فيه الواو كان صوابا؛ كما قال في موضع آخر: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [٨] وهو كما تقول في الكلام: ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثياب ، وإن شئت:

---

(١) راجع ٢/ ٣٦٧ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٥٠ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٢٥٩ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٥٠ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٢٦١ من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٢٦٢ من التحقيق.

(٧) سورة الحجر/ ٤.

(٨) سورة الشعراء/ ٢٠٨ .

إلا عليه ثياب ، وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد " إلا " والكلام في النكرة تامٌّ فافعل ذلك بصلته بعد " إلا " فإن كان الذي وقع ما قبل النكرة ناقصًا فلا يكون إلا بطرح الواو، ومن ذلك: ما أظن درهمًا إلا كافيك" [1] . وبمراجعة نص المصنف في واو الخروج سنجد أن النص كما هو مع تصرف يسير.

٢- وبنحو ما تقدم يمكن أن نجد نصوصًا في كل من:

- واو العماد [2].
- واو النعوت [3] .
- واو الإضمار [4].
- واو الصلة [5].
- واو الظرف [6].
- فاء الصرف وواو الصرف [7].

وفي تحليل المزني لهذه المواضع كان يقول: قال بعضهم؛ كما في هاء العماد [8] .

ومن كل ما تقدم يمكن أن نقول إن ميول المصنف قد اتجهت إلى علماء الكوفة لا سيما الفراء ، وأصبح هذا الأمر غنيًّا عن البيان وينبني على ذلك التقدير موافقة الكوفيين في عدد كبير من المسائل الخلافية بما يجعلنا نؤيد ونؤكد كوفية المزني كما سيأتي في بيان مذهبه النحوي .

وتعتبر موافقات المزني للكوفيين من أهم الأدلة على ذلك، وهو ما يناقشه المطلب التالي:

المطلب الثاني : المسائل التي وافق فيها الكوفيين

غلب على المزني موافقة الكوفيين وإن لم يصرح بذلك ، ولكنه مقتضى صنعه؛ حتى إنه من الممكن اعتبار الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة النظر الكوفية وذلك في

(١) راجع معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٣ ، وقارن مع ٢/ ٢٦٥ من التحقيق.
(٢) راجع معاني القرآن للفراء ١/ ٥١ ، وقارن مع ٢/ ٢٦٧ من التحقيق.
(٣) راجع معاني القرآن للفراء ٢/ ٧ ، ٢/ ٣٤٥، وقارن مع ٢/ ٢٧١ وما بعدها من التحقيق.
(٤) راجع معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٢ ، وقارن مع ٢/ ٢٦٨ من التحقيق.
(٥) راجع معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٠ ، ٢/ ٢٠٥، وقارن مع ٢/ ٢٨٣ وما بعدها من التحقيق.
(٦) راجع معاني القرآن للفراء٣/ ٢٢٠ ، وقارن مع ٢/ ٢٨٧ وما بعدها من التحقيق.
(٧) راجع معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٥، وقارن مع ٢/ ٥٦، ٢٨٠ وما بعدها من التحقيق.
(٨) راجع معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٧، وقارن مع ٢/ ٢١٥ من التحقيق.

المسائل التالية:

١- الهمزة في " أيمن الله " ليست للوصل [١].

٢- صيغة فعالِ، تكون لوصف الأنثى في غير النداء موافقة لثعلب [٢].

٣- يجوز إثبات الألف بعد الواو الساكنة في نحو: الرجل يغزوا؛ موافقة لمذهب الكسائي في أنها للتفريق بين الواو الساكنة والمتحركة[٣].

٤- الضمير في " إياك " هو الكاف و" إيا " عماد لها [٤].

٥- تكون الباء للتبعيض وأنكره البصريون [٥].

٦- دخول الباء سبب صرف " سحر " وليس التنكير [٦].

٧- يجوز زيادة التاء في " لعل " تبعًا للكسائي [٧].

٨- يجوز زيادة التاء في الأوقات [٨].

٩- الذال وحدها هي الاسم في " هذا " ونحوه [٩].

١٠- السين مقتطعة من سوف [١٠].

١١- ناصب الفعل بعد الفاء والواو الصرف وليس (أن) مضمرة [١١].

١٢- يجوز نيابة حروف الجر بعضها عن بعضها [١٢].

١٣- إثبات لام النقل في نحو قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [١٣].

١٤- اللام تكون بمعنى " أن "[١٤].

---

(١) لم يصرح بأنها للقطع، ولكنه أسقطها من ألفات الوصل، راجع ١/ ٤١٠ من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٤٤٥ من التحقيق. (٣) راجع ١/ ٤١٥ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ٤٥٨ من التحقيق. (٥) راجع ١/ ٥٣٢ من التحقيق.

(٦) راجع ١/ ٥٤٥ من التحقيق. (٧) راجع ٢/ ٢٠ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ٢١ من التحقيق. (٩) راجع ١/ ٤٩١، ٢/ ٢٣٨ من التحقيق.

(١٠) راجع ٢/ ٤٦ من التحقيق. (١١) راجع ٢/ ٥٦، ٢٧٩ من التحقيق.

(١٢) راجع ١/ ٥٣٤ وما بعدها، ٢/ ١١٠ وما بعدها من التحقيق.

(١٣) سورة الحج/ ١٣، راجع ٢/ ١٤١ من التحقيق. (١٤) راجع ٢/ ١٢٥ من التحقيق.

١٥- اللام تكون ناصبة بنفسها[١].

١٦- يجوز تحريك اللام مع ثم والواو والفاء والتسكين أجود[٢].

١٧- اللام تكون بمعنى " كي "[٣].

١٨ - إثبات لام إلا وهي الفارقة عند البصريين[٤].

١٩- يجوز نيابة أل " اللام عند المزني " عن هاء الضمير في الإضافة[٥].

٢٠- الميم في " ذلكما - تلكما " ميم العماد تبعًا للفراء[٦].

٢١- النون الثقيلة أصل للخفيفة، وهما أصلان عند البصريين[٧].

٢٢- يجوز في هاء الندبة الرفع والكسر ولا يجوز الكسر عند البصريين[٨].

٢٣- الهاء أصل التاء في التأنيث، والعكس عند البصريين[٩].

٢٤- " هو " عماد في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[١٠] وينبني عليه القول بأن (المشتقات أفعال).

٢٥- الواو عماد في قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[١١].

٢٦- يجوز أن تكون الواو صلة " زائدة "[١٢].

٢٧- تكون الواو ظرفًا في الاسم وفي الفعل[١٣].

٢٨- واو " رب " تخفض بنفسها لأنها بمعنى " رب "[١٤].

---

(١) راجع ٢/ ٩٦، ٩٨ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٩١ وما بعدها من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٩٦ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ١٣١ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ١٢٣ من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ١٥٦ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ١٩٦ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ٢٢٥ من التحقيق.

(٩) راجع ٢/ ٢٠٥ من التحقيق.

(١٠) سورة البقرة/ ٨٥ ، وراجع ٢/ ٢٦٧ من التحقيق.

(١١) راجع ٢/ ٢٦٧ من التحقيق، والآية من سورة الانشقاق/ ٢.

(١٢) راجع ٢/ ٢٨٢ من التحقيق.

(١٣) راجع ٢/ ٢٨٦ من التحقيق.

(١٤) راجع ٢/ ٢٩٤ من التحقيق.

٢٩- الواو تكون بمعنى " أو "[1].

٣٠- يجوز في الاسم الخفض والرفع عند حذف واو القسم [2].

٣١- يجوز في " ليت " أن تنصب المبتدأ والخبر معا " من النسخ "[3].

٣٢- " لا " تكون اسمًا بمعنى غير [4].

المطلب الثالث: مخالفاته للكوفيين:

على الرغم من كل ما تقدم من مظاهر ميل المزني للكوفيين فإنه كان يحتفظ لنفسه برأي يؤيده ولو خالف الفراء أو الكوفيين، وظهر ذلك في مواضع قليلة، منها:

١-ذكر رأي من قال بأن الهاء في " أظنه نعم الرجل " هاء العماد، ويبدو أنه استضعفه، وهو مقتضى تأخيره إياه وكذا تعبيره عنه بقوله: " وقال بعضهم ... " وهو قول الفراء كما في معانيه، أما المزني فله في هاء العماد رأي آخر أكده وعلله ورد ما سواه، وهو أن الأفعال المتبقية على حرف واحد في الأمر لابدَّ لها من هاء تعمد بها أواخرها لأن النفس بها يكون [5].

٢- ذهب المزني إلى أن الباء في نحو: كتبت بالقلم ـ هي باء الإلصاق، والمشهور عند الكوفيين أنهم يسمونها باء الاعتمال، كما ذكر كل من الثعالبي وابن فارس وغيرهم؛ وبعضهم يسميها باء الاستعانة وهذا الأخير أقرب بالنسبة للمصطلح الكوفي من تسمية المصنف [6].

٣- وفي واو النسق: أكد المصنف أنها لا تفيد الترتيب ونقل الإجماع على ذلك، والمعروف من كتب النحو أنها لا تفيده، ونُقِلَ عن الفراء قوله بالترتيب مرة بالإطلاق، وأخرى قيد قوله بالترتيب عندما يستحيل الجمع وليس مطلقا، كما نسب بعضهم (كالمالقي) القول بالترتيب إلى عامة الكوفيين [7].

٤- وفي ألف الإدخال: وهي عنده الألف المقحمة بين ألف الاستفهام وألف الكلمة

---

(١) راجع ٢/ ٢٩٦ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٢٤٩ وما بعدها من التحقيق.

(٣) راجع ١/ ٥٠٣ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٣٨١ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٢١٥ من التحقيق.

(٦) راجع ١/ ٥١٧ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٢٤٥ وما بعدها من التحقيق.

إذا خففا ، وهذا مخالف لمذهب الكوفيين الذين يختارون تحقيق الهمزتين ، كذا نص عليه الأخفش كما ذكر أنه مذهب ابن أبي إسحاق ، واختار الأخفش التخفيف (١).

٥ - وفي فاء الجواب نفهم أنها ناصبة بنفسها عند المصنف ، ولكن الناصب عند الفراء هو الصرف أو الخلاف (٢).

٦-وبنحو ذلك قال الفراء في واو الصرف وفي فاء الصرف ، ومقتضى أمثلة المصنف وشواهده في واو الصرف أن الفعل بعدها منصوب بها نفسها (٣).

٧-وأغفل المصنف قراءة الخفض في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ على حين ذكرها الفراء واختارها إتباعا على المعنى كما صرح به في معانيه (٤).

ومن كل ما تقدم يتبين لنا ميل المصنف القوي إلى مذهب الكوفيين ومتابعته لعلمائهم لا سيما الفراء ، كما يتبين لنا أنه كان له رأيه الخاص حتى ولو خالف الكوفيين كما في المواضع المذكورة هنا.

المبحث الثاني : المزني ومدرسة البصرة

تأثر المزني بعلماء مدرسة البصرة أيضا ولكنه لا يبلغ حد تأثره بعلماء الكوفة ولا حتى قريبا منه ولكنه لم يهمل آراء البصريين وعلمائهم ، ويمكن أن نتبين ذلك في ضوء مناقشة ما يلي:

أولا - موقفه من علماء البصرة.

ثانيا - المسائل التي وافق فيها البصريين.

المطلب الأول : موقف المزني من علماء البصرة:

١-الخليل وسيبويه: نقل المزني عن الخليل بن أحمد منفردًا في موضعين من الكتاب وصرح باسمه:

---

(١) راجع: معاني القرآن للأخفش / ٤٤ ، ٥٢٦ ، وراجع ١/ ٤٧٤ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٦٢ من التحقيق. (٣) راجع ٢/ ٥٦، ٢٨٠ من التحقيق.

(٤) سورة الواقعة / ٢٢، وراجع ٢/ ٣٠٣ من التحقيق.

- الموضع الأول: ذكر أن الخليل لا يجيز دخول النون الخفيفة في الفعل مع ألف الاثنين؛ قال " قال الخليل: دخول النون الخفيفة في الاثنين خطأ "[١].

-الموضع الثاني: ذكر أن الخليل قال: " لولا هتة ، وقال مرة: لولا ههة في الهاء لأشبهت العين "[٢].

كما تأثر بقول الخليل بثنائية حرف التعريف، ولكنه لم يقل بأن همزته للقطع كما ذهب إليه الخليل [٣].

١ - وبملاحظة المواضع المتقدمة نجد أن المزني قد نقل عن الخليل لغويًا ، وفي الموضع الثاني في نقله عنه ، وكذا في نقله عن سيبويه نجد أنه قد جاء في إطار تأييد كلام الكسائي والفراء أو أتبعه بكلام الكسائي والفراء والحق أن هذا يتناسب مع ميل المصنف الشديد للكوفيين ، وكذلك نلاحظ أنه لم يعتن كثيرا بآراء علماء البصريين إلا ما ذكره عن بعضهم من آراء تدور في فلك النقل اللغوي أو القراءة القرآنية كما يلي:

١ - أبو عمرو بن العلاء: ذكره قارئا في باب الهمزة [٤].

٢- أبو زيد الأنصاري: حكى عنه شاهدًا لغويًا من اللهجات [٥].

٣- الأصمعـــــي: روي عنه روايته لأحد الشواهد الشعرية ، وسيأتي في الحديث عن مصادر الكتاب [٦].

كما ذكر المزني أهل البصرة في مواضع منها:

١-في واو الحال ذكر عن أهل البصرة إجازة الواو في الحال في نحو: مالك ولا تذهبَ، وردَّه نقلا عن الفراء [٧].

وذكر اختيار البصريين صراحة في واو القسم عند حذفها وذكر أنهم يختارون النصب -يعني مع الرفع ، ولكنه أخره عن اختيار الكوفيين [٨].

---

(١) راجع ٢/ ٢٠١ من التحقيق.
(٢) راجع ٢/ ٢٤٠ من التحقيق.
(٣) راجع ١/ ٤١١، ٤٨٦، ٢/ ١٢٠من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٣٦٢ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ١٠١ من التحقيق.
(٦) راجع ٢/ ٣٠٠ من التحقيق .
(٧) راجع ٢/ ٢٥٩ من التحقيق.
(٨) راجع ٢/ ٢٥١ من التحقيق.

وقد وافق المزني البصريين في بعض المسائل وهو ما نناقشه فيما يلي:

المطلب الثاني: المسائل التي وافق فيها البصريين

كان للمزني بعض الموافقات للبصريين، منها:

١- وافق المزني الخليل في القول بثنائية أداة التعريف، ووافق سيبويه في أن همزته للوصل[١].

٢- قصر اصطلاح المبهم على اسم الإشارة موافقة لسيبويه[٢].

٣- الباء في: كتبت بالقلم باء الإلصاق، موافقة لسيبويه[٣].

٤- وافق البصريين في القول بأن " نعم " فعل[٤].

٥- يجوز الوقف على التاء بالهاء في نحو يا أبت (يا أبه)[٥].

٦- لا يجوز دخول النون الثقيلة في فعل الاثنين تبعا للبصريين والفراء[٦].

٧- الواو لا تفيد الترتيب[٧].

٨- الترنم يكون بحروف العلة موافقة لسيبويه[٨].

٩- الهاء في هجرع وهركولة زائدة؛ موافقة للأخفش[٩].

١٠- تسمية الهمزة ألفًا متابعة للكسائي الذي تابع سيبويه في ذلك[١٠].

المطلب الثالث: مخالفاته للبصريين

ليس من الضروري أن تكون كل موافقات المزني للكوفيين مخالفات للبصريين، ولكن أغلبها مخالفة للبصريين، ومما خالف فيه البصريين كذلك:

١-ألف التأنيث الممدودة هي الألف الأولى خلافًا لسيبويه[١١].

---

(١) راجع ١/ ٤١١، ٤٨٦، ٢/ ١٢٠من التحقيق. (٢) راجع ١/ ٤٦١ من التحقيق.

(٣) راجع ١/ ٥١٧ من التحقيق. (٤) راجع ٢/ ٢١٥ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٢٣٥، ٢٣٦ من التحقيق. (٦) راجع ٢/ ٢٠١ وما بعدها من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٢٤٥ من التحقيق. (٨) راجع ١/ ٤٥٤ من التحقيق.

(٩) راجع ١/ ٤٤٢ من التحقيق. (١٠) راجع ١/ ٣٨٦ وما بعدها من التحقيق.

(١١) راجع ١/ ٤٤٢ وما بعدها من التحقيق.

٢-الباء تكون بمعنى " عن " وأنكره البصريون [١].

٣-الباء تكون للتبعيض وأنكره البصريون [٢].

٤-الألف (الياء على حد تعبير المزني) في " علقى " للتأنيث ، وذهب سيبويه إلى أنها للإلحاق [٣].

٥-الألف في " موسى وعيسى " ـ الياء عند المزني ـ سيان وهي فيهما معًا للإشباع ، والأولى عند سيبويه أصلية والثانية ملحقة [٤].

٦-لا يجوز تحريك ياء التأنيث في نحو " أولى " مطلقًا ويجوز عند سيبويه لالتقاء الساكنين [٥].

* * *

(١) راجع ١/ ٥٣٧ من التحقيق.
(٢) راجع ١/ ٥٣٢ من التحقيق.
(٣) راجع ٢/ ٣٢٩ وما بعدها من التحقيق.
(٤) راجع ٢/ ٣٣٥ من التحقيق.
(٥) راجع ٢/ ٣٣١ من التحقيق.

الفصل الثاني

دراسة في المصطلح عند المزني

إن دراسة المصطلح عند المزني هي في حقيقتها دراسة لكتاب حروف الهجاء كله ، حيث امتلأ الكتاب بالمصطلحات التي تحتاج إلى دراسة وبيان ، بل إن كل حرف أورده المزني(تقريبا) هو في الحقيقة مصطلح فيه ما يستحق النظر والتحليل ، وهذه كانت واحدة من أهم مهامٍّ التحقيق بل أهمها على الإطلاق كما سيأتي عقب هذه الدراسة؛ ولكن أحاول هنا التمهيد لما سيأتي ببيان هذا المبحث:

غلب على كتاب حروف الهجاء المصطلح الكوفي بشكل لا يحتاج إلى دليل لإثباته ، وقد اتخذ المصطلح الكوفي شكلين:

الأول: مصطلحات كوفية النشأة.

والثاني: مصطلحات بصرية النشأة كتب لها الاستمرار عند الكوفيين .

وإذا حاولنا أن نقسم المصطلحات عند المزني فطبقًا لأساس التقسيم تختلف التسميات؛ أعني أنه يمكن تقسيم هذه المصطلحات بأكثر من اعتبار؛ ومن ذلك:

أ – التقسيم باعتبار انتماء المصطلح إلى مدرسة نحوية ، نجد أنها تنقسم إلى:

١ – مصطلحات كوفية خالصة.

٢ – مصطلحات كوفية الاستعمال(بصرية النشأة) .

٣ – مصطلحات بصرية خالصة .

وهذا الأخير قد ورد في مواضع نادرة كما سيأتي.

ب – التقسيم بالمقارنة لمصنفات الحروف الأخرى والمصطلحات المتداولة في المصنفات النحوية المختلفة ، يمكن أن تنقسم إلى:

١ – مصطلحات مشتركة في الاسم والمسمى.

٢ – مصطلحات معروفة الاسم مع الخلاف في المسمى .

٣ – مصطلحات معروفة المسمى مع عدم وجود اسم لها .

ج- التقسيم بحسب موقع المصطلح في الكلام أو حسب مصدر تسميته:

١-مصطلحات تتصل بالبنية، كمعظم الألفات وكل الميمات.

٢-مصطلحات تتصل بالتركيب، كواو النسق وفائه وغالبية الباءات.

ج- مصطلحات تجمع بين البنية والتركيب، كالعماد، وواو النعوت، وياء التأنيث وياء الإيجاز.

وهكذا يمكن تقسيم مصطلحات المزني بأكثر من اعتبار، وفيما يلي حديث موجز عن مصطلحاته في ضوء النقاط التالية:

المبحث الأول: تقسيم مصطلحات المزني.

المبحث الثاني: مصطلحات جديدة عند المزني.

المبحث الثالث: وقفة مع بعض مصطلحات المزني.

تعقيب على مصطلحات المزني.

... وفيما يلي بيان ذلك:

المبحث الأول: تقسيم مصطلحات المزني

المطلب الأول: التقسيم من حيث انتماء المصطلح:

يمكن التأكيد على أن مصطلحات المزني كلها كوفية خلا مواضع قليلة خلط فيه المصطلح البصري بالكوفي، وسيأتي بعد قليل، ولكن داخل التقسيم نفسه نجد أن المصطلح الكوفي ينقسم إلى:

١- مصطلحات كوفية خالصة.   ٢- مصطلحات كوفية ذات نشأة بصرية.

أولا-المصطلحات الكوفية الخالصة:

غلبت المصطلحات الكوفية الخالصة على كتاب حروف الهجاء، ومن هذه المصطلحات:

١- الأدوات: وهو ما يسميه البصريون حروف المعاني[١].

---

(١) راجع ١/ ٤٦٤ من التحقيق.

٢- ما لم يسم فاعله: وهو ما يقابل عند البصريين المبني للمجهول أو المبني للمفعول، أو المبني لغير الفاعل [١].

٣- الصفة ، حروف الصفات. ويقابله عند البصريين حروف الجر ، والظروف [٢].

٤- الإجراء: ويقابل عند البصريين ما يأتي:

أ- الصرف (التنوين).

ب- ظهور وتحمل الحركة الإعرابية [٣].

٥- الصرف ويقابله عند البصريين – طبقًا لأمثلة المزني

أ- النصب بإضمار أن بعد الفاء والواو. ب - واو المعية [٤].

٦- الأفعال الدائمة: ويقابله عند البصريين اسم الفاعل [٥].

٧- الكناية: ويقابلها عند البصريين الضمير.

٨- -كما أطلقها المزني على ما يسمى عند غيره بالحروف العاملة[٦].

٩- لام الصيرورة: ويقابلها عند البصريين لام العاقبة ، أو لام المآل [٧].

١٠- لام (إلا): ويقابلها عند البصريين اللام الفارقة [٨].

١١- الجحد: الجحود: ويقابله عند البصريين النفي والإنكار[٩].

١٢- الصلة: ويقابله عند البصريين حروف المعاني الزائدة[١٠].

١٣- الحشو: ويقابله عند البصريين حروف المباني الزائدة [١١].

١٤- التوقيت (المؤقت): ويقابله عند البصريين العلم والضمير [١٢].

---

(١) راجع ١/ ٤٧٩ من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٥٧٧ من التحقيق.

(٣) راجع ١/ ٥٤٥ ، ٢/ ٦ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٥٦، ٢/ ٢٧٩ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ١٩٧من التحقيق.

(٦) راجع ١/ ٤٥٥، ٢/ ١٩١ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٧٨ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ١٣١ من التحقيق.

(٩) راجع ٢/ ٩٨، ٣٧٧ من التحقيق.

(١٠) راجع ١/ ٥٢٧، ٢/ ٥٩، ٢٨٢ من التحقيق.

(١١) راجع ٢/ ٣٤٨ من التحقيق.

(١٢) راجع ٢/ ٢٢٣ من التحقيق.

١٥- المرافع: ويسميه البصريون الخبر [١].

١٦- لا التبرئة: ويقابله عند البصريين (لا) النافية للجنس [٢].

١٧- العماد: ويقابلها عند البصريين – طبقًا لصنع المزني وأمثلته:

[ضمائر: الفصل ، والشأن ، والقصة - نون الوقاية - هاء السكت أو هاء الوقف والاستراحة؛ على خلاف - بعض الحروف الأصلية في البنية] [٣].

١٨- الفصل: نسب إلى الكوفيين والأخفش، ويقابله عند البصريين حروف الفرق في الهجاء [٤].

١٩- الفعل: ويقابله عند البصريين وكثير من الكوفيين: المصدر ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أو المشتقات [٥].

ثانيًا: مصطلحات كوفية ذات نشأة بصرية:

يخطئ كثير من المهتمين بالمصطلح اللغوي والنحوي بصفة خاصة في إطلاق نسبة عدد من المصطلحات إلى الكوفيين ، ولا أرى مسوغًا لذلك إلا باعتبار استقرار المصطلح وانتشاره عند الكوفيين، أما من حيث النشأة فلا ، ومن ذلك مما ورد عند المزني:

١- النسق: كما ورد عند المزني (الرد – ترد) والنسق من مصطلحات الخليل وسيبويه، ويقابله عند البصريين المتأخرين العطف والشركة [٦].

٢- النعت: والقول في نشأته كسابقه ، وهو عند المصنف يقابله عند البصريين الصفة ، أحد التوابع المعروفة ، وبعض المشتقات التي ينعت بها؛ كالصفة المشبهة [٧].

٣- الخفض: ويقابله عند البصريين الجر، وهو أيضا من مصطلحات الخليل [٨].

ثالثًا: مصطلحات بصرية خالصة:

يوجد في حروف الهجاء بعض مصطلحات البصريين في مواضع محدودة هي:

---

(١) راجع ٢/ ٢٤٧ من التحقيق.
(٢) راجع ٢/ ٣٨٦ من التحقيق.
(٣) راجع ١/ ٤٥٥، ٤٦١، ٢/ ١٥٦، ١٩٠، ٢١٤، ٢٦٦، ٣٥٢ من التحقيق.
(٤) راجع ١/ ٤١٥ من التحقيق.
(٥) راجع ١/ ٤٩٢، ٢/ ٢٦٧ من التحقيق.
(٦) راجع ٢/ ٥٤، ٢٤٣ من التحقيق.
(٧) راجع ١/ ٤٣٩، ٢/ ٨٧، ٢٧٠ من التحقيق.
(٨) راجع ٢/ ٨٧ ، ٢٤٩، ٣٢٧ من التحقيق.

١ - التعدي واللزوم: ذكره المزني كما في ألف التعدية ، ولام التعدي؛ كما ذكر حالات بعض الأفعال بقوله: إذا كان الفعل متعديًا. وإذا كان لازمًا. والمعروف عن الكوفيين التعبير عن المتعدي بالفعل الواقع والتعبير عن الفعل اللازم بغير الواقع ، ومعاني القرآن للفراء مليء بذلك [١].

٢-الأمر: والفعل عند الكوفيين قسمان ، الماضي والمستقبل؛ باعتبار الأمر مقتطعًا من المضارع وهما معا المستقبل ، ولكن ورد عند المزني: ألف الأمر ، لام الأمر ، وقال مرة: فإذا أوقعت الأمر على نفسك ..." وغير ذلك [٢].

ثانيًا : التقسيم بحسب موقع المصطلح :

تنقسم مصطلحات المزني من هذه الجهة إلى ما يأتي:

أ- مصطلحات تتعلق بالبنية. ب- مصطلحات تتعلق بالمعنى .

وهذا يعني تسمية الحرف تبعًا لموقعه في البنية أو التركيب أو بحسب معناه في البنية أو التركيب ، ومن ذلك:

أولا :مصطلحات تتعلق بالبنية : ونميز فيها ما يأتي :

١-مصطلحات في بنية الحرف (الأداة): ومن ذلك: ألف الأدوات ، تاء مزيدة في الأدوات... إلخ .

٢- مصطلحات معنى في بنية الأدوات: ومن ذلك: ألف الزجر في (لا) ، ألف التمني في (يا ليت) وألف التنبيه في (ألا)... إلخ.

٣-مصطلحات بنية في الأفعال: كحروف الأصل (السنخ) ومنه حروف البدل وحروف الزيادة .

ثانيا : مصطلحات تتعلق بالمعنى :

١-حروف دخلت لمعنى في بنية الفعل: ومن ذلك:

- ألف الشركة؛ نحو: تقابل وشارك

---

(١) راجع ١/ ٤٣٤ ، ٥١٢، ٥١٩، ٢/ ١٣٥من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٤٨٣ ، ٢/ ٨٩، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٢ من التحقيق.

- ألف البناء؛ نحو: احمارَّ؛ من: احمرَّ.

٢-حروف دخلت لمعنى في بنية الاسم: نحو كل الميمات؛ ميم الفاعل ، وميم المفعول... إلخ .

٣- حروف المعاني في التركيب: وهي نسبة كبيرة من حروف المزني؛ كحروف النسق، وحروف الصفات... إلخ.

ومجمل هذا التقسيم أن الحروف قسمان: مصطلحات مبانٍ ، ومصطلحات معانٍ .

والذي يعنيني من هذا التقسيم أن المصنف قد انتقى مصطلحاته التي أضفاها على الحروف من:

١-موقع الحرف في كل من (الأداة - الفعل - الاسم - التركيب).

٢-معنى الحرف الذي يؤديه فيما سبق ، وقد يضفي عليه معنى ما وقع فيه حتى ولو كان معنى السياق كله؛ كواو الجحود ، وباء المدح ، وباء التعظيم.. كما سيأتي في التعقيب هنا .

ثالثًا: تقسيم المصطلحات بحسب الجدة والابتكار:

يمكن تقسيم مصطلحات المزني من حيث الجديد والقديم منها إلى ما يلي:

أ-مصطلحات وافق فيها الآخرين تمامًا .

ب- مصطلحات وافق فيها الآخرين من حيث الاسم فقط .

ج-مصطلحات خالف فيها الآخرين من حيث الاسم فقط .

د-مصطلحات جديدة عند المزني... وفيما يلي نبذة عن كلٍّ:

أ-مصطلحات وافق فيها الآخرين.

-هناك عدد من المصطلحات المعروفة انتشرت على مر حروف المصنف ، مع خلاف يسير ، من ذلك:

١-ألف الوصلْ . ٢- ألف الأصل . ٣- ألف التعدي.

٤-ألف الاستفهام . ٥-ألف الندبة . ٦-ألف النداء .

٧-باء الصفة . ٨-باء الصلة . ٩- باء التعجب .

١٠-باء التعدي ... إلخ .

ب- مصطلحات وافق فيها الآخرين من حيث الاسم دون المسمى:

وأعني بذلك أن يكون المصطلح معروفا ولكن يختلف مضمون المسمى، ومن ذلك:

١-ألف التأنيث: قصد به المصنف الألف الأولى في نحو: حمراء ، وصفراء ،على حين ذهب آخرون إلى أنها الهمزة المنقلبة [١] .

٢-ألف الصلة: قصد بها الألف الفاصلة بين نون رفع الفعل ونون النسوة ، وقصد آخرون بها الألف الفاصلة في نحو: كفروا وردوا، وكذا قصدوا بها الألف الواقعة آخر القافية المفتوحة؛ نحو: انقطعا.. إلخ [٢].

٣-اللام بمعنى الفاء: قصد بها اللام الواقعة في جواب الشرط، وعند الآخرين يقصد بها ما سماه المصنف لام الصيرورة ، وسماها آخرون لام العاقبة ولام المآل [٣] .

٤-لام الفعل: وتعني عند النحاة والصرفيين الأصل الثالث من أصول الفعل ، وهي عند المزني كل لام يكون تحتها فعل مضمر؛ نحو: ما لك لا تفعل كذا ؟ والتقدير: ما منعك أن تفعل كذا ؟ [٤].

جـ- مصطلحات خالف الآخرين فيها من حيث التسمية فقط:

وهو عكس الأول؛ حيث يتفق المضمون وتختلف التسمية ، ويندرج تحت هذا النوع المصطلحات الناجمة عن الخلاف المذهبي نحويًا ، أو تبعًا للفهم الخاص ، ومن ذلك:

١-مصطلحات حروف الصلة ، فهي عند غيره تحمل مصطلح حروف الزيادة ، كباء الصلة ، وكاف الصلة ... إلخ [٥].

٢-مصطلحات حروف العماد: فنون العماد عنده تسمى نون الوقاية عند غيره ، وهاء العماد: تسمى ضمير الفصل تارة ، وتسمى ضمير الشأن أخرى ، وهاء السكت ثالثة [٦] .

٣- ألف النعت: فغير المزني يسميها الألف الثابتة ، وعند الكثير منهم تسمى

---

(١) راجع ١/ ٤٤٢ من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٤٧٧ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٧٨، ٧٩ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ١٣٠ من التحقيق.

(٥) راجع ١/ ٤٧٧، ٥٢٧ من التحقيق.

(٦) راجع ١/ ٤٥٥، ٤٦١، ٢/ ١٥٦، ١٩٠، ٢١٤، ٢٦٦، ٣٥٢من التحقيق.

ألف التفضيل [1].

٤-ألف المخبر عن نفسه ، تاء الاستقبال ، نون الاستقبال؛ هي عند غيره حروف المضارعة أو حروف الاستقبال [2].

٥-لام إلا ، وهي اللام الفارقة عند البصريين [3].

٦-لام التبعيد ، وهي لام التكثير عند آخرين [4] .

المبحث الثاني : مصطلحات جديدة عند المزني

أود التنبيه إلى أن المقصود بالجديد هنا أمران:

الأول: وضع مصطلح جديد تمامًا.

الثاني:صياغة مصطلح جديد بناء على فهم سابق فيه إشارة للمصطلح.

أما المصطلحات الجديدة تمامًا:

فهي قليلة بالقياس إلى المجموعة الثانية التي اعتمد المصنف فيها على بلورةٍ أو تسميةٍ لأبرز ما يحيط بالحرف من ملابسات من حيث موقعه أو دلالته في البنية أو التركيب ، ومجمل ذلك يتبين بالنظر في المصطلحات الآتية :

١- ألف الشركة: نحو:قاتل وبايع [5].

٢- ألف المدح : نحو: علامة ونسابة[6].

٣- ألف الخلافة: نحو: أجوه ووجوه [7].

٤- ألف الذم: نحو: هلباجة وجخابة [8].

٥- ألف النعت: نحو: أحمر حمراء [9].

---

(١) راجع ١/ ٤٣٩، ٨٧٢، ٢٧٠ من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٤٤٦، ٢/ ١١، ١٨٥ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ١٣١من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ١٣٢من التحقيق.

(٥) راجع ١/ ٤٣٠ من التحقيق.

(٦) راجع ١/ ٤٩٨ من التحقيق.

(٧) راجع ١/ ٥٠٦ من التحقيق.

(٨) راجع ١/ ٤٩٩ من التحقيق.

(٩) راجع ١/ ٤٣٩ من التحقيق.

٦- ألف الإبلاغ: نحو: هي أعقل منك [١].

٧- ألف عماد المبهم: نحو: ذواتا (أو: ذا، وتا) [٢].

٨- ألف عماد كناية المنصوب: نحو: إياك [٣].

٩- ألف التمني: نحو: يا ليت [٤].

١٠- ألف البناء (ألف التأليف): نحو: احمارَّ [٥].

١١- ألف الإدخال (ألف الإقحام): نحو: آئذا .(عند تخفيف الهمزتين)[٦].

١٢- ألف التذكير: نحو: ألف (فعلان) الذي مؤنثة فعلى [٧].

١٣- ألف فاعل: نحو: كاتب وسامع.

١٤- ألف المفعول: نحو: المسترضى والمنقضى [٨].

١٥- ألف العوض عن المصادر: نحو: راضية وخاطئة [٩].

١٦- ألف الزجر: نحو: لا تقم [١٠].

١٧- ألف التكرير: نحو: صبار وقتال [١١].

١٨- ألف الإغراء: نحو: دراكِ، ونزالِ [١٢].

١٩- ألف التمليك: نحو: لابن، وتامر [١٣].

٢٠- ألف التعجب: نحو: أحسن بمحمد [١٤].

٢١- باء الإغراء: نحو: دونك بزيد، عليك بزيد [١٥].

---

(١) راجع ١/ ٤٤١ من التحقيق.
(٢) راجع ١/ ٤٦١ من التحقيق.
(٣) راجع ١/ ٤٥٥ من التحقيق.
(٤) راجع ١/ ٥٠٣ من التحقيق.
(٥) راجع ١/ ٤٥٨ من التحقيق.
(٦) راجع ١/ ٤٧٤ من التحقيق.
(٧) راجع ١/ ٤٧٣ من التحقيق.
(٨) راجع ١/ ٥١٠، ٥١١ من التحقيق.
(٩) راجع ١/ ٤٩٣ من التحقيق.
(١٠) راجع ١/ ٥٠١ من التحقيق.
(١١) راجع ١/ ٤٩١ من التحقيق.
(١٢) راجع ١/ ٥٢٢ من التحقيق.
(١٣) راجع ١/ ٤٩٢ من التحقيق.
(١٤) راجع ١/ ٤٣٧ من التحقيق.
(١٥) راجع ١/ ٥٤٥ من التحقيق.

٢٢- باء العوض عن الاسم: نحو قوله تعالى: ﴿هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [١].

٢٣- باء التوكيد والعموم: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٢].

٢٤- باء الإجراء: نحو قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [٣].

٢٥- باء الانضمار: نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [٤].

٢٦- باء الإضمار: نحو: حجبت بالخليفة [٥].

٢٧- باء التعظيم: نحو: كفى بالله حسيبًا.

٢٨- باء المدح: نحو: ناهيك به رجلا [٦].

٢٩- تاء الإضمار: نحو: لا تحدَّثوا [٧].

٣٠- السين اللازمة: نحو: أمسٍ، حسِب يحسِب [٨].

٣١- ميم العماد: نحو: ذلكما وتلكما [٩].

٣٢- ميم الأماكن: نحو: مسجد ومشرق [١٠].

٣٣- ميم الأسماء: نحو: مروحة ومقبرة [١١].

٣٤- لام التبجيل: نحو: قمت لك [١٢].

٣٥- لام النهي: نحو: لا تهمل [١٣].

---

(١) سورة النحل / ١٠٠، وراجع ١/ ٥٤٤ من التحقيق.

(٢) سورة البقرة / ٨، وراجع ١/ ٥١٥ من التحقيق.

(٣) سورة القمر / ٣٤، وراجع ١/ ٥٤٥ من التحقيق.

(٤) سورة يوسف / ٣١، وراجع ١/ ٥٢٢ من التحقيق.

(٥) راجع ١/ ٥٢١ من التحقيق.

(٦) راجع هذه الباء والتي قبلها ١/ ٥٤٠، ٥٤٢ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٢٤ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ٤٨ من التحقيق.

(٩) راجع ٢/ ١٥٦ من التحقيق.

(١٠) راجع ٢/ ١٤٨ من التحقيق.

(١١) راجع ٢/ ١٥٠ من التحقيق.

(١٢) راجع ٢/ ١٣٧ من التحقيق.

(١٣) راجع ٢/ ٧٧ من التحقيق.

٣٦- لام الكناية عن هاء الكناية: نحو قوله تعالى : ﴿هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [1].

٣٧- لام الفعل: نحو: ما لك ألا تسجد [2].

٣٨- لام الخلف عن حروف الصفات: كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [3].

٣٩- هاء التوقيت: نحو: ثمرة وضربة [4].

٤٠- هاء التعريف: نحو: سيبويه ، وخالويه [5].

٤١- هاء الحال: نحو: حسن المشية والجلسة [6].

٤٢- هاء الخلقة: نحو: رجل ربعة ويفعة [7].

٤٣- واو الخروج: نحو: ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثياب [8].

٤٤- واو الإضمار: نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [9].

٤٥- واو الظرف: نحو: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [10].

٤٦- واو دليل فعل مضمر: نحو: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [11].

٤٧- واو المدح: نحو: جاء أخوك وأيَّ رجل [12].

٤٨- واو الجحود: نحو: ومن زيدٌ في الناس [13].

---

(١) سورة النازعات / ٤١ ، وراجع ٢/ ١٢٣ من التحقيق .

(٢) راجع ٢/ ١٣٠ من التحقيق.

(٣) سورة الأعراف / ٤٣ ، وراجع ٢/ ١١٠ من التحقيق .

(٤) راجع ٢/ ٢٢٣ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٢١١ من التحقيق.

(٦) راجع ٢/ ٢٢٤ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٢٣٦ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ٢٦٣ من التحقيق.

(٩) سورة الأعراف / ٤ ، وراجع ٢/ ٢٦٨ من التحقيق .

(١٠) سورة الشعراء / ٢٢٤ ، وراجع ٢/ ٢٨٦ من التحقيق .

(١١) سورة الأنعام / ٧٥ ، وراجع ٢/ ٣٠١ من التحقيق .

(١٢) راجع ٢/ ٢٩١ من التحقيق.

(١٣) راجع ٢/ ٢٧٥ من التحقيق.

٤٩- واو الانقلاب: نحو: أو يصل (تصغير واصل) [١].

٥٠- واو العماد: نحو: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [٢].

٥١- واو النعت: نحو: صبور، وكقوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [٣].

٥٢- واو بمعنى فى: نحو: أنت وبعض ما يجب [٤].

٥٣- ياء الإيجاز: نحو: أيشٍ تريد؟ [٥].

٥٤- ياء التنبيه: نحو قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [٦].

٥٥- ياء الاعتماد: نحو: ذيًّا، تيًّا، وإيَّاك [٧].

٥٦- ياء الحشو: نحو: ثماني عشر، وأيادي سبأ [٨].

٥٧- ياء النقل: نحو: هن يكتبن [٩].

٥٨- الأفعال السقيمة: يعني بها الأفعال المعتلة على وجه العموم، أو الناقص منها تحديدًا ... [١٠].

وبعد فإنه يمكن أن نؤكد أن بعض هذه المصطلحات - فيما أعلم - جديد تمامًا من حيث الاصطلاح، بمعنى أننا لم نسمع عن هذا المصطلح عند أحد من النحاة (فيما أعلم) كما في:

هاء التعريف، وهاء الخلقة، وهاء الحال، ولام الفعل، و واو دليل فعل مضمر، وواو الظرف .... إلخ.

والبعض الآخر قد نجد إشارة إلى معناه من غير أن يسمى تسمية خاصة كألف فاعل وألف مفعول وميم الأسماء وميم الأماكن وميم العماد وهاء الخلقة وهاء المرة......إلخ.

---

(١) راجع ٢/ ٢٩٣ من التحقيق.

(٢) سورة البقرة / ٨٥، وراجع ٢/ ٢٦٦ من التحقيق.

(٣) سورة الأحزاب / ٥٠، وراجع ٢/ ٢٧٠ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٢٩٨ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٣٤٢ من التحقيق.

(٦) سورة الأعراف / ٥٩، وراجع ٢/ ٣٣٨ من التحقيق.

(٧) راجع ٢/ ٣٥٢ من التحقيق.

(٨) راجع ٢/ ٣٤٨ من التحقيق.

(٩) راجع ٢/ ٣٥١ من التحقيق.

(١٠) راجع ٢/ ٥٤٠ من التحقيق.

المبحث الثالث: وقفة مع بعض مصطلحات المزني

بعض المصطلحات الواردة في حروف الهجاء يحتاج إلى وقفة؛ من هذه المصطلحات:

١- الصرف:

يقصر الدارسون مصطلح الصرف عند الكوفيين على ما يقابل عند البصريين النصب بإضمار (أن) بعد الحروف ، كالواو ، والفاء ، وأو ...إلخ ، وهو مأخوذ من تعريف الفراء لمصطلح الصرف .

وأرى أن المزني تقدم بكلام الفراء خطوة؛ حيث جعل الصرف يشمل صرف الاسم أيضًا الواقع بعد حروفه عن الوقوع تحت أثر العامل قبله، وأرى أن تمثيله بما يقابل عند البصريين المنصوب بعد الواو التي بمعنى (مع) دليل على ذلك الزعم .

على حين نرى صاحب كتاب (وجوه النصب) يوسع مفهوم الصرف من جهتين ، الأولى: عدد الحالات الواقعة تحت هذه التسمية ، فيضم تحتها بعض حالات المنصوب على الحال ، والمنصوب بإضمار فعل ، كما في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [(١)] وهو عنده مصروف عن (بلى نقدر) وكذلك المنصوب على المفعولية ، كما في﴿ سَلَٰمٌ قَوۡلًا ﴾ [(٢)] فهو مصروف عن: يقولون قولا.

والجهة الثانية: جعل الصرف شاملا للرفع أيضًا ، وليس قاصرًا على النصب كما هو شائع؛ فقد عقد بابًا بعنوان: الرفع بالصرف ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾[(٣)] ونقل أنه عند النحويين التقدير: ولا تمنن مستكثرًا؛ فصرف من النصب إلى الرفع. وبنحوه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ [(٤)] أي: لاعبين.

ولم أقف على أحد أشار إلى ذلك من النحويين القدامى والمحدثين.

ونجد في كثير من الدراسات الخاصة بالمصلح مصطلحات أخرى يقترب معناها جدًّا

---

(١) سورة القيامة / ٤ .

(٢) سورة يس / ٥٨.

(٣) سورة المدثر / ٦ .

(٤) سورة الأنعام / ٩١.

من مصطلح الصرف أعني بذلك: الخلاف ، والخروج ، وقد نص الفراء على الخروج في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [1] وهو معنى الصرف نفسه. وقد استعمل المزني مصطلح الخروج بمفهوم مختلف تمامًا ، حيث قصد به أن خروج الحرف من التركيب ودخوله سواء . والخلاف من مصطلحات الفراء ، وهو عامل النصب عنده في الحروف المذكورة في أول المصطلح ، وله أساس عند البصريين ولكنهم يرفضون أن يكون " الصرف – أو الخلاف – أو الخروج " عوامل؛ لإنكارهم العامل المعنوي ، وسيأتي بيان ذلك في حروف الصرف عند المزني .

٢-العماد:

والعماد من المصطلحات الكوفية وأغلب الظن أنه من وضع الفراء ، والحق أن ما اشتهر من أنه يقابل عند البصريين ضمير الفصل أو ضمير الشأن ، أو حتى ما قيل – أحيانا من أنه يقابل الدعامة – أمر فيه نظر يتضح فيما يلي:

-أطلق المزني على عدد من الحروف: حرف العماد ، والمفهوم من كلامه وأمثلته أنه يعني بالعماد الدعامة التي تعتمد عليها بنية الكلمة غالبًا أو التركيب في أحيان قليلة وذلك أنه ذكر الحروف الآتية:

١-ألف عماد كناية المنصوب:

وعنى بها الألف الواقعة في (إياك) حيث تعتمد عليها بنية الكلمة في تحمل الضمير على مذهب الكوفيين القائلين بأن (إيا) عماد للضمير بعدها ، ولوقوع الألف في العماد (إياك) سماها كذلك .

٢-ألف عماد المبهم:

وتمثيل المصنف لها يحتمل أمرين ، الأول: في قوله(ذواتا) على أن الألف الثانية عمدت الكلمة في التفرقة بين التثنية والجمع؛ كما ذهب إليه أستاذي الدكتور محمد عامر ، ولكن يبدو لي أن مراد المصنف غير ذلك؛ وهو الأمر الثاني .

الأمر الثاني: أن تمثيل المصنف أصلا: (ذا ، وتا) والمذكور سابقًا إنما هو تحريف من

---

(١) سورة القيامة / ٤.

النساخ لذلك (و إن اتفقت النسختان) والدليل أن (ذا وتا) من أسماء الإشارة وهي مقصد المصنف بالمبهم وفاقا لسيبويه وغيره ، كما أنه احتمال التحريف قائم وبمقارنة الشكل يتضح الأمر .

و أيًا ما كان المقصود بالتمثيل ، فهناك حرف وقع دعامة لبنية الكلمة وهو مقصدي من العرض .

٣- ميم العماد:

أطلقها المزني على الميم في تثنية الكنايات (على حد عبارة المزني) في نحو: ذلكما وتلكما وأنتما (على أن الكاف ضمير) دخلت عمادًا لألف التثنية ، وأرى أن معنى العماد هنا الدعامة أيضا؛ لاعتماد ألف التثنية عليها؛ لفساد دخول الألف على الكاف أو التاء في الأمثلة؛ لالتباسها – حينئذ – بألف الإشباع عند الإشارة إلى المفرد.

٤- نون العماد:

ذكر المزني أنها تسمى نون الوقاية ، ومفهوم كلام المزني أن الفعل بحاجة إلى دعامة تقيه الكسر وتجعل الفعل صالحًا مهيئا لتلقي ياء الإضافة في الأفعال كما احتمل هذه النون في الحروف المنتهية بالنون المشددة جوازًا؛ كما في إنني ولكنني وكأنني .

٥- هاء العماد:

أكد المصنف أن دخول هذه الهاء إنما كان لعدم إمكان النطق بأفعال الأمر المتبقية على حرف واحد حالة الوقف ، فجيء بهذه الهاء لتعتمد عليها بنية الفعل في النطق؛ نحو (ره / وعه) وقفًا . هذا هو الوجه الذي بدأ به وارتضاه وهو معنى الدعامة . وهناك معنى آخر نقله وسكت وكأنه يستضعفه ، وهو أن هاء العماد هي الداخلة في نحو: إنه نعم الرجل ، وهو ما سماه البصريون : ضمير الشأن (أول القصة للمؤنث) وسماه الفراء الضمير المجهول كما سيأتي ...

حتى إن المصنف نقل كلامهم على أنه لا يصلح دخول الفعل على الفعل في نحو: أظنه نعم الرجل ، فعمدوا الأول بالهاء ليعتمد عليه في الدخول على الفعل الثاني.

ويمكن أن نقول بنحوه في عدم صلاحية دخول ما يطلب الاسم على الفعل ، كما مثل بـ(إنه) فيكون الضمير عمادًا لها ، وهو أيضًا مفهوم كلام المزني في الحرف الثاني.

٦- واو العماد:

أكد أن هذه الواو تدخل على العماد ، عندما تطلب الاسم دون الفعل ، ولذلك يؤتى باسم تعمد به الواو الطالبة للاسم فيسمى الاسم المجتلب عمادًا ، وتسمى هذه الواو واو العماد ، ومن ذلك عنده – وعند الفراء والكوفيين قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ ﴾[1] حيث إن الواو في نحو هذا الموضع تطلب الاسم ، باعتبارها حالية أو ابتدائية ، ومن المعروف عن الفراء والكوفيين أن هذا المشتق – اسم المفعول – فعل ، فأُتي بالاسم ليكون عمادًا – دعامة – للواو ، ورفض البصريون هذا التوجيه.

٧- حروف العماد عند غير المصنف:

ذكر صاحب كتاب (وجوه النصب) من حروف العماد ما يأتي:

أ- لام العماد:

وقصد بها اللام الداخلة بين إن واسمها المؤكَّدِ باللام؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾[2] نحو ذلك قال النحاس في لاماته ، وفي هامش النسخة قال: ولام العماد هي لام التوكيد[3].

ب- فاء العماد:

وقصد بها المزني الفاء والواقعة في جواب (أما) نحو: أما زيد فخارج[4].

ومن هذا العرض الموجز يتبين لنا بعض الحقائق في ضوء حروف المزني، منها:

١ – خطأ القول بأن العماد عند الكوفيين يقابله ضمير الفصل عند البصريين؛ وذلك لأنه يقابل مصطلحات أخرى منها ضمير الفصل ، وضمير الشأن أو القصة ، ونون الوقاية ، وهاء السكت أو الوقف والاستراحة ، وكل ذلك يأتي ضمن المفهوم الأشمل وهو الدعامة ، كما تقدم .

(١) سورة البقرة / ٨٥ ، وراجع ٢/ ٢٦٦ من التحقيق.

(٢) سورة الروم / ٢٣ .

(٣) راجع لامات أبي جعفر النحاس / ١٤٩ ، بتحقيق / طه محسن –حاشية التحقيق.

(٤) راجع (المحلى – وجوه النصب) لابن شقير / ٢٤٦ – تحقيق د/ فائز فارس – ط١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٥م .

٢- بعض الكوفيين يسمون العماد دعامة ، كالفراء .

٣-اضطرب مصطلح العماد عند المصنف ، فعلى حين يؤكد أن هاء العماد هي ما دخل فعل الأمر المتبقي على حرف واحد حالة الوقف ، ثم يذكر رأي القائلين بأنها في نحو: إنه زيد مجتهد ، وأظنه نعم الرجل ، كأنه يستضعفه - نراه في واو العماد يقرر بتمثيله أن العماد هنا هو الضمير (هو) وهو نوع اضطراب .

٤-كان مفهوم العماد عند المزني أشمل من مفهومه عند الفراء على ما تقدم بيانه .

٥-تبقى الإشارة إلى أن المزني ذكر مصطلحًا قريبًا جدًّا من مصطلح العماد لفظًا ومعنى ، وهو: ياء الاعتماد: في نحو إياك وتيّا ، وذيّا ، وقد نص على أنها مشددة أبدًا ، ومعنى الاعتماد هنا ظاهر في اعتماد البنية عليها (على الياء) في تحمل الألف بعدها ، وهو أيضًا بمعنى الدعامة ، ولا أدري لم فرّق المصنف هذه الياء عن أخواتها من حروف العماد التي ذكرها لا سيما وقد سمّى الألف في (إيّا) ألف عماد كناية المنصوب ، والياء فيها ياء الاعتماد (!!) .

٣-النعت:

والنعت من مصطلحات الخليل وسيبويه، ولكن كتب له الانتشار والبقاء عند الكوفيين ، وقد أطلقه المزني على بعض الأشياء منها:

١-ما يوصف به (ينعت به) من المشتقات ، وتبين ذلك من:

أ- ألف النعت:

وهي ألف أفعل فعلاء نحو: أحمر حمراء ، وأبيض وأغبر...إلخ.

ب- واو النعت:

على الضرب الأول منها ؛ قال: واو تكون في النعت؛ نحو: صبور وعجول ... إلخ

و الراجح - في ضوء الأمثلة - أنه يعني الصفة المشبهة تحديدًا .

١- التوابع على وجه العموم: وذلك الفهم مبني على عبارته في لام الإضافة ، حيث نص على أنها تخفض الأسماء ونعوتها ، وذلك عام في كل تابع أن يخفض إذا كان متبوعه مخفوضًا ، ولا أرى وجهًا لتخصيص عبارته بالنعت (الصفة) فقط .

ومن هذا العرض لمصطلح النعت نجد أن المزني قصد كل ذلك ، والمنقول عن سيبويه أنه كان يطلقه على عطف البيان ، وجعله مرادفًا للصفة وللوصف ، وكان المبرد يطلقه على التوكيد .

والبعض فرق بين النعت والصفة ، فالنعت يكون عندهم بالحلية ، كطويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال كضار ، وصالح ، والنعت في الأوصاف الثابتة ، والصفة أعمُّ منه.

٤- (الصلة – الزيادة – الحشو-الخروج – الإقحام).

تذكر كتب المصطلح أن مصطلح الصلة مصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح الزيادة ، والحق أن هذا الإطلاق فيه نظر؛ إذ يجب القول بأنه يقابله حروف المعاني الزائدة ، وذلك لأننا نجد عند الكوفيين والمصنف واحد منهم المصطلحات الآتية:

أ-الصلة :

أطلقها المزني على حروف المعاني الزائدة؛ نحو: باء الصلة ، واو الصلة:وهي الواو الزائدة الخارجة عن البناء ، يعني الخارجة عن بناء التركيب.

ويفهم من ذلك أن فائدة الصلة عنده التوكيد؛ حيث ذكر أن:

١-لام الصلة هي التي تأتي بمعنى ما تقوم مقامه في نحو(لكيلا) ويدل ذلك على أنها مزيدة لتوكيد معنى (كي) .

٢-وكذلك نجد عنده ألف الصلة: وذكر أنها الألف الداخلة بين نون جمع النسوة ونون رفع الفعل نحو: اضربنان ، فهل يعتبر المزني الألف هنا مزيدة لمعنى ؟ أما زيادتها في التركيب فباعتبارها داخلة بين كلمتين مستقلتين ، نون النسوة ، نون الرفع ، ولكن هل يفهم أن وظيفتها وهي الفصل لعدم توالي الأمثال – من وظائف حروف الصلة ؟ والجواب نعم ، وهو ظاهر كلام النحاة على هذه الألف ، ومع ذلك فإنني أرى أن المصنف – رحمه الله – غير موفق في هذه التسمية لما فيها من إثارة اضطراب لمصطلح الصلة عنده إلا باعتبار قوله: (الزائدة على البناء) بدون النص على أن فائدتها التوكيد كما هو ذائع معروف .

ب-الزيادة:

ويمكن القول بأن المزني قصد بحروف الزيادة الحروف المزيدة في بنية الكلمة ، أعني

هذه الحروف المعروفة عند النحاة والصرفيين والتي لا تكون حروف الزيادة إلا منها ، ويجمعونها في قولهم (سألتمونيها) وقد ذكر المزني منها ما يلي:

١ - التاء المزيدة: وقسمها إلى: التاء المزيدة في الأدوات ، والتاء المزيدة في الأوقات ، والتاء المزيدة في الأفعال ، والتاء المزيدة في الأسماء .

٢ - السين الزائد.

٣- اللام الزائدة (لام الزوائد) .

٤ - الميم الزائدة: ولم يصرح بها اسمًا ، ولكن ذكر الميم المزيدة في الأسماء مسماة بحسب ما تقع فيه؛ نحو ميم الفاعل ، وميم المفعول ، وميم الأسماء ، وميم الأماكن ، وميم الجمع وكلها ميمات زائدة .

٥ - نون الزائد (كذا): وقسمها إلى ضربين ، الأول: النون الزائدة للعلامة.

والثاني: الزائدة للبنية ، وهو المقصود باصطلاح الزيادة هنا ، وأكد أنها تزاد في الأسماء والمصادر والنسب والأفعال .

٦ - هاء الزوائد: وأكد أنها تزاد أول الكلمة .

٧- واو الزوائد: وأكد أنها لا تزاد أولا ولكن ثانيًا وثالثًا .... إلخ .

٨ - ياء الزوائد: ذكرها في العدِّ ، ولم يذكرها في التفسير .

٩ - الهمزة: ذكر المصنف أن من أقسام الهمزة أن تكون زائدة .

١٠ - الألف: لم ينص على ألف زائدة بهذا الاصطلاح ، ولكن بالنظر إلى مجموع ألفاته نجد أن معظمها الغالب هو ألفات زائدة ، والمقصود بالألف الزائدة هنا ما زيد في بنية الكلمة لمعنى ، وقد أطلق كثيرًا من معاني صيغ الزيادة على الألف (الحروف عامة) الموجود بها ، كألف الشركة ، وألف التكرير ، وألف التذكير ... إلخ .

ويمكن أن نلاحظ على حروف الزيادة عند المزني ما يلي:

١ - حروف الزوائد عند المزني هي كما عند غيره من النحاة .

٢ - مصطلح الزيادة عند المزني هو مصطلح الزيادة في حروف المباني .

٣- غلَّب المزني المعنى المستفاد من البنية على تسمية حروف الزوائد في الألف والميم .

٤- اختلفت اعتبارات تقسيم الحروف الزوائد عند المزني ، فمرة يذكر في حرف أنه مزيد للعلامة أو مزيد للبنية ، كما في النون ، ومرة يفرق على أساس مدخول الحرف الزائد كما في الميم؛ فمرة على الفاعل ، وأخرى على المفعول ...أطلق المزني مصطلح الصلة على وعي تام بالفرق بينه وبين مصطلح الزيادة ولم يخلط بينهما .

ج- الخروج:

وهذا المصطلح أطلقه المصنف على الواو في نحو: ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثياب ، مؤكدًا أن دخولها وخروجها سواء ، ويعني بذلك عدم تأثر معنى التركيب بخروجها وهو قريب جدًّا من معنى الصلة أو الزيادة عند بعض النحاة ، وهذا النص من المزني يؤكد أن للصلة عنده معنى في التركيب وبحذفه يتأثر التركيب معنى ولفظًا في الحروف العاملة ، ومعنى فقط في غير العامل ، أما هنا فلا يتأثر لفظًا ولا معنى .

وينبغي التأكيد على أن الخروج المقصود هنا يخالف الخروج الذي تقدم بمعنى الخلاف والصرف ، ولا علاقة بينهما .

د- الإقحام:

وقد ذكر المزني هذا المصطلح في الألفات ، حيث نجد عنده ألف الإقحام ، وقصد بها الألف المزيدة بين ألف الاستفهام وألف الكلمة عند التخفيف في نحو: آئذا ، وآأنت. وبالنظر إلى هذه الألف يمكن أن نفهم أنه قصد إقحام الحرف المزيد بين كلمتين ، حرف معنى وحرف مبنى وقع في الكلمة ، والأول هو ألف الاستفهام والثاني ألف الكلمة على حين نجد عند غيره حروف الإقحام مما يطلق على حروف الصلة أو الزيادة ، كما عند الهروي .

ومن هذا العرض نجد وعي المصنف في إطلاق هذه المصطلحات ودقته فيها على التفصيل المتقدم مع التأكيد على خطأ القائلين بأن الصلة والحشو عند الكوفيين يقابلهما الزيادة عند البصريين ، وبيانه فيما تقدم .

ومن المفيد أن نشير إلى مسألتين مهمتين تتعلقان بمصطلح الزيادة أو الصلة .. أعني بذلك مسألتي زيادة حروف المعاني وحذفها ، حيث كانتا مثار خلاف يمكن أن نتبينه فيما يلي:

المسألة الأولى: هل يجوز زيادة حروف المعاني ؟

يري بعض النحاة أنه يجوز أن تزاد بعض حروف المعاني، وذلك على وجوه، منها:

١- يزاد الحرف في اللفظ خاصة، نحو (ما) الزائدة في نحو: أتيت بما زاد.

٢- أن يزاد حرف المعنى في المعنى خاصة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1]. فـ (ما) زائدة في المعنى، وهي في اللفظ معتمدة، كافة أو مهيئة.

٣- ومنها أن يكون حرف المعنى زائدًا في اللفظ والمعنى معًا، نحو: فبما صدقة منك يعالج المريض. وذهب النحاة إلى أن زيادة حروف المعنى خلاف الأصل؛ كذا ذكره السيوطي ملخصا[2].

المسألة الثانية: هل يجوز حذف حروف المعاني؟

نلاحظ عند المصنف – المزني- إضمار الباء، وإضمار اللام، وإضمار الواو، وفي مصنفات الحروف نجد تفصيلا لكثير من الحالات التي تحذف فيها بعض الحروف، ومن الحروف التي تحذف:

١-الفاء: قد تحذف الفاء الواقعة في جواب الشرط، نحو قوله[من البسيط]:

من يفعل الحسنات الله يشكره   والشر بالشر عند الله سيان[3]

فهذه الواقعة في جواب الشرط، والمراد: فالله يشكره.

١- (لا): كما في قول امرئ القيس [من الطويل]:

فقلت يمينَ الله أبرح قاعدًا   ولو قطعوا حبلي لديك وأوصالي[4]

والمقصود: لا أبرح.

---

(١) سورة النساء / ١٧١.

(٢) الأشباه والنظائر (٢/ ٣١) ط حيدر آباد، أمالي الشجري (١/ ٣٧٥)، الأضداد للأنباري/ (١٩٥،١٩٦).

(٣) اختلف في نسبته، فقيل: حسان بن ثابت. وقيل: لعبد الرحمن بن حسان. راجع الشاهد في أمالي ابن الشجري (١/ ٨٤، ٢٩٠) والخصائص (٢/ ٢٨١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١١٤) وديوان كعب ابن مالك (٢٨٨)، شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٥٦)، شرح المفصل (٩/ ٣) والكتاب (٣/ ٦٥) المقتضب (٢/ ٧٢)، والمقرب (١/ ٢٧٦).

(٤) ينظر البيت في أمالي الشجري (٧٩، ٣٧٦).

٢-وكذلك ورد حذف الواو العاطفة ، في قول الحطيئة [من البسيط]:

إنَّ امــرأً رهطُــهُ بالــشامِ ، مَنْزِلُــهُ   بِرَمْـلِ يَـبْرِينَ مـا أَشَـدَّ مـا اغترَبَـا [١]

والمراد: ومنزله برمل يبرين .

٣-كما تحذف (قد) وغيرها[٢]. وذهب بعض النحاة إلى عدم جواز حذف حرف المعنى ، وقد أورد السيوطي هذه المسألة ونقل أقوالهم فيها ، فابن يعيش يرى أن حذف الحرف يأباه القياس؛ لأن المراد بحروف المعاني الاختصار والنيابة عن الأفعال ، فـ (ما) الاستفهامية – مثلا – تنوب عن (أستفهم) وحروف العطف تنوب عن (أعطف) ...إلخ، فحذفها يكون عادةً اختصارًا لمختصر .

ونلاحظ عند المزني أنه في أكثر هذه المواضع يسمي هذه الحروف تسميات أخرى تبتعد عن اصطلاحات الزيادة أو الحذف ، مما يرجح أنه لا يحكم بزيادة حروف المعاني ولا يرى حذفها ، وإنما ما يعده الآخرون زائدًا يراه المزني مؤديا معنى ما ولو كان التوكيد ، وكذلك في الحروف المحذوفة يرى لها فائدة ما زالت موجودة ، كما في: باء الانضمار ولام الإضمار، وواو الخروج وواو الإضمار [٣] .

٥-البدل – العوض

عرض المزني لمصطلحي البدل والعوض وكذا ورد عنده مصطلحات تدور في فلك البدل ، كالانقلاب والقلب والخلافة، وقد عرضت كلًّا في موضعه مع عقد مبحث في بيان البدل والعوض عند ذكر المصنف لهما، والذي أريده هنا التأكيد على فطنة المزني للفرق بين هذه الاصطلاحات ، وذلك مفهوم من نصه وتمثيله كما يلي:

أولا: نص المزني على أن مجموعة من الحروف تكون أصلية أو مبدلة ، ونص على تعريف المبدل منها بأنه ما عوض عن حرف أو أقيم مقامه ، ولنا مع ذلك وقفة طويلة في

---

(١) ديوان الحطيئة / ٥ ، أمالي الشجري (٧٩ ، ٣٧١) ، شرح شواهد المغني للسيوطي/ برقم (٦٣٥)، ورمل يبرين: مكان معروف .

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية (١/ ٣٧٥ ، ٢/ ٢) وما بعدها ، الأشباه والنظائر (١/ ٣٣) ط حيدر آباد ، الخصائص (١/ ٢-٣ ، ٢/ ٢٧٣- ٢٨٤) ط الهيئة العامة للكتاب .

(٣) راجع ١/ ٥٢١، ٢/ ١٣٨، ٢٦٣، ٢٦٨ من التحقيق .

آخر التاءات [1].

والذي يعنيني هنا أن المزني فطن إلى الفرق الجوهري بين البدل والعوض؛ على أنه يؤكد أن العوض نوع من البدل، وعلى ذلك جرى النحاة.

ثانيًا: البدل: هو مصطلح شامل – عند المزني – لتبادل حرف مع حرف آخر في الكلمة نفسها، وإذا كان عامًّا في حروف الهجاء سمي التعاقب، أو الإبدال اللغوي، والشائع منه حروف (هدأت موطيًا).

كما أنه يشمل الإعلال، حيث عبر عن عدد من حالات الإعلال بتسميته بدلا.

و يشمل الحديث الحروف المتصلة بهذه المصطلحات وهي:

١ – ألف البدل من الواو
٢ – ألف البدل من الياء
٣ – ألف البدل من الهمزة
٤ – ألف البدل من التنوين
٥ – ألف البدل من النون الخفيفة
٦ – باء البدل
٧ – سين البدل
٨ – هاء البدل
٩ – فاء البدل
١٠ – كاف البدل
١١ – لام البدل
١٢ – ميم البدل
١٣ – نون البدل
١٤ – واو البدل
١٥ – ياء البدل
١٦ – الهمزة المبدلة

ويمكن أن نقول: إن هذه الحروف التي حملت اصطلاح البدل يندرج تحتها:

البدل – والإعلال – والقلب، وبيانه:

أ – البدل عام في كل الحروف ولا يختص بحروف معينة.

ب – الإعلال: هو تغيير يطرأ على حرف العلة للتخفيف، بقلبه أو إسكانه أو حذفه، ومنه فيما ذكره المزني:

ألف البدل من الواو، ومن الياء، ومن الهمزة ... إلخ.

---

(١) راجع ٢/ ٣٣ وما بعدها من التحقيق.

ج- القلب: وهو أحد طرق الإعلال ويختص بحروف العلة ، ومنه الحالات المذكورة سابقًا .

كما يندرج تحت البدل ما نجده عند المزني مما يأتي:

١- ألف العوض عن المصادر:

وذلك في نحو: راضية وخاطئة وطاغية والمفهوم من تفسير المزني للشاهد الأول يفهم منه أن هذه الألف نابت عن صيغة المصدر أو عن معناه ولم أقف على أحد من النحاة قال بهذا الرأي أو سمى الألف بهذه التسمية فيما أعلم ، والذي أريد قوله هنا أن استخدام المصنف لفظ العوض أدق من لفظ البدل باعتبار محل المبدل والمبدل منه .

٢- باء العوض من الاسم:

المفهوم من شاهده أن الباء دخلت مكان اسم في شاهده ، والقول فيه كسابقه من حيث عدم الوقوف على قائل به، وكذا ملاحظة معنى العوض في وضع الباء مكان الاسم.

٣- ألف الخلافة:

وقصد بها الألف المبدلة من الواو جوازا في نحو: وجوه ، أجوه ، وقتت ، أقتت .

كما يحتمل تمثيله أن يكون: آفيت ووافيت، فتكون الألف مبدلة من واو مضمومة أو مفتوحة وهي الواقعة فاء الكلمة ، ولورود الوجهين في هذه الأمثلة ، حيث إن القلب جائز وليس واجبًا هنا؛ فنرى الألف تخلف الواو جوازًا؛ لكل ذلك سماها (ألف الخلافة) وإلا فهو بدل على الحقيقة .

٤- ألف منقلبة عن ياء مكسورة:

أو ياء مكسور ما قبلها؛ نحو: طائي ويماني.

٥-واو الانقلاب:

وذكر تحتها حالتين من حالات قلب الواو ، الأولى: قلبها همزة عند تصغير فاعل الذي فاؤه واو؛ نحو: أو يصل . والثانية: قلبها ألفًا في نحو: غزا ودعا . ولست أريد مناقشة هذه المصطلحات هنا إلا من ناحية المصطلح (المتعلق بالبدل) وهو القلب أو الانقلاب فيها ، والألف المنقلبة عن ياء فيها احتمالات لعدم نصه عليها .

أما الواو الأخيرة فينطبق عليها مصطلح القلب تمامًا، وهو وسيلة من وسائل الإعلال وواحد من طرقه وهو مختص بحروف العلة ومعها الهمزة ، مع التركيز على أن المزني كان دقيقًا في اصطلاحه ، حيث الواو هي المتقلبة وهي في أحد أمثلتها – عنده – إنما هي ألف البدل من الواو ، فهذه هي الواو ؛ لأنها هي المنقلبة ، وكذلك في انقلابها همزة ، وهو نوع من البدل في حقيقة الأمر .

ولذلك فالانقلاب قريب من مصطلح القلب كما عرفه الصرفيون ، ولكنه ليس مطابقًا له تمامًا ، والدليل على ذلك ما نجده من عبارات عند المزني؛ ففي حديثه عن التاء ، قال: التاء المنقلبة عن الهاء ، ... وكل تاء تنقلب هاء عند الوقف ... إلخ

ولذلك نقول: إن اصطلاح القلب لم يقصد به المزني هنا إلا التغيير والتحول ، وليس الاصطلاح الصرفي ، إذ هو مختص بحروف العلة والهمزة .

وبعد عرض مصطلحات البدل وما يتعلق به أستطيع أن أؤكد على بعض الحقائق:

١ – فطنة المصنف لهذه المصطلحات والفروق بينها، لا سيما البدل والعوض والقلب.

٢ – ورد عند المزني مصطلحات جديدة في هذا المجال كالخلافة والانقلاب ، كما أهمل مصطلحات معروفة كالإعلال .

٣– التفت المزني لبعض مظاهر العوض لم نجدها عند غيره كالعوض من معنى المصدر ، وكالعوض عن الاسم بحرف .

٤ – خلط المزني بين الإبدال الشائع والقليل النادر وسيأتي تفصيل ذلك [(١)].

تعقيب على مصطلحات المزني:

بعد هذا العرض تتبين لنا بعض الحقائق:

أولا: تعددت أسس إطلاق المصطلح عند المزني ، ومن ذلك:

١ – تسمية الحرف بناءً على موقعه في الكلم؛ نحو:

- ألف الأدوات ، لوقوعها في الأدوات .
- ميم الأماكن ، ميم الفاعل ، ميم المفعول ... إلخ؛ لوقوعها في صيغة دالة على ما

---

(١) راجع ٢/ ٤٢ وما بعدها من التحقيق.

أضيفت إليه الميم .

- ألف التعجب ، باء التعجب ، ألف الإغراء ، لوقوعها في صيغة أو أسلوب يفيد التعجب أو الإغراء .

٢- إضفاء معنى الصيغة الواقع فيها الحرف عليه ، من ذلك:

أ- معنى الأداة للحرف: ألف التمني ، كما في (ياليت) وألف التنبيه؛ نحو: ألا ماء... وألف الزجر كما في (لا تقم) والمعاني مستفادة من الأدوات .

ب- معنى الصيغة الصرفية ، وهو الأغلب؛ نحو:ألف الشركة؛ نحو: بايع وقاتل .

- ألف البناء؛ نحو: (احمارَّ)

- ألف التمليك؛ نحو: لابن .

- واو النعوت؛ نحو: صبور وعجوز .

ومن ذلك ألف المدح وألف الذم؛ نحو: علامة وهلباجة .

ج- إضفاء معنى السياق كله على الحرف: ومن ذلك .

- لام المدح: نحو: لودع الرجل .

- واو الجحود: نحو: ومن زيد في الناس ؟

- واو المدح: نحو: جاء أخوك وأيُّ رجل ؟

٣- مال المزني إلى التفريع في مصطلحاته:وذلك ظاهر – مثلا – في تقسيمه للتاء الزائدة إلى عدد من التاءات ، وبمراجعة ألفاته الثلاثة والخمسين سنجد ميلا شديدًا للتفريع لا سيما إذا عرفنا أن بعضهم يعد الألفات ثلاثة ألفات فقط (!!) وسيأتي بيانه في منهج المصنف .

٤- تابع المزني الفراء في كثير من مصطلحاته ، كما بنى على كثير من أقواله تسميات لعدد من الحروف ومن ذلك – على سبيل التمثيل:

أ- واو الظرف: فيمكن أن نؤكد أن المصنف استقى هذه التسمية من نص الفراء ، حيث قال: " فإن جعلت الواو ظرفًا للفعل وإن جعلت الواو ظرفًا للاسم " .

ب- واو الخروج: وأظنه مأخوذا من قول الفراء عن شاهد هذه الواو: " لو لم يكن فيه الواو كان صوابًا " .

ج- واو الإضمار ... وغير ذلك مما أشرت إليه في مواضعه .

٥- من مصطلحات المزني ما لم نسمع به عند غيره ، ومن ذلك:

أ- هاء التعريف: في نحو: سيبويه ونفطويه ... إلخ .

وقد حاولت التماس مناسبة لهذا المصطلح ، فوجدت نقلا للسيوطي عن ابن الدهان عن صاحب (المستوفي) بما يفيد أن هذه الهاء من (ويه) أدخلتها العرب على هذه الكلمات المنقولة عن لغات أخرى ؛ لانتهاء الكلمات بواو قبلها ضمة وليس لذلك نظير في كلام العرب ، فصارت الهاء علامة على هذه الكلمات . وقد فسرت هذا بأن الهاء تدل وتعرف السامع بحقيقة هذه الكلمات وأنها غير عربية ، كما تعرف بأنها أعلام (والله تعالى أعلم).

٦- لم يفرق المزني بين حروف المبنى وحروف المعنى، فنراه يجمع بين ألف المدح في نحو(علامة) ولام المدح في: لودع الرجل ، معا تحت حروف المدح .

٧- لم يفرق المزني بين الحرف والاسم من حروفه ومصطلحاته ، فألف التثنية تشمل الألف في: (الزيدان) والألف في (يقومان).

-وكذلك الياء في نحو (غضبى) ونحو: أنت تقومين ، كلتاهما ياء التأنيث .

٨- بنى المزني كثيرًا من مصطلحاته على شاهد واحد، فباء الإجراء خاصة بـ(سحر) والسين اللازمة تكون في (أمس) و(حسب يحسب) ولام النقل في (لمن ضره) وعندي لما غيره خير منه .

٩-مصطلحات المزني - تبعًا لحروفه - شاملة لمستوى الدراسة اللغوية للحروف المفردة بداية بالصوت وانتهاء بالدلالة .

١٠- بنى المزني بعض مصطلحاته بناء على قراءة لبعض القراء؛ كما في تاء الإضمار بمعنى الإدغام؛ فهي مبنية على القراءة التي انفرد بها البزي .

١١- مصطلحات المزني وآراؤه تؤكد أنه كوفي المذهب.

* * *

القسم الثاني

كتاب حروف الهجاء؛ دراسة شاملة

ويشمل:

الباب الأول:

عنوان الكتاب ومصادره ومنهجه.

الباب الثاني:

موقع حروف الهجاء بين مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء.

الباب الثالث :

المسائل النحوية والصرفية في كتاب حروف الهجاء.

* * *

الباب الأول

عنوان الكتاب ومصادره ومنهجه

ويشمل :

الفصل الأول : عنوان الكتاب.

الفصل الثانى : مصادر حروف الهجاء.

الفصل الثالث : منهج المصنف في حروف الهجاء.

* * *

الفصل الأول: عنوان الكتاب

جاء لهذا الكتاب عنوانان مختلفان:

الأول: الحروف. الثاني: حروف الهجاء.

والراجح لدى الباحث أن العنوان الأصح للكتاب هو (حروف الهجاء) وذلك بناء على الأدلة التالية:

١ -عدم وضوح العنوان على صفحة غلاف النسخة الأردنية والتي اعتمد عليها التحقيق السابق للكتاب، وأرى أن الاعتماد كان على فهرسة المكتبة المركزية للمخطوطات بالجامعة الأردنية، واحتمال خطأ المفهرس قويٌّ؛ ويؤيدني في ذلك واقع فهارس المخطوطات[1] والدليل على ذلك أيضا الخطأ الذي وقع في كنية المصنف كما تقدم في أول البحث.

---

(١) كثيرا ما يقع الخطأ في أعمال الفهرسة، وقد وقفت على عدد من هذه الأخطاء أثناء البحث؛ ككتاب نظم الضوابط النحوية؛ في فهارس دار الكتب (ومعهد مخطوطات جامعة الدول العربية) أنه لعلم الدين السخاوي، والتحقيق أنه للمهلبي (راجع فهارس معهد المخطوطات / ١٧٧نحو م) كذلك في فهارس المخطوطات أن تفسير السخاوي وصل فيه إلى الكهف ولم يتمه؛ متابعة لابن خلكان، مع أن النسخة كاملة، وقد قدمت عددا من الأدلة على نسبة النصف الثاني للسخاوي؛ بل إن الفهارس والتراجم معا يذكران أن سفر السعادة للسخاوي هو شرح آخر للمفصل، ومن العجيب أن بعض المعاصرين قد تابع الفهارس في هذا القول دون الرجوع إلى الكتاب للتأكد من أنه ليس شرحا للمفصل على أية حال !! [راجع فهارس المخطوطات بدار الكتب / ١٥٩ تفسير، السخاوي وجهوده النحوية من خلال تفسيره للقرآن العظيم، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم بالمنيا للباحث]. كما تذكر الفهارس كتابا بعنوان: الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤوَّل، وفي بياناته أنه تسع وتسعون لوحة (! !) والحق أن الموضوع المذكور لوحة واحدة من المخطوط؛ أما الباقي فهو فتاوى مختلفة في الفقه والتفسير للسبكي؛ وإنما ظن المفهرس أن الكتاب كله في الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤوَّل؛ لأنه أول ما قابله من المخطوط (راجع فهارس المخطوطات بمعهد المخطوطات / نحو / ر).

٢- وربما أطلقت كلمة (الحروف) عنوانًا للكتاب اعتمادًا على ما ورد في ختام النسخة الأردنية من قوله: (تم كتاب الحروف) وأرى أن ذلك من قبيل نيابة (أل) عن المضاف، وهو قريب من مذهب المصنف، أو هو من تصرف الناسخ اعتمادا على أن الكتاب مشهور.

٣-أو تكون تسميته (الحروف) اعتمادًا على موضوع الكتاب، وفي هذه الحالة يكون تسميته حروف الهجاء أصوب؛ كما سيأتي في الفقرة التالية.

٤-عموم دلالة مصطلح الحروف، كما تقدم بيانه من قبل، وبالنظر إلى المصنفات التي حملت هذا العنوان نجد أن بعضها يبتعد عن مجال اللغة تمامًا، فبالنظر في كشف الظنون - مثلا - تتضح لنا هذه المسألة؛ حيث ذكر في أول باب (علم الحروف والأسماء) ما يزيد على مائتين وثلاثين كتابا تحمل كلمة الحروف في عنوانها، وخص ثلاثة منها باسم الحروف، وبالنظر إليها نجد أنها لا علاقة لها بالحروف إلا من جهة خواص الحروف من حيث إفرادها وتركيبها وتعلقها بأمور الفلاكة والنجوم، وطبائع الحروف، لا سيما ما نقله عن داود الأنطاكي وابن خلدون[1]...إلخ.

كما أن بعض هذه المصنفات التي حملت عنوان (الحروف) بعضها يدرس المعاني الفلسفية للحروف، كما في الحروف للفارابي.

- وبعضها يهتم باللفظ؛ من أقسام الكلم الثلاث؛ مفردا أو مثنى أو مجموعا، كما في الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها لابن السكيت.

- و(الحروف) للشيباني، الذي عرف باسم الجيم يطلق الحروف ويريد بها اللفظ أو اللغة، حتى قيل: إنه كتاب في نوادر الحروف. وقصد بها الأسماء والأفعال والحروف.

- وكتاب الحروف للخليل يهتم بالحروف من جهة المعنى اللغوي ودلالتها وخصائصها الصوتية وميزات كل حرف.

- وبعض هذه المصنفات يحمل عنوان الحروف، ويعني بها القراءات القرآنية، كما في حروف مكي بن أبي طالب.

- وبعض هذه المصنفات ضعيف الصلة بدراسة الحرف، كما في الحروف للرازي،

---

(١) ينظر: كشف الظنون (٣/ ٥٠ – ٥٧).

حيث اشتمل على خمسة عشر فصلا، حيث يدرس الحروف من ناحية لغوية في عدد قليل من فصول الكتاب وعلى نحو موجز، أما غالب الكتاب فهو حديث لا علاقة له باللغة، منذ ابتداء الكتاب بالحديث عن ابتداء خلق الحروف وأنواعها وحساب الجُمَل، ونظم حروف المعجم وفكاهات وطرائف حول ذلك، والمعنى اللغوي للحرف، وحروف المعجم في أوائل السور... إلخ.

- وبعضهم يطلق الحرف ويريد به أي كلمة، كما عند ابن يعيش وغيره [١].

بل إن المصنف نفسه استخدم كلمة الحروف للدلالة على الجمل والتراكيب كما في لام التعدي [٢].

إذن فيمكن أن نخلص من كل ذلك إلى عموم دلالة هذا العنوان " الحروف " وعدم انطباقه على مادة الكتاب.

أما تأكيد تسميته " حروف الهجاء " فبناءً على الأمور التالية:

١- ظهور العنوان ووضوحه على صفحة غلاف النسخة التيمورية، والتي حملت عنوان " حروف الهجاء ".

٢- دقة صاحب المخطوطات التيمورية رحمه الله، حيث اشتهر عن أحمد تيمور باشا رحمه الله عنايته بتدقيق محتويات مكتبته، بل نسب إليه اعتناؤه باقتناء المخطوطات التي خطها مصنفوها أنفسهم [٣].

٣- انطباق العنوان على موضوع الكتاب، حيث يتناول عرض حروف الهجاء المفردة مرتبة ترتيبًا ألفبائيا؛ ولذلك لم نجد فيه حروفًا مركبة إلا ما ذكره عرضًا في باب لام ألف.

٤- منهج المزني وطريقته في الاصطلاح يعتبر من الأدلة على عنوان الكتاب الصحيح؛ حيث إن المزني " الكوفي" لو أراد تسمية كتابه بالحروف قاصدا به (حروف المعاني) لسماه الأدوات كما ورد عنده: ألف الأدوات، وقصد بها الألف الداخلة في بناء حروف المعاني، إذن فمقصده دراسة الحروف من ناحية البنية المفردة للحرف، وما يمكن أن تؤديه من معانٍ أيضا.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش – مثلا - (٦ / ١١٦).

(٢) راجع ٢/ ١٣٥ من التحقيق.

(٣) هذه المسألة مما اشتهر بها المذكور (رحمه الله) بين المهتمين بتحقيق التراث.

ومن كل ما تقدم تطمئن النفس تماما إلى صحة عنوان الكتاب كما ورد على غلاف النسخة التيمورية وكما عرَّف به الناسخ بقوله: " هذا كتاب حروف الهجاء... " إلى آخر التعريف.

مع عدم إنكار صحة العنوان الثاني " الحروف " وتقدم عدد من أسباب ترجيح العنوان الأول.

* * *

الفصل الثاني: مصادر الكتاب

تعددت مصادر المصنف وروافد مادته، وقد ظهر في هذا الكتاب – حروف الهجاء – أدلة على تعدد مصادر المزني وغزارة ثقافته، ومن هذه المصادر:

١ - القرآن الكريم بقراءاته:

حيث لجأ المصنف إلى آيات القرآن الكريم ينهل منها كلما وجد إلى ذلك سبيلا، لا سيما في القراءات المخالفة للقياس البصري، وقد ظهر أن المصنف نقل عن كتب القراءات، نحو ما رواه عن مجاهد وغيره كما تقدم في بيان أثر القرآن في احتجاج المزني[١] .

٢- كتب معاني القرآن:

لا شك أن المزني قد اطلع على معاني الكسائى ومعاني الفراء، وقد يكون اطلع على معاني الأخفش أيضا، ولكن الذي تأكد لي اطلاعه على معاني الفراء، ونصوص هذا الكتاب الذي بين أيدينا تنطق بذلك، وأيضا تقدم الحديث عن أثر الفرَّاء وكتابه "معاني القرآن" في آراء المزني . وكذلك أكاد أجزم باطلاعه على معاني الكسائي الذي لم يصلنا حيث نقل عنه أكثر من مرة كما تقدم أيضًا[٢].

٣- مصنفات التفسير:

أرجح أن المزني قد اطلع على تفسير ابن جرير الطبري؛ لما تقدم من ثبوت لقائهما، ولكن كما يقال: المعاصرة حجاب، ولعل عدم نقله عنه صراحة لذلك.

٤- دواوين الشعراء :

وتبين أن المزني نقل عن الشعراء واحتج بأشعارهم، منسوبة مرة، وغير منسوبة أخرى، وغلب على شواهده أنها من عصر الاحتجاج، كما اعتنى برواية الشاهد كما رأينا في نقله عن الأصمعى والاحتجاج بروايته، وبمراجعة كتابه نجد أن أشعار العرب من روافد مادة هذا الكتاب[٣] .

---

(١) راجع ١/ ٧٩ وما بعدها من الدراسة .   (٢) راجع ١/ ١٣٦ من الدراسة.

(٣) راجع ١/ ٩٤ وما بعدها من الدراسة.

٥- لغات العرب واللهجات:

مثلت الكلمات الجارية على ألسنة الناس – أهل الفصاحة – مصدرًا رئيسا من مصادر المزني، وهي بينة في هذا الكتاب على النحو الذي تقدم، ومن المحتمل أن يكون المزني ممن رحلوا لتلقي العربية عن أهلها الفصحاء وذلك بناء على كثرة احتجاجه بكلام العرب.

٦- مصنفات النحو واللغة:

إن ما ذكره المصنف من إجماع الجمهور من اللغويين والنحويين على مسألة ما ليؤكد سعة اطلاعه على مصنفاتهم؛ وهذا النوع من المصادر مثل الركيزة الكبرى في آراء المصنف وروافد مادته اللغوية، ومن أهم هذه المصنفات:

أ- معاني القرآن للفراء: وتقدم الحديث عنه منذ قليل.

ب- كتاب الكرماني في النحو: وقد أثبت الحموي اطلاع المزني على كتاب الكرماني وأنه قرأه على أبيه، وكذلك أقرأه غيره، ومع أن المصنف لم يذكر الكرماني ولم ينقل عنه، إلا أن الحموي قد أثبته فيما نقله عن اليزدادي كما تقدم في ترجمة المزني[١].

ج- العين للخليل بن أحمد: والراجح اطلاعه عليه لأن مواضع نقله عن الخليل القليلة ترجع إلى آرائه في مقدمات الحروف في كتابه العين.

د- كتاب سيبويه: مما نقله عَن سيبويه يتبين لنا اطلاعه على كتابة في النحو.

هـ- كتب ابن السكيت: أرجح أن المزني اطلع على مصنفات ابن السكيت، وذلك لورود موضعين في كتابه حروف الهجاء، من المحتمل أن يكون المعنيَّ بهما ابن السكيت، الأول من هذين الموضعين: عند ذكر المصنف لقلب وإبدال مجموعة من حروفه، قال: " وهذا كثير في مثل هذا الكتاب، وهوكثير في كتب الإبدال" وفي نسخة: (كتاب الإبدال) والموضع الثاني: عند حديثه عن الواو، قال: " وكان صاحب المنطق يسميه رباطًا "[٢] ومن المحتمل أنه يعني ابن السكيت وكتابيه، الإبدال، وإصلاح المنطق، أو كتابه المنطق الذي ذكره ابن فارس في مقدمة المقاييس[٣] وإن كان من المحتمل أيضًا أنه يعني أبا زيد الأنصاري وكتابه المنطق.

---

(١) راجع ١/ ٥٥ من الدراسة. (٢) راجع ٢/ ٣٠٧ من التحقيق.

(٣) نصَّ عليه ابن فارس ضمن مصادر مقاييس اللغة في مقدمته.

٧- **كتب الآثار والسنن**: وهذا المصدر يتأكد لنا بمراجعة فصل الهمزة والآثار المنقولة فيه[١].

٨-**آراء العلماء**: تقدم الحديث عن آراء كل من: الكسائي والفراء والخليل وسيبويه في بيان موقف المزني من المدارس النحوية[٢] ومن آراء الآخرين:

أ-الأصمعي: احتج بروايته لأحد الشواهد مما يدل على اطلاعه على الأصمعيات أو غيرها مما صنفه الأصمعي؛ كما أنه من المحتمل أنه اطلع على كتاب الأصمعي المسمى القلب والإبدال، وقد ذكر ابن النديم هذا الكتاب ضمن مصنفات الأصمعي، وقد يحتمل أن المزني قصده ضمن أصحاب كتب القلب والإبدال عندما أحال عليها في الحروف من الثاء إلى القاف[٣].

ب - أبو زيد الأنصاري: وأكاد أجزم باطلاعه على نوادره، أو غيرها مما صنفه في اللغة، وقد ذكره صراحة في موضع، عند لام كي ولام الجحود، كما يفهم نقله لرأيه في موضع آخر متابعًا له، وذلك عند إقراره زيادة التاء في الأوقات، وقد حكى ذلك عن أبي زيد...كما أن المصنف ذكر عبارة أشار فيها إلى أحد الكتب التي يحتمل أن يكون لأبي زيد، فعند قوله عن الواو:"وكان صاحب المنطق يسميه رباطًا" قلت: يحتمل أن يقصد به أبا زيد الأنصاري؛ حيث ذكر ابن النديم أن من مصنفاته: كتاب المنطق[٤] إذن فكتاب المنطق يحتمل أن يكون لابن السكيت أو لأبي زيد الأنصاري، وكلاهما ممن نقل عنه المزني. وأرى أن المصنف لم يصرح بآراء العلماء كثيرًا لأنه سلك سبيل الاختصار في كتابه ولا شيء غير ذلك منعه من النقل والتصريح بأسماء المنقول عنهم.

* * *

(١) راجع ٢/ ٣٦٠ وما بعدها من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ١٣٣ وما بعدها من الدراسة.

(٣) الفهرست لابن النديم / ٨٢.

(٤) الفهرست / ٨١، وراجع ٢/ ٣٠٧ من التحقيق.

الفصل الثالث: منهج المزني في الكتاب

المبحث الأول: منهج المزني وسماته

المطلب الأول: منهج المزني في حروف الهجاء

يمكن أن نقول: إن للمصنف منهجًا منتظمًا في عرض مادته، ويتلخص هذا المنهج في عرض الفروع المختلفة التي تقع تحت حروف الهجاء مرتبة ترتيبًا عامًّا هو الترتيب الهجائي لأبواب الكتاب على النحو التالي:

أولا - بدأ المزني كتابه بعرض الألفات ثم الباءات... إلخ.

ثانيا- عقد فصلا بعنوان (لام ألف) وآخر للهمزة، وسلك المصنف مسلكًا منتظمًا قلَّ أن يخالفه - في عرض هذه الحروف وتفسيرها على النحو التالي:

١ - يذكر عنوان الباب، الألفات، الباءات... إلخ.

٢ - يذكر عدد الفروع والأنواع الواقعة تحت الحرف المعقود له الباب.

٣- يشرع في عد هذه الفروع وإحصائها.

٤ - يبدأ في تفسير الباب بقوله: (تفسيرهن) وفيه يشرع بتفسير ما ذكره من أنواع الحروف حرفًا حرفًا.

[ ] منهج المزني في العدّ:

لم يتضح للمزني منهج معين في عده للحروف، والبين خضوع العد لما يرد على خاطره، ولم أجد تقسيمًا معينًا كما سيأتي.

[ ] منهج المزني في التفسير:

(تفسيره للحروف): الظاهر في حروف الهجاء أن التفسير عند المزني لا يعني إلا التمثيل والاحتجاج للحرف بشاهد أو مثال في الغالب، أو تعريف الحرف وصفًا له وهو أقل من الأول.

المطلب الثاني : سمات منهج المزني وأسلوبه

١- اعتمد منهج المزني على الملاحظة الذاتية، وذلك واضح في تسميته لكثير من الحروف، وملاحظة المعنى الدقيق المبني على وجود الحرف أوعدمه، كألف التمليك، وألف الشركة وألف الخلافة وغير ذلك من الحروف.

٢- اتسم منهجه بالتزام الإيجاز والاختصار، وذلك واضح من أول الكتاب إلى آخره فلم نجد في الكتاب بسطًا لمسألة من مسائل الخلاف - مثلا - ولا إكثارا من التمثيل - حتى إن هذا الإيجاز سبب كثيرًا من الغموض كما سيأتي تفصيله بعد قليل.

٣- الميل الشديد إلى آراء الكوفيين ومصطلحاتهم وعلمائهم كما تقدم.

٤- الولع بالتفريع لأدنى فرق، والأمثلة على ذلك تفوق الحصر، والألفات الثلاثة والخمسون واللامات الأربع والثلاثون وغيرها من الحروف ...تنبئنا عن ذلك.

٥- الدقة في الملاحظة والاستنباط؛ فعلى الرغم من الميل إلى الإيجاز نجد دقة متناهية في تسمياته وإطلاق مصطلحاته، فمثلا عندما ذكر عددًا من الحروف (أعني المجموعة من التاءات إلى القافات باستثناء السينات) ذكر أنها إما أن تكون مبدلة أو أصلية، ومظهر الدقة أنه رجع فبين قسمي المبدلة وهما ما أبدل عن حرف أو أقيم مقامه.

٦- التزام السهولة في العرض، فلم نجد عند المزني جدلا فلسفيًّا ولا غموضًا متعمدًا لا سيما في التعليل بشكل عام، وكذا في تفسيره للحروف.

٧- الشمول: وهو من أهم سمات منهج المزني، فلم يتوقف عند مستوى معين من مستويات اللغة، فكل ما ارتبط بحروف الهجاء من الأحكام المندرجة تحت مستوى من مستويات الدراسة اللغوية صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالة - سنجد إشارة إليه بشكل أو بآخر، والجامع بين كل ذلك حرف الهجاء؛ كما سيتبين تفصيل ذلك في دراسة مسائل الكتاب.

٨- تسمية المزني للحرف تنبئ عن رأيه ومذهبه، وهذا ملمح عام من ملامح منهجه في هذا الكتاب، وهذا هو الأصل في منهجه، فقوله: " الألفات " وإدراجه عددًا ضخمًا من الهمزات تحتها، ثم إفراده بابًا للهمز آخر الكتاب ينبئ عن تفريقه بين الألف والهمزة، ولكنه تابع كثيرًا من النحاة في الجمع بينهما تحت اسم الألف... [(١)].

(١) راجع ١/ ٣٩٦ وما بعدها من التحقيق.

وقوله مثلا: "هاء العماد" تأكيد لمذهبه في العماد وموقعه وفائدته في الكلام، فإذا كان هناك رأي يخالف ما يعتقده نصَّ عليه، كما في الموضع نفسه[١].

٩-محاولة وضع الضوابط العامة على مر الكتاب، وذلك أنه ينص على قواعد يمكن اطرادها على نطاق واسع من اللغة، كأن يقول: وكل تاء في اسم تسقط في الجمع فهي زائدة...[٢] وكل تاء تنقلب هاء في الوقف فهي هاء التأنيث[٣]...إلخ، وتقدم بيان ذلك في القياس[٤].

المبحث الثاني: المآخذ على منهج المزني وأسلوبه

الحديث عن المآخذ على منهج المزني في كتابه حروف الهجاء يمكن أن ينقسم إلى مآخذ تتصل بالشكل، وأخرى تتصل بالمضمون، ويتضمن الأخير نبذة عن المصطلح، وتفصيله كما يأتي:

المطلب الأول: المآخذ المتصلة بالشكل

١- نهج المزني منهج الإيجاز في سائر كتابه، ومع ذلك نراه يبسط الحديث في بعض الحروف، كما في لام الإضافة، لام الأمر، واو الحال، واو الظرف ... وغير ذلك بحيث بسط بعض أحكام هذه الحروف[٥]، على حين اقتصر في غالب كتابه على التمثيل.

٢- التزم المزني بعدِّ الحروف ثم الشروع في التفسير، ولكنه خالف ذلك في مواضع من الكتاب واتخذ ذلك أشكالا؛ منها:

- الأول: أن يمثل للحرف أثناء العد، ومن ذلك – باء الإلصاق، وباء التوكيد والعموم، والباء بمعنى (من أجل) والباء بمعنى (إلى) والفاء بمعنى(حتى)[٦].

- الثاني: أن يذكر حروفًا في العد ويسقطها في التفسير، ومن ذلك: المواضع السابقة، إضافة إلى ألف التنكير ولام النهي ولام الصيرورة... إلخ[٧].

---

(١) راجع ٢/ ٢١٤ من التحقيق.

(٢) ينظر ٢/ ٢٧ وما بعدها من التحقيق.

(٣) ينظر ٢/ ٢٠٩ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ١٠٦ وما بعدها من الدراسة.

(٥) راجع ٢/ ٨٢، ٨٩، ٢٥٦، ٢٨٦ من التحقيق.

(٦) راجع ١/ ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨ وما بعدها من التحقيق.

(٧) راجع ١/ ٣٩٧ وما بعدها، ٢/ ٧٧، ٧٨ من التحقيق.

-الثالث: وهو عكس ما تقدم، أي: أن يذكر تفسيرًا لحروف لم يذكرها في العد، ومن ذلك: باء الأصل، وفاء الصرف، وهاء الأصل، وواو الصلة، وواو بمعنى (مع) [١].

٣- اختلاف عدد الحروف المعدودة عنه في التفسير وسنجد أن المزني يحدد عدد حروفه في بداية كل حرف، وفي بعض الأحيان نجد اختلافًا بين ما ذكره وبين ما يفسره عددًا، ومن ذلك:

أ- الباءات المعدودة حقيقة خمس وعشرون باء، والمفسر منها أربع وعشرون باء؛ فسر أربعا في العد وعشرين في التفسير، وسقطت باء الأصل من التفسير، ونص على أن الباءات إحدى وعشرون باءً [٢].

ب- وقد ذكر أن اللامات ثلاثون لاما، ولكنه عد اثنتين وثلاثين لامًا، وفسر ثلاثين لامًا[٣].

٤- اختلاف ترتيب بعض الحروف في العد عن ترتيبها في التفسير، كما في: ألف المصدر وكذا في معظم الباءات نجدها مختلفة عن ترتيبها في العدّ [٤].

المطلب الثاني: المآخذ المتصلة بالمضمون:

أولا: حروف المزني عدة وليست قسمة، ويؤخذ على منهجه في ذلك افتقاد الأساس في ذكر حروفه وتقسيمها وترتيب هذه الحروف المندرجة تحت الحرف الواحد.

ثانيًا: عدم وحدة أسلوب التفسير في مختلف الحروف، وذلك أن بيانه للحروف قد اتخذ أشكالا متعددة، وذلك من ناحيتين كمًّا وكيفًا:

أ- من ناحية الكم: نلاحظ ما يأتي:

١- بعض الحروف لم يعرض لها المزني مطلقًا، كالزايات.

بعض الحروف ذكرها جملة واكتفى بالقول بأنها تكون أصلية أو مبدلة، كما في التاءات، الجيمات، الحاءات، الخاءات،... القافات، ماعدا السينات والكافات والفاءات[٥].

---

(١) راجع ١/ ٥١٤، ٢/ ٥٣، ٢٠٥، ٢٤٢ من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٥١٤ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٧٦ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ٥١٣ وما بعدها من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٣٠ وما بعدها من التحقيق.

٢- باقي الحروف أطال فيها (قياسا إلى هذه الحروف) وفسرها بالمنهج المذكور قبل قليل.

ب-من ناحية الكيف:

اختلف منهج المزني في كيفية تفسيره للحروف وذلك على النحو التالي:

١-تعريف المصطلح بمصطلح آخر قبل التمثيل له أو تعريفه، كما في ألف البناء، فهي ألف التأليف، وبعده مثال [١] .

-وألف الإدخال، فهي ألف الإقحام، وبعدها تعريف ومثال[٢] .

-ونون العماد، وهي التي تسمى نون الوقاية وبعدها أمثلة[٣] .

٢-تفسير الحرف بالمثال فقط، كما في غالب الكتاب، كألف الزجر، وألف التمني، وألف النعت، وألف الإبلاغ، وهاء الحال، وهاء الخلقة.. إلخ، وهو السائد على الكتاب[٤] .

٣-تفسير الحرف بتعريفه مع التمثيل: ومن ذلك: واو الإضمار، وواو الخروج، ألف التمليك وغيرها؛ فواو الإضمار: هي التي تضمر ومعناها قائم، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [٥].. وكذا في الباقي.

٤-الاستفاضة في ذكر أحكام الحرف، كأن يذكر:

أ-حالات مجيئه وسبب دخوله. ب-حركته. ج-عمله.

د- ما يندرج تحته من حالات وأحكام.

ومن هذه الحروف التي أسهب فيها على النحو المذكور:

ألف الأمر [٦]، ألف الوصل[٧]، لام الإضافة [٨]، معظم الواوات؛ كواو الظرف،

---

(١) راجع ١/ ٤٥٨ من التحقيق. (٢) راجع ١/ ٤٧٤ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ١٩٠ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ٤٣٩، ٤٤١، ٥٠٢، ٥٠٤ وغيرها من التحقيق.

(٥) سورة الأعراف/ ٤. (٦) ينظر ١/ ٤٨٣ من التحقيق.

(٧) ينظر ١/ ٤٠٢ من التحقيق. (٨) ينظر ٢/ ٨٢ من التحقيق.

وواو النسق، وواو الحال، وواو الخروج، وواو الانقلاب ... إلخ [١].

المطلب الثالث: اضطراب نسبي في بعض مصطلحات المزني:

نلاحظ أن منهج المزني في إطلاق مصطلحاته قد شابه شيء من الاضطراب نلاحظه فيما يأتي:

أولا- عدم توحّد مجال استخدام المصطلح:

ويمكن أن نلاحظ هذا الاضطراب في بعض الحروف؛ فمثلا نراه يذكر ما يلي:

أ- مصطلح النقل وحروفه، ذكر المزني:

١ - لام النقل في نحو قولهم:عندي لَمَا غيره خير منه، وسميت كذلك لأن اللام منقولة عن موضعها [٢].

٢- وفي الياء نجده يذكر ياء النقل، وكان من المتوقع أن تكون هذه الياء منقولة عن موضعها؛ قياسا على لام النقل، ولكن نجد أنها بدل عن تاء الاستقبال في نحو: هن يقمن، والأصل: هن تقمن، لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث، وبملاحظة الحرفين نجد فرقًا بين لام النقل ويائه، خلافًا للمعروف - من حروف القسم، أو حروف التنبيه [٣].

ب- مصطلح الإضمار: وبجمع الحروف التي أضيفت إلى هذا المصطلح عند المزني سنلمح نوعًا من اضطراب المصطلح وعدم توحد منهجه في تسمية الحروف وبيانه فيما يلي:

١-ذكر المزني باء الإضمار وعرَّفها بأنها: هي التي تضمر تحتها اسما، نحو حججت بالخليفة؛ أي: بقربه [٤].

٢-تاء الإضمار: وقال إنها بمعنى الإدغام، نحو: لا تَّحدَّثوا [٥].

٣-لام الإضمار: وقصد بها اللام المضمرة في جواب القسم المسموع بغيرها في نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [٦] ومعناه: لقد أفلح.

---

(١) راجع ٢/ ٢٤٣ وما بعدها من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ١٤١ من التحقيق.

(٣) راجع ٢/ ٣٥١ من التحقيق.

(٤) راجع ١/ ٥٢١ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ٢٤ من التحقيق.

(٦) سورة الشمس/ ٩، وراجع ٢/ ١٣٨ من التحقيق.

– كما قصد بها اللام المضمرة في المضارع المجزوم بغير لفظ اللام، نحو قول الشاعر [من الطويل]:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

والتقدير: ولكن ليكن [(١)].

٤– واو الإضمار: وهذه الواو – كما عرفها المزني– هي أن تضمر واو النسق ومعناها قائم، كقوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [(٢)] والمعنى كما ذكره المزني: أو وهم قائلون.

وبملاحظة هذه الحروف التي أضيفت كلها إلى مصطلح الإضمار نجد نوعًا من الاضطراب– فيما يبدو لي – في منهج المزني في التسمية؛ فعلى حين نرى باء الإضمار ظاهرة وتحتها اسم مضمر نجد أن لام الإضمار، وواو الإضمار غير ظاهرتين، وهما المضمرتان، أما التاء فهي مضمرة بمعنى الإدغام، فلها وجود في اللفظ ولكن ضمن ما أدغمت فيه، ويؤكد ما ذهبت إليه من اضطراب منهج المزني في إطلاق مصطلح الإضمار ما ذكره من حروف أخرى حملت اصطلاح الإضمار أو ما يقاربه على النحو التالي:

١–باء الانضمار: وقصد بها الباء في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [(٣)] قال المزني: أي: ببشر، وهذه الباء حالة ظهورها سمّاها: باء التوكيد والعموم[(٤)].

ووجه الاضطراب في منهج التسمية هو عدم توحد أساس التسمية؛ إن لم يكن المعيار الذي يقوم عليه المصطلح منعدما أصلا، فبمقارنة هذه الباء بلام الإضمار وواو الإضمار– نجد أنه كان يجب أن يسميها باء الإضمار؛ لأنها هي التي تضمر، أما باء الإضمار المذكورة فشيء آخر، وهي التي يكون بعدها اسم مضمر (!!).

أو: كان يجب أن يسمى لام الإضمار، وواو الإضمار: لام الانضمار، وواو الانضمار، وهو أصوب في رأيي؛ لما في صيغة الفعل (انضمر) من طبيعة هذه الحروف، كما ذكرها المصنف.

---

(١) راجع تخريجه والتعليق عليه ٢/ ١٣٨ من التحقيق.

(٢) سورة الأعراف / ٤، وراجع ٢/ ٢٦٨ من التحقيق.

(٣) سورة يوسف / ٣١.

(٤) راجع ١/ ٥١٥ من التحقيق.

٦-لام الفعل: ويعني بها اللام التي يكون تحتها فعل مضمر، نحو: مالك ألا تسجد، معناه: ما منعك من أن تسجد؛ كما ذكر المصنف [١].

ولنا هنا ملاحظات تؤكد اضطراب منهج المزني في التسمية، وبيان ذلك:

أ-المعروف من اصطلاح لام الفعل -كما عند سائر الصرفيين ومنهم المزني- الأصل الثالث من حروف الكلمة الأصلية، وكثيرًا ما ذكر المصنف ذلك في حروف الأصل، وهو المتبادر إلى الذهن من التسمية.

ب- إذا كانت هذه اللام تحتها فعل مضمر، فكان من الأولى أن تسمى لام الإضمار أسوة بباء الإضمار، أوكان عليه أن يسمي الباء التي تضمر تحتها اسما بباء الاسم؛ كما سمَّى هذه اللام لام الفعل؛ لأنها تضمر تحتها فعلا (!!)

٧-الواو التي هي دليل فعل مضمر: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ [٢] أي: أريناه... إلخ ، وهي أشبه باللام السابقة في حقيقتها مع هذا الخلاف الواضح في التسمية، فلمَ لمْ تسمَّ واو الفعل ؟ أو تسمى اللام: اللام التي هي دليل فعل مضمر ؟

وأخلص من كل ذلك إلى وجود نوع من الاضطراب في منهج المزني في تسمية الحروف.

ج- الكناية: على مر الكتاب يطلق هذا المصطلح على الضمائر، كما في ألف عماد كناية المنصوب[٣]، هاء الكناية ... إلخ [٤].

ولكنه في موضع أطلقه على(الحروف)، قال عن نون العماد: " وقد تعمد بها الكنايات: نحو (مني، وعني)... فإن كانت الكناية في آخرها نون مشددة؛ نحو: إني وإنني وكأني وكأنني ونحو ذلك، وذلك اضطراب في منهج الاصطلاح عند المزني[٥].

ونحو ذلك في بعض التسميات، كأن يذكر لام اليمين عرضا في حالات التوكيد

---

(١) راجع ٢/ ١٣٠ من التحقيق.

(٢) سورة الأنعام / ٧٥، وراجع ٢/ ٣٠١ من التحقيق.

(٣) ينظر ١/ ٤٥٥ من التحقيق.

(٤) راجع ٢/ ٢٢٦ من التحقيق.

(٥) راجع ٢/ ١٩٠ من التحقيق.

بالنون، وليس في لاماته هذا المصطلح، وكان الأولى أن يسميها لام جواب القسم كما في لاماته[1].

ثانيا : الإبهام في تحديد المقصود بالمصطلح :

اتسم منهج المزني بالسهولة في العرض، والتزم الإيجاز والاختصار، ولكن ذلك المنهج أدى إلى غموض العبارة في بعض المواضع مما يؤدي إلى الإبهام أحيانًا، من ذلك:

١-عدم تحديد الحرف المراد بالشاهد أو المثال بدقة: ففي ألف عماد كناية – في نحو (إياك) لا نستطيع أن نعرف من عبارته أي قطع الحرفين يريد، وكلاهما عنده ألف ؟! (أعنى الهمزة والألف)[2].

وفي ألف عماد المبهم كذلك ففي نحو (ذواتا) على تقدير أنها كذلك، أي الألفين يعني الأولى أم الثانية ؟[3].

ثالثا - قلة الشواهد والأمثلة على مصطلحاته :

وذلك من المآخذ المتصلة بهذا المجال أيضًا: لا سيما في الجديد من مصطلحات المصنف، وكان من الأحرى إكثار الشواهد والأمثلة ليتضح المقصود منها بكثرة الأمثلة، ولسنا في حاجة للتمثيل لهذا المأخذ؛ فهو طابع الكتاب العام.

وترجع معظم هذه المآخذ إلى رغبة المصنف في التزام الإيجاز والاختصار، وكذلك إلى عودة هذا الكتاب إلى زمن متقدم في التصنيف.

* * *

---

(١) راجع ٢/ ٧٧ من التحقيق.

(٢) راجع ١/ ٤٥٥ من التحقيق.

(٣) راجع ١/ ٥٠٢ من التحقيق.

الباب الثاني

موقع حروف الهجاء

بين مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء

ويشمل:

١ – الفصل الأول:

مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء.

٢ – الفصل الثاني:

موازنة بين كتاب حروف الهجاء وبعض المصنفات الأخرى.

* * *

الفصل الأول

مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء

ليس المقصود من هذا الفصل حصر مصنفات في الحروف والهجاء؛ وإنما محاولة الإشارة إلى أهم ما صنف فيها؛ لنستطيع تبين موقع كتاب المزني بين هذا الكم الضخم من المصنفات وللحديث عن ذلك يجب أن نتناول ما يلي :

-المبحث الأول: المصنفات اللغوية في الحروف.

-المبحث الثاني: مصنفات الهجاء.

-المبحث الثالث: موقع حروف الهجاء بين هذه المصنفات.

المبحث الأول: مصنفات الحروف

لقيت الحروف – على اختلاف مفاهيم هذا المصطلح – عناية اللغويين العرب؛ بل وغير اللغويين – منذ عهد مبكر كما يذكر تاريخ اللغة العربية ودراساتها، وإن صحت نسبة ما ينسب منها للخليل بن أحمد تأكد هذا الزعم، فقد نسب إليه كتاب بعنوان "الحروف" وآخر بعنوان (اللامات) ... إلخ، وكذا كتابه العين، يعتبر كتابًا رائدًا في الحديث عن الحروف، ولكنه كغيره من المصنفات المبكرة كانت عنايته تدور حول خصائص الحروف العربية ودراستها صوتيًا ـ وميزات كل حرف من حيث المخرج وما يتصل به من صفات كالجهر أو الهمس..إلخ ويمكن تقسيم المصنفات التي اختصت بدراسة الحروف إلى مجموعات، منها:

أ-دراسات اتصلت بدراسة خواص الحروف مفردة ومركبة، وهي أشبه بعلم الطلاسم والمعميات والفلاكة والنجوم وحساب الجُمَل وهذه لا علاقة للبحث بها.

ب-مجموعات من المصنفات اللغوية التي تعني بمخارج الحروف وكيفية نطقها وقواعد إبدالها وإدغامها... إلخ.

ج – مجموعة اعتنت بدراسة الحرف من ناحية المبنى أو المعنى أو هما معًا، وهذا هو المراد هنا من هذا المبحث، وسوف نجد داخل هذه المجموعة أنماطًا مختلفة من المصنفات على النحو التالي:

أولا : مصنفات اعتنت بالحروف على وجه عارض :

وذلك تبعًا للأبواب النحوية أو الصرفية، وهو شأن غالب المصنفات النحوية، ومن ذلك مثلا:

١-الكتاب لسيبويه، وشروحه كشرح السيرافي والشنتمري ... إلخ.

٢-المفصل للزمخشري وشروحه تبعا له؛ كشروح كل من: ابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب والخوارزمي والبركوي والعلوي... إلخ.

٣-كافية ابن الحاجب وشروحها، كشرح الرضي.

٤-التسهيل لابن مالك، وشروحه، كشرح ابن مالك نفسه، وشرح ابن عقيل عليه؛ أعني المساعد..إلخ.

٥-الأصول لابن السراج.

٦-المقتضب للمبرد.

٧-همع الهوامع للسيوطي ... إلخ [١].

ثانيًا : مصنفات أفردت أجزاء متفرقة خاصة للحروف وأنواعها أقسامها، نحو:

أ-مجموعة المعاجم اللغوية، في بداية كل حرف من حروف المعجم، كالعين للخليل بن أحمد، وتهذيب اللغة للأزهري، وصحاح اللغة وتاج العربية للجوهري، ولسان العرب لابن منظور... إلخ.

ج-مصنفات نحوية أفردت أجزاء مجتمعة للحروف؛ نحو:

١ - جمل الزجاجي: حيث أفرد جزءا منه للأدوات، واختار بعض الحروف وبين أنواعها واستخدامها وأقسامها.

٢-المحلى " وجوه النصب" وهو أيضا كتاب الجمل المنسوب للخليل: أفرد فيه جزءًا كبيرًا للأدوات.

٣-الفصول في النحو: لابن الدهان[٢] .

---

(١) وهذه المجموعة كلها مطبوعة.

(٢) وهذه المجموعة كلها مطبوعة أيضا.

ثالثًا: مصنفات أفردت مباحث مستفيضة ومجتمعة لدراسة الحروف:

ومن ذلك:

أ -كتب علوم القرآن، منها:

١ - الإتقان للسيوطي.

٢ - البرهان للزركشي.

٣ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة.

٤ - ومعترك الأقران للسيوطي.

ب - مصنفات لغوية اشتملت على مباحث مستفيضة في الحروف، ومنها:

١ -الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم لابن فارس.

٢ - فقه اللغة وسر العربية للثعالبي.

ج-مصنفات أصول الفقه:

ولابد من وجود مباحث كبيرة للحروف والأدوات في كتب الأصول؛ لما لذلك من أهمية لا تخفى، ومن هذه المصنفات:

١ - الإحكام لابن حزم. ٢ - الإحكام للآمدي.

٣ - المحصول للرازي. ٤ - المستصفى للغزالي.

٥ - المعتمد لأبي الحسين البصري. ٦ - البرهان للإمام الجويني.. إلخ.

رابعًا: المصنفات النحوية في حروف المعاني:

وسوف نجد داخل هذه المجموعة مصنفات اعتنت بدراسة حروف المعاني فقط وأخرى أفردت للمباني مع إلمام بالمعاني، ومجمل هذه المجموعة أنها جميعًا أفردت لدراسة الحروف، وعنايتها موجهة إلى الحروف، وسوف نجد ضمن هذه المصنفات ما يلي:

أولا: دراسات شاملة لا تختص بحرف معين.

ثانيًا: مجموعة من المصنفات أفردت لحرف واحد أو لأداة واحدة.

و مجمل هذه المصنفات بشكل عام سأورده مرتبا ترتيبا هجائيا فيما يلي مع الإشارة إلى

مكان وجوده كلما أمكن [1]:

١ - الأزهية في علم الحروف: للهروي [2].

٢ - الألفات: لابن خالويه [3].

٣ - الألفات: لأبي بكر بن الأنباري [4].

٤ - الألفات: لأبي بكر محمد بن عثمان بن الجعد [5].

٥ - الألفات: للرماني [6].

٦ - الألفات في كلام العرب، مجهول المصنف [7].

٧ - ألفات الوصل والقطع: لأبي سعيد السيرافي [8].

٨ - الألف واللام: للأنباري [9].

٩ - الألف واللام: لعبد اللطيف البغدادي [10].

١٠ - الألف واللام: للمازني [11].

١١ - الألف واللام: للأنباري [12].

١٢ - الألف واللام: لعبد اللطيف البغدادي [13].

---

(١) أفدت في هذا الثبت مما ذكره أستاذي الدكتور محمد عامر في المصنفات النحوية، وكذا مطبوعة الحروف للمزني، واجتهدت في حصر بعضها الآخر من الفهرست وكشف الظنون ومن معاجم المطبوعات ومراجع تحقيق ما طبع من هذه المصنفات وغيرها.

(٢) مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد المعين الملوحي، مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق.

(٣) حققه الدكتور / حسين البواب - نشر مجلة المورد مجلد ١١ - الأعداد ١، ٢، ٣ - ١٩٨٢م، ط أخرى مكتبة المعارف بالرياض.

(٤) لعله شرح الألفات الآتي ذكره.

(٥) ذكره في الفهرست / ١٢٨.

(٦) ذكره في الفهرست / ١٠١، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

(٧) مخطوط دار الكتب المصرية برقم (١٤٨٨) ميكروفيلم رقم (١٦٧٥١).

(٨) ذكره في الفهرست / ٩٩، وإنباه الرواة ١/ ٣١٤.

(٩) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٢/ ١٧٠.

(١٠) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٢/ ١٩٤.

(١١) مخطوط بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم ٧٤ نحو.

(١٢) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٢/ ١٧٠.

(١٣) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٢/ ١٩٤.

١٣- الألف واللام: للمازني [1].

١٤- الألف واللام: للأنباري [2].

١٥- الألف واللام: لعبد اللطيف البغدادي [3].

١٦- الألف واللام: للمازني [4].

١٧- الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي [5].

١٨- جواهر الأدب للإربلي [6].

١٩- الحروف: لابن دريد [7].

٢٠- الحروف: للرازي [8].

٢١- الحروف: لعبد الرحمن بن أبي حماد الكوفي [9].

٢٢- الحروف للفارسي [10].

٢٣- الحروف الخمسة: للبطليوسي [11].

٢٤- الحروف: للفارابي [12].

٢٥- حروف المعاني: للزجاجي [13].

---

(١) مخطوط بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم ٧٤ نحو.

(٢) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٢/ ١٧٠.

(٣) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٢/ ١٩٤.

(٤) مخطوط بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم٩٧٢ نحو.

(٥) طبع بأكثر من تحقيق؛ منها الدكتور / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - ١٩٧٣ م، تحقيق / طه محسن -١٩٧٤م.

(٦) طبع بتحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة - ١٩٨٤م- وطبع بالعراق - الحيدرية.

(٧) ذكره في البلغة / ١٥٩.

(٨) حققه د/ رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة المورد - مجلد٣-الجزء ٣-١٩٧٤م - من ص ١٩٧- ص٢١٩.

(٩) ذكره ابن النديم في الفهرست / ٦٣.

(١٠) ذكره المرادي في الجنى الداني / ٤٤٠.

(١١) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٢/ ١٤٢.

(١٢) طبع ونشرته دار المشرق ببيروت بتحقيق محسن مهدي-١٩٧٠م.

(١٣) طبع بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

٢٦- ذخيرة التلا في أحكام كلا: للمحلي الحازمي [(١)].

٢٧- رسالة في أسباب حدوث الحرف لابن سينا [(٢)].

٢٨- رسالة في أي المشددة وأحكامها: للشيخ عثمان الحنبلي [(٣)].

٢٩- رسالة في لام التعريف: لعيسى بن محمد الصفوي [(٤)].

٣٠- رسالة في حروف المعجم لبحرق اليمني [(٥)].

٣١- سر صناعة الإعراب لابن جني [(٦)].

٣٢- رسالة في الحروف العربية: منسوبة للنضر بن شميل [(٧)].

٣٣- الرسالة المنبئة في حل غوامض (لا) الجنس والتبرئة [(٨)].

٣٤- رصف المباني في حروف المعاني: للمالقي [(٩)].

٣٥-ريحانة الألبا في معاني البا: لمحمد الغمري [(١٠)].

٣٦- شرح الألفات: لابن الأنباري [(١١)].

٣٧- شرح الألف واللام: للرماني [(١٢)].

---

(١) حققه د/ محمد عامر في رسالته للدكتوراه (المصنفات النحوية) بدار العلوم – القاهرة.

(٢) طبع مكتبة الكليات الأزهرية -١٩٧٨م، ط أخرى السلفية – ١٣٥٢هـ.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٠ مجاميع.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٠٠ نحو.

(٥) مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء. (٦) طبع مرارا بتحقيقات مختلفة.

(٧) ضمن البلغة في شذور اللغة، نشر د/ أوجست هفنر والأب لويس شيخو.

(٨) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٤٠٠ نحو، والغالب أنها لسليمان فيضي التوفيقي، ويقوم بتحقيق هذه الرسالة مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور محمد عامر- مخطوط بدار الكتب برقم ١٤٠٠ نحو.

(٩) طبع بتحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة – دمشق.

(١٠) مخطوط بدار الكتب المصرية (١١٦٧) نحو ميكروفيلم (١٦٨٨٣) ٢٣ مجاميع.

(١١) حققه الدكتورحسين البواب بعنوان مختصر في ذكر الألفات، المطبعة السلفية، ونشر كذلك بتحقيق أبي محفوظ الكريم معصومي بمجلة المجمع العلمي بدمشق – المجلد ٣٤ -١٩٥٩م، وقد قارنت النسختين وأثبتهما معا أحيانا.

(١٢) ذكره في الفهرست / ١٠١.

٣٨-فتح الرءوف في أحكام الحروف (أرجوزة): للعلامة بحرق اليمني [١].

٣٩-كاشفة اللثام عما تحت لا من الأحكام: مجهول المصنف [٢].

٤٠-كفاية المُعَانِي في شرح حروف المعاني [٣].

٤١- اللامات: للخليل بن أحمد [٤].

٤٢ - اللامات: لأبي بكر الأنباري [٥].

٤٣ - اللامات: لأبي زيد الأنصاري [٦].

٤٤-اللامات: لداود بن أبي طيبة [٧].

٤٥-اللامات: للزجاجي [٨] .

٤٦-اللامات: لابن فارس [٩] .

٤٧-اللامات: لابن كيسان [١٠].

٤٨-اللامات: للنحاس [١١].

٤٩-اللامات: للهروي [١٢] .

٥٠-اللامات في القرآن: للأخفش [١٣].

---

(١) مخطوط بمكتبة الجامع الكبير – صنعاء – رقم ١٧٩٢.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٩١ نحو تيمور.

(٣) حقق بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن ٧٠ مجاميع .

(٥) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ١١٨، وكذا في إنباه الرواة ٣/ ٣٠٨.

(٦) ذكره في حاشية إنباه الرواة ١/ ٣٥.

(٧) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٥٤.

(٨) طبع بتحقيق الدكتور / مازن المبارك، وطبع بمجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩م.

(٩) نشر بتحقيق د/ شاكر الفحام، مجلة مجمع اللغة بدمشق – مجلد ٤٨، ١٩٧٣ م.

(١٠) ذكره في حاشية إنباه الرواة ٣/ ٥٩.

(١١) نشر بتحقيق طه محسن بمجلة المورد العراقية – مجلد ١ – عدد ٣- ١٩٧١م.

(١٢) حققه الدكتور / يحيى علوان- نشر مركز عبادي للدراسات – صنعاء- ١٩٩٨م.

(١٣) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٥٤.

٥١-اللامات في القرآن: لمحمد بن سعيد[١].

٥٢-لا وأحكامها[٢].

٥٣ - مختصر في ذكر الألفات للأنباري = شرح الألفات[٣].

٥٤-معاني الحروف: للرماني[٤].

٥٥- معاني الحروف: لعبد الجليل بن فيروز الغزنوي[٥].

٥٦- معاني الأدوات والحرف: لابن قيم الجوزية[٦].

٥٧- منازل الحروف: للرماني[٧].

٥٨-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام[٨].

٥٩-الموضح المبين لأقسام التنوين: لمحمد بن أبي اللطف العشائر[٩].

٦٠-نظم المفردات النحوية: لمحمد بن عبد الكريم[١٠].

٦١-الهاءات في كتاب الله عز وجل: لأبي بكر بن الأنباري[١١].

٦٢-الهادي في الحروف والأدوات: للميداني[١٢].

وغير ذلك مما لم يصل إلينا، وهذا فيض من غيض.

* * *

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست/ ٥٤.

(٢) مجهول المصنف، مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن ٧٠ مجاميع.

(٣) نشر بهذا العنوان بتحقيق الدكتور حسين البواب، راجع شرح الألفات.

(٤) طبع بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي-ط دار نهضة مصر - ١٩٧٣م.

(٥) ذكره في كشف الظنون / ١٧٢٩. (٦) ذكره في كشف الظنون / ١٧٢٩.

(٧) طبع في بغداد - ١٩٦٩م - ولاهور ١٩٧٢م.

(٨) طبع بتحقيقات مختلفة للشيخ محيي الدين عبد الحميد، والدكتور / مازن المبارك.

(٩) حققه الدكتور محمد عامر - مكتبة الصفا - القاهرة- ١٩٨٨م.

(١٠) مخطوط بالجامع الكبير - صنعاء - رقم ١٨١٢.

(١١) ذكره في الفهرست / ١٠٤، إنباه الرواة ٣/ ٢٠٤، ٢٠٨.

(١٢) ذكره في إنباه الرواة ١/ ١٢٢.

المبحث الثاني: مصنفات الهجاء

ألف في علم الهجاء عدد من المصنفات منها:

١- كتاب الهجاء: للكسائي[١].

٢- كتاب آلة الكتاب: للفراء[٢].

٣- كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف: للفراء[٣].

٤- كتاب الهجاء: للسجستاني[٤].

٥- كتاب الخط والهجاء: للمبرد[٥].

٦- كتاب الهجاء: لثعلب[٦].

٧- كتاب مختصر ما يستعمله الكاتب: لصعودا[٧].

٨- كتاب رسالة في الخط وما يستعمل في البري والقط: لصعودا[٨].

٩- كتاب الهجاء والخط: لابن كيسان[٩].

١٠- كتاب الخط والقلم: للمفضل بن سلمة[١٠].

١١- كتاب آلة الكتاب: للمفضل بن سلمة[١١].

١٢- كتاب صورة الهمز: للطبري[١٢].

---

(١) ذكره عدد من أصحاب التراجم، كما في إنباه الرواة (٢/ ١٧١) بغية الوعاة (٢/ ١٦٤) الفهرست / ٩٨، معجم الأدباء (١٣/ ٢٠٣).

(٢) ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٢٠/ ١٤).

(٣) ذكر في حاشية إنباه الرواة (٤/ ١٧).

(٤) ذكر في إنباه الرواة (٢/ ٦٢)، البغية (١/ ٦٠٦)، الفهرست/ ٨٧، معجم الأدباء(١١/ ٢٦٥).

(٥) ذكر في إنباه الرواة (٣/ ٢٥١).

(٦) ذكر في الإنباه (١/ ١٥١)، البغية (١/ ٣٩٧)، الفهرست / ١١١، معجم الأدباء(٥/ ١٤٣).

(٧) ذكر في إنباه الرواة (٢/ ٨٥)، حاشية بغية الوعاة (١/ ٢٥٦)، الفهرست / ١١٠.

(٨) ينظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(٩) ذكره في إنباه الرواة (٣/ ٥٩)، الفهرست / ١٢٠، معجم الأدباء (١٧/ ١٣٩).

(١٠) ذكره في إنباه الرواة (٣/ ٣٠٦).

(١١) ذكر في بغية الوعاة (٢/ ٢٩٧).

(١٢) ذكر في إنباه الرواة (١/ ١٢٨).

١٣ - كتاب الخط والهجاء: لابن السراج[١].

١٤ - كتاب الشكل والنقط: لابن السراج[٢]

١٥ - كتاب الهجاء: لأبي بكر محمد بن يحيي الصولي[٣].

١٦ - كتاب الهجاء: للجعد الشيباني[٤].

١٧ - كتاب الهجاء: لابن درستويه[٥].

١٨ - كتاب الكتاب: لابن درستويه[٦].

١٩ - كتاب الهجاء: للكاتب الأصفهاني[٧].

٢٠ - كتاب اللطائف في جمع هجاء المصاحف: لابن مقسم[٨].

٢١ - كتاب الهجاء: لأبي الحسن الرماني[٩].

٢٢ - كتاب الهجاء: للزجاجي[١٠].

٢٣ - كتاب رسالة في واو عمرو: للمعافى النهرواني[١١].

٢٤ - كتاب الهجاء: لأبي الحسين الفارسي[١٢].

---

(١) ذكر في بغية الوعاة (١/ ١١٠).

(٢) ذكر في إنباه الرواة (٢/ ٢٩٥).

(٣) ذكره ابن خالويه ونقل عنه في مواضع من كتابه الألفات (الألفات لابن خالويه / ٦٦).

(٤) ذكر في إنباه الرواة (١/ ٢٦٩)، البغية (١/ ١٧١)، الفهرست (١٢٢)، معجم الأدباء (١٨/ ٢٥٠).

(٥) ذكر في إنباه الرواة (٢/ ١١٣)، طبقات النحويين واللغويين (١١٦)، نزهة الألبا (٢٨٣).

(٦) طبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذين / إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي – ط دار الكتب الثقافية – حولي – الكويت – ١٩٧٧م، ولعله كتاب الهجاء المذكور قبله.

(٧) ذكره السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٣٠٨).

(٨) ذكر في بغية الوعاة (١/ ٩٠)، الفهرست / ٥٠.

(٩) ذكر في إنباه الرواة (٢/ ٢٩٥)، معجم الأدباء (١٤/ ٧٥).

(١٠) ولم يشر أحد إلى هذا الكتاب إلا ما ذكره بروكلمان في حصر مصنفات الزجاجي، كما أن الزجاجي نفسه أحال إليه في كتابه (الجمل) في باب (الأفعال المهموزة) قال الزجاجي: " وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء ".

(١١) ذكر في حاشية إنباه الرواة (٣/ ٢٩٨)، الفهرست / ٣٢٩.

(١٢) ذكر في حاشية إنباه الرواة (٣/ ١١٨)، معجم الأدباء (١٨/ ١٨٧).

٢٥- كتاب علل هجاء المصاحف: لمكي بن أبي طالب القيسي[١].

٢٦- كتاب علم أشكال الخط: لعثمان البلطي[٢].

٢٧- باب الهجاء: لسعيد بن المبارك بن الدهان[٣].

إلى غير ذلك من المصنفات التي اعتنت بالهجاء على نحو ما نجد في جمل الزجاجي، حيث عقد أبوابًا للهجاء في جمله، كذلك هناك عدد من المصنفات التي فصلت القول في مباحث علم الهجاء، ومن ذلك:

١- أدب الكاتب: لابن قتيبة[٤].

٢- أدب الكتاب: لأبي بكر الصولي[٥].

٣- شرح أدب الكاتب: للجواليقي[٦].

٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لابن الأثير[٧].

* * *

---

(١) ذكر في إنباه الرواة (٣/ ٣١٨).

(٢) ذكر في حاشية إنباه الرواة (٢/ ٣٤٥)، بغية الوعاة (٢/ ١٣٦)، كشف الظنون / ١٣٣٧، معجم الأدباء (١٢/ ١٤٧).

(٣) طبع هذا الكتاب بتحقيق د/ فائز فارس - ط١ مؤسسة الرسالة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وهو أيضاً مخطوط ملحق بمخطوطة الجمل للزجاجي [راجع وصف نسخة هذا الكتاب في مقدمة تحقيق باب الهجاء].

(٤) طبعة ليدن - ١٩٠٠م.

(٥) طبع أيضاً - المطبعة السلفية - ١٣٤١هـ.

(٦) طبع بمطبعة القدسي.

(٧) طبعة المطبعة البهية - مصر.

الفصل الثاني

الموازنة بين كتاب المزني وبعض المصنفات في الحروف

ستأتي هذه الموازنة على قسمين في مبحثين:

المبحث الأول: موازنات عامة.

المبحث الثاني: موازنات خاصة.

وكل ما سيرد في الموازنات الخاصة سيكون في ضوء ما تقدم في الموازنات العامة.

المبحث الأول: الموازنات العامة

لكل مصنف من هذه المصنفات نظامه المميز له من حيث أساس التصنيف ومادة الكتاب والأسلوب... وفيما يلي لمحة عن ذلك:

أ-أساس التقسيم:

بعض مصنفات الحروف قام على أساسٍ في ذكر الحروف والأقسام الواقعة تحت كل حرف، وقد اختلفت أسس التقسيم من كتاب إلى آخر ومن ذلك:

١- التقسيم على أساس عمل الحرف: كما نجد عند أكثر من صنفوا في هذا الفن، كمعاني الحروف للرماني، والجنى الداني للمرادي والبرهان للزركشي والمغني لابن هشام.

٢- التقسيم على أساس الأصلي والزائد: كما عند المالقي في الرصف، وابن فارس في الصاحبي والهروي في اللامات.

٣- التقسيم على أساس الحرفية أو الاسمية أو الفعلية، كما عند الإربلي، حيث قسم حروفه إلى الحروف المحضة، وإلى الحروف التي تشارك غيرها، من الأسماء أو الأفعال أو غيرها.

٤- التقسيم على أساس حركة الحرف: كما عند ابن فارس في اللامات.

٥- التقسيم من حيث الإفراد والتركيب، كما عند المالقي والمرادي.

٦- التقسيم على أساس عدد حروف الأداة؛ أحادية الوضع أو ثنائية أو ثلاثية... ثم تقسيم كل حرف إلى عامل وغير عامل؛ كما عند الإربلي في جواهر الأدب....إلخ.

أما كتاب حروف الهجاء فأساس تقسيم مادته لا يتضح منه إلا الأساس العام وهو ترتيب حروف الهجاء ترتيبًا عامًّا، ولكن تحت هذه الحروف لا نجد أساسًا محددًا، أكثر مما يلاحظ من البدء بحرف الأصل والانتهاء بحرف البدل، وما بينهما يعتبر زائدًا مع مراعاة أن كل حروفه حروف مفردة باستثناء (لا).

ب- مادة الكتاب:

جاءت بعض المصنفات تتضمن الكلام عن الحروف بشكل عام كالحروف للرازي، وقد يختص بحروف المباني مع إلمام بمعانيها كرصف المباني للمالقي، وبعضها يختص بحروف المعاني وهو الغالب على مصنفات الحروف كالجنى الداني للمرادي ومعاني الرماني، وبعضها يفرد لحرف معين ويفصل القول فيه كغالبية كتب اللامات والألفات، وبعضها يدرس حروف المعاني في القرآن الكريم كما يفهم من مقدمة المغني لابن هشام، أو حرفًا واحدًا في القرآن الكريم كاللامات لابن فارس وكتاب الهاءات للأنباري، وقد جاءت مادة هذه المصنفات متباينة في الكم؛ فمنها المطولات التي تستقصي كالجنى والرصف والمغني... ومنها المختصر؛ كمعاني الرماني وحروف المعاني للزجاجي.. وذلك يتضح من مراجعة المجموعات المذكورة منذ قليل.

-أما مادة كتاب المزني – فكما تقدم مرارًا – أنه كتاب مادته هي حروف الهجاء المفردة، دراسة في البنية، مع إلمام بمعاني هذه الحروف المفردة في التركيب والسياق، دراسة تحليلية استقرائية، ليس للحروف المركبة فيها نصيب إلا ما ذكره من فصل (لام ألف) وكذلك ما ورد عرضًا بين الحروف؛ نحو (لو) و(لولا) في لام الجواب، ولولا وهلا في (لا) الصلة ... إلخ. ولم تكن هذه الحروف المركبة مقصودة لذاتها. وهو كتاب مختصر إذا ما قيس ببعض المصنفات المطولة كالجنى والرصف والمغني.

وهو كتاب شامل إذا ما قيس بالمصنفات التي أفردت لحرف واحد، كالألفات لابن خالويه واللامات لكل من الزجاجي والهروي... وغيرهم. كذلك نجد أن حروف الهجاء كتاب مختصر ومتخصص؛ إذا ما قيس بكتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، وكتاب وجوه النصب لابن شقير.

– وكذلك اختلف المصنف عن عدد من النحاة من حيث مجال اهتمامه بالحرف، فعلى حين نجد أنه يقتصر على ذكر الأنواع المندرجة تحت الحرف مع التمثيل لها – نجد ابن

جني- مثلا- يجري دراسة فياضة حول حروف المباني في ظل دراسته للأصوات، أي الحروف وأجراسها الطبيعية وصفاتها العامة من حيث الهمس والجهر والشدة والرخاوة والإطباق والانفتاح... إلخ، ثم تناول في دراسته لحروف المباني المدلول اللفظي للحروف.

ج- من حيث الأسلوب:

اتسمت كثير من مصنفات الحروف ببسط الخلاف ومسائله وإثارة الجدل المبني على المنهج العقلي والاستقرائي معًا، كما في لامات الزجاجي ورصف المالقي ومغني ابن هشام، أما كتاب المزني فقد اتسم بسهولة أسلوبه على الرغم من ميله إلى الإيجاز الشديد في بعض المواضع،لدرجة تصل أحيانا إلى الغموض، إلا أنه ابتعد عن الجدل والعلل الفلسفية واكتفى بالتعليلات السهلة المأخذ والتعريف اليسير.

كما أنه عبر عن وجهة النظر الكوفية غالبا، وفي أحيان قليلة أشار إلى غيرها؛ وبذلك جاء الكتاب سهلًا مختصرا.

المبحث الثاني: الموازنات الخاصة

والحق أن تحقيق الكتاب- في القسم الثالث من هذا البحث - قد تضمن مقارنة مستفيضة عند كل مصطلح (كل حرف) من مصطلحات المزني، ولكن سأحاول هنا في هذا المبحث أن أقدم مقارنة جامعة لبعض الحروف، وسأختار من بين حروف الهجاء حرفي الألف واللام، وذلك الاختيار لأسباب، أما حرف الألف فلأنه أول ما يقابلنا من الحروف؛ كذا لوجود بعض المصنفات التي عقدت لهذا الحرف؛ ليكون مجال المقارنة أوسع، أما حرف اللام فكثرة ما صنف فيه غني عن البيان؛ وكذلك موقع حرف اللام يعتبر وسطًا في حروف الهجاء، ويعتبر هذا الحرف مجالا خصبا للدراسة والتحليل، وتتضمن الموازنات الخاصة لهذين الحرفين مقارنة مع كل من:

-أولا: مقارنات الألفات:

وتشمل ألفات المزني مقارنة مع ألفات كل من:

١ -ألفات ابن الأنباري.

٢ -ألفات صاحب وجوه النصب.

٣-ألفات ابن خالويه.

٤-ألفات الثعالبي.

٥-ألفات ابن فارس.

٦- ألفات الإربلي.

٧-ألفات ابن هشام.

- ثانيا: مقارنات اللامات:

أما مقارنات اللامات فتشمل المقارنة بين لامات المزني ولامات كل من:

١-لامات صاحب وجوه النصب.

٢-لامات ابن فارس.

٣-لامات الزجاجي.

٤-لامات الرماني.

٥-لامات الهروي.

٦-لامات النحاس.

٧-لامات المرادي.

٨-لامات ابن هشام.

٩- لامات الزركشي

١٠- لامات الإربلي ... وهو موضوع المطالب الآتية:

المطلب الأول: الألفات بين المزني وابن الأنباري [١]

ذكر ابن الأنباري في كتابه عددا من الألفات يمكن أن يختلف في عددها تبعا لتقسيمه كما سيأتي بيانه بعد قليل، ومجمل ما ذكره ابن الأنباري سبع ألفات، وجميعها من الألفات التي ذكرها المزني في ألفاته، مع التنبيه أن المزني قد ذكر ثلاثا وخمسين ألفا وبينهما أوجه اتفاق وأوجه اختلاف على النحو التالي:

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق ابن الأنباري مع المزني في ألفاته التي ذكرها، وهي: ألف الأصل – ألف القطع- ألف الوصل – ألف الاستفهام – ألف المخبر عن نفسه – ألف المخبر عنه – ألف

---

(١) تنبيه: الكلام عن ألفات ابن الأنباري سيكون من كتابه شرح الألفات، وهو الكتاب المنشور بعنوان: مختصر في ذكر الألفات، والاختلاف في عنوان الكتاب تبعا للنسخ، وقد نبهت على ذلك غير مرة، كما أنني في الغالب وثقت من الطبعتين.

ما لم يسم فاعله، وقد ورد في ألفاته عرضا: ألف الدعاء (بمعنى النداء) كما ذكر ألف التقرير وأكد أنها ألف استفهام، ويجب التنبيه على أن ابن الأنباري قد ضمَّ عددا من الألفات تحت قسم واحد، على حين نجد لها مسميات مستقلة عند المزني، وذلك نحو: ألف الأمر؛ ذكرها ابن الأنباري ضمن ألف الوصل، والقسم الثاني -منها عند المزني- تحت ألف القطع، وألف التعدي عند المزني أوردها ابن الأنباري تحت ألف القطع... إلخ.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

١-مادة الكتاب: عقد ابن الأنباري كتابه شرح الألفات للألفات التي يبتدأ بها في أقسام الكلم؛ على حين اشتملت ألفات المزني على الألفات أيا كان موقعها في أقسام الكلم، وكيفما كانت اسمية أو حرفية، همزة أو ألفا...

٢-أساس تصنيف الكتاب: كان لابن الأنباري منهج واضح ومحدد في تصنيف ألفاته؛ فبالإضافة إلى أنه كتاب متخصص في الألفات المبتدأ بها، فهو أيضا قد بدأ بالألفات المبتدأ بها في الأفعال، ثم في الأسماء، ثم في الأدوات.

٣- منهج العرض: اتسم منهج ابن الأنباري بالوضوح؛ حيث يمكن أن نتبين أنه التزم بذكر علامة كل ألف من ألفاته وكيف تعرف؛ على حين لم يلتزم بذلك المزني؛ بل كان يفعله أحيانا قليلة كما فعل في ألف الاستفهام.

٤-كذلك التزم ابن الأنباري بذكر الحالات والتفريعات الواردة في الحرف، على حين نجد أن المزني قد اكتفى في أغلب الأحيان بالتمثيل أو ما سماه بالتفسير.

٥- جاء تقسيم ابن الأنباري لألفاته تبعا لموقعها في أقسام الكلم كما تقدم؛ لذلك فقد يختلف في عدد ألفاته؛ فألف الأصل في الأسماء غير ألف الأصل في الأفعال وهما مختلفتان عن ألف الأصل في الأدوات؛ كذلك ألف القطع وألف الوصل، مما يجعلنا في حيرة عندما نحاول عدَّ ألفاته، وليس كذلك عند المزني.

٦- التفريع: جاءت ألفات ابن الأنباري محصورة تحت ضوابط عامة؛ فجاءت قليلة لذلك؛ ولما تقدم من القول باقتصاره على الألفات المبتدأ بها في الكلام؛ أما المزني فقد زاد على ابن الأنباري عددا ضخما من الألفات؛ كألف الشركة، وألف فاعل وألف مفعول، وألف الخلافة، وألف التعجب...، وبالجملة فإن المزني زاد على ابن الأنباري كل الألفات التي لا يبتدأ بها مما لا يقع أولا، وبالنظر إلى الجدولين رقم (١) ورقم (٢) تتضح المقارنة.

جدول رقم (١) ألفات المزني ثلاثة وخمسون ألفا

[١] ألفُ أصلٍ.	[٢] ألفُ وصلٍ.
[٣] ألفُ فَصْلٍ.	[٤] ألفُ التثنيةِ.
[٥] ألفُ البدلِ من الواوِ.	[٦] ألفُ البدلِ من الياءِ.
[٧] ألفُ البدلِ من التنوينِ.	[٨] ألفُ البدلِ من النونِ الخفيفةِ.
[٩] ألفُ البدلِ من الهمزةِ.	[١٠] ألفُ الإِطْلاقِ.
[١١] ألفُ الشَّركَةِ.	[١٢] ألفُ التَّكْرِيرِ.
[١٣] ألفُ التَّعدِّي.	[١٤] ألفُ التعجُّبِ.
[١٥] ألفُ النَّعتِ.	[١٦] ألفُ الإِبْلاَغِ.
[١٧] ألفُ التَّأْنِيثِ.	[١٨] ألفُ المُخْبِرِ عن نفسِهِ.
[١٩] ألفُ الاستفهامِ.	[٢٠] ألفُ النِّدَاءِ.
[٢١] ألفُ التَّرنُّمِ.	[٢٢] ألفُ عِمَادِ كِنَايَةِ المَنْصُوبِ.
[٢٣] ألفُ البِنَاءِ.	[٢٤] ألفُ عِمَادِ المُبْهَمِ.
[٢٥] ألفُ الأَدَوَاتِ.	[٢٦] ألفُ الإِشْبَاعِ.
[٢٧] ألفٌ تَنْقَلِبُ عن ياءٍ مكسورمَا قَبْلَهَا.	[٢٨] ألفُ إِدخالٍ.
[٢٩] أَلِفُ الصِّلَةِ.	[٣٠] ألفُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.
[٣١] ألفُ عَلاَمَةِ النَّصْبِ.	[٣٢] ألفُ القَسَمِ.
[٣٣] ألفُ الأَمْرِ.	[٣٤] ألفُ المَعْرِفَةِ.
[٣٥] ألفُ الجَمْعِ.	[٣٦] ألفُ المَصْدَرِ.
[٣٧] ألفُ التَّمْلِيكِ.	[٣٨] ألفُ العِوَضِ عن المَصَادِرِ.
[٣٩] ألفُ الإِغْرَاءِ.	[٤٠] ألفُ المَدِّ.
[٤١] ألفُ القَصْرِ.	[٤٢] ألفُ المَدْحِ.
[٤٣] ألفُ الذَّمِّ.	[٤٤] ألفُ التَّنْبِيهِ.
[٤٥] ألفُ التَّذْكِيرِ.	[٤٦] ألفُ الزَّجْرِ.
[٤٧] ألفُ التَّوْبِيخِ.	[٤٨] ألفُ التَّمَنِّي.
[٤٩] ألفُ الدُّعَاءِ.	[٥٠] ألفُ الخِلاَفَةِ.
[٥١] ألفُ الوَقْفِ.	[٥٢] ألفُ الفَاعِلِ.
[٥٣] ألفُ المَفْعُولِ.	

جدول رقم (٢) ألفات ابن الأنباري

ألفات ابن الأنباري (٣) أقسام

الألف المبتدأ بها في الأفعال	الألف المبتدأ بها في الأسماء	الألف المستأنفة في الأدوات وما يجرى مجراها
١ -ألف أصل.	١ -ألف أصل.	١ – مكسورة.
٢ -ألف قطع.	٢ -ألف قطع.	٢ – مفتوحة.
٣ -ألف وصل.	٣ -ألف وصل.	
٤ -ألف الاستفهام.	٤ -ألف استفهام.	
٥ -ألف المخبرعن نفسه.		
٦ -ألف ما لم يسم فاعله.		

* * *

المطلب الثاني: الألفات بين المزني وصاحب وجوه النصب

من المعروف أن ألفات المزني ثلاثة وخمسون ألفا، على حين ذكر صاحب وجوه النصب أن جمل الألفات اثنتان وعشرون ألفا، ثم فسر ثلاثة وعشرين ألفا، وبين ألفاته وألفات المزني أوجه اتفاق كثيرة، وكذلك أوجه اختلاف،على النحو التالي:

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق صاحب وجوه النصب مع المزني فيما يلي:

أ- منهج العرض: حيث ذكر جمل الألفات ثم شرع في تفسيرها، وهو منهج المزني أيضا .

ب- ألفات كل منهما عدة لا قسمة، ولا نستطيع أن نتبين لها أساسا غير مجرد الحصر والاستقصاء.

ج-اتفق صاحب وجوه النصب مع المزني في عدد من الألفات، منها:

- ألف الوصل. - ألف السنخ.
- ألف قطع. - ألف استفهام.
- ألف التثنية. - ألف تكون عوضا من النون الخفيفة.
- ألف النفس(وهي ألف المخبر عن نفسه عند المزني). - ألف التأنيث.
- ألف التعريف. - ألف البدل من الواو.
- ألف التوبيخ -ألف الإقحام - ألف الإلحاق (وهي ألف الفصل عند المزني).
- ألف التعجب. - ألف التنبيه.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

اختلف صاحب وجوه النصب عن المزني في الألفات الآتية:

١- جاءت ألف الضمير عند صاحب وجوه النصب فرعا عن ألف التثنية عند المزني .

٢- ألف الخروج والترنم عند صاحب وجوه النصب تقابل ألف الإطلاق عند المزني .

٣- اقتصر في وجوه النصب على ألف البدل من النون الخفيفة، ولم يذكر المبدلة من التنوين.

٤- فرَّع صاحب وجوه النصب عددا من الألفات يمكن إرجاعها إلى أصول؛ منها: ألف الاستخبار، وألف التقرير، وألف التحقيق والإيجاب؛ فكلها ترجع إلى ألف الاستفهام عند التحقيق.

ومن ذلك أيضا: ذكر في وجوه النصب: ألفا تكون مع اللام بمنزلة حرف واحد، وهي ترجع إلى إحدى حالات ألف الوصل عند التحقيق.

٥- زاد المزني على صاحب وجوه النصب عددا من الألفات؛ منها:

- ألف النعت - ألف الشركة
- ألف الخلافة - ألف التمليك
- ألف الجمع - ألف فاعل
- ألف مفعول - ألف التمليك
- ألف البناء .. ويمكن أن نتبين ذلك من الجدولين رقم (١) ورقم (٣):

جدول رقم (٣) ألفات صاحب وجوه النصب

١	ألف وصل.
٢	ألف قطع.
٣	ألف سنخ.
٤	ألف استفهام.
٥	ألف استخبار.
٦	ألف التثنية.
٧	ألف الضمير.
٨	ألف الخروج والترنم.
٩	ألف تكون عوضا من النون الخفيفة.
١٠	ألف النفس.
١١	ألف التأنيث
١٢	ألف التعريف.
١٣	ألف الجيئة.
١٤	ألف العطية.
١٥	ألف تكون بدلا من الواو.
١٦	ألف التوبيخ.
١٧	ألف تكون مع اللام بمنزلة حرف واحد.
١٨	ألف الإقحام.
١٩	ألف الإلحاق بعد الواو.
٢٠	ألف التعجب.
٢١	ألف التقرير (التوقيف).
٢٢	ألف التحقيق والإيجاب.
٢٣	ألف التنبيه.

المطلب الثالث: الألفات بين المزني وابن خالويه

إن كثرة ألفات المزني والتي بلغت ثلاثة وخمسين ألفا جعلتنا نحكم بأن المزني مولع بالتفريع، ومع ذلك فإن ألفاته لا تقارن بألفات ابن خالويه من حيث العدد، ولا من حيث الوضوح، أعني أن ألفات المزني جاءت واضحة ومحددة فيما عدا إحدى الألفات يختلط أمرها نتيجة زيادة لعلها من النساخ، وهذا ما تتناوله المقارنة فيما يلي: وضع ابن خالويه كتابا استقصى فيه أنواع الألفات دفاعا عن رسم المصحف وعن القراء كما نص على ذلك، وتناول الألفات المبتدأ بها في الأسماء والأفعال والحروف؛ كذا الألفات المتوسطات والمتطرفات، وعلل ذلك باحتياج القارئ إلى معرفة النوعين الأخيرين كاحتياجه إلى الأول؛ قال ابن خالويه:" ليكون كتابي هذا جامعا للألفات كلها، وألا يشذ عنه شيء من الأصلية والزائدة والمنقلبة عن الياء والواو، والمبدلة من النون، وأجمع ألقابها في أول الكتاب، وأتبعها بتفسير ألفٍ ألفٍ على النسق؛ ليسهل حفظه... "(١).

ثم ذكر ابن خالويه أن الألفات سبعة وسبعون، هذا ما قرره، ولكن في الواقع لا نستطيع ضبط هذا العدد لأنه ذكر أكثر من ذلك كما سيأتي في المقارنة، وبينه وبين المزني أوجه اتفاق واختلاف:

أولا: أوجه الاتفاق: اتفق ابن خالويه مع المزني في عدد من الأمور؛ منها:

١-منهج العرض: اتفقا في الابتداء بعد أنواع الألفات ثم الشروع في التفسير؛ هذا على وجه العموم.

٢-مادة البحث: حيث اشتملت ألفات كل منهما على الألف حيثما كانت وحيثما كان موقعها في أقسام الكلم؛ أولا أو حشوا أو طرفا؛ كما جمع كل منهما بين الألف والهمزة تحت اسم الألف.

٣-تقسيم الألفات: افتقدت ألفات كل من المزني وابن خالويه إلى أساسٍ ما يمكن تقسيمها تبعا له؛ فجاءت ألفاتها عدة لا قسمة، ومع ذلك فإن ألفات ابن خالويه يمكن القول-اجتهادا - بأنه بدأ بالألفات المبتدأ بها ثم الواقعة حشوا ثم المتطرفة.

---

(١) الألفات لابن خالويه / ١٤ – تحقيق د/ البواب.

٤-اتفق ابن خالويه والمزني في ذكر عدد من الألفات؛ منها:

ألف أصل - ألف وصل - ألف فصل - ألف قطع - ألف استفهام -ألف الأمر(واشترط ابن خالويه أن تكون بلفظ استفهام) - ألف منقلبة عن واو - ألف منقلبة عن ياء(وسماها ابن خالويه ألف إدماج) - ألف تعوض من النون الخفيفة - ألف بدل من التنوين في الوقف - ألف مقصورة - ألف ممدودة (قال ابن خالويه عن الأخيرتين: تكونان علمَيْ تأنيث) - ألف إشارة (جعلها ابن خالويه ألفين: إلى حاضر، وإلى غائب)- ألف الترنم وبُعْدِ الصوت - ألف تحجر[1] بين النونات (وسماها المزني: ألف الصلة)- ألف تكون علامة للتثنية خاصة - ألف تكون علامة للنصب - ألف تزاد مع النون في الجمع - ألف تزاد في صفة المذكر في فعلان ومؤنثه فعلى (سماها المزني ألف التذكير) - ألف تزاد عامة للفتحة في رءوس الآي وقوافي الشعر (سماها المزني ألف الإطلاق)- ألف في آخر كلمة تحذفها في الدرج وتثبتها في الوقف إتباعا لرسم المصحف (سماها المزني ألف الوقف والإبانة)- ألف التأنيث - ألف تدخل في أبنية الأفعال والأسماء (تقابل عند المزني عدة ألفات؛ كألف فاعل وألف مفعول).

ثانيا: أوجه الاختلاف: اختلف ابن خالويه عن المزني في بعض الأمور منها:

١-التزم المزني بما رسمه لنفسه في أول الألفات من حيث تفسير كل ما ذكره من الألفات (تقريبا) وعلى الترتيب الذي ذكره في العدِّ غالبا، على حين تعمد ابن خالويه مخالفة ما نص عليه من أنه سيفسر الألفات ألفا ألفا ! ! لذا سنجد في ألفات ابن خالويه إشكالات كثيرة جدًّا، من حيث الألفات التي ذكرها في العد والحصر، ثم تركنا في حيرة من أمرها دون أدنى تفسير أو بيان أو إشارة إلى المقصود بها، ومن هذه الألفات على سبيل التمثيل لا الحصر: ألف أمر بلفظ الاستفهام - ألف تكون توبيخا ووصلا وقطعا- ألف تعزير - ألف لفظه القطع وهو أصل - ألف التوقيف - ألف يولد بها الاستفهام والخبر وتكرر- ألف تحتمل أربعة معان باختلاف - ألف تكون في الاسم المفرد فمتى حركت صارت جمعا - ألف الإدماج - ألف بدل عن هاء - ألف تكون بدلا من حرف مشدد -

---

(١) كذا تحجر بالراء المهملة، ولعلها تحجز، بالزاي المعجمة، الألفات لابن خالويه / ١٤- تحقيق د/ البواب .

ألف تكون علامة للجر(!!)... إلى غير ذلك من الألفات التي تحتاج إلى بيان وتفسير أو تفتقد إلى التمثيل على الأقل . وستأتي في ذكر ألفات ابن خالويه [1].

٢-ذكر ابن خالويه في شرحه بعض الألفات التي لم يذكرها في العد؛ نحو ألف التعجب، وألف التعدية، فتكون ألفاته الحقيقية أكثر من سبعة وسبعين، على حين ألفات المزني ثلاثة وخمسون.

٣-بالغ ابن خالويه في التفريع؛ حيث نجد أنه يذكر عددا من الألفات ترجع كلها إلى ألف واحدة عند التحقيق، وليس الأمر على هذا النحو عند المزني، وإن كان يميل إلى التفريع أيضا، وقد فطن ابن خالويه نفسه إلى هذه المسألة وأحسَّ بكثرة تفريعاته، فقال بعد أن عددها:" واعلم أن هذه الأقسام أكثرها فروع فلا يهولنك عددها... وإنما تقصيت ذلك لأني رأيت بعض النحويين قد خطَّأ السلف في كَتْبِهِم بعض هجاء المصحف، ولحَّن آخرون كثيرا من القراء؛ وذلك لقلة المعرفة بمجاز كلام العرب، وقصور هممهم عن افتنان العرب في ألفاتها..." [2].

٤-أفاض ابن خالويه في شرح ألفاته وتفسيرها بالشرح والبيان والاحتجاج وطرح القضايا والخلافات، هذا فيما ذكره من ألفات؛ خلافا للمزني الذي اكتفى بالإشارة العابرة، وفي أكثر الألفات اكتفى بالتمثيل فقط .

٥-عرض ابن خالويه لقضايا الهمزة بالشرح والتحليل في ألفاته على حين أوجز المزني القول فيها في فصل مستقل في أواخر الكتاب.

وبالنظر إلى الجدولين رقم (١)، ورقم (٤) تتضح المقارنة [3].

---

(١) يرى الباحث أن ألفات ابن خالويه ما زالت بحاجة ماسة إلى التحقيق والشرح؛ نظرا لأن أغلب هذه الألفات لم يعرض لها ابن خالويه نفسه في كتابه بعد أن شغل القارئ بها؛ إضافة إلى أن أكثرها فيه غموض وغرابة وإبهام، وهذا عمل شاق يحتاج إلى دراسة متخصصة تفرد لألفات ابن خالويه .

(٢) الألفات لابن خالويه/ ١٨-١٩ بتصرف – تحقيق د/ البواب.

(٣) راجع الجدولين مع ملاحظة أن عدَّ ابن خالويه للألفات غير واضح ولا محدد، وما ذكرته لا يعبر عن حصر دقيق لألفاته، وإنما ما أدى إليه اجتهادي فمن البين أن ألفات ابن خالويه تفوق التسعين [راجع ألفات ابن خالويه / ١٥-١٨ بتحقيق د/ البواب].

جدول رقم (٤) ألفات ابن خالويه

ألف أصل – ألف وصل – ألف فصل – ألف قطع – ألف استفهام – ألف أمر تكون بلفظ استفهام – ألف منقلبة عن واو – ألف إدماج منقلبة عن الياء–– ألف تعزير–ألف التسوية - ألف تعوض من النون الخفيفة – ألف بدل من التنوين في الوقف – ألف مقصورة – ألف ممدودة (تكونان علمَيْ تأنيث) – ألف إشارة إلى حاضر– ألف إشارة إلى غائب– ألف الترنم وبُعْدِ الصوت – ألف تحجر بين النونات– ألف تكون علامة للتثنية خاصة – ألف تكون علامة للنصب – ألف تزاد مع النون في الجمع – ألف تزاد في صفة المذكر في فعلان ومؤنثه فعلى– ألف بلفظ السابقة ولا مؤنث لها – ألف أخرى بلفظ السابقة اختلف النحويون فيها في فعال وفعلان – ألف تزاد عامة للفتحة في رءوس الآي وقوافي الشعر– ألف في آخر كلمة تحذفها في الدرج وتثبتها في الوقف اتباعا لرسم المصحف – ألف التأنيث – ألف تدخل في أبنية الأفعال والأسماء – ألف تكون توبيخا ووصلا وقطعا– ألف لفظه القطع وهو أصل – ألف التوقيف – ألف يولد بها الاستفهام والخبر وتكرر– ألف تحتمل أربعة معان باختلاف – ألف تكون في الاسم المفرد فمتى حركت صارت جمعا – ألف بدل عن هاء – ألف تكون بدلا من حرف مشدد – ألف تكون علامة للجر–ألف الإيجاب - ألف تزاد على هاء التأنيث – ألف تدخل مع التاء للجمع – ألف تزاد وحدها للجمع بإزاء ياء التصغير قبل آخرها – ألف تزاد في الجمع متطرفة – ألف تفخم تفخيما شديدا عند أهل الحجاز – ألف تكون استفهاما وخبرا – ألف مثل السابقة إذا سكن ما بعدها أشبه الشك – ألف مقصورة يحتمل أن تكون سنخية وملحقة – ألف كالسابقة يحتمل أن تكون ملحقة وبدلا من التنوين وزائدة للتأنيث – ألف تكون بإزاء المخاطب– ألف تكوِّن المكنى فيستوى مكناه المرفوع والمنصوب والمجرور – ألف أخرى كالسابقة يولد بها المرفوع والمنصوب والمجرور– ألف تكون مع الاسم الظاهر ألفا ومع المكنى ياء–ألف تكون ضدا للسابقة في بعض اللغات فتكون مع الظاهر ياء– ألف تكون مع الظاهر ألفا ومع المكنى واوا – ألف تكون مع الظاهر والمكنى جميعا ألفا– ألف في لفظ التثنية والمراد جماعة أو اثنان–ألف تبدل من ياء المتكلم – ألف يكون سكونها علامة للرفع والنصب– ألف تعوض من عين–ألف تبدل من واو في الأفعال ولا تبدل في الأسماء – ألف تحرك في الترخيم وإن كانت قبل آخر الاسم – ألف في آخر كلمة تحذف في الدرج فقط إتباعا للمصحف – ألف في المصحف بدل من التنوين وجعلها بعضهم فاء ولاما في الفعل– ألف تثبت في المصحف وتحذفها القراء – ألف تثبت في ما لا ينصرف إتباعا لرءوس الآي – ألف تثبت في المصحف اتفق القراء على حذفها – ألف قدموها وحكمها التأخير – ألف تقرأ موصولة ومقطوعة؛ فمتى قطع كان جمعا ومتى وصل كان فعلا ماضيا – ألف زيدت مع واو تشبيها بألف الفصل (في المصحف)– ألف تثبت في آخر ما لا ينصرف في بعض المواضع دون بعض – ألف ينصرف الاسم بإثباتها فيه– ألف ممدودة تحجز بين الساكنين وهمزها بعضهم – ألف كالسابقة وحذفها لا يخل بالكلام – ألف تأتي مقصورة وتمد إذا غير أول الاسم – ألف تأتي مقصورة وممدودة لمعنيين مختلفين – ألف مقصورة معربة – ألف قلبت ياء لئلا تجتمع ثلاث ألفات – ألف تقلب واوا في النسب– ألف تقلب واوا في التثنية – ألف تقلب واوا في التصغير – ألف تحذف في التثنية لا غير – ألف تثبت بعد واو متحركة في موضع واحد من القرآن – ألف اتفقت المصاحف على كتبها ياء والقراء على تفخيمها – ألف التأنيث، ومن القراء من يجعلها ياء الإضافة إلى النفس – ألف كتبت في المصاحف ياء وهي منقلبة عن واو تباينها – ألف كتبت في المصحف بالياء وهي من الواو – ألف التأسيس وهي تقع في قوافي الشعر.

المطلب الرابع: الألفات بين المزني وابن فارس

عقد ابن فارس في كتابه الصاحبي أبوابا للحروف وابتدأها بحرف الألف وقد جاء عرضه للألفات مختلفا عن باقي الحروف؛ وذلك على النحو التالي:

١- عقد بابا لألف التعريف ولامه في الأسماء.

٢- وبابا آخر للألف المبتدأ بها.

٣- وبابا ثالثا لدخول الألف في الأفعال.

٤- ثم أفرد بابا لألف الوصل.

ويمكن أن نتبين من كتاب الصاحبي أن ابن فارس قد ذكر سبع ألفات، ثم فرع عن ألف أفعل عددا من المعاني؛ كما سيتضح من الجدول آخر المقارنة، وبين ابن فارس والمزني أوجه اتفاق وأوجه اختلاف، على النحو التالي:

أولا: أوجه الاتفاق:

١- اتفق ابن فارس مع المزني في ألفاته التي أوردها على وجه العموم.

٢- اتفق مع المزني في أنه قصر ألف الأصل التي ذكرها على الأفعال.

٣- اتفق معه كذلك في الجمع بين الألفات والهمزات تحت اسم الألف.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

١- منهج العرض: اختلف ابن فارس في منهج عرض ألفاته عن المزني؛ وذلك أنه بوَّب لألفاته على النحو المذكور آنفا، على حين عد المزني ألفاته ثم فسرها.

٢- فرق ابن فارس بين ألف القطع وألف التعدي، على حين جمع بينهما المزني، اسمين لمسمى واحد.

٣- اختلف ابن فارس عن المزني في عدد الأسماء التي عد ألفاتها ألفات وصل؛ أعني الجامد منها؛ فجعلها ابن فارس ثمانية أسماء، على حين أكد المزني أنها تسعة.

ويمكن أن نتبين ذلك في ضوء الجدولين رقم (١) ، رقم (٥).

جدول رقم (٥) ألفات ابن فارس

أ - ألف التعريف.
ب- الألف المبتدأ بها (وتشمل):
١ - ألف أصل.
٢- ألف وصل.
٣- ألف قطع.
٤ - ألف استفهام.
٥- ألف المخبر عن نفسه.
ج – الألف في الأفعال (ثمانية أوجه):
١ - أن تكون لغير معنى.
٢- أن تكون لتغيير المعنى.
٣- أن تكون لعكس المعنى.
٤- أن تكون بمعنى العرض.
٥- أن تكون للإخبار عن مجيء الوقت.
٦- أن تكون للدلالة على وجدان صفة.
٧- أن تكون للدلالة على الإتيان.
٨- أن تكون للتعدية.

المطلب الخامس: الألفات بين المزني والثعالبي

ذكر الثعالبي عددا من الألفات بلغ سبع عشرة أَلِفًا اتفق مع المزني في بعضها واختلف معه في البعض الآخر على النحو التالي:

أولا: أوجه الاتفاق:

١-اتفق الثعالبي مع المزني في إحدى عشرة ألفا، هي: ألف الوصل – ألف القطع – ألف الأمر – ألف الاستفهام – ألف التعجب – ألف التثنية – ألف الجمع - ألف التعدية- ألف لام المعرفة – ألف المخبر عن نفسه - ألف الندبة.

٢-منهج العرض: جاءت ألفات كل منهما عدة لا قسمة؛ كما أنها جاءت مختصرة دون تطويل.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

١-اختلف الثعالبي عن المزني في عدد الألفات التي ذكرها كما تقدم.

٢-اختلفت أسماء بعض الألفات عند الثعالبي عنها عند المزني على الرغم من الاتفاق في حقيقة الألف؛ نحو: ألف التحويل عند الثعالبي هي ألف البدل من النون عند المزني، وألف القافية عند الثعالبي هي ألف الإطلاق عند المزني.

٣- فرق الثعالبي بين ألف القطع وألف التعدية؛ على حين جمع بينهما المزني، وقصرهما على ألف أفعل إفعالا.

٤- فرق الثعالبي بين ألف الندبة وألف التوجع والتأسف؛ على حين لم يذكر المزني الأخيرة منهما.

٥- ذكر الثعالبي عددا من الألفات ولم يمثل له مطلقا؛ كما في معظم الألفات التي اتفق فيها مع المزني.

٦- ذكر الثعالبي عددا من الألفات التي ترجع إلى ألف التعدية عند التحقيق؛ كما في: ألف الحينونة، وألف الوجدان، وألف الإتيان.

٧- زاد المزني على الثعالبي عددا كبيرا من الألفات؛ كألف الخلافة، وألف الشركة، وألف البناء، وألف التذكير... إلى غير ذلك مما سيأتي، ويتضح ذلك من الجدولين رقم (١)، رقم (٦).

جدول رقم (٦) ألفات الثعالبي

١-ألف الوصل.
٢-ألف القطع.
٣-ألف الأمر.
٤-ألف الاستفهام.
٥-ألف التعجب.
٦-ألف التثنية.
٧-ألف الجمع.
٨-ألف التعدية.
٩-ألف لام المعرفة.
١٠-ألف المخبر عن نفسه.
١٢-ألف الحينونة.
١٣-ألف الوجدان.
١٤-ألف الإتيان.
١٥-ألف التحويل.
١٦-ألف القافية.
١٧-ألف الندبة.
١٨-ألف التوجع والتأسف.

المطلب السادس: الألفات بين المزني وابن هشام

عقد ابن هشام فصلين لحرف الألف، وقصد بالأول الألف المفردة (اليابسة) يعني الهمزة، وذكر لها ثلاثة أوجه، وقصد بالفصل الآخر الألف الهاوية (اللينة) وعدَّ من

أقسامها تسعة أقسام.

وجدير بالذكر أن ابن هشام وبعض المصنفين لم يهتم بحروف المباني، ومعنى ذلك أن الألفات المذكورة هي من حروف المعاني، كما أنه ذكر عددا من الألفات وأكد أنها لا تعد، فاستبعد تسع ألفات أخرى؛ فيكون مجمل ما أثبته من ألفات وهمزات اثنتى عشرةَ ألفا وهمزة، ومجمل ما ذكره إحدى وعشرين ألفا، ويمكن أن نتبين أن هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف مع المزني، وبيانه فيما يلي:

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق ابن هشام مع المزني في عدد من الألفات (من الألفات والهمزات معا) ومن ذلك:

- ألف النداء - ألف الاستفهام - ألف ضمير الاثنين

- ألف علامة الاثنين (وهذه الألف وسابقتها ألف واحدة عند المزني سماها ألف التثنية)

- الألف الفاصلة بين الهمزتين (وهي ألف الإدخال عند المزني)

- الألف الفاصلة بين النونين (وهي ألف الصلة عند المزني)

- ألف مد الصوت بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب (وهي ألف الندبة أو الترنم عند المزني)

- ألف البدل من النون الساكنة (وهي قسمان عند ابن هشام وتقابل عند المزني ألفي البدل من النون الخفيفة، والبدل من التنوين)

و هناك بعض الألفات ذكرها ابن هشام وأكد أنها لا تعد من ألفات المعاني، ولكنها تتفق مع ما ذكره المزني في ألفاته وهي:

- ألف التأنيث - ألف الإطلاق - ألف التثنية

- ألف الإشباع - ألف بيان حركة الوقف

ثانيا: أوجه الاختلاف:

اختلفت ألفات ابن هشام عن ألفات المزني فيما يلي:

١-مادة الكتاب: اقتصر ابن هشام على الألفات التي هي حروف معان فقط، وعنى بتفصيلها وذكر الخلافات المتعلقة بها كلما وجد إلى ذلك سبيلا، كما ذكر عددا من حروف المباني في نهاية كل حرف، كما هنا في الألفات .

٢-فرق ابن هشام بين الألف والهمزة على حين جمع المزني بينهما.

٣-الألفات التي ذكرها ابن هشام – وكذا حروفه الأخرى- ليس من الضروري أن تعبر عن وجهة نظره، وإنما منها ما هو منقول عن الآخرين، أما المزني فحروفه تعبر عن وجهة نظره في أغلب الحروف.

٤-فرع ابن هشام عن بعض الألفات ألفات أخرى، على حين جمع المزني بين هذه الألفات، وذلك يتضح من الفقرة السابقة في أوجه الاتفاق.

٥- زاد ابن هشام على المزني عددا من الألفات؛ منها:

-الألف الكافة في (بينا) – الألف المبدلة من نون إذن عند البصريين – ألف التكثير- ألف الإلحاق -ألف التصغير... كما فرع عن ألف الاستفهام (همزة الاستفهام) عددا من المعاني، بعضها عند المزني ألفات مستقلة؛ من ذلك: ألف التعجب – ألف الإنكار التوبيخي(وسماها المزني ألف التوبيخ).

٦- كما أن المزني زاد على ابن هشام بعض الألفات، يمكن القول بأنها جميع ألفات المباني، ومنها: ألف البدل من الواو، ومن الياء، ومن الهمزة، وألف الشركة، وألف الخلافة، وألف فاعل...وبالنظر إلى الجدولين رقم (١)، رقم (٧) تتضح المقارنة.

جدول رقم (٧) ألفات ابن هشام

الهمزة (الألف اليابسة)	الألف (اللينة)	
١ - حرف النداء.	حرف المعنى.	حرف المبنى.
٢ - همزة الاستفهام. وقد تخرج إلى معان مجازية.	١ -ألف الإنكار.	١ -الألف المبدلة من نون إذن.
	٢ -ألف التذكر.	٢ -ألف التكثير.
	٣ -ألف ضمير الاثنين.	٣ -ألف التأنيث.
	٤ -ألف علامة الاثنين	٤ - ألف الإلحاق.
	٥ -الألف الكافة(بينا).	٥ -ألف الإطلاق.
	٦ -الألف الفاصلة بين الهمزتين.	٦ -ألف التثنية في نحو الزيدان.
		٧ - ألف الإشباع في الحكاية.
	٧- أن تكون لمد الصوت بالمنادى (المستغاث- المندوب-المتعجب منه).	٨-ألف التصغير.
		٩-ألف بيان الحركة في الوقف أو في الضرورة.

* * *

المطلب السابع : الألفات بين الإربلي والمزني

عقد الإربلي فصلين، أحدهما للهمزة، والآخر للألف، وأورد الهمزة تحت النوع الأول وهو الحروف الأحادية المحضة، وذكر مخرجها والخلاف فيه، وأكد أن الهمزة تأتي كجزء من الكلمة (وهو حرف المبنى) وأورد تحتها ثلاثة أصول:

١ – همزة المضارعة.

٢– الهمزة في أول الكلمة: وأورد تحتها: ألف القطع وألف الوصل.

٣– همزة التعدية والنقل.

كما ذكر أن الهمزة تكون حرف معنى وأكد أنها صنفان:

١ – همزة النداء. ٢– همزة الاستفهام.

وذكر أنها تخرج إلى معانٍ مجازية، منها:

التوبيخ، الإنكار؛ كما ذكر عددًا من قضاياها بما يفهم إشارة إلى ألف الإدخال (عند المزني) وكذا ألف التمني، وألف التنبيه.

أما الألف فقد عقد لها فصلا مستقلا وبدأه بالخلاف في مخرجها وتسميتها وأكد أنها تكون حرف مبنى وكذا تكون حرف معنى، وأجمل القول في الأول لخروجه من مجال بحثه، وأورد من أقسامها:

١ –ألف المفاعلة ٢– ألف الجموع

٣– ألف التأنيث في نحو (حبلى) ٤– ألف الإلحاق

٥ –ألف التكثير في نحو (قبعثرى)

٦– الألف المبدلة من حرف أصلي: وقسمه قسمين: البد من الواو والبدل من الياء.

و في القسم الثاني ذكر الألف التي هي حرف معنى وأورد من أقسامها:

أ– الحرفية: ومنها :

١ – ألف النداء: وتضم: ألف النداء، وألف المستغاث به.

٢– ألف الندبة. ٣– الألف المزيدة في السؤال عن النكرات حال النصب .

٤-الألف الملحقة بضمير المتكلم المفرد المرفوع المنفصل (أن) في (أنا) وتسمى عنده أيضًا: الألف المزادة لبيان الحركة.

٥- الألف المبدلة من النون الخفيفة الساكنة وقفًا: وضم تحتها :

أ- ألف البدل من التنوين ب- ألف البدل من نون التوكيد الخفيفة.

كما أورد الخلاف في ألف (إذن).

٦- الألف الدالة على تثنية الفاعل كدلالة التاء على التأنيث.

٧- ألف الفصل بين النونات عند تأكيد الفعل المسند إلى ضمير جماعة الإناث.

كما استبعد الإربلي عددًا من الألفات وأنكر أن تكون حروف معانٍ، فذكر:

١- ألف التثنية. ٢- ألف الأسماء الستة في حال النصب واعتبرهما حروف مبان.

ب- الثاني من أقسام الألف التي هي حرف معنى:

الألف الاسمية: وأورد تحتها:

- الألف التي هي ضمير المثنى المرفوع البارز، وأكد أنها تختص بالأفعال.

وبعد هذا العرض يمكن أن نقول: إن مجمل ما ذكره الإربلي من ألفات وهمزات يبلغ ثلاثة وعشرين قسمًا تقريبًا إضافة إلى ما يمكن استنباطه من عرضه للألفات والهمزات. وكذلك نستطيع أن نتبين أن هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف مع المزني وبيانه فيما يلي:

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق الإربلي مع المزني في عدد من الألفات:

١- ألف التعدية والنقل. ٢- ألف النداء. ٣- ألف الاستفهام.

٤- ألف الوصل. ٥- ألف الجموع.

٦- ألف المفاعلة (و تسمى عند المزني ألف الشركة).

٧- ألف البدل (وهي عند المزني ألفان مستقلتان؛ المبدلة من الواو- المبدلة من الياء)

٨- ألف المستغاث به. ٩- ألف الندبة.

١٠- الألف المزادة لبيان الحركة

١١- الألف المبدلة من النون الخفيفة الساكنة وقفا (وهي عند المزني ألفان: ألف البدل من النون، ألف البدل من التنوين).

١٢- الألف الدالة على تثنية الفاعل (وهي عند المزني ضمن ألف التثنية).

١٣- ألف الفصل بين النونات (وسماها المزني ألف الصلة).

١٤ - ألف التثنية (وهي فرع عن ألف التثنية عند المزني).

١٥- ألف ضمير المثنى المرفوع البارز (هي فرع عن ألف التثنية عند المزني).

١٦- ألف الأسماء الستة (وهي ألف علامة النصب عند المزني).

ثانيا : أوجه الاختلاف:

أ-منهج العرض: اختلف الإربلي عن المزني في منهج العرض وأساس التقسيم؛ فعلى حين نرى ألفات المزني عدة لا أساس لها إلا الإحصاء والحصر، نرى أن الإربلي فصل الهمزة عن الألف والأول عنده ضمن الحروف المحضة، على حين الألف عنده تشارك الأسماء والحروف.

كما أن الإربلي أورد الكلام في كلٍّ على قسمين: الأول مجمل الحروف المبني ولا تندرج تحت بحثه، والثاني لحروف المعنى؛ على حين خلط المزني بين حروف المبنى وحروف المعنى كما خلط بين الهمزة والألف.

ب-اختلف الإربلي مع المزني في بعض الألفات من حيث التسمية ومن حيث ما يندرج تحتها من أقسام ونحو ذلك ومنه:

١-همزة المضارعة، وهي ألف المخبر عن نفسه عند المزني.

٢-الهمزة في أول الكلمة وتشمل ألفي الوصل والقطع: واختلف المزني في تفريعه عددا من الألفات عن هذه الألف؛ نحو: ألف الوصل، ألف الأصل، ألف النعت.

٣-ألف التعدية والنقل؛ وسماها المزني أيضا ألف القطع.

٤-فرق الإربلي بين ألف النداء وهمزة النداء، وجمع بينهما المزني.

٥-ذكر الإربلي عددًا من المعاني التي تخرج إليها ألف الاستفهام، وبعضها عند المزني يعتبر ألفات مستقلة؛ نحو: ألف التوبيخ، ألف الإنكار.

٦-ألف المفاعلة وسماها المزني ألف الشركة.

٧-ألف الجموع: وفرع المزني عنها ألف الجمع، وألف الجموع المكسر.

٨-ألف التأنيث عند الإربلي سماها المزني ألف القصر، أما ألف التأنيث عند المزني فتنطبق على الألف الممدودة والألف في نحو: صناع.

٩-جمع الإربلي بين ألف البدل من الواو، وألف البدل من الياء، على حين فرق بينهما المزني.

١٠-كذا جمع الإربلي بين الألفين، المبدلة من النون، والمبدلة من التنوين، على حين فرق بينهما المزني.

١١-كذا فرق الإربلي بين: الألف الدالة على تثنية الفاعل، وألف التثنية، وألف ضمير المثنى المرفوع البارز، وكلها عند المزني تدخل تحت ألف التثنية.

١٢-ذكر الإربلي -عرضًا- ما يقابل ألف الإدخال وألف التمني عند المزني.

ج- زاد الإربلي على المزني في الألفات ما يلي:

١- ألف الالحاق　　　　٢- ألف التكثير

٣- الألف المزيدة في النكرات في حال النصب.　　٤- الألف المبدلة من نون إذن.

د- كما يمكن أن نتبين أن المزني قد زاد عددا من الألفات عما ذكره الإربلي ومن ذلك:

١- ألف الأصل.　　　　٢- ألف التمليك.

٣- ألف الخلافة.　　　　٤- ألف التذكير.

٥- ألف فاعل　　　　٦- ألف مفعول ... إلخ.

و يمكن أن نتبين ذلك بالنظر إلى الجدولين رقم (١) ، رقم (٨).

جدول رقم (٨) الألفات عند الإربلي

الهمزة		الألف		
حرف مبنى	حرف معنى	حرف مبنى	حرف معنى	
١-همزة المضارعة	١-همزة النداء	أ-ما ذكره الإربلي	الألف الحرفية	الألف الاسمية
٢-التعدية والنقل	٢-همزة الاستفهام	١-ألف التأنيث	١-ألف النداء	ضمير المثنى المرفوع البارز
٣-في أول الكلمة	لها معانٍ	٢-ألف المفاعلة	أ- ألف النداء	
- همزة قطع	أ-التوبيخ	٣-ألف الجموع	ب-المستغاث به	
-همزة وصل	ب-الإنكار	٤-ألف الإلحاق	٢-ألف الندبة	
		٥-ألف التكثير	٣-مزيدة في السؤال عن النكرات	
		٦-المبدلة من حرف أصلي		
		المبدلة من واو	٤-الملحق بضمير المتكلم المفرد المرفوع المنفصل	
		-المبدلة من ياء		
		ب-ألفات لا تعد	٥-المبدلة من النون الخفيفة	
		١-ألف التثنية		
		٢-ألف الأسماء	- من التنوين	
		الستة نصبا	-من نون التوكيد	
		ج-ما ذكره عرضا	- من نون إذن	
		ألف الإدخال	٦-الدالة على تثنية	
		- ألف التنبيه	الفاعل	
		-ألف التمني	٧- ألف الفصل بين	
			النونات عند التوكيد	

تعقيب على موازنات حرف الألف

يمكن من خلال الموازنات المتقدمة حول هذه الألفات - وكما سيأتي في التعقيب على اللامات أن نتبين أن معظم الملاحظات العامة متكررة من حيث:

١-اهتمام النحاة بحرف الألف أيضا، وذلك ملاحظ في إفراد بعضهم مصنفًا خاصًّا بحرف الألف كما رأينا في ألفات ابن خالويه وشرح الألفات لابن الأنباري وغيرهما، كذلك ورد باب الألفات في جميع مصنفات الحروف الباقية.

٢-تباينت طرق النحاة من أصحاب مصنفات الحروف في دراستهم لحرف الألف من حيث المنهج والمضمون وذلك على النحو التالي.

٣-و ذلك أن بعضهم بالغ في التفريع كما عند ابن خالويه الذي نص على أن الألفات سبع وسبعون وقد رأينا أنه عد نيفًا وثمانين ألفًا عل حين اختصر آخرون كما عند ابن الأنباري الذي حصرها في ثلاثة أقسام وتوسط آخرون كما عند ابن فارس والثعالبي وصاحب وجوه النصب وغيرهم.

٤-اختلف أساس التقسيم فبعضهم لم يجعل أساسا معينا يعتمد عليه في ذكر الألفات- فيما يبدو للباحث- إلا الاستقراء والإحصاء كما عند المصنف وصاحب وجوه النصب والثعالبي، وكما فعل ابن خالويه في بداية كتابه الألفات، على حين اعتمد بعضهم الحرفية أو الاسمية ونحو ذلك أساسا للتصنيف كما عند الإربلي وفي الوقت نفسه اقتصر بعضهم على ذكر الحروف التي هي حروف معان كما عند ابن هشام، على حين نجد المصنف وصاحب وجوه النصب وابن فارس والثعالبي وغيرهم يريدون حروف المباني وحروف المعاني معًا.

٥-اتسمت المصنفات المتأخرة بالمنهجية والتنظيم على نحو ما نجد عند الإربلي وابن هشام.

٦-التزم بعض المصنفين بمنهجهم الذي نصوا عليه في مقدمة كتبهم على حين نجد أن بعضهم قد خالف ما نص عليه واشترطه في مقدمة كتابه؛ كما رأينا عند ابن خالويه الذي أغفل عددا ضخما من ألفاته عندما شرع في التفسير، والتزم المصنف كذلك بما ذكره في العد.

٧-جمع بعضهم بين الهمزات والألفات كما عند المصنف وصاحب وجوه النصب وابن فارس والثعالبي... على حين فرق بينهما آخرون فأفردوا بابا للألف وآخر للهمزة؛ كما عند ابن هشام والإربلي وغيرهم.

٨-ترجع الخلافات بين ألفات المزني وألفات غيره إلى خلافات في التسمية أحيانا؛ أي مجرد خلاف لفظي؛ كما في الألفات التالية:

أ- ألف البدل من النون عند المزني يسميها الثعالبي ألف التحويل.

ب- وألف الإطلاق عند المزني يسميها الثعالبي ألف القافية، ويسميها صاحب وجوه النصب ألف الخروج والترنم.

٩- وأحيانا نجد أن السبب في الاختلاف يرجع إلى التفريع والتقسيم، وذلك مرتبط بعدد من الأسباب المختلفة كالفهم الخاص لكل مصنف وكذا المذهب النحوي لكل مصنف - وستتضح هذه المسألة على نحو بين في اللامات - وطريقة المصنف في العرض، وكذا أساس التصنيف... فمثلا:

أ- ألف الضمير عند صاحب وجوه النصب ألف مستقلة؛ على حين تمثل فرعا عن ألف التثنية عند المصنف.

ب- فرَّع صاحب وجوه النصب عددا من الألفات يمكن إرجاعها جميعا - أو معظمها- إلى أصل واحد؛ كألف الاستخبار وألف التقرير، وألف التحقيق والإيجاب، وكلها فروع عن ألف الاستفهام...

وبعد ... فهذه مجرد مقتطفات ونماذج وأمثلة من الكلام على الألفات أما التفاصيل فتركتها تحت كل مصطلح من مصطلحات المزني عند كل حرف من حروفه.

* * *

ثانيا: موازنات اللامات

المطلب الأول

اللامات بين المزني وصاحب "وجوه النصب"

ذكر صاحب وجوه النصب أن جمل اللامات ثلاثون لامًا، والحقيقة أنه زاد على ما ذكره عند تفسيره لامين؛ فحقيقة ما ذكره اثنتان وثلاثون لامًا . ومن الثابت أن المزني ذكر أن اللامات ثلاثون، ولكن مجمل ما ذكره وفسره اثنتان وثلاثون لامًا على التحقيق كما سيأتي بيانه أول اللامات .

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق المصنفان في عدد من الأمور؛ منها:

أ-عدم وجود أساس للترتيب سوى الترتيب الهجائي العام.

ب- شيوع المصطلح الكوفي وذلك على مر كتاب " وجوه النصب " في جميع أبوابه، ومنه اللامات.

ج-كما اتفقا في عدد من اللامات منها:

١-لام الصفة.	٢-لام الأمر.
٣-لام كي.	٤-لام الجحود.
٥-لام التعجب.	٦-لام إلا.
٧-لام القسم.	٨-لام التأكيد.
٩-لام المدح.	١٠-لام جواب القسم.
١١-لام جواب إلا.	١٢-لام المنقول.
١٣-لام في موضع (على).	١٤- لام السنخ.
١٥-لام التعريف.	١٦-لام في موضع (إلى).
١٧-لام الاستغاثة.	١٨-لام الصيرورة والعاقبة.

١٩-لام في موضع (أن)   ٢٠ -لام في موضع الفاء.

مع ملاحظة أن هذا الاتفاق في المصطلح صحبه خلاف في حقيقة المسمى أحيانًا وفي الاصطلاح أحيانًا أخرى؛ فمثلا:

١-لام الصفة هي إحدى تسميات لام الإضافة عند المزني.

٢-لام التعجب عند صاحب وجوه النصب هي لام المدح عند المزني.

٣-ولام المدح عنده تندرج شواهدها تحت لام الابتداء مرة وتحت لام التعجب مرة أخرى عند المزني.

٤-لام القسم عنده تشمل لام القسم ولام الابتداء عند المزني، وعندما جاء في نسخة من النسخ لام الابتداء لم يفسرها في وجوه النصب.

٥-اللام التي في معنى الفاء مختلفة تمامًا في حقيقة المسمى، فهي عند صاحب وجوه النصب تقابل لام الصيرورة والعاقبة، أما عند المزني فهي مخالفة لسائر النحاة حيث قصد بها اللام الواقعة في جواب الشرط، ويسميها النحاة الواقعة في جواب المجازاة.

٦-لام السنخ هي لام الأصل عند المزني.

٧-لام الإقحام عنده هي لام الصلة عند المزني.

٨-لام المنقول عنده هي لام النقل عند المزني.

٩-لام الطرح: هي ما سماه المزني لام الإضمار.

١٠-اللام بمعنى عن واللام بمعنى (إلى) لامان مستقلتان عنده، على حين يندرجان تحت لام الخلف عن حروف الصفات عند المزني مع أن المزني لم يذكر الأولى ولكنه زاد فروعًا أخرى لهذه اللام.

ثانيا- أوجه الاختلاف:

ذكر في وجوه النصب بعض المصطلحات لم يذكرها المزني ولكنها تندرج عنده تحت لامات أخرى من ذلك:

١- لام الخبر: وهي مقابلة للام جواب (إنَّ) عند المزني.

٢- لام النداء: وهي مقابلة للام الاستغاثة عند المزني، ولكن قصرها صاحب وجوه النصب على لام المستغاث به على حين لم يفرق المزني بينهما.

٣- لام الوعيد: وهي نوع من لام الأمر عند المزني.

٤- لام الذم: والقول فيها كالقول في لام المدح المذكورة آنفًا، ولم يفرد المزني لامًا للذم.

٥- لام التغليظ: وتندرج شواهدها تحت لام التأكيد ولام جواب القسم عند المزني.

٦- لام الشرط: وهي الداخلة على (إنْ) عنده وتندرج تحت لام التأكيد عند المزني

٧- لام العماد: وتندرج أيضًا تحت لام التأكيد عند المزني.

٨- لام الاستفهام: والحق أن الاستفهام واقع بها وبمخفوضها وليس بها وحدها، فهي لام الإضافة عند المزني (ومن شواهدها ما يرجع إلى لام التعجب كما نص على ذلك في وجوه النصب)[1].

٩- لام جواب الاستفهام: وترجع إلى لام التوكيد وهذه اللام أرجعها المالقي إلى لام جواب القسم المحذوف[2].

وكذلك ذكر المزني بعض اللامات التي لم يذكرها صاحب وجوه النصب وهي:

١- لام البدل. ٢- لام الزوائد.

٣- لام التبعيد. ٤- لام الفعل.

٥- لام التبجيل. ٦- لام النهي.

٧- لام جواب إذًا. ٨- لام التعدي.

٩- لام الكناية عن هاء الكناية.

١٠- بعض أقسام (فروع) لام الخلف عن حروف الصفات نحو: اللام بمعنى من، وبمعنى في، وبمعنى مع، وبمعنى بعد.

إضافة إلى المصطلحات المختلفة في حقيقة المسمى مع توحُّد المصطلح، وسبق ذكرها منذ قليل، وبالنظر إلى الجدولين الآتيين يتبين لنا ما تقدم[3].

---

(١) وجوه النصب / ٢٢٩.

(٢) الرصف / ٢٣٢.

(٣) راجع الجدولين رقم (١) ورقم (٢).

جدول رقم (١) لامات المزني

١ - لام الإضافة.	٢ - لام الأمر.
٣-لام النهي.	٤ - لام التعجب.
٥ - لام كي.	٦ - لام الجحود.
٧ - لام الاستغاثة.	٨ - لام جواب إنَّ.
٩ - لام جواب لولا.	١٠ - لام القسم.
١١ - لام جواب القسم.	١٢ - لام جواب إذًا.
١٣ -لام التأكيد.	١٤ -لام الخلف عن حروف الصفات.
١٥ - لام الابتداء.	١٦ - لام المدح.
١٧ - لام التعريف.	١٨ - لام بمعنى الفاء.
١٩ -لام الكناية عن هاء الكناية.	٢٠ - لام بمعنى أنْ.
٢١ - لام الصلة.	٢٢ - لام الفعل.
٢٣ - لام بمعنى إلا.	٢٤ - لام التبعيد.
٢٥ - لام الزوائد.	٢٦ - لام التعدي.
٢٧ - لام التبجيل.	٢٨ - لام الإضمار.
٢٩ - لام النقل.	٣٠ - لام الأصل.
٣١ - لام البدل.	٣٢ -لام الصيرورة وقيل لام المآل.

* * *

جدول رقم (٢) لامات صاحب (المحلى-وجوه النصب)

١-لام الصفة.	٢-لام الأمر.
٣-لام الخبر.	٤-لام كي.
٥-لام الجحود.	٦-لام النداء.
٧-لام التعجب.	٨-لام في موضع لولا.
٩-لام القسم.	١٠-لام الوعيد.
١١-لام التأكيد.	١٢-لام الشرط.
١٣-لام المدح.	١٤-لام الذم.
١٥-لام جواب القسم.	١٦- لام في موضع عن.
١٧-لام في موضع (على).	١٨-لام في موضع (إلى).
١٩-لام في موضع (أن).	٢٠-لام في موضع.
٢١-لام الطرح.	٢٢- لام جواب لولا.
٢٣-لام الاستفهام.	٢٤-لام جواب الاستفهام.
٢٥-لام السنخ.	٢٦-لام التعريف.
٢٧- لام الإقحام.	٢٨-لام العماد.
٢٩-لام التغليظ.	٣٠-لام منقولة.
٣١-لام الابتداء.	٣٢-لام الصيرورة والعاقبة.

* * *

المطلب الثاني

اللامات بين المزني والزجاجي

لامات المزني اثنتان وثلاثون لامًا كما تقدم، وذكر الزجاجي العدد نفسه، وبينهما أوجه اتفاق وكذا أوجه اختلاف، وبيان ذلك:

أولا: أوجه الاتفاق:

أ - إغفال قسمة اللام؛ حيث جاءت اللامات عند كل منهما عدة لا قسمة.

ب - اتفقا في عدد من اللامات منها:

١-لام الأصل. ٢- لام التعريف .

٣- لام الملك. ٤- لام كـي.

٥- لام الجحود. ٦- لام (إنَّ).

٧- لام الابتداء. ٨- لام التعجب.

٩- لام تدخل على المقسم به. ١٠- لام تكون جواب القسم.

١١- لام الاستغاثة. ١٢- لام الأمر.

١٣- لام تلزم (إنْ) الخفيفة.

١٤- لام العاقبة. ١٥- لام (لولا).

١٦- لام التكثير. ١٧- لام بمعنى (إلى).

١٨- لام توصل الأفعال إلى المفعولين.

١٩- لام تعاقب حروفا وتعاقبها.

مع ملاحظة ما يأتي:

١-لم يذكر الزجاجي لام الإضافة، ولكنه ذكر لامي الملك والاستحقاق، وهما مما يندرج تحت لام الإضافة عند المزني، ولم يذكر المزني لام الاستحقاق صراحة.

٢-لام (إنّ) هي لام جواب (إنّ) عند المزني.

٣-لام الاستغاثة عند الزجاجي تنقسم إلى لامين؛ لام المستغاث به ولام المستغاث من أجله، وهي لام واحدة عند المزني.

٤-لام تلزم (إنْ) الخفيفة وهي لام إلا عند المزني.

٥-لام العاقبة هي لام الصيرورة عند المزني.

٦-فرق الزجاجي بين لام (لو) ولام (لولا) وهما لام واحدة عند المزني.

٧-لام التكثير هي لام التبعيد عند المزني.

٨-اللام التي توصل الأفعال إلى المفعولين هي لام التعدي عند المزني.

٩-لام تعاقب حروفا وتعاقبها عند الزجاجي هي ما يقابل لام البدل عند المزني.

وكل ما تقدم خلاف في التسمية.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

زاد الزجاجي على المزني ما يلي:

١-لام المضمر: وهي فرع عن لام الإضافة عند دخولها على المضمر.

٢-لام تدخل على المضاف في النفي (لا أبا لك).

٣-لام تدخل على المضاف في النداء (يا لك) .

٤-لام إيضاح المفعول لأجله، وهي أشمل من لام التبجيل عند المزني.

٥-اللام المزيدة في (عبدل) والمزيدة في (لعل) وهما مما تشمله لام الزوائد عند المزني.

٦-لام التبيين، وهي داخلة على المصادر المنصوبة في الدعاء ونحوه، نحو: سقيا لزيد، وهي ضرب من لام التعدي عند المزني.

٧-لام الشرط، وهي ضرب من لام التوكيد عند المزني.

وقد زاد المصنف على الزجاجي اللامات الآتية:

١- لام بمعنى (أن).

٢- لام المدح.

٣- لام النهي .

٤- لام الصلة .

٥- لام الكناية عن هاء الكناية.

٦- لام بمعنى الفاء.

٧- لام الفعل. ٨- لام الإضمار.

٩- لام جواب (إذًا). ١٠-لام التجبيل.

١١-لام الخلف عن حروف الصفات.

مع ملاحظة ما يأتي:

١- لام التبجيل: هي حالة من حالات لام إيضاح المفعول لأجله عند الزجاجي.

٢- لام الخلف عن حروف الصفات - كما سماها المزني - ذكر منها الزجاجي اللام التي بمعنى (إلى) وزاد المزني اللام بمعنى (في) وبمعنى (مِنْ) وبمعنى (على) وبمعنى (بعد)و بمعنى (مع).

٣- لام جواب: (إذًا) عند المزني هي إحدى حالات لام جواب (لو) عند الزجاجي. وبمراجعة الجدولين رقم (١)، رقم (٣) يتبين ما تقدم.

جدول رقم (٣) لامات الزجاجي

١-لام أصلية.	٢- لام التعريف.
٣- لام الملك.	٤-لام الاستحقاق.
٥-لام كي.	٦-لام الجحود.
٧-لام بمعنى إن.	٨ -لام الابتداء.
٩-لام التعجب.	١٠-لام تدخل على المقسم به.
١١- لام تكون جواب القسم.	١٢-لام المستغاث.
١٣- لام المستغاث من أجله.	١٤- لام الأمر.
١٥-لام تدخل في النداء بين المضاف والمضاف إليه.	١٦-لام تدخل في النفي بين المضاف والمضاف إليه.
١٧- المضمر.	١٨-لام تلزم إن الخفيفة.
١٩- لام العاقبة.	٢٠- لام التبيين.
٢١-لام لو.	٢٢-لام لولا.
٢٣- لام التكثير.	٢٤-لام مزيدة في عبدل.
٢٥- لام مزيدة في لعل.	٢٦-لام إيضاح المفعول لأجله.
٢٧-لام تعاقب حروفا وتعاقبها.	٢٨-لام بمعنى إلى.
٢٩-لام الشرط.	٣٠-لام توصل الأفعال إلى المفعولين.
٣١-لام تدخل على المستقبل في القسم.	

* * *

المطلب الثالث

اللامات بين الرماني والمزني

ذكر الرماني اثنتي عشرة لامًا، ولامات المزني اثنتان وثلاثون لامًا.

أولا: أوجه الاتفاق:

واتفق مع المزني في تسع لامات اتفاقًا تامًّا هي:

١- اللام الأصلية.	٢- لام القسم.
٣- لام الإضافة.	٤- لام التعريف.
٥- لام الاستغاثة .	٦- لام كي.
٧- لام الجحود.	٨- لام الأمر .
٩- لام الابتداء.	

واتفق معه في حقيقة اللام مع اختلاف التسمية في: لام العاقبة فهي عند المزني لام الصيرورة.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

١- لامات الرماني مُقسَّمة بناءً على أساس العمل؛ فقد قسم الرماني اللام إلى عاملة ومهملة، وليس كذلك عند المزني.

٢- اللام الزائدة عند الرماني مزيدة في التركيب على حين قصد بها المزني المزيد في البنية.

٣-لام الكناية عند الرماني، ترجع في حقيقتها إلى لام الإضافة الداخلة على المضمر، نحو: له، لهم.

٣- جمع الرماني بين لامي القسم والجواب تحت لام القسم، وفرق بينهما المزني.

٤- ومن أوجه الاختلاف أيضًا: زاد المزني على الرماني عشرين لامًا هي:

١- لام البدل.	٢- لام الصلة.

٣- لام التبجيل. ٤ - لام المدح.

٥-لام الخلف عن حروف الصفات. ٦ - لام إلا.

٧-لام النهي. ٨- لام الإضمار .

٩-لام جواب القسم. ١٠- لام بمعنى (أن).

١١- لام التعدي. ١٢- لام جواب (إن).

١٣- لام نهي الفاء. ١٤- لام التعجب.

١٥- لام التبعيد. ١٦- لام الفعل.

١٧- اللام الزائدة. ١٨- لام الكناية عن هاء الكناية.

١٩- لام جواب إذًا. ٢٠- لام جواب لولا.

* وبمراجعة الجدولين رقم (١) ، رقم (٤) تتضح المقارنة.

جدول رقم (٣) لامات الرماني

١- لام القسم.	٢- لام الإضافة.
٣- لام التعريف.	٤-اللام الأصلية.
٥-اللام الزائدة.	٦-لام الاستغاثة.
٧-لام الكناية.	٨-لام كي.
٩- لام الجحود.	١٠-لام العاقبة.
١١-لام الأمر.	١٢-لام الابتداء.

* * *

المطلب الرابع

اللامات بين الهروي والمزني

عرض الهروي لدراسة اللامات في كتابيه؛ الأزهية واللامات، وفيما يلي بيان لاماته في كلٍّ:

أولا: اللامات في كتابه الأزهية: يجب أن نشير هنا إلى أنه لم يعرض إلا للام الإضافة التي تتناوب مع غيرها من حروف الخفض في مواضع من الكلام، فلا ينبغي أن نقول: إنه اقتصر على ست لامات فقط في الأزهية. كما يذكر بعض المحدثين [(١)] حيث عقد الهروي بابًا بعنوان: (دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض) وذكر لام الإضافة وأن لها ستُّ مواضع (يعني تتبادل فيها مع حروف الخفض الأخرى) وهي:

١- أن تكون مكان (إلى).
٢- أن تكون مكان (على).
٣- أن تكون مكان (من).
٤- أن تكون مكان (مع).
٥- أن تكون مكان (في).
٦- أن تكون مكان (بعد).

إذن فلا يصح مقارنة لامات الهروي في الأزهية بلامات المزني على الإطلاق؛ وكذلك لا يصح اتهام الهروي بتباين لاماته في الأزهية عن لاماته في كتاب اللامات (!!) ولكن يمكن القول: إن اللامات في الأزهية تقابل لام الخلف عن حروف الصفات عند المزني.

ثانيا: لامات الهروي في كتاب اللامات: عرض الهروي اللامات في كتابه الذي أفرده للامات، وحقيقة ما ذكره الهروي خمسًا وثلاثون لامًا وليس أربعًا وثلاثين لاما كما ذكر بعض المحدثين[(٢)] وذلك لأن اللام الأصلية قسم قائم بذاته، والزائدة تنقسم إلى أربع وثلاثين لامًا فمجموع ما ذكره الهروي خمس وثلاثون لامًا، وبينهما أوجه اتفاق وأوجه اختلاف، على النحو التالي:

---

(١) أعني بذلك ما ذكره د/ يحيى علوان في تحقيق كتاب اللامات / ١٧٢ – ط مركز عبادي للدراسات – صنعاء – ١٩٩٩م.

(٢) المرجع السابق / في مواضع متعددة / ١٤٩، ١٧٢، وغيرها مع التأكيد على أن اللام الأصلية يجب أن تعد؛ لا سيما وأن المزني يعدها ضمن اللامات.

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق الهروي مع المزني في حوالي سبع وعشرين لامًا من لاماته (الأصلية وفروعها) وهي:

١- لام الإضافة: وعدد من أقسامها على النحو التالي:

٢- اللام بمعنى (إلى). ٣- وبمعنى (على).

٤- وبمعنى (من أجل). ٥- وبمعنى (بعد).

٦- وبمعنى (في). ٧- وبمعنى (عند).

٨- لام الملك. ٩- لام لتعدي الفعل.

١٠- لام التعجب.

١١-لام الاستغاثة (المستغاث به والمستغاث من أجله).

وكذا اللامات الأخرى، وهي:

١٢-لام التعريف. ١٣- لام الأمر.

١٤- لام (كي). ١٥- لام الجحود.

١٦-لام بمعنى (أن). ١٧- لام العاقبة.

١٨- لام التكثير. ١٩-لام البدل.

٢٠- لام الزوائد. ٢١- لام التوكيد.

وعدد من أقسام لام التوكيد؛ نحو:

٢٢-لام الابتداء. ٢٣- لام خبر (إنَّ) الثقيلة.

٢٤- لام خبر (إنْ) الخفيفة. ٢٥-لام جواب القسم.

٢٦- لام جواب (لولا). ٢٧- لام (إذا).

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

أولا: جاءت لامات الهروي أكثر منهجية وتنظيمًا؛ حيث حاول حصرها وتقسيمها؛ خلافًا للامات المزني التي جاءت مجرد عد وتفسير، وقد قسم الهروي لاماته إلى:

أ) الأصلية. ب) الزائدة.

والزائدة انقسمت إلى:

١- لام الإضافة: وتحتها خمسة عشر قسمًا.

٢- لام التوكيد: وتحتها تسعة أقسام.

٣- باقي اللامات مستقلة.

وافتقد المزني أساس التقسيم معتمدا على الإحصاء.

ثانيًا: الخلاف الشكلي في تنوع الأقسام وتداخلها:

يمكن أن نلاحظ أن هناك خلافًا في التسمية والتقسيم بين بعض لامات كلٍّ من المزني والهروي، ومن ذلك:

١-لام الإضافة عند المزني هي لام الملك ولام الصفة كما نص المزني نفسه على ذلك، ولكنها عند الهروي اشتملت على عدد من اللامات أوصله إلى خمس عشرة لامًا، هي لامات مستقلة عند المزني وإن كانت تحمل الاصطلاح نفسه.

٢ـ كما فرع الهروي لام الاستغاثة إلى لامين (المستغاث به ومن أجله) وهما لام واحدة عند المزني.

٣-ذكر المزني لام الخلف عن حروف الصفات، وذكر تحتها- على سبيل التمثيل عنده لا الحصر – ست لامات؛ وهي تمثل ست لامات من لامات الإضافة عند الهروي، مع ملاحظة أنها اللامات التي قصدها الهروي في الأزهية بالباب المعقود لها .

٤-ذكر المزني لام التوكيد مستقلة، على حين ذهب الهروي إلى أنها تسعة أقسام، ذكر المزني بعضها كلامات مستقلة؛ نحو: لام الابتداء-لام جواب إن-لام (إلا)- لام جواب القسم - لام جواب (لولا) - لام (إذًا) مع ملاحظة أن الهروي فرق بين لام جواب (لو) ولام جواب(لولا) وجمع بينهما المزني.

ثالثًا: الخلاف في التسمية مع اتحاد المقصود بالاسم، نحو:

١- لام التكثير عند الهروي هي لام التبعيد عند المزني.

٢- لام العاقبة عند الهروي هي لام الصيرورة عند المزني.

٣- لام جواب(إنْ) الخفيفة عند الهروي هي لام (إلا) عند المزني.

٤- لام جواب (إنَّ) الثقيلة عند الهروي هي لام جواب (إنَّ) عند المزني.

٥- لام بمعنى الفاء عند المزني هي اللام التي تدخل على (إنْ) التي في المجازاة عند الهروي.

رابعًا: ذكر الهروي عددًا من اللامات تبدو زائدة عن لامات المزني اصطلاحًا، نحو:

١- لام الوعيد، وترجع إلى لام الأمر عند المزني.

٢- اللام المزيدة في (عبدل) أو المزيدة في (لعل) وتندرج تحت لام الزوائد عند المزني؛ ولم يفصل المزني حالات اللام المزيدة؛ بل أطلق المصطلح في زيادة البنية.

٣- لام توكيد الإضافة في (النفي) و(النداء) لم يذكرها المزني، ولكن هي نوع من لام الصلة عنده.

٤- لام التبيين عند الهروي هي فرع عن لام التعدي عند المزني.

٥- لام الاستحقاق عند الهروي ترجع إلى لام الإضافة عند المزني.

٦- لام بمعنى(من أجل) عند الهروي، تقاربها لام التبجيل عند المزني وهي إحدى فروعها.

٧- وزاد الهروي اللام التي بمعنى (من) ولم يذكرها المزني.

أما المزني فقد زاد عن الهروي اللامات التالية:

١- لام المدح: ويمكن أن تقارب لام الابتداء عند الهروي.

٢- لام النقل. ٣- لام الإضمار. ٤-لام الكناية عن هاء الكناية.

٥-لام الخلف عن حروف الصفات: وما يندرج تحتها عبارة عن فروع عن لام الإضافة عند الهروي.

٦-لام النهي. ٧- لام الصلة.

٨-لام القسم: وهي من لامات الابتداء عند الهروي.

٩-لام التبجيل: وهي حالة خاصة من: لام بمعنى (من أجل) عند الهروي.

وبمراجعة الجدولين رقم (١)، رقم (٥) تتضح المقارنة.

جدول رقم (٥) لامات الهروي

أ- اللام الأصلية.	ب- اللام الزائدة.

اللام الزائدة تشمل:

١-لام الإضافة: وتشمل (١٥) لاما:

١- لام الملك.	٢- لام بمعنى الاستحقاق.	٣- لام بمعنى إلى.
٤ - لام بمعنى على.	٥- لام بمعنى مع.	٦- لام بمعنى بعد.
٧- لام بمعنى من	٨- لام بمعنى فى.	٩- لام بمعنى من أجل.
١٠- لام تعدي الفعل.	١١- لام التعجب.	١٢- لام التبيين.
١٣- لام المستغاث به.	١٤- لام المستغاث من أجله.	١٥- لام توكيد الإضافة.

٢-لام التعريف.

٣- لام الأمر.

٤- لام الوعيد.

٥- لام كي.

٦- لام الجحود.

٧- لام بمعنى أنْ.

٨- لام العاقبة.

٩- لام التكثير.

١٠- لام البدل.

١١- اللام المزيدة في عبدل.

١٢- لام التوكيد وتشمل تسع لامات:

١- لام الابتداء.	٢- لام خبر إن الثقيلة.	
٣- لام تدخل على خبر إنْ المكسورة الخفيفة.		
٤- لام جواب القسم.	٥- لام جواب لو.	٦- لام جواب لولا.
٧- لام جواب إذا.	٨- لام مع إن التي للمجازاة.	٩- لام لعل.

* * *

المطلب الخامس

اللامات بين المزني وأبي جعفر النحاس

ذكر أبو جعفر النحاس في لاماته سبع عشرة لامًا، ولامات المزني اثنتان وثلاثون لامًا، وبمقارنة اللامات عندهما نجد أن النحاس قد اتفق مع المزني في وجوه، وفي عدد من لاماته، وخالفه في البعض الآخر، وبيانه:

أولا: أوجه الاتفاق:

أ- افتقاد أساس التقسيم، فحروفهما عدة لا قسمة.

ب- اتفقا في ست عشرة لامًا مع اختلاف نسبي في التسمية على النحو التالي:

١- لام الجحد: وهي لام الجحود عند المزني.

٢- لام الخبر: وهي لام التوكيد عند المزني.

٣- لام الخفض: وهي لام الإضافة عند المزني.

٤- لام التأكيد: وهي لام جواب (إن) عند المزني، كما تدخل بعض شواهدها ضمن لام (لولا) عند المزني.

٥- لام الابتداء: وخصها النحاس بمجيء تفضيل بعدها[1].

٦- لام لقد: هي إحدى فروع لام جواب القسم عند المزني.

٧- لام النفي: هي إحدى فروع لام (إلا) عند المزني.

٨- لام الشفاعة: هي إحدى فروع لام الأمر عند المزني.

٩- لام لئن: هي إحدى فروع لام الابتداء عند المزني.

١٠- لام الجزاء: هي إحدى حالات لام الإضافة عند المزني تدخل في ثواب أو

---

(١) في المطبوعة من لامات أبي جعفر النحاس: " وهي لام تفصيل " وأرى أنه تحريف ومقتضى تفصيل النحاس أنها تفضيل (بالضاد المعجمة) لأنه أتبع كل لام منها بصيغة (أفعل) التفضيل، وجميع شواهده متحدة، نحو أكبر، أحب، خير،...إلخ ذلك (لامات النحاس / ١٤٧ بتحقيق طه محسن).

عقاب، نحو: الجنة للمسلم، والنار للكافر.

١١- لام الوعيد: وهي لام توكيد عند المزني، وخصها النحاس بدخولها في ثواب أو عقاب وتدخل تحقيقا لأمر، نحو (لاتخذوك) و(لآتيناهم) وفي تحقيق أمر، نحو: (إذا لذهب) وهي تقابل لام جواب (إذًا) عند المزني.

١٢-لام الفاء: وتقابل لام الصيرورة عند المزني، كما سماها النحاس لام حتى.

١٣- لام كي. ١٤- لام أنْ الخفيفة. ١٥- لام الأمر.

١٦- لام القسم: وهي لام جواب القسم عند المزني.

ثانيا: أوجه الخلاف:

أ- إضافة إلى الخلاف الشكلي في التسمية في بعض اللامات فإن النحاس زاد على المصنف بعض اللامات:

لام الاستفهام، نحو: لام (لولا) التي تقدر بـ (هلا) (كذا) ولم يبين أي اللامات يقصد لكن يفهم أنه يعني لام (لا) في (لولا).

ب - وزاد المزني اللامات الآتية:

١- لام الأصل. ٢- لام البدل. ٣- لام الزوائد.

٤- لام الصلة. ٥- لام الفعل. ٦- لام الإضمار.

٧-لام الخلف عن حروف الصفات. ٨- لام النهي.

٩- لام التعجب. ١٠- لام التعدي. ١١- لام التبعيد.

١٢- لام الكناية عن هاء الكناية. ١٣- لام التعجيل.

١٤- لام المدح. ١٥- لام جواب لولا. ١٦- لام التعريف.

١٧- لام الاستغاثة. ١٨- لام جواب القسم.

وأخيرًا يبدو للباحث أن لامات النحاس مختصة بلامات القرآن فقط، وهذا بيِّن من شواهده؛ وكما ذهب إليه ابن النديم في الفهرست [١].

و بمراجعة الجدولين رقم (١)، رقم (٦) تتضح المقارنة.

---

(١) الفهرست (٦٠، ١١٨).

جدول رقم (٥) لامات أبي جعفر النحاس

١ -لام القسم.
٢ -لام الجحد.
٣-لام الخبر.
٤ -لام الخفض.
٥ - لام التأكيد.
٦ -لام الأمر.
٧- لام الابتداء.
٨-لام الاستفهام.
٩- لام لقد.
١٠ -لام الفاء.
١١ - لام كي.
١٢ -لام أن الخفيفة.
١٣ -لام النفي.
١٤ -لام الشفاعة.
١٥ -لام لئن.
١٦ -لام الجزاء.
١٧ -لام الوعيد.

* * *

المطلب السادس

اللامات بين المزني وابن فارس

ذكر ابن فارس في كتابه اللامات اثنتي عشرة لامًا مع ملاحظة أن كتابه (اللامات) يبحث في لامات القرآن الكريم فقط، وأورد في كتاب الصاحبي ثمان عشرة لامًا – تقريبًا – وذلك لعدم وضوح عدِّه لها وأيها مستقل وأيها فروع (!!) وعلى العموم سنجد أنه في كتابه اللامات أكثر تنظيمًا؛ خلافًا لما ورد في الصاحبي، وسأحاول الموازنة بين مجمل ما ذكره ابن فارس في كتابيه الصاحبي واللامات وبين لامات المزني الاثنتين والثلاثين.

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق ابن فارس مع المزني في حوالي عشرين لامًا، وهي:

١- لام الإضافة، وسماها في لاماته: لام تخفض الاسم بعدها، وفي الصاحبي ذكر أنها تكون لمعاني، وعدَّ منها ثمانية؛ نجد عند المزني بعضًا منها مع خلاف في التسمية ومن ذلك:

٢- لام الإرادة: وهي فرع عن اللام التي بمعنى (أنْ) عند المزني.

٣- لام بمعنى بعد. ٤- اللام بمعنى في.

وهاتان الأخيرتان عند المزني ضمن لام الخلف عن حروف الصفات.

٥- لام التعجب: وهي مستقلة غير عاملة عند المزني.

٦- اللام الزائدة. ٧- لام التوكيد، ولها فروع عند ابن فارس هي:

٨- لام الابتداء. ٩- لام خبر(إن).

١٠- اللام الداخلة بعد (إن) المخففة وهي لام إلا عند المزني.

١١- اللام الداخلة في خبر المبتدأ: وتندرج تحت لام التأكيد عند المزني.

١٢- لام جواب القسم. ١٣- لام الاستغاثة.

١٤- لام الأمر. ١٥- لام العاقبة: وهي لام الصيرورة.

١٦- لام كي. ١٧- اللام التي بمعنى (أن) وسبق أنه سماها لام الإرادة، وهي عنده فرع من لام الإضافة.

١٨- لام تعقب الجحود: وهي لام الجحود عند المزني.

١٩- اللام التي تعقب الشرط عند ابن فارس: وهي اللام التي بمعنى الفاء عند المزني.

٢٠- نقل ابن فارس أن اللام تكون صلة.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

أ- اعتمد ابن فارس حركة اللام أساسًا للتقسيم في كتابه اللامات، وكذلك في الصاحبي وإن لم يكن صريحًا في الأخير، وليس عند المزني أساس معين في التقسيم.

ب- إضافة إلى الخلاف في التسمية في بعض الحروف كما تقدم منذ قليل . فقد اختلف مع المزني في بعض اللامات على النحو التالي:

١- ذكر ابن فارس عددًا من معاني لام الإضافة لم يذكرها المزني؛ نحو: اللام بمعنى (عند) واللام التي لمرور الوقت، ولام التخصيص، وكلها تندرج في مفهوم لام الإضافة عند المزني.

٢- كذلك ذكر لام السبب والعلة، وهي شبيهة بلام التبجيل عند المزني.

٣- جمع ابن فارس عددًا من اللامات تحت اللام الزائدة؛ نحو: المزيدة في عبدل، وتندرج هذه اللام تحت اللام الزائدة عند المصنف. ومنها: المزيدة في(ذلك) وهي لام التبعيد عند المزني، وهي لام مستقلة من لامات المزني.

ومنها: المزيدة في نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (١) وهي عند المزني تندرج تحت لام التعدي.

ج – أما المزني فقد زاد على ابن فارس اللامات الآتية:

١- لام الأصل. ٢- لام التعريف. ٣- لام التعدي.

---

(١) سورة الأعراف/ ١٥٤ .

٤- لام الفعل. ٥- لام الكناية عن هاء الكناية. ٦- لام النهي.

٧- لام القسم. ٨- لام جواب لولا. ٩- لام جواب إذًا.

١٠- لام جواب القسم. ١١- لام النقل. ١٢- لام البدل.

١٣- لام الإضمار. ١٤- لام الخلف عن حروف الصفات.

وقبل عرض الجدولين يجب التنبيه إلى الفرق الكبير بين لامات ابن فارس في كتابيه المذكورين وذلك من حيث مادة البحث فالأول في لامات القرآن فقط والثاني عام.

وكذلك اختلفت تسميات بعض اللامات؛ فمثلا: ذكر اللام التي تخفض الاسم بعدها؛ على حين سماها في الصاحبي: لام الإضافة وذكر تحتها عددًا من اللامات.

وصرح في اللامات بلام كي واللام التي بمعنى (أن) واللام التي تدخل على معنى التعجب، على حين جعل بعضها في الصاحبي فروعًا للام الإضافة وأغفل بعضها الآخر.

وبمراجعة الجدولين رقم (١) ، رقم (٧) تتضح المقارنة.

جدول رقم (٧) لامات ابن فارس

أ- في كتابه اللامات.	ب- في الصاحبي.
اللامات المكسورة (٧) لامات:	١- اللام الزائدة في (ذلك) وفي (عبدل).
١- لام تخفض الاسم بعدها.	٢- لام التوكيد (وتسمى لام الابتداء).
٢-لام كي.	٣- لام خبر (إنَّ).
٣-لام العاقبة.	٤- لام التوكيد (في خبر إن) الخفيفة.
٤-اللام التي تكون بمعنى (أن).	٥- اللام الداخلة في خبر الابتداء.
٥-لام الأمر.	٦- لام الصلة.
٦-لام تعقب الجحود.	٧- لام جواب القسم.
٧-لام تدخل على معنى تعجب.	٨- لام الاستغاثة.
اللامات المفتوحة (٥) لامات:	٩- لام الإضافة (وتجيء لمعان).
٨-اللام الداخلة لمعنى التأكيد.	١٠- لام الأمر.
٩-اللام التي تعقب (إنَّ).	١١- لام العاقبة.
١٠-اللام التي تعقب (إنْ).	١٢- اللام الزائدة في نحو: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.
١١-اللام التي تعقب القسم.	١٣- أن تصير المضاف للمضاف إليه.
١٢-اللام التي تعقب الشرط .	١٤- أن تكون سببًا للشيء.
	١٥- أن تكون إرادة.
	١٦- بمعنى عند.
	١٧- بمعنى (في).
	١٨- لمرور الوقت.
	١٩- بمعنى بعد.
	٢٠- للتخصيص.
	٢١- للتعجب .

المطلب السابع

اللامات بين المزني والزركشي

ذكر الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن في القسم الرابع الذي أفرده لمعرفة الأدوات التي يحتاج إلى معرفتها المفسر في اللام - تسعًا وثلاثين لامًا هي جملة أقسام وفروع اللامات عنده، حيث ذكر أن اللام تنقسم إلى عاملة وغير عاملة:

أ- غير عاملة: وذكر تحتها عشرة معانٍ.

ب- عاملة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول : عاملة للجر: وتحتها ثمانية عشر معنى.

الثاني : عاملة للنصب: وتحتها ستة معان.

الثالث: عاملة للجزم: وهي لام واحدة.

وبملاحظة الفروع المذكورة تحت بعض هذه اللامات واعتبارها في العدِّ - نجد أنه عد تسعًا وثلاثين لامًا. وأصبح معلوما أن لامات المزني إحدى وثلاثون لامًا، وبمقارنة هذه اللامات بين الزركشي والمزني نجد أن بينهما أوجه اتفاق أوجه اختلاف، وبيانها فيما يأتي:

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق الزركشي مع المزني في عدد من اللامات تصريحًا أو تلميحًا ومن ذلك:

١- اللام المعرِّفة: وهي لام التعريف.

٢- اللام الدالة على البعد في أسماء الإشارة: وهي لام التكثير.

٣- المخفَّفَة، وتسمى لام الابتداء والفارقة: وهي لام إلا.

٤- الموجِبة بمعنى (إلا) عند الكوفيين: وهي لام (إلا) أيضًا.

٥- الزائدة المؤكدة: وهي لام الابتداء عند المزني، وكذا لام جواب (إن) حيث إنها (هذه اللام) فرعان عند الزركشي، ولامان مستقلتان عند المزني.

٦- المُتمِّمة: وهي لام جواب (إذًا) عند المزني.

٧- المُوَجِّهَة: وهي لام جواب (لولا) عند المزني.

٨- المسبوقة: وهي لام جواب (لو) وهي فرع عن السابقة.

٩- لام الملك الحقيقي: وهي إحدى مرادفات لام الإضافة عند المزني.

١٠- لام التعليل الجارة: وهي أشبه بلام التبجيل عند المزني.

١١- اللام الجارة بمعنى عند.

١٢- وبمعنى على.

١٣- وبمعنى في.

١٤- وبمعنى بعد.

١٥- والأربع لامات الأخيرة عند الزركشي تدخل تحت لام الخلف عن حروف الصفات عند المزني.

١٦- اللام بمعنى (أن): نقله عن الهروي في أقسام الجارة، وذكرها كذلك في الناصبة، والأخيرة مراد المصنف.

١٧- لام التعدية: ذكر الزركشي أنها تسمى آلة الفعل وتسمَّى عند البصريين لام الإبانة.

١٨- لام التبيين: وهي فرع عن لام التعدية عند المزني.

١٩- لام كي.

٢٠- لام تقع موقع (أن).

٢١- لام الجحود.

٢٢- لام الصيرورة.

٢٣- لام كي، عند اجتماع اللام وكي: وهي لام الصلة عند المزني، وجعلها الزركشي إحدى حالات لام كي.

٢٤- لام الأمر.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

اختلف الزركشي عن المزني في اللامات، ونلاحظ أن الخلاف كان من عدة جهات،

منها:

أ-لامات الزركشي قسمة منظمة مبنية على أساس عمل الحرف أو إهماله، وليس كذلك لامات المزني فهي عدة فقط.

ب- يذكر الزركشي اللامات على مذاهب النحويين، أوأثبت كل ما قاله النحاة فيها، كاللام موقع (أن) ذكرها في الجارة (على مذهب البصريين) وفي الناصبة (على مذهب الكوفيين) على حين اقتصر المزني (غالبا) على ما يعتقده هو فقط.

ج- لامات الزركشي مقتصرة على لامات المعاني فقط، على حين اشتملت لامات المزني على لامات المباني أيضا.

د- الخلاف في تسمية بعض الحروف دون المساس بحقيقة المسمى على النحو المتقدم.

هـ- الخلاف في تقسيم اللامات أو تفريع بعض الحروف، ومن ذلك:

١ - اللام المعرفة عند الزركشي أربعة أقسام:

أ- العهدية. ب- الاستغراقية.

ج- طلب الصلة. د - الإضمار.

والأخيرة هذه " الإضمار " جعلها المزني لامًا مستقلة وسماها: لام الكناية عن هاء الكناية.

٢- اشتملت لام التوكيد عند الزركشي على لام الابتداء، ولام جواب إن عند المزني.

٣- اللام الناصبة على رأي الكوفيين - تشمل لام كي، ولام الصلة عند المزني، وذكر الزركشي لها عدة معان.

٤- ذكر الزركشي عددًا من اللامات كلامات مستقلة، وجمعها المزني معا تحت لام واحدة سماها: لام الخلف عن حروف الصفات.

٥- وعكس الحالة السابقة: نجد أن الزركشي قد فرق بين لام جواب (لو) ولام جواب (لولا) وجمع بينهما المزني.

٦- نفى الزركشي لام العاقبة ولام الصيرورة وذهب إلى أنها جميعا ترجع في حقيقتها

إلى التعليل.

و- زاد الزركشي بعض اللامات على المزني، من ذلك:

١- ذكر عددًا من معاني اللام الجارة، يمكن أن تندرج كلها تحت لام الإضافة، ومن ذلك: لام التمليك، ولام الاستحقاق، ولام الاختصاص، ولام الولاية، ولام التخصيص.

٢- ذكر الزركشي اللام بمعنى (عن) ولم يذكرها المزني.

٣- ذكر الزركشي اللام الموطئة والمُؤْذِنة، وهي خاصة بالدخول على أداة الشرط المسبوق بقسم، وهي ضمن لام التوكيد عند المزني.

٤- ذكر الزركشي أن اللام المكسورة تكون جوابًا للقسم، وعزاه لابن الأنباري واستضعفه.

ز- زاد المزني على الزركشي في اللامات ما يأتي:

١- لام الأصل. ٢- لام البدل.

٣- لام الزوائد. ٤- لام المدح.

٥- لام الفعل. ٦- لام الإضمار.

٧- اللام التي بمعنى الفاء.

٨- لام الخلف عن حروف الصفات (وبعض فروعها لامات مستقلة عند الزركشي، ولكنه لم يذكر: اللام بمعنى مع).

٩- لام التعجب. ١٠- لام القسم.

١١- لام الاستغاثة. ١٢- لام التبجيل: وهي حالة خاصة من لام التعليل الجارة.

١٣- لام النهي.

وبمراجعة الجدولين رقم (١)، رقم (٨) تتضح هذه المقارنة.

جدول رقم (٨) اللامات عند الزركشي

اللام تنقسم إلى:

أ-غير العاملة، وتشمل:	ب-العاملة،(ثلاثة أقسام):		
١- المعرفة (٤) -العهدية - الاستغراقية - طلب الصلة – الإضمار.	أ- جارة وتشمل	ب- ناصبة عند (الكوفيين)	ج-الجازمة
	١- الملك الحقيقي	١- لام كي	١- لام الأمر و تجيء لمعان: -التكليف -أمر المكلف نفسه – الابتهال – التهديد – الخبر
	٢- التمليك	٢- لام الجحود	
٢-الدالة على البعد	٣- الاختصاص	٣- لام الصيرورة و تسمى لام العاقبة	
٣- المخففة	٤- التخصيص		
٤- الموجبة	٥- الاستحقاق	٤- لام القصد والإرادة	
٥- المؤكدة (٢) -المبتدأ. - في باب إن	٦- الولاية	٥- لام النفي	
	٧- التعليل	٦- لام تقع موقع أنْ	
٦- المتممة	٨- بمعنى إلى		
٧- الموجهة	٩- بمعنى على		
٨- المسبوقة	١٠- بمعنى من		
٩ – المؤذنة	١١- بمعنى في		
	١٢- بمعنى بعد		
	١٣- بمعنى عن		
	١٤- لام التعليل		
	١٥- لام التبليغ		
	١٦- بمعنى أن		
	١٧- للتعدية		
	١٨- للتبيين		
	١٩- جواب القسم		

* * *

المطلب الثامن

اللامات بين المزني والمرادي

ذكر المرادي أربعة وأربعين لامًا في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني؛ حيث قسم اللام إلى عاملة وغير عاملة، وتحت كلٍّ فروع على النحو التالي:

١ - غير العاملة: وتحتها خمسة أقسام.

٢ - العاملة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول : العاملة للجر: وتحتها ثلاثون لامًا.

الثاني: العاملة للنصب (على قول الكوفيين) وتحتها ست لامات.

الثالث: العاملة للجزم: وهي لام واحدة.

ومجموع هذه اللامات اثنتان وأربعون لامًا، فإذا علمنا أنه ضمن لام الجواب ثلاث لامات صار مجموع ما ذكره من اللامات أربعًا وأربعين لامًا.

ومن المعروف أن المزني ذكر اثنتين وثلاثين لامًا، وبمقارنة اللامات عند كلٍّ من المزني والمرادي نجد ما يأتي:

أولا : أوجه الاتفاق:

اتفق المرادي مع المزني في حوالي أربع وعشرين لامًا هي:

١ - لام القسم.
٢ - لام جواب القسم.
٣- لام التعدية.
٤- لام التعجب.
٥- لام بمعنى على.
٦- لام بمعنى إلى.
٧- لام بمعنى في.
٨- لام بمعنى مع.
٩- لام بمعنى بعد.
١٠- لام بمعنى (أن).
١١- لام كي.
١٢- لام الجحود.
١٣- لام الصيرورة.
١٤- لام الاستغاثة (وهي عنده لامان).

١٥- لام جواب (لولا). ١٦- اللام الفارقة.

١٧- لام المدح. ١٨- لام الأمر.

١٩- لام الابتداء. ٢٠- لام التعريف.

٢١- لام بمعنى الفاء. ٢٢- اللام الزائدة.

٢٣- لام الملك. ٢٤- اللام الموطئة (وهي عند المزني لام جواب إذًا).

ثانيا: أوجه الاختلاف:

أ- اختلف المرادي عن المزني في أساس التقسيم؛ حيث قسم المرادي لاماته تبعًا لعملها، وليس كذلك عند المزني.

ب- اختلفت لامات المرادي عن لامات المزني في التفريع على النحو التالي:

١- فرق المرادي بين لامي الاستغاثة، وهما لام واحدة عند المزني.

٢- فرق المرادي بين لامي جواب (لولا) وجواب (لو).

٣- وكذلك ما ذكره المرادي ويندرج تحت مصطلح آخر عند المزني نحو: لام الاختصاص، ولام الاستحقاق، ولام التمليك، ولام شبه الملك، ولام شبه التمليك، ولام النسب، ولام التعليل، وكلها تندرج تحت لام الإضافة.

٤- و كذا ذكر المرادي بعض اللامات المستقلة، وهي تدخل فيما سماه المزني لام الخلف عن حروف الصفات؛ نحو: لام بمعنى إلى، ولام بمعنى في، ولام بمعنى على، ولام بمعنى مع، ولام بمعنى بعد.

٥- اللام بمعنى الفاء عند المرادي من نواصب المضارع وعند المزني هي الواقعة في جواب الشرط.

٦- لام التبليغ عند المرادي هي فرع عن لام التعدية عند المزني.

٧- اللام الفارقة عند المرادي هي لام إلا عند المزني.

ج - زاد المرادي بعض اللامات عن المزني، ومن ذلك:

١- لام بمعنى عن. ٢- لام بمعنى من. ٣- لام بمعنى عند.

وهي جميعا تندرج عند المزني فيما سماه: لام الخلف عن حروف الصفات، وإن لم ينص عليها.

ومما زاده المرادي من اللامات أيضًا:

٤- لام التبعيض. ٥- لام الذم.

٦- زاد المرادي اللامات التي كررها على أنها ناصبة عند الكوفيين وأعادها في الجارة، وهي: لام الجحود، ولام كي، واللام الزائدة؛ فتعتبر بذلك مما زاده عن المزني في الحالة الثانية.

٧- لام التبيين: وهي فرع عن لام التعدية عند المزني.

د- كما زاد المزني بعض اللامات عن لامات المرادي، وهي:

١- لام الأصل. ٢- لام البدل. ٣- لام الزوائد.

وكلها من حروف المباني وليست مجال الجنى الداني؛ لذلك لم يذكرهاالمرادي . ومما زاده المزني أيضا:

٤- لام الفعل. ٥- لام الإضمار.

٦- لام التبجيل. ٧- لام التوكيد.

٨- لام النهي. ٩- لام التبعيد.

١٠- لام جواب (إنَّ): وهي عند المرادي ضمن لام التوكيد.

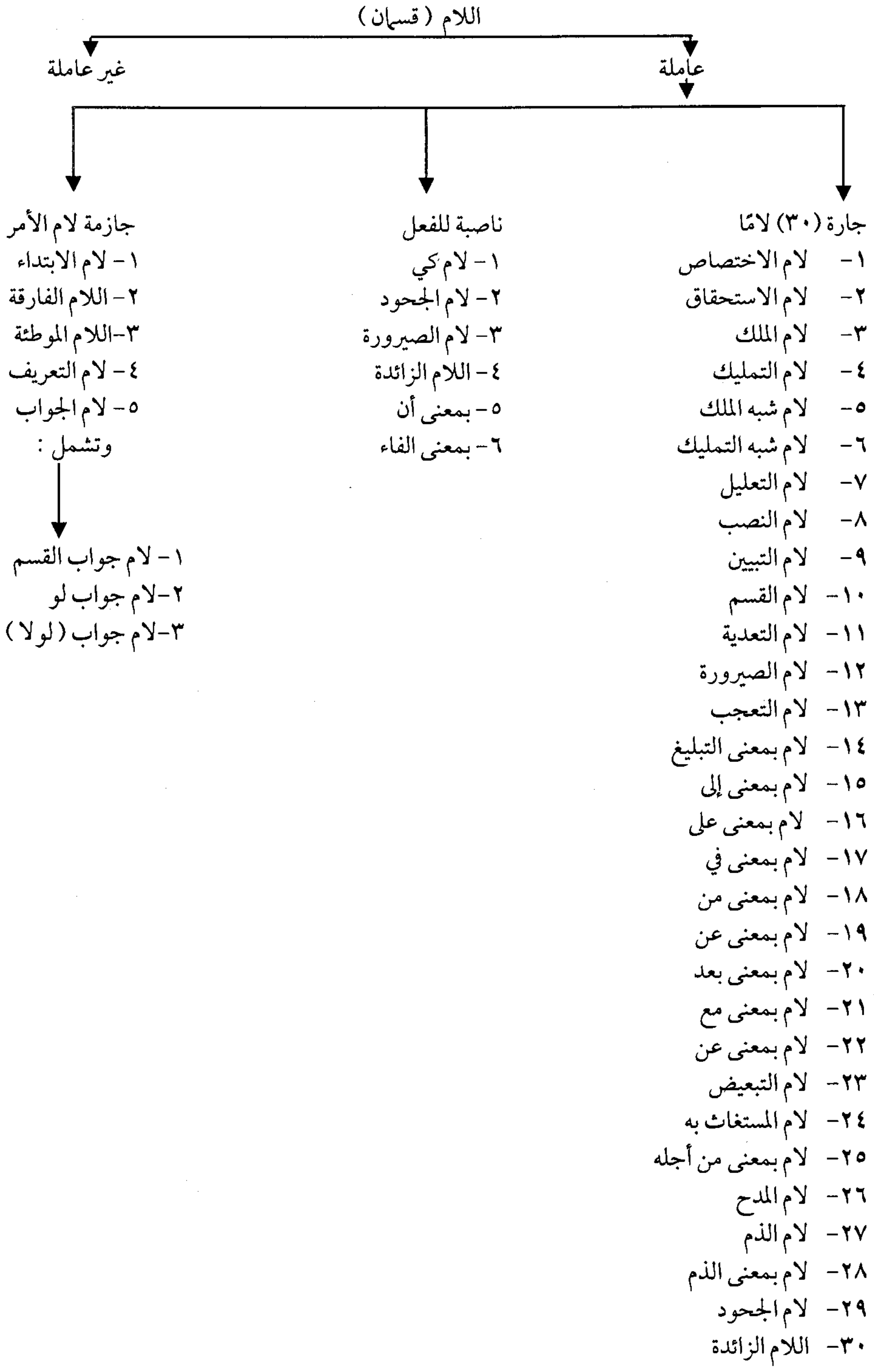
١١- لام الكناية عن هاء الكناية.

١٢- لام الخلف عن حروف الصفات.

١٣- لام الإضافة أو لام الصفة من حيث المصطلح.

وبالنظر إلى الجدولين رقم (١)، رقم (٩) تتضح هذه المقارنة.

جدول رقم (٩) لامات المرادي



* * *

المطلب التاسع

اللامات بين المزني وابن هشام

ذكر ابن هشام خمسًا وثلاثين لامًا في مغني اللبيب، حيث قسم اللام إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

١- اللام غير العاملة: وتحتها سبعة أقسام، اشتملت على تسع لامات.

٢- اللام العاملة للجر: وعد تحتها اثنين وعشرين قسمًا اشتملت على خمس وعشرين لامًا.

٣ – اللام العاملة للجزم: وهي لام واحدة.

وبمقارنة هذه اللامات بلامات المزني الاثنتين والثلاثين نجد أنهما متفقان في كثير منها، كما أن هناك اختلافًا، وبيانه فيما يلي:

أولا: أوجه الاتفاق:

اتفق ابن هشام مع المزني في حقيقة اللامات الآتية (مع خلاف في المصطلح أحيانا):

١- لام الملك.

٢- لام موافقة معنى (إلى).

٣- لام موافقة معنى(على).

٤- لام موافقة معنى (بعد).

٥- لام موافقة معنى(مع).

٦- لام موافقة معنى (مع).

٧- لام موافقة معنى (في).

٨- لام الصيرورة.

٩- لام القسم.

١٠- لام التعجب.

١١- لام التعدية.

١٢- لام التوكيد.

١٣- لام جواب لولا.

١٤- لام جواب القسم.

١٥- لام الأمر.

١٦- لام المستغاث (عند المبرد).

١٧- لام الابتداء.

١٨- اللام اللاحقة لأسماء الإشارة.

١٩- لام التعجب غير الجارة.

٢٠- لام الجحود.

٢١- لام أل.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

اختلف ابن هشام عن المزني فيما يلي:

أ- أساس التصنيف والتقسيم: قسم ابن هشام اللام على أساس العمل على النحو المذكور، وإن كان مما يؤخذ عليه أنه جعل اللام العاملة قسمين مستقلين؛ العاملة للجزم والعاملة للجر، على حين افتقد المزني أساس التقسيم، وجاءت حروفه عدة كما تقدم .

ب - الخلاف في الاصطلاح:

١- لام الملك هي لام الإضافة عند المزني.

٢- اللام اللاحقة لاسم الإشارة: هي لام التبعيد عند المزني.

٣- اللام الزائدة: تدخل ضمن لام التوكيد عند المزني.

٤- لام أل: هي لام التعريف عند المزني.

٥- اللام الداخلة على أداة الشرط: يقابلها عند المزني لام جواب (إذًا) وكذلك إحدى حالاتها تقابل عنده لام التوكيد.

ج- الخلاف في التفريع:

١- ذكر ابن هشام عددًا من اللامات أفرادًا مستقلة، على حين تندرج عند المزني، تحت قسم واحد، نحو:

٢- لام بمعنى إلى، وبمعنى على، وبمعنى بعد، وبمعنى مع، وبمعنى في، وكل هذه اللامات تندرج تحت لام الخلف عن حروف الصفات عند المزني.

٣- ومن ذلك أن ابن هشام فرع عن لام التوكيد أربع لامات وبعضها يندرج تحت لامات أخرى عند المزني؛ نحو: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله هي لام التعدي عند المزني. ولام المستغاث هي فرع عن لام الاستغاثة عند المزني.

٤- فرق ابن هشام بين لام التعجب ولام التعجب غير الجارة وليس عند المزني هذا الفرق.

٥ - جمع ابن هشام بين لام جواب (لو) ولام جواب (لولا) ولام جواب القسم،

وكلها تقع تحت لام واحدة هي لام الجواب، على حين جمع المزني بين لام جواب (لولا) ولا جواب (لو) معًا تحت لام جواب (لولا) وأفرد لام جواب القسم بلام مستقلة.

د - زاد ابن هشام على المزني اللامات الآتية:

١ - لام الاستحقاق. ٢ - لام الاختصاص. ٣-لام لتمليك.

٤ - لام شبه الملك. ٥ - لام شبه التمليك.

وهذه اللامات تدخل تحت ما سماه المزني لام الخلف عن حروف الصفات.

٦ - اللام المقحمة. ٧ - لام التقوية.

هـ- وزاد المزني على ابن هشام اللامات الآتية:

١ - لام الأصل. ٢ - لام البدل. ٣ - لام الزوائد.

٤ - لام الصلة. ٥ - لام الفعل. ٦ - لام الإضمار.

٧- لام الكناية عن هاء الكناية.

٨- لام الخلف عن حروف الصفات (كمصطلح).

٩- لام النقل. ١٠- لام إلا. ١١- لام كي.

١٢- لام بمعنى (أن). ١٣- لام النهي. ١٤- لام المدح.

مع ملاحظة أن إغفال ابن هشام لامات الأصل والبدل والزوائد، يرجع إلى خروجها عن مجال حروف المعاني؛ فلا تعدُّ؛ كذلك إغفاله لام كي، ولام بمعنى (أن) لإنكاره عمل اللام النصب خلافًا للكوفيين، وهاتان اللامان ترجعان عنده إلى لام التعليل، وهي عاملة للجر. وبالنظر إلى الجدولين رقم (١)، رقم (١٠) تتضح المقارنة.

جدول رقم (١٠) لامات ابن هشام

تنقسم إلى:

أ- العاملة للجر.	ب- العاملة للجزم.	ج- اللام غير العاملة.
١-لام الاستحقاق.	١- لام الأمر. وتسمى لام الوعيد.	تشمل (٧) لامات:
٢-لام الاختصاص.		١- لام الابتداء.
٣-لام التمليك.		٢- اللام الزائدة.
٤-لام الملك.		٣-الداخلة على أداة الشرط.
٥-لام شبه التمليك .		٤-لام أل .
٦-لام التعليل.		٥-اللاحقة لأسماء الإشارة.
٧-لام توكيد النفي.		٦-لام التعجب غير الجارة.
٨-لام موافقة لإلى.		٧- لام الجواب (٣) لامات: -لام جواب (لو). -لام جواب لولا. -لام جواب القسم.
٩-لام موافقة لعلى.		
١٠-لام موافقة لفي.		
١١-لام موافقة لعند.		
١٢-لام موافقة بعد.		
١٣-لام موافقة لمع.		
١٤-لام موافقة لمن.		
١٥-لام موافقة لعن.		
١٦- لام التبليغ.		
١٧-لام الصيرورة أو العاقبة.		
١٨-لام القسم.		
١٩-لام التعجب.		
٢٠-لام التعدية.		
٢١-لام التبيين.		
٢٢-لام التوكيد: (٤) لامات: -المعترضة - المقحمة. - لام التقوية-لام المستغاث.		

المطلب العاشر: اللامات بين المزني والإربلي

عقد الإربلي للام الفصل الخامس من النوع الأول من الحروف الأحادية المحضة وافتتحه بمقدمة عن مخرج اللام وأخرج لام أل من الحديث، ثم عقد بحثين: الأول: في اللام العاملة وجعلها صنفين، البحث الأول منهما: العاملة في الأسماء وعملها الجر وأورد تحتها ثلاثة أصول:

الأصل الأول: في معاني اللام الجارة، وذكر تحتها أربعة عشر معنى.

الأصل الثاني: في ورود اللام بمعنى عدة من الكلمات، ويقابل عند المزني: لام الخلف عن حروف الصفات. وأورد الإربلي تحت هذا الأصل سبع لامات.

الأصل الثالث من أصول الإربلي في اللام الجارة: في اللام الواقعة زائدة، وعرفها بأنها كل لام صح سقوطها مع بقاء الجملة صحيحة تامة وقسمها إلى زيادة قياسية وسماعية هي عنده في موضعين، ثم نبه الإربلي على أن اللام تقع جوابًا لعدة كلمات وذكر منها أربع لامات كل ذلك في الصنف الأول من البحث الأول في اللام العاملة، أما الصنف الثاني من القسم نفسه: فهو اللام العاملة في الأفعال، وهي قسمان: الجازمة والناصبة، وذكر تحت الناصبة معنيين. أما البحث الثاني: فقد تناول فيه اللام المهملة، وذكر من ضوابطها عددًا من المواضع تحت خمس مسائل، وبالنظر في لامات الإربلي نجد أنه قد ذكر أربعين لامًا تقريبًا، وإن كان في قسمته نوع من التداخل ولكنه لا يتعارض مع منهجه في التقسيم ، وبمقارنة لامات الإربلي نجد أنه قد اتفق مع المزني في عدد كبير من اللامات أربعين لاما تقريبا، وإن كان في قسمته نوع من التداخل، ولكنه لا يتعارض مع منهجه في التقسيم، وبمقارنة لامات الإربلي نجد أنه قد اتفق مع المزني في عدد كبير من اللامات، كما أنه اختلف معه في أمور أخرى وبيانه:

أولا: أوجه الاتفاق:

أ- لام الجر، ومن معانيها التي اتفق فيها مع المزني: لام الملك، لام الصيرورة، لام التعجب، لام الاستغاثة.

ب – اللام التي ترد بمعنى عدة كلمات، وقد اتفق مع المزني في: اللام بمعنى على – اللام بمعنى في – اللام بمعنى مع وبمعنى بعد وبمعنى إلى- لام الطلب ولام بمعنى كي

ولام الجحود ولام الابتداء – اللام الداخلة بعد إن – لام بمعنى الفاء – لام القسم –لام جواب القسم – لام جواب لو – لام الإيجاب، ويجب التنبيه على أن الإربلي قد اتفق مع المزني في حقيقة اللام التي ترد بمعنى عدة كلمات وإن كان المزني قد خصها بالخلف عن حروف الصفات.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

اختلف الإربلي مع المزني في أساس التقسيم، فكما تقدم أنه قسم لاماته على أساس العمل وليس كذلك عند المزني كما اختلف الإربلي في بعض التفريعات؛ حيث نص الإربلي على:

١-أن لام الاستغاثة تكون له وبه على حين سكت المزني عن ذلك.

٢-لام جواب لو تستقل عن جواب لولا عند الإربلي، وجعلها المزني معًا تحت لام واحدة.

٣-زاد الإربلي في اللام التي تدخل بعد إن المشددة عددًا من الحالات لم ينص عليها المزني، ومما ذكره: دخول هذه اللام في خبر إن، وفي اسمها وفي معمول الخبر... إلخ.

٤-فصل الإربلي القول في مواضع زيادة اللام وجعلها بحسب عملها وعدمه، على حين جعل المزني هذه الحالات لامات مستقاة نحو: لام التعدي ولام التبعيد واللام الزائدة... إلخ وكلها عند الإربلي تأتي ضمن اللام الزائدة.

ج- كما أن الإربلي زاد على المزني عددًا من اللامات ضمن تفريعاته وتقسيماته، من ذلك:

١-اقتصر المزني على ذكر لام الإضافة وأكد أنها تسمى لام الملك ولام الصفة، على حين ذكر الإربلي لام الجر، وذكر أن معانيها أربعة عشر معنى، ونجد بعضها عند المزني لامات مستقلة؛ كلام التعجب ولام الملك ولام الصيرورة... إلخ، وبعضها لم يذكره المزني أصلا؛ نحو: لام التمليك – لام النسب – لام التبليغ – لام شبه التمليك- لام الاستحقاق- لام الاختصاص.

٢-زاد الإربلي على المزني في لام الخلف عن حروف الصفات التي سماها اللام التي تكون واردة بمعنى عدة كلمات؛ فذكر أن اللام تكون بمعنى من، وتكون بمعنى عند، ولم

يذكر المزني ذلك.

٣-فرق الإربلي بين لام الإيجاب واللام الفارقة، على حين ذكر المزني لام إلا وحسب.

د- ومن أوجه الاختلاف الاختلاف في تسمية بعض الحروف؛ من ذلك:

١-لام التفسير عند الإربلي تقابل اللام التي بمعنى أنْ عند المزني.

٢-لام الأمر عند المزني سماها الإربلي لام الطلب، واستحسن هذه التسمية وفصَّل القول فيها.

٣- لام التعليل عند الإربلي تقابل عند المزني لام التبجيل.

هـ- و من أوجه الاختلاف ما نجده عند المزني مما زاده من اللامات عن الإربلي، ومن ذلك:

١- لام النهي. ٢-لام جواب إذا.

٣- لام التأكيد. ٤- لام المدح وترجع حقيقتها إلى لام الابتداء عند الإربلي.

٥- لام التعريف. ٦- لام الكناية عن هاء الكناية .

٧-لام الصلة. ٨- لام الفعل.

٩- لام الإضمار. ١٠- لام النقل.

١١- لام الأصل. ١٢- لام البدل.

وبالنظر إلى الجدولين رقم (١)، رقم (١١) تتضح المقارنة.

جدول رقم (١١) لامات الإربلي

اللام تنقسم إلى قسمين:

أ- **اللام العاملة** وتشمل (٣):		
أ- العاملة للجر	ب- اللام بمعاني عدة	ج- اللام الزائدة
- لام الجر	١- بمعنى عند	١- الزائدة قياسًا
وتشمل	٢-بمعنى بعد	في موضعين:
١- لام الملك الحقيقي	٣-بمعنى في	-المعمول المتقدم
٢- لام شبه الملك	٤-بمعنى على	-العامل غير فعل
٣- لام التمليك	٥-بمعنى إلى	٢- الزائدة سماعًا.
٤- لام شبه التمليك	٦-بمعنى من	
٥- لام الاستحقاق	٧-بمعنى مع	د-العاملة في الفعال
٦- لام الاختصاص		١- الجازمة
٧- لام النسب		لام الطلب
٨- لام التعليل		٢- الناصبة
٩- لام التبليغ		بمعنى كي
١٠- لام التعجب		-لام الجحود
١١- لام الاستغاثة		
١٢- لام التفسير		
١٣- لام البيان		
١٤- لام الصيرورة		
ب- اللام الهاملة		
	١-لام الابتداء	٢- بعد إن وتشمل:
	- لام خبر لكن	-لام خبر أمسى
	-لام خبر أن	٣- في المفعولين
	٤-خبر ما المنفي	٥- لام بمعنى الفاء
	٦- لام القسم	وتشمل:
	الموطئة	لام الجواب
	٧-جواب لو	٨-جواب لولا
	٩- لام الإيجاب	١٠-الفارقة

تعقيب عامٌّ على موازنات اللامات

بعد ما تقدم من موازنات بين لامات المزني ولامات غيره على سبيل الإيجاز-يمكن أن نصل إلى بعض الملاحظات والحقائق، منها:

١-اهتم النحاة بحرف اللام اهتمامًا خاصًّا وهذا ظاهر من عدد المصنفات التي أفردت له.

٢-اختلف النحاة في أساس تقسيم اللام، على النحو التالي:

أ- بعضهم جعل اللامات عدة تقوم على مجرد الاستقراء فقط وليس هناك أساس لهذه العدة غيره، كما عند الزجاجي وصاحب وجوه النصب والمصنف.

ب-اعتمد بعضهم على عمل الحرف في التقسيم، كما عند الرماني والمرادي وابن هشام والزركشي والإربلي، واختلفوا في ذلك، فبعضهم قسمها إلى عاملة وغير عاملة، وجعل العاملة ثلاثة أقسام كما عند المرادي والزركشي، على حين نجد أن ابن هشام جعل غير العاملة، والعاملة للجر، والعاملة للجزم سواء في التقسيم.

ج- اعتمد بعضهم على حركة الحرف أساسًا لتقسيم اللام كما عند ابن فارس.

٣-كذلك نجد أن بعض النحويين اقتصر على دراسة اللام في القرآن الكريم، كما عند ابن فارس في لاماته، والنحاس في لاماته على الراجح لدى الباحث.

٤-اختلف النحاة في عدد اللامات، وذلك أن منهم من اقتصر على لامات القرآن كما تقدم هنا، وكذلك بعضهم أهمل حروف المباني، كما عند المرادي والزركشي وابن هشام ؛ على حين ذكر حروف المباني بعض النحاة كالزجاجي والهروي والمزني وإن كان جل تركيز الأولين على لامات المعاني.

ومن أسباب هذا الخلاف أيضا الخلاف في التفريع الذي تحكمه النظرة الخاصة غالبًا، وقواعد التقسيم أحيانًا فبعضهم يجعل لام الإضافة – مثلا – على خمسة عشر وجهًا كما عند الهروي، على حين جعلها المرادي على ثلاثين قسمًا.. وهي عند المزني لام واحدة، ويمكن إرجاع ذلك إلى النظرة الخاصة بكل مصنف حسبما يؤديه إليه اجتهاده في ضوء السماع الصحيح والقياس المطرد.

- وكذلك في فروع اللامات الأخرى، كلام التوكيد، ولام الجواب،... إلخ.

ومن أسباب هذا الخلاف في العدد اعتبار الخلاف الناجم عن المذهب النحوي، فمثلا الزركشي والمرادي يذكران معظم اللامات التي ذكرها النحاة (إن لم يكن جميعها) ومن ذلك عدد من اللامات العاملة للنصب عند الكوفيين، ثم نجدها مكررة عندهما في قسم اللام العاملة للجر، على حين لا نجد ذلك عند آخرين كالمصنف وصاحب وجوه النصب؛ لأنهما يعبران عن وجهة نظر واحدة.

كما سيأتي في بيان عدد اللامات عند كثير من النحاة أول اللامات .

٥-كذلك اختلف النحاة في بعض الاصطلاحات؛ تبعًا للمذهب النحوي أحيانًا، وتبعًا للفهم الخاص لعمل اللام (الحرف عمومًا) أحيانًا أخرى، ومن ذلك:

-ذكر بعضهم: لام الصيرورة، لام كي، لام (أن) - لام إلا.

وذكر آخرون: لام العاقبة، لام التعليل، اللام الفارقة، وذكر آخرون الاصطلاحين معًا؛ كما عند المرادي والزركشي.

٦-كما يلاحظ أن لامات الهروي والمرادي والزركشي وابن هشام كانت أكثر تنظيمًا ومنهجية من لامات غيرهم.

٧-أهمل معظم المذكورين الظواهر الصوتية للام، كالإدغام والإظهار ... إلا إشارة سريعة عند الزجاجي لإدغام اللام.

٨-كان الخلاف حول عدد اللامات أو فروعها خلافًا شكليًّا؛ أما حقيقة اللامات فإننا غالبًا – سوف نجدها تحمل مسميات أخرى أو تندرج تحت مسمى آخر في إحدى حالاته؛ كما تقدم في غالب الموازنات المتقدمة.

٩-امتد الاختلاف – الشكلي – إلى بعض المصنفين داخل كتابين لمصنف واحد؛ كما هو ظاهر في لامات ابن فارس.

١٠-التفت المزني إلى عدد من وظائف اللام وأفردها بلامات مستقلة لم ينتبه إليها كثير من النحاة؛ من ذلك:

أ-لام النقل: ولم يذكرها من أصحاب اللامات إلا صاحب وجوه النصب كما تقدم وسماها لام المنقول، وذلك في نحو: عندي لما غيره خير منه.

ب-لام الفعل: وهي اللام التي يقدر تحتها فعل مضمر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [1] أي: أريناه. ولم يذكرها بهذا الاصطلاح أو غيره أحد ممن تقدم ذكرهم.

ج – لام الكناية عن هاء الكناية:ولم يشر إليها إلا الزركشي على أنها إحدى وظائف لام التعريف، أن تكون للإضمار، ولكن المصنف يؤكد مذهب الكوفيين بهذه التسمية؛ على أن ابن هشام عرض لمسألة نيابة (أل) عن الضمير في المغني، ولكنه لم يذكر هذا الاصطلاح [2].

د-لام الخلف عن حروف الصفات: كذلك لم يفردها بهذه التسمية أحد (فيما أعلم) على الرغم مما ذكره بعضهم من فروعها، ولكن المزني انتبه إلى قياسية هذه اللام في نيابتها عن الحروف الأخرى.

هـ – لام التبجيل: هي حالة خاصة من اللام التي بمعنى (من أجل) وهي عندما تكون للمخاطب، وهو تفريع على لام التعدي.

و-لام الإضمار: ولم يشر إليها بهذا الاصطلاح إلا صاحب وجوه النصب بما سماه لام الطرح، واشترك مع المصنف في حالة حذف اللام من الأمر مع بقاء عملها في المستقبل وكذا شملت عنده لام الطرح اللام المحذوفة من المفعول في نحو قوله تعالى: ﴿كَالُوهُمْ﴾ [3] على تقدير: كالوا لهم. وهي عند المصنف تشمل حالتين:

١-لام جواب القسم الواجبة المحذوفة.

٢-لام الأمر المحذوفة من المضارع المجزوم.

ز-لام النهي: لم يذكرها أحد من النحاة إلا ما ورد في اللامات المنسوبة للخليل ومثل لها بـ (لا تقم) حتى المزني لم يفسرها، ولكنه ذكرها في العد، وإذا علمنا أنه ذكر ألف الزجر في نحو (لا تقم) توقعنا أنه يعني هذه اللام من (لا).

ح-لام الصلة: وهذه اللام حالة محددة عند المزني، وهي اللام الداخلة على حرف تكون بمعناه، وتمثيله للام كي التي اجتمعت معها؛ لذلك اعتبرتها مخالفة للام الزائدة أو المقحمة عند غيره.

---

(١) سورة الأنعام/ ٧٥ .

(٢) راجع تفاصيل هذه المسألة ٢/ ١٢٣ من التحقيق.

(٣) سورة المطففين/ ٣ .

ط-لام الزوائد: قصد بها اللام الزائدة في بنية الكلمة للبنية لا للمعنى وهذه لم يذكرها أحد من النحاة المذكورين.

ى-لام بمعنى الفاء: خالف المزني سائر النحاة فيها؛ حيث هذه اللام عنده هي اللام الداخلة في جواب الشرط، وهي عند غالب النحاة المذكورين: اللام بمعنى حتى أو لام الصيرورة والعاقبة.

١١-لامات المزني شاملة للبنية وللمعنى خلافًا للكثير من أصحاب اللامات المذكورين.

١٢-بنى المزني عددًا من لاماته على مذهبه الكوفي، نحو لام كي، لام (أن) لام الصيرورة، لام إلا.. إلخ.

١٣-لم يلتزم المزني الإيجاز والاختصار في سائر اللامات، حيث فصل القول -على غير عادته- في عدد من اللامات، كما نجد في لام الإضافة، ولام الأمر ولام الخلف عن حروف الصفات.

* * *

الباب الثالث

المسائل الصرفية والنحوية في حروف الهجاء

ويشمل :

الفصل الأول : المسائل الصوتية والهجائية .

الفصل الثاني : المسائل الصرفية .

الفصل الثالث : المسائل النحوية .

* * *

الفصل الأول

المسائل الصوتية والهجائية[1]

المبحث الأول: المسائل الصوتية في "حروف الهجاء"

اشتمل كتاب "حروف الهجاء " على عدد من المسائل الصوتية التي أشار إليها المصنف أو التي يمكن استنتاجها من خلال مسمياته للحروف، حيث نجد ملامح لبعض الظواهر الصوتية التالية:

١ - المطل والتقصير.

٢ - التقاء الساكنين وامتناع الابتداء بالساكن.

٣- ظاهرة الوقف.

٤ - الإدغام.

٥ - توالي الأمثال.

٦ - الإشمام والاختلاس.

٧- الإمالة.

٨- الترنم بين النون وحروف العلة.

٩ - القضايا الصوتية للهمزة.

١٠ -الخصائص الصوتية لبعض الحروف.

ويجب الإشارة إلى أن المزني لم يصرح بكل هذه المصطلحات، ولكن يمكن استنباطها

---

(١) الأصل في هذه الدراسة المسائل الصرفية والنحويةً ولكن ستشمل مستويين من مستويات الدراسة اللغوية، وهما:

١ -المستوى الصوتي: وذلك لاعتباره جزءًا من الدراسة الصرفية، وعلى ذلك جرى كثير من علمائنا القدامى.

٢ - المستوى الهجائي: وذلك باعتباره الوجه الآخر للصوت، فالصوت المكتوب هو الحرف كما يرى بعض العلماء، وأيضًا لبروز بعض المسائل الهجائية في الكتاب.

في ضوء حروفه، وفيما يلي بيان هذه المسائل في ضوء حروف المزني وتبعا لما ذكره منها .

الفرق بين الصوت والحرف

إن تسمية المزني لكتابه بالحروف، أو حروف الهجاء، إضافة إلى تسميته لبعض الأصوات حرفًا، كالتنوين لمما يدعونا إلى إثارة هذه المسألة هنا .

وقد فرق كثير من اللغويين بين الصوت والحرف، يقول ابن جني "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفًا " [١] وأكد في موضع آخر أن الصوت عامٌّ غير مختصٍّ؛ يقال: سمعت صوت الرجل وصوت الحمار[٢] .

أما الحرف عنده: " فحدّ منقطع الصوت وغايته وطرفه" [٣] .

ويجوز في رأي ابن جني أن تكون سميت حروفًا لأنها جهات للكلم ونواحٍ .

وقد ذكر ابن سينا الفرق بين الحرف والصوت بقوله: " أظن أن الصوت سببه القريب تموّج الهواء دفعة بسرعة وبقوة من أي سبب كان.. " [٤] .

أما الحرف:" فهيئة للصوت عارضة له يتميّز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميّزًا في المسموع "[٥] وبناء على كلام ابن جني وابن سينا فإن الصوت يحدث نتيجة التّموّج، أما حال المتموّج من جهة الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه فيفعل الحرف[٦] .

الصوت والحرف عند المزني:

أرى أن مقتضى صنع المزني هو عدم التفريق بينهما، فالحرف صورة للصوت ورمز كتابي، ويؤيد هذا الفهم ما نراه من تسميته مثلا للألف في نحو: غضبى وعطشى – ياءً، وتصريحه في الهمزة بأنها لا صورة لها، بعد مناقشته للإتيان بها أولا، وخلط بين المسألتين كما سيأتي هنا ويؤكد أن مقصده الرمز الكتابي أنه يذكر بعض الحروف التي ليس لها قيمة

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٦).

(٢) السابق (١ / ١١).

(٣) السابق (١ / ١٦).

(٤) ينظر: رسالة في أسباب حدوث الحرف لابن سينا (٥٦) بتصرف.

(٥) السابق (٦٠).

(٦) السابق (٥٩، ٦٠) بتصرف.

صوتية كألف الفصل، و واو الفرق.

وإلى ذلك ذهب كثير من المحدثين، فالدكتور تمام حسان – على سبيل المثال – يذكر أن الحرف رمز للصوت وصورة، وأنه رمز كتابي للصوت [١].

وهذا المذهب وإن كان فيه جانب كبير من الصحة إلا أنه لا يعبر عن واقع الحرف كما تقدم تعريفه عند ابن جني وابن سينا.

من الخصائص الصوتية لبعض الحروف

ورد في كتاب حروف الهجاء إشارات إلى بعض خصائص الحروف من الناحية الصوتية؛ مما يؤكد أن لدى المزني حسًّا لُغَوِيًّا دقيقًا كجمهور علماء العربية على مر العصور؛ ومن هذه الإشارات:

١ – السين: نقل عن الفراء أن سبب كسرها في كلمة (أمسِ) إنما كان لخاصية في السين [٢]، وأرجح أنه يعني بذلك ما اتسم به صوت السين من الضعف الناجم عن أنه صوت مجمل صفاته ضعيف؛ فهو صامت.

٢ – ظاهرتا المطل والتقصير

وأعني بذلك ما يتصل بإطالة الحركة أو الحرف، إطالة تزيد عن المساحة الزمنية الطبيعية للصوت، وهذا هو المطل، وعكسه التقصير، حيث يتم إنقاص المساحة الصوتية والزمنية للصوت عن المقرر الطبيعي للحركة أو الحرف. ويمكن أن نلاحظ هاتين الظاهرتين عند المزني من خلال إلماحاته في الحروف الآتية:

١ – ألف الإشباع: وهي -كما عرّفها- كل ألف وَلِيَت فتحة، نحو ألف:هذا وهذه. ويؤكد فطنة المصنف لهذه الظاهرة اللغوية – الإشباع- أنه في هاء التنبيه ذكر أن هاء (هذا) وليتها ألف، وذلك تأكيد منه على أن الألف هنا إشباع للفتحة قبلها [٣].

٢- ألف الإطلاق: وهي خاصّة بالقوافي، وهي – كما عرفها أيضا- إشباع المتكلم للفتحة حتى أطلقها إلى الألف، وذكر شاهدها ثم قال: " ... لَمَّا أشبع الفتحة زاد فيها ألفًا، أطلقها إليه " [٤].

---

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان / ٨ – ط دار الغرب الإسلامي.

(٢) ينظر: ٢/ ٥٠ من التحقيق.

(٣) ينظر : ١/ ٤٧٠، ٢/ ٢٣٨ من التحقيق.

(٤) ينظر: ١/ ٤٣٠ من التحقيق.

٣- ألف المدَّ: حدَّها المزني بأنها: " كل ألف عند كل همزة جاءت بعد ألف، نحو السماء وشاء... " [١].

وفي هذا التعريف إشارة إلى أن الهمز سببُ هذا المدِّ، وفيه بحث طويل سيأتي في هذه الألف.

والمفهوم أن هذه الألف (ألف المد) أيضا مطل للفتحة قبلها وفيه إشباع أيضا، كما سيصرح به المزني في موضع لاحق؛ أعني ياء الإشباع التالية.

٤- ياء الإشباع: ذكر المزني أنها تكون على ضربين، وقصد بالأول حروف المدِّ واللين؛ الألف والواو والياء، وأكد أن المدَّ لا يكون بغير هذه الحروف. ونص على أن الضرب الثاني من ياء الإشباع يكون في بعض الكلمات؛ نحو: سجِّيل وشرحبيل، مؤكدًا أن هذه الياء نتجت عن إشباع الكسر، أما النوع الأول فقد حدد أن المدَّ فيه هو غاية الإشباع [٢]. وهذا الذي ذكره مطل للحركة بالكسر يُنْتِج ياء.

٥ـ واو الإشباع: وعرفها بأنها كل واو ساكنة قبلها ضمة، نحو: يغزو.

وقد نصَّ المزني على لغتين للإشباع في لغات هاء الكناية؛ أعني إشباعها بالواو وإشباعها بالياء على تفصيل سيأتي [٣].

وكل ما تقدم من ألف الإشباع ويائه وواوه، وكذا ألف الإطلاق إنما هو مطل للحركة -إشباعها حتى تصير حرفًا.

وعلى العكس من المطل نجد على الجانب الآخر إشارات صريحة إلى ظاهرة التقصير؛ حيث:

١ - أشار إلى تقصير الحركة في إحدى القراءات (اللغات) الواردة والجائزة في هاء الكناية وهي اختلاس الحركة، وهو نوع من تقصير الحركة واختزالها، وكذا يمكن اعتبار الإشمام نوعًا من اختزال الحركة وتقصيرها باعتباره بديلا للإشباع، وهو من اللغات الجائزة في هاء الكناية أيضا [٤].

٢ - ومن ذلك تقصير الكلمة بحذف الحرف؛ حيث ذكر المزني ياء الإيجاز؛ وذلك أن

---

(١) ينظر ١/ ٤٩٥ من التحقيق.

(٢) ينظر ٢/ ٣٣٥ وما بعدها من التحقيق.

(٣) ينظر ٢/ ٢٩٢ من التحقيق..

(٤) ينظر ٢/ ٢٢٧ وما بعدها من التحقيق.

الياء تحذف إيجازا في بعض الكلمات؛ نحو: أي شيء ؟ فتصير: أيشٍ ؟...

٣ - كما تحذف في نوع من الأفعال التي وصفها بقوله: (ذوات الياء) اختصارا أيضا؛ كما في(حَيَتْ) بمعنى: حَيِيَتْ... وفي بعض الكلمات؛ نحو قوله تعالى: ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [١] والملاحظ هنا أن هذه الحالات تجتمع في حذف الياء للإيجاز، وهو الذي عبر عنه المصنف بالاقتصاد والاختصار والاقتصار ، في الكلمة أو في التركيب.

٤ - كما ذكر في اللغات الجائزة في ياء الإضافة جواز حذفها مع الاجتزاء عنها بالكسرة ونقله عن العرب، وهو نوع من التقصير[٢].

٥ - وقد ذكر المصنف كذلك ألف القصر في نحو: قضا وسما؛ من : قضاء وسماء، وهذا النوع من تقصير الحرف من المدَّ الزائد المستحق بوجود الهمز إلى المد الطبيعي الذي هو إشباع الحركة.

وكل ذلك من مظاهر التقصير كظاهرة صوتية من ظواهر اللغة.

٢- التقاء الساكنين.

لا يجوز في اللغة العربية التقاء الساكنين إلا في مواضع محددة:

١ـ إذا كان أول الساكنين حرف لين وكان ثانيهما مدغمًا في مثله ؛ وهما في كلمة واحدة؛ نحو: مادَّة ودابة.

٢- عند الوقف؛ نحو: قالْ وباعْ.

٣-ما قُصِدَ سرده من الكلمات ؛ نحو : جيمْ ميمْ سينْ.

وقد أشار المصنف إلى عدم جواز التقاء الساكنين، ومنع لأجله دخول النون الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين [٣].

٣- الابتداء بالساكن

وهذه من مكملات الظاهرة السابقة، ومن المعروف أن النظام المقطعي لأصوات اللغة العربية لا يسمح بالابتداء بالساكن، وقد نص على هذه الظاهرة عند عرضه لألف

---

(١) سورة ق / ٤١، وراجع ٢/ ٣٤٢ وما بعدها من التحقيق.

(٢) ينظر ٢/ ٣٢٢ من التحقيق.

(٣) ينظر ٢/ ٢٠٢ من التحقيق.

الأمر؛ حيث صرَّح بأنه يؤتى بها عند سكون ثاني الفعل في الاستقبال، يعني فاء الفعل، وهي في حقيقتها إحدى حالات ألف الوصل التي يؤتى بها لعدم إمكان الابتداء بالساكن(١) .

٤- ظاهرة المماثلة

أ-الإدغام:

الإدغام: بتشديد الدال وتخفيفها، لغتان، وبالتشديد نطق البصريون، وبالتخفيف نطق الكوفيون.

ومعناه في الاصطلاح: إدخال حرف ساكن في آخر متحرك (متجانسين أو مثلين أو متقاربين) والنطق بهما دفعة واحدة بلا فصل بينهما(٢) .

والإدغام باب واسع من أبواب المماثلة الرجعية؛ حيث يؤثر الصامت المتأخر في الصامت المتقدم عليه. ويشترط ليتم هذا التأثير الإدغامي أن تتحقق القرابة بين الصوتين المتجاورين تجاورا مباشرا، وللقرابة مستويات:

١-مستوى القرابة المخرجية.

٢- مستوى القرابة الوصفية(٣) .

و قد ذكر المصنف هذا المصطلح عند عرضه لتاء الإضمار، وفسرها بمعنى الإدغام؛ نحو التاء في نحو تذَّكَّرون أي: تتذكرون، وقد مثل المصنف بقوله: لا تحدثوا، ويمكن أن يكون بتشديد التاء؛ حيث أدغمت تاء المضارعة في التاء المزيدة، وهي إحدى حالات الإدغام الجائز، ويمكن أن يكون بتخفيفها على أنه قد حذفت إحدى التاءين، والأول أقرب لقوله: بمعنى الإدغام، وعند عرض هذه التاء سيأتي تفصيل بعض أحكام الإدغام(٤) .

---

(١) ينظر ١/ ٤٨٤ من التحقيق.

(٢) شذا العرف / ١٧٧، شرح المفصل ١٠/ ١٢١.

(٣) ينظرعلم الأصوات لبرتيل مالمبرج، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين / ١٤٤ - ١٤٧ - بتصرف، مكتبة الشباب - القاهرة - ١٩٨٤م وراجع ٢/ ٢٥ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٥ وما بعدها من التحقيق.

ب- توالي الأمثال

والعرب تكره توالي الأمثال، كذا نصَّ عليه بعض العلماء، كما عند ابن جني والسيوطي وغيرهما، وقد نقل المصنف عن الفراء أنه لا تجتمع السينات، كما ذكر ذلك في السينات [1].

كما يفهم ذلك من صنع المصنف في ألف الصلة، وهي الألف التي تفصل بين النونات عند توكيد الفعل المسند إلى نون النسوة في نحو: اضربنان[2].

٥- ظاهرة المخالفة

ويقصد به أي تغيير أصواتي يهدف إلى تأكيد الاختلاف بين وحدتين أصواتيتين وقد تحدث المخالفة لتجنب التكرار الثقيل لوحدتين متماثلتين.

وهي من الظواهر الصوتية في اللغة العربية في نحو تظنَّن، حيث توالت ثلاث نونات، فاستثقل الناطق ذلك؛ فتخلص من إحداها بقلبها صوت علة؛ فصارت: تظنَّى؛ وذلك للتخفيف من أثر التضعيف والتكرار، ومثله تقضَّى وكذا عند ذكره لياء البدل من التضعيف، وهو مقتضى وعلة تسمية هذه الحروف؛ حيث يبدل أحد المثلين ياء للتخفيف ولكراهة توالي الأمثال [3].

٦- ظاهرة الوقف

الوقف:هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء، وهو عمل؛ والوقف استراحة عن ذلك العمل، ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر... وللوقف آثار مختلفة على أواخر الكلم؛ وذلك ببعض التغييرات التي تترتب عليه، قيل إنها سبعة، هي:

١- النقل. ٢- الحذف.

٣-الإسكان . ٤-التضعيف.

٥- الروم. ٦- الإشمام.

---

(١) ينظر: ٢/ ٥٠ من التحقيق. (٢) ينظر: ١/ ٤٧٨ من التحقيق.

(٣) ينظر: علم الأصوات / ١٤٩ - بتصرف، وراجع ٢/ ٣٥٧ من التحقيق.

٧- البدل. وسوف يأتي بيان ذلك في ألف الوقف[١].

كما أن المصنف قد ذكر عددًا من الحروف تضمنت أحكامًا مترتبة على ظاهرة الوقف، منها:

١ – ألف البدل من التنوين[٢] . وهذه الألف لا تكون إلا نتيجة الوقف على الاسم المنون المنصوب.

٢- ألف البدل من النون الخفيفة[٣] وهو قلب لا يكون إلا وقفا.

٣- ألف الوقف[٤] ووظيفتها الإفصاح والإبانة في اللفظ إشعارا بنهاية الكلمة عند الوقف.

٤- حذف النون الخفيفة (التنوين) [٥]... وهو متمم للكلام على ألف البدل من التنوين وألف البدل من النون الخفيفة؛ كذلك عند الوقف على تنوين المرفوع والمجرور فإنه تحذف النون الخفيفة (التنوين) لفظا لا خطًّا.

٥- ضرورة الوقف بزيادة هاء العماد في الأمر بحرف واحد من اللفيف، وهي ما يسميه بعضهم هاء السكت أو الاستراحة... [٦].

٦- الوقف بالإشمام أو الإسكان أو الإشباع أو الاختلاس عند الوقف على هاء الكناية وسيأتي لبعض هذه الآثار مزيد بيان بعد قليل [٧] .

٧- واعتمد المصنف الوقف دليلا على ما ذهب إليه من أن الهاء أصل للتاء؛ لأن التاء تنقلب هاء في الوقف، وهو مذهب الكوفيين.[٨]

٧ – التسكين:

وقد ذكره المصنف في الموضع السابق نفسه. وقد ورد عن الكوفيين تسمية التسكين:

---

(١) ينظر: إبراز المعاني / ٣٣، شذا العرف / ١٨٠ – ١٨٣، الكتاب / ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٠، والمصطلح النحوي / ٩٩ ، و ١/ ٤١٢ من التحقيق.

(٢) ينظر ١/ ٤٥٤ من التحقيق.

(٣) ينظر ١/ ٤٢٨ من التحقيق.

(٤) ينظر ١/ ٥٠٨ من التحقيق.

(٥) ينظر ٢/ ١٧٢ من التحقيق.

(٦) ينظر ٢/ ٢١٤ من التحقيق.

(٧) ينظر ٢/ ٢٢٨ من التحقيق.

(٨) ينظر ٢/ ٢٠٩ من التحقيق.

الإرسال، وقيل: الجزم. وقيل: الوقف وهو أحد الآثار المترتبة على الوقف عند الوقف على أي متحرك، وقد عبر المصنف عنه بـ(الإرسال) أيضا في الياءات [١].

٨ - الإشمام:

وهو ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير في الوقف على المضموم؛ فهو مختص بالمضموم، ولا إشمام في المفتوح ولا في المكسور، ويقال: إنه للعين لا للأذن. وحقيقته إشارة الشفتين إلى الضمة بعد الوقف بالسكون مباشرة من غير تصويت بالحركة قوي أو ضعيف [٢]. وكان سيبويه يرمز للإشمام بوضع نقطة فوق الحرف [٣]. وقد ذكر المصنف الإشمام كإحدى اللغات الجائزة في هاء الكناية [٤].

٩- الإمالة

الإمالة: لغة: مصدر أملت الشيء إمالة؛ أي: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، واصطلاحا: عبارة عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وتسمى الكسر؛ لصلتها بالكسر، وكذلك تسمى البطح والإضجاع؛ كما ذكر علماء القراءات كالشاطبي وغيره، وكان الخليل يسميها الإجناح [٥].

والإمالة لغة بني تميم وأسد وقيس وعامة نجد، أما أهل الحجاز فلا يميلون إلا قليلا، وهي مذهب الكوفيين.

قضايا الإمالة عند المزني

وردت إشارات غير صريحة للإمالة في بعض المواضع دون تسمية إلا إذا اعتبرنا تصريحه بالكسر اصطلاحا على ما تقدم أول هذا المصطلح، ومما ورد لدى المزني من إشارات:

١ - في ياء الجمع المكسور [٦] : ذكر المزني أن (فَعِل) و(فعيل) و(فاعل) تجمع على

---

(١) ينظر ٢/ ٣٢٠ من التحقيق.

(٢) إتحاف الطرف لياسين الحافظ / ٢٣١ – ط ١ دار العصماء– دمشق – ١٩٩٦م.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٢، وينظر أيضا: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي/ ٣.

(٤) ينظر ٢/ ٢٣١ من التحقيق.

(٥) ينظر إبراز المعاني /٣٣، الإيضاح لمتن الدرة للشيخ القاضي/ ٤٤،شذا العرف/ ١٨٠-١٨٣، الكتاب ٢/ ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٠، المصطلح النحوي للقزوي/ ٩٩، نحو القراء الكوفيين / ٢٥٧.

(٦) ينظر ٢/ ٣٢٥ من التحقيق.

(فعِلِ) مؤكدا أنها مفتوحة الفاء مكسورة اللام، وليس لها تفسير إلا أنه يعني الأخذ بلغة الإمالة، أعني إمالة الفتحة إلى جهة الياء، ولا يكون إلا بكسرها، وهو الحالة المذكورة أولًا في أسباب الإمالة.

ويؤكد ما ذهبت إليه من أنه يعني بالكسر الإمالة ما ذكره في ياء التأنيث في:

أ - الأسماء التي على فعلان، مؤنثها فَعْلى، كغضبان - غضبى، وعطشان - عطشى.

ب- فعلى: عند إلحاق الثلاثي بالرباعي؛ نحو: علقى وجدوى.

ج - الأوصاف المؤنثة على فعْلى؛ نحو: الحسنى والأولى.

وكل هذه الصيغ تنتهي بألف تسمى الألف المقصورة عند الصرفيين، وتسميتها ياءً عند المصنف يرجع لأحد أمرين:

الأول: أنه يأخذ بالإمالة وهو الأرجح، ويؤيده تصريحه في الموضع المذكور أولًا [1].

والثاني: مراعاة الرسم الهجائي وهو محتمل.

١٠- النَّبر

ذكر المصنف اصطلاح النَّبر، ولكنه جعله مرادفا لمعنى الهمز، وكذا ورد في معاجم اللغة، قال المزني: " والنَّبر هو الهمز؛ يقال: نبر ينبر نبرًا، وهمز يهمز همزًا... " وقد ورد اصطلاح النبر في الدراسات اللغوية الحديثة في مجال الدراسات الصوتية كمفهوم يبدو مختلفا عن المعنى المذكور، فهو في الدراسات الحديثة يطلق على الضغط على مقطع ما من مقاطع الكلام لجعله بارزًا في النطق، والنبر هو ذلك الضغط، وينشأ نتيجة نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد [2].

١١ - الترنم

الترنم: هو تحسين الصوت في التغني والإنشاد، ويأتي حديث النحاة عنه ضمن كلامهم عن أقسام التنوين، ولكن الذي أريده هنا أن أؤكد أن المزني ذكر ما يفهم منه أنه يرى أن الترنم إنما يكون بحروف الإطلاق وليس بالنون كما هو شائع عند كثير من النحاة.

---

(١) ينظر ٢/ ٣٢٦ من التحقيق.

(٢) ينظر: الجمهرة ٣/ ٢١، واللسان/ نبر، وراجع الأصوات اللغوية للدكتور/ إبراهيم أنيس / ١١٨، ١١٩.

وقد ذكر المزني في الألفات ألف الترنم، قال: " وهي ألف الندبة " ومقتضى كلامه أن الترنم يكون بالألف، ويحمل عليه الواو والياء أيضا، كما نفهم أيضا أنه غير خاصٍّ بالشعر، وإنما كل أسلوب يحتاج إلى مدِّ الصوت نثرًا أو شعرًا.

وسيأتي خلاف النحاة حول هذه المسألة [١] .

من القضايا الصوتية للهمزة

لقيت الهمزة عناية المزني حيث أفرد لها فصلا في آخر الكتاب، وعرض فيه عددًا من قضاياها الصوتية والهجائية، ومن أهم هذه القضايا الصوتية:

١-الخلاف في الهمز؛ هل ينطق، أوْ لا ؟ على قولين، وفصَّل القول في ذلك مستدلا بالآثار لكلا القولين [٢] .

٢- أوجه النطق بالهمز: ذكر المزني أنه يكون على ثلاثة أوجه في النطق: التحقيق، والإبدال، والتخفيف [٣] .

٣-كما عرض لقضايا هجاء الهمزة من ناحية استدلال النحاة بأنها غير مخالفة للألف؛ حيث ذهب الفراء وبعض النحاة إلى أن الهمزة لا صورة لها، وإنما تكون بحسب ما قبلها وتبعًا لحركته في الهجاء؛ فتصير ألفًا أو واوا أو ياء.

٤-كذلك ذكر المزني أن الهمز على خمسة أقسام من حيث أصل الهمزة:

وهذه الأقسام هي: الأصلي [٤]

- والزائد [٥] - والمبدل [٦] - والملحق [٧] - والمجهول [٨]

وكل ذلك فيه تفصيل طويل سيأتي في فصل الهمز.[٩] وإنما أذكر هنا ما يتصل بالهمزة من الناحية الصوتية مما ورد في كلام المزني [١٠] .

وبعد هذا العرض نجد أن المزني قد أورد في كتابه بعض الإشارات للناحية الصوتية

---

(١) ينظر: ١/ ٤٥٤ من التحقيق.
(٢) ينظر: ٢/ ٣٥٨ من التحقيق.
(٣) ينظر: ٢/ ٣٧٢ وما بعدها من التحقيق.
(٤) ينظر: ٢/ ٣٦٨ من التحقيق.
(٥) ينظر: ٢/ ٣٧١ من التحقيق.
(٦) ينظر: ٢/ ٣٧١ من التحقيق.
(٧) ينظر: ٢/ ٣٦٩ من التحقيق.
(٨) ينظر: ٢/ ٣٦٩ من التحقيق.
(٩) ينظر: ٢/ ٣٦٨ وما بعدها من التحقيق.
(١٠) ينظر: ١/ ٤٥٣ من التحقيق.

لبعض الحروف، على الرغم من أنه قد أغفل الجانب الصوتي إلى حدٍّ كبير؛ حيث إنه قد أغفل الحديث عن الناحية الصوتية كأساس من أسس دراسة الحروف؛ فلم نجد في كتابه حديثًا عن:

١ - مخارج الحروف. ٢- صفاتها وخصائصها.

٣- الظواهر الصوتية للحروف من حيث إدغامها أو إظهارها ....إلخ.

وقد افتقر الكتاب إلى هذه الناحية إذا ما قيس بغيره من بعض مصنفات الحروف والمصنفات اللغوية التي اعتنت بالحروف؛ نحو حروف الرازي، وسر الصناعة لابن جني على سبيل التمثيل، أما ما تقدم فما هو إلا إشارات وتلميحات من المصنف.

ولعل عذر المصنف في ذلك أن كتابه في " حروف الهجاء " وما يندرج تحتها من أقسام ليس كتابا في أصوات اللغة، فأرى أن عنايته في المقام الأول كانت بالصوت المكتوب (المرسوم) كما تقدم أول هذا المبحث، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: قضايا الهجاء

ورد في كتاب حروف الهجاء عدد من المسائل المتعلقة بعلم الهجاء؛ وذلك في ثنايا الحروف المختلفة، والتي تضمنت الإشارة إلى ما يلي:

١ - بعض الحروف الزائدة في الهجاء.

٢ - الهجاء دليل أصالة بعض الحروف.

٣- بعض قضايا الهمزة الهجائية.

٤ - مراعاة الهجاء في تسمية الحروف.

المطلب الأول: الحروف الزائدة في الهجاء.

تزاد بعض الحروف في الهجاء للتمييز بين ما تلحقه من كلمات وبين بعض الكلمات التي تشبهها، وقد ورد عند المزني من هذه الحروف ما يلي:

١ - ألف الفصل: ويعني بها الألف الزائدة في الهجاء في حالة لحوقها بالفعل الماضي؛ كما هو مقتضى تمثيله بـ (كفروا وفجروا) وقد اختلف النحاة في تفسير علة زيادة هذه

الألف في الهجاء على أقوال؛ فقيل: للتفريق بين واو النسق والواو المتصلة بالفعل هنا وهي واو الجماعة، أو للتفريق بين ما يليها من اسم ظاهر أو مضمر. وقيل: للتفريق بين الأفعال والأسماء. وقيل: للفصل بين ما قبلها وما بعدها. وقيل: للتفريق بين الماضي والمضارع في نحو: غزوا، ويغزو...وقيل غير ذلك كما سيأتي.

وتعبير المصنف يتضمن كل هذه المعاني تقريبا، مع ملاحظة أن تسميتها (ألف الفصل) أغلب ما جاءت منسوبة إلى الكوفيين(١).

٢- واو الفرق: وقد صرح المزني بأنها تزاد – في الهجاء – للفرق بين الأسماء الملحقة بها هذه الواو المذكورة، وبين ما يشبهها من الأسماء؛ نحو: عمرو، وعمر. أو للفرق بين الأسماء وغيرها من أقسام الكلم؛ نحو: أولئك، وإليك... إلخ (٢).

المطلب الثاني: الهجاء دليل أصالة بعض الحروف

وذلك مفهوم من بعض المواضع التي اعتمد فيها المزني على الهجاء كدليل للتمييز بين الحرف الأصلي وغير الأصلي، منها ما ذكره عند التفريق بين النون الخفيفة التي هي من سنخ الكلام وبين التي ليست كذلك، أكد المزني أن الأولى تثبت في الهجاء وترسم نونًا، والثانية تسقط في الهجاء يعني في حالتي الرفع والجر، وتتحول ألفًا في النصب وعبارة المزني: " وفرق ما بينهما الكتاب؛ التي هي من سنخ الكلام تكتب والأخرى تسقط وتصير في النصب ألفًا في الكتاب ..." (٣).

المطلب الثالث: من قضايا هجاء الهمزة

نقل المزني عن بعض العلماء – وذكر منهم الفراء- أن الهمزة لا صورة لها؛ يعني في الهجاء، وإنما تكون صورتها بحسب ما قبلها، إذا كان مفتوحًا تحولت ألفا وإذا كان ما قبلها مضموما تحولت واوا... وهكذا. ونقل عن بعض النحاة أن الهمزة أصلها ألف لينة، ولما ضغطت بالحركة نقصت (كذا) وانقلبت عن صورة الألف إلى صورة نقطتين، ونقل عن بعضهم أنها في رسم المصحف نقطة بحمرة ؛ تمييزًا عن صورة الألف. والذي نقله عن الفراء هو قول الخليل أيضا كما في تهذيب اللغة واللسان (٤).

---

(١) ينظر: ١/ ٤١٥ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٣٠٤ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٧٢ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٣٦٦من التحقيق.

وفي حروف الرازي إشارة إلى تحول الهمزة إلى الألف على عكس ما ذكره المزني عن بعض النحاة، وذلك فيما رواه الرازي عن كعب الأحبار، وهو وجه[1]... وقضايا الهمزة واسعة والخلاف فيها طويل، وهجاؤها – رسمها – يحتاج إلى بسط ليس هنا موضعه، وسيأتي بيانه عند إشارة المصنف إليه. وأخيرا ينبغي أن ننبه إلى أن المداد الملون دليل حالة الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف بأشكاله المختلفة، وقد أشار إلى هذه القضية المزني، وهناك فصلت هذه المسألة.

المطلب الرابع: مراعاة الهجاء في تسمية الحروف

ذكر المزني ياء المقصور ومثل لها بنحو: موسى وعيسى، وكذلك ياء التأنيث ومن فروعها: الياء في نحو: غضبى ورضوى... والحق أن في ذلك إشارة إلى أنه إما أن يكون قد أخذ بلغة بني تميم في الإمالة، وإما أن يكون قد راعى الرسم الهجائي في إطلاق المصطلح، وإلا فواقع هذه الحروف الصوتي أنها ألفات لا ياءات[2].

كما أنه في الهمزات سماها جميعا ألفات؛ لأنها ترسم ألفا.

* * *

(١) ينظر: السابق من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٣١١، ٣٢٨، ٣٣٠ من التحقيق.

الفصل الثاني
المسائل الصرفيـة

امتلأ كتاب حروف الهجاء بمختلف المسائل الصرفية، حيث كانت عناية المصنف بحروف المباني أشد وضوحا من غيرها، ولذلك تناثرت مسائل البنية وانتشرت على مر حروف المزني فيما يتصل ببنية الأفعال وتصرفها أو ببنية الأسماء، أو ما كان من القضايا الصرفية عاما في الاسم أو الفعل، وفيما يلي محاولة لإيجاز مسائل الكتاب الصرفية وتوضيحها.

المبحث الأول: قضايا تصريف الأفعال

المطلب الأول: التجرد والزيـادة

أولاً: تقسيم الفعل بالنسبة للتجرد والزيادة

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد ؛ فالمجرد: هو ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصاريف الفعل إلا لعلة تصريفية.

والمزيد:هو ما زيد فيه على حروفه الأصلية حرف -أو أكثر - يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية.

ثانيا: ما ذكره المزني مما يتعلق بالتجرد والزيادة:

عبر المزني بقوله:"الثلاثي"، "وما زاد عن الثلاثي"، "والرباعي". وذلك حسب حاجته التي لم تقتضِ التفصيل، أما قوله: "الثلاثي" فهو يعني به المجرد الثلاثي.

وأما قوله: "غير الثلاثي" فهو يشمل الرباعي المجرد، وكذا يشمل مزيد الثلاثي وكذا مزيد الرباعي. وحتى قوله: "الرباعي" يشمل الثلاثي المزيد بحرف أيضا.

وعناية المزني في ذكر حروف الزيادة متوجهة إلى ما ينبني على زيادة هذه الحروف في اشتقاق الأسماء من هذه الأفعال كما سيأتي في قضايا الأسماء في هذا المبحث. أما حروف الزيادة فسيأتي تفصيلها في القضايا العامة التي تشمل الفعل والاسم ضمن هذا البحث[1].

---

(١) إتحاف الطرف/ ٣٣ وما بعدها، وتكملة التصريف للشيخ محيي الدين٢/ ٤٨٧ وما بعدها، دروس التصريف / ٥٤ وما بعدها.

ثالثا: من المعاني التي تفيدها صيغ الزوائد

من الملامح المهمة في كتاب حروف الهجاء أن مصنفه أضفى كثيرا من المعاني على الحروف المزيدة في بعض الصيغ، ومن ذلك ما سيأتي في صيغ الأسماء، وفيما يتصل بالفعل نذكر الصيغ التالية:

من أبنية الثلاثي المزيد :

١ - فَاعَل: وصيغة (فاعل) لها عدد من المعاني أشهرها الدلالة على المفاعلة ومعناها نسبة حدث الفعل الثلاثي إلى الفاعل متعلقا بالمفعول صراحة، وإلى المفعول متعلقا بالفاعل ضمنا، وقيل معناها أن الحدث متعلق بمتعدد قد اشترك الفاعل والمفعول به في إيقاعه، والذي بدأ بالفعل تنسب إليه الفاعلية، والذي قابله بمثله تنسب إليه المفعولية .

وقد سمى المزني الألف الواقعة في هذه الصيغة(ألف الشركة)، والحق أن المعنى مستفاد من جملة الصيغة ولكن الدلالة على الشركة لا تتم إلا بوجود هذه الألف.

وقد ذكر المزني أن ما خالف هذه الدلالة فإنما هو من قبيل النادر، ولكن الصرفيين قد ذكروا لهذه الصيغة عددا من المعاني، أهمها وأكثرها معنى الشركة كما تقدم، ولكنها ترد أيضا لمعاني أخرى منها:

١-المولاة: وقد يكون بمعنى أفعل المتعدي: كواليت الصوم وتابعته، بمعنى: أوليت، وأتبعت بعضه بعضا.

٢-وبمعنى فَعّل المضعف للتكثير، كضاعفت الشيء.

٣-وبمعنى فَعَل: كدافع وسافر.

٤-تنزيل غير الفاعل منزلته، نحو: يخادعون الله.

٥-يكون لمعنى المغالبة، كصارعته وباريته.

هل يمكن أن تكون المفاعلة من واحد ؟

نص بعضهم على جواز مجيء المفاعلة من واحد، فأجازه الأخفش، وقال: إنه يكون في أشياء كثيرة[1]. كما تكون لغير ذلك من المعاني كما سيأتي:

---

(١) إتحاف الطرف/ ١٧ وما بعدها، وتكملة التصريف للشيخ محيي الدين٢/ ٦٠١ وما بعدها، دروس التصريف / ٧٤، شذا العرف / ٤٢، ٤٣، معاني الأخفش/ ٣٥.

ومن كل ما تقدم قلت: إن قول المزني عن الأفعال التي خالفت معنى الشركة إنها من النوادر. فيه نظر لما ذكره الصرفيون من معاني صيغة فاعل وتصريح الأخفش بكثرة ورود المفاعلة من واحد (أي لغير الشركة التي نص عليها المزني أصلا لفاعل)[1].

٢-**افعالَّ**: وهذه الصيغة كانت مثار جدل كبير عند الصرفيين؛ فالأخفش – مثلا – يعدها لغة أخرى لصيغة(افعلَّ) وبكلٍّ نطق عدد من قبائل العرب.

وغيره من الصرفيين يراها صيغة مستقلة غير (أفعل) ولكن هؤلاء اختلفوا، فذهب بعضهم إلى أنها للدلالة على الثبات والقوة، زيادة عن الأصل، وذهب آخرون إلى أنها تكون للتدرج في اللون، فالخلاف حول الصيغتين (إفعال) و(إفعلَّ) أيهما تدل على ثبوت اللون وقوته، وأيهما تدل على تدرجه ؟ هذا هو موجز الخلاف بين الصرفيين في هذه الصيغة.

فإذا جئنا إلى المزني وجدناه يسمى الألف في هذه الصيغة ألف البناء، وعرفها بأنها ألف التأليف، وهو مصطلح دال على دور الألف في نقل صيغة (إفعلَّ) الدالة على قوة اللون (أو العيب كذلك) إلى (إفعالَّ) الدالة على تأليف اللون (أو العيب كذلك) لدرجة ثبوته، وكعادته أضفى معنى الصيغة على الحرف [2].

و قد وردت بعض الصيغ الأخرى مما عرض له البحث في مواضع متفرقة؛ كصيغة أفعل، استفعل... بقدر ما ذكره المصنف.

المطلب الثاني: الصحة والاعتلال

الأفعال المعتلة (السقيمة) كما ذكر المعتل، وقد أشار المزني إلى أن حروف الألف والواو والياء هي حروف المد وحرف اللين مؤكدا أنه المد واللين ولا يكون إلا بهذه الحروف. وهذه هي حروف العلة، وفي كلام المزني تفريق بين حرف المد وحرف اللين وذلك أن حرف المد هو أحد الأحرف الثلاثة مسبوقا بحركة مجانسة له، وحرف اللين هو الواو أو الياء المسبوقتان بفتح حالة سكونهما، فالألف لا تكون إلا حرف علة (مد) لسكونها وانفتاح ما قبلها أبدا.

---

(١) ينظر: ١/ ٤٣٠ وما بعدها من التحقيق.

(٢) إتحاف الطرف/ ٤٧، ٥٠ وما بعدها، وتكملة التصريف للشيخ محيي الدين٢/ ٥٥٥ وما بعدها، دروس التصريف / ٧٧، ٨١، وراجع ١/ ٤٥٨ من التحقيق.

كما أن المزني ذكر الأفعال المعتلة وسماها: الأفعال السقيمة[1] ، ومقتضى أمثلته أنه قصد بهذا المصطلح الأفعال الناقصة، وذلك لتمثيله بفعلين ناقصين هما: أوصى وانقضى، والناقص هو أقرب أقسام المعتل إلى الضعف، لوقوع حرف العلة طرفا، كما أن المزني ذكر اصطلاح الأفعال المعتلة في موضع آخر، عندما قال: "وأما هاء العماد فكل هاء عمدت أواخر الأفعال المعتلة بها نحو: ره في الأمر من رأى يرأى".و هذه الهاء تسمى عند غيره هاء السكت، وهي واجبة فيما بقي من الأفعال على حرف واحد عند الوقف[2].

المطلب الثالث: الجمود والتصرف

أولاً: تقسيم الفعل بالنسبة لتعلق معناه بالزمن

ينقسم الفعل من حيث تعلق معناه بالزمن إلى جامد ومتصرف.

ثانيا: من قضايا الجمود والتصرف عند المزني.

ذكر المزني الفعل (نعم) ومذهب القائلين بأنه فِعْل وسكت عنه، وهو مذهب البصريين وجمهور النحاة، واستدلوا بدخول تاء التأنيث الساكنة عليها، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها اسم واستدلوا بدخول حرف الجر عليها في عدد قليل من الشواهد، كقول بعضهم: وقد بشر بأنثى، والله ما هي بنعم الولد. أوله البصريون على حذف مجرور، والتقدير: وما هي بمولود مقول فيه نعم الولد[3].

وقد أشار المزني إلى قسمي المتصرف التام والناقص في واو الخروج.

ثالثا: تقسيم الفعل بالنسبة للدلالة على الزمن

ذهب البصريون إلى أن أقسام الفعل ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر. وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان: ماضٍ ومستقبل، أما الأمر فهو جزء من المستقبل.

وبالنظر لبعض عبارات المزني الواردة في ثنايا حروفه نجد أنه عبَّر بـ(المستقبل) ولم يذكر المضارع مطلقا، وكذلك نجد عددا من الحروف يحمل اصطلاح الاستقبال فمثلا: هناك: تاء الاستقبال، نون الاستقبال، وياء الاستقبال، وسين التأكيد للفعل المستقبل.

---

(١) ينظر: ١/ ٥١٢ من التحقيق.

(٢) إتحاف الطرف/ ١٧وما بعدها، وتكملة التصريف٢/ ٦٠١ وما بعدها، دروس التصريف/ ١٣٦، وراجع ٢/ ٢١٤ من التحقيق.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٥/ ٢٥ – ط الكويت، شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٠، وص ٢/ ٢٢٠ من التحقيق.

ومن ذلك ما نص عليه من أن ألف الأصل من أنها فاء الفعل في المستقبل. وفي ألف المصدر نص على أنها لا تثبت في الماضي والمستقبل.

وألف الأمر يؤتى بها عند سكون فاء الفعل في المستقبل، ودار اصطلاح الاستقبال بمعنى المضارع في أكثر من موضع.

وكذا أكد أن تاء التأنيث في المستقبل تكون أول الفعل و تاء الاستقبال هي تاء المخاطبة (مصدر خاطب) في الاستقبال، يعني به المضارع.

وفاء الجواب تنصب الفعل المستقبل(١) ، يعني به المضارع وكذا نون علامة رفع المستقبل(٢) يعني بها نون علامة رفع المضارع في الأفعال الخمسة.

وواو جمع الأفعال هي التي تجمع الماضي والمستقبل ....إلخ (٣)، وكذا نجد ذكرا لأقسام الفعل، الماضي والمستقبل والأمر في ياء الإيجاز(٤)، وفي ياء النقل (٥) ذكرها في الاستقبال ....إلخ.

وأخلص من كل هذا إلى أن الفعل عند المزني - تبعا للكوفيين - قسمان: الماضي، والمستقبل، أما الأمر فهو فرع عن المستقبل وجزء منه كما تقدم.

رابعا: في تصريف الأفعال بعضها من بعض:

اشتقاق المضارع من الماضي:

يكون بزيادة حرف من حروف المضارعة (أنيت) في أوله، ومما ورد من قضايا هذه الحروف عند المزني ما نفهمه من القول بأن حروف المضارعة من حروف الزيادة، وأضفى المزني دلالة الهمزة على المتكلم فسماها ألف المخبر عن نفسه، كذلك نص المزني على حركة هذه الأحرف من حيث الضم في الرباعي، والفتح في غير ذلك.

اشتقاق فعل الأمر:

يؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا - ترك على حاله، وإلا اجتلبت همزة وصل للتوصل للنطق

---

(١) ينظر: ٢/ ٦٢ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١٦٧ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٥٤ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٣٤٤ من التحقيق.

(٥) ينظر: ٢/ ٣٥١ من التحقيق.

بالساكن في نحو: اكتب، واعلم...

وقد بين المزني عن اشتقاق فعل الأمر فذكر تحت ألف الأمر[١] أنه يؤتى بألف الأمر لكل فعل تسكن فاؤه في المستقبل، ولا يؤتى بها في غير ذلك، فيتحصل لنا ثلاث صيغ لفعل الأمر، اثنتان مبدوأتان بألف، وتكون الألف ألف وصل في غير الرباعي وتكون مقطوعة في الرباعي، وصيغة للأمر بلا ألف عند تحرك فاء الفعل في المستقبل.أما فعل الأمر بصيغة المضارع فهو باللام، ويجوز حذفها عنده كما سيأتي[٢].

المطلب الرابع: التعدي واللزوم

- قضايا اللزوم والتعدي عند المزني:

ذكر المزني أن الفعل يكون متعديا ولازما أثناء عرضه لواو المصادر عَرَضا، وكذلك في ألف المفعول ذكر اشتقاق اسم المفعول من الأفعال المعتلة المتعدية[٣].

كما ذكر أن صيغتي: فَعل يفعُل[٤] وفَعَل يفعِل تكونان لازمتين، نحو خرج يخرج، جلس يجلس وتكونان متعديتين، نحو: قتل يقتل، وحمل يحمل.

والذي يعنيني هنا الإشارة إلى ما ذكره من حروف التعدية وهي:

١-ألف التعدي: وسماها ألف القطع في أفعل إفعالا[٥].

٢-باء التعدي: وجعلها بمعنى الألف السابقة في نحو: خرجت بزيد، وفسرها بقوله: أي أخرجت زيدا[٦].

٣-لام التعدي؛ نحو: نصحت لك، وشكرت لك[٧].

وهو من وسائل التعدية المذكورة آنفا، أما التعدية بالهمزة ففيها خلاف، أسماعية أم قياسية ؟ على أقوال، كما اختلف في كونها أصلا بذاتها أو نائبة عن الباء على قولين؛

(١) ينظر: ١/ ٤٨٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: دروس التصريف / ٨٧ وما بعدها، ١٢٦ وما بعدها، والإنصاف / المسألة (٧٢)، تكملة في تصريف الأفعال ٢/ ٦٠٧ وما بعدها،

(٣) ينظر: ١/ ٥١٢ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٧٤ من التحقيق.

(٥) ينظر: ١/ ٤٣٤ من التحقيق.

(٦) ينظر: ١/ ٥١٩ من التحقيق.

(٧) ينظر: ٢/ ١٣٥ من التحقيق.

وللهمزة في أفعل في التعدية معان، أشهرها التعدية فقط، والتعدية والنقل معا، والنقل فقط. كما تأتي صيغة أفعل لمعان عديدة، منها الصيرورة والحينونة والسلب.... إلخ. وسيأتي تفصيل ذلك في ألف التعدي في الألفات[1].

باء التعدي ولامه تمثلان التعدي بحرف الجر، وفيها خلاف أيضا، أسماعية أم قياسية والراجح أنها سماعية، فما سمعت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته بحرف لا يجوز أن يعدى بحرف. أشار المزني إلى أن ترك اللام في أمثلته غير صحيح ولا فصيح، وذلك في نحو شكرت لك ونصحت لك وقد ورد سماع تعديتها بالحرف وبنفسها، في نحو شكرتك ونصحتك، والأصح إدخال اللام كما ذكر المصنف [2].

المطلب الخامس: التوكيد

- من أحكام توكيد الفعل عند المزني

ذكر المزني توكيد الفعل بالنون وفصل القول فيها، ومن ذلك:

أ-مواضعها: ذكر أنها تدخل في ستة مواضع هي:

١- الأمر. ٢- النهي. ٣- الاستفهام. ٤-لام اليمين.

٥- مع (إما) في الجزاء. ٦- مع (ما) إذا كانت صلة (يعني زائدة).

هذا هو الأصل في دخولها بغير نص على وجوب أو غيره، ما ذكره المزني هنا يندرج تحت ما تقدم؛ فالأمر: يعني به فعل الأمر، وتوكيده جائز.

والنهي والاستفهام: يندرجان تحت حالات توكيد المضارع جوازا بكثرة.

ولام اليمين: تأتي ضمن حالات الوجوب بالتفصيل المذكور. ومع (إما) في الجزاء: وهي من حالات توكيد المضارع الجائز القريب من الواجب.

ومع (ما) الصلة – يعني زائدة: وهو من حالات توكيد المضارع جوازا، ضمن الحالات القليلة التوكيد.

ب – نص المزني على عدم جواز دخول النون في غير ما ذكر فيمتنع عنده في بعض الحالات سأذكرها بعبارته:

---

(١) ينظر: ١/ ٤٣٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: ١/ ٥١٩، ٢/ ١٣٥ من التحقيق.

١-الماضي.   ٢-الفعل الدائم.

٣-الفعل: ويحتمل أنه يعني به فعل التعجب، أو اسم الفعل، أو بعض المشتقات التي كان يسميها أفعالا غير اسم الفاعل، كاسم المفعول أو المصدر.

٤-الاسم: الأسماء الجامدة: ونصه وقد رجحت أنه يعني الاسم الجامد، وقد يعني به اسم الفعل.

٥- الأمر الذي لا ينهى به (كذا)، ورجحت أنه يعني به اسم فعل الأمر.

وسيأتي تفصيل ذلك كله في النون الثقيلة [١].

ج - ما جاء مخالفا لما نص عليه فهو ضرورة فقط ومما عده ضرورة دخول النون على الفعل بعد (رب) [٢].

د - من أحكام النون:

١- نص المزني على أن نون التوكيد الثقيلة يجوز تخفيفها، وهو مخالف لمذهب البصريين القائلين بأنهما أصلان مستقلان، أما الكوفيون فيرون أن الثقيلة أصل للخفيفة[٣].

٢ - نص المزني على بعض حالات سقوط النون الخفيفة، من ذلك: إذا استقبلها ساكن، وعلل سقوطها بعدم أمن اللبس مع نون الإعراب.

٣- كذلك لا يجوز دخولها على الفعل المسند لألف الاثنين؛ خلافا ليونس من البصريين [٤].

٤- ذكر المزني أن النون الخفيفة لا تقع بعد الألف الفارقة بينهما وبين نون الإناث، لالتقاء الساكنين، فلا يقال: اضربنانٍّ، وسمى هذه الألف ألف الصلة [٥].

٥- ذكر المزني أن النون الخفيفة تنقلب ألفا عند الوقف، قالوا: لأنها تعطى حكم التنوين إذا وقعت بعد فتح، أما بعد الكسر أو الضم فإنها تحذف ويرد المحذوف في الوصل لأجلها، نحو: اضربن يا قوم، وفي الوقف:اضربوا [٦].

---

(١) ينظر: ٢/ ١٩٢من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١٩٦وما بعدها من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٩٨من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٠١ وما بعدها من التحقيق.

(٥) ينظر: ١/ ٤٧٨ من التحقيق.

(٦) ينظر: ١/ ٤٢٨ من التحقيق.

هـ- من وظائف النون: أكد المزني أن علة دخول النون الثقيلة بعد (إما) في نحو: إما تذهبن فإني ذاهب – التفريق بين (إما) في الجزاء حيث تدخل معها بكثرة كما تقدم، وبين (إما) في التخيير، ونقله عن الفراء.

و- كذلك تدخل للتفريق بين (إما) الزائدة والموصولة حيث تدخل مع الزائدة، نحو: قليلا ما تجتهدنَّ (١).

هذا فيما يتصل بالنون، وهناك حروف ذكرها تتصل بالتوكيد أيضا، ومنها:

١- سين تؤكد الفعل المستقبل. وأكد أنها تخلص الفعل للاستقبال بعد أن كان محتملا للحال أو الاستقبال (٢).

٢- لام التوكيد: وسيأتي الكلام عنها في أسلوب التوكيد (٣).

المطلب السادس: البناء للفاعل أو للمفعول

-قضايا البناء للمفعول عند المزني

ذكر المزني (ألف ما لم يسم فاعله) (٤) ويعنيني هنا التركيز على إطلاق المزني على الألف الواقعة في صيغة الفعل المبني للمفعول – ألف ما لم يسم فاعله، وهذا اصطلاح الكوفيين (ما لم يسم فاعله) والذي يبدو من أمثلته لها أنه قصد بهذه الألف ألف المضارعة للمتكلم في نحو: أُكْرَمُ وأُضْرَبُ.

كما يبدو أن المزني قد تابع الكوفيين في القول بأن المبني للمجهول أصل مستقل بذاته عن المبني للمعلوم، والدليل على ذلك أنه ذكر في الألفات ألفين مستقلتين وكل منهما أصل قائم بذاته، الألف في نحو:أكتبُ سماها ألف المخبر عن نفسه، والألف في نحو: أُكرَمُ سماها ألف ما لم يسم فاعله . وقد ذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة ونسب إلى سيبويه أن المبني للمجهول أصل مستقل؛ كذا ذكر الشيخ محيي الدين عبد الحميد الذي رجح أن المبني للمجهول فرع عن المبني للمعلوم (٥).

---

(١) الإنصاف / المسألة ٩٤، دروس التصريف / ١٩٠، ابن عقيل ٢/ ٢٨٣ وما بعدها .

(٢) ينظر: ٢/ ٤٥ من التحقيق. (٣) ينظر: ٢/ ١٠٩ من التحقيق.

(٤) ينظر: ١/ ٤٨٠ من التحقيق.

(٥) دروس التصريف / ٢١٥ وما بعدها، إتحاف الطرف/ ٥٨ وما بعدها.

المبحث الثاني: قضايا تصريف الأسماء

قضايا الجمود والاشتقاق عند المزني

الجامد: أطلق المصنف على الأسماء الجامدة: الأسماء اللازمة [١]، نحو: زوج، وزوجة وامرأة، وهو اصطلاح له وجه جيد من حيث تعبيره عن عدم تغير صورته، ولزومه صورة واحدة، فلا يؤخذ من غيره، ولا يؤخذ غيره منه. ولا يؤخذ عليها. إلا ما قد تؤديه من خلط بين اللزوم الذي هو مقابل التعدي وبين اللزوم الذي هو مقابل الاشتقاق (عند المصنف) ويبدو المصطلح سائغا إذا نبهنا إلى أنه كوفي على مذهب المزني.

المشتقات وقضاياها في حروف المزني:

امتلأ كتاب حروف الهجاء بقضايا المشتقات التي وردت في ثنايا عرضه لحروفه ويمكن أن نكون صورة لبعض المشتقات في ضوء عرض المزني لحروفه، وكذا نجد بعض الملامح لباقيها، وذلك في العرض التالي:

١- المصدر:

المصدر: اسم يدل على حدث مجرد عن الزمان وينقسم المصدر إلى سماعي وقياسي، فالسماعي هو مصادر الثلاثي، وماعداه فقياسي، وقد جاء عرض المصنف لحروفه مشتملا على بعض قضاياه ونتبين ذلك من الحروف التالية:

١-ألف المصدر: نحو الألف في: ذهاب، ومرام، وقد أكد المزني أنها لا تثبت هذه الألف في الماضي ولا في المستقبل [٢].

٢-هاء المصدر: نحو: مقاتلة، واستعانة، ونظافة والظرافة [٣].

٣-واو المصادر: نحو: دخول، وخروج، وركوب، وجلوس [٤].

٤-ياء المصادر: ولم يمثل المزني لياء المصدر، ولكن الأمثلة تتضمن ياء التفعيل الذي هو مصدر فعل قياسا؛ نحو: تحسين،وتقديم.........إلخ [٥].

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٠٦ من التحقيق.

(٢) ينظر: ١/ ٤٣٢ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٢١٢ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٧٣من التحقيق.

(٥) ينظر: ٢/ ٣١٠ من التحقيق.

٥-ميم المصادر: نحو: مفاعلة، ومنفعلا، ومتفعلا، ومستفعلا... إلخ[١].

٦-نون الزوائد في المصادر: نحو: رجحانا ونقصانا... إلخ[٢].

٧-ألف العوض عن المصدر. نحو: راضية، طاغية، ....الخ[٣].

ويفهم من صنعه أن هذه الألف عوض من تحول صيغة المصدر إلى صيغة أخرى، هي صيغة (مفاعلة) هنا. ويمكن أن نلاحظ على هذه الحروف أن كلا منها اشتمل على إشارة إلى إحدى قضايا المصدر، ومن ذلك:

١- قول المصنف في ألف المصدر إنها لا تثبت في الماضي ولا في المستقبل يشير إلى أن المصدر أصل للفعل. على حين نراه في واو المصادر يؤكد أن الأفعال التي على وزن فعَل يفعِل، وفعَل يفعُل إذا كانا لازمين فإن مصدرهما على وزن فعول، وإذا كانا متعديين فيكون على فَعْل، ومن الأول: جلوس وخروج، ومن الثاني: قتل، وهي إشارة إلى أن الفعل أصل المصدر، والراجح أن المزني يذهب إلى أن الفعل أصل للمشتقات، والدليل على ذلك أنه يؤكد أن الفاعل والمفعول والمصدر وأسماء المكان والزمان والآلة... من الثلاثي على صيغة ومن غير الثلاثي على صيغة أخرى، وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، حيث ذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل الاشتقاق، وهي من مسائل الخلاف التي ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، ورجح رأي البصريين ورد أدلة الكوفيين. وأرجح أن المصنف يذهب مذهب الكوفيين لتفصيله في واو المصادر كما تقدم آنفا، كما أنه في اشتقاق اسم الفاعل – مثلا – يقول: وهي كل ألف ... من الفعل الذي لا ألف فيه، وكذلك في ألف اسم المفعول.. يقول:.. من الأفعال السقيمة المتعدية.... نحو: الموصي من أوصيت.. إلخ، وفي ألف التمليك: نص على أنها تدخل في بناء الفاعل من الاسم الذي لا فعل له، وفي ذلك تأكيد على أن الفعل أصل المشتقات عند المزني[٤].

٢- وفي ألف العوض عن المصادر: نرى أن المزني يجيز مجيء المصدر على وزن (فاعلة) وعندها تكون الهاء للمبالغة.

ب - ويلاحظ أيضا أن المزني قد خلط بين تقسيمات المصدر وأهملها في تقسيمه

---

(١) ينظر: ٢/ ١٤٦ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١٨٧ من التحقيق.

(٣) ينظر: ١/ ٤٩٣ من التحقيق.

(٤) ينظر: إتحاف الطرف/ ٨٨ وما بعدها .

وكان همه الأول جمع وإحصاء الحالات والصيغ الواقع بها الحرف المراد، ومن ذلك:

١-في ميم المصدر: جمع المزني بين مفاعلة، وهي مصدر قياسي لفاعل، ومنفعلا، ومتفعلا، ومستفعلا، وهي مصادر ميمية ولذلك عبر بقوله عن هذه الميم: "إنها تأتي في مصدر كل فعل زيد على الثلاثي فيه تاء أو نون مع ألف أو واو أو ألف.....".

٢-في واو المصادر - على ما تقدم - تشمل بعض حالات مصادر الثلاثي، كما تشمل مصادر سماعية، وهي المصادر المبنية من الأسماء ذوات الواو وغيرها في الأصل، كالأبوة والعمومة... إذن فأهم مظاهر الخلط هنا الجمع بين المصادر القياسية والسماعية كما تقدم، وعذره في هذا الجمع أن عنايته متوجهة إلى الحرف الموجود في المصدر.

ج- حاول المزني وضع ضوابط عامة لحالات مصادر الثلاثي، ومن ذلك تفصيله للمصادر التي على وزن فعول، حيث تأتي من فعَل يفعِل، وفعَل يفعُل، لازمين كما أن (فعْل) يأتي منهما متعديين.

د- نص المزني على زيادة بعض هذه الحروف، كما فعل في النون والميم، ولم ينص في الباقي مما تقدم.

هـ - اعتنى المزني بحروف المصدر دون إبداء رأيه في سبب زيادته، وكل ما يعنيه وقوع الحرف في بنية المصدر، فلم يبين لنا رأيه في هاء المصدر وسبب زيادتها، أهي عوض عن ياء (التفعيل) أم عوض عن الياء التي هي لام الفعل في نحو:تتميم وتقديم، وكذلك أهي عوض عن ألف (استفعال) أم عن ألف الفعل في نحو:استعانة... إلخ، وقد حاولت بيان كل هذه الأقوال في كل حرف عرض له المزني من هذه الحروف.

هـ- ومن هنا نجد من صيغ المصادر عند المزني:

أولا: الثلاثي: ذكر من صيغه:

١- فُعُول: وتأتي هذه الصيغة من فِعَل يفعِل، فعَل يفعُل لازمين كما تقدم، وتأتي كذلك من فعِل يفعَل، كما مثل بركب ركوبا، وتأتي من بعض الأسماء كالأبوة والبنوة.

٢- فَعْل: وذكر أنها تأتي من مصادر فَعَل يفُعل، فَعَل يفعِل متعديين، كقتل قتلا، وعدل عدلا.

٣- فُعْلان وفَعَلان: وتأتيان من أفعال الرجحان والظن، كما مثل له بحسبان، كما

تأتي من الأفعال الدالة على الحركة أو الغليان، كدوران وغليان.. إلخ؟

٤- فاعلة: وتأتي من الثلاثي، نحو راضية وخاطئة. وهناك تفصيل لأوزان الثلاثي ليس هنا مجاله وإنما اقتصرت على ما ذكره المصنف.

ثانيا: مصادر غير الثلاثي، وهي قياسية: وذكر منها المزني ما يلي:

١- مفاعلة: من صيغة (فاعَل) الرباعية.

٢- استفعال: من صيغة (استفعل) السداسية.

٣- إفعال: وتأتي من أفعل الرباعي ونص على أن ألفهما قطع، وسماها ألف التعدي.

ثالثا: مصادر حملت أسماء أخرى عند الصرفيين:

ويذكر الصرفيون عددا من المصادر يميزونها بتسميات أخرى لا نجد عند المزني هذه التسميات وكلها عنده ستدخل تحت مسمى المصدر، ومن ذلك:

١- اسم المصدر: وهو مختلف عن مصدر القياس في بعض الحروف. ولم يذكره المزني.

٢- المصدر الميمي: وهو المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، وقد ذكر المزني عددا من صيغه تحت ميم المصادر، مؤكدا مجيئها من الثلاثي ومن غير الثلاثي، كذلك أكد على أن هذه الميم مفتوحة في الثلاثي ومضمومة في غيره، وتقدمت أمثلتها آنفا في الفقرة السابقة.

ويذكر الصرفيون أن هذا المصدر الميمي يصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، كما يصاغ على (مفعِل) بكسرها.

كما يأتي من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول.

٣- مصدر المرة: يصاغ للدلالة على المرة من الفعل الثلاثي على زنة (فعْلة) بفتح فسكون، وإذا كان بناء المصدر الأصلي بالتاء فيدل على المرة بالوصف كما يصاغ من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره وكذلك إن كانت فيه التاء دَل على المرة منه بالوصف... إلخ.

وقد ذكر المزني هذه الصيغة وذلك في هاء التوقيف، وهي في إحدى صورتيها كما ذكر

- تدخل على المصدر لتدل على مرة واحدة كما أكده، كضَربة وجَلسة، قال: "فإنها تنبئ عن كرة واحدة" (١).

وهو – وإن لم يذكر غير الثلاثي – فإن قياسها عنده لا يختلف عن غيره، فتحتمله في نحو (استعانة) التي مثل بها لهاء المصدر أيضا.

٤- مصدر الهيئة: يقال في صياغته ما قيل في صياغة اسم المرة، كما أنه يكون على زنة (فِعلة) بكسر الفاء وسكون العين.

وقد ذكر المزني هذه الصيغة من المصادر تحت مصطلح هاء الحال، نحو: حسن المِشية والجلسة.. إلخ (٢).

وفي تسميته بالحال دلالة على ما تعارف عليه الصرفيون باسم الهيئة، والمصطلحان متقاربا المعنى، قال عن هذه الهاء: "فإنها هنا دليل حال".

ويلاحظ أنه لم ينص على أن الأخير من صيغ المصدر على حين أكده في سابقه – أعني اسم المرة، والثانية محمولة على الأولى، وهكذا يجمع بينها الصرفيون تحت المصدر.

رابعا: مصادر يقتصر فيها على السماع:

ومنه ما ذكره من اشتقاق المصادر من بعض الأسماء على وزن فعول، الأبوة والبنوة.. إلخ. وهذه يوقف معها على السماع (٣).

وأخيرا يجب التنبيه إلى أن المزني لم يذكر من المصادر وقضياها إلا ما يتصل بحرف من حروفه، والأساس عرضه للحرف، كما أنه أضفى معنى دلالة الصيغة كلها على الحرف في هاء الحال وهاء التوقيف، كما ذكر الحرف بموقعيه في صيغة المصدر، كما تقدم، وهي ملامح عامة ستكرر على مر القضايا بشتى أنواعها (٤).

٢- اسم الفاعل

هو الاسم المشتق الدال من وقع منه الفعل أو تعلق به ويكون من الثلاثي على وزن

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٢٣من التحقيق. (٢) ينظر: ٢/ ٢٢٤من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٧٣ وما بعدها.

(٤) ينظر: إتحاف الطرف/ ٨٨ وما بعدها،توضيح الصرف / ٤ وما بعدها، شرح ابن عقيل ٢/ ١١٥ وما بعدها.

(فاعل) ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر.

أما المزني فقد عبر عن اسم الفاعل بقوله: (فاعل) ولا شك في أنه يعني اسم الفاعل، وليس الفاعل الاصطلاحي الذي يقع منه الفعل حقيقة أو حكما [1].

كما عبر عنه بـ(الأفعال الدائمة) ومرة قال: (الدائم) [2] وذلك لأن في حروفه أصالة أعني ما سماه بألف فاعل... أو في ثنياها، أعني ما ذكره عرضا؛ ومن حروفه التي تتصل بهذا المشتق:

١- ألف الفاعل: نحو: ضارب وداخل.........إلخ.

٢- ميم الفاعل: ولا تكون في فاعل الثلاثي البتة على حد قوله، بل تدخل في فاعل كل فعل زاد على الثلاثي [3].

٣- هاء التأنيث: عرفها بأنها التي تدخل في الأفعال الدائمة... نحو: قائم وقائمة... وهذا يعني أنه يقصد اسم الفاعل [4].

٤- وفي نون التوكيد: ذكر مواضعها الممتنعة، وقال:

" لا يجوز في الماضي ولا في الدائم " وهذا الاصطلاح وإن احتمل المشتقات كلها إلا أن الراجح من تمثيله أنه يعني اسم الفاعل تحديدا وهي تسمية كوفية وفيها خلاف سيأتي بيانه في موضعه في الكلام على النون الثقيلة[5].

إذن ففي حروف المزني بيان لبعض أحكام اشتقاق اسم الفاعل، وكذا بيان لبعض أحكامه الأخرى، ومنها أنه أصل فيما يدخله هاء التأنيث، وكذا امتناع توكيده بالنون على الأصل.

كما سيذكر المصنف خروج صيغة (فاعل) عن دلالة اسم الفاعل وذلك سيأتي طرق منه في النسب، وطرف منه في صيغ المبالغة والصفة المشبهة فيما يلي [6].

---

(١) ينظر: ١/ ٥١٠ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١٩٧ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٤٥ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٠٥ من التحقيق.

(٥) ينظر: ٢/ ١٩٧من التحقيق.

(٦) ينظر: إتحاف الطرف/ ١٠١وما بعدها، توضيح الصرف / ٢٤ وما بعدها .

٣- صيغ المبالغة:

تتحول صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صيغ المبالغة وهي: فعال، ومفعال، وفعول، وفعيل، وفعل.

و نجد منها عند المزني ما يأتي:

١- فعال: وسمى الألف الواقعة في بنيتها ألف التكرير، ونص على أنه لا يقال ذلك لمن فعل الفعل مرة واحدة حتى يكرر، وهذا هو معنى صيغة المبالغة، وإن كان يؤخذ عليه أن المبالغة قد تقع في الفعل نفسه وليس في التكرار [١].

٢- فعول: وسمى المزني الواو فيها واو النعت نحو: صبور وعجول... وهذه الصيغة مما ينعت به، فإذا أريد بها التجدد والحدوث كانت صيغ مبالغة، وإذا أريد بها الثبوت واللزوم كانت صفات مشبهة، أما أمثلة المصنف الواردة تحت هذا المصطلح - واو النعوت - فأرجح أنه يعني بها (فعول) صفة مشبهة، وإن كان الأول محتملا جائزا[٢].

ولصيغ المبالغة صيغ مسموعة غير ما تقدم، ومما ورد منه عند المزني:

١- فعَّالة: كعلامة، ونسابة، وحجامة.

٢- فاعلة: كداهية وراوية.

وهاتان الصيغتان أوردهما المزني تحت ألف المدح وألف الذم وهاء الداهية [٣]، ويقصد الألف والهاء الواقعتين في هاتين الصيغتين، اللتين تدلان على المبالغة في المدح والذم كما نص المزني عليه. أما هذه الهاء فيذكر الصرفيون أنها تدخل للدلالة على المبالغة ويعدونها للتأنيث [٤].

٤- اسم المفعول:

نجد من حروف اسم المفعول عند المزني ما يأتي:

١- ألف المفعول: وذكر أنها تكون في مفعول الأفعال السقيمة المتعدية، يعني الألف

---

(١) ينظر: ١/ ٤٩١ من التحقيق. (٢) ينظر: ٢/ ٢٧٠من التحقيق.

(٣) ينظر: ١/ ٤٩٩، ٢/ ٢١١من التحقيق.

(٤) ينظر: إتحاف الطرف/ ١٠٤وما بعدها، ابن عقيل ٢/ ١٢٦ وما بعدها.

الواقعة في صيغة اسم المفعول من الأفعال المعتلة المتعدية، نحو: المقتضى والموصى ... إلخ[1].

٢- ميم المفعول:وذكر أنها تدخل في مفعول كل فعل ثلاثي أو غير ثلاثي، نحو: مكرم ومضروب ومقابل، وأكد أنها تكون مفتوحة في الثلاثي ومضمومة في غيره وشملت أمثلته صيغة مفعول، وكذا صياغته على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، إلا أنه لم ينص على فتح ما قبل الآخر، وإن كانت مفهومة من إطلاقه في ألف المفعول المتقدمة هنا، لضرورة فتح ما قبلها في نحو: الموصى ... ونحوه[2].

ملاحظة: كان من المتوقع أن نجد عند المزني تبعًا لمنهجه في التسمية: واو المفعول في نحو: مسموع، قياسًا على ألف الفاعل، وألف المفعول، ولكن لم يذكرها المزني صراحة ولعلها تندرج تحت واو الزوائد[3].

٥- الصفة المشبهة

-مما ورد من أوزان الصفة المشبهة عند المزني:

١- أفعل فعلاء: وسمى الألف في (أفعل) المذكورة ألف النعت: نحو أحمر حمراء[4].

٢- فعلان فعلى: نحو عطشان وعطشى، وقد سمى الألف في(فعلان) ألف التذكير، والألف في عطشى سماها ياء التأنيث.[5]

٣- فعول: تقدم في صيغ المبالغة الحديث عنها، والراجح أنه ذكرها كصفة مشبهة بدليل تسميته الواو فيها واو النعوت لما في النعت من الدلالة.

٤- فاعل: ذكرها أثناء هاء التأنيث، ومثل لها بـ(حائض) و(طامث)[6].

٥- فَعْلَة: نحو رجل رَبْعة ويفعة والهاء عنده في هذه الصيغة هاء الخلقة[7].

٦- فَعَالِ: نحو حصانِ ونكاح في وصف الأنثى والألف فيها عنده ألف التأنيث[8].

---

(١) ينظر: ١/ ٥١٢ من التحقيق. (٢) ينظر: ١/ ٥١٢من التحقيق.

(٣) ينظر: إتحاف الطرف/ ١٠٧ وما بعدها، ابن عقيل ٢/ ١٢٩ وما بعدها.

(٤) ينظر: ١/ ٤٣٩ من التحقيق. (٥) ينظر: ١/ ٥٠٢، ٢/ ٣٢٧ من التحقيق.

(٦) ينظر: ٢/ ٢٠٨ من التحقيق. (٧) ينظر: ٢/ ٢٣٦من التحقيق.

(٨) ينظر: ١/ ٤٤٥ من التحقيق.

ويمكن أن نلاحظ إشارة المزني إلى ثبوت اللزوم في بعض هذه الصيغ تلميحا من خلال:

أ) تسميته لبعض حروفها بالنعت، كألف النعت وواو النعوت.. وهو مما يدل على الثبوت واللزوم.

ب) في الصيغة الخامسة أطلق على الهاء فيها هاء الخلقة، وأرى أن هذه التسمية مما يدل على الثبوت واللزوم أيضا.

ومما يتعلق بالصفة المشبهة من قضايا ذكرها المزني:

١ -عدم دخول الهاء فيما كان الفعل فيه خاصا بالمؤنث كحائض وطامث.

٦- أفعل التفضيل

-قضايا أفعل عند المزني:

وردت إشارات متناثرة لصيغة أفعل التفضيل عند المزني؛ من ذلك:

-**ألف النعت**: وهو أول المصطلحات المتعلقة بصيغة (أفعل) وأطلقه على الألف الواقعة في الألف في (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، فكيف نفسر تسمية المصنف (النعت)؟[١].

وفي تفسيره وجهان: الأول: أنه قصد دخول الألف في وصف من الأوصاف التي ينعت بها، مبتعدا بذلك عن كونه مرادا به التفضيل، نحو: أغبر وأحمر وأبيض، وبذلك تكون صفة مشبهة على ما تقدم بيانه منذ قليل.

يؤيد ذلك ما ذكره في واو النعت في نحو: صبور وعجول[٢].

الثاني: أنه يكون قد وافق الكوفيين في إجازة صوغ أفعل التفضيل من الأفعال التي الوصف منها على أفعل مطلقا، وسبق بيانه واعتراض الرضي عليه، وسيأتي تفصيل كلام الفراء في ألف النعت والإبلاغ في التحقيق.

ويبدو لي أنه يجيز ما أجازه الكوفيون مع مراعاة مقصد المتكلم في إرادة الثبوت واللزوم أو عدمه، كذلك مراعاة المعنى الفرعي المراد من صيغة أفعل، كما في ألف الإبلاغ

---

(١) ينظر: ١/ ٤٣٩ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٢٧٠ من التحقيق.

التالية، أعني بذلك أن المقصود هنا ثبوت الوصف لمحله من غير نظر إلى تفضيل، وهذا القسم ذكره النحاة والصرفيون كما تقدم بيانه.

ب-ألف الإبلاغ: ويعني بها الألف الواقعة في أفعل التفضيل، ولكن من أمثلته يبدو أنه يقصرها على حالة ما إذا كان المفضل عليه مخاطبا، وهو مناسب لمعنى الإبلاغ، نحو: هي أعقل منك وأبلغ منك.

وأكد المزني على لزوم (أفعل) صيغة واحدة، قال:" والذكر والأنثى والتثنية والجمع في هذه الألف سواء ...."[(١)].

وهذا يعني حالة بعينها عند مجيء أفعل التفضيل مجردة من (أل) ومن الإضافة، ومناسبة معنى الإبلاغ كما تقدم، وحقيقتها ألف (أفعل) التفضيل.

أما المعنى المراد هنا كما أفهمه من أمثلته فهو إثبات الوصف في ذات كل من المفضل والمفضل عليه مع قصد المفاضلة مع المخاطب مفضولا.

٧- أفعل التعجب

التعجب: انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

و كل ما يقال في شروط صياغة أفعل التفضيل يقال في (أفعل) التعجب أيضا.

وللتعجب صيغ سماعية ليس هنا مجالها، وله صيغتان قياسيتان يعنينا منها (أفعل) وقد ورد عند المزني إشارة إلى هذه الصيغة في:

١-ألف التعجب ويعني بها الألف الواقعة في (أفعل) وكذلك الواقعة في: (أفعل به)، على أن معناها: ما أفعله[(٢)].

٢-ذكر باء التعجب: وذلك في نحو: أفعل به، وهي من متممات الصيغة الواردة على صورة الأمر[(٣)].

وقيل: إن أصل: أحسن بزيد: أحسن زيد، أي: صار ذا حسن، ثم زيد التعجب منه فحول إلى صورة الأمر، وزيدت الباء في الفعل لتحسين اللفظ[(٤)].

---

(١) ينظر: ١/ ٤٣٩، ٤٤٢ من التحقيق. (٢) ينظر: ١/ ٤٣٧ من التحقيق.

(٣) ينظر: ١/ ٥٢٦ من التحقيق.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٩ وما بعدها، توضيح الصرف/ ٣٧ وما بعدها، ١/ ٤٣٧، ٥٢٦ من التحقيق.

٨- اسما الزمان والمكان:

هما اسمان يصاغان للدلالة على زمان وقوع الحدث أو مكانه.

و يصاغان على صيغ قياسية، فيصاغان من الثلاثي على الصيغ التالية:

١- مَفْعَل: بفتح الميم والعين وسكون الفاء، وذلك من كل فعل صحيح مضموم العين في المضارع، أو مفتوحها، أو كان معتل اللام مطلقا، كمنصر ومذهب ومرمى على الترتيب.

٢- مَفعِل: بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين: من مكسور العين في المضارع، أو المثال غير معتل اللام، كمجلس وموعد، على الترتيب.

كما يصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول.

كما يصاغان من الجامد على وزن (مفعلة).

وما ورد غير ذلك فيوقف معه على السماع فقط [١].

أسماء الزمان والمكان عند المزني

أورد المزني هذين المشتقين عند عرض الميمات حيث ذكر ما يلي:

١- اسم المكان نجد عنده ميما مستقلة للأماكن، كذا سماها، وقصد بها الميم الواقعة مزيدة في الأسماء الدالة على أماكن وقوع الحدث، كمسجد ومشرق، ومغرب، وذلك من الثلاثي، وتأتي من غير الثلاثي، كمدخل ومخرج من الفعل الرباعي: أدخل وأخرج [٢].

٢- اسم الزمان: وعند المزني: ميم الأسماء، ويبدو أنها تسمية عامة يمثل اسم الزمان واحدا من أفرادها، كما أن اسم الآلة واسم الموضع الذي يفعل فيه الفعل أفراد أخرى منها[٣].

فمثاله بميعاد دليل على أنه يعني اسم الزمان ضمن ميم الأسماء، مع الإشارة إلى أن معظم الكلمات التي مثل بها لميم الأسماء تحتمل الصيغ الواردة فيها أن تكون للزمان أو للمكان أو للآلة؛ نحو: ميعاد؛ حيث أشار العلماء إلى أنها: وقت الوعد وموضعه، وبمعنى المصدر أيضا.[٤]

---

(١) ينظر: إتحاف الطرف/ ١٢٥.

(٢) ينظر: ٢/ ١٤٨ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٥٠ من التحقيق.

(٤) ينظر: القاموس المحيط / وعد، وكذا نقل عن الفراء.

تنبيهان: الأول: يجب التنبيه إلى أن عناية المزني متجهة إلى حركة هذه الميم الزائدة، حيث اعتنى بالنص على حركتها في بداية كل حرف، فهي في اسم الزمان، كما تقدم، مفتوحة في الثلاثي، ومضمومة في غيره، وهي في اسم الزمان مكسورة فيما جاء على (مفعال) نحو: ميعاد.علي حين تتوجه عناية الصرفيين إلى حركة عين الفعل على النحو المذكور في اشتقاق اسم المكان، وبنحوه اسم الزمان.

الثاني: كما يجب التنبيه إلى أن المصنف لم ينص على شذوذ أمثلته في ميم الأماكن، حيث وردت مكسورة العين في (مسجد ومغرب ومشرق) والقياس فيها الفتح، فهل يعني هذا أن ميم الأماكن يقصد بها الميم الداخلة في الأسماء المسمى بها الموضع الذي يفعل فيه الفعل؟

والجواب: أنه ظاهر صنع المزني وقد نقلته عن بعض الصرفيين وغيرهم كالفراء وغيره.

و يحتمل أن حركة العين في الصيغة مما لا يعني المصنف في هذا الموضوع ، وهو محتمل، ونحو ما ذكره أيضا: المطلع والمحشر، والمظنة، والمفرق، والمسكن، والمنسك، والمرفق ......إلخ.

و قد نصوا على أن الفتح في كل ذلك جائز وإن لم يسمع وقد نص بعض العلماء على أن كلام سيبويه يفيد وجوب الفتح إذا قصد موضع السجود من (سجد) كما صرح به الشيخ الحملاوي.

-سار المزني في تسمية اسم المكان بـ(الأماكن) على نهج ألف الفاعل وألف المفعول ....إلخ ويعني بها المشتق، أي: اسم الفاعل........ إلخ على حين خالفه في الزمان، فأطلق ميم الأسماء، وتقدم تعليله باشتمالها على أكثر من مشتق؛ كاسمى الزمان والمكان والمصدر وربما الآلة.

٩- اسم الآلة

هو اسم مصوغ للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته، وأوزانه من الثلاثي ثلاثة قياسية هي:

مفعال، ومفعل، ومفعلة، بكسر الميم فيهن، هذا هو القياس، وهناك ألفاظ خرجت عن القياس. وكل ذلك فيما يتصل باسم الآلة المشتق، أما الجامد فقد جاء على أوزان شتَّى، كفأس وقدوم وسكين ....إلخ.

قضايا اسم الآلة عند المزني

وقد أورد المزني اسم الآلة بهذا الاصطلاح عند عرضه لميم الأسماء، وقسم اسم الآلة إلى قسمين باعتبار ثباته أو انتقاله، وتفصيله:

١-تقدم أن اسم الآلة عند المزني واحد من الأسماء المبدوءة بميم الأسماء، والسبب في ذلك اختلاف اعتبار التقسيم عند المزني، وهو اعتبار الحرف موضع التفسير وكذا حركته.

٢-اسم الآلة الثابتة التي لا تنتقل من موضعها مفتوحة الميم، كالمحبرة، والمقبرة.

٣-اسم الآلة التي تنتقل وتزول من موضع إلى آخر: فهي مكسورة الميم، كالمروحة، والمخدة... الخ.

و هذا التقسيم قد يبدو غير معهود لدى الصرفيين صراحة، وإن كان ليس غريبا تماما، وقد وجدت حديثا مشابها عند الفراء وكذا عند بعض الصرفيين سيأتي.

والأصوب أن نقول: إنه غير مشهور. والسبب في ذلك يرجع إلى عناية المصنف بحركة الميم خلافا لعناية الصرفيين بالصيغة كلها أو بحركة العين غالبا وقد قدمت نصوصا لبعض من قال بهذا التقسيم أو أشار إليه في ميم الأماكن.

٤- من أوزان اسم الآلة التي نص عليها المزني:

- مفعلة، نحو: مرساة.. إلخ.

-مَفعَلة، نحو: مقبرة ومشرعة.. إلخ.[١]

-مِفْعَلة، نحو: مروحة ومخدة.. إلخ.

٥-ذكر المزني بعض الكلمات التي تخالف القياس في حركة الميم، حيث وردت بضم الميم وهو ما يعني المزني – هنا – واعتبرها من النوادر، وذكر منها خمس كلمات، وهي:

---

(١) ينظر: ٢/ ١٥٤ من التحقيق.

المنخل والمدق والمسقط والمكحلة والمصحف، وقد نقلت كلمات أخرى عن غيره وسوف يأتي بيانها والقول فيها في ميم الأسماء.

تعقيب على المشتقات عند المزني:

بعد هذا العرض يمكن أن نلاحظ أن:

أ) المشتقات أفعال عند المزني، نتبين ذلك من بعض المواضع منها:

١-في واو العماد: أكد أنها تطلب اسما بعدها ولا يصلح أن تدخل على الفعل، إذ فيه قبح وذلك في تحليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [(١)]، فـ (محرم) فعل عند المزني وهي اسم مفعول، وهو مذهب الفراء ونقله الطبري وغيره؛ كما أوردته مع بيانه في واو العماد [(٢)].

٢-وفي الواو نفسها يقول: تقول: أتيت زيدا وأبوه قائم، وقبيح أن تقول: "وقائم أبوه، ويقوم أبوه"، فقائم ويقوم أفعال، وقائم اسم فاعل، ويسميه هو الفعل الدائم.

٣-وفي هاء التأنيث: أكد أن الفعل إن كان مما يختص به الأنثى دون الذكر، نحو حائض وطامث لا تدخله الهاء، وحائض وطامث صفات مشبهة. [(٣)]

إذن فالراجح أن هذه المشتقات أفعال عنده وهو مذهب الكوفيين خلافا للبصريين الذين يعدونها أسماء.

ب) اعتمد المزني على الحرف فيما ورد من تقسيماته للمشتقات، وهو معذور في هذا لأنه أساس كتابه، كما توجهت عنايته لحركة الحرف فيها دون صيغها وشروطه، أو دون ما عداها من قضايا المشتقات .

المطلب الرابع المقصور والممدود والمنقوص

-ما ورد عند المزني من قضايا المقصور والممدود

(أ) المقصور:

١-ألف القصر: وشملت عند المزني نوعين من الكلمات سأقتصر على الأسماء منها:

---

(١) سورة البقرة / ٨٥.

(٢) ينظر: ٢/ ٢٦٧ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٠٨ من التحقيق.

أ) كلمات تنتهي بألف لازمة مفتوح ما قبلها ولا همز بعدها: كعصا.

ب) كلمات تنتهي بألف لازمة مفتوح ما قبلها مقصورة عن ممدود، نحو: قضا والسنا بمعنى الضوء.

٢-ياء المقصور: في نحو عيسى وموسى، وعطشى وحسنى وأولى وأخرى، وهي في الحقيقة ألف.

(ب) المنقوص: ذكر المزني بعض أحكامه تحت:

١-الياء الخفيفة: فذكر أن الياء فيه تجرى في النصب وتسكن في الرفع والجر، كما ذكر أن من العرب من يسكنها في كل الحالات.

٢-ياء الإيجاز: ذكر أن من العرب من يحذف ياء بعض الكلمات، منها المنقوص إيجازا واختصارا.[١]

(ج) الممدود: ذكر المزني بعض الأسماء الممدودة تحت حروف متفرقة:

١-ألف المد: وهي كل ألف ساكنة جاءت قبل الهمزة وتكون في الفعل وفي الاسم.

٢-ألف التأنيث: في نحو: حمراء، وقصد بها الألف الأولى؛ خلافا لعدد كبير من النحاة ممن يرون أن ألف التأنيث هي الثانية المنقلبة همزة[٢].

(د) قصر الممدود: من أمثلة المصنف يبدو أنه يجيزه في نحو: القضا والسنا، وعليه إجماعهم.

(هـ) مد المقصور: لم يذكره المزني واختلف فيه النحاة فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون مستدلين بالسماع[٣].

المطلب الخامس: الإفراد والتثنية والجمع

أ- التثنيـــة:

ذكر المزني عددا من قضايا التثنية في ثنايا حروفه، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: ٢/ ٣٤٤من التحقيق.

(٢) راجع: تدميث التذكير/ ٩٠، وألف التأنيث ١/ ٤٤٢ من هذا التحقيق.

(٣) راجع: الإنصاف / المسألة ١٠٩، تدميث التذكير / ٤٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠٤ وما بعدها، الضرائر لابن عصفور/ ٥٣.

١-ألف التثنية: وتشمل عنده الألفات الواقعة في كل من: الزيدان، يقومان، قاما. وأكد المزني أن ألف التثنية تكون في الاسم وفي الفعل، وهذه الألف تدخل للدلالة على شيئين عند دخولها في الاسم، التثنية والرفع، كذا أكده المزني وعلله بدخولها في اسمين، والراجح أنه يعني المثنى والملحق [١].

٢-ياء التثنية: ذكر أنها تدخل في تثنية المخفوض والمنصوب من الأسماء [٢].

٣-نون التثنية: ذكر أنها تزاد في تثنية الأسماء نحو: الزيدان، وأكد أنها مكسورة أبدا.[٣]... ونلاحظ على حروف التثنية ما يأتي:

١-ألف التثنية وياء التثنية تدخلان الاسم عند تثنيته فإن كان المفرد مرفوعا أدخلوا الألف، وإن كان منصوبا أو مخفوضا أدخلوا الياء.

٢-المصنف يجيز تثنية الفعل وجمعه كما سيأتي.

٣-نون التثنية ملازمة للألف والياء، وما ذكره المزني من كسرها أبدا على سبيل الأصل هو الأكثر اطرادا، وقد سمع فيها غير ذلك كما سيأتي بيانه.

ب – الجمع

أولا: جموع التصحيح:

أ) جمع المذكر السالم: ذكر من حروفه ما يلي:

١ - واو الجمع الصحيح:

-وكلام المصنف فيها تضمن بعض القضايا منها:

أن هذه الواو علامة المرفوع وعلامة الجمع وعلامة التذكير، وعلل ذلك بدخولها في ثلاثة أسماء، فسرتها بالجمع الصحيح المذكر، والملحق به، والأسماء الخمسة. وللنحاة في دلالة هذه الواو أقوال أخرى أوردتها عند ذكر المصنف لها في ألف علامة النصب .

- أن هذه الواو أصل للياء، حيث تنقلب الواو ياء في حالتي النصب والخفض ولم أقف على من قال به من النحاة فيما بين يدي من مصادر، إلا ما نسب للجرمي من أن الحروف إعراب وانقلابها إعراب.

---

(١) ينظر: ١/ ٤١٩ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٣٢٤ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٦٠ من التحقيق.

٢- ياء الجمع الصحيح: وهي علامة للجمع الصحيح في حالتي النصب والخفض، وفرق بينها وبين ياء التثنية بأن ما قبل ياء الجمع مكسور ما بعده مفتوح، خلافا لياء التثنية فقبلها مفتوح وبعدها مكسور[1].

٣- نون الجمع الصحيح: وقصد بها النون الداخلة في جمع المذكر الصحيح، وتكون مفتوحة أبدا عنده، وذكر أنها تسمى النون التي ليست بأصلية وذلك لسقوطها في الواحد وفي الإضافة، وهو عجيب من المصنف – رحمه الله – إذ نون التثنية أيضا تسقط في الواحد وفي الإضافة ولم يذكر أنها تسمى كذلك. أما ما ذكره من حركة هذه النون فالقول فيها كنون التثنية[2].

ونلاحظ أن المزني قد أطلق اصطلاحين على جمع المذكر السالم:

* الأول: الجمع الصحيح: ولذلك لخلوه من تغيير صورته عن المفرد وهو المصطلح المذكور في الحروف المذكورة منذ قليل.

* والثاني: الجمع الذي على هجائين: وذلك لأن له صورتين، إحداهما في الرفع، والثانية في النصب والخفض ولذلك سمي على هجاءين، وقد نقلت هذه التسمية أيضا عن ابن كيسان والحريري والسخاوي وغيرهم.

ب) جمع المؤنث السالم:

وقد أشار المزني إلى التاء في هذا الجمع وذلك في موضعين:

١-التاء التي ليست بأصلية: وهي التي تسقط في تصغير الواحد، كما أكد أنها تكون مرفوعة في الرفع، مخفوضة في النصب والخفض، كتاء البنات والأخوات.. وما أشبه ذلك[3].

٢-تاء الجمع: ذكرها – عَرَضًا – في هاء التأنيث ومثل لها بقوله: الجهات والهيئات[4]. .. ويتضح لنا أن هذا الجمع عند المزني ما كان في آخره ألف وتاء، واعتنى بالتاء فقط، وذكر علامتها وهي سقوطها في تصغير الواحد في الحالة الأولى التي تدخل فيها التاء على المفرد عوضا عن أصل كبنت، وفي هذه الحالة الثانية تتحول إلى هاء التأنيث

---

(١) ينظر: ٢/ ٣٢٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١٦٢، ١٦٣ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٧ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٠٩ من التحقيق.

في الواحد.

كذلك نرى أن هذا الجمع علامة رفعه الضمة وعلامة نصبه وجره الكسرة.

ثانيا: جموع التكسير:

تضمنت حروف المزني إشارات لبعض جموع التكسير ونتبين من ذلك الحروف التالية:

١-ألف الجمع: وتكون في: أفعل وأفعال، وفِعْلان وفُعْلان، وإن كان بعضهم يقصرها - ألف الجمع- على ألف أفعال كما عند ابن خالويه (١).

٢-ميم الجمع: والأصل في هذه الميم - طبقا لصنعه - أن تكون في جمع الضمائر في نحو (عليهم) و(منهم).. الخ، كما تدخل في أول جمع الأسماء الظاهرة، نحو مشيخة ومشايخ.. وهذا هو المقصود هنا (٢).

٣-نون جمع المكسور: وذكر أنها النون التي تأتي بعد ألف الجمع، نحو: غلمان ، وصبيان، وهذه النون تجرى بالإعراب كما تجرى النون الأصلية بالإعراب، كما تثبت في الإضافة كما تثبت الأصلية (٣).

٤-هاء الجمع: وذكر أنها تدخل في الجمع وجمع الجمع وذكر أنها في جمع الجمع أكثر من الجمع، ومثل لها بـ (شيخة وأدلية ومياه وأمواه وأقفزة)... إلخ (٤).

٥-واو الجمع المكسور: وقصد بها الواو الواقعة في صيغة (فعول) بضم الفاء والعين، ونص على أنها تأتي جمعا لـ (فَعْل) بفتح فسكون، و(فِعْل) بكسر فسكون، كسقف وسقوف وعلج وعلوج (٥).

٦-ياء الجمع المكسور: وقصد بها ألف المقصور الواقعة في صيغة (فَعْلى) بفتح فسكون، جمعا لعدد من الصيغ، منها فَعِل: بفتح فكسر، وفعيل، بفتح فكسر وفاعل. وصرح المزني بتسميتها ياء، وكذلك نص على أن هذه الصيغة مكسورة اللام، ليفسر لنا تسميتها ياء أخذا منه بلغة الإمالة، وقد نقلت صيغا أخرى مما يجمع على هذه الصيغة عند

---

(١) راجع ١/ ٤٨٨ ، الألفات لابن خالويه/ ٧٢ – تحقيق/ البواب، وراجع المزهر للسيوطي٢/ ١٠٥٠.

(٢) ينظر: ٢/ ١٥٧ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٧٠ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٢١ من التحقيق.

(٥) ينظر: ٢/ ٢٥٤ من التحقيق.

عرض هذه الياء[1]... ويمكن أن نلاحظ على هذه الحروف ما يأتي:

١-توجهت عناية المصنف إلى الحرف الواقع في صيغة الجمع، مع عدم اعتبار الصيغة من حيث القلة أو الكثرة، ولذلك رأينا الحرف يقع في صيغ مختلفة من قسمي جمع التكسير، نحو: ألف الجمع: فهي تدخل في أفعُل وأفعال، وهما من جموع القلة، وتدخل في فِعْلان وفُعْلان، وهما من جموع الكثرة.

٢-خلط المزني- نتيجة لما سبق أيضا - بين الحرف الداخل لجمع الضمير، أي علامة لجمع الضمير نحو (عليهم ومنهم) وبين الحرف الداخل في الاسم الظاهر، نحو: مشيخة.. وكلاهما ميم الجمع كما ذكر.

٣-نسب المزني - كعادته - الدلالة على الجمع إلى الحرف، وقد نص عليه صراحة في واو الجمع، فقال: إنها التي تجمع الفِعْل بكسر الفاء وسكون العين، والفَعْل بفتح الفاء وسكون العين - على فُعُول.

٤-حاول المزني وضع ضوابط لبعض حروف الجمع، ومن ذلك ما نص عليه من أن نون الجمع المكسور تكون مسبوقة بألف الجمع، نحو: غلمان وصبيان.

٥-عبر المزني مرة بحرف الجمع، كما في ألف الجمع وميم الجمع.. ومرة بحرف الجمع المكسور، كنون الجمع المكسور، وياء الجمع المكسور، وأرى أن في ذلك دقة منه، حيث الحرف المسند إلى الجمع فقط اشترك فيه أسماء غير ظاهرة ولا تندرج في جموع التكسير المعروفة، فالميم تدخل في نحو (عليهم) وفي نحو مشيخة على حين ما أضيف إلى الجمع المكسور لا يكون إلا فيه نحو النون في غلمان وصبيان، وهذا على وجه التغليب لا التعميم، وعليه كان يجب تسمية الألف بألف جمع المكسور.

٦-بمجموع فروق النسختين سنجد أنه عبر مرة بالجمع ومرة بالجميع، وكلاهما صحيح، كما عند الأخفش والفراء وغيرهما[2].

٧-ورد عند المزني مصطلح: جمع الجمع[3]: وقد أجاز بعض الصرفيين جمع الجمع

---

(١) ينظر: ٢/ ٣٢٥ من التحقيق.

(٢) ينظر:- مثلا - معاني الأخفش / ٩٠، ٩٥، ٢٨٩، فتح القدير للشوكاني ٥/ ١٢٨، وراجع ألف الجمع ١/ ٤٨٨ من هذا التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٢٢من التحقيق.

ولم يجز تثنيته، كما عند الزجاجي. وقد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته، ويكون بالنظر إلى نظيره من الآحاد[1].

ومناسبة ذكر هذه المصطلحات ما ذكره المصنف في حروفه مما يلي:

-هاء التوقيت [2]: ذكر المزني أنها تدخل في الاسم والمصدر، وأكد أنها في الاسم تدخل لتدل على واحده، أي: مفرده، نحو: تمرة وشجرة، من تمر وشجر. وقد نص المزني على أن سقوطها دليل جمع، وهذا يعني أنه يسمي كل ما دل على أكثر من اثنين جمعا، وإلا فهذه الكلمات عند الصرفيين تندرج تحت اسم الجنس الجمعي.

وتأكيد المصنف على أن سقوطها دليل جمع إنما هو على الغالب الأعم، وإلا فتقدم منذ قليل أنها قد تدخل على الجمع، نحو: كمء مفرد كمأة، ولعل المصنف يعني الأمثلة التي ذكرها - شجرة وتمرة - بعينها [3].

٩ - في ضوء حروف المزني السابقة يتحصل لنا عدد من صيغ جموع التكسير وهي كالتالي:

صيغ جموع التكسير التي ذكرها المزني:

تقدم تعريف جمع التكسير، وأنه ينقسم إلى:

أ) جموع القلة: وهو ما دل على ثلاثة إلى عشرة.

ب) جموع الكثرة: وهو ما دل على أحد عشر إلى ما لا نهاية له.

وذلك في اعتبار تنكير الجموع، أما إذا عرفت بـ(أل) فصالحة للقلة والكثرة، وقد ينوب أحدهما عن الآخر، ولجموع القلة أربع صيغ وللكثرة ثلاث وعشرون صيغة ومما ذكره المزني منها:

أ) جموع القلة:

١- أَفْعُل: تطرد هذه الصيغة في: كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين، ولم يضعف على وزن (فَعْل) كدلو وأدل.-الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة قبل آخره مد، كذراع يجمع على أذرع.

---

(١) ينظر: شذا العرف/ ١٢٠.

(٢) ينظر: ٢/ ٢٢٤من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٢٤من التحقيق.

٢- أفْعَال: ويجمع عليها كل ما يجمع على أَفْعُل، كَجْمل وأجمال.. إلخ.

وهاتان الصيغتان أوردهما المصنف في ألف الجمع [(١)].

٣- أفْعِلَة: بفتح فسكون فكسر، وتطرد في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره مد، كطعام وأطعمة.. إلخ. وقد وردت هذه الصيغة في غير موضع، منها في هاء الجمع.

٤- فِعْلَة: ولم تطرد في شيء، بل سمعت في ألفاظ ذكر المصنف منها: شيخة جمع شيخ [(٢)].

ب) جموع الكثرة: نجد عند المزني منها ما يلي:

١- فَعْلِي: بفتح فسكون فكسر - عند المزني - وبفتح فسكون ففتح عند الآخرين: وتطرد في وصف دال على الهلاك أو توجع أو تشتت وهو ما يتضح من أمثلة المزني، زمني وهلكي ومرضي [(٣)].

٢- فُعُول، بضمتين: وتطرد في اسم على(فَعِل) بفتح فكسر: ككبد وكبود. وفي (فَعْل) مثلث الفاء سكن العين، نحو: كعب كعوب وعلج وعلوج وجند وجنود.

تنبيه: نص المزني على أن (فعول)تجمع (فعل) بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين، ولا أدري لم خصها بذلك وإن كان قوله: "وما أشبه ذلك"، وفي الأمثلة يحتمل تثليث الفاء وإن كان النص عليها أفضل، ولهذه الصيغة تفاصيل طويلة أوردت طرفا منها عند عرض المصنف لها في واو الجمع المكسور [(٤)].

٣- فِعْلان، بكسر فسكون: وتكثر في اسم على:-فُعال بضم ففتح، كغراب وغربان ... أو على (فُعَل) بضم ففتح، كصرد وصردان، ويستغنى بها عن (أفعال) في جمع هذا المفرد.أو(فعل) بضم الفاء أو فتحها واوي العين الساكنة كحوت وحيتان وتاج وتيجان.

٤- فُعْلان: بضم فسكون: ويكثر في اسم على (فَعْل) بفتح فسكون، كظهر وظهور.
- أو (فَعَل) بفتحتين صحيح العين، وليست عينه ولامه من جنس واحد، كذكر وذكران وحمل وحملان.

أو على (فَعِيل) بفتح فكسر، كقضيب وقضبان وغدير وغدران، وقل في نحو:

---

(١) ينظر: ١/ ٤٨٨ من التحقيق.
(٢) ينظر: ٢/ ٢٢١من التحقيق.
(٣) ينظر: ٢/ ٣٢٥ من التحقيق.
(٤) ينظر: ٢/ ٢٥٤ من التحقيق.

راكب وركبان وأسود وسودان. وقد ذكر المصنف هاتين الصيغتين (فِعلان وفُعلان) في ألف الجمع، ومثل لها بـ (حسبان وغربان).

٥- مفاعل: وهي شبه (فعالل) عددا وهيئة وإن خالفه زنة.. نحو: مشايخ ومشابه ولهذه الصيغة تفصيل طويل وتفريع [١].

٦- فواعل: وتطرد في فاعلة اسما أو صفة: كناحية ونواح، وكاذبة وكواذب. وفي اسم على (فوعل) أو (فوعلة) بفتح الفاء والعين وسكون الواو أو فاعل بفتح العين وكسرها، كجوهر وجواهر، وصومعة وصوامع، وخاتم وخواتم-على الترتيب، أو جمعا الفاعل وصفا لمؤنث، كحائض وحوائض، أو لمذكر غير عاقل، كصاهل وصواهل. ويطرد في فعلاء، بكسر العين والمد، كقاصعاء وقواصع. وقد ذكر المصنف صيغة فواعل عَرَضا عند حديثه عن واو الانقلاب [٢].

٧- مفعلة: نحو: مشيخة، كذا مثاله في اسم الجمع، وهذا الأخير ليس مما نص عليه الصرفيون وإن كان دالا على الكثرة، فهو مما سمع، وهناك صيغ أخرى تصل إلى ثلاث وعشرين منها المذكور [٣].

المطلب السادس التصغير

-من أحكام التصغير عند المزني، وقد ورد عند المصنف ياء التصغير ولكنها سقطت في التفسير، وقد أوردت بعضا من أحكامها هناك في الياءات.ولكن ذكر المصنف طرفا من الأحكام المتعلقة بالتصغير، وهو مما يشترك فيه مع الجمع والتثنية، وبيان ذلك:

أ-التصغير يرد الأشياء إلى أصولها

وكذلك الجمع، وقد أشار المزني إلى هذه القاعدة مؤكداً مضمونها في أكثر من موضع، من ذلك:

١- في التاء التي ليست بأصلية: أكد المزني أنها تسقط في تصغير الواحد، نحو:

---

(١) ينظر: شذا العرف/ ١١٨. (٢) ينظر: ٢/ من التحقيق.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤١٥ وما بعدها، إتحاف الطرف/ ١٣٢ وما بعدها، شذا العرف/ ١٠٩ وما بعدها.

البنات والأخوات[1].

٢-وفي نون الجمع الصحيح: أكد أن النحويين يسمونها التاء التي ليست بأصلية وعلله بسقوطها في الواحد، فإفراد الكلمة يردها إلى أصلها أيضا، نحو: الزيدون، زيد[2].

٣- وفي التاء الأصلية: ذكر أنها تثبت في تصغير الواحد، نحو: الأصوات، صويت، على حين أن التاء التي تعود هاء في التصغير فهي في الأصل هاء التأنيث، نحو: أخت، بنت، تصغيرهما: بنية، أخية، والوقف عنده بالهاء[3].

ومما ذكره المزني مما يتعلق بالتصغير – بعض ما يتعلق بذلك من أحكام الإعلال والإبدال.

المطلب السابع: النسب

-من أحكام النسب وحروفه عند المزني:

ما ورد عند المزني فبيانه كالتالي:

أ) ذكر المزني في ياءاته ياء النسبة، ولكنها سقطت من تفسيره، وقد أوردت تفسيرا لها في موضعها من الياءات[4].

ب) ذكر المزني حروفا يدرج آخرون صيغها تحت صيغ النسب غير القياسية، أو الصيغ التي تدل على النسب بغير الياء، ومن ذلك:

١-ألف التمليك: وأطلقها على الألف الواقعة في صيغة فاعل من اسمٍ لا فعل له، نحو: لابن وتامر وفارس، كذا نص عليه مؤكدا أنه لا فعل للبن ولا للتمر ولا للفرس. وهذا الذي ذكره يدرجه الصرفيون في صيغ نسب غير القياسي أو شواذ النسب،حيث يمكن الاستغناء عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب كذا.

٢- وفي الألف نفسها ذكر المزني أنه قد يقال (فعال) من ذلك، أي من الاسم الذي لا فعل له، نحو: بقال وتمار ولبان، ونص الصرفيون على أن يقصد بذلك الحِرَف كنجار وبزاز........إلخ[5].

---

(١) ينظر: ٢/ ٧ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١٦٠من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٦ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٣٤٣ من التحقيق.

(٥) ينظر: ١/ ٤٩٢ من التحقيق.

وإذا كان المزني قد اقتصر على ذلك فإنهم قد ذكروا أيضا أنه يستغنى عن الياء بصوغ (فَعِل) بفتح فكسر كطعم ولَبِن، أي: صاحب طعام وصاحب لبن... كما ذكروا أنه يصاغ نادرًا على وزن مفعال، كمعطار أي: ذو عطر، وكذلك (مفعيل) كفرس محضير أي: ذو حضر.

و لم يذكر المصنف بعضها لخلوه من الألف والبعض الآخر لندرته والله تعالى أعلم.

٣- وفي الألف المنقلبة عن ياء: ذكرت أنه يحتمل أن يعني الألف المنقلبة عن إحدى ياءي النسب، في نحو: يمانٍ وشآمٍ [١].

٤- نون الزوائد: أكد أن منها ما يزاد في الأنساب، وهو ما يعنيني هنا، نحو: صنعاني ورقباني...الخ. وهو أيضا مما خرج عن قواعد النسب وقياسه، بخروجه عما ذكره الصرفيون من طرقه وأحكامه، أعني النسب بزيادة الألف والنون في نحو ما تقدم وهو شاذ وسيأتي تفصيل القول فيه في موضعه [٢].

المبحث الثالث: قضايا عامة

المطلب الأول: الحروف بين الزيادة والأصالة

الحرف الأصلي: هو الذي يلزم تصاريف الكلمة، والحرف الزائد هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة. وسنجد في تقسيم المزني للحروف أنه يذكر:

١-حروف الأصل: ومرة يعبر بـ(السنخ) كما في النون الخفيفة، وهما بمعنى.

٢-حروف الزوائد: ويعني بها المزيد في البنية. وتقدم طرف من الحديث عن مصطلح الزيادة في المصطلحات [٣] وهنا مزيد بيان بما يتناسب مع الحديث عن القضايا المتعلقة بهذين المصطلحين في الفعل والاسم معًا.

أولا: الحروف الأصلية: غلب على المصنف التعبير بالأصل وفي مواضع محددة ذكر تعبير السنخ، على أن غيره عبر بهذا الثاني أكثر،كما عند صاحب وجوه النصب وغيره،

(١) ينظر: ١/ ٤٧٣ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ١٨٧ من البحث، إتحاف الطرف/ ١٧٣، ابن عقيل٢/ ٤٥٠ وما بعدها، أزاهير الفصحى/ ٣٢٩ -٣٣١.

(٣) ينظر: ١/ ١٦٤ وما بعدها من الدراسة.

والأصل والسنخ بمعنى كما تذكر المعاجم.

و يعني المزني – وغيره – بالسنخ أصل الكلمة، وهو ما يمكن أن يمثل فاء الكلمة أو عينها أو لامها، ويتضح لنا مقصده بالنظر إلى قسمي النون الخفيفة عنده، إذ منها قسم سنخي وآخر غير سنخي، وقصد بالأول ما هو من أصل الكلمة، نحو نون (من وعن) أما الثاني فهو التنوين الذي هو ليس من أصل الكلمة فاء ولا عينا ولا لاما. وفي واو الانقلاب يؤكد أنها الواو السنخية عندما تكون فاء الكلمة.

و فيما ذكر المزني من حروف الأصل نجد جميع الحروف تكون أصلا، والأصل عنده ما كان فاء الفعل (الكلمة) أو عينه أو لامه، وتجب الإشارة إلى بعض القضايا المتعلقة بذلك في ضوء حروف المزني:

١- ألف الأصل

يجب التنبيه إلى أن المصنف قد جمع الألفات والهمزات معا تحت باب الألف مع علمه بالفرق بينهما، كما نقله عن جمهور النحويين وسيأتي مناقشة ذلك في أول الألفات من الكتاب.

وقد جعل الألف أصلا في الأفعال، ومقتضى تمثيله أنه يعني الهمزة، كما أنه قصرها على كونها فاء الفعل، ودليل أصالتها ثبوتها في المستقبل. ومقتضى إطلاقه أنه يعني الألف. وكل ذلك كان مثار خلاف عند الصرفيين والنحويين، فمنهم من نفى أصالة الألف في الأفعال والأسماء ألبتة، كما صرح به المزني ونقله ابن جني؛ بل تكون عند هذا الفريق زائدة أو بدلا من شيء في الكلمة نفسها، وعلل ابن يعيش ذلك بالاستقراء. وذهب آخرون إلى أنها تكون أصلا في الأسماء والأفعال والأدوات، كما صرح به ابن الأنباري.

أما عند المزني: فسنجد أنه أفرد ألف الأدوات بحديث مستقل، ومقتضى كلامه أنها أصل في بناء الأدوات، واعتبر الحروف الباقية زوائد، ونص عليه.

وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري والمزني وابن جني، وسماها الهروي – أعني ألف الأصل عند المزني – ألف القطع [١].

---

(١) ينظر: إتحاف الطرف / ٧٩وما بعدها، الأزهية/ ٢٦، شرح الألفات/ القسم الثاني/ ١٣٠، شرح ابن عقيل٢/ ٤٩٢وما بعدها، شرح المفصل١٠/ ٥٤، المنصف١/ ١١٨.

والحق أنه لا خلاف بين المذكورين إلا من ناحية الشكل، ولو أنهم حسموا مسألة الاصطلاح الخاصة بالهمزة والألف لاتفقوا – نسبيًّا – على ما هو أصلي منها وما هو ليس كذلك.

فمثلا قول المازني: إن الألف لا تكون أصلا أو بدلا مما هو في نفس الكلمة – يعني به الألف الصائتة في نحو: قال وغزا... على حين نجد أمثلة المزني تنطبق على الهمزة التي هي حرف صامت شديد مجهور.

٢- ألف الأدوات

كذا سماها المزني، وحكم بأن ما سواها من الحروف المقترنة بها زائدة عليها، وسماها ابن الأنباري: الألف المستأنفة في الأدوات. وأكد الشيخ الجعبري أن الألف المقصورة المتطرفة في الأدوات أصل في نحو (ما) الحرفية وكذا في الأسماء المبنية نحو(ما) الاسمية كما فسره الشارح[1] والحكم بزيادتها أمر فيه نظر، لما هو معروف من أن الأدوات ليس لها اشتقاق يعرف به أصلي من زائد. ويلاحظ على مذهب المصنف أنه ينبني عليه القول بأن كل الأدوات المبتدأة بالألف المذكورة – أدوات مركبة، كإن وأن وإذ- ولم أقف على أحد قال به من النحاة مع طول بحث، وإن كان قريبا منه تسمية ابن الأنباري: الألف المستأنفة في الأدوات [2].

٣-حروف تشبه الحروف الأصلية

ذكر المصنف في التاءات: تاء أصلية، وتاء غير أصلية وتاء تجرى مجرى الأصلية.أما التاء الأصلية فهي كغيرها من الأصول.

وأما التاء التي ليست بأصلية فهي التي تسقط في تصغير الواحد، والذي يعنيني هنا: التاء التي تجرى مجرى الأصلية: وهي كما عرفها المزني – التاء المنقلبة عن هاء التأنيث في الوقف، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين، وقد أكده المزني وذهب إليه في غير موضع كما في التاء المشار إليها، وصرح به في هاء التأنيث.

وكذلك ورد عنده في النونات ما يلي: نون أصلية، ونون ليست بأصلية وأثبتها نقلاً عن بعضهم في نون الجمع الصحيح، لسقوطها في الواحد وفي الإضافة. ولعل ميل المزني

---

(١) ينظر: تدميث التذكير/ ٨٥ – شرح د/ محمد عامر، و١/ ٤٦٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: شرح الألفات –القسم الثاني/ ٤٥٧-٤٥٩، مختصر في ذكر الألفات/ ٣٢ .

إلى التفريع أدى به إلى هذه الآراء وإن كان لها وجهٌ مقبولٌ من حيث اعتبار الوقف، والجمع والإفراد والإضافة، أعني تصرف الكلمة وأثره على تغير الحروف من شكل إلى آخر، كما في التاءات المتقدمة [1].

أدلة أصالة الحرف

في ضوء كلام المزني في ثنايا الحروف نجد أنه استدل على أصالة الحرف ببعض الدلائل، ومنها:

١ -كون الحرف فاءً أو عينًا أو لامًا في الفعل، كما ذكر في غالب الحروف الأصلية .

٢ -كون الحرف فاءً للفعل في المستقبل، كما ذكر في الألف الأصلية.

٣-ثبوت الحرف في تصاريف الكلمة المختلفة، نحو: الألف الأصلية تثبت في المستقبل فاءً، كما تقدم.

٤- ثبات الحرف في التصغير، كما في التاء الأصلية.

٥- ثبوت الحرف في الإضافة كالنون الأصلية.

٦- ثبوت الحرف في الجمع كما ذكر في التاء الأصلية ونص على عكس الآخرين في أدلة الزيادة.

٧- الوقف من أدلة الأصالة ، كما في أصالة الهاء – عنده – وعدم أصالة التاء وقفاً، وكذا عدم أصالة التنوين لتحوله ألفاً عند الوقف.

٨- الهجاء: من أدلة أصالة (سنخية) الحرف ثباته في الهجاء، كما تقدم في النون الخفيفة وقسميها، حيث تسقط غير السنخية من الهجاء.

ملاحظة: قد تتوفر بعض هذه الأدلة في حرف ولكنه يفتقد شرطا آخر، كنون غلمان، حيث ترسم ويوقف عليها نوناً.و تجرى بالإعراب وتثبت في الإضافة، إلا أنها تسقط في الواحد، فهي ليست بأصلية.

ثانيا: الحروف الزوائد

تقدم في مناقشة مصطلح الزيادة أنه عند المزني مقصور على الحروف الزائدة في البنية،

---

(١) **ينظر:** ٢/ ٦ وما بعدها من التحقيق.

وهنا مناقشة لبعض هذه الحروف.

١ - الألف الزائدة:

أضفى المزني المعنى المستفاد من دخول الحرف الزائد على تسمية الحرف بالزائد فمن الألفات الزوائد نجد ألف الشركة وألف البناء وألف الفاعل وألف التمليك... إلخ. وبمراجعة ألفاته نجد من ألفات الأصل والمعنى ما يأتي:

١-ألف الأصل. ٢-ألف الأدوات.

٣- ألف البدل بأقسامها التي ذكرها، وهي: ألف البدل من الواو، ومن الياء، ومن النون، ومن التنوين ......إلخ.

٤-ألف النداء. ٥- ألف الترنم. ٦-ألف القصر.

٧-ألف المد. ٨- ألف الزجر. ٩-ألف التمني.

و غالب الألفات الباقية يندرج تحت الألف الزائدة، أما باقي الحروف فقد صرح بالزيادة في معظمها، ومما صرح فيه بالزيادة:

٢- التاء المزيدة: وتكرر القول بأنه قسمها إلى:

أ- المزيدة في الفعل، نحو: تفعل. ب- المزيدة في الأسماء، كتشكر.

ج- المزيدة في الأدوات كتاء:لعلتك وربت.

د- المزيدة في الأوقات كتاء: تحين، وتاء أوان.

وكل ذلك يندرج تحت التاء الزائدة، كما أشار إلى زيادة التاء في نحو (عنكبوت) وهو مما تزاد فيه التاء سماعا، كجبروت وملكوت [(١)].

٣- السين الزائدة: قصد بها سين الاستفعال،وهو من مواضع زيادة السين قياسا. كما سمع زيادتها في نحو قدموس، بزنة عصفور، ويبدو أن المزني اكتفى بالكثير المطرد؛ فلم يذكر هذه الأخيرة [(٢)].

٤- اللام الزائدة: ونص على أنه يعني بها اللام المزيدة في بنية الكلمة وليست من السنخ، نحو اللام في: اصطبل [(٣)].

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٠ وما بعدها من التحقيق. (٢) ينظر: ٢/ ٤٤ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٣٣ من التحقيق.

٥- **الميم الزائدة:** ولم يذكر زيادتها في التسمية صراحة، لكنه في ذكر فروعها كان يعرف الحرف بأنه المزيد في (الفاعل أو المفعول...إلخ) نحو:ميم الفاعل، ميم المفعول، ميم المصادر، ميم الأماكن، ميم الأسماء..........إلخ.

و في ذلك نجد أن الميم جاءت متصدرة لثلاثة أصول، فيحكم بزيادتها [1].

٦- **النون الزائدة:** وعرفها بأنها تزاد في الأسماء والأفعال والأنساب والمصادر، وأكد أنها تزاد للعلامة مرة، وللبنية أخرى وقد ذكر بعض النونات التي تزاد للعلامة، كنون التثنية ونون الجمع الصحيح، ونون جمع الإناث.. إلخ [2].

ومما يزاد للبنية من النونات:

أ- في الفعل: في نحو: نفعل وفعنل، وانفعل، افعنلل.

ب-في الاسم: في نحو: النرجس، والعنقر والعقنقل والوشحن، وعثمان وغسلين والزعفران.

ج- في النسبة: نحو: صنعاني ورقباني

د- في المصادر: نحو: نقصان ورجحان.

٧ – **الهاء الزائدة:** أكد المزني أنها تزاد في أول الاسم، نحو:هجرع، وهركولة.

٨- **واو الزوائد:** أكد أنها لا تزاد أولا، ولكن ثانيا إلى خامسا، كما تزاد في الفعل، نحو: حوقل وجهور [3].

٩- **ياء الزوائد:** ذكرها في العد، وأسقطها في التفسير، والياء تزاد في الاسم وفي الفعل، ويحكم بزيادتها إذا صحبت ثلاثة أصول أو أكثر ولم تتصدر سابقة، كيضرب ويرمع (اسما) [4].

١٠ – **الهمزة:** ذكر ضمن أقسام الهمز، أن يكون زائدا: نحو: الغِرْقِئ [5].

---

(١) ينظر: ٢/ ١٤٤ وما بعدها من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١٨٧ وما بعدها من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٢٧٤من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٣٠٩من التحقيق.

(٥) ينظر:٢/ ٣٧٠، وتفصيل زيادة هذه الحروف ومواضعها في إتحاف الطرف / ٨١ وما بعدها، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٩٥ وما بعدها، الممتع١/ ٢٠١ وما بعدها .

ونلاحظ على هذه الحروف ما يلي:

أ – عدد هذه الحروف عشرة أحرف وهي التي جمعها بعضها في قوله: "سألتمونيها" أو "هويت السمان".

ب– خلط المزني بين ما يزاد في الاسم وما يزاد في الفعل عند إطلاق مصطلحاته.

ج – حاول المزني النص على مواضع الزيادة في بعض الحروف، ومن ذلك:

١ –ذكر أن الهاء تزاد أولا في الأسماء، وهو مذهب الأخفش فيما ذكر المزني من أمثلة.

٢ –الواو لا تزاد أولا، وقد ذكرت مزيدا من مواضع زيادتها [١].

أدلة الزيادة

اعتنى الصرفيون بوضع ضوابط تعرف بها أصالة الحرف أو زيادته وأفردوا المباحث الصرفية لذلك كما عند ابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم، وكذا نجد عند المحدثين، وقد حاول المزني أن يذكر عددا من أدلة الزيادة كما سبق وأن حاول وضع أدلة للأصالة، ومن أدلة الزيادة التي ذكرها:

١ –سقوط الحرف في الجمع أو في المفرد أو عند الإضافة، نحو: تاء (عنكبوت) تسقط في جمعه، فيجمع على (عناكب).

٢ –دلالة الحرف على معنى خاص، نحو ما ذكره في النون الزائدة، وأن منها ما يدخل للعلامة ومنها ما يدخل للبنية، ومن المعاني الخاصة حروف الاستقبال (المضارعة).

ومذهب المزني فيها أقرب إلى القول بزيادتها، وهي مسألة من المسائل التي اختلف فيها الصرفيون بين قائل بزيادتها كقول ابن الحاجب والجمهور، وبين قائل بعدم زيادتها، كما عند العلامة الرضي. وقد رجحت القول بزيادتها مستدلا بكلام سيبويه وغيره من النحاة انتهاء بالسيوطي وبعض المحدثين.

٣ –سقوط الحرف من أصل الكلمة: كما ذكر في ألف المصدر أنها لا تثبت في الماضي ولا في المستقبل.

٤ –الهجاء: استدل المزني بالهجاء كدليل لزيادة الحرف، فسقوط الحرف من الهجاء دليل زيادته، كما في النون الخفيفة غير السنخية.

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٧٤ من التحقيق.

وذكر الصرفيون عددا من أدلة الزيادة تصل إلى عشرة أدلة منها الخروج عن النظير، ومراعاة النظير، ومراعاة الكثرة، والدخول في أوسع البابين ... وغير ذلك مما سيأتي في موضعه من التحقيق [1].

هـ- جمع المزني بين ما زيد سماعا، وما تطرد زيادته قياسا من حروف الزيادة.

و - حاول المزني وضع ضوابط عامة لأدلة زيادة الحرف كما نص عليه في نهاية التاءات، كما عرف اللام الزائدة على ما تقدم منذ قليل.

ز - أدلة الزيادة المذكورة هي عكس - في معظمها - لأدلة الأصالة المتقدمة.

أغراض الزيادة ذكر الصرفيون أن الحرف يزاد لغرض من الأغراض الآتية:

١-الغرض المعنوي؛ كدلالة الألف في (قاتل) على الشركة.

٢-الزيادة لغرض لفظي؛ ومن ذلك:

أ- الزيادة للإلحاق كجلبب وجهور.

ب- الزيادة للإمكان: كزيادة همزة الوصل في أول الكلمة ليمكن النطق بالحرف الساكن.

ج- الزيادة للعوض عن حرف محذوف؛ كزيادة تاء التأنيث في زنادقة .

د- الزيادة للمد؛ كزيادة حروف المد في كتاب ودخول وصهيل .

هـ- الزيادة لتكثير حروف الكلمة وهي نادرة كألف قبعثرى ونون كنهبل [2].

وقد أشار المزني إلى هذه الأغراض في حروفه، أو وجدناها بين ثنايا حروفه دون تصريح، وفيما يلي محاولة لمناقشة بعض أغراض هذه الزيادات في ضوء المباحث التالية:

ثانيا: ألف الوصل وألف القطع

(أ) ألف الوصل:

طرح المصنف بعض قضايا ألف الوصل ونص على مواضعها في أقسام الكلمة، وفيما

---

(١) ينظر: إتحاف الطرف / ٧٩ وما بعدها، دروس التصريف/ ٣٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل٢/ ٤٩٢ وما بعدها، شرح الشافية ٢/ ٣٧٦، الممتع ١/ ٣٩ وما بعدها .

(٢) ينظر: إتحاف الطرف / ٧٩ وما بعدها، دروس التصريف/ ٣٥ وما بعدها.

يلي بيانه:

أولا: المصطلح: سماها المزني ألف الوصل، وفي تسميتها خلاف طويل، فسماها بعضهم همزة، وآخرون ألفا ومنهم من اقترح تسميتها همزة إيصال لا وصل، وسماها الفراء الألف الخفيفة. وقد ذكرت هذه التفاصيل في ألف الوصل.

ثانيا: مواضعها: نص المزني على دخولها في أقسام الكلمة:

أ- في الفعل: تدخل في الفعل الذي لا يضم أوله في المستقبل يعني بذلك غير الرباعي مطلقا.

ب- في الاسم: ذكر تسعة أسماء فقط وأكد هذا العدد، وهي: ابن، ابنة، اثنان، اثنتان، امرؤ، امرأة، اسم، است، ألف المعرفة.

ج- في الحروف: ذكرها ضمن الأسماء كما تقدم[1].

- والملاحظ على ما ذكره المزني في ألفي الوصل والقطع ما يلي:

١-أنه لم يذكر (أيمن الله) ضمن ألفات الوصل وذلك مذهب الكوفيين، وهي عندهم همزة قطع، ولكن المزني جعلها ألف قسم، وليس غريبا على ميله للتفريع لأدنى فرق، وذهب سيبويه والبصريون إلى أنها ألف وصل، وهي من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري في الإنصاف.

٢-كذلك لم يذكر (ابنم) ولعله يذهب إلى أنها في الأصل(ابن) مزيدا عليه الميم.

٣-وذكر المزني ألف المعرفة ضمن ألف الوصل، ثم ذكرها مستقلة، وأكد أنها الداخلة مع اللام، والتعريف يكون بهما معا، ولذلك رجحت أن المصنف ذهب مذهبا وسطا بين الخليل وسيبويه، فوافق الأول في القول بثنائية الحرف، ووافق الثاني في القول بأنها للوصل، وسوف يأتي في ألف الأمر أنه يسمى في نحو: (اكتب) ألف الأمر، وهي ألف الوصل وهذا يعني أنه يقدم أي معنى يستفاد من الحرف على وصفه الصوتي، كما في الألفين المتقدتين.

ثالثا: حركة ألف الوصل: لم ينص المزني على الحركة ألف الوصل عند عرضه لها، لكنه في ألف الأمر – هي ألف وصل في نحو (اكتب) – أكد في الألف أنها تتبع حركة

(١) ينظر: ١/ ٤١١ وما بعدها من التحقيق.

العين في المستقبل.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصل حركة ألف الوصل، والمذكور منذ قليل مذهب الكوفيين: أي تبعيتها لحركة العين فتضم مع المضموم وتكسر مع المكسور والمفتوح، وبعضهم ذهب إلى أن أصلها السكون وحركت لالتقاء الساكنين. وذهب البصريون إلى أن أصلها الحركة بالكسر، وإنها تضم مع المضموم استثقالا، كما نصوا على وجوب فتحها في (أل).

ولذلك تفصيل طويل للقضايا المذكورة.

(ب) ألف القطع:

ألف القطع أيضا مما يعم أقسام الكلمة، وبعضهم يجعلها مقابلا لألف الوصل، وأريد أن أنبه إلى أن ألف القطع عند المزني لا تقابل ألف الوصل، حيث نجد عنده ألف الأصل، وألف الوصل، ثم نذكر بعد ذلك ألف القطع، ونص على أنها ألف التعدي وخصها بصيغة أفعل إفعالا.

فهي – ألف القطع – عند المزني واحدة من أقسام الألف كألف الوصل، وألف الوصل تندرج تحت ألف القطع من حيث القيمة الصوتية إلا أنها مخصوصة بما هو فاء الكلمة في المستقبل والمصدر من الرباعي.

والمفهوم من صنع المصنف من حصره لألفات الوصل أن ما عداها ألف قطع، ولكن تخصيصه لبعض هذه الألفات بأسماء خاصة، كألف الأدوات، وألف التعدي (أفعل إفعالاً) ... وهي في الحقيقة ألفات قطع، يعني أن ألف الوصل قسيم لكل الألفات التي ليست بوصل، كألف القطع وألف الأدوات وغيرها.

وهذا قريب من مذهب البصريين في عدم التفريق بين ألف الأصل وألف القطع وإن لم يكن المزني صريحا في ذلك، كما أود التنبيه إلى أنه لم يغفل ألف القطع وإنما قصرها على حالة معينة، سماها ألف التعدي، في أفعل إفعالا.

ثالثا: قضايا التذكير والتأنيث

للتأنيث علامتان: الأولى التاء، والثانية الألف. وعند المزني سنجد ثلاثة حروف، التاء والهاء والألف (سماها ياء) وذلك في الحروف الآتية:

١ – تاء التأنيث:

ذكر أنها تكون في الماضي في آخره، كتاء قامت وخرجت، وفي المستقبل في أوله، كتاء تقوم وتخرج، ومقتضى صنعه أن التاء هي الداخلة في الفعل فقط، أما الداخلة على الاسم فهي هاء التأنيث، وهي التالية.

٢ –هاء التأنيث:

وتفصيل القول فيها يطول، ولكن سأكتفي بالإشارة إلى أهم الملاحظات عليها.

أولاً: تسميتها هاء تأكيد على مذهب الكوفيين:

حيث يقولون بأن هاء أصل، والتاء منقلبة عنها في الوصل.

وذهب البصريون إلى أن الهاء منقلبة عن تاء، فالتاء أصل، واحتج المزني لما ذهب إليه بالوقف الذي يقتضي انقلاب التاء هاءً، ولذلك فهي هاء، ورد بأن الوقف عارض، كما ذكر المالقي وذهب إلى أن التاء أصل، قال: "فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع"[(١)].

ثانيا: فرع المزني عددا من الهاءات، كلها يرجع إلى هاء التأنيث عند التحقيق، وهي:

١ –هاء الداهية في نحو: علامة ونسابة، وذكر أنها تدخل للمبالغة في المدح والذم.

٢ –هاء الجمع: في نحو: أقفزة وأدلية وشيخة.

٣ –هاء التوقيت في المصدر، نحو: ضربة ودخلة، وفي الاسم، نحو:شجرة وتمرة.

٤ –هاء الحال: وتدخل للدلالة على الحال وهي للمدح والذم، نحو: حسن المشية والجلسة.

٥ –هاء الخلقة: نحو: رجل ربعة ويفعة [(٢)].

والحق أن الجامع المشترك بينها الدلالة على التأنيث، والدليل على ذلك أن النحاة يذكرون أن تاء التأنيث (الهاء) عند المزني – تدخل لأغراض ومعاني مختلفة، ومن ذلك:

أ – لتمييز الواحد من جنسه، كتمر وتمرة، وهي ما سماها المزني هاء التوقيف.

ب – وتدخل لعكس ما سبق، نحو: كمء وكمأة.

---

(١) ينظر: الرصف / ١٦١، تدميث التذكير/ ٥٠ .

(٢) ينظر: في هذه الهاءات ص ٩٩٠وما بعدها من التحقيق.

ج - وللمبالغة، كرواية، وهي ما سماها المزني هاء الداهية.

د - ولزيادة المبالغة، وهي ضرب من السابق كعلامة.

هـ- لتعويض فاء الكلمة، كعدة، أو عينها، كإقامة (على أحد التوجيهين) أو مدة، كتزكية، وهي عند المزني هاء المصدر.

و- لتعريب الأعجمي، نحو: كيلجة، في كيلج (اسم مكيال).

ز- في الجمع عوضا عن ياء النسب، كأشاعثة وأزارقة.

ح - لمجرد تكثير البنية، بمعنى زيادتها لغير ما ذكر من أغراض، نحو: قرية، غرفة.

ط- للإلحاق، نحو: صيارفة، للإلحاق بكراهية.

أما تفريع المصنف فليس غريبا على منهجه، كما أن فيه نوعا من الملاحظة الدقيقة لفوائد الحرف المزيد.

رابعًا: الإبدال

هو جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا، وقد ذكر المصنف بعض الحروف منفردة، وأجمل بعضها بالإشارة إلى أنها تكون مبدلة، وهذا مجملها:

أولا: الإبدال غير الشائع (الإبدال اللغوي) :

١-الثاء: تبدل من الفاء. ٢-الجيم: تبدل من الياء.

٣-الحاء: تبدل من العين. ٤-الخاء: تبدل من الحاء.

٥-الدال: تبدل من تاء الافتعال. ٦-الذال: تبدل من الدال.

٧-الراء: تبدل من السين. ٨-الزاى: تبدل من السين.

٩-الشين: تبدل من السين. ١٠-الصاد: تبدل من السين.

١١-الضاد: تبدل من الصاد، والظاء. ١٢-الطاء: تبدل من تاء الافتعال.

١٣-الظاء: تبدل من الذال. ١٤-العين: تبدل من الهمزة، والحاء.

١٥-الغين: تبدل من العين. ١٦-القاف: تبدل من الكاف.

و هذه الحروف لم يفصل المصنف القول فيها ولم يفسرها، ولكن ذكرها على سبيل

الإجمال، وقد بينت إبدالها في مكانها. أما حروف الإبدال التي فسرها فهي:

١٧-سين الإبدال: وذكر أنها تبدل من الشين.

١٨-فاء البدل: وذكر أنها تبدل من غيرها، ولم يحدد حروفها، وتبدل من الثاء.

١٩-كاف البدل: وذكر أنها تبدل من الحاء ومن القاف ومن اللام.

٢٠-لام البدل: وذكر أنها تبدل من الهمزة والراء والهاء والياء.

٢١-ميم البدل: وذكر أنها تبدل من الباء والقاف والهاء والواو.

٢٢-نون البدل: وذكر أنها تبدل من الميم، والهاء والراء والطاء.

٢٣-هاء البدل: وذكر أنها تبدل من الهمزة والحاء والفاء والعين والياء.

و قد ذكرت أمثلة ما لم يمثل له المصنف، كذا ذكرت إبدالها من حروف أخرى مع التمثيل عند كل حرف منها.

ب- الإعلال

والمقصود به التغيير الطارئ على أحرف العلة والهمزة، وقد يكون بالقلب أو بالحذف أو بالنقل .

أولا : الإعلال في الهمزة

أ-قلب الواو والياء همزة.

ب-قلب الهمزة ياء أو واوًا أو ألفًا.

ذكر المزني الحالات الآتية:

١-ألف البدل من الهمزة: نحو: آمن، عند التقاء همزتين، وفي مسائل هجاء الهمزة استدل بنقل قول بعضهم بأن الهمزة إذا انفتح ما قبلها تحولت ألفًا..إلخ.

٢-وفي واو البدل: نص على أنها تبدل من الهمزة في نحو: يومن.

ثانيا : الإعلال في حروف العلة

١- الإعلال بالقلب

أ- قلب الواو والياء ألفا

ورد منه ما يلي:

١ -ألف البدل من الواو، نحو: قال وغزا.

٢ -ألف البدل من الياء، نحو: كال وباع.

و اشترط الصرفيون لهذا البدل عشرة شروط ذكرتها في ألف البدل من الواو في أول التحقيق. والملاحظ أن كلام المصنف وأمثلته تشتمل على هذه الشروط، حيث علل هذا الإعلال بقوله:"لتحركها وانفتاح ما قبلها" وقوله:"لتحركها" يشمل شرطين، أن تكون الحركة أصلية.

و قوله: "و فتح ما قبلها": وهو الشرط الثالث.

وفي أمثلته: الفتحة متصلة في الكلام نفسها، وهو الشرط الرابع وبعدهما متحرك وهو الشرط الخامس... وكذا باقي شروط الإعلال في هذه الحالات، حيث: الواو والياء ليستا عينًا لـ(فَعِل) بكسر العين، وليس الوصف منه على أفعل، كهيف، أهيف. وليستا عينين لمصدر الفعل المذكور (فعل).

وليستا عينين لـ(افتعل) الدال على التشارك في الفعل.وليس بعدهما حرف يستحق هذا الإعلال.و ليستا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء.

و هذه هي شروط تحقق الإعلال المذكور.

٣-ذكر المصنف: ألف تنقلب عن ياء مكسورة، كذا في التفسير، وعند عد الألفات ذكر: ألف تنقلب عن ياء مكسور ما قبلها. وقد حاولت استقصاء الحالات الممكنة لكلا التعبيرين ورجحت أنه يعني الألف المبدلة من ياء مكسور ما قبلها. وذلك في العوض عن إحدى ياءي النسب، نحو: يمانٍ وشامٍ من يماني وشآمٍ، والدليل على ذلك احتمال مثاله لـ (طائي) من (طيئي). وهناك احتمالات أخرى ذكرتها في هذه الألف.

ب- قلب الواو والألف ياء

ذكر المزني: ياء البدل، في نحو: رجل لي، من لويت.

وهي إحدى حالات قلب الواو ياء، حيث اجتمعت الواو والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا ومثلها: سيد وميت وطيّ، مصدر: طويت.

وتقلب الواو ياء في مواضع أخرى وستأتي في إبدال الياء.

٢-الإعلال بالنقل

قد ذكر المزني في هاء المصدر دخولها في بعض صيغ المصدر، نحو: استقامة واستعانة... وهذه الهاء دخلت عوضا عن محذوف، نتيجة الإعلال بالنقل فيها، والأصل: استعوان واستقوام فبعد القلب يصير استعاان، واستقاام، فيجب حذف إحدى الألفين على خلاف في أيهما يحذف، ولا يحذف إلا بعد الإعلال، ولا يكون إلا بنقل الحركة وهناك حالات أخرى للإعلال بالنقل، وهي:

١- الفعل المعتل عينا، نحو: يبيع ويقول.

٢-الاسم المشبه للفعل المضارع وزنا بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مفعل، وزيادة لا يمتاز بها، وذلك نحو: تِبْيع، على مثال: تِحْلِئ.

٣-صيغة مفعول، نحو: مقول ومبيع. هذه أهم مسائل الإبدال عند المزني [١].

خامسا: العوض

قد ذكر المصنف في إجماله لعدد من الحروف من الثاء إلى القاف، ونص على أنها تكون أصلية أو مبدلة، ثم فسر المبدل بأنه ما عوض عن حرف أو أقيم مقام، والأول هذا هو ما يسميه النحويون العوض.

وللعوض تفصيل يطول، تقدم طرف منه في بيان المصطلح وأوردت عددا من حروفه بما يغني عن إعادته مع ما سيأتي في مبحثه الخاص به.

* * *

---

(١) ينظر: إتحاف الطرف/ ١٨٩ وما بعدها، شرح ابن عقيل ٢/ ٥٠٣ وما بعدها.

الفصل الثالث: المسائل النحوية

تقدمت الإشارة – على سبيل الإجمال – إلى كثير من المسائل النحوية الواردة في ثنايا حروف المزني، وفيما يلي محاولة لمزيد من بيان أهم هذه المسائل التي وردت في ثنايا حروف المزني؛ وقد حاولت تقسيمها إلى ما يلي: -

١ - المقدمات النحوية. ٢ - الجملة الاسمية.

٣- الجملة الفعلية. ٤ - الجر والإضافة.

٥ - التوابع والمكملات. ٦ - أساليب لغوية.

و سأقتصر في غالب هذه الأبواب على ذكر ما له مناسبة من كلام المصنف.

المبحث الأول: من قضايا المقدمات النحوية

أ-ألقاب الإعراب والبناء:

ورد عند المزني في حكمه على حركات بعض الحروف ما يفهم منه تفريقه بين ألقاب الإعراب؛ فهي عنده: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.

و بين ألقاب البناء؛ فهي: الضم، والفتح، والكسر، والتسكين.

فالاسم المعرب: مرفوع ومنصوب ومخفوض، والفعل المعرب مرفوع ومنصوب ومجزوم. وفي البناء: مضموم ومفتوح ومكسور وساكن.

ب. من قضايا العلامة الإعرابية:

عرض المزني للإعراب بالحروف وصرَّح بأنها علامات: للرفع والنصب والخفض، وتسميته لهذه الحروف، وتأكيده على أنها علامات للحالات المذكورة أقرب ما يكون إلى مذهب الأخفش القائل بأنها دلائل إعراب، والخلاف حول حقيقة حروف الإعراب مسألة مشهورة في المصنفات النحوية، حتى إن بعض النحاة كالسيوطي وغيره قد ذكر اثني عشر مذهبا في هذه المسألة، وقد أوردت طرفًا منها في أول موضع عرض له المصنف لهذه الحروف[1].

---

(١) ينظر: ١/ ٤٨٠ وما بعدها من التحقيق.

وباستعراض حروف الإعراب عند المزني نجد عنده منها ما يلي:

١- ألف علامة النصب[(١)].   ٢- واو علامة الرفع[(٢)].

٣- ياء علامة الخفض[(٣)].

والثلاثة حروف المذكورة علامات للنصب والرفع والخفض في خمسة أسماء فقط عند المزني؛ هي: أب، أخ، حم، فو، ذو(مال).

ومذهبه في هذه الحروف واضح؛ ففي ألف علامة النصب بعد أن ذكر الأسماء الخمسة قال: فهذه الألف علامة النصب هاهنا، وفي الواو قال: فعلامة الرفع في هذه الأسماء الواو، وفي الياء قال: فهذه علامة الخفض... فهذه الحروف مقصورة بهذه التسمية لاقتصار وظيفتها على ذلك في الأسماء المذكورة أعني أنها مجرد علامات للإعراب.

وقد ذكر المزني حروفًا تؤدي عددا من الوظائف، وإحدى وظائفها أن تكون علامة للإعراب، ولكن لها وظيفة (وظائف) غيرها فغلَّب المصنف الوظيفة الأخرى على التسمية مع إثبات كونها علامة للإعراب، وذلك نحو ما صنعه في الحروف الآتية:

١-ألف التثنية: عند تفسيره لها ذكر أنها علامة للتثنية.

٢-ياء التثنية: وقد نصّ المزني على أنها تدخل في تثنية المخفوض والمنصوب. ومقتضى ذلك أنها دليل على التثنية والخفض، أو التثنية والنصب، وعلامة أيضًا على الخفض والنصب[(٤)].

٣- واو الجمع الصحيح: أكّد المزني على أن هذه الواو تكون في الجمع المرفوع. وذكر المزني في هذه الواو ما يؤكد أنها أصل للياء الداخلة في هذا الجمع حالتي النصب والخفض كما سيأتي بعد قليل؛ وهو قريب جدًّا من مذهب الجرمي القائل بأن هذه الحروف حروف إعراب، وانقلابها إعراب، أعني اتفاق المزني مع الجرمي في انقلاب الحروف وأنه إعراب، وقد رُدَّ ذلك بأن الرفع، أول أحوال الاسم ولا انقلاب فيه، ومقتضى القول بالانقلاب أن نقول ببناء الاسم حالة الرفع، قال المجاشعيُّ: " ولم يقل به أحد ".

---

(١) ينظر: ١/ ٤٨٠ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٢٩٠ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٣٢٧ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٣٢٤ من التحقيق.

والظاهر أنه لا دليل عند كل من المزني والجرمي على انقلاب الواو ياءً لا من السماع ولا من القياس، أما ما يقال من أن الرفع أول حالات الاسم فهو مجرد اجتهاد لم يقم عليه دليل [١].

٤-ياء الجمع الصحيح: وذكر أنها تدخل في جمع المخفوض والمنصوب، وفرق بينها وبين ياء التثنية بحركة ما قبلها وما بعدها، ومفهوم كلامه أن هذه الياء دليل على إعراب الجمع حالتي النصب والخفض، وهو ما يعنيني هنا [٢].

٥- نون علامة رفع المستقبل: أكد أنها علامة الرفع في نحو: " يقومان، ويقومون، وأنتِ تقومين كما أكد أنها تحذف في النصب والجزم، وذكر أن ثبوتها علامة للرفع... وفي موضع آخر أكد ما ذهب إليه من أن هذه النون علامة للرفع أبدا[٣].

فهذه هي حروف الإعراب عند المزني، وهي علامات إعراب ودلائل إعراب أيضا، ويمكن أن نلاحظ على هذه الحروف ما يأتي:

١- غلب المزني أي معنى يشترك مع كون الحرف علامة للإعراب؛ كما رأينا في ألف التثنية ويائها، وواو الجمع الصحيح ويائه.

ولذلك لم نجد ألفًا علامة للرفع في المثنى ولا ياءً تكون علامة للخفض فيه؛ مكتفيًا بما ذكره من دلالة ألف التثنية على الرفع...إلخ.

وكذا في الواو، فهي علامة للرفع مرة، وعلامة للجمع الصحيح مرة أخرى، في نصه على دلالة الأخيرة على الرفع، وعلى الصحة وعلى الجمع، ولكن لاشتمالها على معنى زائد كانت علامة له؛ أي: علامة للجمع، والرفع تابع لمعنى الجمع.

٢- مقتضى تعليق المزني على مواضع هذه الحروف أنها دلائل لحالات الإعراب وعلامات على الإعراب؛ فهي تدخل المثنى والجمع الصحيح بعد أن يثنى أو يجمع، ويفهم من وجود الحرف المعين أن مدخوله كان منصوبًا أو مخفوضا قبل دخوله، ثم جاء الحرف ليدل على هذه الحالة من الإعراب.

أما في الرفع فيبدو أنها عنده أصل ودخولها هو علامة الرفع في أصل وضع هذا

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٥٢ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٣٢٥من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٦٧من التحقيق.

الجمع ابتداءً، على اعتبار أن الرفع أول حالات الاسم، ولذلك اعتبر الياء محولة عنها في حالتي النصب والخفض.

٣- خالف المزني ما نسب إلى بعض الكوفيين والمازنى من البصريين من القول بأن هذه الحروف حركات مشبعات. وكذا فيه مخالفة لما نسب إلى الكسائي والفراء من أن المعرب بهذه الحروف معرب من مكانين، وذكر المبرد أنه رأي جمهور الكوفيين، وسيأتي تفصيل ذلك في التحقيق.

ومن قضايا علامة الإعراب: الإعراب بالعلامات الفرعية

وكل ما سبق من ألف علامة النصب، وياء علامة الخفض وواو علامة الرفع... كلها علامات فرعية، ومن ذلك ما ذكره أيضا من إعراب جمع المؤنث السالم، حيث ينصب ويخفض بعلامة واحدة، سمَّاها الخفض [(١)].

من قضايا المبنيات

١- الخلاف في سبب بناء (أمسِ) على الكسر:

أول ما نلاحظه أن المزني نقل عن الفراء سؤاله للكسائي عن سبب كسر السين في (أمسِ) ويعني بالكسر حركة البناء، إذ لو كان يقصد أنه إعراب لقال: خفض السين، وهو مقتضى صنع المزني؛ حيث سمَّاها السين اللازمة، وأميل إلى أن ذلك للزومها الكسر دائمًا طالما كانت نكرة (بغير أل) وهو نصه، ويبدو أن المصنف رجح رأي الفراء القائل بأن سبب كسر هذه السين لخاصية فيها[(٢)]... ولولا أن المصنف ذكر أن السين في (حسِب يحسِب) من السين اللازمة لقلت: إنه يقصد باللزوم البناء. وهو الأرجح، ولكن هل يعني أنه بناء جزئي داخل بنية الفعل أيضًا؟! وهو المفهوم من التسمية؛ لملازمة السين في الفعل المذكور بمعنى لزومها للكسر في الماضي، وفي أحد الوجهين في المضارع، وفي المصدر: محسبة [(٣)]. ويكفي التوقف عند القول بأنه يعني به الثبوت في شكل الحرف أو شكل الكلمة، وهو مقتضى تسميته للسين هنا، وكذا يؤيده تسميته للأسماء الجامدة بالأسماء اللازمة [(٤)].

---

(١) ينظر: ١/ ٤٨٠، ٢/ ٢٩٠، ٣٢٧ من التحقيق.

(٢) راجع ٢/ ٥٠ من التحقيق.

(٣) ينظر: مختار الصحاح / حسب.

(٤) ينظر: ٢/ ٢٠٩ من التحقيق.

إعراب العلم المختوم بـ(ويه):

ذكر المزني هاء التعريف وقصد بها الهاء الداخلة في بنية الأعلام المختومة بـ(ويه) وذلك من خلال أمثلته، ومقتضى كلامه عن هذه الهاء أنه يعتبرها محل الإعراب لا أنها كلمة منفصلة كما هو ظاهر كلامه.

و قد نص على أن في هذه الهاء لغتين:(يعني في المركب كله):

أ- الكسر في جميع الوجوه (البناء) . ب- إعرابها.

كذا ذكر المزني، ويعني بذلك أن من العرب من يبنيها على الكسر في جميع الوجوه، وهو - وإن لم يصرح بمصطلح البناء - إلا إنه قد قصده، والدليل على ذلك أنه جعل هذا الكسر مقابلا للإعراب في قوله: (ومنهم من يعربها) ومقتضى كلامه أن الأول بناء.

ب - اكتفى بذكر إعرابها عن بعض العرب، ولم يبين أوجه هذا الإعراب، والخلاصة أن في هذه (الهاء) أي الأعلام المختومة بـ(ويه) الوجوه التالية:

١-البناء على الكسر مطلقًا.

٢- إعرابها بالحركات الثلاث، رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ أي: إعراب الاسم المنصرف.

٣-إعرابها إعراب مالا ينصرف؛ أي: بالضمة رفعًا، وبالفتحة نصبًا وخفضًا، وسيأتي تفصيله[1].

من قضايا الضمائر

أ- هاء الكناية:

قد نص المزني على أن فيها خمس لغات تتحصل من حالاتها المختلفة وقفًا ووصلا وبحسب ما سبقها من ساكن أو متحرك ..... وهذه اللغات:ـ

١- التسكين. ٢- الإشمام.

٣- الإشباع على الأصل. ٤- الإشباع على الإتباع.

٥- الاختلاس....

وهي خلاصة مذاهب العلماء في هذا الباب .

---

(١) ينظر: ٢/ ٢١٢ من التحقيق.

و قد احتج لها المصنف بقوله تعالى: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [1] وكتب القراءات تؤكد ما ذهب إليه المصنف من اللغات الخمس فقد "... قرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة وأبو جعفر بإسكان الهاء وصلا ووقفا، وقرأ قالون ويعقوب وهشام بخلف عنه بالقصر وقد يعبر عنه بالاختلاس والمراد بالقصر أو الاختلاس في هذا الباب – هاء الكناية – الإتيان بالحركة كاملة من غير إشباع؛ أي: من غير صلة . وقرأ الباقون بالكسرة الكاملة مع الإشباع، وهو الوجه الثاني لهشام، ولا يخفى أن من قرأ بالقصر أو الصلة فإنه يقف بالسكون..."[2].

وتكرر البحث في هذه المسألة وسيأتي تفصيل ذلك في التحقيق، وإنما نقلت كلام ابن منظور وصاحب البدور الزاهرة لأؤكد اللغات التي ذكرها المزني مع التأكيد على اختصار المزني وتركيز أسلوبه [3].

ب – ياء الكناية:

ذكر المزني أنها تسمى أيضا ياء الإضافة، وفي تسميته لها إشارة إلى الفرق بينهما كما يذكر بعض علماء القراءات من أن ياء الإضافة تسمية من باب التجوز؛ لعدم دخول الحرف عليها، وإنما يدخل الحرف على ياء الكناية، وقد فصَّل القول فيها بذكر أحكامها عند الوقف عليها، وكذا عند اتصالها بالحروف المختلفة، ويتحصل مما ذكره الحالات الآتية:

١ – إبقاؤها ساكنة. ٢ – حذفها فقط. ٣ – حذفها مع كسر ما قبلها.

٤ – قلبها ألفًا أو تاءً. ٥ – إدغامها مع ما قبلها فتصير مشددة[4].

ونلاحظ أنها ياء واحدة عند المزني؛ على حين ذكر الجوهرى ياءين للكناية؛ الأولى عن المتكلم المجرور، والثانية يكنى بها عن المتكلم المنصوب؛ كذا نقله ابن منظور[5].

ج – الكاف بين الاسمية والحرفية:

ظاهر صنع المصنف في الكاف أنه لا يفرق بين الكاف الاسمية والكاف الحرفية، نحو

---

(١) سورة آل عمران / ٧٥.

(٢) **ينظر**: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة للشيخ عبد الفتاح القاضي / ٦٤ – ط١ – الحلبي – ١٩٥٥م.

(٣) **ينظر**: ٢/ ٢٢٦ وما بعدها من التحقيق.

(٤) **ينظر**: ٢/ ٣١٧ وما بعدها من التحقيق.

(٥) اللسان / يا.

ما ذكره في كاف المخاطبة، فكذا سماها ولكنه مثل لها بكاف الضمير في نحو: غلامك...، وفي ميم العماد أكد دخولها على الكنايات (الضمائر) في نحو: ذلكما وتلكما، وظاهر ذلك خلطه بين الاسمية والحرفية باعتبار المخاطبة فقط [١].

د – الخلاف حول إياك وإياي ونحوه:

ذهب المزني إلى أن (إيا) عماد، والكاف هي الضمير المنصوب، وذلك مفهوم من تسميته للألف في (إياك) ألف عماد كناية المنصوب.

وفي المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، والمذكور مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أن (إيا) هي الضمير، والكاف هي الخطاب. وهذه مسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري في الإنصاف [٢]، وتجدر الإشارة إلى أن المزني سمى الياء في (إياك) ياء الاعتماد [٣].

هـ- ضمائر الفصل (العماد): نصَّ المزني على أن (هو) تكون عمادًا، كما في واو العماد، ويعني به ضمير الفصل. كما نصَّ على أن الهاء – عند بعضهم – في نحو: "إنه قام زيد " – عماد، ويعني به ضمير الشأن.

ولهذه الضمائر تفصيل طويل وتفريعات ذكرتها في موضعها [٤].

و – أصل الضمير: يفهم من نصوص المزني أن: الأصل في " أنتنَّ ":" أن " والتاء تاء الاستقبال، والنون علامة جمع التأنيث، والجمهور على أن (أنْ) اسم في ضمير المخاطب، والتاء حرف خطاب [٥].

و بنحوه قال المزني في:" هنَّ ": الهاء هاء الكناية أصل الكلمة، والنون علامة جمع التأنيث [٦].

* * *

---

(١) ينظر: ٢/ ٧٣ ، ١٥٦ من التحقيق.
(٢) ينظر: الإنصاف / المسألة ٩٨.
(٣) ينظر: ٢/ ٣٥٢ من التحقيق.
(٤) ينظر: ٢/ ٢١٤من التحقيق.
(٥) ينظر: القاموس المحيط / أنْ ، وراجع ٢/ ١١ من التحقيق.
(٦) ينظر: ٢/ ١٦٧من التحقيق.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية

١- المبتدأ والخبر:

ذكر المزني في واو الابتداء حكمين من أحكام هذه الواو:

الأول: أنها ترفع الأسماء بعدها: ورجحت نسبة المزني العمل للواو نفسها سيرًا على نهجه في نسبة العمل والمعنى للحرف؛ قال " وواو الابتداء ترفع الأسماء إذا اتصلت بها ". وقوله(ترفع) على أنه مبني للفاعل يكون عمل الرفع منسوبا إليها ، وعلى أنه مبني لما لم يسم فاعله يكون محتملا لنسبة العمل إلى الواو، أو على الأقل أنها من أسباب هذا العمل.

والخلاف في رافع المبتدأ من مسائل الخلاف، ولكنه يدور حول الابتداء والخبر أحدهما أو هما معًا، ولم أسمع عمَّن نسب العمل لواو الابتداء عندما تسبق المبتدأ.

و الحكم الثاني: أنه لا يجوز حذف الخبر بعد واو الابتداء؛ حيث أكد المزني ضرورة ذكر الخبر بعد المبتدأ الواقع بعد واو الابتداء، وإذا حذف كان الابتداء بالاسم قبيحًا وقصره على الضرورة فقط [١].

٢- نواسخ المبتدأ والخبر:

تناثرت بعض الأحكام المتصلة بنواسخ الجملة الاسمية ومما ورد منها عند المزني:

أ- الحروف المشبهات بليس

١- (ما) الحجازية:

في باء التوكيد والعموم ذكر المزني دخول الباء على خبرها [٢]، وفي باء الانضمار اختار المزني إعمال (ما) عمل (ليس) عند حذف الباء في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [٣] على قراءة من نصب (بشرًا).

و التميميون لا يعملون (ما) شيئا فيرفعون الخبر بعد (ما) المذكورة، أما لغة الحجازيين فهي نصب خبر (ما) بشروط في بعضها خلاف، منها:

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٧٧ من التحقيق. (٢) ينظر: ١/ ٥١٥ من التحقيق.

(٣) سورة يوسف / ٣١، وراجع ١/ ٥٤٥ من التحقيق.

١ – ألا يقع بعدها (إنْ) الزائدة.

٢ – ألا ينتقض نفي خبرها بإلا.

٣ – أن يتقدم الاسم ويتأخر الخبر.

٤ – ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير الظرف أو الجار والمجرور.

٥ – ألا تتكرر ما... فإذا فقد شرط كأن يتأخر الاسم ويتقدم الخبر، أو وقع بعد (إلا)... رفع الاسم والخبر جميعًا... وهناك تفصيل سيأتي [١] .

و من أهم أحكام (ما) الحجازية مما ذكره المصنف:

زيادة الباء في الخبر المنسوخ

إذا كان خبر الناسخ منفيا جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد (الباء)لتأكيد النفي وتقويته، وهذه الزيادة متفاوتة؛ فتارة تكثر، وتارة تقل، ومما تزاد فيه بكثرة خبر ليس، وخبر ما الحجازية، وقد تزاد على خبر ما التميمية أيضا على الراجح، كما تزاد الباء بقلة في خبر (لا) وفي خبر مضارع كان .

و إلى ذلك أشار ابن مالك بقوله [من الرجز]:

وبعد (ما) و(ليس) جرَّ البا الخبر وبعد (لا) ونفي كان قد يجر

ومما يتصل بالناسخ المذكور (ما الحجازية) أن المزني يكاد يقترب من القول بوجوب دخول الباء على خبر (ما) وهو مع (ليس) أولى، وذلك ظاهر تقديره لها عند عدم ظهورها، وهو مضمون كلام الفراء في معانيه، حيث أكد أن العرب لا تكاد تنطق بـ (ما) إلا وأدخلوا الباء في خبرها، أما إيجاب زيادة الباء في الأخبار المنسوخة فلم أسمع عن أحد من النحاة ذهب إليه أو ذكره [٢] .

٢- (لا) النافية للوحدة، العاملة عمل ليس

قد ذكر المزني (لا) بمنزلة ليس: موافقا للحجازيين الذين يجعلون (لا) عاملة عمل ليس بالشروط السابقة فإذا فقد أحدها ارتفع ما بعد (لا) على الابتداء، ولكن ذهب المزني – كما هو مقتضى تمثيله – إلى جواز عملها في المعرفة، وقد اضطرب كلام ابن مالك في الشاهد الذي احتج به القائلون بعملها في المعرفة، أعني قول النابغة

---

(١) ينظر: ١/ ٥١٥ وما بعدها من التحقيق. (٢) ينظر: شرح الملحة / ١١٤ .

[من الطويل]:

و حلَّت سواد القلبِ لا أنا باغيا   سواها ولا عن حبها متراخيا

فمرة قال: إنها لا تعمل إلا في نكرة أوإن هذا البيت مؤول، ومرة قال: إنها تعمل في المعرفة وإن القياس على البيت سائغ. كذا ذكره ابن عقيل، واختار عدم إعمالها في المعرفة، وقد ذكر ابن هشام أن إعمال (لا) في المعرفة عمل ليس هو مذهب ابن جني وابن الشجري، وكذا ذكر المالقي ولم يجز القياس عليه والمعروف من مذهب الجمهور أنها لا تعمل إلا في النكرة[1].

٣ - لات

قد ذكر المزني مذهبًا آخر في التاء المزيدة في الأوقات، في نحو: تحين وتأوان ... إلخ؛ وهذا يعني قوله بالمذهبين؛ أن التاء مزيدة في لات، كما يجوز أن تكون مزيدة في الحين أو الوقت .

و لكن هل معنى ذلك أنه يجوز أن تعمل (لات) في الألفاظ المرادفة للحين ؟

و الحق أن النحاة قد اختلفوا في تفسير اشتراط عملها في الزمان؛ هل هو مختص بلفظ الحين، أو يشمل ما يرادفه من ألفاظ الزمان الأخرى؟ على قولين، قال ابن عقيل: والصحيح أنها تعمل في لفظ الحين وما يماثله . وكذلك يمكن تفسير كلام المصنف على الوجهين[2] .

ب- إنّ وأخواتها

ذكر المزني عددا من النواسخ العاملة عمل (إن) عرضًا أثناء حديثه عن بعض الحروف؛ ويمكن أن نستنتج بعض الأحكام من الحروف الآتية:

أولا: إن وأخواتها: ذكر المزني منها ما يلي:

١ – في ألف الأدوات: ذكر المزني أن الألف (الهمزة) في الأدوات أصل، ومن هذه

---

(١) ينظر: توضيح النحو للدكتور عبد العزيز فاخر / ٤٩، وما بعدها – مطبعة السعادة-١٩٩١م، الرصف / ٢٦١، المغني ١/ ١٩٨، ٢/ ٣٨٥ وما بعدها من التحقيق.

(٢) ينظر: توضيح النحو / ٥٣، وراجع ٢/ ١٥ وما بعدها من التحقيق.

الأدوات التي ذكرها: (أنَّ) و(إنَّ) وذهب إلى أن الألف (الهمزة) أصل في تكوين هذه الأدوات وغيرها، وما سواها مما اقترن بها من الحروف - زائدٌ عليها في الأداة. [1] ... والحق أن القول بأنها أصل في الأداة لا غبار عليه، أما أنها أصل الأداة فليس عليه دليل؛ لأن الأداة لا يعرف لها اشتقاق يعرف به الأصلي من حروفه من المزيد.

٢- ذكر المزني عددًا من أحكام (ليت) عرضًا، فعند حديثه عن ألف التمني ذهب إلى أن الألف في (يا ليت) للتمني، وفيه جواز دخول حرف النداء على ليت [2] وسيأتي عمل (ليت) النصب في الاسم والخبر معا . كما ذكر المزني وجوب نصب الفعل بالفاء بعد ليت.

٣-ما ذكر في التاء المزيدة في الأدوات من أن الكسائي يقول بزيادة التاء في (لعل) وهي من أخوات (إنَّ) كما حكى الكسائى عن بعض العرب أن منهم من يقول: لعلتك... وفي (لعل) لغات أخري؛ منها: لعلْ، علَّ... إلخ [3] .

٤-ومن الأحكام المتعلقة بهذه النواسخ جواز إدخال نون العماد (نون الوقاية) فيما انتهى بنون مشددة فيها، ويجوز عدم دخوله؛ نحو: إنني وإني، وكأنني وكأني ولكنني ولكني ... إلخ [4] .

ثانيا : تخفيف نون إن وأخواتها :

ذكر المزني لام إلا، وهذه اللام هي التي يسميها البصريون اللام الفارقة، وإنما تلزم إن المخففة النون عند إهمالها نتيجة تخفيفها، وقد اختلف النحاة في هذه اللام أهي لام الابتداء أم لام أخرى ؟ والظاهر من كلام المصنف أنها لام أخرى غير لام الابتداء؛ حيث ذكر لام جواب إن، ولام الابتداء، وهذه لام إلا.

ثالثا : دخول اللام على خبر إن :

ذكر المزني في اللامات لام جواب إنَّ، وأكد أنها توجب كسر همزة إن، ولذلك اختصت بها . وهذه اللام في حقيقتها عند غالب النحاة هي لام الابتداء، وتدخل على أربعة أشياء بعد إن، وهي:

---

(١) **ينظر**: ١/ ٤٦٧ من التحقيق.

(٢) **ينظر**: ١/ ٥٠٣ من التحقيق.

(٣) **ينظر**: ٢/ ٢٠ من التحقيق.

(٤) **ينظر**: ٢/ ١٩١، ١٩٢ من التحقيق.

١- الخبر، ولا تدخل على غير خبر إن من الأخبار، فإذا جاءت في غير خبر إن حكم عليها بالزيادة.و أجاز الكوفيون دخولها على خبر لكن، وأجاز المبرد زيادتها في خبر أن المفتوحة، كما زيدت في خبر المبتدأ شذوذا.

و يشترط لزيادتها في خبر إن شروط، منها: أن يكون الخبر متأخرا، وأن يكون مثبتا، وألا يكون ماضيا متصرفا غير مقرون بقد.

فتدخل على الخبر المفرد، وعلى الخبر المضارع، وعلى الماضي المتصرف المقرون بقد، وعلى الجامد وعلى الخبر الجملة الاسمية.

٢- تدخل اللام على معمول الخبر: بشروط:أن يتوسط بين الاسم والخبر وأن يكون الخبر نفسه صالحا لدخول اللام عليه، وألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا.

٣- تدخل اللام على ضمير الفصل: بشرط أن يكون متوسطا بين الاسم والخبر.

٤ – تدخل اللام على اسم إنَّ: بشرط أن يتأخر عن الخبر [١] .

الحروف العاملة عمل إن: (لا) التبرئة:

كذا ذكر المزني، وكذا يسميها الكوفيون، ويسميها آخرون لا النافية للجنس، وقد ذكرها المزني في فصل (لام ألفات) .

وقد ذكر المزني بعض هذه الحالات كحروف مستقلة؛ كألف التوبيخ، وألف الاستفهام، وألف التمني...

واختلف النحاة في حكم لا التبرئة بعد دخول الهمزة عليها؛ فابن مالك يعطي لها جميع الأحكام التي كانت لها قبل دخول الهمزة عليها مطلقا، على حين فصل بعض النحاة، فإن قصد بها الاستفهام عن النفي أو التوبيخ فالإجماع على أن لها الأحكام نفسها قبل دخول الهمزة، أما إذا قصد بها التمني؛ ففيها رأيان: فمذهب المازني أنها تحتفظ بجميع أحكامها، ويرى سيبويه أنها لا تعمل إلا في الاسم، ولا خبر لها، لا لفظا ولا تقديرا ؛ لأنها صارت بمنزلة الفعل أتمنى، ولا يجوز إلغاء عملها في الاسم كما لا يجوز العطف على اسمها أو وصفه بالرفع مراعاة للابتداء، واختار ابن عقيل مذهب ابن مالك لأنه مطرد .

و الملاحظ على هذه الأحكام أن الأداة (ألا) هي التي تفيد التمني أو التوبيخ أو

---

(١) ينظر: توضيح النحو / ٩٠ وما بعدها، وراجع ٢/ ١٠٢ من التحقيق.

الاستفهام؛ على حين جعل المزني كل هذه المعاني للألف؛ في ألف التمني [(١)] وألف التوبيخ[(٢)]، وألف التنبيه[(٣)]؛ كما أنه ركز على نصب المضارع المسبوق بالفاء في جواب التمني بألا...[(٤)].

المبحث الثالث: الجملة الفعلية

من قضايا الجملة الفعلية الواردة في ثنايا حروف المزني:

أ- هل يجوز إلحاق علامة الجمع أو التثنية بالفعل مع إسناده للظاهر ؟

[وهل يجوز تثنية الفعل وجمعه ؟]

في أكثر من موضع يؤكد المزني أن الحروف المتصلة بالفعل علامات كما نص على ذلك في:

١- ألف التثنية في نحو: (يقومان، وقاما)علامة تثنية [(٥)].

٢- الواو في نحو: يغزون، لم يغزوا، هي علامة للجمع [(٦)].

٣- النون في نحو: يقمن، قمن، علامة جمع التأنيث[(٧)] وهذه حروف وعلامات عند المزني، يؤكده ما ذكره من أن:

٤- الياء في نحو (أنت تقومين، وقومي) ياء التأنيث [(٨)].

و هذه مسألة خلافية بين النحاة، فمنهم من قال بأنها حروف علامات للتثنية أو الجمع، ومنهم من قيده بتقدم الاسم على الفعل، وكل ذلك سيأتي في موضعه من البحث[(٩)].

ب- من نواصب المستقبل:

أورد المزني بعض نواصب المستقبل، واقتصر على ما كان منها على حرف واحد، تبعًا

---

(١) ينظر: ١/ ٥٠٣من التحقيق. (٢) ينظر: ١/ ٥٠٢ من التحقيق.

(٣) ينظر: ١/ ٤٤٩من التحقيق.

(٤) ينظر: توضيح النحو / ١١٤، وما بعدها، وراجع التفاصيل ١/ ٥٠٣ من التحقيق.

(٥) ينظر: ١/ ٤٢٠ من التحقيق. (٦) ينظر: ٢/ ٢٥٦ من التحقيق.

(٧) ينظر: ٢/ ١٦٦ من التحقيق. (٨) ينظر: ٢/ ٣٣١ من التحقيق.

(٩) ينظر: الصفحات المذكورة من التحقيق.

لمادة كتابه، ومن ذلك:

١- لام كي[١]. ٢- لام الجحود[٢]. ٣- لام بمعنى (أن)[٣].

وهذه اللامات كلها من نواصب المستقبل عند الكوفيين، ويرى البصريون أن الناصب هو (أن) مقدرة بعد هذه اللامات، ولذا أنكر البصريون هذه اللامات وأرجعوها إلى لام التعليل[٤] ومن نواصب المستقبل أيضا مما ذكره المزني:

٤-فاء الصرف[٥]. ٥ - واو الصرف[٦].

وهذان الحرفان من نواصب المستقبل عند المزني والكوفيين، على حين يرى البصريون أن الناصب هو (أن) مقدرة، وترجع هذه الحروف - أعني حروف الصرف بوجه عام - إلى حروف العطف عند البصريين.

والناصب عند الكوفيين هو هذه الحروف أنفسها، وعند الفراء والمزني الناصب للأفعال بعد هذه الحروف هو الصرف أو الخلاف... وقد تكرر الكلام عن مصطلح الصرف وحروفه في هذا البحث[٧].

٦-فاء الجواب: وقد أكد المزني أنها تدخل في جواب ستة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والجحد، والتمني، والدعاء، وذهب إلى أنها تنصب المستقبل بنفسها، وقد اختلفت آراء النحاة في ذلك أيضًا، فالناصب عند البصريين (أن) مضمرة، والناصب عند المصنف والكوفيين هو الفاء نفسها، وهي التي يسميها البصريون فاء السببية[٨].

و الملاحظ أن المزني لم يذكر الرجاء ضمن الأشياء التي ينصب المستقبل بعد الفاء في جوابها، وأظنه قد وافق البصريين في عدم إجازتهم النصب في هذه الحالة؛ مع أن مذهب الكوفيين جواز النصب قياسا على النصب في جواب التمني، محتجين بقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٩] بنصب (فأطلع)، وقد

---

(١) ينظر: ٢/ ٩٦ وما بعدها من التحقيق.
(٢) ينظر: ٢/ ٩٨ من التحقيق.
(٣) ينظر: ٢/ ١٢٥ من التحقيق.
(٤) راجع الإنصاف / المسألة (٧٩، ٧٦، ٨٢).
(٥) ينظر: ٢/ ٥٦ من التحقيق.
(٦) ينظر: ٢/ ٢٧٩ من التحقيق.
(٧) ينظر: ٢/ ٥٦ من التحقيق.
(٨) ينظر: ٢/ ٦٢ من التحقيق.
(٩) سورة غافر / ٣٦، ٣٧.

أشار ابن مالك إلى مذهب الكوفيين بقوله:

و الفعل بعد الفاء في الرجا نصب   كنصب ما إلى التمني ينتسب

والخلاف حول الأشياء التي تنصب الفاء في جوابها مذكور في غير موضع من البحث[1].

إبطال عمل ناصب الاستقبال:

ذكر المزني أن السين، و(لا) النافية تبطل عمل ناصب الاستقبال، يعني يرتفع المستقبل بعد ما ذكر؛ وذلك لوجود فاصل بين الأداة وبين الفعل، فإذا كان مع أنْ فهي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والمستقبل بعدها مرفوع في محل رفع الخبر، وتقدم طرف منه، كما سيأتي مزيد تفصيل له آخر السينات من هذا البحث[2].

ج - جزم المستقبل:

ذكر المزني من جوازم المستقبل:

١-لام الأمر:

وأكد أنها تجزم الأفعال، وسيأتي تفسير قوله: (الأفعال) بأنه فعل الأمر من المستقبل باللام، نحو: لتكتب، وكذا تشمل ما يسميه الكوفيون: مثال الأمر، وسماه المزني الأمر؛ نحو: اكتب، والدليل على ذلك أمران:

الأول: أن المزني يجيز عمل اللام مضمرة كما يفهم من شواهد لام الإضمار؛ نحو قول الشاعر [من الطويل]:

....   ولكن يكن للخير منك نصيب

فالأصل عنده: ليكن؛ قال: فأضمر اللام.

و الثاني: أن المصنف درج على تحديد الفعل بقوله: المستقبل، كما مر ذكره في النواصب منذ قليل، ولكنه هنا تعمد الإطلاق، وليس من اليسير اتهامه بالوهم أو

---

(١) راجع الإنصاف : المسألة / ٧٦، وانظر ٢/ ٥٦، ٢٧٩ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٥١، ٥٢ من التحقيق.

النسيان في مثل هذه القضايا.

وقد أكد أن علة جزم لام الأمر للأفعال تضمنها معنى الأمر، ونص على حركة هذه اللام، مؤكدًا أنها مكسورة، وهذا هو الأصل، ثم بين حالات اتصالها بالواو أو الفاء أو ثم، وأجمل الأمر على جواز التحريك، مع نصه على أن التسكين هو الأصل والأجود عند اتصالها بأحد الحروف المذكورة، وهو مذهب الكوفيين، وقد رجح آخرون الكسر مع (ثم) كما ذكر الزجاجي؛ خلافًا لأهل الكوفة ومعهم المصنف . ونقل المزني عن الفراء أن بعض قبائل العرب يفتحون لام الأمر [1].

هل يجوز عمل اللام الجزم مضمرة ؟

وأخيرًا: فيما يتعلق بعوامل الجزم: تقدم أن المزني يجيز عمل اللام مضمرة، وهو وإن لم يصرح بأنه ضرورة إلا أنه مثل له بالشعر، ولكنه درج على أن ينص على موضع الضرورة، ولما لم ينص هنا على غير عادته – إضافة إلى صنعه الذي يقتضي أن الأمر مقتطع من المستقبل، وتصريحه بجزم اللام للأفعال بصيغة الإطلاق – على غير عادته؛ من أجل ذلك كله علمنا أنه يجيز عمل اللام الجزم مضمرة، وهي مسألة خلافية بين النحاة، فمنعه بعضهم مطلقًا، وقصره بعضهم على الضرورة، وأجازه بعضهم في السعة والاختيار، وتقدم طرف من ذلك [2].

٢-(لا) الناهية:

ورد عند المزني (لا) الناهية ومثالها: لا تقم، وهو نص في عملها الجزم، وإن لم يصرح به [3]، كذا ذكر في الألفات ألف الزجر، ومثل لها بالمثال نفسه، وهذا تأكيد لعمل هذه الأداة الجزم في المستقبل.

كما يفهم من كلام المزني القول بتركيب هذه الأداة (لا) من ألف الزجر، ولام الأمر، أو أن أصل الأداة ألف الزجر، واللام وصلة؛ لها كما يتوصل إلى لام التعريف بالألف، وبكلٍّ قال النحاة .

---

(١) المغني مع الأمير ١ / ٢٤٥، ٢٤٦ وينظر: ٢/ ٩٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: الإنصاف / أثناء المسألة ٧٢، وراجع ٢/ ١٣٨ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٣٧٨ من التحقيق.

ويمكن القول بأن المصنف يرى أنها مركبة من لام النهى ما ورد في إحدى النسخ في اللامات من لام النهي، ولم يمثل لها، على أن الخليل قد أورد لام النهي هذه، ومثل لها بلا...[1].

المبحث الرابع: من قضايا حروف الجر

١- يجوز تناوب حروف الجر بعضها مكان بعض:

وهذه مسألة خلافية؛ حيث نسب إلى الكوفيين إجازتهم هذا التناوب، ونسب إلى البصريين المنع، وقد ذكرت أقوال النحاة في هذه المسألة مشيرًا إلى أن هذا الإطلاق فيه نظر؛ إذ نُقِلَتْ نصوصٌ عن سيبويه وأبي عبيدة وغيرهما من متقدمي البصريين تفيد - إذا صحت نسبتها - أن بعض البصريين يجيزون هذا التناوب، كما أن من الكوفيين أو ممن نهج نهجهم - من لم يطلق الإجازة وإنما قيدها بشروط كما عند الإمام ابن جرير الطبري.

والمجيزون كذلك يفطنون إلى سر المخالفة بين الحروف المتناوبة بمعنى أن الحروف لا تتطابق تطابقًا تمامًا؛ وأعنى بذلك أن القول بجواز نيابة حرف عن آخر لا يعني أنه يؤدي معناه ووظيفته تماما.

وسنجد عن المصنف عددًا من الحروف وقعت موقع بعضها البعض، في الحروف عامةً، وفي حروف الجر خاصةً حتى إنه بين هذا الأخير ونص عليه في اللامات بقوله: لام الخلف عن حروف الصفات[2]، وذكر أنها تنوب عن:

١- على[3]. ٢- في[4]. ٣- مع[5]. ٤- عن[6]. ٥- إلى[7].

وكذلك احتج لها بعدد من الشواهد كما هو مذكور في اللامات. وهو صريح في متابعته لجمهور الكوفيين في إجازة تناوب الحروف عامة وحروف الجر خاصة، ومقتضى صنع المزني وإطلاقه أنه قياس مطرد. وسيأتي تفصيل ذلك والخلاف فيه[8].

---

(١) ينظر: ٢/ ٧٧، ٩٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ١١٠ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١١٤ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ١١٥ من التحقيق.

(٥) ينظر: ٢/ ١١٦ من التحقيق.

(٦) ينظر: ٢/ ١١٥ من التحقيق.

(٧) ينظر: ٢/ ١١٧ من التحقيق.

(٨) ينظر: ٢/ ١١١ من التحقيق.

المبحث الخامس: التوابع

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه، وهو على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، وقد ذكر المزني بعض أحكام التوابع في حروفه، ومن ذلك:

أ- النسق

عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، وتكرر مصطلح النسق في مواضع من الكتاب، وحروف النسق تسعة، وقد ذكر المزني من حروفه ما يلي:

١- فاء النسق

ونصه يفهم منه أنها تفيد الترتيب، وأكد أنها تدل على فصل بين الأول والثاني وأن الفعل لم يقع منهما معًا، فقوله بالترتيب مفهوم من قوله: (الأول، والثاني) ، وباقي كلامه يفيد اتصال المعطوف بالمعطوف عليه مباشرة، وهو معنى التعقيب أيضًا، وهو مذهب الجمهور؛ خلافًا للفراء الذي نفى إفادة الفاء للترتيب، واستغرب ابن هشام ذلك من الفراء، مع قوله: (الفراء) بأن الواو للترتيب كما نسب إليه النحاة(١) .

٢- واو النسق

أكد المزني أنها لا تفيد إلا مطلق الجمع، وحكى الإجماع على ذلك، وقد ادعى هذا الإجماع أيضًا السيرافي؛ كذا ذكره ابن هشام ورده بأن عددًا من النحاة واللغويين يقولون بإفادتها للترتيب، منهم قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي، ونقل الجويني في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية.

وانتهى ابن هشام إلى أن القول بعدم إفادة الواو للترتيب ليس إجماعًا، وإنما هو قول غالب النحاة، وبنحو ما قال ابن هشام في رد دعوى السيرافي يمكن أن نقول في دعوى المزني الإجماع نفسه؛ إلا إذا اعتبرنا أن الإجماع في عرف المصنف ينعقد بقول غالب النحاة بلا اعتبار للقلة المخالفة. وقد نسب ابن عقيل القول بإفادة الواو للترتيب إلى الكوفيين،

---

(١) ينظر: ٢/ ٥٤ من التحقيق.

ونسب العكس للبصريين .

و مما يتصل بهذه الواو ما ذكره من نسبة العمل إليها في رد الثاني على الأول بمعناه، وقد اختلف النحاة في حقيقة هذه الواو؛ هل هي نائبة عن العامل ؟ أو بمعناه... وقيل غير ذلك مما لا طائل من ورائه [1] .

٣- (لا) النسق

ذكرها المزني ومثل لها فقط دون أي تفسير، و(لا) حرف نسق يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه، وذلك بشروط؛ منها: أن يكون الكلام قبلها موجبا لا منفيًّا، وأن يكون المعطوف مفردا لا جملة، وألا يكون صفة ولا خبرا، وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، وإلا خرجت عن العطف ووجب تكرارها ، ولها تفاصيل ستأتي في موضعها [2] .

٤- أم

و هي قسمان: متصلة ومنقطعة، وأم المتصلة - وهي العاطفة - هي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة استفهام يطلب بها وبأم التعيين، وهذه الأخيرة تحديدا هي التي ذكرها المزني عند ذكره لألف الاستفهام، وجعل (أم) علامة عليها، وعلامة المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية أن تقع بين جملتين قبلهما معا همزة التسوية، وكلتا الجملتين مؤولة بمصدر؛ فهما جملتان في تأويل مفردين، وأم في هذه الحالة بمعنى الواو؛ نحو: سواء عليَّ أقعدت أم قمت.

أما المسبوقة بهمزة التعيين - وهي التي قصدها المزني - فنحو: أ محمد مسافر أم خالد؟

و يجوز حذف همزة الاستفهام والتسوية قبل أم إن علم أمرها ولم يوقع حذفها في لبس، وتبقى أم متصلة كما كانت قبل الحذف؛ ويعنينا أم المسبوقة بهمزة الاستفهام التي نص عليها المصنف، فقد تحذف همزة الاستفهام هذه قبل أم؛ نحو قول الشاعر [من الطويل]:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا   بسبعٍ رمين الجمر أم بثمان

(١) ينظر: ٢/ ٢٤٣ من التحقيق.   (٢) ينظر: ٢/ ٣٧٧ من التحقيق.

و الفرق بين أم المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية والمسبوقة بهمزة التعيين ما يلي:

١ – أن الكلام مع الأولى لا يحتاج إلى جواب؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام.

٢ – أن الكلام مع الأولى محتمل للتصديق والتكذيب.

٣ – أن الجملتين مع الأولى في تأويل مصدرين؛ خلافا للثانية في كل ذلك(١) .

ب- النعت

ذكر المزني هذا المصطلح في عدد من المواضع بما يفهم أنه يعني به عددًا من الأشياء، منها:

١ – التابع المعروف عند البصريين بـ (الصفة).

٢ –الكلمات المشتقة التي ينعت بها.

٣ – التوابع الأربعة. وتقدم طرف من ذلك كما سيأتي تفصيله (٢) .

النعت (الصفة)

وهو التابع المكمل لمقصوده ببيان صفة فيه، أو فيما يتعلق به..أقسام النعت: ينقسم النعت – كالخبر – إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة، ومما ورد في حروف المزني من أحكامه ما يلي:

١ –يجوز إدخال الواو قبل النعت المفرد، كما يجوز النعت بلا واو، والواو هذه تسمى: واو دليل النعت؛ نحو: جاء أخوك وابن عمك والقريب لك، يعني بذلك شخصًا واحدًا، وجعل منه المزني قوله تعالى: ﴿ وَبَنَاتِ خَـٰلَـٰتِكَ ٱلَّـٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾(٣) على قراءة ابن مسعود بالواو (٤)، وقد ذهب إلى ذلك الطبري؛ حيث ذكر قراءة ابن مسعود هذه وقال: "... وذلك وإن كان كذلك في قراءته محتمل أن يكون بمعنى قراءتنا بغير الواو؛ وذلك أن العرب تدخل الواو في نعت من قد تقدم ذكره أحيانا... واستدل الطبري لذلك بما رواه بسنده عن أم هانئ: "أن النبي ﷺ خطبها فاعتذرت له... قالت: لم أحلَّ له؛ لم أهاجر معه؛ كنت من الطلقاء" (٥) .

---

(١) ينظر: ١/ ٤٧٨ وما بعدهامن التحقيق.

(٢) ينظر: ١/ ٤٣٩ من التحقيق.

(٣) سورة الأحزاب/ ٥٠ .

(٤) ينظر: ٢/ ٢٧١ وما بعدها من التحقيق.

(٥) ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل أي القرآن) المجلد العاشر / ج ٢٢ / ص ١٥، وما بعدها.

ما الذي ينعت به من الكلمات ؟

سبق القول بأن النعت يكون بالمفرد وبالجملة وبشبه الجملة، ويشترط في المفرد أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق، ومما يتعلق بالنعت المفرد المشتق عند المزني أنه أطلق على بعض الحروف الواردة فيما سماه بالنعوت مصطلحات محددة قد تكون مستقاة من معنى الكلمة كلها، ومنه ما ذكره في الأوصاف المشتقة التي ينعت بها، ومنها:

١ - أفعل الذي مؤنثه فعلاء؛ نحو: أحمر، الألف فيه تسمى ألف النعت.

٢ - فعول، كصبور وعجول؛ الواو فيه تسمى واو النعوت وهذه تدخل في البنية، ومجموع الصيغ يؤدي إلى القول بأن النعت فيه دلالة على الأوصاف الملازمة الملاصقة لصاحبها، وقد أشار ابن كيسان إلى هذا المعنى (١).

المبحث السادس: من الأساليب اللغوية

باستقراء حروف المزني يمكن أن نتبين أنها تضمنت إشارات إلى عدد كبير من حروف الأساليب النحوية واللغوية وفيما يلي محاولة لتجميعها وإعادة بنائها.

١ - أسلوب التعجب

والتعجب: انفعال يحدث في النفس إذا رأت شيئا فيه مزية وزيادة وخفي السبب. والقول فيه كسابقه من حيث شروط الاشتقاق، وله صيغ قياسية تقدم بيانها، وله صيغ سماعية أوردها المزني في ضوء حروفه، منها:

أ- لام التعجب: وأورد تحتها عددًا من الصيغ السماعية؛ منها قولهم: لله درُّ فلان !! ومنه قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ (٢) والتقدير: اعجبوا لإيلاف قريش. ومنه قوله تعالى: ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ (٣)، وكل ذلك مداره على السماع.

٢- أسلوب التفضيل

تقدم في المسائل الصرفية القضايا المتعلقة بصيغة التفضيل الواردة عند المزني في ضوء الحروف الآتية:

---

(١) ينظر: ١/ ٤٣٩ من التحقيق. (٢) سورة قريش / ١.

(٣) سورة المرسلات / ١٢، ينظر: ٢/ ٦٥ من التحقيق.

أ- ألف النعت: في (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء[1].

ب- ألف الإبلاغ في أفعل منك[2].

٣- أسلوبا المدح والذم

ورد عند المزني بعض الحروف المتصلة بالمدح والذم وإن لم تكن مما تعارف عليه النحاة في هذين الأسلوبين من ذلك:

١- ألف المدح [3].　　　　٢- ألف الذم [4].

ونص على أنهما تصحبان هاء الداهية الداخلة للمبالغة في المدح؛ كعلامة ونسابة وللمبالغة في الذم؛ نحو: هلباجة وجخابة[5].

٣-لام المدح وذلك نحو: لودع الرجل، ولوهبت المرأة[6].

٤-واو المدح: نحو: جاء زيد وأيُّ رجل[7].

٥- واو الجحود: كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[8] ونحو قولهم: ومن زيد في الناس ؟ قال المزني: تنكره بجحودك إياه[9].

والملاحظ على هذه الحروف أن المصنف قد أضفى دلالة الصيغة على الحرف في ألفي المدح والذم، والمعنى ليس من دلالة الألف فقط، بل من مجمل الصيغة.

وأضفى دلالة المدح المستفاد من التركيب كله على اللام وسماها لام لمدح؛ و كذا في واو المدح نجد أن المدح مستفاد من (أيّ) وتعرف بين النحاة بأنها أي الدالَّة على الكمال، وهي في حقيقتها استفهام تقريري.

أما واو الجحود فقد أدرجتها ضمن حروف الذم لدلالة الإنكار عليه، وإن لم يكن صريحًا في الذم. كذلك نلاحظ على كل هذه الصيغ أن معنى المدح أو الذم فيها لم يخضع

---

(١) ينظر: ١/ ٤٣٩ من التحقيق.

(٢) ينظر: ١/ ٩٤ من التحقيق.

(٣) ينظر: ١/ ٥٠١ من التحقيق.

(٤) ينظر: ١/ ٤٩٩ من التحقيق.

(٥) الجخابة والهلباجة: معناهما: الأحمق [المخصص لابن سيده / السفر السادس عشر ١٨٣] وينظر: ٢/ ٢٠٩من التحقيق.

(٦) ينظر: ٢/ ١٢٠من التحقيق.

(٧) ينظر: ٢/ ٢٩١من التحقيق.

(٨) سورة آل عمران / ١٣٥.

(٩) ينظر: ٢/ ٢٧٥من التحقيق.

للقياس؛ بل مردُّها جميعًا إلى السماع والاجتهاد الشخصي في التفسير ومن حروف المدح التي تقترب من الصيغ القياسية مما ورد عند المزني:

٦-باء المدح: نحو قولنا: كفاك بزيد رجلا (١) .

٧-باء التعظيم: نحو قولنا: ناهيك به رجلا (٢) .

وهاتان الصيغتان من صيغ زيادة الباء اطرادًا، فباء المدح هي المزيدة في الفاعل، فإذا جاء بعده (أن) أو (إن) ومدخولها فإن ما دخلت عليه الباء هو المفعول، والمصدر المؤول حينئذ هو الفاعل؛ نحو: كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع.

وباء التعظيم هي المزيدة في المبتدأ، حيث يعرب مدخولها مبتدأ، و(ناهيك) خبره. والتعظيم نوع من المبالغة في المدح، نفهم ذلك مما ورد في المعاجم في بيان معنى (ناهيك): يقال: هذا رجل ناهيك من رجل؛ معناه: أنه بجدِّه وغنائه ينهاك عن تطلب غيره (٣) .

وكذلك يجب التنبيه على أن المدح مستفاد من مجمل الصيغة فيما سبق.

أما الصيغ القياسية للمدح والذم فلم يذكر المزني منها إلا فعل المدح (نعم) عرضًا عند حديثه عن هاء العماد نقلا عن بعضهم ممن قالوا بأنها (فعل) افتقر إلى سبقه بهاء العماد ليصلح دخول فعل آخر عليه، وهو رأي البصريين (٤) .

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن المزني لم يذكر لامًا للذم على خلاف عدد من النحاة كما عند الخليل والمرادي... ، وعلى خلاف ما عهدناه من ميله للتفريع، كذا نلاحظ اهتمام المزني بمعنى المدح والذم بين المعاني العامة (٥) .

٤ -أساليب النداء والندبة والاستغاثة

أ - أسلوب النداء

جعل المزني الألف المذكورة بمعنى (يا) (٦)، ولم يذكر المزني من حروف النداء غيرها باعتبار إفرادها إلا ما ورد عرضا في الأمثلة من : أيْ، ويا.

---

(١) ينظر: ١/ ٥٤٠من التحقيق. (٢) ينظر: ١/ ٥٤٢من التحقيق.

(٣) ينظر: مختار الصحاح للرازي / با (١ / ١٦).

(٤) ينظر: ٢/ ٢٢٠من التحقيق. (٥) راجع شرح ديباجة الكتاب ص ٤٤٥.

(٦) ينظر: ١/ ٤٥٢ من التحقيق.

أسماء لازمت النداء:

قد ذكر المزني عرضا بعض الأسماء التي لازمت النداء؛ وذلك في ألف التأنيث في نحو: لكاعِ، وصناعِ... ويبدو لي أن المزني لا يخص هذه الأسماء بالنداء؛ لأنه لم ينص على ذلك على غير عادته في الحروف (١) .

حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

بالنظر في هذه الأوجه المختلفة سنجد أن المزني قد ذكر معظمها مبعثرا في حروفه؛ نحو ما ذكره مما يلي:

١ – ألف مبدلة من ياء مكسور ما قبلها: وقد حاولت تفسير هذه الألف فوجدتها تنطبق في إحدى حالاتها على حالة انقلاب الياء ألفا مع إبقائها (٢) .

٢ – في ياء الإيجاز: نجد أنها تشمل كل الحالات التي تحذف فيها الياء ومنها حذفها في النداء مع الاجتزاء عنها بالكسرة (٣) .

٣ – في ياء الندبة: نجد أنها تشمل حالة انقلاب المنادى (في المندوب) ألفا، كما نص المزني على جواز بقائها ياء وكسر ما قبلها (٤) .

ب - أسلوب الندبة

وهي التفجع على المنادى أو منه لألم أو لفاجعة وقعت له، والمندوب هو المتفجع عليه أو المتفجع منه . وذكر المزني عددًا من حروف الندبة، هي:

١ - ألف الندبة؛ نحو: وا زيداه (٥). وسمى هذه الألف ألف الترنم.

٢- هاء الندبة: وهي الهاء اللاحقة للمندوب، في أسلوب الندبة في نحو المثال السابق، وأجاز المزني فيها لغتين، الرفع والكسر والأصل في هذه الهاء عند النحاة السكون، لأنها موضوعة للوقف، والقول بتحريكها قول بعض الكوفيين، وعده بعض النحاة لحنًا فاحشًا وخروجًا عن كلام العرب، كما صرح بذلك ابن يعيش (٦) .

---

(١) ينظر: ١/ ٤٤٥ من التحقيق.

(٢) ينظر: ١/ ٤٧٣ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ٣٤٢ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ٣٥١ من التحقيق.

(٥) ينظر: ١/ ٤٥٣ من التحقيق.

(٦) ينظر: ٢/ ٢٢٥من التحقيق.

٣-ياء الندبة: وقصد بها الياء الداخلة عند التفجع والتأسي؛ في نحو: يا ويلتي ويا حسرتي، وذكر أنه يجوز أن تكون الياء – هنا – للإضافة، وأن تكون للندبة، يعني بذلك كسر ما قبلها على الأول، أو فتحه على الثاني.

وأخيرًا ذكر المزني أنه يندب بلا واو في نحو: أ زيداه، يا زيداه، وهذا مشروط بأمن اللبس[١].

ج – أسلوب الاستغاثة

ورد من حروف الاستغاثة عند المزني:

- لام الاستغاثة: نحو: يا لكذا، يا لنابِ[٢].

ونلاحظ على الحروف السابقة ما يأتي:

١- يعتبر النحاة ومنهم المزني (يا) أمًّا لباب النداء وما يتبعه من الندب والاستغاثة، بل والتنبيه كما سيأتي هنا، وهي أعم حروف النداء ، والدليل على ذلك أنه فسر ألف النداء (الهمزة) بقوله: (يا) وكذلك وقوعها في الندبة موقع الواو (وا). ولذلك اختصت بأمور، منها: أنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء لفظ الجلالة وفي أيها، وأيتها، وفي الاستغاثة، وهي التي تقدر وحدها عند الحذف.

٢- في ألف النداء: يمكن أن نفهم من تمثيل المزني وتفسيره للمثال أنه يجيز إضمار همزة (ألف) النداء، وذلك مفهوم تمثيله بقوله: أيها الرجل، وتفسيره بقوله إنه بمعنى: يا أيها الرجل . وهذه مسألة خلافية؛ وفيها تفصيل، فيمتنع حذف حرف النداء في المواضع الآتية: في نداء المندوب ، وفي نداء المستغاث، وفي نداء البعيد، وفي نداء الضمير، وفي نداء النكرة غير المقصودة، وفي نداء اسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم، ويجوز حذف حرف النداء في غير مواضع المنع.

٣- تحريك هاء الندبة من مذهب الكوفيين كما تقدم منذ قليل.

٤- لام الاستغاثة عند المزني تشمل لامي المستغاث به والمستغاث له؛ خلافًا لعدد من النحاة.

٥- بعض حروف النداء (يا) تستخدم للنداء والندبة والاستغاثة، كما تستخدم عند

---

(١) ينظر: ٢/ ٣٥١ من التحقيق.　(٢) ينظر: ٢/ ١٠١ من التحقيق.

المزني للتنبيه كما سيأتي بعد قليل.

٥- حروف التنبيه

أورد المزني من الحروف التي تكون للتنبيه ما يلي:

١- ألف التنبيه: ونص المزني على أنها تراوح الياء مرة و(لا) مرة أخرى؛ نحو: أي، وألا [١].

٢- هاء التنبيه: نحو الهاء في: هذا، وهلم[٢].

٣- ياء التنبيه: نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٤]. قال المزني عن الآية الأولى إن التقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا [٥].

ونلاحظ على هذه الحروف:

١- المعروف عند اللغويين أن التنبيه هو وظيفة الأداة كلها في (ألا، أي) وجعل المزني معنى التنبيه مستفادًا من الألف، على عادته في إضفاء معنى الأداة كلها على الحرف محل التفسير والتمثيل. وفي تمثيله بأي فيه نقل لمجال الحرف من النداء إلى التنبيه؛ كما سيأتي في ياء التنبيه هنا.

٢- قوله بأن الهاء في (هلم) للتنبيه جارٍ على مذهب بني تميم في القول بأن أصله (ها) التي للتنبيه، و(لُمَّ) فعل أمر، وإليه ذهب الكوفيون، وأهل نجد يصرفونها؛ فيقولون: هلمّا، وهلمُّوا، وهلممن....

٣- في ياء التنبيه دلالة على مذهب المزني الذي يفهم منه أن حروف النداء تستخدم للتنبيه، ففي الشاهد الأول اجتماع (يا) مع (ألا) وهذه حالة لها مسوغ عند بعض النحاة من انتقال دلالة (ألا) إلى (يا)...، أما الشاهد الثاني فإنه صريح في أن أدوات النداء تستخدم للتنبيه، والدليل على ذلك أنه لم يذكر (ياءً) للنداء؛ على حين ذكر له ألفًا. وقد ذهب به إلى أن أصل حروف النداء أنها موضوعة للتنبيه وقصر بعضهم مجيء (يا) للتنبيه على مواضع محددة، وقد ذكرتها ونقلت الخلاف فيها عند عرض المصنف لهذه الياء.

---

(١) ينظر: ١/ ٤٩٩ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٢٣٧ من التحقيق.

(٣) سورة النمل/ ٢٥.

(٤) سورة الأعراف / ٥٩.

(٥) ينظر: ٢/ ٣٣٨ من التحقيق.

٤- يمكن أن يقصد المزني الياء فقط في (يسجدوا) وفي (يا) وذلك أنه قد جعل الألف – مثلا – في (يا ليت) ألف التمني، والمعروف عند النحاة أن (يا) عندما تدخل على (ليت) تصبح (يا) للتمني، فإذا كانت الألف للتمني في هذه الحالة عند المزني فإن (الياء) فقط – عند المزني – للتنبيه، وليس ذلك غريبًا على ميله للتفريع وتحليل الكلمات إلى أدق صورة ممكنة.

٦ - أسلوبا الإغراء والتحذير:

ذكر المزني مصطلح الإغراء فقط، ولكنه قصد به الإغراء والتحذير معًا.

وليس المزني وحده من يقتصر على الإغراء للدلالة على التحذير أيضا؛ حيث نجد أن كثيرا من النحاة يقتصرون على ذكر مصطلح الإغراء وإدراج التحذير تحته؛ وذلك لأن أحكامهما في مجملها متشابهة؛ فالإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، والتحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليفعله، وصورهما متشابهة، مع مراعاة أن الإغراء لا يكون بإيَّا.

ومما ورد من حروف الإغراء وقضاياه عند المزني:

١-ألف الإغراء: في نحو: دراكِ، وتراكِ[١].

٢-باء الإغراء: في نحو: عليك بزيدٍ، ودونك بزيدٍ، ونص المزني على أن باء الإغراء هذه لا تقال مع غيرهما، يعني لا تدخل على غير هاتين الكلمتين من أسماء الأفعال[٢].

كما ذكر المزني- عرضًا – النصب على الإغراء فيما نقله عن الفراء، في نحو قول الشاعر [من الوافر]:

ألا أبلغ أبا عمرو رسولا   وإياك المحاينَ أن تحينا[٣]

ومما سبق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

١- لاقت صيغة (فعال) عناية المزني، وأطلق على الألف فيها مسميات مختلفة، منها ما مر في ألف التأنيث؛ في نحو، صناعِ ولكاعِ[٤].

---

(١) ينظر: ١/ ٤٩٤ من التحقيق.   (٢) ينظر: ١/ ٥٤٥ من التحقيق.

(٣) تقدم التعليق عليه، ينظر: ٢/ ٢٦٠ من البحث.

(٤) ينظر: ١/ ٤٤٥ من التحقيق.

ومنه ما أورده هنا في ألف الإغراء، وهي من صيغ الأمر القياسية في أسماء الأفعال، كنزالِ ودراكِ؛ قياسًا على المنقول منه، نحو: حذار... والقياسي في ذلك الكسر، وورد فيها الفتح على لغة بن أسد، نحو: نزالَ وقتالَ.. إلخ وتوسع بعض النحاة فيها، كما سيأتي تفصيله[١].

كما تأتي صيغة (فعال) في تسمية الأنثى، كحزام وقطام.

٢-أكد المزني أن المتعدي من أسماء أفعال الأمر بالباء صيغتان فقط، مشيرًا بقوله: (ولا يقال مع غيرهما) إلى أن وضع الظروف والمجرورات موضع الأفعال – بوجه عام – موقوف على السماع في تعدِّيه ولزومه، فما سمع متعديًا بحرف لم يتعدَّ بغيره، وما كان متعديًا بنفسه فإنه لا يتعدى إلا بالحرف والعكس صحيح[٢].

٧- أسلوب القسم

وقد ذكر المزني من حروف القسم ما يأتي:

١ – ألف القسم: نحو: آللهِ إنك لظالم، وايمن الله، وايم الله[٣].

٢– باء القسم: نحو: بالله إني لمؤمن[٤].

٣– تاء القسم: نحو: تالله[٥].

٤– لام القسم: نحو: لعمرك[٦].

٥– واو القسم: نحو: والله لا أفعل ذلك[٧].

وبملاحظة هذه الحروف نجد ما يأتي:

١ – لم يذكر المزني عمل هذه الحروف إلا في الواو حيث أكد أنها تخفض الأسماء، وعند حذفها يجوز في الاسم وجهان: الرفع مع الخفض أو النصب، والأول اختيار الكوفيين والثاني اختيار البصريين.

---

(١) ينظر: ١/ ٤٩٤ من التحقيق.

(٢) ينظر: ١/ ٥٤٥ من التحقيق.

(٣) ينظر: ١/ ٤٨٢ من التحقيق.

(٤) ينظر: ١/ ٥٢٦ من التحقيق.

(٥) ينظر: ٢/ ٢٢ من التحقيق.

(٦) ينظر: ٢/ ١٠٥ من التحقيق.

(٧) ينظر: ٢/ ٢٤٩ من التحقيق.

٢- والمفهوم من تفريق هذه الحروف أن كلا منها أصل قائم بذاته، وهو أفضل ما قيل في حروف القسم – خلافًا لمن ذهب إلى أن الواو نابت عن التاء والتاء نابت عن الباء.. إلخ.

٣- لم يفرق المزني بين حروف القسم المستقلة ببنيتها (حروف المعنى) نحو الواو والتاء، وبين حروف القسم الواقعة في كلمةٍ يدل مجموعها على القسم، نحو: ايمن الله، ايم الله، لعمرك... إلخ.

يفهم من مثال المزني أن تاء القسم لا تكون إلا مع لفظ الجلالة، وقد أجاز غيره دخولها مع لفظ (رب) في نحو: ترب الكعبة، وهذه المسألة فيها خلاف.

ومن الحروف التي تتصل بأسلوب القسم أيضا حروف الجواب، ومنها:

١-لام جواب القسم: وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[١].. إلخ.

وفي موضع آخر سماها لام اليمين، وقصد بها اللام التي توجب توكيد المستقبل – عند اتصاله بها مباشرة بالشروط المعروفة – بالنون.

٢ - (لا) جواب القسم: والله لاتقم[٢].

٣ - النون الثقيلة: وهي نون التوكيد التي تدخل في المستقبل عند توكيده في جواب القسم المتصل باللام[٣].

٨-أسلوب الاستفهام

ذكر المزني بعض حروف الاستفهام أصالة، وهي حروف الاستفهام المفردة، والبعض الآخر ورد عرضا في ثنايا الحروف، من ذلك:

١-ألف الاستفهام؛ نحو: أقام زيد ؟ وجعل من علاماتها:

أ) أن يأتي بعدها (أم).

ب) تحل (هل) محلها استحسانا.

---

(١) سورة التين / ٤ .

(٢) ينظر: ٢/ ٣٨٠ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٩٢من التحقيق.

٢-(هل): وقد ذكرها كعلامة من علامات الألف، كما تقدم ونلاحظ على هذه الحروف ما يأتي:

١- قد يفهم من كلام المزني المساواة بين ألف الاستفهام و(هل) على حين تعتبر ألف الاستفهام (الهمزة) أم الباب وتختص عن (هل) وغيرها بعدد من الميزات، وقد ذكرتها في موضعه من البحث [١] .

٢- ومن القضايا المتصلة بهمزة الاستفهام (الألف) ما ذكره المزني من حالة دخولها على كلمة مبدوءة بألف (همزة) نحو: أأنت، أإذا، فذهب المزني إلى جواز إدخال ألف بينهما عند التخفيف، وسماها ألف الإدخال أو ألف الإقحام، وأمثلته تضمنت حالتين؛ الأولى: دخول همزة الاستفهام على همزة مفتوحة، والثانية: دخول همزة الاستفهام على همزة مكسورة . ولذلك تفصيل مذكور في ألف الإدخال [٢] .

٣- ذكر المزني عددًا من الحروف ترجع في حقيقتها إلى تفريعات عن حروف الاستفهام؛ من ذلك:

أ) ألف التوبيخ؛ نحو: أقعدت بالبيت ! فالأسلوب استفهام والألف استفهام، والتوبيخ من المعاني الفرعية التي تخرج إليها الألف عن حقيقة الاستفهام [٣] .

ب) ألف التمني: نحو: ألا ماءَ فأشربَه... وأصلها ألف الاستفهام دخلت على لا التبرئة أو (لا) النافية، والتمني مستفاد من الأداة كلها التي تغير معناها بعد تركيبها، أما الهمزة (الألف) فهي الدالة على الاستفهام [٤] .

وأخيرًا: ذكر المزني انتصاب المضارع المقترن بالفاء الواقعة في جواب الاستفهام؛ نحو: هل لك مال فتعينَ ؟

٩-أسلوب التوكيد

ذكر المزني عددًا من مواضع التوكيد في حروفه، من ذلك:

١-باء التوكيد والعموم: وقصد بها الباء الداخلة في خبر (ما) النافية؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٥] .

---

(١) ينظر: ١/ ٤٧٥ من التحقيق.

(٢) ينظر: ١/ ٤٧٥ من التحقيق.

(٣) ينظر: ١/ ٥٠٢ من التحقيق.

(٤) ينظر: ١/ ٥٠٣ من التحقيق.

(٥) سورة البقرة/ ٨، ينظر: ١/ ٥١٥ من التحقيق.

٢-باء الانضمار: وهي الباء السابقة و لكن حالة إضمارها؛ على نحو ما قدره المزني في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[١] قال: أي: ببشر.

٣- سين التأكيد للمستقبل: نحو: سأفعل[٢].

٤-لام التأكيد: نحو: إنك لتحفظ القرآن، ونص على أنها كل لام يصح الكلام مع حذفها[٣].

٥-لام جواب (إن): ذكر أن فيها معنى التوكيد، وتختص بإن؛ لأنها تكسر همزتها[٤].

٦- (لا) التوكيد؛ نحو: ما قام زيد ولا عمرو[٥].

٧- النون الثقيلة، وتقدم تفصيلها في الفعل[٦].

٨- التوكيد بإنْ النافية وإلا، وهو مقتضى ما ذكره المزني في لام إلا[٧].

... إلى غير ذلك مما اشتملت عليه حروف المزني من الحروف التي تندرج تحت أساليب لغوية أخرى؛ اللام التي بمعنى الفاء، فهي الداخلة في جواب الشرط، وكذلك لام جواب لولا، ولام جواب إذن.. إلخ، وفيما ذكر - بعون الله - كفاية.

* * *

---

(١) سورة يوسف / ٣١، ينظر: ١/ ٥٢٢ من التحقيق.

(٢) ينظر: ٢/ ٤٥ من التحقيق.

(٣) ينظر: ٢/ ١٠٩ من التحقيق.

(٤) ينظر: ٢/ ١٠٢ من التحقيق.

(٥) ينظر: ٢/ ٣٨٢من التحقيق.

(٦) ينظر: ٢/ ١٩٢من التحقيق.

(٧) ينظر: ٢/ ١٣١ من التحقيق.

كتاب

العلامة الحبر البحر

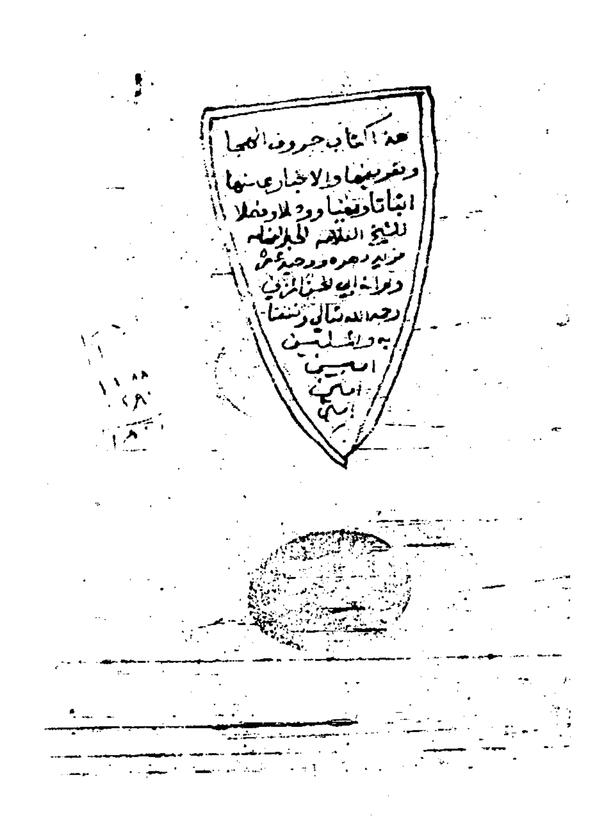
المزني رضي الله

صفحة الغلاف من النسخة الأردنية

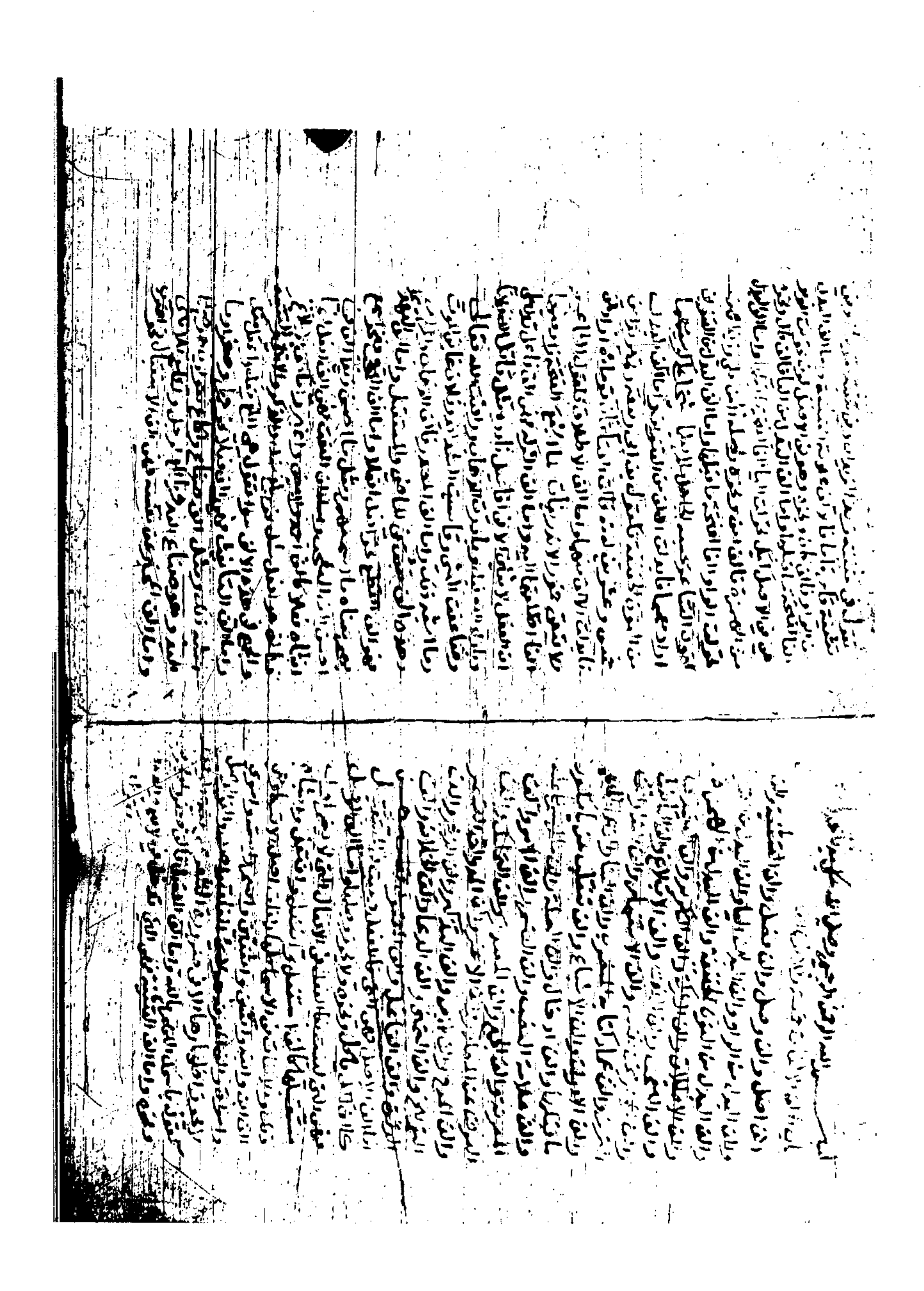
الصفحتان الأولى والثانية من النسخة الأردنية

وجوابا للقسم وبمنزلة غير وتوكيدا وردا للجواب وصلة للو وهلا وبمنزلة ليس
وتبرية لا وتحقيقا ودعا [illegible] [illegible] اما الجحد فنحو لا اعرفه . والنسق
قام زيد لا عمرو . والنهي لا تقم . وجواب القسم والله لا تقم . وبمنزلة غير
جئت بلا شيء . والتوكيد ما قام زيد ولا عمرو . ورد الجواب اذا قيل لك تقوم
فقلت لا . والصلة للو وهلا لولا وهلا . وبمنزلة ليس لا زيد قائم . والتبرية
لا مال لك . والتحقيق لا اقسم بهذا البلد اي اقسم . والدعا لا عذبك الله
ولا اوحشك ٥ تم الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحده
وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين .
. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .
. ولا حول ولا قوة الا بالله .
. العلي العظيم .
. الكريم

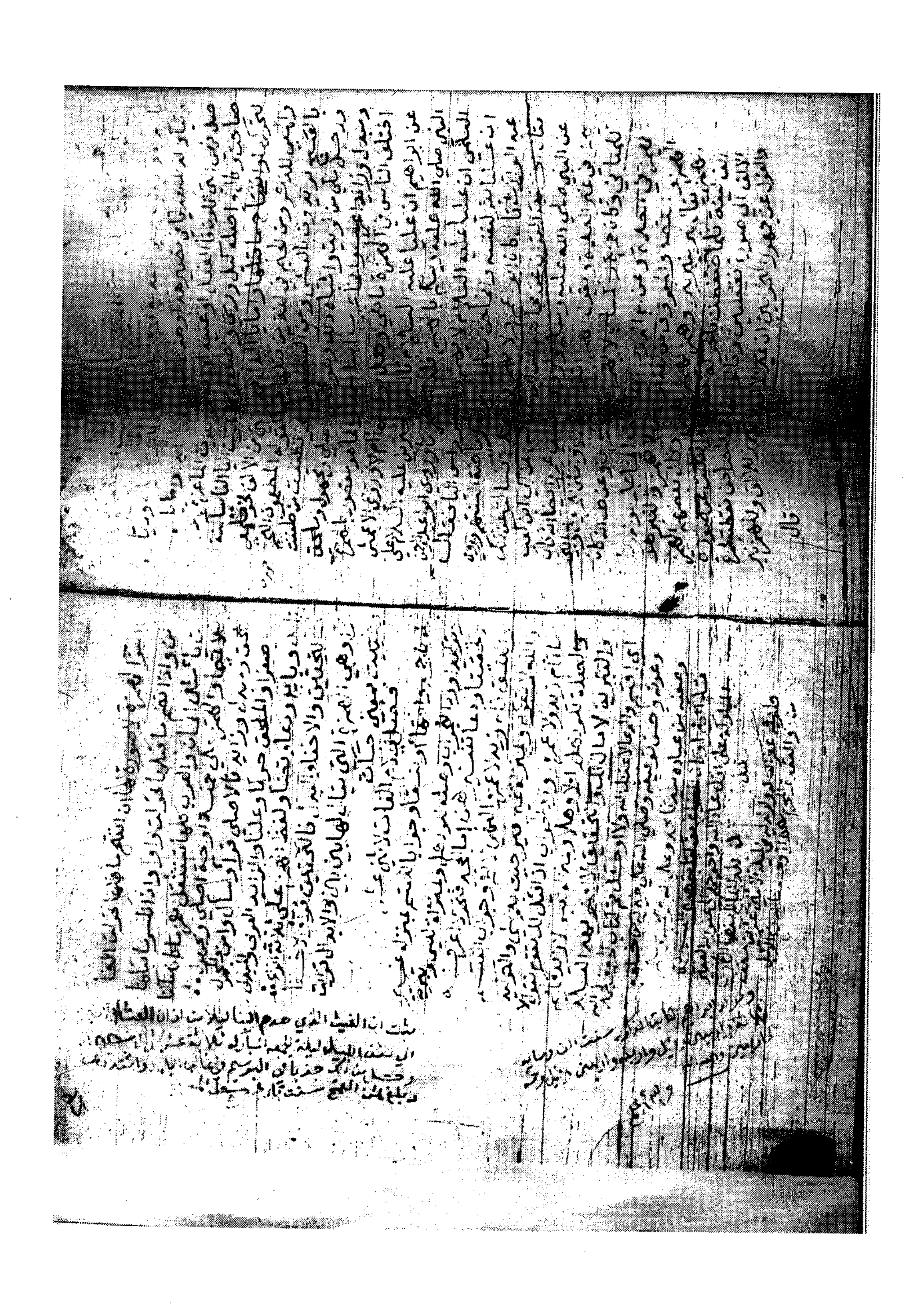
الصفحة الأخيرة من النسخة الأردنية



الصفحة الأولى من النسخة التيمورية



الصفحتان الأولى والثانية من النسخة التيمورية



الصفحتان الأخيرتان من النسخة التيمورية

القسم الثالث

نص كتاب «حروف الهجاء»

لأبي الحسن علي بن الفضل المزني

شرح وتحقيق

د. أشرف القصاص

هَذَا كِتَابُ حُرُوفِ الْهِجَاءِ،

وَتَعْرِيفِهَا، وَالإِخْبَارِ عَنْهَا؛

إِثْبَاتًا وَنَفْيًا؛ وَوَصْلاً وَفَصْلاً؛

لِلْشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ، والحَبْرِ الفَهَّامَةِ،

فَرِيدِ دَهْرِهِ؛ وَوَحِيدِ عَصْرِهِ وَأَوَانِهِ؛

أَبِي الحَسَنِ المُزَنِيِّ؛

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَنَفَعَنَا بِهِ وَالْمُسْلِمِينَ؛

آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ /

[١] (١)

---

(١) كذا ديباجة الكتاب على صفحة الغلاف في النسخة التيمورية (ت) والظاهر أنها ليست من وضع المصنف؛ بل لعلها من وضع معاصر له أو عالم بفضله، أو من وضع أحد تلاميذه، أو حتى من وضع الناسخ، كما يبدو من طريقة تعريفه بالمصنف، و يمكن أن نتبين منها عددًا من الحقائق على النحو التالي:

أولا: التأكيد على عنوان الكتاب الصحيح بقوله: " هذا كتاب حروف الهجاء" .

ثانيًا: التأكيد على نسبة الكتاب إلى مصنفه أبي الحسن المزني، وهو تأكيد على كنية المصنف الصحيحة (أبو الحسن) اتفاقا مع مصادر ترجمته عند ياقوت والسيوطي والصفدي.

ثالثًا: بيان مكانة المصنف العلمية بما يتفق مع ما ورد في ترجمته عند كل من ترجم له؛ لا سيما ما نقل عن الإمام الطبري في الثناء على علم المزني و التأكيد على أستاذيته لمعاصريه.

رابعًا: بيان موضوع الكتاب، حيث يُعنَى بحروف الهجاء و بيان مواقعها في مباني الكلام و دورها في معانيه المختلفة، وذلك كما جاء على الغلاف، وتعريفه يحتاج إلى تفصيل، وبيانه فيما يلي:

١ - **قوله: " حروف الهجاء "**: قلت: يرى جمهور النحاة أن الحروف على ضربين: الضرب الأول: حروف المعاني، والضرب الثاني: حروف المباني، وجعلها الزجاجي على ثلاثة أضرب، و بيان هذه الأقسام كالتالي:

أولا: المشهورعند النحاة و ما يذكره غالبية أصحاب مصنفات الحروف أن الحروف على ضربين:

الضرب الأول: حروف المعاني:

وحرف المعنى هو كلمة تدل على معنى في غيرها فقط – على المشهور الغالب – كواو القسم، و عن، ومن ... و ما أشبه ذلك، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن الأنباري، والزجاجي، والفاكهي، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم. =

= [ينظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٧٠ – تحقيق/ محمد الطيب إبراهيم – ط ١ دار النفائس – بيروت – ١٩٩٦م، شرح الكافية للرضي ١/ ١٠ – ط دار الطباعة العامرة – استانبول – ١٣١٦هـ، القانون في النحو للجزولي / ٥٢ نقلا عن الشرح الصغير للمقدمة الجزولية للشلوبين، الجامع الصغير لابن هشام / ٢ – تحقيق/ محمد شريف الزيبق – مطبعة الملاح – دمشق – ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م].

وذلك بإشارتهم إلى أن الحرف يفيد معنى ليس في اسم ولا في فعل، وأكد ابن فارس أن حرف المعنى لا يؤدي معنى إلا إذا انتظم في جملة مفيدة.[الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس / ٧٠ – تحقيق د / عمر فاروق الطباع – ط١ –مكتبة المعارف – بيروت – ١٩٩٣م] وحرف المعنى ليس جزءًا من الكلمة أو بعضًا منها، بل هو كلمة مستقلة قائمة بذاتها، ومعناها يظهر في غيرها، ويرى بعض المعاصرين – و معهم الحق – أنه لم ينازع في دلالة الحرف على معنى في غيره أحد إلا ما ذكره ابن هشام بقوله: " دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره – وإن كان مشهورًا عند النحويين – إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في التعليقة، وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه، وتابعه المؤلف، يعني أبا حيان الأندلسي. (ينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ٢١٤، ٢١٥ – تحقيق د / هادي نهر – ط مطبعة الجامع – بغداد – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م).

الضرب الثاني: حروف المباني:

وحرف المبنى هو الذي يمثل جزءًا من الكلمة أو بعضًا منها، كالميم من (علم) والسين من (سلم).

ثانيًا: تقسيم الزجاجي للحروف:

أما الزجاجي فيرى أن الحروف على ثلاثة أضرب؛ قال: " الحروف على ثلاثة أضرب: حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجمها، وحروف الأسماء والأفعال والحروف التي هي أبعاضها، نحو العين من (جعفر)، والضاد من (ضرب)، والنون من(أن)، واللام من (لم) وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان " [راجع: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي / ٥٤ – تحقيق د/ مازن مبارك – ط ٤ – دار النفائس – بيروت – ١٩٨٢م].

ونص كلام الزجاجي المتقدم يؤكد أن الحروف عنده على ثلاثة أضرب، و يمكن تفسيرها في ضوء كلام الزجاجي نفسه على النحو التالي:

أما الضرب الأول: فهو حروف المعجم:

ويعني بها تلك الحروف التي هي أصوات ليست متوافقة ولا مقترنة، ولا تدل على معاني الأسماء والأفعال والحروف، ولكنها تعتبر أصل تركيب أقسام الكلم، فالباء في (ضرب) هي صوت وليست حرفًا محضًا مستقلا دالًّا على معنى في غيره، والضاد والراء مثلها، فهذه الأحرف الثلاثة حروف هجائية صوتية نتج عن تركيبها كلمة (ضرب) الدالة على الحدث والزمان.

وأما الضرب الثاني: فهو الحروف التي هي أبعاض الكلم:

وذلك أن البعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه، نحو الجيم في كلمة (جمل) فالجيم بعض من كل وهذا الحرف(الجيم) منسوب إلى أكثر منه، ويعني الزجاجي=

= بهذا الضرب حروف المباني التي يتكون منها أقسام الكلم.
وأما الضرب الثالث: فهو حروف المعاني:
نحو (من) و (إلى)...وهي حروف دالة على معان في غيرها – على الأشهر – فـ (من) تدخل في الكلام للتبعيض، وهي تدل على تبعيض غيرها لا تبعيض نفسها؛ كذا أفاده الزجاجي ملخصًا [ينظر: الإيضاح في علل النحو الزجاجي / ٥٤، وكذا الجمل للزجاجي / ٣٧٦ – تحقيق / ابن أبي شنب – ط٢ – مطبعة باريس ١٩٥١ م].
وهنا يجب التنبيه على مسألتين مهمتين، الأولى: العلاقة بين حروف المعاني وحروف المباني، والثانية: ما المقصود بقوله: " حروف الهجاء " ؟ والجواب فيما يلي:
أولا: العلاقة بين حروف المعاني وحروف المباني:
فيما تقدم طرف من الفروق بين الضربين المذكورين للحروف، وقد ميز النحاة واللغويون بينهما، من ذلك ما يراه ابن جني من أن حروف المباني تكون مصوغة مع الكلمة أصلا أو زيادة أو قلبًا أو إعلالا، و هذه لا تعد حرف معنى على الإطلاق، لكنَّ هناك عددًا من الحروف تكون أحيانًا حرف معنى وأحيانًا أخرى حرف مبنى؛ نحو: الهمزة في: أ محمد عندك ؟ و في: أ زيدُ، اكتب الدرس. فهي في الأولى للاستفهام، و في الثانية للنداء... وهي بذلك حرف معنى، وقد تأتي حرف مبنى في نحو: أخذ، سأل، أمر... إلخ؛ لأنها مصوغة مع الكلمة، والباء تكون من حروف المعاني إذا أتي بها لمعنى في غيرها، نحو: كتبت بالقلم، وهي – الباء – هنا ليست حرف مبنى، بل هي حرف دال على الاستعانة أو الإلصاق (على خلاف في ذلك) ولا تعد من حروف المعجم؛ لأنها ليست مستقلة غير متوافقة مع غيرها؛ لكنها – الباء – في نحو كلمة (ضرب) تعد من أصل الكلمة. [ينظر: سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (١/ ١٣٨) ط الحلبي – ١٩٥٤م – بتصرف كبير].
والملاحظ أن أغلب حروف المعاني الأحادية الوضع تشبه بصورتها حروف المباني من حيث الشكل، وليس كذلك من حيث المعنى، بخلاف حروف المعاني الثنائية أو الثلاثية التي لا تتوافق مع حروف المعجم لا من حيث الشكل ولا من حيث المعنى.
[ينظر تفصيل هذه الملاحظة في الجنى الداني للمرادي / ١٠٢ – تحقيق / فخر الدين قباوة – والأزهية في علم الحروف للهروي / ٢٩٤ – تحقيق / عبد المعين الملوحي].
وقد انتبه بعض مصنفي الحروف للشبه المذكور بين الحروف الأحادية من حروف المعاني وبين حروف المباني، و نبَّه إلى ذلك، فمثلا نجد عند الإمام الإربلي في كتابه (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) عرضًا للحروف الأحادية التي ترد على حرف واحد فقط، ويمكن أن تكون حروف معانٍ وحروف مبانٍ؛ حسب الحالات التي ترد فيها، وقسمها إلى قسمين:
الأول:هو الحروف المحضة، أي: التي لا تقع إلا حرفًا، وهي ستة حروف: الهمزة والباء والسين والفاء واللام والميم.
والثاني: هو الحروف المشاركة نوعًا آخر من الأسماء والأفعال أو كليهما، وهي: الألف، والتاء، والكاف، والنون، والهاء، والواو، والياء. [ينظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي/ ٤ – ط=

=دار النهضة – القاهرة – ١٩٧٤م، والجنى الداني / ٩٧].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك حروفًا أحادية عدها بعض النحاة حروف معان، وقال عنها آخرون: إنها حروف مبان، ومن هذه الحروف: حروف المضارعة، وهي النون و التاء والياء و الهمزة، فهي عند بعضهم حروف مبانٍ، كما عند ابن الحاجب، وعليه فهي حروف غير زوائد عنده، على حين يرى آخرون أنها حروف معان، كما عند العلامة الرضي الاستراباذي، وعليه فإنها حروف زائدة لمعنى وكلمات مستقلة عنده. [ينظر: شرح الكافية للرضي الاستراباذي ٢/ ٣٧٦، الجنى الداني / ١٧٤، جواهر الأدب / ٦٧].

ومن أوجه الاختلاف أيضًا بين حروف المباني وحروف المعاني أن بعض حروف المباني يأتي نيابة عن الحركات؛ كالنون في التثنية والجمع، وذلك على مذهب من يرى ذلك، وإلا فقد اختلفت آراؤهم في ذلك على مذاهب شتى، وسيأتي ذكرها عند الكلام على الإعراب بالحروف.

أما حروف المعاني فلا تأتي نيابة عن شيء، وإنما تأتي للدلالة على معنى في غيرها، بخلاف حروف المباني التي يؤتى بها لتصاغ مع الكلمة وتتركب معها، وتزاد لغرض من الأغراض كالمعنى والإلحاق، وتكون نيابة عن حرف أو حركة وكذا تخضع حروف المباني للقلب والإبدال وما أشبه ذلك. [لمزيد من تفاصيل هذا الفرق ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٧٦، الممتع في التصريف لابن عصفور ١/ ٢٠٤ – ٢٠٦ – ط ٣ – دار الآفاق – بيروت – ١٩٧٨م].

كما تختلف حروف المعاني عن حروف المباني من ناحية العدد، فحروف المعاني تزيد على التسعين، على حين نجد أن حروف المباني لا تصل إلى هذا العدد؛ بل هي أقل بكثير؛ وكذلك تختلف حروف المعاني عن حروف المباني من حيث التعريف والتنكير، فحروف المعاني من حقها أن تكون معرفة، نحو: إن، وليت... إلخ، أما الحروف الهجائية (حروف المعجم) والتي اعتنى بها هذا الكتاب (حروف الهجاء) فمن حقها أن تكون نكرات، فهي تقبل حرف التعريف وتصبح معرفة به، ومن غيره تكون نكرة؛ خلافا لحروف المعاني التي هي أشياء معروفة وقد عرفت مواضعها وأثبتت حقائقها، لذلك يمنع دخول حرف التعريف عليها.

- المسألة الثانية: المقصود بقوله (حروف الهجاء):

قصد المزني رحمه الله بكتابه هذا حروف الهجاء التي هي حروف المعجم المفردة و اعتنى ببيان أحوالها المختلفة كما ذكرت ديباجة الغلاف، واعتمد في ذلك على الحروف الهجائية المفردة التي تمثل كل حروف المباني، وفي الوقت نفسه تمثل عددًا كبيرًا من حروف المعاني، وهي كل حروف المعاني الأحادية الوضع (المفردة) كما يذكر النحاة، وعددها ثلاثة عشر حرفًا عند بعضهم، كما عند المالقي، و هي أربعة عشر حرفًا عند آخرين، كالمرادي حيث زاد على المالقي حرف الشين، وذهب بعض المحدثين إلى أنها اثنا عشر حرفا، كما ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني. [ينظر الخلاف في عدد الحروف الأحادية في:الجنى الداني / ٩٤، رصف المباني / ٤، الموجز في قواعد اللغة العربية للأستاذ / سعيد الأفغاني / ٣٤١ – ط٣- دار الفكر -١٩٧٧م]. =

= أما الحروف المركبة فلا مجال لها في هذا الكتاب إلا ما سيأتي عند المصنف في فصل (لام ألف) حتى هذا الفصل يترجح أن المقصود به الألف التي لا يتوصل إليها إلا باللام فيكون المقصود حرفًا مفردًا أيضا؛ كذلك سنجد بعض الأدوات المركبة تأتي عرضا في ثنايا الحروف المفردة وليست مقصودة بالتبويب ولا عمدة في الكتاب ولا تندرج تحت حروف المصنف (أعني حروف الهجاء) وإنما وردت باعتبار دراسة حرف من حروفها كأصل أو زائد أو غير ذلك من حروف الهجاء المفردة؛ نحو الألف في(ألا) فهي ألف التنبيه، والألف في(إن،أن، إذ) فهي ألف الأدوات... ومع ذلك فالمقصود الحروف المفردة و ليس الأداة كلها.

و قوله: " وتعريفها والإخبار عنها ": قلت: فيه بيان لموضوع الكتاب، ولا يعني بذلك التعريف سوى العد والتفسير – كما سماه المصنف – وذلك أنه يحصر الحروف عدَّة كما يراها ويعتقدها، وأغلب تفسيراته في معظم الحروف لا يتعدى التمثيل، أو التمثيل مع قليل من الشرح في بعض الأحيان، أما أنه يعني بالتعريف والإخبار عنها الحدَّ والتفصيل فلا ينطبق على مضمون الكتاب تماما، وإن كان الكتاب لم يخل من ذلك؛ فقد تضمن الكتاب دراسة الحروف في حالاتها المختلفة، وهو ما نتبينه من باقي التعريف فيما بعد:

و قوله: " إثباتًا ونفيًا ": قلت: ويحتمل ذلك أحد أمرين أو كليهما:

الأول: أن الكتاب يتناول دلالة الحروف– أو بعضها– على الإثبات أو النفي، وهما من أشهر المعاني العامة التي يمكن أن يؤديها الحرف، ويندرج تحتها كثير من المعاني.

والثاني: أن يعني أن ما أثبت في الكتاب من حروفٍ فهي الحروف التي لها حقيقة – من وجهة نظر المصنف – وما لم يذكره فهو منفي لا حقيقة له ولا يعد من أقسام الحروف عند المصنف.

ويقوي المعنى الأول شهرة معنيي الإثبات والنفي، وقد يعترضه أن ذلك ينطبق على عدد كبير من حروف المعاني، فماذا عن حروف المباني ؟ والجواب أن منهجه في التحليل لا يكاد يفرق بين حرف المبني وحرف المعنى، فمثلا(لات) وهي حرف نفي، يتناول التاء فيها كحرف مستقل و هو حرف مبنى... إلخ، ويقوي المعنى الثاني أن المصنف قد قدم إحصاء واستقصاء لأكبر عدد ممكن من المعاني والدلالات التي يمكن أن يسهم الحرف في أدائها في البنية أو التركيب أو السياق.

وقوله: " وصلا وفصلا ":

قلت: ويعني بذلك اهتمام المصنف في حروفه بحالتي الحرف وصلا وفصلا، حيث يدرس كل استخدامات الحرف الممكنة في هاتين الحالتين، كما يعني الكتاب بالحروف الناجمة عن حالات الوقف أو الوصل، وبيان أثر ذلك على البنية أو التركيب.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَصَلَّى اللهُ علَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ] (١)

[عَوْنَكَ اللَّهُمَّ يَارَبِّ] (٢)

بَابُ (٣) الأَلِفَاتِ (٤)

---

(١) سقط في د.

(٢) سقط في ت.

(٣) هذا هو الموضع الوحيد الذي ذكر فيه المصنف كلمة (باب) للحرف المعقود له الباب، باستثناء (لام ألف) فقد قدم لها بقوله: فصل في لام ألف.

(٤) في ت: الألف، والمثبت من د، وهو موافق لمنهج المصنف في تسمية الأبواب.

و قوله: " الألفات ": قلت: و هنا يجب التنبيه على مسألة مهمة، وهي أن المصنف قد جمع بين الألفات والهمزات معا تحت اسم (الألفات) وهذا لا يعني – مطلقا – أن المزني لا يفرق بين الهمزة والألف، وإنما كان على وعي تام بالفرق بينهما، يؤيد هذا الزعم أنه سيذكر فصلا للهمزات آخر هذا الكتاب، وفيه أنه سينقل عن جمهور النحويين أن الهمزة غير الألف، والحق معه تماما؛ حيث فرق الجمهور بين الحرفين على نحو ما سيأتي تفصيله بعد سطور. وإنما قصدت إلى إثارة هذه المسألة هنا لبعض أمور، منها:

أولا: التأكيد على أن جمهور النحويين واللغويين قد فرقوا بين الهمزة والألف وأنهم كانوا على وعي بالفرق بين الحرفين، وإنما جمع بعضهم بينهما تحت اسم الألف أحيانا، أو تحت اسم الهمزة أحيانا أخرى؛ متابعة لسيبويه في هذه التسمية، أو لشدة تقاربهما في الخصائص ، و اشتراكهما في عدد من مواضع الإبدال والإعلال.

الثاني: إزالة اللبس الناشئ عن تسمية المصنف لكثير من الهمزات بالألفات؛ كما في ألف الاستفهام، وألف القطع (ألف التعدي) و ألف الأدوات... و جميعها همزات عند التحقيق.

الثالث: بيان صحة ما ذكره المصنف من قوله بأن جمهور النحويين قد فرقوا بينهما و الرد على من خطأه في ذلك النقل. [راجع الحروف للمزني/ ١٣١– ط دار الفرقان].

الرابع: بيان عدد حروف المعجم عند المزني وغيره. وبيان ذلك فيما يأتي:

أولا: الفرق بين الهمزة و الألف:

بتتبع تفريق النحاة واللغويين وغيرهم بين الهمزة والألف نجد ما يلي:

إذا بدأنا بالخليل بن أحمد وجدنا أنه قد فرق بين الألف اللينة وبين الهمزة، وعدهما حرفين (صوتين) مختلفين مستقلين، و لكنه وضعهما مع الواو والياء بعد الحروف الشفوية، وبذلك يكون قد أخرج الهمزة من الحروف الصحاح، وسماها جميعا – أعني الحروف الأربعة – حروفا جوفا؛ وقال: "وسميت جوفا؛ لأنها تخرج من الجوف؛ فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج=

= الحلق، ولا من مدارج اللهاة؛ إنما هي هاوية في الهواء؛ فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف " [كتاب العين للخليل ١/ ٤٨، ٥٧، ٥٨ - تحقيق د/ مهدي المخزومي و د/ إبراهيم السامرائي - منشورات دار الرشيد - بغداد - ١٩٨٠م.] وأكد الخليل أن هذه الحروف الجوف - ومنها الألف ومعها الهمزة - في حيز واحد؛ لأنها لا يتعلق بها شيء، وفي موضع آخر قال: " الألف والواو والياء في حيز واحد والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز ".. [راجع العين ١/ ٥٨].

وبالانتقال إلى سيبويه نجد أنه قد فرق بين الهمزة والألف ولم يخلط بينهما؛ فقد عد من الحروف المجهورة - الهمزة والألف، وعد الهمزة حرفا مجهورا شديدا. [الكتاب ٤/ ٤٣٤ - ٤٣٦] وعد الألف حرفا هاويا مجهورا، وذكر أن الهمزة تبدل منها الألف؛ قال سيبويه: " ... وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة؛ فأردت أن تخفف - أبدلت مكانها ألفا؛ و ذلك قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس و قرات ... " [الكتاب ٣/ ٥٤١، ٥٤٣].

ومما يؤكد وعي سيبويه للفرق بين الهمزة والألف ما نص عليه من أن بعض العرب يدخل بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا، وعلل سيبويه ذلك بأنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا بينهما بالألف. [الكتاب ٣/ ٥٥١].

وذكر سيبويه أن الهمزة بَعُدَ مخرجها، وهي نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، وبيَّن أن الألف ثابتة؛ حيث قال: " ... فأما الألف فلا تغير على كل حال؛ لأنها إن حركت صارت غير ألف " يعني أنها تصير همزة. [الكتاب ٣/ ٥٤٨] ويؤكد سيبويه موقفه في التفريق بين الهمزة والألف بقوله: " وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث - يعني الواو والياء والألف - والواو والياء شبيهة بها أيضا مع شركتها - أقرب الحروف منها ". [الكتاب ٣/ ٥٤٤، ٥٤٥].

ومقصده هنا العلاقة التي تجمع بين هذه الحروف، وخص شبه الألف بالهمزة، ولعله يعني الهمزة المسهلة؛ إذ هي أقرب إلى طبيعة الألف لا سيما إذا كان ما قبلها مفتوحا، و الذي يعنيني في هذا المقام التأكيد على أنه قد فرق بين الألف والهمزة وهو نص كلامه فيما تقدم؛ إذ لا يشبه الشيء بنفسه ! ! ومع ذلك فتقدم في كلامه أنه سمى همزة الاستفهام ألفا، وسيأتي أنه يسمي حرف الوصل ألفا، وذلك لا يعني أنه لم يفرق بينهما بحال، وإنما خلطه في التسمية إنما هو من قبيل التسمح و التجوز والتيسير؛ لما بين الهمزة والألف من أوجه الشبه.

[ينظر: الكتاب ٣/ ١١٧، ٣٢٤، ٣٢٥، ٤/ ١٤٤ - ١٥٥، ٤٤٣ - ٤٤٥].

ويأتي موقف الأخفش أشد تصريحا في التفريق بين الهمزة والألف؛ من ذلك قوله: " .... إلا أن توصل بألف الاستفهام فتترك مخففة، لا يخفف فيها الهمزة إلا ناسٌ من العرب قليل ... ". [ينظر: معاني القرآن للأخفش/ ٧ - تحقيق د/ فائز فارس] وكرر لفظي الألف والهمزة في عدد من المواضع بما يؤكد تفريقه بينهما من أول كتابه معاني القرآن. [راجع مثلا:المعاني للأخفش/ ٣، ٨]. وبعد أن تكلم عن الألف في مواضع قال: " وسنفسر لك الهمز في موضعه ".[المعاني للأخفش/ ٦] ومع ذلك فقد خلط بين الهمزة والألف، فأحيانا أطلق اسم الألف على الهمزة؛ كما سمى حرف الوصل=

= ألفا. [راجع معاني الأخفش/ ٦، وسيأتي تفصيله في ألف الوصل].

وكذلك فرق المبرد بين الهمزة والألف حقيقة، و إن كان قد خلط بينهما في التسمية؛ سيرا على نهج سابقيه؛ فقد عقد بابا بعنوان: " هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل، وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف " [ينظر: المقتضب ١/ ٨٠] .

ومما يؤكد فصله بين الهمزة والألف قوله: " فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك "[المقتضب ١/ ١٩٢] .

وفي موقع آخر يؤكد لنا المبرد وعيه التام و تفريقه بين الهمزة والألف بقوله: " فإن قال قائل: فهلا ألقوا على الألف حركة ما بعدها إذا سكنوه ؟ قيل: لأن الألف مدة، فما فيها عوض عن الحركة على ما تقدم به قولنا من احتمالها – يعني في تفسيره لمد الألف في موضع سابق... ولو ألقيت عليها حركة لزمك أن تهمز، لأن الألف متى تحركت صارت همزة. [المقتضب ١/ ٢٠٣]. ومن كلام المبرد يتبين لنا أنه يفرق بين الهمزة والألف، فالألف مدة ومتى تحركت صارت همزة، وهو حرف آخر مغاير في صفاته للصوت الأول الذي هو مدة، ومع ذلك سنجد أنه أحيانا يطلق الألف على بعض الهمزات، كما في ألف الوصل، فعلى الرغم من تأكيده على أنها همزة في أوائل الكلمات نجد أنه يسميها ألفا؛ قال المبرد: " هذا باب ألفات الوصل والقطع، وهن همزات على الحقيقة، وأما ألف الوصل فإنما هي همزة ... فزيدت هذه الهمزة ليوصل بها الكلام إلى ما بعدها...) [المقتضب ٢/ ٧٢]. وهذا يؤكد أن المبرد – كسابقيه- يفرق بينهما ويدرك اختلافهما، ولكنه وإن كان أطلق على الهمزة ألفا فإنه من قبيل التسمح والتجوز، وذلك سيأتي في ألف الوصل كما تقدم نصه منذ قليل، وعلى ذلك سار عدد من النحاة واللغويين كالزجاجي و الهروي و غيرهما [الجمل للزجاجي/ ٣٩٩، الأزهية / ٩]. وبمناقشة هذه المسألة عند ابن جني نجد أنه فرق بينهما في مواضع عديدة من مصنفاته، قال: " اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة ". [سر الصناعة ١/ ٦٤] وذكر أن أداة التعريف اللام وقد زيد عليها همزة الوصل. [السابق ١/ ١٣، اللمع / ٢٢٣] وبالنظر في كلامه نجد أنه يعني أن الألف رمز وصورة فقط، أما الصوت المنطوق فهو الهمزة، وكلامه واضح لا لبس فيه، يقول ابن جني: " إن الحروف الثلاثة المصوتة هي الألف والياء و الواو، وفيها امتداد ولين، إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها تقع بعدها الهمزة أو الحرف المشدد، أو أن يوقف عليها عند التذكر ... وإنما تمكن المد فيهن مع الهمز أن الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخى مخرجه " [الخصائص ٣/ ١٢٥،١٢٤].

ومن هنا نجد عددا من الحالات التي ذكرها تحمل أشياء خاصة عند المزني وعند غيره، كألف المد، وألف الوقف وألف التذكر... إلخ، وقد بنى ابن جني آراءه في قلب الهمزة وإبدالها على أساس من التفريق بين الحرفين، فمثلا يبين سر انقلاب الألف همزة بقوله: " لأنه حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة ... فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة " [سر=

=الصناعة ١ / ٨٢] وسيأتي في ألف الوصل أنه حرص على تسميتها همزة، والتزم بذلك، وهذا يعني تأكيده على الفرق بين الألف و الهمزة بناء على حسٍّ لغوي وصوتي دقيق. [راجع سر الصناعة ١ / ١٢٦ – ١٣٢، اللمع / ٢٢٠].

وإذا تتبعنا كلام النحاة وغيرهم من اللغويين سنجد تفريقا واضحا بين الحرفين، وذلك يظهر من وجود لفظي الألف و الهمزة في عدد من مصنفاتهم، أما اختلاط التسمية فمتابعة لمن تجوز في ذلك كما تقدم مرارا؛ حتى إن بعضهم ممن جمعوا بينهما تحت اسم الألف يدركون الفرق بينهما؛ جاء في اللسان في باب الألف نقلا عن الجوهري: "... لأن الألف على ضربين: لينة و متحركة؛ فاللينة تسمى ألفا، والمتحركة تسمى همزة... قال ابن بري: الألف التي هي أحد حروف المد و اللين لا سبيل إلى تحريكها؛ على ذلك إجماع النحويين؛ فإذا أرادوا تحريكها ردوها إلى أصلها... و إن لم تكن منقلبة عن واو و لا ياء و أرادوا تحريكها أبدلوا منها همزة في مثل: رسالة و رسائل؛ فالهمزة بدل من الألف وليست هي الألف؛ لأن الألف لا سبيل إلى تحريكها و الله أعلم ". [اللسان / حرف الألف (١٥ / ٤٢٧) ط دار صادر – بيروت] كما نقل عن الأزهري قوله: " اعلم أن الهمزة لا هجاء لها... والألف اللينة لا حرف لها؛ إنما هي جزء من مدة بعد فتحة ". [اللسان ١٤ / ١٧] و سيأتي هذا النص و بيانه أول الهمزات.

و بنحوه عند ابن يعيش؛ تبعا للزمخشري. و كذا بنحوه عند ابن عصفور و ابن مالك. [شرح المفصل ١٠/ ٨ – ٢٩، ١٢٤، ١٢٦، ٩ / ١٣١ – ١٣٨، المقرب ٢ / ٥، ٣٨، التسهيل / ٤٢، ٢٠٣]

و كذا أكد الرازي أيضا أن ما كان ساكنا فهو الألف، و أن المتحرك هو الهمزة، ووضح لنا سر الخلط في التسمية بين الألف والهمزة على نحو ما تقدم عن سيبويه و غيره؛ متابعة له بقوله: " و قد يقال للمتحرك ألفا بطريق التوسع " [الحروف للرازي / ٢٠١].

و قد نقل كثيرون تفريق ابن جني بين الهمزة و الألف؛ كما عند السيوطي، و كذا فرق ابن هشام بينهما؛ فأفرد بابا للهمزة أول كتابه المغني، و كذا أفرد بابا للألف في آخره؛ قال: " حرف الألف، و المراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به؛ لكونه لا يقبل الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة فقد مرَّ في صدر الكتاب " و أكده العلامة الأمير عندما نص على أن ما مضى ذكره الهمزة، ثم قال عن هذه الألف: و هذه هي اللينة. [المغني مع حاشية الأمير ٢ / ٣٩]

إلا أن كلام المالقي يوهم أنه يخالف كل هؤلاء، و سوف أرجئه لحين مناقشة المخالفين، و قبل عرضه أود التأكيد على أن اللغويين و غيرهم من العلماء قد فطنوا إلى تحديد الحرفين (الصوتين) كلا على حدة، و لابن سينا في هذا المجال و صف تشريحي دقيق أورده قبل مناقشة المخالفين تأكيدا على التفريق بينهما؛ حيث قال ابن سينا: "... أما الهمزة فإنها تحدث من حفز قوي من الحجاب و عضل الصدر لهواء كثير و من مقاومة الطرجهالي الحاصر زمنا قليلا لحفز الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة، وضغط الهواء معًا" [ينظر: رسالة في أسباب حدوث الحروف لابن سينا الرئيس / ٦٤ – مراجعة و تقديم / طه عبد الرءوف سعد – ط مكتبة الكليات الأزهرية – ١٩٧٨ م، وراجع=

=أيضا: دراسة الصوت اللغوي للدكتور/ أحمد مختارعمر / ٨٠، دراسات في علم اللغة / القسم الأول للدكتور/ كمال بشر / ١١٦ – ١١٨].

ويعني ابن سينا بالطرجهالي: الغضروف الثالث من الحنجرة؛ كذا فسره ابن سينا وأكد أنه – الغضروف – كالقصعة – أما الألف فقال عنها: "... و أما الألف المصوتة وأختها الفتحة، وأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء سلسًا غير مزاحم. [أسباب حدوث الحروف / ٦٥].

وهذا تشريح للغوي طبيب يؤكد الفرق بين الهمزة والألف، ووصفه للهمزة وسبب خروجها هو ما سماه اللغويون المحدثون بالصوت الشديد الانفجاري الحنجري، أما وصفه للألف فهو منطبق على ما سماه اللغويون باللينة السهلة المخرج لخروج الهواء غير مزاحم. [راجع المصادر المذكورة منذ قليل].

وبعرض كلام المرادي نجد تأكيدا شديدًا على التفريق بين الهمزة والألف، وأنه مذهب الأئمة كما قال المرادي، ففي كتاب الجنى الداني فصل بين الحرفين، حيث عقد بابا للهمزة أول الكتاب المشار إليه، وآخر للألف في آخره، وقصر أقسامها على ألفات المد فقط، بل نبَّه على صنعه هذا بقوله: إنما أخرت الألف إلى هذا الموضع؛ لأن موضعها في ترتيب الحروف على الأسلوب المألوف بين الواو والياء [يعني آخر حروف المعجم] والمراد هنا الألف اللينة، فلما قصدوا النطق بالألف، وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها – توصلوا إلى النطق بها بإدخال اللام عليها... فإن قلت: قد ذكرت الألف أول الحروف – قلت: المراد بالألف المذكورة أول الحروف الهمزة، نصَّ على ذلك الأئمة، وذلك متعين؛ لئلا يلزم تكرار حرف وإهمال آخر " . [ينظر :الجنى الداني/ ١٧٩، و راجع أيضا الجنى الداني / ٣٠، ١٧٥].

والحق أن عبارة المرادي الأخيرة في التفريق بين الهمزة و الألف وقوله بأن ذلك (نص عليه الأئمة) هو المقصود أولا من إيراد هذه النصوص ابتداء من الخليل وحتى المرادي. و إذا انتقلنا إلى علماء القراءات نجد أنهم يفرقون كذلك بين الهمزة والألف، على نحو ما صنع ابن الجزري، فلم يضع الألف اللينة مع الهمزة والهاء في مخرجها. [النشر / ١٩٩].

ثانيًا: أدلة الفريقين:

احتج القائلون باتحاد الهمزة والألف بعدد من الأدلة، ذكر المالقي منها دليلين؛ قال: والدليل على أن الألف هي الهمزة شيئان:

أحدهما: أنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحركت من الضم أو الفتح أو الكسر – كتبناها ألفا، لا خلاف بين جميعهم في ذلك.

والثاني: أنا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم فلا بد من النطق بأول حرف منه في أول لفظه؛ نحو: باء وتاء... إلى آخر حروف المعجم، ولما كنا نقول: ألف، فتكون الألف في أوله – علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا، ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنة، حركت للابتداء بها فصارت همزة، وكان لها إذ ذاك مخرج غير مخرج الألف، وكانا في المعنى واحدًا، ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزة ووضعها مع اللام قبل الياء ألفا... =

=[الرصف/ ٩– ١٠].
وبمناقشة أدلة المالقي نجد أن في كلامه ردًا على ما ذهب إليه، فإذا كان يذكر الألف والهمزة – فكيف يعتبرهما واحدًا وقد عدهما اثنين ؟ إضافة إلى ما ذكره بنفسه من الخلاف الصوتي، وقوله في الدليل الثاني: "ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أول الألفاظ ساكنة حركت للابتداء بها فصارت همزة " و الحق يقتضي أنه قد عارض نفسه؛ إذ تحولها إلى الهمزة تأكيد على اختلافهما، وإلا فكيف يتغير الشيء إلى نفسه؛ يؤكد هذا أن واضع حروف المعجم وضع هذا الاختلاف في حسبانه فوضع الألف اللينة الممدودة غير المتحركة مع اللام قبل الياء؛ تمييزًا لها عن الهمزة التي في أول حروف المعجم، وما ذلك إلا للاختلاف بينهما، ولو كانا في المعنى واحدا لكان في ذلك تكرار بلا مبرر، وليس الأمر كذلك، وتقدم نص سيبويه وغيره فيما يتصل بأن الألف إذا حركت صارت غير ألف، فلا يصح القول بأنهما في المعنى واحد، وفي كلام المالقي نظر؛ فبالنظر إلى دليله الأول نجد أنه قد اعتمد على الهجاء في إثبات توحدهما، وبنحوه عند ابن يعيش.
والحق أن علم اللغة الحديث لا يجعل الكتابة أو الهجاء دليلا أو مقياسًا لمثل هذه الأحكام، لاسيما أن اعتماد الدرس اللغوي الحديث يقوم أساسا على الصوت اللغوي المنطوق، وهو مضمون الآراء التي ذكرتها ابتداء من الخليل وسيبويه و مرورًا بالأخفش والمبرد وابن جني وابن سينا و انتهاءً بالمرادي؛ بل وفي كلام المالقي نفسه إقرار بالخلاف الصوتي بين الهمزة و الألف. وما فعله المالقي في هذا الدليل خلط في المنهج.
أما دليله الثاني – و تقدم الكلام عليه – فإن فيه نسبة من الصحة؛ من حيث نطقها همزة في أول الكلمة، ولكن يجاب عليه بما تقدم، وقد استدل ابن يعيش للقائلين بتوحدهما بنحو ما احتج به المالقي من توحد صورة الكتابة في بداية الكلمة مهما اختلفت حركتها، قال: ولو أريد تحقيقها لم تكن إلا ألفا على الأصل، ألا ترى أنها إذا وقعت موقعًا لا تكون فيه إلا محققة لا يمكن فيه تخفيفه ؟، وذلك إذا وقعت أولا لا تكتب إلا ألفا... [شرح المفصل ١٠/ ١٢٦].
وكذلك احتج لهم ابن يعيش بطريقة نطق الألف، بنحو ما عند المالقي، ثم قال: فدل ذلك على أن صورتها صورة الألف، واحترز ابن يعيش عن الألف اللينة بأنها مدة لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن تسميتها على منهاج أخواتها؛ لأنه لا يمكن النطق بها ساكنة ولا أول الكلمة ولا منفردة – فدعموها باللام ليصح النطق بها؛ و بنحوه أفاد الخوارزمي[شرح المفصل ١٠ / ١٢٦، و راجع التخمير في شرح المفصل للخوارزمي٤/ ٤٥٢]. ويرد عليه بنحو ما رُدَّ به على المالقي منذ قليل.
٢– واحتج القائلون بتغايرهما باختلاف المخرج، فالجميع مجمعون على اختلاف المخرج وطبيعة كل منهما صوتيًا بما في ذلك المالقي وابن يعيش، فاللينة من الجوف، والهمزة من الحلق عند الجميع.
وقد ذكر المالقي هذا الدليل واعترضه، وأكد أنه لا حجة فيه، مستندًا إلا أن النون الساكنة غنة في الخيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى، والمتحركة مخرجها من الفم مع ارتفاع اللسان أيضًا إلى الحنك الأعلى من غير أن تكون فيه غنة خالصة، وقد اتفقنا على أنها نون [الرصف / ٩]
والحق أن الفارق بين الحالتين كبير يؤكده وجود حرفين – أعني صوتين– و رمزين لهما في حروف=

= المعجم، خلافا للنون، فما ذكره المالقي مبنيٌّ على كون الألف والهمزة حالتين مختلفتين لحرف واحد، ولم نسلم له ذلك: على حين ما ذكره للنون اختلاف بين حالتين للحرف نفسه لا يشبه ما نحن بصدده، والله تعالى أعلم. ويؤكد الفرق بين الهمزة والألف ما أثبته علم اللغة الحديث – وهو لا يبتعد كثيرا عما قدمه علماؤنا القدامى – من تأكيد الفرق في المخرج و الصفات الصوتية، فالألف اللينة الممدودة صوت لين صائت مجهور، مخرجه غار الفم و الطبق اللين مع وسط اللسان، ومعه الفتحة [دراسات في الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختارعمر/ ٢٧١]. أما الهمزة فهي في الدراسات الحديثة صوت صامت مخرجه أقصى الحلق، بل المزمار نفسه، وهي صوت انفجاري شديد، وإن كان بعض المعاصرين يذهب إلى أنها صوت مهموس؛ كما أكده أستاذنا الدكتور / عبد الصبور شاهين. [المنهج الصوتي للبنية العربية/ ١٧٢، علم الأصوات / ١١٠، ١٢٦، وسيأتي تفصيل تعريف الهمزة في أول فصل الهمزة من التحقيق].

ولذلك أميل – مع علم اللغة الحديث – إلى ما ذهب إليه علماؤنا – قدامى ومحدثين – من التفريق بين الهمزة والألف، وفصل كل منهما عن الآخر، مع التأكيد على أن ما قد يبدو من الخلط بين الحرفين عند سيبويه وغيره من إطلاق أحدهما على الآخر إنما هو من قبيل التجوز والسير على المعروف المعهود وهو ما عبر عنه الرازي بقوله: التوسع. [الحروف للرازي / ٢٠١]

وقد دافع الدكتور/ إبراهيم أنيس عن سيبويه في هذا الصدد بقوله: " ربما يكون الذين نقلوا عن سيبويه قد حملوا كلامه أمرا لم يقصده حين ذكر الألف بعد الهمزة، فربما أراد سيبويه بكلمة الألف تفسير المقصود من كلمة الهمزة التي – فيما يبدو كانت مصطلحا صوتيًّا غير مألوف في أيامه، أو حديث العهد بين الدارسين، فأراد توضيحه بذكر مرادف له أكثر شهرة وألفة وهو كلمة الألف.[الأصوات اللغوية / ١١٥].

وهذا يعني أن سيبويه أراد تقريب الهمزة إلى أذهانهم فلم يجد إلا الألف لقربها منها، وهو وجه واحتمال قوي. وهو يفسر لنا سر ما نجده عنده وعند غيره من خلط بين الحرفين، وتقدم ذلك في أول هذه المسألة، كما سيأتي مزيد إيضاح آخر الكتاب في الهمزات. ويضاف إلى التفريق السابق أن الألف لا تقبل الحركة، فهي ساكنة أبدًا ، أما الهمزة فإنها تتحمل الحركات الثلاثة، كذلك الألف لا تكون أصلا أبدًا (أعني الصائت) لكنها منقلبة عن واو أو عن ياء، بخلاف الهمزة، فإنها تكون أصلا أو مبدلة. كما أن الألف لا تأتي أول الكلمة؛ بل تكون حشوا، أو طرفا، على حين تشغل الهمزة أي مكان في الكلمة، كما أن هناك خلافًا في الرسم الإملائي و إن لم يكن أصلا في التفريق بينهما؛ لذلك أرجح كونهما مختلفين، وفاقا للأخفش والجمهور.

ثالثًا: عدد حروف المعجم:

ذكر المزني من الألف إلى الياء ثمانية وعشرين حرفًا، ثم أورد فصلا في (لام ألف) وآخر في الهمز، وظاهر صنعه أن الحروف عنده هي ما ذكره إلى الياء، وعددها ثمانية وعشرون حرفًا، وإذا اعتبرنا تفصيله الباقي من (لا) والهمزة ستصير جملة حروفه ثلاثين حرفا والأول أرجح؛ لجمعه بين الهمزة و الألف في الألفات. والجمهور على أن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون حرفًا، وهذا على المشهور،=

= كما نص عليه ابن جني وغيره من العلماء [ينظر: سر الصناعة ١/ ١٣١، وشرح المفصل ١٠ / ١٢٦] واختاره السيوطي، كما ذكره العلامة الأمير وأيده. [ينظر: حاشية الأمير على المغني ٢/ ٩] وقد عدها ابن يعيش تسعة وعشرين مع عدم تفريقه بين الألف والهمزة.[شرح المفصل ١٠/ ١٢٦]
وقال الأزهري: إنها ثمانية وعشرون وتتم بالهمزة تسعة وعشرين؛ كذا نقله ابن منظور. [اللسان / الهمزة ١٤ / ١٧ – ط دار صادر] و ذهب إلى أنها ثمانية و عشرون حرفًا طائفة من النحاة؛ منهم: المبرد، كما ذكر ابن يعيش والعلامة الأمير ذلك عنه، حيث كان يسقط الهمزة من العد. [شرح المفصل ١٠ / ١٢٦، حاشية الأمير على المغني ٢ / ٩]
وكذا عدها ابن درستويه والزجاجي و آخرون ثمانية وعشرين حرفًا. [كتاب الكُتَّاب لابن درستويه/ ١١٣ – تحقيق / إبراهيم السامرائي، و عبد الحسين الفتلي – ط دار الكتب الثقافية – الكويت – ١٩٧٧م، الجمل للزجاجي / ٢٧٣].
(١) قوله " ثلاثة ": أنث المصنف لفظ الألف، وهذه المسألة (تأنيث حروف المعجم و تذكيرها) وقع فيها خلاف بين النحاة واللغويين، ولوحظ الاضطراب فيها على أقوالهم، وقد طرح أستاذي الدكتور / محمد عامر هذه المسألة في شرحه لمنظومة تدميث التذكير في التأنيث والتذكير للجعبري فقال:
" تنبيه: حروف المعجم تذكر وتؤنث، فتقول: هذه اللام والنون والباء والجيم، وتقول: هذا اللام والنون... ونحن نعلم أن بعض سور القرآن سميت ببعض حروف الهجاء، مثل: ق~، و ن~، وص~، فإن أردت وجه التأنيث منعتها من الصرف للعلمية و التأنيث، فتقول: قرأت في قافَ وصادَ ونونَ، و يجوز الصرف مثل هند. وإن أردت التذكير وجب المنع من الصرف، كما لو سميت امرأة بزيد " (مفتاح الإعراب للمحلي الحازمي / ٢٠٤ – تحقيق د / محمد عامر – ط القاهرة ١٤٠٤هـ)... انتهى " [ينظر: تدميث التذكير في التأنيث و التذكير للجعبري / ١٠٦ – شرح وتحقيق د/ محمد عامر – القاهرة –١٩٨٧ م]
وذكر أستاذي الدكتور محمد عامر أن الفراء في كتابه المذكر والمؤنث يرى أن الحروف المنقوطة – المعجمة – أي التي وقع عليها النقط – مؤنثة، وغير المعجمة مذكرة، ثم نقل نص الفراء، حيث قال الفراء: " وكل شيء من حروف (أ ب ت ث...) يقع عليه العجم فهو مؤنث، و ما لا يقع عليه العجم فهو مذكر ".
[ينظر نص الفراء في: المذكر والمؤنث للفراء / ١١٠ – تحقيق د / رمضان عبد التواب – ط دار التراث – القاهرة – ١٩٧٥م].
ولكن الفراء قد عاد مرة أخرى فقال: " وحروف المعجم كلها إناث ولم نسمع في شيء منها تذكيرًا في الكلام، وقد يجوز تذكيرها في الشعر ". [ينظر المذكر و المؤنث للفراء / ١١١].
وهذا التناقض الظاهر في كلام الفراء، من حيث تخصيص حروف العجم بالتأنيث في النص الأول، وبعموم التأنيث في النص الثاني (في حروف المعجم كلها) قد دفع أستاذنا الدكتور/ رمضان عبد التواب إلى محاولة التوفيق بين النصين المذكورين؛ فقال: " ظاهر ما هنا مخالف لما قدمه – يعني=

= الفراء – آنفا من أن ما يقع عليه العجم من الحروف فهو مؤنث، وما لا يقع عليه العجم فهو مذكر، والظاهر أن مراده فيما تقدم مسميات الحروف وهي (أ ب ت) ومراده هنا أسماؤها (ألف باء تاء) ... إلخ، بدليل رسمه الحروف فيما تقدم بمسمياتها " يعني (أ ب ت) [راجع المذكر والمؤنث للفراء / ١١١ – تحقيق د / رمضان عبد التواب].

وقد رد أستاذي الدكتور/ محمد عامر هذا التخريج الذي التمسه الدكتور رمضان عبد التواب للفراء بأن الاسم والمسمى لشيء واحد و أن المعتد به الاسم، وعلل ذلك بأن الاسم هو الذي ينطق به ليدل على المسمى. [تدميث التذكير للجعبري مع شرحه للدكتور / محمد عامر / ١٠٦].

وقد استغرب الدكتور / محمد عامر تفريق الفراء بين ما يقع عليه العجم و ما لا يقع عليه العجم، واستند إلى أن الفراء لم يذكر لنا سندًا لدعواه هذا التفريق، و أضاف الدكتور / محمد عامر أن العرب لم يعرفوا الإعجام، و أن القرآن الكريم كان يكتب جميع حروفه بدون إعجام، وله نسخ بين أيدينا تدل على ذلك وأن الذي وضع الإعجام نصر بن عاصم، وهذا دليل آخر يرد على الفراء هذه التفرقة، حيث لا نعرف كيف أنث العرب الحروف التي وقع عليها العجم وذكّروا ما سواها وهم لم يعرفوا ذلك !! والحكم بتذكير الكلمة أو تأنيثها إنما هو على ضوء ما عرفوه ونطقوا به (الجمل للزجاجي/ ٢٩١). انتهى ما ذكره أستاذي ملخصا. [ينظر: تدميث التذكير بشرح وتحقيق الدكتور / محمد عامر / ١٠٦ / حاشية الشرح].

قلت: وقد يغنينا عن كل هذه المحاولات القول بأن نصي الفراء قد جاءا بالمعنى نفسه من حيث القول بتأنيث حروف العجم، وإنما جاء اللبس من أن النص الثاني للفراء تحرفت فيه كلمة " العجم " إلى " المعجم " وهذا ممكن جدًّا بدليل أن النص المشار إليه نقل أحيانًا بكلمة (العجم).

[راجع النص في تدميث التذكير/ ١٠٦، نقلا عن المؤنث والمذكر للفراء/ ١١١]

كذلك ما نقله أستاذي عن أبي بكر بن الأنباري بقوله – تعليقا على نص الفراء –: " و التأنيث عندي في حروف العجم على معنى الكلمة، و التذكير على معنى الحرف ". (التأنيث و التذكير لأبي بكر الأنباري ١ / ٥١٥).

وقصدت هنا قوله: (العجم)، و هو الراجح من وجهة نظري، و ليس المعجم، وبذلك يتلاشى التناقض الظاهر بين نصي الفراء؛ فالقول بتحرف النص مع إمكانه أقرب إلى القبول من اتهام الفراء بالتناقض، و الله تعالى أعلم بالصواب.

وتبقى القضية الثانية والتي تقضي بانتفاء العلاقة بين العجم وبين التذكير والتأنيث على نحو ما استغربه أستاذي الدكتور / محمد عامر، وهو أمر أنكره القدماء على الفراء أيضًا كما ذكر أستاذي؛ فابن الأنباري ينقل نص الفراء الذي قال فيه: " وحروف المعجم كلها إناث... " ثم يقول: " والتأنيث عندي في حروف العجم على معنى الكلمة والتذكير على معنى الحرف ".[المذكر والمؤنث لأبي بكر ابن الأنباري ١/ ٥١٥ – تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية].

وكذا نقل الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل كلام الفراء، وأكد مسبقًا أنه " إذا قصد لفظه – أي=

وَخَمْسُونَ [(١)] أَلِفًا :

= الحرف - جاز تذكيره باعتبار الألفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة " [حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ١٦٣) - ط الحلبي بدون تاريخ] ، وأكد أبو حاتم أن حروف المعجم مثل الباء والتاء تؤنث وتذكر. [التذكير والتأنيث لأبي حاتم / ٢٥] .

و مما تجدر الإشارة إليه هنا أن المزني سوف يجري على تأنيث حروفه كلها ما كان معجما منها، و ما لم يقع عليه العجم، و ما ورد مخالفا لذلك في النسخ فقد غيرته إلى ما يتوافق مع منهج المزني في التذكير والتأنيث في تسمية الحروف، مع الإشارة إليه.

(١) قوله: " ثلاثة وخمسون ": في ت: خمسة وثلاثون، وهو خطأ، ولعله خطأ من الناسخ، بدليل أن المصنف عد ثلاثا وخمسين ألفًا والتزم بها ذكره في العد عند التفسير.

وقد ذكر في اللسان نقلا عن الأزهري عن ثعلب والمبرد أنهما قالا: " أصول الألفات ثلاثة ويتبعها الباقيات: ألف أصلية...، وألف قطعية...، وألف وصلية ". قال ابن منظور: وقال أبو منصور - يعني الأزهري - فهذه أصول الألفات، وللنحويين ألقاب لألفات غيرها تعرف بها " وعد ابن منظور نقلا عن الأزهري قرابة ثمان عشرة ألفًا، علمًا بأنه أفرد للهمزة بابا في أول كتابه وعد قرابة ثمان همزات، فيكون مجمل ما ذكره من الألفات والهمزات ستًّا وعشرين ألفا وهمزة. [ينظر: لسان العرب لابن منظور/ حرف الهمزة (١٤/ ١٧) وما بعدها، باب الألف (١٥/ ٤٢٧) وما بعدها - ط دار صادر - بيروت - دون تاريخ]. ومجمل ما ذكره صاحب وجوه النصب (المحلى) من جمل الألفات ثلاثة وعشرون ألفًا [المحلى (وجوه النصب) لأبي بكر بن شقير(على الراجح من نسبة الكتاب) / ٢٠٣ - ٢٢٣، تحقيق د / فائز فارس - ط ١ - مؤسسة الرسالة - بيروت- نشر دار الأمل - الأردن ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب هو المنشور أيضًا باسم الجمل للخليل بن أحمد].

وعند أبي بكر بن الأنباري نجد ثلاثة أقسام تضمنت سبع ألفات. [راجع: مختصر في ذكر الألفات لأبي بكر بن الأنباري / تحقيق د / علي حسين البواب، ويجب التنبيه على أن هذا الكتاب هو نفسه المنشور باسم: شرح الألفات لأبي بكر الأنباري - حققه / أبو محفوظ عبد الكريم معصومي - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق / العدد رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩م].

وهناك موجز بعنوان الألفات [مجهول المؤلف] ذكر تسع عشرة ألفًا فقط. [الألفات لمجهول - مخطوط في لوحة واحدة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٤٨٨) ميكروفيلم رقم (١٦٧٥١)] .

وقد ذكر ابن خالويه في ألفاته أن الألف تنقسم إلى سبعٍ وسبعين قسمًا وذكرها عدة؛ ثم قال: " واعلم أن هذه الأقسام أكثرها فروع؛ فلا يهولنّك عددها ... " ولذلك خالف ما ذكره ولم يفسرها جميعًا؛ بل أهمل الكثرة الكاثرة منها. [الألفات للحسين بن أحمد بن خالويه / ١٥ - ١٨ - تحقيق د/ علي حسين البواب - ط١ دار المعارف - الرياض - ١٩٨٢ م].

وذكر ابن الدهان أن الألف تأتي على ثلاثة أقسام، وفرّع عن قسم الألف الزائدة منها ستة معان وعن=

[١] ألفُ أصلٍ.

[٢] و [(١)] ألفُ وصلٍ.

[٣] وألفُ فَصْلٍ.

[٤] وألفُ التثنيةِ.

[٥] وألفُ [(٢)] البدلِ من الواوِ.

= المبدلة أربع ألفات؛ فيكون بذلك قد ذكر إحدى عشرة ألفًا تقريبًا. [الفصول في العربية لسعيد بن المبارك الشهير بابن الدهان النحوي / ١٣٥، ١٣٦ - تحقيق د / فائز فارس - ط١ - مؤسسة الرسالة - نشر دار الأمل - بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م].

وعدّ ابن فارس سبع ألفات مفرقة على أبواب. [الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية لأحمد بن فارس / ٢٢٠ - تحقيق د / عمر فاروق الطباع - ط١ مكتبة المعارف- بيروت- ١٩٩٣ م].

وذكر الثعالبي سبع عشرة ألفًا، وصدرها بقوله: " منها ... ". [فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي/ ٣٤٤، ٣٤٥ - تحقيق الأساتذة / مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي - ط٢ - دار الفكر - ١٩٥٤ م]. وذكر الرازي عشر ألفات فقط [الحروف للرازي/ ٢٠١ - تحقيق د/ رشيد عبد الرحمن العبيدي - نشر مجلة المورد العراقية - المجلد(٣) - العدد (٣) لسنة ١٩٧٤ م، من ص ١٩٧ إلى ص ٢١٩].

و أفرد المرادي بابا للهمزة و آخر للألف و مجمل ما ذكره فيهما مما عده من الحروف اثنتان و عشرون ألفا و همزة مما هو حرف معنى أو حرف مبنى.[الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي / ٣٠، ١٧٥ - تحقيق / فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل - ط٢ - دار الآفاق الجديدة - بيروت-١٩٨٣م]

وذكر الإربلي ثلاثة وعشرين وجها تقريبا للألف والهمزة كلا على حدة. [جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي / ١١٣ - تحقيق د / حامد أحمد نيل - ط مكتبة النهضة المصرية- ١٩٨٤ م].

أما ابن هشام فقد ذكر تسعة أوجه للألف اللينة، وعدّ للهمزة (الألف المفردة) وجهين؛ كما ذكر عددًا من الألفات الأخرى وأكد أنها لا تعد؛ أي: ليست من حروف المعاني، فيمكن القول بأن مجمل ما ورد عنده عشرون ألفا وهمزة. [مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام١/ ١٣، ٣٧٠، ٣٧٢ -تحقيق/ محيي الدين -ط المكتبة العصرية - بيروت].

ومقتضى ما صنعه المصنف - هنا - أنه لم يفرق بين الهمزة والألف؛ بل جمعهما كليهما بلا تفريق، وكذلك فعل بعض المذكورين هنا من أصحاب مصنفات الحروف و اللغويين، و قد تقدمت مناقشة هذه المسألة قبل قليل.

(١) مكررة في ت.

(٢) سرد في د بدون العطف بالواو.

[٦] وألفُ البدلِ من الياءِ.

[٧] وألفُ البدلِ من التنوينِ.

[٨] وألفُ البدلِ من النونِ الخفيفةِ.

[٩] وألفُ البدلِ من الهمزةِ.

[١٠] وألفُ الإِطْلاقِ.

[١١] وألفُ الشَّرِكَةِ.

[١٢] وألفُ التَّكْرِيرِ[١].

[١٣] وألفُ التَّعدِّي.

[١٤] وألفُ التعجُّبِ.

[١٥] وألفُ النَّعتِ.

[١٦] وألفُ الإِبْلاَغِ.

[١٧] وألفُ التَّأْنيثِ.

[١٨] وألفُ المُخْبِرِ عن نفسِهِ.

[١٩] وألفُ الاستفهامِ.

[٢٠] وألفُ النِّدَاءِ.

[٢١] والفُ التَّرَنُّمِ.

[٢٢] وألفُ عِمَادِ كِنَايَةِ المَنْصُوبِ.

[٢٣] وألفُ البِنَاءِ.

[٢٤] وألفُ عِمَادِ المُبْهَمِ.

[٢٥] وألفُ الأَدَوَاتِ.

---

(١) في د: التنكير، وهو خطأ؛ لأنه ليس هناك ألف للتنكير عند المصنف، كما أنه فسَّر ألف التكرير فيما بعد.

[٢٦] وألفُ الإِشْبَاعِ.

[٢٧] وألفٌ تَنْقَلِبُ عن ياءٍ مكسورٍ [١] مَا قَبْلَهَا.

[٢٨] وألفُ إدخالٍ.

[٢٩] وأَلِفُ الصِّلَةِ.

[٣٠] وألفُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

[٣١] وألفُ عَلاَمَةِ النَّصْبِ.

[٣٢] وألفُ القَسَمِ.

[٣٣] وألفُ الأَمْرِ.

[٣٤] وألفُ المَعْرِفَةِ.

[٣٥] وألفُ الجَمْعِ.

[٣٦] وألفُ المَصْدَرِ.

[٣٧] وألفُ التَّمْلِيكِ.

[٣٨] وألفُ العِوَضِ عن المَصَادِرِ.

[٣٩] وألفُ الإِغْرَاءِ.

[٤٠] وألفُ المَدِّ.

[٤١] وألفُ القَصْرِ.

[٤٢] وألفُ المَدْحِ.

[٤٣] وألفُ الذَّمِّ.

[٤٤] [وألفُ التَّنْبِيهِ][٢].

---

(١) في د مكسورة، والمثبت كما في ت، و لعله الصواب، و عند التفسير سأحاول بيان هذه الألف على الوجهين.

(٢) سقط في ت.

[٤٥] وألفُ التَّذْكِيرِ.

[٤٦] وألفُ الزَّجْرِ.

[٤٧] وألفُ التَّوْبِيخِ.

[٤٨] وألفُ التَّمَنِّي.

[٤٩] وألفُ الدُّعَاءِ.

[٥٠] وألفُ الخِلاَفَةِ.

[٥١] وألفُ الوَقْفِ.

[٥٢] وألفُ الفَاعِلِ.

[٥٣] وألفُ المَفْعُولِ.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أَمَّا أَلِفُ الأَصْلِ (١):

---

(١) [ألف الأصل]

كذا سماها المصنف ألف الأصل، وبنحوه عند كل من النضر بن شميل وأبي بكر الأنباري وابن خالويه وابن جني والرازي وابن منظور فيما نقله عن الأزهري عن ثعلب والمبرد، وغيرهم.

[ينظر بالترتيب: البلغة في شذور اللغة / ١٦٧، شرح الألفات / ٢٨٣ مختصر في ذكر الألفات / ١٩، الألفات لابن خالويه/ ٥٥ - تحقيق د/ حسين البواب، المنصف لابن جني ١/ ١٨، الحروف للرازي / ٢٠١، اللسان / باب الألف ١٥/ ٤٢٧ - ط دار صادر].

كما سماها آخرون ألف السِّنْخ؛ كما عند صاحب وجوه النصب و ابن الدهان و هو مفهوم عبارة ابن خالويه وغيره. و الأصل هو السنخ؛ كما في كتب اللغة؛ جاء في اللسان: و سنخ الكلمة أصل بنائها، و السنخ و الأصل واحد. [اللسان / سنخ] وقد عبر المزني عن الأصل بالسنخ في مواضع أخرى، كما سيأتي في النون.

وفي تعبير المصنف عن الألف بأنها أصل مسألة تحتاج إلى تفصيل؛ حيث كانت أصالة الألف مثار خلاف و جدل بين النحاة، حيث نفى بعضهم كون الألف أصلا ألبتة، وقصره آخرون على الأفعال والحروف... وقيل غير ذلك، و يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

أ - ألف الأصل في الاسم: ذهب بعض النحاة إلى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء المعربة، كما عبر به ابن الدهان فيما نقله عنه السيوطي

[الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢/ ١٥٧) تحقيق / محمد عبد القادر الفاضلي - ط١ - المكتبة=

=العصرية – بيروت – ١٩٩٩م].
وأكد ابن يعيش أنها لا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة، كذلك رفض ابن يعيش أن تكون الألف أصلا في الأفعال . [شرح المفصل ١٠ / ٥٤].
ب- ألف الأصل في الأفعال: تقدم أن ابن يعيش أكد أنه لا تكون الألف أصلا في الأفعال ألبتة، قال ابن جني: قال أبو عثمان: والألف لا تكون أصلا أبدًا، وإنما هي زائدة، أو بدل مما هو في نفس الحرف ولا تكون أصلا ألبتة في الأسماء ولا في الأفعال.. [المنصف في شرح تصريف المازني لابن جني ١ / ١١٨].
وعلى نحوه نصَّ محمد بن أبي اللطف العشائر [الموضح المبين لأقسام التنوين لمحمد بن أبي اللطف العشائر / ٦٦ – تحقيق و شرح د/ محمد عامر – ط١ – مكتبة الإيمان – القاهرة –١٩٩٤م].
وقد علل بعضهم ذلك بالاستقراء، قال ابن يعيش: وذلك لأنا استقرينا جميع الأسماء والأفعال أو أكثرها فلم نجد الألف فيها إلا كذلك – يعني ما تقدم من كونها زائدة أو بدلا مما هو أصل – فقضينا لها بهذا الحكم [شرح المفصل ١٠/ ٥٤].
وقد نقل في اللسان عن الأزهري عن ثعلب والمبرد أنهما يعدان الألف الأصلية أحد أقسام الألف، وقصرها على الثلاثي من الأفعال.[اللسان/ الألف/ ١٥/ ٤٢٧].
وصرح آخرون بأن الألف تكون أصلا في الأسماء والأفعال، و إليه ذهب ابن الأنباري وأكد أن الألف تكون أصلا في أقسام الكلم الثلاثة، الاسم والفعل والأداة وذكر علامة لكل منها، فألف الأصل في الأسماء تعرف – عنده – بأن تكون من الفعل ثابتة في التصغير وتبتدئ بمثل حركاتها في الوصل، إن رفعا فرفع، وإن خفضا فخفض وإن نصبا فنصب، ومثل لها بقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٨١] فوزن (إصر) فعل، وتصغيره أصير، وكذا في أمر أذن.. فالألف ثابتة في التصغير فيهن، والهمزة محركة بمثل حركة نظيرها من الكلمات؛ نحو: أمر، الهمزة مفتوحة؛ نحو حركة الزاي في(زيد). [شرح الألفات / ٢٨٣، مختصر في ذكر الألفات / ٢٩، ٣٠].
أما عن علامة أصالة الألف في الأفعال فقد ذكر بنحو ما ذكره المزني من كونها فاء الفعل وثباتها في المستقبل، قال ابن الأنباري: " فأما ألف الأصل – يعني في الأفعال – فإنها تعرف بأن ترى فاء من الفعل ثابتة في المستقبل، كقولك: أتى يأتي ألف (أتى) ألف أصل؛ لأن وزن (أتى) من الفعل فعل؛ فالهمزة فاء الفعل.." [مختصر في الألفات / ١٩، شرح الألفات / ٢٨٣]. وقد نقل الهروي عن الفراء نحوًا من هذه العلامات.[الأزهية/ ٢٦] وكل هذه الآراء التي تجيز وقوع الألف أصلا في الفعل يحصرها بكونها فاء للفعل، بل إن ابن الأنباري نص على ذلك معنونا لها بقوله: " الألفات المبتدأ بها الأفعال ".[المختصر / ١٩، شرح الألفات / ٢٨٣]. وبنحوه قال الأخفش مؤكدًا كونها ثابتة في المستقبل فاء له في الماضي أيضًا وأنها لا تسقط. [معاني القرآن للأخفش / ٦] .
وقد ذكر بعضهم عددًا من الألفات وألحقها بالألف الأصلية، من ذلك ما ذهب إليه ابن الأنباري من أن الألفات التي في الضمائر ألفات أصلية وقسمها إلى: المكاني المرفوعة؛ نحو (أنا) وحركتها بالفتح. وألف المكاني المنصوبة وهي أصلية وحركتها بالكسر؛ نحو: إياك، وجعل منها كذلك ألف أسماء=

فهي التي فاءُ الفعلِ و[تثبت في] [1] المستقبلِ كألف أكل يأكل... ونحوه، و[لا] يجوز وصلُها [2].

= الإشارة؛ نحو: أولئك وحركتها الضم، ومنها الألف في بعض الكلمات؛ نحو (أولات) و (أولي مال)... قال ابن الأنباري: ويقاس على ذلك ما يرد مما يشاكله. [مختصر الألفات / ٣٣، ٣٤].

وأكد ابن يعيش هذا الحصر بقوله:... كذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحروف والأصوات المحكية والأسماء الأعجمية – تجرى مجرى الحروف في أن ألفاتها أصول غير زوائد ولا منقلبة... وقد علل ذلك بوجود الاشتقاق في هذه الأسماء [شرح المفصل ١٠ / ٥٤ بتصرف].

ج- ألف الأ صل في الأدوات: نص الجمهور على أن الألف تكون أصلا في الأدوات، وهو صريح صنع المزني الذي أكد أن هذه أصلية و أفردها بألف الأدوات.

ونقل ابن جني عن المازني قوله فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل فيهن. [المنصف ١/ ١١٨].

وأفرد ابن الأنباري لها بابًا بعنوان: الألفات المستأنفات في الأدوات، و نص على أنها أصلية.[مختصر في ذكر الألفات / ٣٢]. وأكده ابن الدهان فيما نقله عنه السيوطي، و كذا أكده ابن بري، كما نقله ابن منظور؛ قال ابن بري: " و الألف في الحروف أصل و ليست بمنقلبة عن ياء و لا واو ولا زائدة". [الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٧، و اللسان ١٤ / ٤٣١- ط دار صادر] .وقد علل النحاة ذلك بأن الحروف غير مشتقة ولا متصرفة، ولا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، قال ابن يعيش: "... فوجب ألا يعدل عنه إلا بدليل، فلا يقال في ألف (ما) و (لا) و (حتى) إنها زائدة؛ لعدم اشتقاق يفقد في ألفها... ولا يقال: إنها بدل. لأن البدل ضرب من التصرف، ولا تصرف للحروف، وأيضًا لو كانت الألف في(ما) مثلا – بدلا من الواو لوجب أن يقولوا: مَوْ؛ كما يقولون: لَوْ، و أو، بإقرارها على لفظها من غير إبدال، و كذلك لو كانت من الياء لقالوا: مَيْ، كما قالوا: كي، و أَيْ؛ لأنها مبنية على السكون ، والواو والياء لا تقلبان ألفا إلا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وإذا بطل أن تكون زائدة في الحروف أو منقلبة تعين أن تكون أصلا.[شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٥٤] وسيأتي أن المصنف يعتبر ألفات الأدوات أصلا، و ما عداها فهو مزيد عليها عند عرضه لألف الأدوات فيما يلي. وأرجح أنه قصر ألف الأصل هنا على الأفعال باعتبارها أصلا للأسماء.

ولعل هذا الخلاف في الأفعال والأسماء فيما يتصل بهذه الألف ناجم عن الخلاف حول الألف والهمزة؛ أهما حرفان أم حرف واحد ؟ وقد تقدم بيانه في أول مسائل هذا الكتاب.

(١) سقط في د، و في ط: (في الماضي) تبعًا للأزهية، والمثبت من ت، وهو الصحيح؛ إذ إثبات قوله: (في الماضي) تكرار، و هو غير مقصود أصلا، و ثباتها في المستقبل هو المقصود.

(٢) قوله: ولا يجوز وصلها: و في د: ويجوز وصلها، وعلى المثبت يكون المقصود أنه لا يجوز وصل ألف الأصل لغير ضرورة، بل أرجح أن المصنف لا يجيزه حتى للضرورة في موضعه المذكور- يؤيد ذلك ما ذكره المالقي، قال: ".. ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر، كقوله [من البسيط]:

ويلمها في هواء الجو طالبة   ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب   =

-[٢] وأمَّا أَلِفُ الوَصْلِ[1] :

= [البيت لامرئ القيس؛ كما في ديوانه / ٢٧٧، الخزانة ٤/ ٩٠، ٩١،٩٢، سر صناعة الإعراب / ٢٣٥، شرح المفصل ٢/ ١١٤، الكتاب ٢/ ٢٩٤، وهو بلا نسبة في الجمهرة / ٩٩٩٨، الرصف / ٤٣، اللسان / ويل، كما نسب للنعمان بن بشير الأنصاري، كما في الكتاب ١/ ٢٧٢، ما يجوز للشاعر / ١٨٦].

أو في نادر الكلام، كما قرأ بعضهم: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدَّثر:٣٥]، بدون همزة وهي قراءة ابن كثير في رواية عنه، ونصر بن عاصم و ابن محيصن. [تنظر القراءة في: فتح القدير / ٣٣١، وراجع الخصائص٣ / ١٥٠، و المحتسب ١ / ١٢٠].

وقد ذكر المالقي كثيرًا من الشواهد وتخريجاتها ثم اعترضها بقوله: " وهذا كله متكلف وشذوذ". وإجازة وصل ألف الأصل في الشعر هو رأي الجمهور. [راجع: الرصف/ ٤٣، ٤٤ (بتصرف) وراجع أيضًا: جمل الزجاجي/ ٣٩٣، شرح ملحة الإعراب للحريري / ٢٨٠].

أما على إسقاط (لا) فيكون مراده مقصورًا على الضرورة لأنه خلاف الأصل، والراجح في رأيي الأول؛ على أنه لا يجيزه لا في السعة ولا في الاضطرار؛ لما تقدم من منهجه في النص على الضرورات وما يجوز فيها.

[ينظر وصل ألف القطع(الأصل) للضرورة في:الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسى/ ٣٧٧، الضرائر للألوسي/ ١٣٥، والضرائر لابن عصفور/ ٩٨، ما يجوز للشاعر للقزاز/ ٨٩، موارد البصائر لابن عبد الحليم / ١٦].

(١) [ألف الوصل]

وفي هذه الألف بحث طويل يتضمن المسائل الآتية:

١- التسمية. ٢- علة دخولها. ٣- علامتها.

٤- حركاتها. ٥- مواضعها.

وفيما يلي إشارات إلى خلاف النحاة وآرائهم في هذه المسائل في ضوء كلام المصنف.

أولا: التسمية: هل هي همزة أم ألف ؟

قال ابن خالويه عن ألف الوصل (في الأفعال) إنها همزة بإجماع البصريين و الكوفيين، وإنما يعبر عنها بالألف؛ تقريبا على المتعلم؛ إذ كانت ألفا في الخط. [الألفات لابن خالويه / ٢٦] والواقع أن كلام ابن خالويه ليس على هذا الإطلاق؛ و ذلك لأنه عند التحقيق نجد أنه قد تعددت الآراء في تسمية هذا الحرف؛ تبعا لآراء العلماء في حقيقة هذا الصوت؛ فبعضهم سماها ألف الوصل كما عند المصنف والأخفش والأنباري والهروي وابن فارس والثعالبي وابن كيسان وصاحب وجوه النصب والزجاجي و ابن خالويه و الزمخشري وعدد من شراح المفصل والرازي، ونقله ابن منظور عن الأزهري عن ثعلب والمبرد.

[ينظر:الألفات لأبي بكر الأنباري / ٢٠، الجمل للزجاجي / ٣٩٩، ٤٠٠، معاني الأخفش / ٣-٨، مختصر في ذكر الألفات / ٢٠، الأزهية / ٩، الصاحبي / ٨، سر العربية / ٣٤٤، الموفقي / ١١٧،=

= وجوه النصب / ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٢، التخمير للخوارزمي ٤ / ٣٠٢، الحروف / ٢٠٣، اللسان / باب الألف / ١٥ / ٤٢٧ - ط دار صادر].

وسماها آخرون همزة الوصل، ونسب إلى قطرب، و به قال ابن جني وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وعدد من شراح الألفية.

[ينظر: مختصر في ذكر الألفات / ٢٠، سر الصناعة ١ / ١٣٣، شرح المفصل ١٠ / ٨، ٢٩، المقرب ٢/ ٥، ٣٨، التسهيل / ٤٨، ٢٠٣، شرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٢٠٧].

و كان الخليل يسميها سُلَّمَ اللسان، كما سيأتي في الكلام على علة دخولها في الكلمات، وكذا أفاده الزجاجي و سكت عنه. [راجع: كتاب العين ١/ ٤٩، لامات الزجاجي / ١٩].

أما الفراء فكان يسمي ألف الوصل بالألف، ولكنه كان يصفها بالألف الخفيفة، فعند قوله تعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد:١٣] قال عن قوله تعالى: ﴿انظُرُونَا﴾: " خفيفة الألف على معنى الانتظار ". [معاني القرآن للفراء ١ / ٧٠، و راجع أيضا المعاني ١ / ١٢٤، ١٢٥] و يرى بعض المحدثين أن وصف الفراء لها بالألف الخفيفة فيه ملحظ دقيق يفيد أن الفراء انتبه إلى القيمة الصوتية لهذا الحرف؛ فوجدها دون مستوى الهمزة وفوق مستوى الحركة، فأطلق عليه الألف الخفيفة. [راجع قراءات في حروف الوصل بين القدماء و المحدثين للدكتور علي توفيق الحمد / ٩٨، مقال منشور بمجلة المجمع الأردني – العدد الخامس و العشرون – لسنة ١٩٨٤م، و ينظر أيضا المصطلح النحوي؛ نشأته و تطوره للدكتور عوض القزوي / ١٨١ – نشر الرياض – ١٩٨١م] أما المالقي فقد رجح تسميتها همزة ولكنه اقترح أن تسمى همزة إيصال لا همزة وصل، وسيأتي نصه بعد ذلك.

ومن كل ما تقدم يتحصل لنا أنهم اختلفوا في تسمية هذا الحرف بين الألف والهمزة وتحتهما يندرج كل ما قيل، والحق أن هذه المسألة شغلت النحاة والصرفيين منذ القدم، وممن عرض لهذه المسألة أبو بكر الأنباري، قال: فإن قال قائل: أي شيء تلقب ألف الوصل ؟ أتلقبها ألفا أم همزة ؟ فقل: اختلف النحويون في هذا، فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف وصل، والحجة لهم في هذا أن صورتها صورة الألف، فقلبت ألفا لهذا المعنى.

[إيضاح الوقف و الابتداء في كتاب الله عز وجل للأنباري / ١٥٤، ١٥٥، شرح الألفات / ٤٤٧، مختصر في ذكر الألفات / ٢٠].

فقد لقب ابن الأنباري هذا الحرف بالألف تبعًا للكسائي وللفراء وسيبويه، وتقدم وصف الفراء لها بالألف الخفيفة، أما الكسائي فقيل:إنه تابع سيبويه في هذه التسمية.[ما تلحن فيه العوام للكسائي/ ٣٤،٣٧، ٣٩، والمصطلح النحوي / ١٦١] واستخدم سيبويه اصطلاح الألف الموصلة، قال: هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة، قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن...والزيادة هنا الألف الموصلة. [الكتاب ٤ / ١٤٤] وفي احتجاج ابن الأنباري لهذه التسمية نظر، كما تقدم في التفريق بين الهمزة والألف أن العبرة بالنطق وليس بالهجاء. وقد نقل ابن الأنباري عن الأخفش أنه قال: إنها ألف ساكنة لا حركة لها.. واعترضه بقوله: وهذا غلط؛ لأنها=

= إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمحال أن يدخلها الابتداء، لأن العرب لا تبتدئ بساكن.

والحق مع ابن الأنباري في نفي وصفها بالساكنة؛ إذ لا فائدة في جلب ساكن للتخلص من الابتداء بساكن، كذلك نقل ابن الأنباري عن قطرب قوله: وهي همزة كثرت فتركت، لأن الألف لا تحتمل الحركة، وغلطه ابن الأنباري، و قال: لأنها لو كانت همزة لثبتت في الابتداء والوصل. [إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٥٥، مختصر في الألفات / ٤].

و أكد ابن جني تسميتها همزة؛ قال: الألفات في أوائل الكلم على ضربين؛ همزة قطع وهمزة وصل، وحرص على استخدام مصطلح همزة الوصل في مواضع عديدة من مصنفاته، ولعله أطلق مصطلح ألف الوصل في أول الباب فقط متابعة منه للقدماء في تسمية الأبواب في مصنفاتهم، والدليل على ذلك التزامه باستخدام مصطلح همزة الوصل في مصنفاته [ينظر مثلا: اللمع / ٢٢٠ وما بعدها، وسر الصناعة ١ / ١٢٦].

وأختم الخلاف في التسمية بما ذكره المالقي، حيث أكد أن من سماها ألفا قد راعى أصلها من السكون، وهو مدُّ الصوت بها، و من سماها همزة النطق بها، وناقش أدلة كل من الفريقين ثم رجح اصطلاح الهمزة، مراعاة لجانب النطق.

قال: و لكلا الوجهين نظر، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق، لأن ذلك هو معنى الهمزة، وقال المالقي: و الأفضل أن تسمى همزة إيصال لا وصل، وذلك لأنها من الفعل أوصل، لا: وصل، ومع ذلك فهو يجيز استخدام ألف الوصل؛ لأن (وصل) اسم مصدر [الرصف / ٣٨ بتصرف].

والذي ترتاح إليه النفس تسميتها همزة وصل؛ انطلاقا من واقعها الصوتي المنطوق عند الابتداء بها، أما حالة الوصل فلا حاجة إليها، ولا اعتبار بالرسم الهجائي في الحالتين، مع التزامي باصطلاح المصنف عند عرض كلامه.

ألف الوصل عد المحدثين:

شغلت قضية حرف الوصل كثيرًا من المحدثين على نحو ما تقدم عن القدماء، حول طبيعته وحركته... و غير ذلك من مسائل هذا الحرف؛ فذهب بعضهم مذهب الخليل ومن تابعه من القدامى في القول بأنه ألف لا همزة، كما عند الدكتور / محيي الدين رمضان، الذي أكد لحاق ألف الوصل بحرف الهمزة، وعلل ذلك بالمشابهة بينهما والتي تظهر في صوتيهما وفي حذفهما أحيانا، وزيادتهما في مواضع من الأبنية والألفاظ، قال الدكتور محيي الدين رمضان: وصوت ألف الوصل يماثل صوت الهمزة [ينظر: في صوتيات اللغة للدكتور محيي الدين رمضان/ ٨٩] والحق أن هناك فرقا بين الصوتين لا يخفى، ولذلك قال (يماثل) وذلك باعتبار ألف الوصل بالنسبة للهمزة المسهلة أو(المرفهة)على حد تعبيرهم، أما الهمزة المحققة الشديدة فهناك فرق خفيف بينها و بين الألف.

وقد تتبع أستاذنا الدكتور / كمال بشر قضايا حرف الوصل في بحث مستفيض لطبيعته وحركته، وذلك في متابعة تاريخية للصوت والرمز، و انتهى إلى أن ابتكار الرمز الجديد (ء) على يد الخليل؛ لأن الألف جعلت علامة للفتحة – لم يمنع الناس من أن يطلقوا الألف على الهمزة والفتحةِ الطويلة كليهما، ومن وصف القدماء للهمزة قرر أستاذنا الدكتور/ بشر أن هذا الوصف يتمشى مع ما=

=أثبته النظر الحديث، كما رفض تسمية حرف الوصل همزة، قال: " إن هذا الصوت - همزة الوصل- و الذي يرمز إليه بالألف في الكتابة ليس همزة فيما نعتقد " وأورد الدكتور / بشر عددا من الأدلة على ما ذهب إليه فعد خمسة أدلة تدور حول الفارق بين طبيعة حرف الوصل و طبيعة الهمزة، و كذا تركز هذه الأدلة على حركة هذا الحرف، وهل كان ساكنا ابتداءً ثم حرك، أو اجتلب متحركا دفعة واحدة ؟ و كذا حركة هذا الحرف الأصلية، وذهب الدكتور/ بشر إلى أن حرف الوصل ما هو إلا نقلة حركية تختلف عن الصوامت والصوائت القصيرة أيضًا، وذهب إلى أن إمكانية الابتداء بالساكن في بعض الساميات، كالعبرية والسريانية وبعض اللهجات الحديثة في العربية - قد يكون دليلا على احتمال خلو الفصحى من حرف الوصل أيضا. وقد أثار الدكتور/ بشر سؤالا: لم اختيرت الهمزة بالذات ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ؟ وأورد جوابين عن هذا التساؤل، نقلهما عن ابن جني، مفادهما: أن الهمزة تصلح للحذف والتخفيف وهي أصل، فما بالك بها وهي زائدة للوصل. ورفضه الدكتور بشر بقوله: إنه تعليل ضعيف لا يعدو أن يكون تفسيرًا أو بالأحرى تسويغًا متكلفًا لما وقع بالفعل، وهو تعليل لا يقتضي أن المتكلم قد أعمل فكره قبل الكلام فيما ينبغي أن يسلكه حتى اختار الهمزة بالذات للأسباب التي ذكرها ابن جني، ومعلوم بالطبع أن المتكلم ما حاول ولن يحاول هذا الذي ظنه ابن جني لأنه دائما وأبدًا يرسل الكلام إرسالا، دون التفكير في قواعده الصوتية أو الصرفية، وإذا كان الدكتور بشر قد رفض تعليل ابن جني؛ فإن الدكتور/ علي توفيق الحمد قد قبل جزءًا من هذا الرفض؛ حيث يتفق مع الدكتور بشر في أن المتكلم يرسل كلامه إرسالا، ولكنه أكد أن هنا الإرسال لابد أن يأتي وفق منطق لغوي سليم منضبط وضابط، اكتسبه المتكلم بالفطرة فصار مستقلا في سليقته [سر الصناعة / ١٢٧، دراسات في علم اللغة / ١٦١- ١٦٣، قراءات في حرف الوصل بين القدماء و المحدثين / ٩٨] وتوصل الدكتور/ بشر في بحثه لهذه المسألة إلى نتيجتين:

أولا إمكانية النطق بالساكن في ابتداء الكلام في اللغة العربية، والحق ما ذهب إليه الدكتور/ توفيق الحمد من أنه لابد من جلب مساعد ما في النطق، ولو كان ما سماه الدكتور / بشر: (صويتًا) أو لابد من قلقلة الحرف الصامت ولو قليلا، حتى نعطيه بعض الحركة فيسهل النطق بها، ولذلك يرى الدكتور/ توفيق الحمد أن ما ذهب إليه د/ بشر ليس دقيقًا تمامًا من حيث إمكانية البدء بساكن في بعض الساميات وفي بعض اللهجات العامية، وكلام الدكتور / توفيق الحمد قوي و منطقي، يؤيده النتيجة الثانية التي توصل إليها د/ بشر وهي:

النتيجة الثانية: أن ما يسمى عند القدماء ـ همزة الوصل ليست إلا نوعًا من التحريك، أو هو نقلة حركية لجأ إليها المتكلمون في فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن، فهو إذن وصلة، أو وسيلة إيصال و وصل، وقد أكد أستاذنا الدكتور / بشر أن لهذه الوصلة قيمة صوتية محضة؛ أي: إنها ظاهرة صوتية لها أثر سمعي تدركه الأذن، وتقترب هذه الوصلة إلى حدٍّ ملحوظ من الحركات العربية، وبخاصة في حالتي الضمة والكسرة، وقد ذهب أستاذنا إلى أن هذه الوصلة نوع من التطريز الصوتي في سياقات معينة، ولكل ما تقدم فضَّل أن تسمى هذه القيمة "صويتا" بالتصغير.=

= قلت: وفي كلام أستاذنا الدكتور بشر الأخير إثبات لهذا الحرف أيًّا ما كان وصفه، فكيف يذهب إلى جواز الاستغناء عنه و إمكان الابتداء بساكن ؟

وقد اتفق الدكتور الحمد مع الدكتور/ بشر في إثبات القيمة الصوتية المحضة لحرف الوصل، وفي اقترابها من الحركات العربية إلى حدّ ملحوظ؛ كما أكد أن القدماء أحسّوا بهذه القيمة الصوتية، وأنهم - نتيجة إحساسهم هذا - لمّا أرادوا أن يطلقوا مصطلحًا على هذه القيمة الصوتية اضطربوا في ذلك؛ فأطلق بعضهم مصطلح الألف، و استخدم آخرون مصطلح الهمزة. ولكنه خالفه فيما ذهب إليه من قوله:" لا فرق عندنا في النطق بين الهمزتين " يعني القطع والوصل؛ لأن الهمزة عند الدكتور/ بشر في كل الحالات همزة.

وذهب الدكتور / توفيق الحمد إلى وجود فرق بينهما أحسّه القدماء، قال: "بل ربما كان إحساس اللغويين العرب القدماء بالفرق بين الاثنتين من ناحية القيمة الصوتية هو الذي دعاهم إلى إطلاق همزة قطع بتخصيصها بالإضافة إلى (قطع) وإطلاق (نبرة)عليها في مواضع أخرى ". وذهب إلى أن همزة القطع يابسة شديدة انفجارية، وأن حرف الوصل مسهلة لينة أخف من الأولى، وعلّل بها تقدم من إطلاق الخليل وسيبويه ومن تابعهما - مصطلح (ألف) على حرف الوصل - في أحد احتمالات هذه التسمية.

وأخلص من كل ما تقدم إلى أن المحدثين أيضًا قد انشغلوا بحرف الوصل، و بكونه ألفا أو همزة، على أقوال، حاولت بيانها فيما تقدم، كذلك تقدم الكلام عن القدماء؛ ولذلك أؤكد ما تقدم من أن المصنف ليس بدعًا في تسمية ألف الوصل، بل(الألف)على ألفاته الثلاث والخمسين، وهو مشابه جدًّا إلى صنع أبي بكر الأنباري في كتابه شرح الألفات (مختصر في ذكر الألفات) مع يقينهم جميعًا - علماء اللغة - بالفروق بين الهمزة والألف، ولكن من سماه ألف الوصل قد أحسَّ بالفرق المذكور بين الهمزة المحققة وبين حرف الوصل، ومن سماه همزة نظر إلى القيمة الصوتية للحرف مخففًا أو مسهلا.

[تنظر الآراء المذكورة وتفاصيلها في: دراسات في علم اللغة / القسم الأول / ١٣٥ وما بعدها، قراءات في حروف الوصل / ٩٨ وما بعدها].

ثانيا- علة دخول ألف الوصل:

أكد الخليل بن أحمد أن هذه الألف في نحو: اسحنكك واقشعر و اسبكر - ليست من أصل البناء، و علل دخولها في الكلام بقوله: وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون عمادًا وسلمًا للسان إلى حرف البناء (يعني الكلمة) لأن اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل. [العين ١ / ٤٩] وتقدم في كلام سيبويه تسميته لها بالألف الموصلة؛ وذلك لأنها توصل إلى النطق بالساكن، ومن المعروف أن الابتداء بالساكن مما لا يسمح به النظام المقطعي للغة العربية؛ إذ لا تعتبر ألف الوصل أو همزته وحدة صوتية في هذا النظام الصوتي، ولذلك فهي تسقط عند سبقها بكلام، أو عند تحرك فاء الكلمة التي دخلت عليها، كذا أفاده ابن مالك ملخصًا. وأكده ابن عقيل نافيًا إمكانية الابتداء بالساكن كما لا يوقف على متحرك، قال ابن عقيل: فإذا كان أول=

=الكلمة ساكنا وجب الإتيان بهمزة متحركة؛ توصلا للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة همزة وصل، وشأنها أنها ثابتة في الابتداء وتسقط في الدرج، و كذا نص عليه الزجاجي وابن يعيش وغيرهما.[ينظر: التسهيل / ٢٠٣ بمعناه، شرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٢٠٧، اللامات للزجاجي/ ١٨، شرح المفصل ٩/ ١٣٥].

وهذا يعني أن دخول ألف الوصل إنما كان لدواع صوتية، يؤكد هذا أننا وجدنا سيبويه يشبهها بهاء السكت، وإنما كانت الأخيرة – هاء السكت – تتعلق بآخر الكلام، وأن ألف الوصل تتعلق بأوله، والجامع بينهما سقوط ما يزول دواعيه، قال سيبويه: واعلم أن هذه الألف إذا كان قبلها كلام حذفت؛ لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف، كما حذفت الهاء حين قلت، عِ يا فتى، ويا زيد اقتل واستخرج (بسقوط الهمزة من النطق في درج الكلام). [الكتاب٤/ ١٦٤ – تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون]. يستثنى من ذلك ثباتها في الوصل للضرورة كما سيأتي نصه عن المصنف بعد قليل. وسوف يصرح المزني بعلة دخول ألف الأمر، وهي في الحقيقة في إحدى صورتيها اللتين ذكرهما المزني ألف وصل، وسيأتي بيانه هناك بمزيد من التفصيل.

ثالثا- علامة ألف الوصل:

يستفاد من كلام المصنف أن ألف الوصل لا تكون فاء في الأفعال غير الرباعية كما مثل لها بنحو: استفعل وانفعل وافتعل... وسبق في ألف الأصل أنها تكون فاء ثابتة في المستقبل، وهنا الألف التي استثناها – وهي الألف التي ليست بفاء الفعل فيما يضم مستقبله؛ نحو: أكرم وأحسن... – فسوف يسميها ألف التعدي وهي عنده ألف القطع.

وأخلص من هذا إلى أن من علامات ألف الوصل أنها لا تكون فاء للفعل في المستقبل الذي يضم أوله (الرباعي) أو بعبارة أخرى يمكن القول بأنها تعرف بفتح أول المستقبل مما وقعت في ماضيه.

ومن علاماتها أيضا: سقوطها في الدرج لفظًا، وتسقط من أصل الفعل في الماضي، ويستدل عليها في الأسماء بسقوطها في التصغير وفي الدرج، وعلامتها في الحرف – أعني أل – أنها تعرف بدخولها مع اللام، كما أنها تسقط عند التنكير، كما تسقط في الوصل أيضًا. [ينظر:الأزهية / ١٠، الألفات لابن خالويه / ٢٠، ٢١، الرصف/ ٣٨، شرح الألفات / ٢٨٥، ٤٥٥، الكتاب ٤ / ١٤٦- تحقيق أ/ عبد السلام هارون، مختصر في ذكر الألفات / ٢٠، ٣١].

د- حركة ألف الوصل:

وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين؛ فذهب بعض الكوفيين إلى أن الأصل فيها السكون وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وتقدم نقله عن الأخفش، ورده ابن الأنباري بأنه لا يؤتى بساكن للتخلص من الابتداء بساكن.

وذهب آخرون من الكوفيين إلى أن الأصل بناؤها على حركة الحرف الثالث من الكلمة في المستقبل، فإن كان مضمومًا ضمت، وإلا فهي مكسورة مع فتح وكسر ثالث الفعل، وعلل بعضهم بناء حركتها على حركة الثالث تحديدًا بأن غيره من الحروف لا يصلح لذلك؛ حيث الحرف الأول زائد ==

فهي التي ليست بفاءِ الفعلِ في الأفعالِ[1] التي لا يُضَمُّ أَوَّلُ مُسْتَقْبَلِهَا؛ كألفِ اسْتَفْعَلَ،

=يعنون حرف الاستقبال – و الزوائد لا يبنى عليها، والحرف الثاني ساكن، والساكن لا يبتدأ به، والرابع لا يثبت على إعراب واحد؛ لأنه محل الإعراب رفعًا ونصبًا وجزمًا، فلذلك بنيت حركة ألف الوصل على حركة الثالث؛ للزوم حركته وعدم انتقالها.

ويرى بعض البصريين أن أصل حركتها الكسر، وإنما تضم في نحو: ادخل، و اكتب، لئلا يخرج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك ثقيل، ونص الأخفش على أن هذه الألف مكسورة إلا ما كان مضموم الثالث، وعلله باستثقال الانتقال من كسر إلى ضم، وقيد ذلك بقوله: إذا كان ذلك لا يغير المعنى، هذا نصه في المعاني، ولا أراه يطابق ما نسبه ابن الأنباري إليه منذ قليل من القول بأن أصلها السكون. [راجع معاني القرآن للأخفش / ٤].

وألف الوصل مكسورة في الأسماء ومفتوحة في الحروف. [ينظر:الإنصاف / المسألة ١٠٧، الألفات / ٨٤ – ٨٨، الرصف / ٣٨، شرح الألفات / ٤٤٨، شرح المفصل ٩ / ٣٣٦، ٣٣٧، مختصر في ذكر الألفات / ٢٤، ٢٥، مجموعة الشافية ١ / ١٦٥].

(١) مواضع ألف الوصل:

ذكر المزني مواضع دخول ألف الوصل في الأفعال والأسماء، و ضمن الأسماء ذكر دخولها في الحروف، و قد تضمن كلامه عددًا من القضايا ستأتي تباعًا على التفصيل الآتي:

أ) قوله: (في الأفعال.. إلخ): أفاد بعض النحاة أن أصل دخول ألف الوصل على الأفعال، وعللوا ذلك بأن الفعل لما كان أصلا في التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكنا فاحتاج إلى ألف الوصل؛ كذا علله ابن عقيل، وبنحوه قال ابن يعيش وقالوا: إن الأسماء محمولة على الأفعال مشبهة بها.

[شرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٢٠٨ ، شرح المفصل ٩ / ١٣٥].

ونقل السيوطي عن ابن السراج أن علة ذلك اختصاص الأفعال بالنقص.

[الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣].

وقد ذكر المزني بعض الصيغ وأشار إلى الباقي منها بقوله (وأشباه ذلك) ولم ينص على عدد معين، على حين اختلف النحاة في تحديد عدد الصيغ التي تدخلها ألف الوصل من الأفعال، فذكر ابن كيسان أنها تكون في تسعة أفعال ماضية وفي الأمر منها، ونص المالقي على أنها عشر صيغ، و عدها ابن يعيش مؤكدا أنها ثمان صيغ. [الموفقي / ١١٨، الرصف / ٣٩، شرح المفصل ٩/ ١٣٥].

وزاد بعضهم على هذه الصيغ كما عند الهروي وغيره، وحاصله أنها تدخل في كل فعل سكن أوله في المواضع الآتية:

الخماسي و السداسي، في الماضي والأمر منها مطلقا؛ نحو: انتصر، استخرج.

الأمر من الثلاثي، ما لم تكن فاؤه همزة تحذف في الأمر، فلا تدخل في نحو: أكل وأمر في الأمر منها.

ولذا فقول المزني: (الأفعال التي لا يضم أولها في المستقبل) دقيق وجامع و يشمل كل ما تقدم، وهذه الصيغ إضافة إلى ما ذكره المصنف مجموعها كالآتي:

١- افتعل؛ نحو: انكسر. ٢- استفعل؛ نحو: استخرج. =

وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ،... وأَشْبَاهِ ذلك.

والألفاتُ في الأسماء [1]

= ٣- افتعل؛ نحو: اكتتب. ٤- افعل؛ نحو: احمر.
٥- اقعلل؛ نحو: اقشعر. ٦- افعنلل؛ نحو: اقعنسس.
٧- افعوعل؛ نحو: اغدودن. ٨- افعالَّ؛ نحو: احمارَّ.
٩- افعول؛ نحو: اعلوط. ١٠- افعنلي؛ نحو: اسلنقي.
١١- افَّاعل؛ نحو: اثَّاقل.
و أكد ابن كيسان جواز دخولها في هذه الصيغة إذا وجب أن تدغم فاؤه فيما بعده وفي صيغتي تفعَّل وتفاعل؛ نحو: اطيرنا، وادَّراك؛ الأصل: تطيرنا وتداركوا.
١٢- افَّعَّل؛ نحو: اطير. ١٣- افعل؛ نحو: ازمل. ١٤- افعلل؛ نحو: ارعوى.
[ينظر: الموفقي / ١١٨، الأزهية / ٢٧، ٢٨، الألفات / ٨٤، الرصف / ٣٩، شرح الألفات / ٤٥١، شرح المفصل ٩ / ١٣٥، المنصف ١/ ٧١].
(١) قوله: في الأسماء: يعني بها المصنف ما سماها بعد ذلك بالأسماء اللازمة، ويقصد بها الأسماء الجامدة، والدليل ما عده منها؛ نحو: ابن، اثنين... إلخ، كما أنه لم يذكر المصادر التي تكون ألفاتها للوصل، و يمكن أن يكون إغفاله لها إما لأنه يدرج المصادر تبعا للأفعال؛ و ربما لأن المصادر عنده محمولة على أفعالها. و حاصله أن ألف الوصل تدخل في نوعين من الأسماء:
الأول: أسماء هي مصادر لكل فعل كان في ماضيه ألف الوصل.
الثاني: الأسماء الجامدة المعينة التي عدها المزني. وفيها ذكره تفصيل وخلاف، وهذا بيانه:
أولا: مصادر الأفعال المذكورة:
اختلف النحاة في عدد هذه المصادر تبعًا لخلافهم في عدد الأفعال التي تدخلها ألف الوصل كما تقدم منذ قليل، فقيل: إنها ثمانية مصادر. كما عند ابن يعيش.
وهي عند ابن كيسان تسعة مصادر، و زاد الهروي على ذلك ولم يعدها، وعدها المالقي عشرة مصادر.
[شرح المفصل ٩ / ١٣٥، الموفقي / ١١٨، الأزهية / ١١، الرصف / ٣٩].
ومن هذه الصيغ:
١- انفعال؛ نحو: انطلاق. ٢- افتعال؛ نحو: اكتساب.
٣- افعنلال؛ نحو: اقعنساس. ٤- افعلَّال؛ نحو: اقشعرار.
٥- افعيعال؛ نحو: اغديان. ٦- افعلال؛ نحو: احمرار.
٧- افعيلال؛ نحو: احميرار. ٨- افعوَّال؛ نحو: اعلوَّاط.
٩- استفعال؛ نحو: استخراج . ١١- افعنلاء؛ نحو: اسلنقاء .
وجميع هذه المصادر مصادر لغير الرباعي، وكذا لغير الثلاثي المبدوء بهمزة أصلية. [الرصف / ٣٩، شرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٢٠٨] =

كلِّها ألفاتُ أصلٍ إلاَّ تِسْعًا [١]؛

وهي: ألف ابنٍ [٢] ، وابنةٍ [٣]، واثنينِ [٤]، واثنتينِ [٥]، واسمٍ [٦] ،

= ثانيا: الأسماء التي عينها المصنف، وفيها تفصيل يأتي مع شرح نص المصنف في الحواشي التالية.

(١) **قوله: إلا تسعًا**...كذا عدها المصنف وحقيقة ما عده ثمانية أسماء لا تسعة؛ لأنه أدرج ألف (أل) وهي عند الكثيرين من النحاة قسم قائم بذاته لدخولها على الحرف، كما عند ابن الحاجب وابن يعيش وغيرهما.

وكذا نص بعضهم على أنها ثمانية أسماء، كما عند ابن كيسان. [الموفقي / ١١٩] وعند بعضهم عشرة أسماء، كما عند ابن مالك وتبعه عدد من شراح ألفيته والزمخشري وعدد من شراح المفصل وكذا عدها الزجاجي.

[ينظر بالترتيب: شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠٨، ٢٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٣٢، الجمل للزجاجي / ٢٥٧].

والملاحظ أن المزني لم ينس (أيمن الله) ولا (أيم الله) كما قد يبدو، ولكن ذكر فيما بعد ألف القسم ومثل لها بهاتين الكلمتين، وهو بذلك يذهب مذهب الكوفيين في القول بأن ألف (أيمن الله) ليست ألف وصل كما يقول البصريون، وهي مسألة خلافية سيأتي بيانها في ألف القسم في هذا الباب.

وكذلك لم يذكر المزني كلمة (ابنم) ولعل ذلك لميله إلى الرأي القائل بأن أصلها (ابن) و زيدت عليها الميم، قال ابن يعيش: "...للمبالغة والتوكيد، وليست الميم بدلا من لام الكلمة على حدها في (فم)... [شرح المفصل ٩/ ١٣٢، و راجع المنصف لابن جني ١/ ٥٨]. وتفصيل هذه الأسماء على ترتيب ذكر المزني لها كالآتي:

(٢) **قوله**:(ابن) أصله: بنو، بفتح الفاء والعين، والمحذوف منه اللام و هي واو، قال ابن يعيش: دلَّ على ذلك قولهم في المؤنث: بنت، فأبدلوا التاء من لامها [شرح المفصل ٩ / ١٣٢].

وعلل ابن الأنباري كسرها بأن أصلها ابن؛ أمرٌ من (بنيت).

[مختصر في ذكر الألفات/ ٣١، وراجع الألفات لابن خالويه/ ٤٣، وما بعدها، و المنصف ١ / ٢٩١].

(٣) **قوله: (ابنة)**: تأنيث (ابن) والتاء فيه للتأنيث، أما (بنت) فليس على (ابن) و إنما هي صيغة على حدة، والقول في (ابنة) كسابقه في كسر الهمزة.

(٤) **قوله: (اثنين)**: أصله: ثنيان، لأنه من ثنيت، كذا ذكره ابن الأنباري وابن يعيش، وعلل ابن الأنباري كسر الهمزة بأنه أمر من ثنيت.[راجع المصادر المذكورة منذ قليل] .

(٥) **قوله:(اثنتين)**: التاء فيه للتأنيث، كابنتين، و ثنتان كبنتين؛ التاء فيه للإلحاق؛ كذا ذكر ابن يعيش [شرح المفصل ٩ / ١٣٢].

(٦) **قوله (اسم)** أصله: سمو، على زنة فعل عند البصريين، كذا نسبه ابن يعيش إلى سيبويه وأكد ابن يعيش أن الواو حذفت تخفيفًا على حد حذفها في(ابن) و (ابنة) وأن الهمزة (الألف) صارت عوضا عنها و وزنه (إفع). وذهب الكوفيون إلى أنه من (وسم). [شرح المفصل ٩ / ١٣٢] . =

و استٍ[١] ، وامرئٍ ، وامرأةٍ[٢] ، و ألفُ المَعْرِفَةِ[٣] ؛

= وهذه المسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري.[الإنصاف/ المسألة الأولى، وراجع أيضًا الخلاف في هذه المسألة فى: أسرار العربية / ٣ وما بعدها، الألفات لابن خالويه / ٤١، أمالى الشجري٢ / ٦٨، الإيضاح الزجاجي، ٥٩، وشرح عيون الإعراب / ٤١، المنصف ١/ ٥٨].

وقد ذكر ابن الأنباري أن سبب كسر الهمزة أنها أمر من (سميت).[مختصر في ذكر الألفات / ٣١] والمعروف عن غيرهم أن سبب كسرها التخلص من الساكن بعدها كما ذكر الأخفش وغيره [المعاني للأخفش / ٣].

وذهب صاحب وجوه النصب إلى أن أصل حركة ألف الوصل الكسر، وقال عن (اثنان، ابن، اسم): فكسروا الألف، لأن الذي يليها ساكن، فحركوا الألف إلى الكسر لأن الكسرة أخت الجزم (يعني السكون) وأخت الساكن، كما أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فمن ثم حرك المجزوم والموقوف حرك إلى الكسر ". [وجوه النصب / ٢٠٤].

(١) قوله: (است): وهي محذوفة اللام، ولامها هاء، واستدل النحاة على ذلك بتصغيرها على ستيهة، والجمع: أستاه، وأصله سَتَه، على وزن فَعَل، بفتحتين، وفيه لغات كثيرة ذكرها بعضهم مع الخلاف فيها، وفيما ذكر كفاية.

[راجع مثلا: الألفات لابن خالويه / ٤٨ بتحقيق البواب، شرح المفصل ٩ / ١٣٥] وعلل ابن الأنباري كسر همزتها بنحو سابقتيها. [راجع الخلاف في سبب الكسر في الألفات / ٤٨، و أمالي ابن الشجرى ٢ / ٦٨، و شرح الشافية ٢ / ٢٥٩، و المنصف ١ / ٦١].

(٢) قوله: (امرئ وامرأة) : وعلل النحاة سكون الأول في هاتين الكلمتين مع و رودهما تامين بلا حذف بأنه عند إدخال الألف واللام مع إرادة التخفيف للهمزة فإنها تحذف وتلقى حركتها على الراء، فيقال: المَر، وهذه الراء قابلة للحركات الثلاثة إعرابًا، ولكثرة الاستعمال أعلوا هذه الكلمة، وشبهوا راءها بخاء (أخيك) فأتبعوا عينها حركة لامها؛ كذا نصَّ عليه ابن يعيش وقرَّر أن ألفها مكسورة على كل حال. [شرح المفصل ٩/ ١٣٦] أمَّا ابن الأنباري فقد ألحقها بأخواتها من الكلمات السابقة في التخلص من الساكنين.[راجع مختصر الألفات / ٣٥، و راجع الألفات لابن خالويه / ٥٠، و المنصف ١/ ٦٢، و الكتاب ٣ / ٥٤٥].

(٣) قوله «ألف المعرفة»: ما زال المصنف في ذكر ألفات الوصل، وتقدم أن بعضهم عدَّها داخلة على الحروف وليست على الأسماء كما عند ابن عقيل [شرح الألفية / ٢٠٩]، وكذا عند ابن جني [المنصف ١/ ٦٥]، وابن خالويه [الألفات / ١٢٤ القسم الثاني] و الهروي [الأزهية/ ٩]، وابن الأنباري [مختصر الألفات/ ٣١، شرح الألفات/ ٤٥٥]، والمالقي [الرصف/ ٤١].

وحركتها الفتح، وعُلِّل ذلك بأنها دخلت مع اللام للتعريف وشُبِّهت بهل وبل، وعُلِّل دخولها على لام التعريف بأن سكون لام التعريف يضعفها عن الانفصال عما بعدها ويقوي اتصالها به، ولذلك=

= جيء بهذه الهمزة للتوصل إلى النطق بها، غير أنها ارتبطت بلام التعريف على نحو أوثق من اتصالها بالأفعال والأسماء. [ابن يعيش ٩/ ١٣٢، الإيضاح في المفصل ١/ ١٦٩].

وقد عدَّ المصنف هذه الهمزة للوصل خلافًا للخليل الذي نُقِلَ عنه أنه يرى أنها همزة قطع أصلية وسيأتي عند المصنف ألف المعرفة وسيأتي بيانها هناك.

وذكر السيوطي – وغيره – القول بأن (أل) ثنائية الوضع؛ قال السيوطي: «أل تعريف الاسم في قولك: القوم... وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك؛ فهو حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد) و(هل) قال ابن جني: وكان الخليل يسميها (أل) ولم يكن يسميها الألف واللام [الهمع ١/ ٢٧١ – ط دار المعرفة، وينظر الكتاب ٢/ ٦٣، ٦٤، ٢/ ٣٠٨، كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي/ ١٠].

ولكن من المناسب هنا أن نطرح الخلاف بين ما ذهب إليه المزني وفاقا لسيبويه والجمهور من أنها همزة وصل وبين ما ذهب إليه الخليل من أنها همزة قطع وذلك في السطور التالية: عدَّ ابن مالك همزة (أل) وصلا في الألفية وتبعه كثير من الشراح، ولكنه في التسهيل ذكر رأي الخليل وأنها للقطع واختار ابن مالك رأي الخليل وعلل اختياره بأكثر من وجه؛ قال: «على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفةٍ للأصل وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تقدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكنٍ ولا نظير لذلك. الثالث: افتتاح حرفٍ بهمزةِ وصلٍ، ولا نظير لذلك أيضًا.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضًا.

الخامس: أنَّ المعهود الاستغناءُ عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن؛ نحو (رَ زيدًا) والأصل: (ارْءَ) فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، واستغني عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ؛ بل يبتدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل: «ٱلْآخِرَةُ»، وذلك في مثل: (زيدًا) لا يجوز أصلا؛ فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل؛ كما لا يبدأ بها الفعل المذكور (يعني: رَ).

السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في (يا ألله) ولا في قولهم: (ها ألله لأفعلن) بالقطع؛ تعويضًا من حرف الجر؛ لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في الاضطرار، وهذا الذي ذكرته قطعٌ في الاختيار، رجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: (ها ألله لأفعلن) أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض؛ إذ في ذلك جمعٌ بين ما أصله أن يثبت وإثبات ما أصله أن يحذف؛ فصحَّ أن الهمزة المذكورة كهمزة (أم) وأن وأو؛ لكن التزم حذفها تخفيفًا إذا لم يبدأ بها، ولم تلِ همزة استفهام؛ كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من (رأى) وحذف فاء الأمر من (أخذ) و(أكل) وهمزة أم في (ويلمه). اهـ. [شرح التسهيل ١/ ٢٨٥، ٢٨٦].

وقد نقله ابن الناظم مُلَخصًا وموضحًا [شرح ابن الناظم على الألفية/ ٣٨]. و قد أشار المرادي إلى كلام ابن مالك السابق و ذكر رأيه في هذه المسألة، و أكد أن أغلب استدلالات ابن مالك لهذه المسألة=

= فيه نظر؛ كذا ذكر في الجنى الداني، و لم يفصل، وطرح بعض المحدثين أدلة ابن مالك مع مناقشتها، على نحو ما نجد عند الدكتور عبد الهادي الفضلي الذي فسر أدلة ابن مالك بقوله: «ويعني ابن مالك بدعوى الزيادة في الحرف: زيادة الهمزة – على القول بأنها للوصل – ولا زيادة في الحروف، وإنما تأتي الزيادة في الأسماء والأفعال، وذلك لأن جميع أصوات الحروف التي تتألف منها بنياتها أصلية؛ فالقول بأن الهمزة للقطع يبعدنا عن الوقوع في مفارقة تقدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف».

وعن التباس الاستفهام بالخبر قال الدكتور الفضلي: «يعني به أن همزة الوصل إذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما لا يليق بها من إبدال أو تسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر، وذلك يستلزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة (أل) همزة وصل زائدة».

أما نفي النظير في افتتاح حرف بهمزة وصل فقد فسره الدكتور الفضلي بأن جميع الحروف مثل أم و أو... إلخ – همزاتها للقطع وعليه فلابد من اعتبار الهمزة محل الخلاف للقطع؛ فرارًا من الوقوع في محذور وهو مخالفة النظير.

وأما احتجاجه بقراءة ورش ففحواه أن ورشًا كان ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فيتحرك بحركتها وتسقط هي من اللفظ بشروطٍ ليس هنا محلها، وهو لغةٌ عربية يقابلها لغة من يحقق الهمزة وهي الأشهر، والمشار إليه حالة الوصل، وإلا فالابتداء بالتحقيق عند الجميع في حالة القطع، وهذا معناه أن همزة أداة التعريف لو كانت للوصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل كما قرأ ورش. [اللامات د/ الفضلي/ ٣٠، ٣١ بتصرف]...

وقد أبدى الدكتور الفضلي نظرًا لكلام ابن مالك السابق مفاده:

١- أن عدم وجود الزيادة في الحرف لا يستلزم عدم أهليته لذلك لقيام اللغة على السماع لا على القياس ووجود الأشباه، واحتج بقول البصريين بزيادة لام (لعل).

٢- كما أن تصدُّر اللام ساكنة في الكلمة لا يمنع منه عدم وجود النظير، لإمكان التخلص من ذلك بهمزة الوصل.

٣- كما علل إمكانية فتح همزة الوصل بأنه استثناء من القاعدة دلَّ عليه السماع، إضافة إلى أن القول بأن كسر هذه الهمزة أصلٌ هو قول البصريين، قال: وهناك أقوال أخرى.

٤- أما تحقيق الهمزة في الأمثلة التي ذكرها ابن مالك فقد رأى أنها استثناءات أيضًا من القاعدة.

٥- ردَّ القول بالتباس الاستفهام بالخبر بأمرين:

الأول: أنه قياس في مقابل النقل، والثاني: أن اللغات الواردة من التسهيل أو الإبدال أو التحقيق كلها عربي صحيح قرئ به. وأخيرًا ردَّ الدكتور الفضلي استدلال الخليل بقول الشاعر[الرجز] :

دع ذا و عجل ذا و ألحقنا بذل   بالشحم إنا قد عرفناه بجل

بأن البيت المستدل به لا ينهض لإثبات قطع الهمزة في حالة الوصل. وانتهى إلى القول بأن البيت دليل=

هؤلاءِ[1] ألفاتُ وَصْلٍ. و ألفُ الوصلِ لا يجوزُ إظهارُها[2]

= على عكس قول الخليل. [لمزيد من التفاصيل راجع: اللامات للدكتور الفضلي/ ٣٢، ٣٣].

إذن فقد تقرر أن المصنف يعدّها ألف وصل للتعريف، وقد أجاز بعض النحاة قطع هذه الألف للضرورة، كما عند القزاز وابن عبد الحليم. [ما يجوز للشاعر/ ١٧٢، موارد البصائر (خ) / ٥٣ب].

(١) في ت: هؤلاي، والمثبت حسب قواعد الإملاء الحديثة.

(٢) قوله: «لا يجوز إظهارها... ضرورة»: قلت: و إظهار ألف الوصل قد أنكره الزمخشري مطلقًا؛ قال: «وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدَّرْج خروجٌ عن كلام العرب ولحنٌ فاحش» وأجازه بعض شراح المفصل فيما سمع عن العرب وأطلق إجازته في الشعر؛ قال الخوارزمي: «وإذا كان قد سمع عن العرب من يقول: (ألله) في غير الشعر؛ فلأن يقطع في الشعر أولى» [التخمير ٤/ ٣٠٢، شرح ابن يعيش ٩/ ١٣٧، ١٣٨] وأجازه بعضهم للضرورة. [الضرائر لابن عصفور / ٥٣] وذلك أكثر ما يكون في أول النصف الثاني من الأبيات لتقدير الوقف عليه، وقد تقطع في حشو البيت وهو قليل، ومنه قول الشاعر[من الرجز]:

وكل اثنين إلى افتراق

[الرجز مجهول القائل؛ كما في الخصائص (٢/ ٤٧٥)، الدرر اللوامع (٢/ ٢١٦)، الرصف/ ٤، معاني الأخفش / ١٣، الهمع ٢/ ١٥٧ ط دار المعرفة]. وتظهر همزة الوصل في مواضع منها:

١ - (أل) التعريف وذلك في كلمة (ألبتة) شذوذا.

٢ - اسم العلم المنقول من لفظ مبدوء بهمزة وصل؛ نحو (الإثنين) علمًا على اليوم المعروف، ونحو (أل) علما على أداة التعريف، ونحو (إنشراح) علمًا على امرأة.

٣- عند نداء ما فيه (أل)؛ كقولهم: يا ألصاحب الكريم.

٤ - في نداء لفظ الجلالة، وكذا همزته تقطع في غير النداء، وعُلِّلَ ذلك بأن الألف واللام صارتا منه؛ كأنها من نفس الكلمة، أو هي عوضٌ من همزة (إله) قال المالقي: " لأنها لا تجتمع معها إلا في الضرورة» وجعله خاصًّا بلفظ الجلالة فقط قال: «وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختصَّ بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه...» [الرصف/ ٤١، ٤٢، ٧١].

وسيأتي كلامه في تخريج شاهد المصنف وهذه مسألة من مسائل الخلاف ذكرها الأنباري [تراجع تفاصيلها في الإنصاف/ ٣٣٩].

ولقد رأيت صاحب كتاب وجوه النصب يذهب في ذلك مذهبًا آخر؛ حيث جعل الألفات المشار إليها سابقًا ألفًا مستقلة، وعنده من بين الألفات: «الألف التي تكون مع اللام بمنزلة حرف واحد لا يفرق بينهما... قال: وربما قطعت في الوصل كما تقطع في الابتداء» [وجوه النصب/ ٢١٩].

أي أنه لم يقيد قطع هذه الألف بالضرورة الشعرية ولم يقصرها على المسموع عند العرب، بل أطلق الجواز كما هو ظاهر كلامه واحتج لهذه الألف بقول لبيد [من الكامل]:

وَلاَ يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا ... أَلقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جُعَالِ

[البيت منسوب للبيد، وليس في ديوانه، ينظر: شرح شواهد الشافية/ ١٨٧، الكتاب ٢/ ٢٧٤ ط بولاق]. =

إلاَّ في ضرورةِ الشِّعْرِ على نيَّةِ الوقفِ؛ كقوله [من الرَّجَزِ]:

.... بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا أَللَّـهُ[1]

[٣] وأمَّا أَلِفُ الفَصْلِ[2]:

= قال صاحب وجوه النصب: «والدليل على أنه لا يفرَّق بين الألف واللام في اسم الله عز وجل أنك تقول: يا أَلله، ولا يجوز أن تقول: يا ألرجل، وإنما قطعت هذه الألف على الأصل؛ كما قرأت القُرَّاءُ: ﴿ الٓمٓ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [آل عمران:١:٢] ، وراجع وجوه النصب/ ٢١٩، كتاب الجمل المنسوب للخليل/ ٢٤٣، ٢٤٤].

وكثير من النحاة يجيزونه في الضرورة فقط؛ كما تقدم، ومنهم ابن مالك، وابن عصفور، والقزاز، والألوسي، والسيوطي، وابن عبد الحليم. [ينظر: التسهيل/ ٢٠٣، الضرائر لابن عصفور/ ٥٣، ما يجوز للشاعر/ ٨٩، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ ١٣٥، موارد البصائر لفرائد الضرائر/ مخطوط / ٦أ، الجمل للزجاجي/ ٣٦٢، الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي / ٣٧٧، الهمع ٥/ ٣٣٢ وما بعدها- ط الكويت].

وقول المصنف «إظهارها» ولم يقل: «قطعها»: فيه إشارة إلى فهم دقيق لطبيعة المصطلحين، حيث لا يبدو أنهما ضدان عند المزني – الوصل والقطع – وقد أيَّدَ علم اللغة الحديث ذلك، يقول الدكتور مصطفى التوني: «إن هذه الهمزة لا تقابل ما يعرف بهمزة القطع صوتيًّا، فهما وحدتان صوتيتان مختلفتان، كما تختلف وظائفهما في اللغة العربية، فما وجه المقابلة بين قولنا (اشدد) و(أشدد)؟ بل يرى بعض العلماء أن صفة القطع المذكورة لا تختص بالهمزة وحدها، ولكنها صفة يمكن أن تطلق على كل الوحدات الصوتية في اللغة العربية؛ إذ كل منها يقطع ما بعدها من الوحدات الصوتية عما قبلها...» [الهمزة للدكتور التوني/ ٦٩].

(١) الرجز غير معروف القائل، ويروى في اللسان:

مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا أَلله

[ينظر:اللسان (١٧/ ٣٦٢)، والإنصاف (٣٣٩)]

والشاهد فيه قطع همزة (ألله) وهو ضرورة كما ذكر المصنف؛ قال المالقي: " وأما قولهم (يا أَلله) بقطع ألف الوصل فإنما ذلك لأن الألف واللام صارتا منه كأنها من نفس الكلمة، أو هي عوضٌ من همزة إلاه؛ لأنها لا تجتمع معها إلا في الضرورة..." [الرصف/ ٤٣] .

وقال في موضع آخر: "وقد تقدَّم أن اسم الله تعالى اختصَّ بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه". [الرصف/ ٧٢] ويفهم من كلام غيره أنه غير خاصٍّ بلفظ الجلالة. [راجع شرح ملحة الإعراب للحريري/ ٢٨٠ – تحقيق/ بركات يوسف هبود – ط٢ – المكتبة العصرية/ بيروت – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م].

(٢) [٣- **ألف الفصل**]:

اختلف النحاة حول تسمية هذه الألف وسبب دخولها؛ فأطلق بعضهم إطلاق المصنف ونسب إلى=

= الكوفيين؛ صرح السيوطي بأن الأخفش يطلق على هذه الألف: ألف الفصل، وكذا سمّاها السيوطي [الأشباه ٢/ ١٦٢، الهمع ٦/ ٣٢٤] وقال ابن الدهان: «و قال جماعة من الكوفيين: ألف الفصل يزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل كفروا وردوا؛ فلو لم يدخلوا الألف بعد الواو واتصلت بكلمة أخرى – لظنَّ القارئ أنها: كفر ووردوا؛ فتجيء بالألف لهذا الفرق...» [باب الهجاء/ ٤ و ما بعدها] ومن هنا نعلم أن هذا المصطلح كوفي مأخوذ من فهم الكوفيين لوظيفة هذه الألف، وسيأتي تفصيل ذلك بعد نهاية مناقشة المصطلح عند العلماء الآخرين.

والحق أنه قد اضطربت آراء النحاة وأقوالهم حول هذه الألف وحول المصطلح عينه، فقد وجدت عند صاحب اللسان الألف الفاصلة، وأطلقها على ضربين؛ الأول منهما وافق فيه ما ذكره المصنِّف هنا، أما الثاني فأطلقه على الألف الفاصلة بين نوني النسوة والتوكيد؛ كراهة اجتماع الأمثال في نحو (اضربنان) [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨] وسيأتي أن المصنف سمَّى هذه الأخيرة بـ (ألف الصلة).

وبنحو قول ابن منظور قال الرازي، فسماها ألف الفاصلة [الحروف للرازي / ٢٠١]. أمَّا المالقي فقد سمَّاها بنحو تسمية المصنف وفصل القول فيها وأفاض في بيان مواضعها؛ فجعلها تدخل بين النونين السابقتين، كما أطلقها على الألف الداخلة بين الهمزتين في نحو (ءاأنتم، ءاأنزل...) قال: وعليه قراءة هشام من رواية ابن عامر: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] وغيرها. وسيأتي أن المصنف أطلق على هذه الأخيرة: ألف الإقحام أو الإدخال وستأتي في الألفات [وراجع الرصف ٢٦،٢٥]

وبنحو قول المالقي قال ابن هشام، إلا أنه – ابن هشام – أضاف أن دخول الألف بين النونين واجب، وبين الهمزتين جائز. [المغني مع حاشية الأمير ٢/ ٤٠] وكذلك نجد عند البطليوسي الألف الفاصلة، ولكنه يطلقها على الداخلة بين الهمزتين تخفيفًا كما تقدم عن المالقي وابن هشام وغيرهما في أحد الاحتمالات. [الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٠٢].

وعند السيوطي: الألف الفاصلة بين الهمزتين؛ قال: ولا فرق بين كون الثانية محققة أو مسهلة كما ذكر الألف الفاصلة بين النونين؛ قال: وهي واجبة. [همع الهوامع ٤/ ٣٦٦ ط الكويت]. وسمى النضر ابن شميل هذه الألف: ألف الإطلاق [البلغة في شذور اللغة/ ١٦٠] أما صاحب وجوه النصب فقد سمَّاها: ألف الإلحاق، كما ذكر أنها تسمى ألف الوصل [وجوه النصب/ ٢٢٠] و عند بعضهم يسمونها ألف الفرق، أو الفارقة؛ كما عند ابن الدهان. [باب الهجاء / ٣٥].

علة دخول ألف الفصل:

اختلفت تعليلات النحاة لدخول ألف الفصل على أقوال سأحاول إيجازها فيما يأتي:

١ – وهو أظهرها: ما نسب إلى الخليل من قوله: «وتكتب الألف لأن انقطاع الواو في اللفظ عند مخرج الألف، فكتبت بعدها» ذكره ابن الدهان ثم قال: ولم يحفظ عنه غير هذا» [باب الهجاء/ ٤] وكذا ذكر ابن درستويه [كتاب الكتاب/ ٨٤] ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر عن ابن مكتوم، الذي فسر قول الخليل بأن الواو مكِّنت لتصوير الألف بعدها، أي: ليست واوًا مختلسة بل هي واوٌ ممتدة مشبعةٌ متمكنة. [الأشباه ٢/ ١٦٢] وبنحوه عند ابن درستويه. [كتاب الكتاب/ ٨٤] وحدَّد ابن خالويه مفهوم عبارة الخليل بأنها تعني: كل واو منقطعها ومبدؤها من بين الشفتين يؤتى بعدها=

= بهذه الألف. [الألفات/ ١٣٥، ١٣٦]. وكذا نسبه السيوطي للخليل معللا بأن الألف المذكورة جاءت لفصل صوت المدِّ وبها ينتهي إلى مخرج الألف. [الهمع ٦/ ٣٢٤ ط الكويت].

٢- ما نقل عن ثعلب من أنها للفرق بين الواو الأصلية التي هي لام الفعل، وبين واو الضمير، قال ابن الدهان: «وقال أحمد بن يحيى: «إذا قلت ظلموهم وكانت (هم) اسما منصوبًا لم تكتب ألفًا؛ لأنها اتصلت بالفعل كاتصال الهاء في (ظلمه) وإذا كانت توكيدًا لما في (ظلموا) كتب (ظلموا) بالألف؛ لأنك إنما جئت بـ(هم) توكيدًا. [باب الهاء/ ٥] وعبر عنه ابن خالويه بما يفيد أن ثعلب يرى أن الألف دخلت فرقًا بين ما يليها من اسم ظاهر وما يليها من ضمير مكني. [الألفات/ ١٣٥، ١٣٦].

٣- ما ذكره ابن درستويه من أنها زيدت للفرق بين واو الجمع وبين غيرها، وأيضًا عوضًا من النون في الموضع الذي تسقط فيه معاقبة لها. [كتاب الكتاب/ ٨٣].

٤- أنها زيدت للفرق بين واو العطف وواو الجمع، وهذا الرأي تقدم نقله عن ابن الدهان الذي نسبه إلى جماعة من الكوفيين، على حين صرح ابن مكتوم فيما نقله السيوطي بأنه رأي أبي الحسن – يعني الأخفش – وعلله ابن مكتوم في نحو: كفروا ووردوا بقوله: «... فزادوا الألف لتحوز الواو إلى ما قبلها وسماها لذلك ألف الفصل» وبنحوه قال في وجوه النصب؛ إنه رفعٌ لتوهم أن الواو تتبع ما بعدها [الجمل المنسوب للخليل/ ٢٤٥، وجوه النصب/ ٢٢٠].

قلت: ولولا أن إطلاق السيوطي (أبو الحسن) يعني به الأخفش لقلت: إنه يعني به المزني. خاصة أن ابن الدهان نسبه إلى جماعة من الكوفيين!! [الأشباه و النظائر٢/ ١٦٢، و راجع باب الهجاء / ٥].

قلت: وقد نسب السيوطي القول بأن الألف المذكورة زيدت للفرق بين واو الجمع وواو النسق إلى الأخفش وابن قتيبة. [الهمع ٦/ ٣٢٤ - ط الكويت].

٥- ما نسب للكسائي من أن الألف زيدت للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطفِّفين:٣] قال ابن مكتوم بعد تفسيره: «وهذا أحسن» [الأشباه ٢/ ١٦٢]. قلت: وهو قريب جدًّا مما نسب إلى ثعلب قبل قليل.

٦- ما نسب إلى الكسائي أيضًا من أنها زيدت للفرق بين الواو الساكنة والواو المتحركة [الألفات لابن خالويه/ القسم الثاني/ ١٣٥، ١٣٦، القسم الثالث / ١٣٥، ١٣٦]. وهذا الرأي نسبه السيوطي للفراء. [الهمع ٦/ ٣٢٤ - ط الكويت].

٧- ما نسب للمبرد من أنها زيدت للفرق بين الماضي نحو (ضربوا) والمضارع نحو (يدعو) [الألفات لابن خالويه / القسم الثاني / ١٣٥، ١٣٦].

٨- ذكر ابن خالويه أنها زيدت للفرق بين الأفعال والأسماء، وقد نسبه السيوطي للكسائي [الهمع ٦/ ٣٢٤- ط الكويت].

٩- ما نفهمه من كلام ابن الدهان من أنها زيدت للتوكيد. [باب الهجاء/ ٤].

١٠- نقل السيوطي عن بعض النحاة أنها دخلت للتفريق بين الواو الأصلية والواو الزائدة.

١١- كما ذكر أن بعضهم أدخلها للفصل بها بين الضمير المتصل والضمير المنفصل، وهذا الأخير قريب=

فألفُ كَفَرُوا[1] وفَجَرُوا، ونحوها.

= من القول من أنها زيدت للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب. [الهمع ٦/ ٣٢٤، ٣٢٥- ط الكويت].

مواضع دخول ألف الفصل:

في ضوء التعليلات السابقة نستطيع تبين دخول هذه الألف على النحو التالي:

١- تدخل على الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة في نحو: ذهبوا؛ كما ذكر المزني وغيره وبعضهم قصرها عليه كالمبرد.

٢- تدخل على الفعل المضارع المتصل بواو الجماعة؛ نحو: لم يذهبوا؛ كما أجاز بعضهم دخولها على المضارع مع غير واو الجماعة؛ نحو: يغزوا القائد، وسيأتي بعد قليل.

٣- أنها تلحق واو الجمع، والواو الساكنة التي هي لام الفعل إذا لم يتصل بضمير المفعول، ذكره ابن الدهان ومثل له بـ: ضربوا، لم يضربوا، هو يغزوا ويدعوا. وهذا الأخير ذكر أنه محمول على نحو: (كفروا) وذكر أن بعض كتاب الكوفة لا يلحقها المفرد لعدم العلة، كما ذكر أن الأخفش لا يدخلها في نحو: لم يغزوا، قال ابن الدهان: وهو عندي قوي. [باب الهجاء/ ٦، و راجع شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧].

مواضع ألف الفصل (بين الجواز و الامتناع):

وأوجز السيوطي مواضعها الجائزة والممتنعة فذكر أنها تزاد بعد: «ماض وأمرٍ، ولا تزاد بعد غير واو الجمع؛ خلافًا للفراء؛ فإنه يجيز أن تلحق في حالة الرفع خاصة؛ نحو: يغزوا محمد، وخلافًا للكسائي في حالة النصب؛ نحو: لن يغزوا زيدٌ؛ بالألف، (ولن يغزوك) بلا ألف؛ فرقًا بين الاتصال والانفصال، ولا تزاد بعد واو الجمع غير المتطرفة؛ نحو: ضربوك واضربوه، ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم؛ نحو: ضاربو زيد؛ لعدم لزوم هذه الواو. وأجاز الكوفيون لحاقها؛ فيكتبون: ضاربوا زيد، وهُمُوا، بالألف.

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة؛ نحو: لن يضربوا؛ فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعض البصريين لا يلحقها». [الهمع ٦/ ٣٢٤ - ط الكويت].

تبقى الإشارة إلى أنه كان من المنتظر أن يطلق المزني على هذه الألف: ألف الفرق؛ كما فعل مع أختيها: الواو، والياء، وستأتيان في أواخر الواوات و الياءات من هذا الكتاب. ولكن وظيفة هذه الألف في الفصل الصوتي أظهر من الفرق الهجائي عنده، وهو ما يؤيده كلام الخليل المتقدم، والله تعالى أعلم.

وأيضًا بقي القول بأن كل ما سبق من تعليلات قد تضمن أمورًا ثابتة؛ منها أن الحرف قد يزاد للفرق بين الكلمة وبين غيرها، وللعوض من شيء محذوف؛ كذا عند ابن درستويه، وكذا عند ابن الدهان الذي أضاف أن الزيادة قد تكون مخافة اللبس أو للتوكيد، كما نص ابن درستويه على أنه لا يزاد من الحروف إلا ما يحذف في الهجاء، ونص على أنه لا يزاد في الهجاء إلا حروف اللين وما ضارعها يعني الهمزة [لمزيد من التفصيل ينظر باب الهجاء/ ٣، كتاب الكتاب/ ٨٢، ٨٣].

(١) في ت: حضروا، و المثبت أنسب للسياق.

[٤] وأما أَلِفُ التَّثْنِيَةِ (١): فهي التي تدخلُ في الاسمِ والفعل (٢)/ [٢]؛ تقولُ في تثنيةِ زيدٍ: الزيدانِ،

---

(١) [٤- ألف التثنية]:

قوله:"التثنية": و التثنية: حدها النحاة بأنها جعل الاسم القابل للتثنية دليل اثنين متفقين لفظا ومعنى بزيادة في آخره تليها نون مكسورة؛ كذا عند الفاكهي: قال:" وأصلها العطف، وعدل عنه كراهة التطويل وإرادة الاختصار، والرجوع إليه غير جائز؛ لأنه أصل مرفوض إلا في ثلاثة مواضع..." ونص ابن مالك على هذه المواضع بقوله: " و لا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فصل ظاهر أو مقدر ". [شرح الحدود النحوية / ٨٧، التسهيل/ ١٢، وينظر تعريف المثنى وشروطه في شرح الحدود النحوية / ٨٧ وما بعدها].

وهذه الألف ذكرها عدد من النحاة بالاسم نفسه كما عند الإربلي والمرادي والسيوطي. [جواهر الأدب/ ٥٢، الجنى الداني/ ٢٠١، الهمع ٢/ ٢٥٧ - ط الكويت].

(٢) وقوله: «تدخل في الاسم والفعل»: علَّل النحاة اختيار الألف في التثنية لخفتها وكثرة المثنى في كلام العرب [شرح عيون الإعراب/ ٥٠].

وقد اختلف في الألف والياء والواو التي هي علامات إعراب عند كثير من النحاة منهم المصنف؛ حيث صرَّح بأن الألف هذه علامة على التثنية وعلامة للرفع كما سيأتي في واو الجمع و ياء الجمع.

وقد عدَّ بعضهم في هذه الحروف اثنى عشر مذهبا ستأتي في الحديث على الألف علامة النصب فهناك أنسب لإطلاق المصنف، أما هنا فالمراد مناقشة المصطلح ودلالته عند المصنف؛ حيث يرى النحاة أن أصل دخول هذه الألف على الأفعال، أمَّا الأسماء فنجد أن هذه الألف عند المالقي تدخل على نوعين: الأول: أسماء الفاعلين والمفعولين إذا احتاج شيءٌ منها إلى فاعل أو مفعولٍ لم يسم فاعله بعدها، على نحو ما نجد عند المالقي؛ حيث مثل بقوله: ضربا الزيدان، ويضربان الزيدان [كأمثلة للأفعال] و: رجلان قائمان أبواهما، و رجلان مضروبان أبواهما، قال المالقي مؤكدًا ما تقدم: «والأصل في تلك (يعني ألف التثنية) الأفعالُ، والأسماءُ المذكورة محمولةٌ عليها لوقوعها موقعها في ذلك» [الرصف/ ١٧].

الثاني: الأسماء المثناة؛ الجامد منها نحو: زيدان وعمران، والمشتق نحو: ضاربان وقاتلان. [الرصف/ ٢٠].

ومنهم من فرَّق بين الألف في نحو (زيدان، وفرسان) فأطلق عليها ألف التثنية وبين الألف في نحو: (الزيدان قاما أو يقومان) فأطلق عليها في الأفعال: ألف الضمير، كما عند صاحب كتاب وجوه النصب [راجع وجوه النصب/ ٢١١، والجمل المنسوبة للخليل / ٢٣٥، ٢٣٦].

والحق أن كلام المصنف هنا فيه نظر من حيث ما نلاحظه من خلط المصنف بين الألف التي هي علامة تثنية في نحو (الزيدان) وبين ألف الضمير في نحو (قاما). وتقدم أن هناك من فرَّق بينهما [راجع أيضًا الحروف للرازي/ ٢٠٧ وما بعدها، ألفات ابن خالويه/ ٧٧، البلغة/ ١٦٠، المغني مع الأمير=

وفي تثنيةِ [يقومُ] (١): يقومانِ، وفي تثنيةِ قَامَ (٢): قَامَا ؛ فالألفُ عَلاَمَةُ التثنيةِ (٣).

= ٢/ ٤٠]. وهناك من جمع بينهما بنحو ما عند المصنف، كما نقله ابن منظور وغيره. [اللسان/ باب الألف ١٥/ ٤٢٩].

(١) زيادة مناسبة للسياق.

(٢) ثانيًا: قوله: «وفي تثنية قام...»: قلت: وفيه أن المزني قد صرح بأنه يجوز تثنية الفعل، والراجح عند النحاة أن الفعل لا يثنى ولا يجمع، نقل السيوطي عن أبي جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه: قوله: «وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس، وهو واقع على القليل والكثير، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، ويمكن أن يكون ضرب مرة واحدة ويمكن أن يكون ضرب مرات؛ فهو إذن دليلٌ على القليل والكثير، والمثنى إنما يكون مدلوله مفردًا نحو رجل، ألا ترى أن لفظ رجل لا يدل على واحد بعينه، وإذا قلت: رجلان، دلت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه، لم يكن لتثنيته فائدة، وأيضًا فإن العرب لم تثنه. فإن قيل: فإن الفعل مثنى في قولك يفعلان؟ فالجواب: أن ذلك باطل؛ لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول: زيد قاما إذا وقع منه القيام مرتين، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثنى في ذلك الفعل» [الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٩].

وأرجح أن مقصد المصنف – وكذا القائلين بتثنية الفعل – أنَّ الفعل يصبح دالا على وقوعه من اثنين، لا أنه قد وقع مرتين، بمعنى أن الألف علامة التثنية في هذه الأفعال، وهو سائغ على هذا المعنى، وسوف يذكر: واو جمع الأفعال، وتفسيرها على النحو المتقدم من دلالتها على أن الفعل وقع من جماعة، لا أنه يجمع.

(٣) ثالثًا: قوله: «علامة التثنية»: قلت: ولم يبين المزني مذهبه في نحو (يقومان) أو (قاما) إذا تقدما اسمًا ظاهرًا، ويمكن أن نفهم تلميحًا أنه باعتباره للألف في الفعلين المذكورين علامة تثنية على أنه مثل لهما غير مسندين إلى ظاهر – قد رأى أنها كذلك في حالة الإسناد إلى اسم ظاهر؛ نحو: يقومان الزيدان، وقاما الزيدان.

والحقُّ أن هذه المسألة كانت مثار خلاف بين النحاة، فهذه الألف المذكورة [ونحوها الواو في: يقومون الزيدون، والنون في تقمن الهندات] كلها علامات عند البصريين، ويرى غير البصريين أنها ضمائر وإن تأخرت الأسماء. وانقسم هؤلاء إلى طائفتين في إعراب الأسماء بعدها حينئذ: طائفة ترى أنها مرفوعة بالابتداء وخبرها الجملة الفعلية وإن تقدمت فالمراد بها عندهم التأخير.

وطائفة أخرى ترفعها على البدلية؛ قال المالقي: «وكلا المذهبين فاسد» وعلل ذلك بقلة النطق بهذه الحروف ولو كانت ضمائر لكثر النطق بها كما كثر مع تقدم الأسماء، قال: وإنما الكثير حذفها مع التأخير، وإثباتها قليل».

وتطرق لمناقشة القضية المشهورة بلغة «أكلوني البراغيث». وردَّ المالقي دعوى الإضمار قبل الذكر بأنه=

= مقصور على مواضع معينة منها ضمير الأمر والشأن، وباب نعم وبئس، وفي باب الإعمال والتنازع، قال: «ولتلك الأبواب علل» ولم يذكرها في الرصف. كما ردَّ دعوى التقديم والتأخير بأنه من باب المجاز، والحقيقة هي الأصل؛ قال: «فلا يعدل عنها إلا بدليل».

وكذا حمل ابن هشام على هذه اللغة حملة شديدة وخرَّج كل ما ورد من هذا القبيل وأطال في ذلك. [ينظر على الترتيب: الرصف ٢/ ١٧-٢٠، المغني مع الأمير ٢/ ٣٧، ٣٨].و تتابع النحاة في إنكار هذه اللغة مع أن سيبويه أثبتها، و اكتفى بالحكم عليها بالقلة بغير تضعيف أو تشذيذ كما فعل غيره، قال سيبويه: " و اعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، و ضرباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة؛ فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة... " [الكتاب ٢ / ٤٠ و ما بعدها بتحقيق هارون].

قلت: وفي كلام المانعين - ابن هشام و المالقي و غيرهما - نظرٌ، لأنهم اعتمدوا على القول بأن هذه اللغة قليلة الاستعمال، وهو عكس الواقع المنقول سماعًا عن العرب، والذي يقضي بأنها لغة عربية فصيحة تكلم بها كثير من قبائل العرب ونزل بها القرآن الكريم ونطق بها الحديث الشريف، وكذا نظم عليها كثيرون من الشعراء، كما أن لها جذورًا في الساميات الأخرى.

كما أن الرافضين لهذه اللغة قد لجئوا إلى تأويل ما ورد من شواهدها؛ حتى إن بعضهم وجهها على أحد عشر وجها، و قال الأشموني عن هذه التاويلات مستنكرا إياها: " و لا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال، و التقديم و التأخير؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية و الجمع " [شرح الأشموني ٢ / ١١٨ - ط٣- تحقيق محيي الدين عبد الحميد].

كل ذلك مما يجعل لهذه اللغة شأنًا يصح معه اعتبارها والقياس عليها؛ فضلا عن أن يقل استهجانها وتقبيحها. [ينظر: الجنى الداني / ٢٠١، جواهر الأدب / ٥٢].

وقد ذكر بعضهم إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل وهو متقدم على أنه ضرورة، كما عند القزاز، ذكره وقال: وزعم أكثر النحويين أن هذا جائز في الشعر والكلام... [ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٠٠، ١٠١] .

و هناك فريق آخر من النحاة يجيزون هذه اللغة، و يعتبرونها، و منهم ابن يعيش الذي نقل كلام سيبويه ثم قال: "... و الواو المسموع بها كثير في ذاته بدليل وروده مرات كثيرة في القرآن، و الحديث والشعر و النثر على السواء، و إن كان قليلا بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى - يعني إفراد الفعل - والقلة النسبية لا تمنع القياس، و يكفي أن تأتي الظاهرة في القرآن و السنة و الشعر لنقيس عليها و نحاكيها " [شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٣٦].

كذلك أجازها المازني و اعتبرها لغة قياسية، و كذلك الزمخشري وابن مالك والسهيلي، وقد ذكر السيوطي أن إلحاق الضمائر للدلالة على التثنية والجمع في الفعل لغة طيء وأزد شنوءة. [الهمع ٢/ ٢٥٧ ط الكويت].

و قد أثار هذه القضية بعض المحدثين، منهم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد،و الأستاذ عباس=

[٥] وأما ألف البَدَلِ من الواوِ [(١)] : فألفُ كَانَ، و نحوه؛ هو في الأصلِ: كَوَنَ؛

= حسن، في طلب كل منهما إلى المجمع اللغوي سحب قرار اللجنة بمنع المسألة المذكورة.

[راجع الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة و الثلاثين للمجمع اللغوي بالقاهرة، و منحة الجليل على شرح ابن عقيل ١ / ٤٦٧، و النحو الوافي ٢ / ٧٢ – ط دار المعارف، في أصول العربية (محاضرات للدكتور / أحمد علم، الجنى / ١٤٥، و راجع أيضا الجنى الداني / ١٧٠ – تحقيق فخر الدين قباوة – ط دار الكتب العلمية تحقيق فخر الدين قباوة].

(١) [٥ – **ألف البدل من الواو**]:

وهذه الألف سمَّاها بعضهم كما عند المصنف، وكذا أطلق صاحب وجوه النصب هذا المصطلح لكنه جعله في نحو: أقتت، وقتت، وسيأتي فيما يلي من الألفات، أن المصنف يسمِّي هذه الألف التي مثَّل لها صاحب وجوه النصب ألف الخلافة. [راجع وجوه النصب/ ٢١٨].

وذكر الرازي ألف البدل، كذا بإطلاقها ومثل لها بنحو السابق (أحد – وحد)

أما هذه الألف فقد سماها: الألف المنقلبة [الحروف للرازي / ٢٠١] وسمَّاها ابن منظور: الألف المحولة، وذكر أنها كل ألف أصلها الياء والواو المتحركتان [اللسان/ حرف الألف ١٥/ ٤٢٩].

وقد اشترط النحاة لإبدال الواو أو الياء ألفًا عددا من الشروط أفادها بعضهم ضمنًا وصرح بها آخرون؛ قال ابن يعيش: واعلم أن القلب والإعلال له قيود منها...» ثم ذكر هذه القيود، ويمكن إيجازها فيما يلي:

١ – أن يتحركا-الواو، والياء – ولذلك لم تقلب في نحو: (قوْل، كيْل) لسكونهما.

٢ – أن تكون الحركة أصلية؛ فإن كانت عارضة لم يعتد بها كما في جَيَل وتَوَم؛ أصلهما: جيْأل وتوْأم؛ نقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصار: جيَل وتوَم.

٣– أن يكون ما قبلهما مفتوحًا، فلا يصح في نحو: الدُّوَل، والعِوَض والحِيَل.

٤ – أن تكون الفتحة قبلهما – مع الألف أو الياء – في كلمة واحدة، فلا تقلب في نحو: إن عمرَ وجد يزيد.

٥ – أن يتحرك ما بعدهما إن كانا فاءين أو عينين للكلمة، فلو سكن ما بعدهما ولم يكونا لامين وجب التصحيح؛ نحو: بيان، وطويل. فإن كانتا لامين اشترط ألا يكون بعدهما ألف أو ياء مشددة؛ نحو: غزوا، و رميا، وعلويٌّ.

٦ – ألا تكون إحداهما عينا لفعل ماضٍ على وزن (فَعِلَ) والصفة المشبهة – اسم الفاعل كما أطلق ابن عقيل – منه على وزن (أفعَل) فلا يصح في: أغيد، أهيف، أحول.

٧ – ألا تكون إحداهما عينا لمصدر الفعل السابق؛ نحو: هيف وغيد، قال ابن عقيل: «وحمل المصدر على فعله».

٨ – ألا تكون الواو عينا لفعل ماض على وزن (افتعل) يُبين عن معنى التفاعل؛ وهو الاشتراك في الفاعلية أو المفعولية (المفاعلة) فلا قلب في: اشتوروا، اجتوروا. فإن كانت العين ياءً وجب إعلالها؛ نحو: ابتاعوا و استافوا؛ لقربها من الألف في المخرج. =

تحوَّلَتِ الواوُ ألفًا؛ لفتحةِ مَا قَبْلَهَا [1].

= ٩- ألا تكون العين أو الياء متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال؛ فإذا اجتمع حرفان في كلمة واحدة واستحقا هذا الإعلال؛ لم يُعَلَّا معًا لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، والأحقُّ منهما بالإعلال الثاني؛ لأنه طرف والطرف محل التغيير، ولذلك لا يُعَلُّ الأول في: الهوى والحيا، وشذ نحو (غاية).

١٠- ألا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء كالألف والنون، فإذا وقع بعد الحرف المستحق للإعلال منهما زيادة تخص الاسم كالألف والنون الزائدتين كما في (الجولان) و(الهيمان) فلا يقلبان.

ونحوهما ألف التأنيث، كالصُّورى (اسم محل)، و الحيدى (للحمار الحائد عن ظله) كذا أفاده ابن عقيل وابن يعيش وغيرهما.

[ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٢٢٩-٢٣٢، شرح المفصل ١٠/ ١٦ و ما بعدها، و راجع أيضا: إتحاف الطرف في علم الصرف لياسين الحافظ / ٢٠٥ -٢٠٧، شذا العرف / ١٦٢- ١٦٤].

ومصطلح الإبدال ينطبق على كل ياء أو واوٍ استوفت الشروط السابقة، لكنني وجدت من يطلق المصطلح على الألف (الهمزة حقيقة) المبدلة من فاء الكلمة؛ من ذلك ما نجده عند صاحب وجوه النصب؛ حيث أفرد ألفا بقوله: «والألف التي تكون بدلا من الواو» ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [سورة المرسلات:١١] ثم قال: «أصله: وقتت؛ من الوقت، ولكن الواو قلبت همزة» [وجوه النصب/ ٢١٨، الجمل المنسوب للخليل / ٢٤٢]. وسيأتي أن المصنف يطلق على هذه الألف: ألف الخلافة و هي ألف مستقلة من ألفاته.

ولعل صاحب هذا الرأي أطلق على هذه الألف فقط ألف البدل؛ لأن كل حديثه في وجوه النصب عن الألفات المبتدأ بها فقط، والله أعلم.

وجدير بالذكر أن الرازي يسميها الألف المنقلبة [الحروف للرازي:٢٠١] وسمَّاها ابن منظور: الألف المحولة [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩ ط دار صادر، راجع الألفات/ ٧٧] وتقدم ذلك أول هذه الألف.

(١) قوله: «لفتحة ما قبلها» قلت: وتحركها أيضًا في نفسها، ولعله سكت عنه لاشتهاره أو لأنه يشير إلى الحمل على الأصل، وهو تحركها في لفظ الماضي الأصلي، وهذا التعليل شائعٌ مشهورٌ، وقد عارضه كثيرٌ من النحاة، وذكر بعضهم عللا أخرى؛ من ذلك ما أورده العلامة الرضي؛ قال: «اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا – ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفًا للاستثقال... والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما وإن كانتا أيضًا متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء؛ ألا ترى إلى كثرة نحو: قول وبيع، وعدم: قُيل وبُيع، بضم الفاء، وقِول وبِيع – بكسرهما – لكنهما قلبتا ألفًا مع هذا لأنهما – وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة؛ لكن كثرة دوران العلة – وهما أثقلها – جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة؛ أي: الألف، ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفًا، وذلك بانفتاح ما قبلهما لكون الفتحة مناسبة للألف؛ ولوهن هذه العلة لم تقلبا ألفًا إلا إذا كانا في الطرف؛ أي: لامين، أو قريبين منه؛ أي: عينين، ولم يقلبا فاءين؛ نحو: أَوَدَ، وأَيَلَ...إلخ».=

[٦] وأما ألفُ البَدَلِ من الياءِ(١): فألفُ كَالَ... ونحوه؛ هي في الأصلِ: كَيَلَ؛ تحوَّلَتِ الياءُ ألفًا؛ لفتحةِ ما قبلها.

[٧] وأما ألفُ البدلِ من الهمزةِ(٢): فألفُ آمَنَ... ونحوه؛

= [شرح الشافية ٣/ ٩٥، ٣/ ١٥٧]

وإذا كان العلامة الرضي قد علل ذلك بكثرة الاستعمال مع استثقال الواو والياء متحركتين؛ فإن آخرين من النحاة يرون أن سبب هذا البدل إنما هو كراهة اجتماع الأمثال؛ قال ابن يعيش: «والعلة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال؛ وذلك أن الواو تُعَدُّ بضمتين وكذلك الياء بكسرتين، وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحةٌ، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروهٌ؛ فهربوا – والحالة هذه – إلى الألف؛ لأنه حرفٌ يؤمن معه الحركة، وسوَّغ ذلك انفتاح ما قبلها؛ إذ الفتحة بعض الألف وأوَّلٌ لها وكان اللفظ لفظ الفعل». [شرح المفصل ١٠/ ١٦].

وعلَّل اختصاص الفعل بذلك لقبوله للتصرف والتغير في البنية والأزمنة أكثر من الأسماء، ولعل اقتصار المصنف على ذكر فتحة ما قبل الألف كافٍ؛ إذ لا تكون إلا متحركة ليحدث هذا الإعلال، و لا يتصور في الساكن منهما مع فتح ما قبله؛ كما أن قولهم المشهور: «لتحركها وفتحة ما قبلها» كافٍ في التعليل؛ إذ الاستثقال مترتب على خلافه، وكذا الاستثقال وكراهة اجتماع الأمثال بمعنى وهما متداخلان في رأيي؛ إذ كراهة اجتماع الأمثال إنما كانت للاستثقال، والله أعلم.

(١) [٦-**ألف البدل من الياء**]:

ينطبق عليها ما قيل في الألف التي قبلها فليراجع. وقد جعلهما بعضهم ألفًا واحدة – ألف البدل من الواو، و ألف البدل من الياء – كما عند النضر بن شميل [البلغة / ١٦٠] وهي أحد قسمي الألف المحولة عند الجوهري كما نقله ابن منظور. [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩] أما المصنف فهو مولع بالتفريع فلا عجب من استقلالها عنده.

(٢) [٧- **ألف البدل من الهمزة**]:

لم أقف لها على تسمية أخرى عند النحاة، وإنما يأتي ذكرها تحت إبدال الهمزة، وبيانه فيما يلي:

من المعروف أن حروف الحلق جميعها من المستثقل الجمعُ بين اثنين منها في كلمة واحدة، والهمزة أثقلها؛ ولذلك كان الجمع بين همزتين في كلمة واحدة مستثقلا؛ فليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان، ولا عينها ولامها همزتان، وما ورد منه فمحدود؛ نحو: آء وأشاءة، وعلل النحاة ذلك بثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف خفي لأنه أدخل الحروف إلى الحلق، قال ابن جني: «.. فكان النطق به تكلفًا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثنتين و رفضهما لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين...- أحرى» [سر الصناعة ١/ ٧٥، ٧٦ بتصرف]. وإذا انتفى إمكان الجمع بين همزتين أصليتين متجاورتين في كلمة فإن إمكانية اجتماع همزتين متجاورتين إحداهما غير أصلية احتمالٌ قائم، ولكنه عند ابن جني أيضًا من قبيل الشاذ؛ قال: «وأمَّا ما حكاه أبو زيد من قولهم: دريئة ودرائي... فشاذٌّ لا يقاس عليه، وليست الهمزتان أصلين؛ بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة=

وأصلُه: أَأْمَنَ (١)؛ على وَزْنِ:

= أهل الكوفة ﴿أَيِمَّةَ﴾ [كما في سورة التوبة : ١٢ مثلا] شاذة عندنا والهمزة أيضًا زائدة، وإنما شرطنا أنهما لا يلتقيان أصلين؛ فهذا حكم الهمزة الأصلية». [سر الصناعة ١/ ٨١].

وبناء على ذلك المنع والاستكراه فإنهم يوجبون إبدال الهمزة الثانية إلى حرف من حروف اللين؛ قال ابن يعيش: «... وذلك لأن حروف المد واللين أبين منها لأنها أقرب إلى الفم». [شرح المفصل ٩/ ٧٣ بتصرف] وهذا الإيجاب عبر عنه الزمخشري بقوله: «فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين...» وعبَّر عنه الخوارزمي بقوله: «... فلابُدَّ من تخفيف إحداهما...».

ونص ابن يعيش على الوجوب. [راجع المفصل مع شروحه، شرح ابن يعيش ٩/ ١١٦، التخمير ٤/ ٢٨١] وكذا نص على الوجوب ابن مالك وتبعه ابن عقيل. [شرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٢١٦] ولإبدال الهمزة تفصيل سيأتي عند المصنف في باب الهمزات.

والذي يعنينا هنا الكلام على الصورة المذكورة وهي إبدال الهمزة ألفًا، وهو ما يقابل في الاصطلاح عند كثير من النحاة همزة بين بين؛ وأطلق المصنف وغيره مصطلح (البدل) هنا تجنُّبًا لشبهة الجمع بين همزتين. [راجع الحجة للقراء السبعة للفارسي ١/ ٣٠٥ – تحقيق د/ بدر الدين قهوجي و آخرين – ط١ –دار المأمون للتراث – دمشق و بيروت – ١٩٩٣م، شرح ابن يعيش ٩/ ١١٨] .

وقد علل بعضهم إبدال الهمزة الثانية بأنها يقع عندها الاستثقال. [التخمير ٤/ ٢٨١] وقال الشيخ الحملاوي: «لأن الثقل لا يحصل إلا بها» [شذا العرف / ١٥٤] ونصَّ ابن يعيش على هذه الحالة بقوله: «فإذا سكنت الهمزة وأريد تخفيفها دبرها حركة ما قبلها؛ فإن كان ما قبلها فتحة صارت الهمزة ألفًا. [شرح المفصل ٩/ ١٠٧].

ولعله ما أشار إليه المزني بقوله: «لفتحة ما قبلها».[راجع أيضا: إتحاف الطرف في علم الصرف لياسين الحافظ / ١٩٥].

(١) وقوله: (أأمن): جاءت الهمزة ساكنة بعد فتح فقلبت ألفًا على ما تقدم تفصيله؛ ونحوه: آدم وآخُذ.
وتبدل الهمزة ألفًا أيضًا باطراد في حالات منها:

١- إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة؛ نحو(رأس) تصير(راس) وكأس تصير (كاس).

٢- تبدل على غير قياس من الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها، واحتج له بقول سيدنا حسان [من البسيط]:

سالت هُذَيْلٌ رسُولَ الله فَاحِشَةً   ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

يريد: سألت.

[ملحق ديوان حسان / ٣٧٣، شرح المفصل ٩/ ١١٤، الكتاب ٣/ ٤٦٨،٥٥٤، المقتضب ١/ ١٦٧، وبلا نسبة في شرح الشافية ٣/ ٤٨، المحتسب ١/ ٩٠، الممتع / ٤٠٥].

٣- كما تبدل الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها إذا كان الساكن مما يمكن نقل الحركة إليه؛ نحو (المراة) و(الكماة) وأصلهما: المرأة والكمأة [راجع التصريح ٢/ ٣٧٢، شذا العرف/ ١٥٦، وشرح الألفات/ ٤٦٠، الممتع ١/ ٤٠٤ وسيأتي تفصيله في إبدال الهمزة آخر الكتاب]. =

أَعْمَنَ [(١)]؛ تحوَّلَتِ الهمزةُ أَلِفًا؛ لِفَتْحَةِ ما قبلها.

[٨] وأما [ألف][(٢)] البدلِ من التَّنْوِينِ[(٣)]:

= وأخيرًا: يجب الإشارة إلى أن هذا الباب وهو التقاء همزتين في كلمة واحدة هو أحد بابي قلب الهمزة إلى الألف أو الواو أو الياء و ذلك حسب حركة ما قبلها عند سكون الهمزة الثانية و حركة الأولى. أما الباب الثاني وهو باب الجمع الذي على زنة (مفاعل) فسيأتي آخر الكتاب في فصل الهمزات.[راجع شذا العرف/ ١٥٤ وما بعدها].

(١) و قوله: أعمن إشارة إلى اختبار الهمزة بوضع العين مكانها، و قد يعني به: دام على المقام بعمان، أو صار إلى عمان، و وزنها؛ أعني: آمن، و أعمن: أفعل، واختبار الهمزة بوضع العين مكانها مما ذكره علماء اللغة؛ كما نقله القلقشندي عن أبي عمرو الداني.

[راجع صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٣/ ١٦٩- اللسان/ عمن/ ١٧/ ١٦٢]

(٢) سقط في د.

(٣) [٨ - **ألف البدل من التنوين**]:

وسماها الجوهري فيما نقله ابن منظور: ألف العوض، قال: وهي المبدلة من التنوين المنصوب إذا وقفت عليه [اللسان/ الألف / ١٤/ ٤٢٨].

وظاهر تقسيم المصنف هنا التفريق بين التنوين والنون الخفيفة، على حين جعلهما ضربين لنون واحدة، وسمَّاها النون الخفيفة كما سيأتي في النونات من هذا الكتاب، وهناك تفصيل حول التنوين ومسائله وأقسامه بما يتناسب مع مراد المصنف سيأتي في النون الخفيفة.

وبناء عليه نجد أنه قد فرَّق بين الألف المبدلة من النون، كذلك فرق بينهما ابن درستويه [كتاب الكتاب / ٨٩، ٩٠].

على حين نجد بعضهم يجمع بينهما كما فعل ابن هشام؛ بأن قال: «أن تكون بدلا من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد – يعني الخفيفة – أو تنوين المنصوب...» [المغني مع الأمير ٢/ ٤٠] وجمع بينهما المالقي تحت عنوان الألف التي هي بدل من حرف أصلي، قال: ولها ثلاثة مواضع، وجعل الأول للمبدلة من النون الخفيفة في الوقف، والثاني للمبدلة من تنوين المنصوب والثالث للمبدلة من ياء الإلحاق؛ نحو (معزى) [الرصف/ ٣٢-٣٦].

وفرَّق بينهما نحاة آخرون، كما فعل ابن يعيش [شرح المفصل ٩/ ٦٩ وما بعدها] وكذا فعل الخوارزمي والتبريزي [التخمير ٤/ ٢١٩ وما بعدها، الكافي للتبريزي/ ١٥٠- تحقيق / الحساني عبد الله – نشر مجلة معهد المخطوطات].

وكأن الخوارزمي يميل إلى الجمع بينهما فيقول: «... والحزم في هذه المسألة أن النون الخفيفة شبيهة بالتنوين، والفتحة شبيهة بالنصبة – يعني حركة بناء الفعل – وأنت إذا وقفت على المنصوب المنون وقفت عليه بالألف؛ كذلك هذا – يعني النون الخفيفة». [التخمير ٤/ ٢١٩]. ويبين ابن يعيش وجه الشبه أيضًا فيقول عن النون الخفيفة: إنها كالتنوين لمضارعتها إياه؛ لأنها جميعًا من حروف=

= المعاني، ومحلها آخر الكلمة، وهي خفيفة ضعيفة، فإذا كان قبلها فتحة أبدل منها في الوقف ألف، كما أبدل من التنوين» [ابن يعيش ٩/ ٨٨].

واقتصر صاحب وجوه النصب على ذكر المبدلة من النون، وستأتي كألف مستقلة عند المزني، كما أنهم أجمعوا على أن هذه الألف المبدلة من النون أو التنوين خاصة بحال الوقف، و قد جعل النحاة هذا الإبدال خاصا بالألف، وذكروا أنه لا يوقف على المرفوع بالواو؛ لثقلها، و لا يوقف على المخفوض بالياء؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى المتكلم؛ كذا ذكره بعض النحاة؛ منهم ابن كيسان. [راجع الرصف/ ٣٢، ٣٣، شرح ابن يعيش ٩/ ٦٩، ٨٨، التخمير/ ٢٤٦، وجوه النصب/ ٢١٣، الموفقي في النحو / ١١٧].

أما الحريري فقد علل عدم جوازه في الواو بعدم النظير؛ إذ ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها، وقال: و إنما يوجد ذلك في الأفعال، و لا يعرف من نقل عنهم، و لا سمع منهم خلاف ذلك. [شرح ملحة الإعراب/ ٩٩] و سيأتي تفصيله في النونات عند إشارة المصنف إليه في النون الخفيفة، و المقصود الآن أن نخص المبدلة من التنوين بالإيضاح فنقول:

١ - علل بعضهم هذا الإبدال بأن التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعًا لحركات الإعراب؛ قال ابن يعيش: «... فكما أنه لا يوقف على الإعراب فكذلك التنوين لا يوقف عليه؛ ولأنهم أرادوا ألا يكون كالنون الأصلية في نحو (حسن وقطن)، أو الملحقة في نحو (رعشن وضيفن) هذا مذهب العرب».

وعلل المبرد ذلك بخفة الألف والفتحة، وذكر ابن يعيش أن هناك لغة لا تبدل ألفًا وإنما تقف على المنصوب بالسكون أيضًا، وعزاه إلى الأخفش؛ قال: «وذلك قليل في الكلام» كما نقل إنكار المبرد لهذه اللغة القليلة، وكذا ذكره المالقي.

[شرح ابن يعيش ٩/ ٧٠، الرصف/ ٣٥].

٢ - جعل النحاة هذا البدل في غير المقصور مطلقا، وفي المقصور في حالة النصب بإجماع أما في حالتي الرفع والجر ففيهما خلاف ملخصه:

أ- أن الألف الأصلية هي المنطوقة، وأن المبدلة من التنوين هي المحذوفة في جميع الأحوال، وعُلِّل ذلك بأن حذف الألف الزائدة أولى من حذف الأصلية، ونُسب هذا إلى الكسائي، وردَّه المالقي بأن الزائد إنما جاء لمعنى فهو أولى بالإبقاء عليه قال: «والدليل أنهم إذا وصلوا قالوا: هذه عصًا معوجة» فحذفوا الألف الأصلية وأبقوا الزائدة. [الرصف/ ٣٤].

ب-أن الألف بدل من التنوين في الرفع والنصب والجر، ونسبه المالقي إلى المازني. ج- وهو عكس رأي الكسائي المتقدم أن الألف في حالتي الرفع والجر هي الأصلية والتنوين محذوف وفي النصب الألف المبدلة هي الباقية والأصلية محذوفة؛ قياسا للمعتل على الصحيح، ونسب إلى سيبويه. [راجع الرصف/ ٣٤، موسوعة الحروف/ ٢٦، الكتاب ٢/ ٢٩٠، وراجع النون وأحوالها للدكتور/ صبحي عبد الحميد/ ٩٠ – ط دار النهضة المصرية - الفجالة].

[فـ][1] كقولِ الشاعر [مِنَ الرَّجَزِ]:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا [2]

أراد: مُعَمَّمًا؛ فأُبْدِلَتْ الألفُ من التنوينِ.

[٩] و أَمَّا ألفُ البدلِ من النونِ الخَفِيفَةِ [3] :

---

(١) زيادة تناسب جواب أمَّا.

(٢) الرجز لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي، كما نسب إلى العجاج، و نسب لأبي حيان الفقعسي أيضا، ينظر: البحر المحيط ٨ / ٤٩٥، التصريح ٢ / ٢٠٥، الرصف / ٣٣،٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٢، اللسان / حرف الألف ١٥ / ٤٢٨ ط دار صادر].

(٣) [٩ - **ألف البدل من النون الخفيفة**]:

كذا سماها المزني، واقتصر الثعالبي عليها، وسماها الألف المحولة. [سر العربية/ ٣٤٥] وكذا اقتصر عليها صاحب وجوه النصب ولم يذكر المبدلة من التنوين. [وجوه النصب / ٢١٣] و سماها في اللسان ألف النون الخفيفة [اللسان / الألف / ١٤ / ٤٢٩] وذكرها الإربلي ونصَّ على أنها في حالة الوقف.[جواهر الأدب / ٥٢] وهو أيضًا خاص بحالة الوقف؛ كما ذكر الإربلي، وذكر الخوارزمي أن بعضهم حمله على نون الإنشاد [التخمير ٤/ ٢٤٦] .

ونصَّ المالقي على أن هذا البدل خاصٌّ بالوقف على النون الخفيفة اللاحقة للأفعال، وعلل ذلك بأنها زائدة مثلها، وبأنها حرف إعراب يعرب به مثل النون عند بعض النحاة، وأن الألف أمدُّ صوتًا من النون وأكثر تبيينًا للحركة؛ قال: ويكون ذلك في النثر والنظم سواءً. [الرصف/ ٣٢، و راجع كتاب الكتاب/ ٨٩] .

وتقدم أن المصنف فرق بين هذه الألف والتي قبلها جريًا على عادته في التفريع لأدنى فرق، وتقدم أن غيره جمع بينهما كالمالقي وابن هشام. [راجع الألف السابقة].

وتجدر الإشارة إلى أن المالقي ذكر الألف المبدلة من نون (إذن) ضمن الألف المبدلة من حرف أصلي، وأخرجها ابن هشام من إطار المبدلة من النون؛ كذا لم يجعل منها الألف المبدلة من ألف التكثير؛ نحو ألف: قبعثرى، ولا ألف التأنيث؛ نحو: حبلى، ولا ألف الإلحاق؛ نحو: أرطى، ولا ألف الإطلاق؛ نحو:... أنهجا، ولا التثنية؛ نحو: الزيدان، ولا الإشباع؛ نحو: منا، العقراب. وكذا أخرج الألف التي تبين بها الحركة في الوقف؛ نحو (أنا) وكذا ألف التصغير في نحو: ذيا» [المغني ٢/ ٤٠، ٤١]. أما الوقف على نون (إذن) فالخلاف فيه يرجع إلى أصل النون، فذهب بعض النحاة إلى أنه يوقف عليها بالألف كالمالقي، والرضي الذي يفهم من كلامه أنه يرى أن النون في (إذن) هي التنوين الذي لـ (إذ) عوضا عن حذف الجملة المضاف إليها (إذ) ويرى بعضهم أن الوقف يكون على (إذن) بالنون؛ منهم المازني والمبرد، قالوا: لأنه يشبه (لن) ونحن نقف على (لن) بالنون، كذا ذكره الأشموني. [شرح الألفية ٣/ ٢٩١] وذلك في غير القرآن. =

فكقول ابن أبي رَبِيعَةَ [1] [من الخفيف]:

وَقُمَيْرٍ بَدَا ابْنَ خَمْسٍ وَعِشْرِيـ ـنَ لَهُ قَالَتِ الفَتَاتَانِ قُومَا [2]

أراد: قُومَنْ؛ فَأُبْدِلَتِ الألفُ مِنْهَا.

[١٠] وأمَّا ألف الإِطْلَاقِ [3]: فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ [مِنَ الوَافِرِ]:

= وذكر السيوطي مذاهب العلماء فيها وقال إن الوقف بالألف مذهب الجمهور وأكد أن هذه الألف هي الألف المبدلة من النون، قال: «وعليه إجماع القراء» [الإتقان ١/ ١٥٠، ١٥١] ومن غير المفهوم موقف ابن هشام؛ إذ يقرُّ أن الوقف يكون بالألف؛ لكنه لا يعدُّها بدلا من النون أو التنوين، ولعله يجعلها ألفًا خاصة.

تبقى الإشارة إلى أن ذلك الخلاف في غير القرآن، أما في القرآن فالوقف والكتابة بالألف إجماعًا. [راجع التفاصيل في: الإتقان ٢/ ١٥٠، ١٥١، الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٣، الرصف/ ٣٢، شرح الأشموني ٤/ ٢٠٦، كتاب الكتاب/ ٨٩،٩٠، معاني الحروف للرماني / ١١٧، المغني مع الأمير ٢/ ٤٠، ٤١، الموضح المبين / ٤٢، النون ٩٢، ٩٣، الهمع ٦/ ٢٠٥ الكويت].

وسوف يأتي في اللامات أنها كتبت بالألف في النسختين، وسيأتي التعليق عليه هناك. [راجع لام جواب إذن].

وبعضهم نفى إبدال هذه النون في (إذن) ألفًا على كل حال؛ وصلا ووقفًا، خطًّا ولفظًا، كابن درستويه؛ فذهب إلى ما ذهب إليه المازني والمبرد من أصالة النون، ولكن المبرد غلَّط من كتبها ألفًا، ونفى زيادة النون أو إبدالها على كل حال. [كتاب الكتاب/ ٩٠].

(١) عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب، عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، شاعر الغزل المعروف، ولد سنة ٢٣ هجرية ليلة استشهاد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، من أشهر شعراء الغزل في عصر بني أمية، توفي سنة ٩٣ هجرية. [تنظر ترجمته في: الشعر و الشعراء / ٥٥٣٠].

(٢) ينظر ديوانه/ ٢٣٤، واللسان/ باب الألف/ ١٥/ ٤٢٨، والنوادر لأبي زيد/ ٢١٠٠.

(٣) [١٠ - **ألف الإطلاق**]:

عرَّف الفاكهي حرف الإطلاق بأنه حرف مدٍّ يتولد من إشباع حركة الروي، وظاهره أن حرف الإطلاق مختص بقوافي الشعر [شرح الحدود النحوية/ ٢٠٦]. و هذه الألف سمَّاها الثعالبي ألف القافية [سر العربية/ ٣٤٥] وأطلق ابن هشام ألف الإطلاق. [المغني ٢/ ٤١] وسمَّاها الجوهري فيما نقله عنه ابن منظور: ألف الصلة، قال: «وهي ألف توصل بها فتحة القافية... وتسمي ألف الفاصلة... ولها أخوات في فواصل الآيات... والفرق بين ألف الصلة وألف الوصل أن ألف الوصل إنما اجتلبت في أوائل الأسماء، والأفعال، وألف الصلة في أواخر الأسماء...».[اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨ بتصرف].

وجمع المالقي بين المصطلحين فسمَّاها: الألف التي تكون إطلاقًا للقوافي، وتفسير ذلك أن هذه الألف =

... ... وَلاَ تُبْقِي خُمُورَ الأَنْدَرِينَا[1]

لَمَّا أَشْبَعَ الفتحةَ زَادَ فِيهَا أَلِفًا أطلقها إِلَيْهِ.

[١١] وأَمَّا ألفُ الشَّرِكَةِ[2]: فهي ألفُ (فَاعَلَ)؛ تدلُّ على أنَّ الفِعْلَ لاثنينِ إلَّا في

= ونحوها الواو والياء- ما قبلها لا يكون إلا متحركًا، فإذا سكن فهو مقيد، قال المالقي: فكأنها تطلق الحرف من عقال التقييد وهو السكون إلى حال الحركة: الضمة والفتحة والكسرة. [الرصف/ ٢٨].

ويفهم من كلام المصنف أنه يعني بها ألف الإشباع؛ حيث هي إشباع للفتحة قبلها، إلا أن اختصاصها بالقوافي جعله يطلق هذا المصطلح؛ أما الإشباع ففي النثر، كما أنه يكون حشوًا، وفي كلام المالقي بيانٌ لعلة التسمية؛ كما تقدم، أمَّا صاحب «وجوه النصب» فقد أطلق مصطلحًا آخر؛ قال: «ألف الخروج والترنم» وحدَّد دخوله بأنه لا يكون إلا في رءوس الآي أو عند القوافي، وعلة دخول هذه الألف عنده بُعْدُ الصوت، يعني المد، فيؤتى بها للترنم وبُعْدِ الصوت. [وجوه النصب/ ٢١٢، الجمل المنسوبة/ ٢٣٦، ٢٣٧].

ومما مثَّل به النحاة لهذه الألف، يفهم أنها تدخل في قوافي الأشعار وكذا في رءوس الآي، ولكن دخولها أيكون على المعرب أم على المبني؟ فيه خلافٌ؛ ذكره المالقي؛ قال: «فيه خلاف بين أرباب القوافي، والأشهر أنها تلحق لما يجوز فيه السكون لولاها؛ سواءٌ كان معربًا أم مبنيًّا، اسمًا أو فعلا أو حرفًا...» ثم مثَّل لكل نوعٍ بشواهد من الشعر. [الرصف/ ٢٨، ٢٩].

(١) البيت لعمرو بن كلثوم التغلبي، و صدره: ألا هبي بصحنك فأصبحينا .... البيت

و هو أول معلقته الشهيرة، ينظر البيت في أمالي الشجري١/ ٩٩، والخصائص ٢ / ٩٨، وشرح شواهد الشافية/ ٢٥١، و شرح القصائد السبع للأنباري/ ٣٧١٠.

(٢) [١١ - **ألف الشركة**]:

وهذا المصطلح هو ما عبَّر عنه بعض الصرفيين والنحاة بأن الصيغ التي يدخلها؛ نحو: فاعل، وهو ما مثل له المصنف هنا، و(تفاعل) – تكون هذه الصيغ دالة على أن الفعل يكون من اثنين، كما عند ابن فارس والثعالبي. [الصاحبي/ ٢٢٥، ٢٢٦، سر العربية/ ٣٦٤].

أما المصطلح نفسه من حيث الاسم فلم أجد من صرح به فيما أعلم.

أما نسبة هذا المعنى – الشركة – إلى الألف عينها فقد أشار إليه بعضهم، قال العلامة بحرق اليمنى في شرحه على لامية الأفعال: «ومنها (من صيغ الزيادة) فاعل؛ بزيادة ألف بين الفاء والعين، وأشهر معانيه الاشتراك في الفاعلية والمفعولية...» [شرح لامية الأفعال/ ٤٩].

وقال آخرون: فاعل: للاشتراك في الفاعلية والمفعولية كما عند الرضي والسيوطي وغيرهم. [همع الهوامع ٦/ ٢٣ - ط الكويت، شرح الشافية ١/ ١٠١] ونص الشيخ أحمد الرفاعي على ذلك بصورة أوضح؛ فقال معلقًا على الألف المشار إليها: «والألف في ضاربته – تدل – على الاشتراك في=

أَفَاعِيلَ نَادِرَةٍ[1]؛ مثلِ: قَاتَلَ الله فُلاَنًا، وبَارَكَ الله فيك، وبَادَرْتُ الذَّهَابَ، ورَاقَبْتُ الله

= الفاعلية والمفعولية». [شرح لامية الأفعال / ١٧].

(١) وقول المصنف: «نادرة» فيه نظرٌ؛ فحواه أن هذه الألف أشهر معانيها الدلالة على الاشتراك؛ كما عبَّر عنه بعضهم كما تقدم من قبل، وقد يكون لـ(فاعل) معانٍ أخرى منها:

١- أن يكون بمعنى (فعل) ذكره ابن فارس ومثل له بقوله: (قاتلهم الله) وكذا عند الثعالبي [الصاحبي/ ٢٢٥، سر العربية/ ٣٦٤]

وهو قريب جدًّا من تمثيل المزني بـ (قاتل الله فلانًا) وكذا عند الرضي والسيوطي. [شرح الشافية ١/ ١٠١، الهمع ٦/ ٢٣ -ط الكويت].

٢- الدلالة على التكثير؛ نحو: ضاعفت الشيء؛ كذا ذكره الصرفيون. [شذا العرف/ ٤٣، تكملة التصريف على شرح ابن عقيل ٤/ ٢٦٣، دروس التصريف للشيخ محيي الدين/ ٧٤].

وهو مثال المزني نفسه، ونصَّ بعضهم على أن دلالة هذه الألف في المثال (ضاعف) على أنه بمعنى فعَّل؛ كما عند ابن فارس والثعالبي [الصاحبي/ ٢٢٥، وسر العربية/ ٣٦٤].

وجمع بينهما الشيخ الرفاعي؛ أي: بين التكثير ومعنى فعل؛ لأنها بمعنى فعَّل [حاشية الرفاعي على شرح بحرق / ٤٩].

٣- الموالاة بمعنى توالى حدوث الفعل وتتابعه؛ ذكره الصرفيون كأحد معنيي هذه الصيغة. [شذا العرف/ ٤٣، دروس التصريف/ ٧٤].

واختلف تفسير الشيخ الرفاعي لتمثيل ابن مالك بقوله (والى) هل هو من الموالاة بمعنى النصرة فيكون للاشتراك، أم هل هو المعنى المشار إليه من دلالة الألف على الموالاة؛ قولان احتملهما الشيخ [حاشية الرفاعي/ ٥٠].

قلت: والراجح عندي الأول منهما؛ لأن ابن مالك درج على التمثيل ولم يذكر المعاني نصًّا. والله أعلم، ويدل على اختياري ما ذهب إليه بدر الدين بن مالك؛ حيث فسر المثال (والى) بـ(بايع)؛ فلم يذكر ابن مالك هذا المعنى لهذه الألف. [شرح بدر الدين على لامية الأفعال/ ١٦].

ولعلَّ من أمثلة المزني ما يشير إلى معنى الموالاة؛ نحو: راقبت الله، وقاسيت الشدائد.

٤- أن يجيء بمعنى (فَعَلَ) مغنيًا عنه لعدم ورود المجرد؛ نحو: هاجر وسافر، ولعل منه عند المزني: بارك الله فيك، بادر، عاين، قاسيت. [شرح الشافية١/ ١٠١، الهمع ٦/ ٢٣].

٥- أن يكون بمعنى أفعل؛ نحو: واريت الشيء؛ أي: أخفيته. [شرح الشافية ١/ ١٠١، الهمع ٦/ ٢٣ - ط الكويت].

٦- تنزيل غير الفاعل منزلة الفاعل؛ نحو﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [سورة البقرة:٩]، راجع دروس التصريف / ٧٥].

كما نصَّ بعضهم في صيغة (تفاعل) على أنها تكون لاثنين؛ نحو: تشارك، وتكون لواحد نحو (تراءى له)، كما تكون إظهارًا لغير ما أنت عليه؛ نحو (تغافل) [الصاحبي/ ٢٢٥، ٢٢٦، سر العربية/ ٣٦٤، تكملة الشيخ محيي الدين٤/ ١٦٤] وسمَّى الشيخ محيي الدين المعنى الأخير:الدلالة على التكلف=

تَعَالَى، وضَاعَفْتُ الشَّيءَ، وقَاسَيْتُ الشَّدَائِدَ، وفُلاَنٌ عَايَنَ المَوْتَ... ومَا أَشْبَهَ ذلك[1].

[١٢] وأمَّا ألفُ المَصْدَرِ[2]:

= كما أنها تأتي مطاوعة لـ(فاعل) نحو باعدته فتباعد. [ينظر المصادر السابقة في المعاني المذكورة].

٧- موافقة معنى (أفعل)؛ نحو: تابعت الصوم وواليته، بمعنى أتبعته وأوليته. [ذكره العلامة بحرق في شرحه على اللامية/ ٤٩].

وبعد هذا العرض أقول: ينبغي الإشارة إلى بعض الأمور:

الأول: أن الأصل في هذه الألف أن تدلَّ على أن الفعل لاثنين؛ كما نصَّ عليه بعضهم كما سبق، وهو عين كلام المزني، وقد تخرج إلى كل المعاني المذكورة سابقًا، وقد نصَّ النحاة على أن هذا الخروج عن دلالة الشركة لا يكون إلاَّ عند عدم الصلاحية للمشاركة؛ نصَّ عليه العلامة بحرق. [شرح لامية الأفعال/ ٤٩].

والأمر الثاني: وهو نتيجة للأول: وهو أن قول المزني «أفاعيل نادرة» فيه نظرٌ؛ لما قدَّمت من عديدٍ من المعاني التي ذكرها الصرفيون؛ بل إن المصنف نفسه ذكر سبعة أمثلة؛ فكيف تكون نادرة ! وأقول: ولعله قصد بذلك أن الاشتراك هو الأصل. والله أعلم.

يؤيد هذا ما ذكره الأخفش عند قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٩] ؛ قال: «ولا تكون المفاعلة إلا من شيئين... وقال بعضهم: يخدعون أنفسهم بالمخادعة لها... وقد تكون المفاعلة من واحد في أشياء كثيرة؛ تقول: باعدته مباعدة وجاوزته مجاوزة في أشياء كثيرة...». [المعاني للأخفش/ ٣٨].

فتأمل قوله (أشياء كثيرة) و هو المقصود هنا.

الثالث: عدم دقة المصطلح، إلا إذا حملناه على أنه الأغلب وتحمل الفروع على التأويل.

الرابع: الدلالة على الشركة مستفادة من الصيغة كلها، ونسبة المعنى إلى حرف الزيادة أمرٌ درج عليه الصرفيون، وخاصة أننا سنجده عند المزني؛ وسيتكرر كثيرًا..

الخامس: أن المصنف لا يعتدُّ بالنادر في القياس؛ بل أطلق المصطلح على الكثير الغالب، أما النادر المشار إليه – عنده – فإنه يحفظ بعينه في بابه ولا يقاس عليه.

(١) قوله: «وما أشبه ذلك»: قلت: وفيه دليل على أنه قصد التمثيل لا الحصر، وهو أدعى لخروج هذه الأفعال من دائرة النادر الذي لا يقاس عليه، إلا إذا كان المصنف يعني بالنادر الكثير الذي لا يبلغ حدَّ المطرد، والله تعالى أعلم.

(٢) [١١ - ألف المصدر]:

و المصدر هو اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه إما حقيقة أو مجازا، أو واقع على مفعول؛ كذا ذكر الفاكهي. [شرح الحدود النحوية للفاكهي / ١٣٩، وراجع شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك / ٦٩٠ – تحقيق / عدنان الدوري – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٧٧ م، والتسهيل / ٨٧]

و استخدم الصرفيون هذا المصطلح، و اختلفت دلالته عندهم، فالمفهوم من أمثلة المصنف أنه يعني=

= الألف التي جاءت داخل بنية المصدر، فهي زائدة بعد العين في نحو: الذهاب، و منقلبة عن العين في نحو المرام، وأطلق بعضهم هذا المصطلح و قصدوا به الألف الأولى لمصادر الرباعي؛ نحو: إعطاء، و إكرام، و إزراء، وقاعدته أن كل ما كان من أفعل فمصدره إفعال، وقالوا: إن هذه الألف مقصورة للتفريق بينها وبين ألف الجمع؛ كذا عند ابن خالويه.[الألفات/ القسم الثاني/ ١٣٨]

و قريب منه كلام الهروي. [الأزهية / ٢٥] و عند ابن الأنباري نجد أنه أطلق ألف القطع في المصدر على الألف المشار إليها عند ابن خالويه، و علل كسرها بنحو كلام ابن خالويه. [مختصر في ذكر الألفات/ ٢٠] و لعل ابن الأنباري لم يشر إلى الألف المعنية؛ لأن حديثه عن الألفات المبتدآت فقط و الله أعلم.

و في كلام بدر الدين بن مالك ما يؤكد أن المقصود بألف المصدر هذه الألف التي تزاد في الفعل قبل آخره؛ قال في شرحه لقول الناظم [من البسيط]:

.... مع مدٍّ ما الأخير تلا

قال: "... بناء المصدر من كل فعل أوله همزة وصل بكسر ثالثه و زيادة الف قبل آخره، إلا استفعل مما عينه معتلة..." [شرح ابن الناظم على اللامية/ ٤٤] و رأيته – ابن الناظم – يصرح بأن الألف التي تزاد قبل الآخر هي ألف المصدر في مواضع مختلفة من شرحه. و بنحوه عند الشيخ الرفاعى [ينظر -مثلا- شرح اللامية / ٥٠، حاشية الرفاعي على شرح بحرق للامية/ ٨٠، ٨٤]

على حين نجد في كلام غيرهم ما يوهم الجمع بين الألفين، ومن ذلك كلام العلامة بحرق حول هذه الألف؛ فذكر ألف المصدر، ومثل لها بالإفعال، والفعال، و الافتعال، و لولا الكلمتان الأخيرتان لأوهم أنه يعني الألف الأولى من الإفعال.

[شرح اللامية / ٨٢].

و مما سبق يمكن أن نؤكد بعض الحقائق منها:

١ – أن المزني يعني الألف الثانية؛ يدل عليه قوله بأنها تسقط في الماضي و المستقبل، وهو الراجح الشائع عند النحاة والصرفيين، و يؤكده ما سوف يأتي من إطلاقه ألف التعدي، و هي ألف القطع عنده على الألف الأولى.

٢ – من أحكام هذه الألف أنها قد تحذف و يعوض عنها بتاء المصدر؛ كما فى: إقامة، وإعانة، وفيه خلاف حول المحذوف؛ فنقل عن الخليل وسيبويه أن المزيدة هي المحذوفة؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل، و ذكره ابن الناظم. [شرح لامية الأفعال / ٤٥]

و نقل عن الأخفش والفراء أن المحذوف هو الألف الأولى؛ لأن حذف حرف العلة أولى من حذف حرف زيد للدلالة على المعنى؛ لئلا تفوت الدلالة بحذفه، و قرر الشيخ الرفاعي أن المحذوف عين الفعل؛ يعني الألف الأصلية، و علله بالتقاء الساكنين؛ كذا عند ابن الناظم. [راجع حاشية الرفاعي/ ٨٤، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم / ٤٥].

٣ – تسمية هذه الألف إنما كان لوقوعها في بنية المصادر، و هي من أبرز حروف بنية المصدر؛ لذلك أضفى المزني عليها دلالة الصيغة على المصدر باعتبارها الحرف الزائد الدال على المصدر.

فـ[نحو] [1] ألـف الـذَّهَابِ [2] والمَرَامِ [3]، وهـذه الألـفُ [4] [لا] [5] تثبـتُ في المـاضِي والمُسْتَقْبَلِ [6].

[١٣] وأمَّا ألفُ التَّعَدِّي [7] :

---

(١) سقط في ت.

(٢) و قوله (الذهاب...): قلت: و تمثيل المصنف لألف المصدر بالذهاب و المرام - إشارة فقط إلى بعض الصيغ التي تأتي فيها هذه الألف، و تقدم قبل قليل القول بأن ضابطها بالزيادة قبل الآخر؛ في نحو: فعالة، كشجاعة، و فعالة؛ كزراعة، و تجـارة، و فعـال؛ كحجـاب و نكـاح، و فعـلان؛ كرجحـان، وحسبان... إلخ [راجع إتحاف الطـرف / ٩٠ و مـا بعـدها، حاشـية الرفـاعي / ٧٢، و شرح ابـن الناظم على اللامية / ٣٨].

(٣) قوله:(المرام): قلت: مقتضى صنع المزني في هذه الألف أن مرام عنده بـوزن مفـال؛ محذوفـة العـين، وليست بوزن:مفعل؛ وفاقا للفراء والأخفش في القـول بحـذف الأصـلي؛ وهـو مـضمون كلامـه المصرح بعدم ثبوت هذه الألف في الماضي والمستقبل؛ فالثابت هـو الزائـد في المـصدر؛على حـين لا تثبت ألف المصدر فيهما.

(٤) في ت: ألف.

(٥) سقط في ت، و المثبت هو الصواب.

(٦) ورد في (د) ألف التنكير أثناء العدِّ بعد ألف المصدر هذه، و هذا يحتمل أحد أمرين: الأول: أن ألـف التنكير المذكورة مصحفة عن: ألف التكرير؛ لأن المصنف سيذكر ألف التكرير بعد ذلك فيما سـيأتي من ألفات، أو تكون مصحفة عن التكثير، و قد ذكر بعضهم ألف التكثير؛ و كذا عند ابـن الـدهان كما عند ابن هشام. [راجع المغني مع حاشية الأمير ٢ / ٤٠، الفصول في العربية / ١٢٧].

(٧) [١٣ - ألف التعدي]:

أطلق المصنف ألف التعدي على ألف (أَفْعَلَ) وميزه بـ(إفعالا) للدلالة على فعلية الصيغة، ليخـرج منهـا (أفعل) الاسمية؛ نحو أفعل التفضيل، والله تعالى أعلم. ولذلك نجد بعض النحاة ينصُّ على ذلك؛ كالهروي الذي أطلق: ألف أفعل. [الأزهية/ ٢٥، ٢٧]. وكذا عند ابن هشام: همزة أفعل [المغني مع الأمير ٢/ ١١٧]. ويمكن أن نلاحظ تدرجًا في إطلاق المصطلح؛ حيث سـمَّاها النـضر بـن شـميل ألف الزيادة. [البلغة في شذور اللغة / ١٦١] وهو مصطلح عام، وسماها بعضهم – كـما تقـدم عـن الهروي – ألف أفعل، فقد خصصها بصيغة أفعل، أمَّا من سمَّاها: ألف التعدية فقد خصص بـصورة أدق؛ حيث التعدية أشهر معاني صيغة (أفعل) وممن سمَّاها ألف التعدية الثعـالبي و كـذا عنـد ابـن خالويه ألف التعدي. [سر العربية/ ٣٤٤، الألفات لابن خالويه / ٨٧ – تحقيق د / البواب].

وهنا عدد من المسائل المهمة التي تنطوي عليها هذه الألف:

أولا: هل التعدية بالهمزة قياس أو سماع؟

اختلف في ذلك على مذاهب: =

فهو ألفُ القطعِ[1]؛

= الأول: أنها قياس مطلقًا، وعزاه الشيخ الرفاعي إلى ابن مالك في التسهيل.
الثاني: أنها سماعٌ مطلقًا ونسب إلى المبرد.
الثالث: أنها قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، ونسب إلى الأخفش والفارسي، قال العلامة الأمير: أما المتعدي لاثنين فلا يسمع. قال الدماميني: وهو الحق. [المغني مع الأمير ٢/ ١١٧، ١١٨]
الرابع: يرى أنها قياس في اللازم سماع في المتعدي، وهو ظاهر مذهب سيبويه.
الخامس: قياس في الجميع إلا باب (أعلم) وهو مذهب الجرمي وجماعة، وظاهر كلام ابن عقيل أنها قياس إلا فيما أغنى التضعيف فيه عن الهمزة. [المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٤٦]
وقيل: قياس في الجميع في غير باب (أعطى) وعزي للأخفش. واختار ابن هشام مذهب سيبويه المشار إليه سابقًا. [المغني مع الأمير ٢/ ١١٧، حاشية الشيخ الرفاعي على شرح بحرق/ ٤٩، دروس التصريف للشيخ محيي الدين/ ٢٠٣] وذهب الشيخ الحملاوي والشيخ محيي الدين من المحدثين إلى أن التعدية هنا سماعية؛ قال الشيخ محيي الدين: «والحق أن الأمر موقوف على السماع موكولٌ إليه في نفس سبب التعدية...» [دروس التصريف / ٢٠٣، شذا العرف/ ٥١].
ثانيًا: أدخول ألف التعدية نيابة عن الباء، أم هي أصلٌ بذاتها؟
والبيِّن أن المزني يجعل كلا منهما أصلا قائمًا بذاته، حيث ستأتي باء التعدية، ولكننا نفهم من كلام غيره أن الألف نائبة عن الباء؛ كما عند الفراء في مواضع من المعاني منها عند قوله تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ [مريم:٢٣] قال: فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة؛ فلمّا ألقيت الباء جعلت في الفعل ألفًا؛ كما تقول: آتيتك زيدًا؛ تريد: أتيتك بزيد،... فلما ألقيت الباء زدت ألفًا» [معاني القرآن للفراء ٢/ ١٦٤] وصرح بتعاقبهما وعدم اجتماعهما المالقي. [الرصف/ ٥١] ولذلك مزيد بيان موضعه في باء التعدية من هذا الكتاب.
ثالثًا: اصطلاح التعدية مصطلح بصري:
كان المتوقع أن تكون هذه الألف عند المزني: ألف الوقوع؛ حيث التعدية مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين الفعل الواقع وعكسه غير المتعدي أو اللازم أو القاصر عند البصريين ويقابله غير الواقع عند الكوفيين؛ قال الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:١٧، ١٨] على قراءة النصب: «... وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات» [المعاني للفراء ١/ ١٠٢، وراجع المعاني ١/ ١١٤، ١/ ٣٥٧، ٢/ ١٥١، ٢١٠، ٢٥٤، وراجع نحو القراء الكوفيين / ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١].
(١) أمّا قول المصنف «فهو ألف القطع»: فهو إشارة إلى ما أطلقه غيره من النحاة على هذه الألف، وهو صريح كلام ابن الأنباري؛ قال: «وألف القطع في الماضي يفتح ويكسر في المصدر ويعرف بضم أول المستقبل...» [مختصر في ذكر الألفات/ ١٩] ونصَّ عليه العلامة بحرق اليمني، فعند حديثه عن صيغة أَفْعَلَ، قال: «... بزيادة همزة القطع على الثلاثي؛ سواءٌ كان على وزن فعُل بالضم؛ كأكرمته أو فعِل بالكسر؛ كأفرحته، أو فَعَلَ بالفتح صحيحًا كأنزلته... أو معتل الفاء كأوجلته، أو العين؛=

- نحو: أَفْعَلَ[1] إِفْعَالا.

= كأقمته، أو اللام كأوسيته...» [شرح بحرق على اللامية/ ٤٨ بتصرف].
ويتعلق بهذا الكلام أن نثبت عددا من الأمور؛ منها:
١ - أن المصنف - رحمه الله - لم يسقط ألف القطع. [كما زعم محققا الكتاب/ الحروف للمزني/ ٢٩- ط دار الفرقان].
كما أنه فرّق بين: ألف الأصل وبين ألف القطع على حين خلط بينهما غيره؛ ذكر ابن الأنباري أن أبا جعفر محمد بن سعدان وخلف بن هشام البزاز كانا يلقبان ألف القطع ألف الأصل، وذكر ابن الأنباري أن ذلك ليس بصحيح، من قِبَل أن ألف الأصل هي فاء أو عين أو لام الفعل، وهو قريبٌ مما نصَّ عليه المزني، وألف القطع ليست كذلك. [مختصر في ذكر الألفات/ ٢٠ بتصرف].
٢- أن المصنف لم يجعل ألف القطع في مقابل ألف الوصل، كما هو شائع، وتقدم تفصيله في ألف الوصل.
٣- التعدية أشهر معاني صيغة أفعل، ومعناها أن يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في الأصل مفعولا، وحينئذٍ إن كان الفعل لازمًا تعدى إلى واحد، وإن كان متعديًا إلى واحد تعدى إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة. هذا تعريف بعضهم [راجع شرح بحرق على اللامية/ ٤٩] وفيه إيهام بأن التعدية ليست بسبب الهمزة ولا دخل لها، ونفاه الشيخ الرفاعي في حاشيته؛ قال: «وليس كذلك» ثم فسَّر ذلك بأنه إذا أريد التضمين لمعنى التصيير أتينا بالهمزة وأدخلناها لذلك على المجرد فصار معنى المزيد إلى الصيرورة [راجع حاشية الرفاعي/ ٤٩].
وعرف الفاكهي الفعل المتعدي بأنه ما له مفعول به يصل إليه بغير واسطة، إما دائمًا كأفعال الحواس،... أو تارة وتارة بها؛ كشكرته وشكرت له... أو تارة ولا يصل إليه أخرى؛ كفغر فاه... وعلامته أن يصاغ منه اسم مفعول تام، وأن يصلح لأن يتصل به ضمير يعود على غير مصدر ذلك الفعل؛ نحو: خالدٌ أكرمته...» [شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ١٣٣ بتصرف].
وذكر في كتاب وجوه النصب ما يفيد أن ألف القطع ما كان مضارعه مضمومًا كأكرم يكرم. ثم أفرد بابا لألفٍ هي في حقيقتها ألف(أفعل) خرجت عن التعدية لمعان أخر، منها: ألف العطية؛ نحو: آتيتك مالا. [وجوه النصب/ ٢١٧، الجمل المنسوبة/ ٢٢٨].
(١) قوله «أَفْعَلَ»: قلت: كما تكون صيغة أفعل للتعدية على وجوه:
١ - النقل خاصة: وذلك بأن تنقل الثلاثي إلى الرباعي فإن كان متعديًا فإنه يبقى كما كان وقد ينطق بالثلاثي منه وقد لا ينطق؛ نحو: لاح البرق، وألاح؛ فيحكم بأن الهمزة للنقل خاصة.
٢- للتعدي خاصة: إذا كان الفعل ثلاثيًا لا يتعدى لو نطق به؛ نحو: ألقيت ما في يدي، وهي المشار إليها بهذا الباب وتقدم تفصيله أول هذه الألف.
٣- أن تكون للتعدية والنقل معًا، قال المالقي: «وذلك أكثر من أن يحصى» وذلك بأن يكون الفعل في أصله ثلاثيًا لا يتعدى فيصير بالهمزة رباعيًا يتعدى لواحد. [راجع الرصف/ ٤٨-٥٠، دروس التصريف/ ٧١، ٧٢] وكذلك تأتي هذه الألف لمعانٍ أخرى منها: =

[١٤] وأما ألفُ التَّعَجُّب[1]:

= ١- الحينونة؛ نحو: أحصد الزرع.
٢- الوجدان وسماها بعضهم: المصادفة؛ نحو: أجبنته وأكرمته.
٣- الإتيان؛ نحو: أحسن بي. ذكره في سر العربية (٣٤٥).
٤- بمعنى فعَّلت؛ نحو: أسقيته.
٥- بمعنى فَعَلْتُ؛ نحو: محضته النصيحة.
٦- مضادا لفعل؛ نحو: أنشطت العقدة ونشطتها..
٧- التعريض؛ نحو: أبعت الثوب.
٨- الصيرورة؛ نحو: أغدَّ البعير.
٩- السَّلب؛ نحو: أشكيته وأعجمت الكتاب.
١٠- الدخول في الشيء؛ نحو: أمصر.
١١- الإعانة؛ نحو: أعنت أخي على حاجته...
[ينظر شرح الشافية ١/ ٨٣،، وراجع الرصف/ ٤٨-٥٠، دروس التصريف/ ٧٢، ٧٣، الصاحبي/ ٢٢٥، الهمع ٦/ ٢٢، ٢٣ - ط الكويت].
وأخيرًا ينبغي الإشارة إلى أنه يندر أن يكون الفعل الثلاثي متعديًا وتدخل عليه الهمزة فتجعله لازمًا؛ نحو: نسلت ريش الطائر فأنسل، وكبَّه الله فأكب، قال الزمخشري: " من الغرائب و الشواذ " وقال علم الدين السخاوي عن هذا الفعل الأخير: «وهو من عجائب الأفعال» وقال الشيخ الرفاعي: وندر مجيء أفعل لازما، و فعل متعديا؛ نحو كبه فأكب. [الكشاف ٤/ ١٣٩ – ط الحلبي، تفسير القرآن العظيم للسخاوي مخطوط / الورقة ٣٠٦، وحاشية الرفاعي/ ٤٩، وراجع دروس التصريف/ ٧١، شذا العرف / ٤١ وما بعدها، شرح الشافية ١١ / ٨٣، الصاحبي لابن فارس / ٢٢٦].

(١) [١٤ - **ألف التعجب**]:
كذا سمَّاها المزني ألف التعجب، وهذه الألف ذكرها عدد من النحاة منهم الثعالبي وصاحب وجوه النصب والنضر بن شميل، و كذا عند ابن خالويه ألف التعجب، وسماها ابن مالك: همزة أفعل في التعجب. [سر العربية/ ٣٤٤، الجمل المنسوبة/ ٢٤٧، البلغة/ ١٦٠، الألفات: القسم الثاني/ ١٤١، وجوه النصب/ ٢٢١، الألفات لابن خالويه / ٧٧ تحقيق د / البواب، التسهيل/ ٣٠] وذكر المرادي ألف التعجب ولكن قصد بها ألف (يا) في نحو: يا عجبا لزيد! [الجنى الداني/ ٢٠٢].
وما ذكره المصنف اقتصر فيه على صيغتي التعجب القياسيتين: أفعل به، وما أفعله، ونصَّ على أن الألف في (أحسن) للتعجب، وكلامه يشير إلى أنه يعني ألف أفعل به فقط، ويؤيده أن النضر بن شميل اقتصر في التمثيل على هذه الصيغة بقوله: أكرِم بزيد، إلا أن تمثيل المصنف بعد ذلك بـ(ما أحسن زيدا) يجعل مراده غير محدد، وأرجح أنه يعني بها ألف أفعِل، ويؤيده أيضًا اقتصار صاحب وجوه النصب عليه. [راجع وجوه النصب / ٢٢١، والجمل المنسوبة / ٢٤٦] وكذا مضمون كلام الفراء=

فنحوُ: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ﴾[1] [مريم:٣٨] معناه: ما أَسْمَعَهُمْ،
ومثلُ: ما أَحْسَنَ زَيْدًا[2]، الألف في (أَحْسَنَ) ألف التعجب.

= والمالقي. [معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٩، الرصف/ ١٤٥].

وبعض النحاة أضفى معنى التعجب على غير هاتين الصيغتين؛ كما عند ابن هشام الذي ذكر أن همزة الاستفهام تخرج عن معناها الحقيقي إلى ثمانية معانٍ؛ وعدَّ سابعها التعجب، ومثل له بقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان:٤٥] وقد وضح العلامة الأمير أن ذلك التعجب من الله تعالى بمثابة تعجيب المخاطب، وأكد أن ذلك المعنى مستفاد في الآية من الهمزة مع ضميمة (كيف) بعدها. [المغني مع الأمير ١/ ١٧]

بل رأيت صاحب كتاب وجوه النصب ينقل أن الألف تكون للتعجب الخالص في غير الصيغتين القياسيتين، وهو صريح كلامه فيما نقله عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات:٥٣] قال:... إن هذه الألف ألف التعجب لأن الكفار لا تستفهم» [وجوه النصب/ ٢٢١، الجمل المنسوبة/ ٢٤٦] وإن كنت أرى أن ما قيل به هنا يرجع في حقيقته إلى الإنكار وهو أحد معاني همزة الاستفهام، والله تعالى أعلم.

(١) قوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ﴾[مريم:٣٨]: وفي هذه الصيغة خلاف بين النحاة فبعضهم يرى أن (أَفْعِل) فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر وهو المشهور عن البصريين، ومعناه عندهم التعجب لا الأمر، كما نص عليه ابن عقيل وغيره. [شرح ابن عقيل ٣/ ١٤٨] .

ويرى الكوفيون أن معناها الأمر كلفظها مع ملاحظة أن الإجماع على أن لفظها لفظ الأمر، ثم اختلف البصريون؛ فرأى بعضهم أنه تعجبٌ إنشائي، ورأى آخرون أنه تعجبٌ خبريّ.

وينبني على هذا الخلاف خلافٌ في موقع المجرور؛ فمن قال بأن معنى الصيغة أمرٌ كلفظها – وهم الكوفيون – قال باستتار فاعل الفعل ومحل المجرور نصبٌ بالفعل؛ مفعولا به والباء عندهم إمَّا للتعدية وإما زائدة.

ويرى البصريون القائلون بأن معنى الفعل التعجب لا الأمر – أن موضع المجرور رفعٌ بالفاعلية، ولذلك لم يضمروا فاعلا للفعل والباء عندهم زائدة؛ نحوها في كفى بالله شهيدًا. كذا أفاده السيوطي مختصرًا. [الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨ بتصرف، وراجع شرح ابن عقيل ٣/ ١٤٨].

وقريب من هذا المعنى ما ذكره الفراء من أن (أفعِل به) تستخدم لمدحٍ أو لذم بمعنى ما أفعله. [المعاني للفراء ٢/ ١٣٩].

(٢) قوله (ما أحسن زيدا): اختلف النحاة أيضا في هذه الصيغة؛ فقيل: إن ما نكرة تامة، و الجملة بعدها خبر عنها؛ قال ابن عقيل: " و هو الصحيح ". [شرح ابن عقيل على الألفية ٣ / ١٥٠] و قال ابن هشام: جزم بذلك جميع البصريين. [المغني مع حاشية الأمير ٢ / ٣].

و للأخفش فيها آراء مختلفة، منها القول المذكور، و الثاني: أن تكون ما موصولة، و الجملة بعدها صلة لها، و الخبر محذوف، و التقدير: الذي أحسن زيدا شيء عظيم، والثالث أن ما استفهامية، والجملة=

[١٥] وأما ألف النَّعْتِ [(١)]: فهي ألف (أَفْعَل) فيما أُنْثَاهُ فَعْلاَءُ؛ كألفِ أَحْمَرَ، وأَبْيَضَ،

= التي بعدها خبر عنها، و التقدير: أي شيء أحسن زيدا ؟ كذا ذكره ابن عقيل. [شرح ابن عقيل ٣ / ١٥٠] الرابع أن تكون نكرة موصوفة، و الجملة بعدها صفة لها، و الخبر محذوف تقديره شيء أحسن زيدا عظيم، ذكره ابن عقيل و لم يعزه.

و عزاه ابن هشام للأخفش. وساق أبو حيان خلافا طويلا موجزه أن(ما) في هذه الصيغة إما نافية، و إما استفهامية، و ذكر أن الجمهور على أنها للتعجب. [المغني مع الأمير ٢ / ٣، شرح ابن عقيل ٣ / ١٥٠، وراجع البحر المحيط٦/ ١١٧-ط دار إحياء التراث] .

أما (أحسن) فيرى الكوفيون أنها اسم، و يرى البصريون أنها فعل بدلالة اتصالها بنون الوقاية مع ياء المتكلم. و الذي يعنينا هنا أن بعض النحاة يدرجون صيغة أفعل تحت الألف المقصودة هنا بألف التعجب. [راجع شرح ابن عقيل ٣ / ١٤٨، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣١٦].

(١) [١٥ – **ألف النعت**]:

قوله: «النعت»: والنعت: هو التابع لما قبله المشتق من المصدر (أو من الفعل) على خلاف كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، أو المؤول به، وهو ما أشبهه في المعنى كأسماء الإشارة غير المكانية، و(ذي) بمعنى صاحب، والمنسوب، المباين للفظ متبوعه.

واشتراط الاشتقاق في النعت هو مذهب الجمهور، وأما ابن الحاجب فلم ير ذلك شرطا، فلم يرتكب التأويل في غير المشتق؛ لأنه عدول عن الأصل من غير ضرورة تدعو إليه، قال ابن الحاجب: «ولا فرق بين أن يكون (النعت) مشتقًّا أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى، يعني أن معنى النعت أن يكون تابعًا يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتًا؛ فلا فرق بين أن يكون مشتقًّا وغيره، لكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق – توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق. [شرح الكافية لابن الحاجب/ ٥٧، شرح الرضي ١/ ٣٠٣].

ومن صنع المزني هنا في ألف النعت، وفي واو النعوت كذلك، يمكن أن نتبين أنه يشترط الاشتقاق في النعت، وهو مذهب الجمهور كما تقدم منذ قليل. [لمزيد من التفصيل ينظر شرح الحدود النحوية/ ١٧٧، ١٧٨].

وكذا أطلق المصنف على ألف أفْعل الذي مؤنثه فعلاء، وقد رجحت أنها عنده صفة مشبهة.

وهذه الألف سماها النضر بن شميل ألف الصفة [البلغة في شذور اللغة/ ١٦١] وسماها ابن خالويه الألف الثابتة عند عرضه لألف القطع. [الألفات/ القسم الثالث/ ١٤٠].

والغالب أن حديث النحاة عن هذه الألف يأتي ضمن الحديث عن ألف (أفعل التفضيل)؛ كما عند ابن خالويه.

أما اصطلاح النعت فهو من المصطلحات التي استقرت عند الكوفيين، وقد عبر سيبويه بالنعت، وعبر بالصفة أيضًا عن التابع النحوي المعروف، كما قصد به الوصف؛ نحو (أحمر) مما ضارع الأفعال، وروى اصطلاح النعت عن يونس بن حبيب وعن الخليل أيضًا.[راجع الكتاب ١/ ٢٣٧، ٢٤٧،=

=٢٧٤،٣٢٣،٣٠٩، ٢/ ٤٠٢] كما كان يطلقه سيبويه على عطف البيان [الكتاب ١/ ٢٢٣] .
وكان المبرد يسمي التوكيد نعتًا، من ذلك قوله: «وكذلك ما نعته بالنفي في المرفوع إنما يجري على توكيد...» [المقتضب ٣/ ٢١، و ينظر المصطلح النحوي للقزوي/ ١٠٨، ١٦٥، ١٦٦].
وذكر ابن كيسان أن النعت يكون على أربعة أوجه، هي: الخلقة؛ كأحمر وطويل، ومن فعل مشهور؛ كعاقل وظريف، ونسبا؛ كقرشي، وحرفة كبزاز [الموفقي/ ١١١]..
ونقل السيوطي عن أبي حيان أن مصطلح النعت التعبير به اصطلاح الكوفيين، قال: وربما قال به البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة. [همع الهوامع ٢/ ١١٦ - ط دار المعرفة].
وقال قومٌ منهم ثعلب: النعت ما كان خاصًّا كالأعور والأعرج؛ لأنهما يخصان موضعًا من الجسد، والصفة للعموم كالعظيم والكريم، وعند هؤلاء أن الله تعالى يوصف ولا ينعت؛ كذا أفاده السيوطي، وهو أيضًا رأي ابن يعيش. [الأشباه والنظائر ٣/ ١٦ – تحقيق / طه عبد الرءوف، شرح المفصل ٣/ ٤٧، و راجع نحو القراء الكوفيين / ٣٤٠].
ودار مصطلح النعت في كتاب معاني القرآن للفراء كثيرًا. [ينظر مثلا:المعاني ١/ ٧، ١١، ١٢، ١٣، ٥٥، ٥٦، ٧٣، ٩٥، ١٠٦، ١١٢، ١٣١... الخ].
وأكد الدكتور شوقي ضيف أن مصطلح النعت من المصطلحات التي كتب لها الانتشار بجوار المصطلحات البصرية. [المدارس النحوية/ ١٦٧] وهذا صحيح إذا قصد به قصر الكوفيين له على ما يقابل الصفة عند البصريين وإلا فالكلام ليس على إطلاقه كما تقدم.
والعلاقة بين هذه المصطلحات المذكورة واضحة ومدلولها في ألف الصفة وألف النعت كما وردت عند المزني - واضح، أما كونها ثابتة عند ابن خالويه؛ فلعله إشارة إلى كونها ثابتة في أفعل؛ الذي يدل على صفات ونعوت ثابتة – غالبًا – حسيَّة كالأعور والأعرج، ويدل عليه تمثيل المزني بأحمر وأبيض وأغبر، وتكون غالبًا في الألوان وما شابهها. وهو فرع عن ألف (أفعل) التي وجدت المزني يفرع عنها حسب دلالة الصيغة كما هو بين. [راجع الصاحبي/ ٢٢٧]. وتكون أيضًا في العيوب؛ نحو: أقرع وأقطع... إلخ [راجع سر العربية/ ٣٦٥].
ومن هنا يمكن القول بأن المصنف قصد بهذه الألف كل ألف تأتي في أفعل من الأفعال غير المستوفاة شروط اشتقاق أفعل التفضيل؛ حيث الوصف منها أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وهذا ينطبق على كل أمثلته السابقة، وقد ذكر الفراء أن بعضهم أجاز أن تكون الألف في أفعل في نحو: أزرق وأحمر... ونحوه – للتفضيل، واستضعفه بقوله: «وليس بشيء». [المعاني للفراء ٢/ ١٢٨].
ويرجح فهمي لهذه الألف وأنها فرعٌ عن ألف أفعل التفضيل ما ذكره السيوطي من أن الكسائي وهشامًا والأخفش قد جوزوا صياغة أفعل التفضيل والتعجب من العاهات؛ نحو: ما أعوره، وزاد الكسائي وهشام إجازته من الألوان أيضًا؛ نحو: ما أحمره، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين.
وقال السيوطي: «وقال بعض الكوفيين: يجوز من السواد والبياض فقط، دون سائر الألوان». [الهمع ٦/ ٤٣ - ط الكويت].
وعدَّه بعض النحاة - بناء أفعل - من الألوان ضرورة؛ كما عند القزاز والألوسي وابن عبد الحليم=

وأَغْبَرَ.

[١٦] وأما ألفُ الإِبْلاَغِ[1]: فكألفِ هو أَفْعَلُ مِنْكَ؛ نحو: أَبْلَغُ منك؛

= [راجع: ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٧٥، الضرائر وما يجوز للشاعر/ ٢٦٥، موارد البصائر/ ١٤٣].

وتنظر تفاصيل (أفعل) التفضيل في:(التفصيل لمواضع ذكر أفعل التفضيل) لعلي بن محمد بن مطير (مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (٢٠٣٣).

(١) [١٦ - ألف الإبلاغ]:

وأمثلة المصنف تؤكد أنه يعني ألف التفضيل كما هو مشهور عند النحاة. [راجع مثلا: اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩، الحروف للرازي / ٢٠١].

ويتبادر إلى فهمي أنه يعني بها هذه الألف الواقعة في أفعل التفضيل في مقام التفاضل في الأمور المعنوية ومنه البلاغة والعقل كما مثَّل؛ كما أنني فهمت أنه يعني بالإبلاغ أن هذه الألف بدخولها تدلُّ على بلوغ المفضل غاية عظيمة من الفعل مدحًا أو ذمًّا، ثم هذه الدلالة مستفادة من الصيغة كاملة ونسبها المصنف - كعادته إلى الألف وحدها.

يؤكد هذا الفهم كلام الفراء على اشتقاق أفعل التفضيل، وتقدم أنه ذكر إنكاره لأن تكون أفعل من نحو أزرق وأعشى... وإنكار غيره لألف أبيض وأحمر أن تكون ألفات تفضيل، وقد جعل الفراء المقياس في كونها للتفضيل - وذلك عند إجازة الاشتقاق منها لصيغة أفعل - النظر إلى قلة وكثرة فعل الفاعل؛ قال: «إنما ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعلٌ يقل أو يكثر؛ فيكون أفعل دليلا على قلة الشيء وكثرته؛ ألا ترى أنك قد تقول: فلانٌ أقوم من فلان وأجمل؛ لأن قيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله...» [راجع المعاني للفراء ٢/ ١٢٧، ١٢٨].

قلت: وبالنظر إلى قوله: «... يقل أو يكثر» نجد أن فيه معنى المدح لبلوغ غاية الكثرة؛ هذا ما صرح به الفراء في موضع آخر حيث ذكر: «أفعل التي يمدحون بها». [المعاني للفراء ٣/ ٢٦٨] ويحمل عليه بلوغ الغاية في القلة ذمًّا.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد محيي الدين: «هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسمًا لكل ما دل على زيادة سواءٌ كانت الزيادة في فضل، كأفضل... أو كانت زيادة في نقص كأقبح وأسوأ...». [منحة الجليل ٣/ ١٧٤].

والملاحظ أن تعبير المصنف بقوله: «أفعل منك» هو عينه لفظ الفراء؛ تمييزًا لها عن صيغ أفعل الأخرى، إذن فالفراء يميز أفعل التفضيل بأنها دالة على المدح، وكذا بدخول (من) بعدها، وسيأتي الآن [المعاني للفراء ٢/ ١٢٧، ١٢٨، ٣/ ٢٦٨].

يضاف إلى ذلك أن قصد معنى المفاضلة مقصود في هذه الألف؛ لأن هذا الشرط إذا فقد في بعض الصيغ فلا تعتبر من هذا الباب؛ نحو قولهم: الأشج و الناقص أعدلا بني مروان؛ قال ابن عقيل: أي:عادلا. و عليه فإنني أميل إلى القول بأن الألف وقتها تكون ألف النعت السابقة؛ على حين=

والذَّكَرُ والأُنْثَى، والتثنيةُ والجمعُ في هذه الألفِ سواءٌ[1]؛

تقول: هي أبلغُ منك، وأعقلُ منك.

[١٧] وأما ألف التأنيثِ[2]:

= نرى بعضهم يذهب إلى أن الأمثلة المذكورة في نحو: (أعدلا) هي أفعل تفضيل، وإنما دلت على مجرد ثبوت الوصف فقط، كما يمكن أن تدل على أن شيئا ما قد زاد في صفة نفسه بغير قصد المفاضلة [راجع التفاصيل في شرح ابن عقيل ٣ / ١٨١، و شذا العرف / ٩٢، إتحاف الطرف / ١٢١، و ما بعدها].

(١) وقوله: «والذكر والأنثى... سواء»: وهي إحدى حالات أفعل التفضيل.... وإليها أشار الفراء عندما عرض لقوله تعالى: ﴿إِذِ انۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ [الشمس:١٢] قال: «... ولم يقل أشقياها (بمعنى أن المقصود بالألف اثنان؛ لأن المرسل من القوم رجلان؛ كما تذكر التفاسير فليتنبه لذلك) وذلك جائز لو أتى؛ لأن العرب إذا أضافت أفعل التي يمتدحون بها وتدخل فيها (من) – إلى أسماء– وحدوها في موضع الاثنين والمؤنث والجمع...».

[راجع أمثلة الفراء في معانيه ٣/ ٢٦٨].

حالات أفعل التفضيل:

وتنقسم (أفعل) التفضيل من حيث اللفظ إلى:

١- أن تكون مجردة من التعريف والإضافة؛ نحو: محمد أفضل من أخيه... إلخ وفي هذه الحالة تلزم (أفعل) الإفراد والتذكير ويؤتي بعدها بـ(من) الجارة.

٢- أن تعرف بـ (أل): فتطابق ما قبلها في النوع والعدد؛ نحو: محمد الأفضل، وزينب الفضلى، والمحمدان الأفضلان.

٣- أن تضاف إلى معرفة؛ نحو: محمد أفضل الرسل، ولفظها في هذه الحالة يجوز فيه وجهان: أن يطابق ما قبله في النوع و العدد؛ نحو: هذان أفضلا الطلاب، كما يجوز أن يؤتى به مفردا مذكرا؛ نحو: العالمان أفضل الناس.

٤- أن تضاف إلى نكرة؛ نحو: محمد أفضل رسول، ولفظها في هذه الحالة يجب إفراده و تذكيره، ويأتي بعده المضاف إليه مطابقا للمفضل عليه في النوع.

شروط صياغة أفعل التفضيل:

وذكر الصرفيون شروطًا لصوغ أفعل التفضيل؛ أن يكون الفعل ثلاثيًا متصرفًا تامًّا مثبتًا مبنيًّا للمعلوم قابلا للتفاوت، ليس الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء. [شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤ وما بعدها، شذا العرف/ ٨٤، إتحاف الطرف / ١٢١، ١٢٢].

(٢) [**١٧ - ألف التأنيث**]:

ولا يعني بها ألف التأنيث الممدودة في الاسم فقط؛ بل أطلقه في الفعل أيضًا وألف التأنيث مصطلح=

فهي ألف فَعْلاَءَ[1]؛ نحو: حَمْرَاءَ، وصَفْرَاءَ... وما أشبه ذلك،

= معروف عند النحاة، ولكن مع اختلاف المقصود به كما سيأتي، وعلامات التأنيث ذكرها المزني مفرقة؛ حيث نجد عنده هنا ألف التأنيث ويعني بها الألف الممدودة في فعلاء وجعل منها الألف في فعالِ للمؤنث، وسيذكر في الألفات ألف القصر، ويعني بها ألف المقصور...، وفي التاءات سيذكر تاء التأنيث وكذا هاء التأنيث وكلٌ في بابه، وجمع غير المزني بين ألفي التأنيث؛ كما عند النضر بن شميل، والزجاجي، وكذا عند ابن مالك والمالقي وغيرهم [البلغة/ ١٦١، الجمل للزجاجي/ ٢٩١، التسهيل/ ٢٥٥، الرصف/ ١٤، ١٥].

وقسم المالقي ألف التأنيث إلى قسمين: الأول: يختص بالتأنيث ويفهم من كلامه أنه يعني بها ألف المقصور – وسيأتي تفصيله في ألف القصر عند المزني.

والثاني: القسم المبين للتأنيث، وقصد بها الألف الواقعة بعد هاء الضمير؛ نحو: ضربتها. وذكر ألف التأنيث الممدودة في باب الهمزة على أنها المبدلة من ألف التأنيث الممدودة. [الرصف/ ١٤، ١٥، ٥٤، ٥٥].

واقتصر صاحب وجوه النصب على ألف التأنيث الممدودة وأطلق عليها ألف التأنيث، وقال: ألحقت في آخر المؤنث ما كان في أول المذكر ليبلغ بنات الأربع». [وجوه النصب/ ٢١٦، الجمل المنسوبة ٢٤٠، ٢٤١].

ومن هنا نفهم أنه يعني الألف الثانية المنقلبة همزة. وذكر ابن منظور أن ألف التأنيث تكون في نحو: حمراء وصفراء، ويعني بها الألف التي سبقت الهمزة، وكذلك ألف المقصور، قال: «... نحو مدَّة حمراء وبيضاء ونفساء، ومنها ألف سكرى وحبلى...» [اللسان/ الألف/ ١٤/ ٤٢٩].

(١) قوله: (فعلا...): وقد درج النحاة على تقسيم الألف إلى مقصورة وممدودة؛ كما فعل ابن مالك في الخلاصة وتبعه عدد من شراحها. [راجع مثلا ابن عقيل ٤/ ٩٥ وما بعدها] وهو ظاهر ما نقله ابن منظور عن الجوهري [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩، وراجع أيضًا الهمع ٦/ ٦٨-٧٦ – ط الكويت]. و كذلك ذكر ابن الأنباري، و الشيخ عمر الجعبري ألف التأنيث على قسمين فقط؛ المقصورة و الممدودة. [المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٠٧، وتدميث التذكير/ ٤٤، ٤٥].

ويفهم من كلام بعضهم أن المقصورة أصل للممدودة، على نحو ما نجد عند ابن يعيش، وهو المفهوم من صنع المزني هنا وأمثلته؛ حيث تضمنت أمثلته الألف التي هي مدة فقط في نحو: صناع، وهذا يدعونا إلى أن نذكر هذه المسألة:

الخلاف القائم في ألف التأنيث الممدودة أهي الألف الأولى أم الثانية؟

على قولين؛ فذهب سيبويه وآخرون منهم المالقي وابن يعيش وابن مالك وابن عقيل إلى أنها الألف الثانية، قال ابن يعيش: «ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى؛ أما نحو حمراء وصفراء فإن ألف التأنيث فيها هي الألف الثانية التي انقلبت عنها الهمزة... وهذا مذهب سيبويه». [ابن يعيش ١٠/ ٩، شذا العرف/ ٩٣].

أما المفهوم من كلام المزني وتمثيله أنه يعني الألف وليس الهمزة، يدلُّ عليه قوله (ألف فعلاء...) وتمثيله=

= بعد ذلك بـ (صناع) فيؤكد مراده بالألف؛ كما أنه سينص على أن هذه الهمزة مجهولة بعد ذلك في الهمزات.

وهذه الألف الأولى في نحو (حمراء) التي هي للتأنيث عند المزني اعتبرها آخرون ألف مدٍّ زائدة؛ كما نصَّ عليه ابن مالك وابن عقيل والمالقي [راجع المصادر السابقة] قال ابن يعيش: «أمَّا الألف الأولى فهي زائدة للمدِّ توسعًا في اللغة وتكثيرًا لأبنية التأنيث ليصير له بناءان؛ ممدود ومقصور؛ فالتقى في آخر الكلمة ساكنان وهما الألفان: ألف التأنيث وهي الأخيرة، وألف المدِّ وهي الأولى؛ فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو حركتها؛ فلم يجز الحذف لأنه لا يخلو إما أن تحذف الأولى أو الثانية، فلم يجز حذف الأولى؛ لأن ذلك مما يُخِلُّ بالمد؛ وقد بنيت الكلمة ممدودة، ولم يجز حذف الثانية لأنها علم التأنيث، وهو أقبح من الأول؛ فلم يبق إلا تحريك إحداهما؛ فلم يجز تحريك الأولى؛ لأن حرف المد متى تحرك فارق المدَّ؛ مع أن الألف لا يمكن تحريكها؛ فلو حركت انقلبت همزة، وكانت الكلمة تؤوَّل إلى القصر وهم يريدونها ممدودة؛ فوجب تحريك الثانية؛ فلما حركت انقلبت همزة؛ فقيل: حمراء وهذا مذهب سيبويه في هذه الألف... [شرح ابن يعيش ١٠/ ٩] وبنحوه قال المالقي [الرصف/ ٥٤، ٥٥].

كما نفى المالقي أصالة هذه الهمزة وعلله بعدم بقائها في التصريف [راجع الرصف/ ٥٥] وسيأتي في أول الهمزات أن المزني يعتبر هذه الهمزة مجهولة في نحو: (حمراء وصفراء). وقد أشار ابن يعيش إلى الرأي القائل بأن الألف الأولى هي ألف التأنيث وأن الهمزة مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل؛ نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء، وبين مؤنث فعلان؛ نحو: سكران وسكرى، ثم ردَّه بقوله: «وهو قولٌ غير مرضيٍّ» وعلَّل ذلك بأن علم التأنيث لا يكون إلا طرفًا ولا يكون حشوًا ألبتة.

ثم ذكر رأيًا ثالثًا يقول بأن الألفين معًا للتأنيث، قال: وهو قولٌ واهٍ أيضًا، وعلله بعدم النظير؛ حيث لا يوجد علامة تأنيث على حرفين؛ قال: «ومن أطلق عليها ذلك فقد تسمح في العبارة لتلازمهما» [شرح ابن يعيش ١٠/ ٩، وينظر شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٩٥].

مواضع ألف التأنيث الممدودة:

الممدود قسمان: قياسي وهو كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره؛ نحو مصدر كل فعل أوله همزة وصل؛ نحو: ارعوى ارعواء واستقصى استقصاء، ونحوه مصدر كل فعل معتل على وزن أفعل؛ نحو: أعطى إعطاء.

القسم الثاني: وهو السماعي وهو مالا نظير له من الصحيح؛ نحو: الفتاء والسناء. وتكون هذه الألف في الثلاثي من الأسماء؛ مفردًا نحو: صحراء، وصفةً؛ نحو: هطلاء، واسم جمع؛ نحو: الحلفاء، ومصدرا؛ نحو: السرَّاء، وتدخل بعض الأبنية منها: أفعلاء؛ نحو أربعاء، و فاعولاء؛ نحو: عاشوراء، و فاعلاء؛ نحو: نافقاء، و فعللاء؛ نحو: عقرباء،... إلخ

[راجع تدميث التذكير/ ٨٥ وما بعدها، الرصف/ ٥٥، شذا العرف/ ٩٤،٩٥، شرح ابن عقيل ٤/ ٩٨ وما بعدها].

أما عند المصنف فكل ما عدا ألف فعلاء مؤنث أفعل نحو ما سبق من صيغ فإنه يندرج تحت ألف المد،=

ومثل ألف صَنَاعِ[1]، ولَكَاعِ؛ يقولون: هو صَنَعُ اليدِ، وهي[2] صَنَاعُ اليدِ، ويا لُكَعُ[3]: للرَّجُلِ، ولَكَاعِ: للأُنْثَى.

= وهو صريح تعريفه لها بأنها كل ألف عند همزة بعده.

هل يجوز قصر الممدود؟

و هذه مسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري، ولا خلاف بين النحاة في جواز قصر الممدود للضرورة، واختلف في جواز مد المقصور؛ فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون [الإنصاف / المسألة ١٠٩، شرح ابن عقيل ٤/ ١٠٢، ١٠٣، والهمع ٦/ ٨٥، ٨٦ - ط الكويت].

(١) قوله: «صناع...»: ذكره الثعالبي في فصل محاسن المرأة وسائر أخلاقها قال: صناع: «إذا كانت عاملة الكفين» وذكر نحو ذلك: حصانٍ، وهي العفيفة، ونوار: إذا كانت نفورًا من الريبة، ذراع: إذا كانت خفيفة اليدين بالغزل، عوان: إذا كانت ثيبًا، رداح: عظيمة العجيزة... إلخ [فقه اللغة وسر العربية/ ١٦٦-١٦٨] وذكر في اللسان أن ثعلبًا يرى أن صناع للمرأة وصنع للرجل، ونحوها مما يقال للمرأة: كعابٍ ورداحٍ وحصانٍ» [اللسان/ صنع].

كما أجاز ابن سيده في المخصص أن يكون (صناع) للرجل؛ قال: «ورجل صنع اليد وصناع اليد» [المخصص ١٢/ ٢٥٧].

ويفهم من نظم ابن مالك أنه يخصُّ هذا الوزن بسبِّ الأنثى كما أنه خصَّه بالنداء في باب الأسماء التي لازمت النداء وقاسه في كل فعل ثلاثي، وبنحوه قال الزجاجي. [شرح ابن عقيل ٣/ ٢٧٧، ٢٧٨، الجمل للزجاجي / ١٦٣].

والحق أنه غير مخصوص به – بسب الأنثى في النداء – على نحو ما تقدم. وللحريري كلام وتفصيل في هذه المسألة سأوجزه هنا؛ قال: «اعلم أن المعدول عن (افعل) مبني على الكسر، ويأتي على أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر، كقولك: نزال بمعنى انزل، وهذه الألف سوف يسميها المصنف ألف الإغراء. والثاني: لا يستعمل إلا في النداء؛ كقولك: يا خباثِ، يا لكاعِ، يا فجارِ. والثالث: اسم المصدر؛ نحو: فجار ويسار. والرابع: من أسماء النساء ما عدل عن فاعلة؛ نحو: حذام وقطام ورقاش... وكان الأصل: حاذمة وقاطمة وراقشة...». [شرح ملحة الإعراب للحريري/ ٣٣٩-٣٤١ بتصرف].

(٢) في ت: و هو، و المثبت هو الصواب.

(٣) قوله: «لكع... إلخ»: في اللسان: «وقالوا في النداء للرجل: يا لكع، وللمرأة: يا لكاعِ، وللاثنين يا ذوي لكع، وقد لكع لكاعة، وزعم سيبويه أنهما لا يستعملان إلا في النداء» واللكع: العبد، أو الأحمق، أو اللئيم، أو الذي لا يبين، ويقال للمرأة: لكاع، ولكعاء ولكيعة، وللرجل: لكع وألكع ولكيع. [اللسان/ لكع]. =

[١٨] وأما ألف المُخْبِرِ عَنْ نَفْسِهِ [1]: فهي أَلِفُ الاستقبالِ؛ نحو: أَضْرِبُ /[٣]

= ويبدو أن المزني يجيزها في غير النداء، لذكره إياها مجردة عن الأداة.

(١) [١٨ - **ألف المخبر عن نفسه**]:

وسماها أيضًا ألف الاستقبال، وقد ذكر المزني هذين المصطلحين، وأرجح أنه يختار الأول ويشير بالثاني إلى إطلاق الآخرين، وهي ألف المخبر عن نفسه عند ابن فارس، والثعالبي وابن الأنباري والهروي وابن خالويه، و لكن الأخير سماها ألف المخبر عما لم يسم فاعله. [الصاحبي/ ١٠٣،١٠٤، سر العربية/ ٣٤٤، ٣٤٥، مختصر في ذكر الألفات/ ٢٧، شرح الألفات لابن الأنباري أيضا / ٢٨٣، الأزهية/ ٢٥، الألفات لابن خالويه / ٤٢ تحقيق د / البواب].

وأطلق بعض النحاة ألف الاستقبال كما عند النضر بن شميل والزمخشري. [البلغة/ ١٦، المفصل/ ٣١٧] وسماها صاحب وجوه النصب: ألف النفس [وجوه النصب/ ٢١٥، الجمل المنسوبة / ٢٣٦] كما ذكر ألف المخبر عن نفسه عَرَضًا عند حديثه عن ألف الوصل [وجوه النصب/ ٢٠٤].

وسماها في اللسان: ألف العبارة؛ لدلالتها على المتكلم؛ نحو أنا أفعل كذا، وتسمى الألف العاملة أيضًا، وأرى أن هذه التسمية ترجع إلى الرأي القائل بأن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع [اللسان/ الألف/ ١٥/ ٤٢٩] ويقوي تسميتها عند ابن منظور بألف العبارة ما نجده عند معظم من مثَّل لها بقولهم: أنا أفعل.

أمَّا المالقي فقد سمَّاها ألف المضارعة في الفعل المبهم، وقصد به الفعل المحتمل للحال أو الاستقبال، وفسَّر تسمية الألف كذلك بقوله: «وإنما قيل لها همزة مضارعة لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء»... وذلك من جهتين: إحداهما: اشتراكهما في دخول الإبهام والتخصيص، الثانية: مشابهة الفعل للاسم في الحركات والسكنات؛ كذا أفاده المالقي مختصرًا. [راجع الرصف/ ٤٧، ٤٨، وأيضا حاشية الرفاعي/ ٥٩].

وإطلاق المزني فيه دقةٌ من حيث دلالة الألف على المخبر عن نفسه، أما الاستقبال فدلالة الألف عليه بناءً على أن هذه الحروف – نأيت – موضوعةٌ لهذه المعاني، وإلا فالاستقبال مستفادٌ من الصيغة كلها لا الألف – وغيرها – فقط، يؤيده أننا نجد في تعبيرات النحاة كثيرًا مما يفيد أن الألف للمتكلم، فهو أقرب دلالاتها ومعانيها. وأصل هذه الهمزة ألف قلبت لعدم الابتداء بالساكن وجعلت للمتكلم لأنه مقدمٌ والهمزة مخرجها مقدمٌ على مخرج الألف؛ كذا أفاده الشيخ الرفاعي، وكذا ذكر أن في دخول حروف المضارعة فائدة التمييز بين الماضي والمضارع. [حاشية الرفاعي على شرح بحرق/ ٥٨].

وحركة حرف المضارعة – عمومًا – الفتح في غير الرباعي، أما الرباعي فتكون مضمومة في مضارعه، وهذا على الشائع وبه نطق القرآن، ونقل السيوطي تعليلا طويلا لضم الرباعي. [الأشباه ١/ ٣١١، وراجع مختصر في ذكر الألفات/ ٢٧، الجمل المنسوبة/ ٢٣٩، ٢٤٠، حاشية الرفاعي مع شرح بحرق/ ٥٩].

أما ألف المخبر عن نفسه فيما لم يسم فاعله فلا تكون إلا مضمومة، وستأتي في ألف ما لم يسم فاعله. =

وأَخْرُجُ.

[١٩] وأما ألف الاستفهام(١):

= وعلامة هذه الألف أنه يمكن اختبارها بأن يحلَّ محلها (أنا) و(غدًا) كذا نصَّ عليه وفسَّره ابن الأنباري. [مختصر في ذكر الألفات للأنباري/ ٢٧، شرح الألفات له/ ٤٥٠] وتقدم أنها تدل على المفرد المتكلم مذكرًا كان أو مؤنثًا.

وأخيرًا: هل حروف المضارعة من حروف الزيادة؟ قلت: وفيه بحث سيأتي في النونات عند نون الاستقبال؛ حيث يفهم من كلام المزني قوله بزيادتها هناك.

(١) [**١٩ - ألف الاستفهام**]:

كذا أطلق النحاة كما عند ابن فارس والثعالبي والفراء والرماني والبطليوسي وابن هشام والأمير والسيوطي والمالقي وغيرهم. [الصاحبي/ ١٨٩، سر العربية/ ٣٤٤، معاني الفراء ٢/ ٣٥٤، حروف المعاني/ ٣٢، الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٠١، الرصف/ ٤٤، المغني مع حاشية الأمير ١/ ١٠، الإتقان ٢/ ٧٩، معترك الأقران١/ ٣٢٨، جمل الزجاجي/ ٢٤٠، اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٧]

وفي معنى الاستفهام، قال ابن هشام: «وحقيقته طلب الفهم» وتعقبه العلامة الأمير بأن «الفهم» إنما هو اقتصارٌ على ما هو المقصود، قال: «و إلا فالمطلوب من المخاطب فعله هو الإفهام الذي هو وسيلة الفهم» وعليه نص السيوطي. [ينظر: المغني مع الأمير ١/ ١٠، الإتقان ٢/ ٧٩]

ويدل كلام ابن فارس على أن هناك فرقًا بين الاستفهام والاستخبار، ولكنه فرق دقيق فحواه أن السؤال أولا عمَّا لا يعلم يقع استخبارًا وهو طلب الخبر، فإذا لم يفهم سأل ثانية فيقع استفهامًا. [الصاحبي/ ١٨٦].

ولذلك نجد أن صاحب وجوه النصب جعل ألف الاستخبار منفصلة عن ألف الاستفهام، وفرق بينهما بعدم احتياج الأولى إلى (أم) ومثل لها بقوله: أعندك شيء؟... وجعل دخول أم مقابلة للهمزة أمارة لها في الاستفهام، وسيأتي في كلام المزني. [راجع وجوه النصب/ ٢٠٩، الجمل المنسوبة/ ٢٣٣ - ٢٣٥].

والهمزة أصل أدوات الاستفهام كما نقله السيوطي عن ابن مالك؛ قال: «قال ابن مالك في المصباح: وما عدا الهمزة فنائبٌ عنها». [الإتقان ٢/ ٧٩] ولذلك اختصت بأمورٍ منها:

١- أنها ترد لطلب التصور؛ نحو: أزيدٌ قائم أم عمرو؟ ولطلب التصديق؛ نحو: أزيدٌ قائم؟

٢- جواز حذفها، سواءٌ تقدمت على (أم) نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة:٦٩] أم لم تتقدم؛ نحو قول الأخطل [من الكامل]:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الحَبِيبِ خَيَالاَ

[ينظر البيت في: الجمل المنسوبة/ ٢٣٤، ديوانه/ ١٠٥، المقتضب ٣/ ٢٩٥، المغني مع الأمير ١/ ١٣، الخزانة ٤/ ٣٥٢، وجوه النصب/ ٢١٠].

٣- أنها تدخل على الإثبات؛ نحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات:١٥٣] وعلى النفي؛=

= نحو: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [الشَّرح:١].

٤- تمام التصدير، وذلك بدليلين: الأول: عدم ذكرها بعد (أم) التي هي للإضراب على حين يذكر غيرها من أدوات الاستفهام، فنقول: أقام زيد أم قعد؟ ولابد من أن نقول: هل قام زيدٌ أم هل قعد؟

الثاني: تقديمها على العاطف؛ قال السيوطي معلقًا على قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا﴾ [البقرة:١٠٠]: «والأصل أن يتقدم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن روعيت أصالة الهمزة في استحقاق التصدير، وعليه الجمهور وسيبويه، وخالفهم الزمخشري وجماعة ورأوا أن الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدَّرة بينها وبين العطف»، وذكر ابن هشام هذا الرأي وضعفه بقوله إنه متكلف وغير مضطرد في جميع المواضع؛ لدعوى حذف الجملة وعدم اضطراده في نحو: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ﴾ [الرعد:٣٣] كما احتج ابن هشام بأن الزمخشري نفسه قد أجاز الوجهين في مواضع منها قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ﴾ [آل عمران:٨٣] ، وينظر الإتقان ١/ ١٤٦، والمغني مع الأمير ١/ ١٥].

٥- دخولها على الشرط؛ نحو: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ﴾ [آل عمران:١٤٤] قال ابن فارس: وتأويله: أفتنقلبون على أعقابكم إن مات؟ وقال: إن ظاهر الاستفهام هنا في الشرط وحقيقته في الجزاء: [الصاحبي/ ١٨٩].

٦- لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل. [معترك الأقران ٢/ ٤٣].

معاني ألف الاستفهام:

تأتي للاستفهام حقيقة، وقد تخرج عن معنى الاستفهام الحقيقي إلى المجازي فترد لمعانٍ كثيرة عدَّها بعضهم ثلاثة كما عند ابن منظور. [اللسان / الألف / ١٥/ ٤٢٧] وعدها بعضهم ثمانية كما عند ابن هشام، وبلغ السيوطي بها اثنين وثلاثين معنى، حتى إن بعضهم أفردها بمصنف، قال السيوطي: «وقد تستعمل صيغة الاستفهام في غيره مجازًا وألَّف في ذلك العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابًا سمّاه «روض الأفهام في أقسام الاستفهام» قال فيه: قد توسعت العرب فأخرجت الاستفهام على حقيقته لمعانٍ أو أشربته تلك المعاني ولا يختص التجوز في ذلك بالهمزة...» [الإتقان ٢/ ٧٩، معترك الأقران ١/ ٣٢٨] ومن أهم هذه المعاني:

١- التسوية: وضابطها أنها الهمزة الداخلة على جملة يصحُّ حلول المصدر محلها؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون:٦].

٢- الإنكار الإبطالي: وتقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب؛ نحو: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾ [الزُّخرُف:١٩]

٣- الإنكار التوبيخي: يقتضي أن ما بعدها واقع وفاعله ملوم؛ نحو ﴿أَتَأۡتُونَ ٱلذُّكۡرَانَ﴾ [الشعراء:١٦٥].

٤- التقرير: ومعناه حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به؛ نحو: أضربت زيدًا؟ أأنت ضربت زيدًا؟ أزيدًا ضربت؟ وهو تقرير بالفعل أو الفاعل أو المفعول على الترتيب. =

= ٥- التعجب: نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان:٤٥].
٦- التهكم: نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود:٨٧].
٧- الأمر: نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران:٢٠].
٨- الاستبطاء: نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد:١٦].
وهذه الثمانية ذكرها ابن هشام [المغني ١/ ٩] وزاد السيوطي هذه المعاني حتى عددت منها اثنين وثلاثين معنى؛ منها:
٩- التذكير: نحو: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [يس:٦٠].
١٠- الافتخار: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزُّخرُف:٥١].
١١- التهديد والوعيد: نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:١٦].
١٢- التنبيه: نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الزُّمَر:٢١].
١٣- النهي: نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾ [التوبة:١٣].
١٤- الدعاء: نحو: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٣]
١٥- الاسترشاد: نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة:٣٠].
١٦- العرض: نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور:٢٢].
١٧- التحضيض: نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة:١٣].
١٨- التجاهل: نحو: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ [ص:٨].
١٩- التحقير: نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٦].
٢٠- الاكتفاء: نحو: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزُّمَر:٦٠].
٢١- التأكيد: نحو: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزُّمَر:١٩].
٢٢- الإخبار: نحو: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [النور:٥٠]... إلخ.
[راجع التفاصيل في الإتقان ٢/ ٨٠، ٨١ وما بعدها، معترك الأقران ١/ ٣٢٧ - ٣٣٣، الصاحبي ١٨٦- ١٩٠].

وهذه المعاني كلها اجتهادية تخضع للخلاف في فهم السياق، ولكن هل معنى ذلك أن الصيغة تتجرد عن معنى الاستفهام إلى المعنى الفرعي أم هل يبقى معه؟ خلافٌ ذكره السيوطي ورجح الثاني. [معترك الأقران/ ٣٣٣-٣٣٥]. كما أن بعضهم أفرد بعض هذه المعاني الفرعية للاستفهام وجعلها ألفاتٍ مستقلة وذلك على النحو التالي:

١- ألف التقرير: تقدم معناه وأمثلته في (رابعًا)، ومن النحاة من جعلها ألفًا مستقلة منهم ابن الأنباري في مختصره؛ قال: «وكل ألف تدخل على حرف عطف أو حرف جحد فهي ألف التقرير» ولكن ورد في كلامه ما يفهم أنها ألف الاستفهام؛ قال: «وألف التقرير من ألف الاستفهام» وكذا أفردها المالقي بنوع مستقل وبنحوه في وجوه النصب. [مختصر الألفات/ ٢٦، شرح الألفات للأنباري/ ٢٨٣، الرصف/ ٤٦، والجمل المنسوبة/ ٢٤٦، وجوه النصب/ ٢٢١]. =

فهي التي تجيءُ (أَمْ) بَعْدَهَا[1]،

= ٢- ألف التحقيق والإيجاب: وأفرد بعضهم ألفًا لهذا المعنى؛ كما عند صاحب وجوه النصب الذي أكد أن ألف الاستفهام مغايرة لهذه الألف؛ قال: «نحو قول الرجل للرجل: أأنت فعلت كذا وكذا؟... وقد علم أنه فعل، فهو كأنه يستجيزه أن يخبر عنه بمعنى أنه وجب عليه ذلك...» وهو يلح في بيان الفارق، فقال معلقًا على قول جرير [من الوافر]:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَأَنْدَى العَالمينَ بُطُونَ رَاحِ؟

[ديوان جرير/ ٩٨، شرح المفصل ٨/ ١٢٣، المغني مع الأمير ١/ ١٦، الرصف/ ٣١].

قال صاحب وجوه النصب: «ألستم»: تحقيقٌ... فحقَّق وأوجب، ولو كان استفهامًا لم يكن مدحًا ولكان قريبًا من الهجاء، ولم يعط جرير على هذا البيت مائة ناقة برعاتها...»وعند قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦] قال: «وقالوا: هذه الألف ألف الإيجاب لا ألف الاستفهام» [الجمل المنسوبة/ ٢٤٧، ٢٤٨ بتصرف].

وتحدَّث المالقي عن ألف الإيجاب والتحقيق، قال: " وفيه معنى الاستخبار " وكلامه وشواهده نحو السابق [الرصف/ ٤٦]. وقريبٌ منه كلام ابن هشام إلا أنه لم يفردها نوعًا مستقلا. [المغني مع الأمير ١/ ١٦].

٣- ألف الإنكار: ذكرها منفردة النضر بن شميل، وكذا أفردها المالقي لكنه يعني بها ألفًا أخرى هي المزيدة آخرًا في نحو: أأحمداه؟ [الرصف/ ٣١] ويعني بها الألف محل النقاش هنا في نحو: أزيدنيه؟ [الرصف/ ٥٣]. واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات:١٢٥].

٤- ألف التوبيخ: أفردها صاحب وجوه النصب والمالقي [وجوه النصب ٢٤٣، الرصف/ ٤٧] ومثالها قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف:٢٠] ، و هي قراءة الحسن و نصر و أبي العالية و يعقوب و ابن كثير، بهمزتين مخففتين، و اختاره أبو حاتم؛ كما في تفسير القرطبى].

والحق أن كل هذا يرجع في حقيقته إلى ألف الاستفهام والسياق هو الفيصل بين هذه الدلالات. والله تعالى أعلم.

(١) قوله: «تجيء أم بعدها...»: بيَّن المزني أمارة ألف الاستفهام بمجيء (أم) بعدها، وتقدم أن صاحب وجوه النصب نصَّ على ذلك، وهنا تفصيله؛ قال: «اعلم أن ألف الاستفهام أمارتها؛ يعني علامتها، (أم)؛ نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة:٦٩] وربما أضمروا ألف الاستفهام واستغنوا عنه بأمارته؛ فيقولون: زيدٌ أتاك أم عمرو؟» وعدَّد شواهد ذلك من الشعر والقرآن الكريم. [وجوه النصب/ ٢٠٩، الجمل المنسوبة/ ٢٣٤، ٢٣٥].

أما المالقي فذكر أنها – ألف الاستفهام – تعادل (أم) تارة، وتكون غير معادلة تارة أخرى، ولعله ما قصده المزني بقوله: «أو يحسن (هل) في موضعه». [الرصف/ ٤٤، ٤٥]. وفيه تأكيدٌ لعدم تفريقه بين الاستفهام والاستخبار.

وقوله: (أم): يعني به (أم) المتصلة أو المعادلة، وهذان المصطلحان ذكرهما ابن هشام. [المغني مع الأمير ١/ ٤٠] وقال: إن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وهي تختلف عن أم الواقعة بعد همزة التسوية من وجوه، ذكرها النحاة وأفاضوا فيها؛ أهمها: مما ذكر ابن هشام أربعة فروق: =

أو يَحْسُنُ (هَلْ) في مَوْضِعِهَا[1]؛ نحو: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟ ولَمَّا جاء (أم) تبيَّنت أنَّ الألفَ

= ١- حاجة أم بعد الاستفهامية إلى جواب، على حين لا تستحقه الواقعة بعد همزة التسوية.
٢- الكلام مع الواقعة بعد الاستفهامية غير قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وليست الأخرى كذلك.
٣- تقع (أم) المقصودة هنا بين مفردين - غالبًا - كما تقع بين جملتين.
٤- يمكن أن تكون الجملتان ليستا في تأويل المفردين مع (أم) بعد ألف الاستفهام [المغني ١/ ٤٠، ٤١].

و تجاب (أم) المذكورة بالتعيين، وليس بـ(لا) أو (نعم)؛ نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو! فيقال: زيدٌ، أو عمرو. [المغني:١/ ٤١].

وقد تحذف (أم) المتصلة هي ومعطوفها؛ نحو: أقريب السفر؟ والتقدير: أم بعيد. لا يقصد المزني (أم) المنقطعة، وذلك لأن المنقطعة تسبق بواحدٍ مما يأتي:

١- الخبر المحض؛ نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة:٢،٣]
٢- همزة لغير الاستفهام؛ نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ﴾ [الأعراف:١٩٥].
٣- استفهام بغير الهمزة؛ نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد:١٦].

ولهذه الهمزة أحكامٌ أخرى تراجع في مظانها وليس هنا موضعها. [المغني مع الأمير ١/ ٤٣ وما بعدها، الرصف/ ٩٣، معاني الحروف/ ٤٨ وما بعدها، حروف المعاني/ ٧٠، ٧١، الصاحبي / ١٢٩] وأجاز المالقي في الرصف كونها المنقطعة [الرصف/ ٩٣].

وتبقى الإشارة إلى أهم الفروق بين (أم) المنقطعة و(أم) المتصلة: منها:
١- أن المتصلة: تقدر بـ (أي). ٢- لا تقع إلا بعد استفهام.
٣- جوابها اسمٌ معين، ليس (لا) ولا (نعم). ٤- ما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع بإضمار مبتدأ.
٥- تقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم و(أم) كذلك، والفعل بينهما؛ كـ (أزيدًا ضربته أم عمرا ؟).
٦-الكلام بها واحد. ٧- فيها معنى الإضراب. [راجع الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٥، ٢٤٦].

(١) قوله: «أو يحسن هل...»: وهو أيضًا بيانٌ من المزني لأمارة أخرى من أمارات ألف الاستفهام؛ نصَّ عليها ابن الأنباري بقوله: «وألف الاستفهام تعرف بمجيء (أم) بعدها أو بحسن (هل) في موضعها وهي مفتوحة أبدًا» [مختصر في ذكر الألفات/ ٢٥، ٢٦، شرح الألفات/ ٢٨٣].
وقوله: «يحسن» ولم يقل يطرد أو نحوه، فيه إشارة منه إلى الفروق بينهما وهو من عدِّه أوجه، وتقدم الحديث عن الهمزة، وما تختص به،وفيما يلي حديث موجزعما تختص به هل: =

ألفُ استفهام. كذلك يَحْسُنُ (هل) في موضعِهِ؛ يقولون: هل قام زيد؟

[٢٠] وأما أَلِفُ النِّدَاءِ[1]: فنحو: أزيدُ؛ قُمْ،

= ١- تختص هل بالتصديق دون الهمزة.
٢-اختصاصها بالإيجاب دون الهمزة.
٣-تدخل على المضارع فتخصصه للاستقبال.
٤- لا تدخل على الشرط.
٥- لا تدخل على إنَّ.
٦- لا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار.
٧- تقع بعد العاطف لا قبله.
٨- تقع بعد أم.
٩- تأتي بمعنى قد؛ على خلاف في ذلك.
١٠- وبمعنى النفي كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[الرحمن:٦٠].

وبعض هذه الفروق فيه خلاف يطول ذكره.

[راجع لمزيد من التفاصيل:الإتقان ١/ ١٧٨، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٦، مجالس ثعلب، معاني الحروف للزجاجي/ ٢، معترك الأقران ٣/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٥٨٨، المغني مع الأمير ٢/ ٢٩].

ولألف الاستفهام أحكام كثيرة؛ من أهمها: دخولها على ألف الوصل:

عند دخولها على ألف الوصل يجب إسقاط ألف الوصل؛ قال الفراء: «لأنها خفيفة زائدة تذهب في اتصال الكلام» [المعاني للفراء ٢/ ٢٥٤].

وقد فصَّل الهروي ذلك مفردًا له بابًا بعنوان: " دخول ألف الاستفهام على ألف الوصل وعلى ألف القطع وعلى ألف لام التعريف» وسيأتي تفصيله في بيان ألف الإدخال أو الإقحام عند المزني، وراجع [الأزهية/ ٣٣-٤٤، واللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨، ٤٢٩].

(١) [٢٠ - **ألف النداء**]:

كذا عند النحاة ألف النداء، وسماها آخرون همزة النداء، كما عند المالقي والإربلي، والمرادي [الرصف / ٥٢، جواهر الأدب/ ١٠، الجنى الداني/ ٩٧].

ويكاد ينعقد إجماعهم على أنها لنداء القريب، نصَّ عليه الرماني وابن مالك وتبعه بعض شراح الألفية والمالقي، قال المالقي: وتستعمل في نداء القريب المصغي إليك» ونقل ابن هشام إجماعهم على أنها لنداء القريب، وحكى عن ابن الخباز عن شيخه أنها لنداء المتوسط وأن الذي ينادى به القريب (يا) وردَّه بقوله: «وهذا خرق لإجماعهم» وتابعه العلامة الأمير بقوله: «وهو الحق» وكذا نصَّ النضر بن شميل والسيوطي على نحوه. [معاني الحروف/ ٣٢، الرصف/ ٥١، المغني مع الأمير ١/ ٩، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٥٥، الإتقان ١/ ١٤٦، معترك الأقران ٢/ ٤٣] وسماها ابن الأنباري ألف الدعاء [مختصر في ذكر الألفات / ٣٢، شرح الألفات لهم ٤٥٧] وسماها صاحب وجوه النصب ألف التنبيه [وجوه النصب/ ٢٢٣].

وتفسير المزني لأمثلته يدل على أن علامة هذه الألف صحة حلول (يا) موضعها، وقرره ابن الأنباري بقوله: «ويحسن (يا) في موضعها» [السابق].

وفيه إشارة إلى أن هذه الألف نائبة عن (يا) لأنها أصل حروف النداء، يؤيده ما ذكره صاحب وجوه=

أَيُّهَا الرجلُ[1]؛ أَقْبِلْ؛ بمعنى: يا زيدُ، ويا أَيُّهَا الرجلُ.

[٢١] وأمَّا ألف التَّرَنُّمِ[2]:

= النصب من أن ألف التنبيه – يعني ألف النداء – تقوم مقام حرف النداء، قال: «كقولك: يا زيد، ثم تقول: أزيد؛ فهو بدلٌ من حرف النداء، وهو تنبيهٌ...» [وجوه النصب/ ٢٢٣، الجمل المنسوبة/ ٢٤٨، جواهر الأدب / ١٠].

(١) قوله: «أيها الرجل»: يحتمل أمورًا: الأول: أن تكون: أأيها الرجل، وسقطت الهمزة من الناسخ وهو الأرجح عندي لمناسبته لما فسره ولما يمثل له. الثاني: أنه يعني أن الهمزة في (أيها) التي هي وصلة للنداء وهي المؤدية لمعنى النداء، وبناءً عليه تكون (أي) نفسها للنداء عنده وعندئذ إما أن يكون قصده أنها مركبة، ولم أقف على من قال به، وإما أنه أضفى معنى الأداة على الألف كعادته. الثالث: أن يكون المزني مجيزًا لحذف الهمزة خلافًا للنحاة، منهم المالقي الذي جزم بالمنع؛ قال:«لا تستعمل إلا في القريب المصغي إليك؛ لذلك لا تحذف كما تحذف(يا) لأنها لا دلالة لحذفها على قربٍ؛ بخلاف (يا) فإنها مستعملة لَمَّا حذفت أو ظهرت. [الرصف/ ٥٢،وراجع تفاصيل(أيها) في الهمع ٤/ ٣٦٤- ط الكويت].

(٢) [٢١ - ألف الترنم]:

كذا سماها ابن خالويه ألف الترنم وكذا عند صاحب وجوه النصب [الألفات-القسم الأول/ ٧٧، وجوه النصب / ٢١٢] ويبدو لي أن المصنف يؤثر مصطلح ألف الترنم على ألف الندبة مع إجازته للثاني، والحق أن هذا الصنع يشير إلى مذهب المصنف في وظيفة هذه الألف وهي الترنم ومدُّ الصوت والتطريب، ويؤيد هذا الفهم أن بعض النحاة قد ذكر هذا المصطلح؛ منهم صاحب وجوه النصب؛ حيث ذكر: ألف الخروج والترنُّم، وقال:لا يكون إلا في رءوس الآي أو عند القوافي، وإنما فعلوا ذلك لبعد الصوت. [وجوه النصب / ٢١٢، الجمل المنسوبة / ٢٣٦].

وعبَّر ابن هشام عن فائدة هذه الألف بقوله: «أن تكون – الألف – لمدِّ الصوت بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب» أي: المنادى المستغاث أو المنادى المتعجب منه أو المندوب؛ كذا أفاده العلامة الأمير؛ قال: «والأولى أن يقول: أو المأتي به للتعجب لا لحقيقة النداء» [المغني مع الأمير٢/ ٤٠] وكذا ذكر المالقي فائدة هذه الألف من حيث مدُّ الصوت. [الرصف٢٧] وعند السيوطي نجد ألف مدِّ الصوت للمنادي المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب. [الهمع ٤/ ٣٦٦ - ط الكويت]. وكل هذه الآراء تدلُّ على أن الترنم – وهو التغني – يكون في الحروف المطلقة؛ وذلك لقبولها مدَّ الصوت بها، وعليه فإننا يمكن أن نتوقع رأي المصنف في تسمية التنوين المعروف بتنوين الترنم، بأنه عنده: تنوين ترك الترنم؛ استدلالا بما جاء في كتاب «الموضح المبين لأقسام التنوين» وفيه ما نصه: «تنبيه: قال ابن هشام: قد وقع لابن مالك وهمٌ في تسميته هذا التنوين تنوين الترنم، والصواب تنوين ترك الترنم؛ إذ الترنم إنما هو في أحرف الإطلاق، وقال سيبويه رحمه الله: أمَّا إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء؛ لأنهم أرادوا مدَّ الصوت، وإذا أنشدوا ولم يترنَّموا=

فهي أَلِفُ النُّدْبَةِ[1]؛ نحو: وا زيداه، واعمراه!!

= فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترنم، وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة النون...» وقد اعترض ابن أبي اللطف العشائر - صاحب الموضح المبين - هذا الكلام وانتصف لابن مالك بكلام طويل ليس هنا محله [الموضح المبين / ٧٧].

والذي يعنيني هنا مذهب المصنف في أن الترنم يكون في حروف الإطلاق، وهو موافق لمذهب سيبويه فيما نقل عنه، و قد نقل الفاكهي المذهب القائل بأن الترنم يقع بالتنوين نفسه وليس بأحرف الإطلاق، ونسبه إلى ابن يعيش وشارح اللب (محمد الحسني) و أنكره الفاكهي عليهما، واختار أن التنوين يكون بأحرف الإطلاق، وسمَّى التنوين تنوين قطع الترنم. [شرح الحدود النحوية / ٢٠٠، وينظر التصريح ١ / ٣٥]. وسيأتي مزيد إيضاح في مناقشة أقسام التنوين في النونات.

(١) قوله: «ألف الندبة»: والندبة: هي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما، أو المتفجع منه لكونه محل ألم أو سببًا له. [شرح الحدود النحوية للفاكهي / ١٥٨، ١٥٩، شرح ابن عقيل ٣ / ٢٨٢]. ومن هنا نرى أن تسمية المصنف ألف الترنم فهمٌ دقيق لألف الندبة؛ وقد ذكر ألف الندبة كثير من النحاة؛ كالنضر بن شميل والثعالبي والرازي والمالقي والمرادي وغيرهم. [البلغة / ١٦١، سر العربية/ ٣٤٥، الحروف / ٢٠١، الرصف / ٢٧، الجنى الداني / ٢٠٢، شرح ابن يعيش ٢ / ١٣]. والمفهوم من مصنفات الحروف أن العلاقة بين الندبة والترنم وثيقة؛ قال المالقي في تعداده لوظائف الألف: «...أن تكون – الألف – دالةً على الندبة في المنادى... ومع ذلك فهي لمدِّ الصوت» ثم بيَّن المالقي مواضعها، وذكر أنها تدخل على المفرد؛ نحو: يا زيداه، وعلى المضاف؛ نحو: يا غلام زيداه، وفي آخر صلة الموصول؛ نحو: وامن حفر بئر زمزماه، ثم بيَّن الخلاف في دخولها آخر النعت بعد المنعوت، فذكر أنه قد أجازه يونس؛ إجراءً له مجرى الصلة بعد الموصول؛ نحو: يا زيد الظريفاه، كما ذكر أن سيبويه لا يجيزه؛ نظرًا لشدة اتصال الصلة بالموصول واستغناء المنعوت عن النعت، ورجح المالقي رأي سيبويه، قال: «وهو الأظهر». [الرصف/ ٢٧، ٢٨].

وقد وضح ابن يعيش العلاقة الوثيقة بن الترنم والندبة، وعلل دخول الألف في الندبة بقوله: «ولمَّا كان يُسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنم؛ كما يأتون بها في القوافي المطلقة خصوصًا بالألف دون الواو والياء؛ لأن المدَّ فيها أمكن من أختيها». [شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٣] والعجيب أننا نجد عند ابن يعيش كلامًا مناقضًا في حديثه عن تنوين الترنم وأنه يكون بالتنوين نفسه؛ خلاف كلامه هنا!! و الذي يقضي بأن الترنم واقع بالألف، وسيأتي بيانه في تنوين الترنم. [راجع شرح المفصل ٩/ ٣٣، ٣٤].

ونجد عند الثعالبي ألف الندبة المذكورة هنا، ومثَّل لها بقول أم تأبط شرًّا: وابناه وابنَ الليل! وذكر ألف التوجُّع والتأسف، قال: وهي تقارب ألف الندبة، ومثل لها بقوله: وا قلباه! وا كرباه! وا حزناه! وذكر ابن منظور ألف الندبة. [سر العربية ٣٤٤، ٣٤٥، اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩] وقد فرق المرادي بين ألف الندبة وألف الاستغاثة [الجنى الداني/ ٢٠٢] ومن كلام ابن عقيل نفهم أنه لا فرق بين الندبة والتفجع، إذ المندوب عنده هو المتفجع عليه أو المتوجع منه. [شرح ابن عقيل على=

ويُنْدَبُ بِلاَ وَاوٍ[1] [كقولك][2]: أَزَيْدَاهُ[3].

[٢٢] وأما أَلِفُ عِمادِ كِنَايَةِ المَنْصُوبِ[4]:

= الألفية ٣/ ٢٨٢] على حين جمع ابن هشام بين ألف الندبة وألف الاستغاثة وألف المنادى المتعجب منه كما تقدم ذكره. [المغني مع الأمير ٢/ ٤٠].

تبقى الإشارة إلى أن المقصود هو الألف التي تلحق آخر المنادى المندوب، وأن هذه الألف يحذف ما قبلها إن كان ألفًا؛ نحو: وا موساه!! أو كان تنوينًا؛ نحو: وا غلام زيداه، والألف المثبتة هي الدالة على الندبة. كذا أفاده ابن مالك وشراح الألفية. [شرح ابن عقيل ٣/ ٢٨٣، التصريح ٢/ ١٦١، ١٨١] وفي المندوب المضاف إلى ياء المتكلم خلاف؛ فعلى لغة من سكَّن الياء قال في نحو (عبدي): (واعبديا) بفتح الياء وإلحاق ألف الندبة، أو: (واعبدا) بحذف الياء وإلحاق الألف. وعلى لغة من يحذف الياء أو يستغني عنها بالكسرة أو يقلب الياء ألفا والكسرة فتحة ويحذف الألف ويستغني بالفتحة أو يقلبها ألفا ويبقيها يقول: (وا عبدا) فقط. ويقال:(وا عبديا)على لغة من يفتح الياء [شرح ابن عقيل٣/ ٢٨٦، التصريح ٢/ ١٦١].

(١) قوله: «ويندب بلا واو»: قلت: وفيه أن (وا) حرفٌ للنداء مختص بباب الندبة، ويندب بها البعيد لمدِّ الصوت بها، وفي واوها خلافٌ؛ فقيل: هي أصلية بنفسها في باب الندبة. وقيل: واوها بدلٌ من ياء (يا) لأن (يا) أمُّ حروف النداء؛ لاستعمالها في هذا الباب وفي غيره، وإنما وضعت الواو هنا لوجود حرف من حروف التأوُّه وهو الواو، واختار المالقي كونها أصلية واستدل لذلك بعدم استخدامها بدل الياء في الاستغاثة وفيها تأوُّهٌ على المستغيث، قال: وهو الصحيح. [الرصف ٤٤١، ٤٤٢ بتصرف].

وفيه أيضًا إجازة المزني حذف الواو في الندبة والاستغناء عنها بالألف، أما حذفها مطلقًا فقد منعه النحاة؛ نص عليه ابن عقيل وغيره. [شرح ابن عقيل ٣/ ٢٥٦] أقول: وذلك يخرج الأسلوب من اختصاصه بالندبة إلى اشتراكه بين الندبة والنداء وفي ذلك خلافٌ أوجزه الرضي بقوله: «اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا) فوا زيداه مختص بالندبة، ويا زيد مشترك بين الندبة والنداء، وقيل: قد يستعمل (وا) في النداء المحض وهو قليل. [شرح الكافية ١/ ١٥٦] كما أنه يندب أيضًا بـ(يا) لأنها أم الباب وتقدم ذلك. [ينظر الجمل للزجاجي/ ١٧٦].

(٢) زيادة مناسبة للسياق.

(٣) وقوله: «أزيداه»: يؤكد أن المصنف يعني بألف الترنم أو ألف الندبة هذه الألف الثانية الواقعة بعد (الدال) في (أزيداه) وبعد الراء في (عمراه)، وقد نصَّ على موضعها هذا في اللسان، وهذا يعني أنها قد تلتبس مع الألف الأولى في (وا زيداه). [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩].

(٤) **[٢٢ - ألف عماد كناية المنصوب]:**

لم أقف على هذه التسمية فيما بين يدي من مصادر، وإن كنت أرى أنها الألف التي قصدها المرادي بقوله: كالألف المزيدة في آخر المبهمات إذا صغرت؛ عوضا عن ضم أولها [الجنى الداني / ١٧٨] و لم=

= يعدها من حروف المعاني، وفي هذا المصطلح قضايا ومسائل كثيرة أهمها:
١- تحديد الألف المقصودة.
٢- بيان مصطلح العماد.
٣- بيان مصطلح الكناية.
٤- الخلاف حول الضمير في (إياك، إياه) ونحوها؟... وتفصيله فيما يلي:
أولا: تحديد الألف: في أمثلة المصنف:(إياك، إياه...إلخ) ألفان أمَّا الأولى فالظاهر من كلامه في الألفات السابقة أنها ألف أصلٍ؛ حيث قال: «وألفات الأسماء جميعًا أصل ما عدا تسعة... إلخ» يؤيده كلام ابن الأنباري؛ قال: «وألف المكاني المنصوبة أصلية مكسورة؛ كقولك: إياك نعبد، ومثله إياكما وإياكم...» [مختصر في ذكر الألفات/ ٣٣، وشرح الألفات / ٤٥٨].
أما الألف الثانية فهي الواقعة قبل الكاف أو قبل الكاف وما لحقها من علامات التثنية والجمع ونحوه، وأرجح أن هذه الألف هي مقصود المصنف ،وليس الأولى كما علق المحققان في ط [راجع الحاشية رقم٥١ / ٤٧ من الحروف ط الأردن] وهذا الترجيح مبنيٌّ على أن الألف الأولى ألف أصل على ما تقدم، الأمر الثاني أن ترجمة هذا المصطلح تنبئ عن رأي المصنف موافقًا للكوفيين في أن (إيا) وصلة للكناية بعدها، وهي الضمير المنصوب، واعتمد بناء هذه الوصلة (إيا) على الألف الثانية في الفصل بين نهاية الدعامة وبداية الضمير، وهي معنى الإضافة في قوله: ألفُ عمادِ كنايةِ المنصوبِ. الأمر الثالث: هو المشابهة الواضحة بين موقع ألف عماد كناية المنصوب والألف التي ستأتي بعدها بألفين وهي ألف عماد المبهم في (ذواتا) حيث وحدة موقع الألف،على القول بأن المثال (ذواتا)على الظاهر من النسخ، وسيأتي بيانه.
قوله: «عماد»: يقال: عَمَدَ الحائط يعمده؛ أي:دعمه، و العماد ما أقيم به، و يقال: عمدت الشيء فانعمد؛ أي:أقمته بعماد يعتمد عليه. [اللسان/ عمد] ومصطلح العماد من المصطلحات الكوفية التي انتشرت بجوار المصطلحات البصرية، ويقابله عند البصريين ضمير الفصل، هذا هو الشائع المشهور، ولكن يبدو لي أن هذا الكلام فيه نظر؛ مضمونه أنه كلامٌ فيه تخصيصٌ زائد، ربما كان سببه أن ما ألاحظه على المصطلح من تعميم ربما كان مردُّه إلى تقدم الفترة الزمنية للكتب التي أتحدث من خلال فهمها ككتاب المزني هذا ومعاني القرآن للفراء، والنتيجة ما لاحظته من أن العماد هو (الاعتماد) بمفهومه الشامل؛ في اللفظ والبنية، كذا في الفائدة، ومقابله حينئذٍ: الفصل فقط، وليس ضمير الفصل بعينه حيث يقع الفصل بالضمير كما هو معروف، كما يقع بغيره؛ كما سيأتي في نون العماد وهي حرف، وعند غير المصنف يذكرون لام العماد أيضًا وهي حرفٌ، والجامع بين كل ما ذكر الفصل بين ما لا يجوز اجتماعه عند بعضهم، كالفعل والفعل، واجتماع مؤكدين... إلخ.
كما أنني أؤيد الرأي الكوفي القائل بتسميته دعامة؛ قالوا: لأنه يدعم به الكلام؛ أي: يقوى ويؤكد. فمن اعتماد الصيغة على حرفٍ بعينه في التكوين الصرفي لها، ومن اعتماد الصيغة على هذا الحرف في الفصل بين جزءين مختلفين – رجحت مصطلح الاعتماد أو الدعامة وكذا الفصل؛ كما هو الحال في ألف عماد كناية المنصوب، وكذا في المعنى كما سيأتي في (هاء العماد) و يؤيده المعنى اللغوي أيضا. =

= أمَّا انتشار مصطلح العماد في استعمال الكوفيين فهو ملاحظ في أشهر كتبهم، وهو معاني القرآن للفراء الذي امتلأ بهذا المصطلح، فمثلا عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران:١٨٠] قال: فمن قرأ بالياء جعل (الذين) في موضع رفع وجعل (هو) عمادًا للبخل المضمر». [معاني الفراء١/ ١٠٤] وعند قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ٧٦﴾ [الزُّخرُف:٧٦] قال: «(هم) عماد». [معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٧]... وسيأتي في هاء العماد تفصيل هذا المصطلح؛ إذ هناك أنسب لمراد المصنف؛ وهنا مراده الدعامة وفيها ذكر كفاية للموضع. [المصطلح النحوي/ ١٧٥ وما بعدها].

وقوله: «كناية»: والكناية أوالمكني- المقصودان في هذا الموضع -مصطلح كوفي يقابله عند البصريين المضمر أو الضمير، قال ابن الحاجب: «وضمير الغائب كناية؛ إذ هو دالٌّ على المعنى بوساطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه» [الكافية في النحو ٢/ ٩٣].

وذكر الشيخ الطنطاوي أن أول من استعملها سيبويه. [نشأة النحو/ ٨١] وعبَّر صدر الدين الكنغراوي بالمكنيات. [الموفي في النحو الكوفي / ٩٢].

وقد انتشر هذا المصطلح عند الفراء في معانيه ومن ذلك: عند قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]علل الكسر في الهاء بقوله: «... لكثرة دور المكني في الكلام» [المعاني للفراء ١/ ٥]

وعند قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣] قال: «الهاء كناية عن القرآن» [معاني الفراء ١/ ١٩]، وراجع أيضًا المعاني ١/ ١٠٤، ٣٨٨، ٢/ ٣٨٥... إلخ].

أما الضمير فيعني عند الفراء: المحذوف، فعند قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] أجاز الإضمار لفهم المعنى... ثم قال: «ولا يجوز الضمير إلا في مثل هذا» [المعاني للفراء / ١٤، ١٥] ويعني بالإضمار هنا أي: فما ربحوا في تجارتهم؛ فأسند الفعل للتجارة؛ لأن المعنى مفهوم؛ كقولهم: ليل نائم، و نهار صائم؛ كذا أفاده المفسرون.

وكذا انتشر هذا المصطلح عند ابن الأنباري، كما عقد ابن السراج بابا سماه الكنايات. [مختصر الألفات/ ٢٥ وما بعدها، الأصول ٢/ ١١٨ وما بعدها].

وفي كتب الاحتجاج وشروح متون القراءات بابٌ مفرد لهاء الكناية، وسيأتي الحديث عنها مفصلا في الهاءات من هذا الكتاب. [راجع مثلا النشر ١/ ٣٠٤، سراج القارئ المبتدي للشاطبي/ ٦٢، إتحاف فضلاء البشر/ ٣٤، شرح النويري على الشاطبية ٢/ ١٢٧، الوافي في شرح الشاطبية / ٦٧ وما بعدها، والثعالبي في سر العربية/ ٣٢٧، وابن فارس في الصاحبي / ٢٥٥].

وقد رأى الدكتور المخزومي أن مصطلح الكوفيين صحيحٌ إلا أن فيه عمومًا. [مدرسة الكوفة / ٣٠٤] ويرى الدكتور الأنصاري أن مصطلح البصريين أدق من مصطلح الفراء وعلله بالعموم [أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو/ ٤٥٠].

وهناك من جمع بين المصطلحين، من المتقدمين كصاحب «وجوه النصب» [الجمل المنسوبة/ ٢٣٦، ٣١٤] ومن المتأخرين السيوطي. [ينظر: نحو القراء الكوفيين/ ٣٥٧، المصطلح النحوي/ ١٧٤، ١٧٥].

فنحو: إِيَّاكَ[1] وإِيَّاي وإِيَّاه[2].

[٢٣] وأما ألف البِنَاءِ[3]: فهي ألف التَّأْلِيفِ؛ نحو: احْمَارَّ؛ من: احْمَرَّ.. ونحوه.

---

(١) وقوله: «إياك»: قلت: والخلاف حول (إياك)؛ أين الضمير وما حقيقة (إيا) والكاف؟ وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، ذكرها الأنباري في الإنصاف [المسألة رقم ٩٨] حيث يرى بعضهم أن (إيا) اسم ظاهر مضاف إلى الياء والهاء والكاف. والجمهور على أنها ضمير واختلف هؤلاء على أقوال:

١- ذهب سيبويه والفارسي والأخفش إلى أن (إيا) هي الضمير وما بعدها لواحق تبين الحال وتوضح المراد من (إيا) من حيث التكلم والخطاب والغيبة والعدد، واختاره أبو حيان، قال: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

٢- أنه وحده ضمير وما بعده أسماء، وهي ضمائر مضاف إليها لتفسير المراد. وإليه ذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك واستدلوا بورود (إيا) مضافة للاسم الظاهر في نحو: (فإياه وإيا الشوابِّ).

٣- أن (إيا) ليست ضميرًا وإنما هي عماد جيء به توصلا للضمير، والضمير هو اللاحق، وفائدة هذا العماد أنه دعامة يعتمد عليها، وكذا لتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة، وهو اختيار المزني كما بينت في صدر المصطلح.

٤- يرى ابن درستويه أن (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما هو بين بين. وطرح المالقي هذه المسألة بالتفصيل واختار كون (إيا) دعامة أو عمادًا، وردَّ الأقوال الأخرى ثم قال: فالأولى الحمل على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل دونه» [الرصف/ ١٣٧-١٤٠].

ومن هذا العرض يتضح لنا دقة مصطلح المزني وموافقته للفراء وبعض الكوفيين.[راجع الإنصاف/ مسألة ٩٨،الجنى الداني/ ٥٣٦، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٩٨-١٠٨، منحة الجليل على ابن عقيل١/ ٩٨، ٩٩، الرصف/ ١٣٧-١٤٠، البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣٦، ٣٧، الكتاب ١/ ٢٧٩- ط هارون، الإتقان١/ ١٥٨، معترك الأقران٢/ ٧٧، سر الصناعة ١/ ٣١١].

(٢) في د: و إياه و إياى.

(٣) [٢٣ - ألف البناء]:

البناء لغة: وضع شيء على شيء يراد به الثبوت، و اصطلاحا: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، و ليس حكاية و لا إتباعا و لا نقلا، و لا تخلصا من سكونين، و هذا على القول بأنه لفظي، و هو مذهب ابن مالك وجماعة وعلى القول بأنه معنوي قال الفاكهي: هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل و لا اعتلال. [راجع شرح الحدود النحوية / ١٢٥] و قال ابن جني: و هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. [الخصائص ١ / ٣٧] و هذا المعنى الاصطلاحي غير مراد للمصنف حرفيًّا، و إن كان في جملته=

= مع المعنى اللغوي يدلان على الثبوت و عدم التغير، وهما مراداني في هذه الألف على خلاف سيأتي حول هذه الصيغة أعني(افعالَّ)، كذا سماها المزني، وأطلق الجوهري على هذه الألف الألف المجهولة و نقله ابن منظور عنه. [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨] وصيغة افعالَّ تشترك مع صيغة (افعلَّ) في الدلالة، إلا أن بينهما فرقًا سيأتي ضمن آراء العلماء في ألف افعالَّ؛ قال ابن الناظم معلقًا على صيغة (افعالَّ): «ومنها – صيغ الزيادة – افعالَّ، بألف رابعة؛ نحو احمارَّ الشيء: إذا كانت له حمرةٌ لا تثبت؛ يقال: فلان يحمارُّ تارة ويصفارُّ أخرى، و(افعلَّ) بلا ألف؛ نحو: احمرَّ الشيءُ. إذا كانت حمرته ثابتة لا تتغير...» [شرح ابن الناظم على لامية الأفعال/ ١٧].

فالمفهوم من كلام ابن الناظم أن الألف في (افعالَّ) دالةٌ على العروض والتغير؛ بدليل أن زوالها دلالةٌ على الثبوت، وكذا نصَّ عليه الشيخ بحرق في شرحه على اللامية في الموضع نفسه قال: «وهما – افعالَّ وافعلَّ – للألوان؛ كاحمار لونه واصفار واحمر واصفر، والفرق بينهما أن (افعالَّ) يكون للون غير ثابت ولهذا يقال: يحمارُّ تارة ويصفارُّ أخرى؛ بخلاف احمرَّ واصفرَّ» [شرح بحرق على اللامية / ٥٢، ٥٣].

ولم يجزم ابن مالك بأن الألف للعروض دائمًا؛ بل عبَّر عنه بأنه الأكثر، قال الشيخ أحمد الرفاعي: «عبارة التسهيل وشرحه: ومنها – من صيغ الزيادة – للألوان افعلَّ، ثم قال: وإفهام العروض مع الألف كثيرة؛ نحو: خجل فاحمرَّ ووجل فاصفرَّ، قال المصنف – يعني بحرقًا – الأكثر أن يقصد عروض المعنى إذا جيء بالألف، ولزومه إذا لم يجأ بها، وقد يكون الأمر بالعكس، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قوله تعالى في وصف الجنتين﴿ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن:٦٤]: ومن قصد العروض مع سقوط الألف قولهم احمرَّ وجهه خجلا... وفيه قراءة ابن عامر: ﴿تَزۡوَرُّ﴾ [الكهف:١٧]، و راجع معاني الفراء ٢/ ١٣٦].

قلت: وقرئ أيضًا «تزوارُّ» مثل تحمارُّ؛ فتكون دالة على العروض مع الألف أيضًا. [حاشية الرفاعي/ ٥٣]. وهي قراءة أبي رجاء وأيوب السختياني وابن أبي عبلة، وهي شاذة إذن فما جزم به كل من ابن الناظم وبحرق من إفادة العروض منقوض بالسماع كما نفهم من كلام ابن مالك والشيخ الرفاعي، واختار الصبان تبعًا لابن مالك أن الأكثر في ذي الألف العروض وفي ساقطها اللزوم، كذا لفظه في حاشيته [حاشية الصبان على الأشموني٤/ ٢٤٥].

ومن النحاة من يرى أن (افعلَّ) أصلٌ لـ (افعالَّ) وأنهما متفقان في المعنى مع اختلافهما في البناء كما هو القياس في اختلاف معاني الأبنية، وهو ما ذكره الشيخ الرفاعي عن بحرق، وقد أكد الأخفش أن (افعالَّ) لغةٌ لأهل الحجاز؛ يقولون: اسوادَّ وجهه واحمارَّ، قال الأخفش معلقًا على ذلك: «... يجعلونه (افعالَّ) كما تقول للأشهب: قد اشهابَّ، وقد ازراقَّ. وقال بعضهم: لا يكون (افعالَّ) في ذي اللون الواحد، إنما يكون في نحو الأشهب، ولا يكون في نحو الأحمر، وهما لغتان» [المعاني للأخفش/ ٤٥٦، ٤٥٧] و هذا الذي ذكره مؤخرا قريب من قول المصنف ألف التأليف؛ لما يفهمه=

= من تركب الألوان، إلا أن قوله: ولا يكون في الأحمر يعترضه.

قلت: قد ينزل تدرج اللون منزلة التركيب والتأليف من لونين أو أكثر، ولعله مقصد المصنف بـ[البناء] والجديد عند الأخفش أنه اعتبر (افعلّ) و(افعالّ) لغتين، وهو أمرٌ فيه نظر لما تقدم في أول المصطلح وسيأتي مزيد بيان بعد سطور.

وقد ذكر السيوطي أن (افعلّ) أصل لـ (افعالّ) فالألف داخلة على (افعلّ)، كما نقل رأيا آخر يقول بأن (افعالّ) هو الأصل لـ (افعلّ) والثاني مقصور من الأول، ونسبه إلى الخليل، وأكد أنه اختيار ابن عصفور، واستدل له بأنه ليس شيء من (افعلّ) إلا وقال فيه: افعالّ. [همع الهوامع ٦/ ٢٨، ٢٩ – بتصرف – ط الكويت، وراجع شرح الشافية للرضي ١/ ١١٢].

ومن النحاة من يرى أن «افعلّ» لما يأتي مرة واحدة، وافعالّ لما يتجدد شيئًا فشيئًا؛ وقد يستعملان في العيوب الحسيَّة؛ كاعورَّ واعوارَّ، وقد يدلان على غير لون وعيب؛ نحو: ارقدَّ (أسرع)... وابهارَّ الليل (انتصف)، واملاسَّ الشيء: من الملاسة. [حاشية الرفاعي/ ٥٣ بتصرف].

واقتصر الشيخ الحملاوي على ذكر (افعل) وأكد دلالتها على قوة اللون أو العيب. [شذا العرف/ ٤٥].

وقد عرض لهذه الصيغة من المعاصرين الشيخ محمد محيي الدين، وكأنه يقرر عكس الرأي القائل بأنهما بمعنى؛ مستدلا بأن زيادة المبني تؤدي إلى زيادة في المعنى، فبعد أن انتهى من الحديث عن صيغ الزيادة ومعانيها قال: «وكل هذه الأبنية – ما عدا استفعل – إنما تدلُّ على قوة في المعنى وزيادته عن أصله؛... وكذا (احمارَّ) يدل على قوة الحمرة أكثر من (حمر) ومن (احمرَّ)...» [دروس التصريف/ ٨٢، ٨١].

وقدم أستاذي الدكتور/ محمد عامر ثلاثة تفسيرات لهذه الألف على النحو التالي؛ قال: «لعلَّ المصنف – يعني المزني – سمَّى الألف في نحو (احمارَّ واصفارَّ) ألف البناء كأنه يقصد أن كلمة (احمرَّ) مثلا تدل على مجرد ظهور اللون؛ فلما دخلت الألف دلت على ثبوت اللون، فأصبح ثابتًا في الشيء ثبوت البناء...».

قلت: وهو عين احتمال ابن مالك المتقدم من إفهام الألف الثبوت والذي احتج له بـ (مدهامتان)، ونقله الشيخ الرفاعي كما تقدم.

قال الدكتور/ محمد عامر: «وقد تدل الألف على ظهور اللون بالتدريج؛ تقول: احمارَّ البر؛ أي: تدرَّج شيئًا فشيئًا في الاحمرار... قال أستاذي: هذه محاولة مني للوصول إلى سبب تسمية المزني هذه الألف بألف البناء أو التأليف» [المصنفات النحوية/ ٥١].

وأقول: إن هذا الرأي الأخير هو ما نقله الشيخ الرفاعي في حاشيته غير معزوٍّ لأحد [حاشية الرفاعي/ ٥٣] ثم إن هذا الرأي – كما يبدو لي – أرجحها وأقربها لدلالة هذه الألف وما فيها من مدٍّ للصوت وما يعبر عنه من طول الفترة الزمنية التي تدل على استغراق الحدث وزيادته وتألف بعضه على بعض وتدرجه في البناء، والله تعالى أعلم.

أما التفسير الثالث لأستاذي فقد نقله عن السيوطي الذي قال: «إن معنى التأليف الجمع والتكثير، والتكثير من أسباب الزيادة من أجل المعنى» [المصنفات النحوية/ ٥١] قلت: وهو بمعناه عند=

[٢٤] وأمّا أَلِفُ عِمَادِ المُبْهَمِ (١):

= الشيخ محمد محيي الدين. [دروس التصريف/ ٨٢].
كما أن تفسير أستاذي الدكتور / عامر الأول يتعارض مع تفسير ابن الناظم والشيخ بحرق؛ من حيث يرى الدكتور أن دلالة الألف ثبوت الشيء، على حين كلامهما يفيد دلالتها على العروض، وهو ما عبر عنه ابن مالك بالأكثر، وتقدم أنه أجاز عكسه من الدلالة على اللزوم وقد رجحت تفسير أستاذي بالدلالة على التدرج وهو ما تقدم نقله غير معزوٍ لأحد. كما أن تفسير السيوطي جيدٌ مناسب لدلالة الصيغة وهو قريبٌ من التدرج نوعًا ما؛ حيث يستغرق الجمع والتكثير مدة زمنية تسمح بالتدرج والبناء والتأليف، وكلها بمعنى. أما الرأي القائل بأنها بمعنى فهو مردود – في رأيي– بما هو مشهور من أن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى، وهو مؤدى كلام الشيخ محيي الدين، والله تعالى أعلم.
(١) [٢٤ – **ألف عماد المبهم**]:
تقدم طرفٌ عن مصطلح العماد في الألف السابقة، و فيما يلي بيان ما يتصل به من هذه الألف.
وقوله: «المبهم»: قلت: ويرى بعض النحاة أن أنواع المعارف ثلاثة: ظاهر ومضمر وقسمٌ بين بين وهو المبهم؛ فعدَّ المبهم قسمًا ثالثًا للظاهر والمضمر؛ كذا أفاده السيوطي. [الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٨].
ويعني الاسم المبهم عند الفراء ماليس بمعلوم من الأسماء، قال: «وكل ما كان من الأسماء مبهمًا مثل قولهم: ما عندي أحدٌ وديارٌ... فإن هذا يجري مؤنثه على التذكير» [المذكر والمؤنث / ٧٠] أما سيبويه فيطلق مصطلح الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة ونحو ذلك من الاسم الموصول والضمائر. [الكتاب ١/ ٢٢٠،وراجع جمل الزجاجي / ٣١، كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢١٦، المصطلح النحوي/ ١٦٧] وأكد الفاكهي أن الاسم المبهم يطلق على اسم الإشارة والاسم الموصول، وأفاض في بيان جهة الإبهام فيهما. [شرح الحدود النحوية / ١٠٦] و ذكر ابن منظور أن أهل الكوفة يسمون (ذا) و (تا) و تلك، و ذلك، و هذا، و هذه، و هؤلاء، و الذي، و الذين، و التي، و اللاتي... حروف المُثُل، و أهل البصرة يسمونها حروف الإشارة، و الأسماء المبهمة.[اللسان / ذا].
ولم أقف على تسمية لهذه الألف عند أحدٍ من النحاة المهتمين بالحروف فيما بين يدي من كتب، وتقدم في ألف عماد كناية المنصوب آراء النحاة في (إيا) وما يلحقها، ومن ضمن هذه الآراء الرأي القائل بأن (إيا) اسمٌ لا ظاهر ولا مضمر؛ بل هو مبهم كني به عن المنصوب، والضمائر بعده. [الكاف أو الهاء أو الياء] بيانٌ عن المقصود، وفائدتها أن يعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الإعراب، وعزي إلى الأخفش؛ كما نسب إليه أن (إيا) مبهمة بين الظاهر والمضمر؛ قال السيوطي: والجمهور على أنها اسمٌ مضمر والزجاج على أنها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات». [الأشباه والنظائر ١/ ٣٨٨، الإتقان ١/ ١٥٨].
ونجد حديثًا عن المبهمات في كتب النحاة؛ من ذلك ما قاله ابن يعيش في اسم الإشارة: «وقد أشكل أمر (اسم الإشارة) على قوم فجعلوه قسمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأن له شبهًا بالظاهرة وشبهًا بالمضمرة...» نقله السيوطي وابن يعيش وغيرهما. [الأشباه والنظائر ١/ ٣٨٨]، هذه نبذة=

فنحو: ذَوَاتَا[١].

= عن المبهم أما بيان المصطلح ففي الفقرات الآتية.

وقوله: «عماد» تقدم الحديث عنه في ألف عماد كناية المنصوب، وهو هنا بمعنى الدعامة، وأرى أن المصنف يعني أن المبهم نحو (ذو) يعتمد عليه في التصرف إفرادًا وتثنية وجمعًا، ولعل كلام الفراء الآتي يبين لنا مقصود المصنف كما فهمته: في تخريجه لقراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣] قال: «... والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من «هذا» دعامة، وليست بلام فعل – يعني لام الكلمة – فلما ثنيت زدت عليها نونًا، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال...» [المعاني للفراء ١/ ١٨٤].

(١) قوله: «ذواتا» كذا في النسختين مثنى «ذات» وقد يعني التي هي مؤنث (ذو) بمعنى صاحب، وفي أصل (ذات) قال السيوطي: أصلها ذوية؛ تحركت الواو والياء فقلب كل منهما ألفًا فالتقى ألفان فحذف أحدهما. [الأشباه ١/ ٥٣].

والمفهوم من كلام النحاة على هذه الكلمة أنها اسم بمعنى صاحب وضع للتوصل إلى وصف الذوات بأسماء الأجناس، كما أن (الذي) وضعت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، ولا يستعمل إلا مضافًا ولا يضاف إلى ضمير ولا مشتق، وجوَّزه بعضهم؛ كذا ذكره السيوطي ملخصًا. [معترك الأقران ٢/ ١٨٤].

ونقل السيوطي تعليل ذلك عن الأندلسي في شرح المفصل له؛ قال: «... أرادوا أن يقولوا: زيدٌ المال؛ فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقًّا؛ لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة، وأما قبحه من حيث المعنى؛ فلأنهم جعلوا ما كان قويًّا ضعيفًا؛ لأن الأجناس هي القوية؛ فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة؛ لأنها مقدمة في الرتبة لجنسيتها؛ فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة؛ فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده؛ فجعلوه صفة في اللفظ وهم مريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده؛ لأنه قد زال القبح اللفظي وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته؛ فلهذا لم يضف إلى مضمر؛ لأن المضمر لا يوصف به ألبتة» [الأشباه ١/ ٣٥٦].

وقد يعني المصنف (ذواتا) التي هي مثنى ذات، الموصولة على لغة من يثنيها ويجمعها، وهذا أرجح من حيث الصيغة التي ذكرها (ذواتا) بلا إضافة وحينئذٍ نفهم أنه يعني الموصولة، إذ يجوز أن تلزم صيغة واحدة مهما اختلفت صلتها، فيقال: جاء ذو قام، وذات قامت، وذو قاما...إلخ.

ومما يدل على استوائها في الإبهام أن بعضهم يطلق ولا يحدد من ذلك قول الزجاجي: «وقد جاء من الأسماء المبهمة ما ضارع حروف المعاني على حرفين؛ نحو (ذا، وما، ومن، وكم)» [الجمل للزجاجي/ ٣٩٢].

ومنهم من يثنيها ويجمعها، فيقول: جاءني ذات قامت وجاءني ذوا قاما، وذواتا قامتا، وذوو قاموا وذوات قمن... وبكل نطقت طيٌّ، وأعربوا صيغتي المثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وصيغة جمع المذكر السالم بالواو رفعًا والياء نصبا وجرًّا واختلف في (ذات). =

= قال ابن عقيل: «فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعًا ونصبا وجرًّا مثل (ذواتُ) ومنهم من يعربها إعراب مسلمات...» [شرح ابن عقيل١/ ١٥١] والمشهور فيها اللغة الأولى. [راجع ابن عقيل ١/ ١٤٩-١٥١].

ولعلَّ المصنف أطلق ولم يحدد ليقصد بذلك الموصولة على لغة طيء، وكذا التي بمعنى صاحب، وهذا محتمل على اعتبار أن النص (ذواتا) لأنها معًا من المبهم على ما تقدم بيانه. وأفهم أن سبب التسمية أن هذه الألف المشتركة في صيغ المبهم - ذات، ذوا، ذواتا، ذا، وذان، وتان، وغيرها من المبهمات- تعتمد عليها الصيغة في بنيتها، حيث هي دعامة للواحق الموضحة للمراد من الكلمة من إفراد أو تثنية أو تأنيث.

والمشهور عن الكوفيين أن الألف في أسماء الإشارة – وهي من المبهمات – ألف عماد [لامات الهروي/ ١٣٩] وعليه فإنني أرجح في هذه الحالة أن المراد الألف الأولى في (ذواتا) وما شابهها، ويرى أستاذي الدكتور محمد عامر أن المقصود الألف الثانية في صيغة التثنية؛ حيث يرى أنها يعمد بها؛ أي: يفرق بها بين التثنية والجمع؛ فهي في نهاية (ذواتا) للتثنية وبدونها لجمع المؤنث، وهو وجهٌ حسنٌ محتمل على تفسير النص (ذواتا).

إلا أن الراجح لديَّ أنها الألف الأولى وليست قاصرة على التثنية على ما بينت وكذا الهدف منها، أعني بقاء وظيفة الدعامة في جميع حالات الكلمة و هي الألف الأولى الداعمة لبنية (ذواتا، ذواتي، ذوا، ذوات) كما أن الألف - على ما ذهب إليه أستاذنا - لا تكون إلا حالة الرفع، و تنقلب ياء في النصب و الجر، على اعتبار تثنية الصيغة؛ على أنني أذهب في تفسير هذا النص مذهبا آخر تماما، وسيأتي التنبيه عليه بعد قليل، والله تعالى أعلم. [المصنفات النحوية / ٥١].

ومن التي بمعنى صاحب قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٍ﴾ [الرحمن:٤٨] قال ابن الأنباري: «تثنية ذات؛ على الأصل؛ لأن الأصل في (ذات) ذوية؛ لأن عينها واوٌ ولامها ياء، لأن باب (شويت) أكبر من باب قوة وحية؛ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصار (ذوات) إلا أنه حذفت الواو من الواحد للفرق بين الواحد والجمع، ودلَّ عودُ الواو في التثنية على أصلها في الواحد» [البيان ٢/ ٤١٠، و راجع اللسان / ذا].

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَىۡ أُكُلٍ﴾ [سبأ:١٦].

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [المائدة:٩٥].

ومن الموصولة عند طيء قول منظور بن سحيم الفقعسي [من الطويل]:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

[شرح ابن عقيل ١/ ٤٥،، أوضح المسالك / شاهد رقم ٧، الأشموني / الشاهد رقم ١٥٥].

تنبيه مهم : قوله: «ذواتا» كذا في النسختين وفي (ط) والراجح لديَّ أن كلام المصنف كان في الأصل: (ذا)، و(تا) الإشاريتان، ثم تحرف النصّ على نسخة ثالثة نقل عنها ناسخا(ت) و(د) وهذا هو أقوى ما توصلتُ إليه؛ وذلك للأسباب الآتية:

١ -إمكانية تحريف (ذا) و(تا) إلى (ذواتا) وبذلك تتضح لنا تسمية المبهم المرادة هنا بلا تأويل، فهما اسما=

[٢٥] وأما ألف الأَدَوَاتِ[1]:

= إشارة وتسميته مبهمًا أمرٌ لا لبس فيه ويؤيده ما تقدم نقله حول مصطلح المبهم.

٢- كذلك يؤيدني في ذلك ما تقدم من اصطلاح أكثر النحاة على تسمية هذه الأسماء بالمبهمات؛ و كذلك ما تقدم نصه عن الفراء من أن الألف في (هذان) دعامة، و هو عين مذهب المزني في هذه الألف، خاصة إذا علمنا أن المعنى الأساسي للعماد عند المزني هو الدعامة، والله تعالى أعلم، وسيأتي إشارة المصنف إلى مذهب الكوفيين في أن الاسم في الإشارة (الذال) وحدها في بيان هاء العماد؛ مما يؤكد أن الألف عماد، و هي هذه الألف المشار إليها هنا.

(١) [٢٥ -ألف الأدوات]:

قلت: وقبل مناقشة هذه الألف ينبغي طرح سؤال مهم للغاية: هل هناك فرق بين الأداة والحرف؟ وما هو إذا وجد ؟ والإجابة في السطور التالية:

أولا: الحرف:

معنى الحرف في اللغة: يراد به في اللغة حد الشيء وناحيته وللحرف معانٍ مجازية يطول شرحها فلتراجع في مظانها من معاجم اللغة.

والحرف اصطلاحًا: انتقلت الدلالة اللغوية إلى الدلالة الاصطلاحية لكلمة الحرف؛ وتكاد تكون تعريفات الحرف عند النحاة متقاربة، قال ابن فارس: «وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه...» [الصاحبي/ ٨٧].

وقد بدأت بكلام ابن فارس لأشير إلى ما فيه من أن تعريف سيبويه يعتبر محورًا لآراء النحاة فطائفة وافقته وقلة خالفته، ويعتبر هذا الرأي أقدم ما نقل في تعريف الحرف، باستثناء ما نقل عن الخليل من إطلاقه الحرف على أية كلمة؛ كما أطلقه على حروف الهجاء أيضًا. [حروف الجر في العربية / ١٢] وفيما يأتي كلام النحاة عن الحرف:

١- تعريف سيبويه: «الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» [الكتاب ١/ ١٢] قال المجاشعي: «واختلف في الضمير في ليس؛ إلام يرجع؟ فقيل: يرجع إلى الحرف، وقيل: يرجع إلى «معنى» أي: ليس المعنى باسم ولا فعل، واختلف في قوله: «ما جاء لمعنى» فقيل: ما جاء لمعنى واحدٍ ولم يدل على معنيين كما يكون ذلك في الفعل؛ لأن الفعل يدل على معنى وزمان؛ فقد ميزه من الفعل، ثم يتأول له أن ذلك المعنى إنما هو في غيره؛ فيتميز من الاسم الذي يدل على معنى في نفسه فيصير مميزًا من الاسم والفعل، وهو كما قال في موضعٍ آخر: «ما دلَّ على معنى ليس غير» [شرح عيون الإعراب/ ٣٨، ٣٩، الكتاب ١/ ١٥].

٢- وتعريف ابن السراج: «ما لم يخبر عنه ولا به» وردَّه المجاشعي بنحو: صه ومه؛ لأنهما مما لا يخبر عنه ولا به. [الأصول ١/ ٣٧-٤٠، شرح عيون الإعراب/ ٣٩].

٣- نقل عن الزجاجي: «الحرف ما لم يكن صفة لذاته وكان صفة لما تحته» [الحلل في إصلاح الخلل/ ٧٥، ٧٦] وفي الإيضاح ما يفيد أن الحرف حدٌّ ما بين الاسم والفعل. [الإيضاح للزجاجي / ٥٥].

٤- اكتفى في اللسان بتسميته رابطة؛ لأنه «يربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل». [اللسان ٩/ ٤١]. =

= ٥- ويرى الفارسي أنه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، كما نقل عنه في موضع آخر: أن الحرف ما جاء لمعنى في غيره، وأشار إلى ذلك المرادي. [الجنى الداني/ ٢٢، أقسام الكلام العربي د/ الساقي ٨٣].

وقد رجح كثير من النحاة رأي سيبويه فنقلوه وأيدوه؛ كما عند الزمخشري وبعض شراح المفصل كابن يعيش، وكذا ابن فارس والمجاشعي [المفصل/ ٢٨٢، شرح ابن يعيش ٨/ ٢، الصاحبي/ ٨٧، شرح عيون الإعراب / ٣٩].

وخالف بعضهم؛ كما هو مذكور عن ابن السراج، وكما رده المجاشعي ردَّه ابن يعيش أيضًا بعدم انطباقه على حروف الجر. [شرح ابن يعيش ٨/ ٣].

٦- ونقل عن الأخفش قوله: «ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف فهو حرف» [الصاحبي/ ٨٧] وهذا ينطبق على الحال والتمييز، فهو غير مانع. [راجع حروف الجر/ ١٣].

٧- ودار كثير من المحدثين في فلك القدامى في تعريف الحرف، منهم د/ عباس حسن؛ قال: «فالحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها – بعد وضعها في جملة – دلالة خالية من الزمن» [النحو الوافي ١/ ٨].

٨-واعترض الدكتور/ عبده الراجحي على هذا التعريف محتجًا بأن الحرف له معنى يدلُّ عليه؛ نحو ما يذكره النحاة من أقوال في معاني حروف الجر ودلالاتها المختلفة؛ نحو ما يقال من أن (من) تفيد التبعيض أو الابتداء... إلخ، واحتج أيضًا بأن الحرف قد يؤثر في الأفعال والأسماء بنفسه وضرب مثالا لذلك بقولنا: رغب في، ورغب عن، فالأول مفيد للإيجاب والثاني مفيد للسلب... والحق أن تعبير الدكتور الراجحي بعدم الصحة الكاملة صحيح كما ذكر، ولكن الأظهر دلالة الحرف على معنى في غيره وليس في نفسه وإن لم يكن خالصًا مما ذكر الدكتورالراجحي. [التطبيق النحوي / ١١ وما بعدها].

٩- بل إن الأصوليين منهم من جارى النحاة في تعريفه للحرف بأنه ما أوجد معنى في غيره، وعند بعضهم أنه لا معنى له في نفسه أصلا؛ كذا ذكر الدكتور/ مصطفى جمال الدين.

[البحث النحوي عند الأصوليين/ ٢٠٩،٢٧٠- ط-دار الرشيد –العراق–١٩٧٠م، وراجع حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة/ ١٤].

والذي يتضح لي أن بعضهم نظر إلى المعاني المقتبسة من السياق وتناسى السياق فرأى أن الحرف يدل على معنى في نفسه، والحق أن الدلالة في غيره ليس غير. وهذه الدلالة أمر نسبي، يدلُّ على ذلك اختلافات النحاة والمفسرين في معاني الحروف والتي تمتلئ بها المصنفات النحوية والتفسيرية. والله تعالى أعلم.

ثانيا: مفهوم الأداة:

وينسب هذا المصطلح للفراء، وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين ما يعرف بـ (حروف المعاني) وقد شاع استخدامه في كتب النحاة أيضًا. وقد رجح الدكتور/ المخزومي مصطلح الأداة وقال: إنه=

= أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة والاختصار في اللفظ. [مدرسة الكوفة/ ٣١٠] ويبدو من كلامه أنه اعتمد على أن الأداة هي هذه الحروف التي جردت عن معانيها فصارت مجرد رموز لا تدل على معنى مستقل، وهذا يوضح لنا ما قاله الدكتور المخزومي في مكان آخر من أن حروف الجر واسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة. [راجع مدرسة الكوفة/ ٢٠٧، ٣١٠، معاني الفراء ١/ ٥٨، في النحو العربي نقد وتوجيه/ ٧٧].

ويرى أستاذنا الدكتور/ تمام حسان أن الأداة لا تدل على معانٍ معجمية ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، كما يرى أن الأداة قسم من الأقسام السبعة التي اقترحها للكلم وهي: الصفة، الاسم، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة. [اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٢٣- ط دار الثقافة – الدار البيضاء – بدون تاريخ].

ونجد أن مجموعة من المعاصرين اتفقوا على أن الأداة عبارة عن كل ما لم يكن اسمًا ولم يقبل علاماته، منهم د/ إبراهيم أنيس، والدكتور مصطفى الساقي؛ ولذلك عدَّ الدكتور إبراهيم أنيس الظروف مع الحروف، وصرح الدكتور الساقي بأن هذه الحروف لَمَّا خرجت عن مفهوم الاسم ولم تقبل علاماته، قال: فإدخالها في قسم الأدوات هو الحل العملي العلمي الذي يضع حدًّا لحيرة النحاة. [ينظر أسرار اللغة / ٢٦٤، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة / ٩٢ – ط الخانجي – القاهرة – ١٩٧٧م، و راجع حروف الجر في العربية / ١٧].

والملاحظ أن تسمية البصريين راعوا فيها معاني الحروف في تسميتهم حروف المعاني، أما الكوفيون فقد جردوا الحروف من معانيها كما تقدم، وذكر الدكتور المخزومي أن تسمية الكوفيين ترجع إلى تمييزهم بين حروف الهجاء وحروف المعاني. على أن تسمية البصريين أيضًا واضحة التفريق بين حروف الهجاء وحروف المعاني.

هؤلاء قبلوا مصطلح الأداة، وهناك أيضًا من رفضه؛ كما عند الدكتور الراجحي الذي يرى أن التقسيم العربي للكلمة لا يحوي هذا المصطلح وإنما هو اسم أو فعل أو حرف. [التطبيق النحوي/ ١٣].

وهذا التقسيم مثار خلافٍ عند المعاصرين، وتقدم رأي الدكتور تمام حسان وتقسيمه السباعي للكلمة كما قسم الأداة – وهي أحد الأقسام – إلى أصلية ومحولة، وقصد بالأصلية حروف المعاني، والمحولة مثل الظروف. [اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣].

ويرى بعض من النحاة أن التقسيم الثلاثي تقسيم إغريقي كما عند الفارابي [الحروف للفارابي/ ٢٨].

و قد أفاض العلماء في الكلام حول خصائص الحرف واستعمالاته. [راجع مثلا: شرح عيون الإعراب/ ٤٠-٤١].

وبعد هذا العرض يمكن أن نخلص إلى أن معنى الأداة والحرف واحدٌ إلا أن الأداة أشمل لما تتضمنه من أسماء ليست حروفًا؛ ولذلك نجد ابن هشام يطلق في بداية المغني «المفردات» قال: وأعني بها الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف» [المغني مع الأمير ١/ ٩].

وكذلك سماها السيوطي مؤكدًا لنا هذا المعنى بقوله: «النوع الأربعون: في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف»=

فهي التي [تُقْرَنُ][1] بأحرفٍ سواها؛ فتصير هي والزائدةُ أداةً[2]؛

= [الإتقان ١/ ١٤٥] وبنحوه عند الزركشي في الجزء الرابع الذي خصصه معظمه لهذا الفن. [البرهان للزركشي / الجزء الرابع].

ويرى بعض المعاصرين أن الأداة والحرف بمعنى واحدٍ إلا أن الأداة مصطلح متأثر بالمنطق الإغريقي والحرف مصطلح عربي؛ فالحرف هو الأداة أو الوسيلة التي يتوصل بها إلى ما بعدها من أسماء،... ونقل عن ابن سيده قوله عن الحروف: «... فصارت هذه الحروف كالآلة وصار القسمان الآخران اللذان هما الاسم والفعل كالعمل الذي هو الغرض في إعداد الآلة وإعمالها». [راجع حروف الجر في العربية بين الوظيفة والمصطلح/ ١٩، المخصص ٤/ ٤٥].

كما أنني أخلص إلى أن الأداة عند الكوفيين لا تقابل الحرف من كونها قسيمًا للاسم والفعل؛ بل تقابل حروف المعاني، والدليل على ذلك أن كثيرًا من الكوفيين يقسمون الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، أما الأداة فشيء آخر. [راجع مثلا: الصاحبي / ٨٤، ٨٧] وأخيرًا أرى أن المصنف قد وافق الكوفيين منذ عنوان الكتاب؛ ولذلك رجحت أن عنوان الكتاب «حروف الهجاء» لا «الحروف» لما يعنيه كل من المصطلحين من معنى مغاير للآخر، كما أن الأداة عنده؛ كما نفهم من التمثيل يجري مع رأي الكوفيين ومن وافقهم من حيث اشتمالها إلى جانب الحروف على أسماء ليست ظروفا، وكذا اشتمالها على ظروف كما مثل له المصنف. اهـ.

و قد تقدم طرف من تعريف الحرف أول الكتاب، و هنا كان المراد مما أوردته تعريف الحرف مقابل الأداة.

أما ألف الأدوات، فكذا عند المصنف، وكذا أطلق الرماني ألف الأداة ومثَّل لها بـ(إن) و(أو) و(أم) [معاني الحروف/ ١٤٤] وتحدث ابن فارس عن ألف الوصل في الأدوات [الصاحبي/ ١٠٤].

وذكر الهروي أن جميع الألفات التي في أوائل الأدوات هي ألفات القطع، ومثَّل لها بـ (إلى وإلا وإنما وأم وإن وأن... ومأأشبه ذلك»كما ذكرابن خالويه:ألف الأصل في الأدوات [الأزهية/ ٢٦، الألفات لابن خالويه / ٦٠ – تحقيق د/ البواب].

(١) سقط في د.

(٢) وقول المصنف: «فهي التي تقرن... هي والزائدة... إلخ»:

يفهم منه أن هذه الألف أصلٌ في بناء هذه الأدوات وما بعدها مما دخل عليها فهو زائدٌ عليها، ولم أسمع بمن ذهب إلى ذلك من النحاة؛ لأنه من المعروف أنه ليس للحرف اشتقاقٌ يعرف به أصليٌّ من زائد، وأقول: لعل المصنف يشير بثبات الألف في بداية كثير من الأدوات حروفًا وما شابهها من أسماء – ليست بظروف وبعض الظروف – مما جعله يطلق عليها ألف الأدوات، والله تعالى أعلم.

ثم إنني وجدت ابن الأنباري في عرضه للألفات يفرد بابا للألفات بعنوان: «الألفات المستأنفات في الأدوات وما يجري مجراها من المكاني – الضمائر – وأسماء الإشارات» [مختصر في ذكر الألفات/ ٣٢، شرح الألفات له أيضا/ ٤٥٧] وذهب إلى أن هذه الألف أصليةٌ وهو قريبٌ من كلام المصنف، و أيضا قريب جدًّا منه كلام ابن خالويه الذي صرح بأنها أصل في الأدوات. =

نحوَ ألف (إِنَّ[1] وأَنَّ، وأَيَّان[2] [وإِذَا][3]

= وتنقسم حركتها عند ابن الأنباري على النحو التالي:

١- الألف في الأداة المحضة؛ نحو (إنّ، وإنما، وإلا، وإلى... إلخ) ألف أصلية حركتها الكسر في الأصل، وقد تأتي مفتوحة؛ نحو (أَمَا وأَمَّا...).

٢- ألف الاسم المحول عن أداة أصلية، قال ابن الأنباري: «ولا تكون إلا مفتوحة» ومنه (أَنَّ وأنـما...) واستدل على أنها أسماء بدخول العوامل [الرفع والنصب والخفض) عليها، كما أن الإعراب يسقط عنهن ولا تؤثر فيهن – لفظا – العوامل.

٣- ذكر ابن الأنباري بعض الضمائر التي تجري مجرى الأدوات؛ نحو: أنا وأنت... إلخ. ولعله يشير إلى ورودها في باب الفصل (العماد)،يؤيد هذا الفهم ما ذكره بعض النحاة.

قال المالقي على هذه الكلمات: «وإنما ذكرتها في باب الحروف لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها محل من الإعراب فليست بأسماء؛ فيحكم عليها بالحرفية، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العماد... قال: والصحيح أنها في هذا الباب حروفٌ لا يحتاج إليها في العودة، ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محل إعراب...» واشترط المالقي ذلك بظهور نصب الخبر بعدها. [الرصف/ ١٢٩].

هذا تقسيم ما تدخله ألف الأدوات؛ ذكرته تفصيلا لقول المزني: «وأشباه ذلك». [راجع ألفات ابن خالويه/ القسم الثاني/ ١٣٤، الألفات لابن خالويه / ٦٠ بتحقيق البواب، شرح الألفات لابن الأنباري/ ٤٥٧-٤٥٩].

(١) قوله: «إنَّ»: مثل به للأداة المحضة، و(أن) للمحولة عن أداة أصلية. وراجع في أحكامها [الصاحبي/ ١٣٣ وما بعدها، معاني الحروف/ ٧٤ وما بعدها].

(٢) قوله: «أيان»: قال ابن فارس: «بمعنى (متى) و(أيَّ حين) قال بعض العلماء: نرى أصلها (أي أوان) فحذفت الهمزة وجعلت الكلمتان واحدة...» [الصاحبي/ ١٤٦].

وقيل: إنما يستفهم بها عن الزمان المستقبل، وجزم به ابن مالك وأبو حيان؛ قال السيوطي: ولم يذكر فيه خلافًا، وذكر مجيئها للماضي عن صاحب «إيضاح المعاني» قال السيوطي: وقال السكاكي: لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم؛ نحو ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات:٤٢].

والمشهور عند النحاة أنها كلمة؛ تستعمل في التفخيم وغيره...» ونقل عن صاحب الكشاف أنها مشتقة من (أيان) فعلان منه؛ لأن معناه: أي وقت؟ وأي: فَعَلَ؛ من: أويت إليه؛ لأن البعض أوى إلى الكل ومتساندٌ له، قال السيوطي: وهو بعيد. وقيل أصله: أي آن، وقيل: أي أوان. كما تقدم. [الإتقان ١/ ١٥٨، معترك الأقران ٢/ ٧٨، معاني الزجاجي/ ١٢].

(٣) قوله: «إذا»: سقط في ت، و تكون (إذا) على وجهين: الأول: للمفاجأة واختلف في (إذا) هذه؛=

وإذً...[1]، وما أشبه ذلك.

= فيرى الأخفش أنها حرف ورجحه ابن مالك. وقيل: ظرف مكان. ونسب إلى المبرد ورجحه ابن عصفور، وقيل: ظرف زمان. وعليه الزجاج ورجحه الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدَّرٌ مشتق من لفظ المفاجأة.

وقال صاحب المغني: «ولا يعرف ذلك لغيره، وإنما يعرف ناصبها عندهم الخبر المذكور أو المقدر؛.. ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحًا به» وتختص التي للمفاجأة بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال؛ نحو: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه:٢٠].

و الثاني: أن تكون لغير المفاجأة، والغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل تضمنت معنى الشرط، وتختص بالجملة الفعلية وتحتاج إلى جواب وتقع في الابتداء، والفعل بعدها يكون ظاهرًا؛ نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر:١] ويكون مقدرًا؛ نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١] ، ويكون جوابها فعلا أو جملة اسمية مقرونة بالفاء أو فعلية طلبية...إلخ.

[معترك الأقران ٢/ ٤٨، ٤٩، الإتقان ١/ ١٤٧، ١٤٨، الرصف/ ٦١، المغني على الأمير ١/ ٧٤، حروف المعاني/ ٦٣].

وقد تخرج إذا عن الظرفية؛ فيرى الأخفش أن (إذا) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزُّمَر:٧٣] جرٌّ بحتى، ويرى ابن جني أن (إذا) الأولى في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة:١-٣] عند من نصب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾- مبتدأ والثانية خبر؛ كذا نقله السيوطي؛ قال: «وأنكر الجمهور خروجها عن الظرفية...» وتأولوا الآيات ولها أحكام أخرى يطول ذكرها فلتراجع في [الإتقان ١/ ١٤٧ وما بعدها، ومعترك الأقران ٢/ ٤٩ وما بعدها].

ولعل المصنف ذكرها هنا إمَّا باعتبارها أداة حسب مفهوم الكوفيين، و إما تغليبًا للمواضع التي تكون فيها حرفا بإجماع وهي الفجائية والواقعة في جواب الشرط. [راجع في ذلك الرصف/ ٦١، المغني مع الأمير ١/ ٧٤].

وتقدم أن ابن الأنباري جعلها من الأداة المحضة، و بنحوه عند ابن خالويه، و للأخير تعليل جيد في جعلها أداة. [مختصر في ذكر الألفات/ ٣٢، الألفات لابن خالويه / ٦٠، ٦١ بتحقيق الدكتور البواب].

(١) قوله: «إذ»: فهي حرفٌ عند سيبويه في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران (ما) بها؛ ذكره المالقي وقال: «وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفًا؛ إذ هي متوغلةٌ في البناء لا تخرج عنه أصلا، وهذا شيءٌ حقُّه في الحروف، وهو أصل فيها» ويرى المبرد وابن السراج والفارسي أنها (اسم). =

[٢٦] وأما ألف الإِشْبَاعِ(١):

= قال المالقي: «وغير سيبويه يجعلها ظرفًا على أصلها في غير باب الجزاء»، ثم رجح مذهب سيبويه؛ قال: «والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها، ولم يقم دليل على القطع باسميتها كما دخل في غير باب الجزاء» [الرصف/ ٦٠].

وذكر أن (إذ) تأتي على أوجه:

١- أن تكون اسمًا للزمان الماضي، قال السيوطي: وهو الغالب، ونقل عن الجمهور أنها لا تكون إلا ظرفًا أو مضافًا إليها الظرف، ونقل عن غيرهم أنها تكون مفعولا به؛ نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال:٢٦]، أو بدلا من المفعول به؛ نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم:١٦].

واعترض الجمهور الأول بأنه ظرف للمفعول المحذوف وفي الثاني كانت ظرفًا لمضاف إلى مفعول محذوف.

ونقل عن الزمخشري أنها تكون مبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران:١٦٤] وردَّه ابن هشام وقال: ولا نعلم بذلك قائلا، قال: وهو غريب. [المغني ١/ ٧٥].

٢- أن تكون للتعليل؛ نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزُّخرُف:٣٩] قال ابن هشام: والجمهور لا يثبتون هذا القسم.

٣- أن تكون للتوكيد بأن تحمل على الزيادة، نقله السيوطي عن أبي عبيدة وابن قتيبة؛ نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠].

٤- التحقيق كقد، وجعل منه السهيلي: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٨٠].

وعن هذين الوجهين (الثالث و الرابع) قال ابن هشام: وليس القولان بشيء.

٥- أن تكون للمفاجأة، قال ابن هشام: نصَّ على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد (بينا أو (بينما)... وهل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف توكيد أي: زائد ؟ على أقوال، و بكلٍّ قال النحاة.

٦- أن تكون اسمًا للزمن المستقبل؛ نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤] قال ابن هشام: الجمهور لا يثبتون هذا القسم.

وتلزم (إذ) الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وقد تحذف الجملة للعلم بها ويعوض عنها تنوين.

[راجع المغني مع الأمير ١/ ٧٤- ٧٧، معترك الأقران ٢/ ٤٥-٤٨، الإتقان ١/ ١٤٧، ١٤٨، الرصف/ ٦١ وما بعدها، الصاحبي/ ١٤٤ وما بعدها].

(١) [٢٦ - **ألف الإشباع**]:

كذا عند المصنف، وكذا سماها المالقي ألف الإشباع، وسماها ابن منظور ألف المدَّات، وأطلق صاحب وجوه النصب على هذه الألف: ألف الإقحام، وذكر ابن هشام عرضًا: ألف الإشباع الواقعة في الحكاية؛ نحو: منا، أو الضرورة؛ نحو:... العقراب. [الرصف/ ١٤، اللسان/ الألف ١٥/ ٣٢٨، الجمل المنسوبة للخليل/ ٢٤٤، وجوه النصب/ ٢٢٠، المغني مع الأمير ٢/ ٤١]. =

= وحقيقة هذه الألف أنها ناتجة عن مدِّ الصوت بالفتحة كما قال المصنف، وكذا عند المالقي الذي جعله كثيرًا في الشعر، ويبدو أنه ليس خاصًّا بالشعر عند غيره، فقد مثَّل له بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ:٢٨] وعند عرض السيوطي لبعض الشواهد؛ نحو قول عنترة [من الكامل]:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَتِيقِ المُكْدِمِ

ذكر أن أبا علي الفارسي فسر الألف في (ينباع) على الإشباع، ورأى الأصمعي أنها صيغة مستقلة بوزن انفعل. [الأشباه والنظائر ١/ ١٨١، اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩].

ويبدو أن صاحب وجوه النصب يرى أن الألف كلها زائدة مقحمة وليست نتيجة إشباع الحركة قبلها، وسيأتي عند المصنف في الألفات التالية ألف الإقحام بمفهوم آخر. وتقدم أن المالقي يراه كثيرًا في الشعر؛ بل صرح بأنه ضرورة في الشعر، قال بعد عرضه لكثير من الشواهد: «وباب ذلك كله ضرورة الشعر، أما في فصيح الكلام فلم يأت إلا في (أنا) التي هي ضمير المتكلم المرفوع إذا كان بعدها همزة؛ نحو: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨]

ثم عرض المالقي للشواهد الأخرى نحو قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب:٦٧] وما شابهها ثم قال: «والصحيح أن الألف في رءوس الآي كالألف في القوافي» يعني ألف الإطلاق في القافية. [الرصف/ ١٤]

كما أن ابن هشام جعله إما للحكاية وإما للضرورة ، على حين نقل الرأي القائل بأن ألف (بينا) إشباع، وبنحوه فيها قال المالقي [المغني مع الأمير ٢/ ٤٠،٤١، الرصف/ ١١].

والحق أن قضية الإشباع - مطل الحركة ومطل الحرف - لاقت بحثا دقيقًا من قبل النحاة؛ فقد عقد ابن جني بابا مستقلا لها عرض فيه لظاهرة المطل ونقله السيوطي. [الخصائص ٣/ ٨٦، الأشباه والنظائر ١/ ١٨٠ وما بعدها] بعنوان: مطل الحركات ومطل الحروف؛ حيث يرى ابن جني أن مطل الحركة ينشأ عنه حرف من جنسها؛ فينشأ بعد الفتحة ألف وبعد الضمة واو وبعد الكسرة ياء. وعرض عددًا من الشواهد، وتقدم في صدر الكلام الخلاف في (ينباع)، كما عدَّ ابن جني ألف(بينا) من هذا القبيل في قول أبي ذؤيب الهذلي [من الكامل]:

بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ   يومًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفَعُ

[ينظر البيت في الخزانة ٥/ ٢٥٨، ٧/ ٧١، ٧٣، ٧٤، الدرر ٣/ ١٢٠، سر الصناعة ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠، شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧، شرح شواهد المغني ١/ ٢٦٣، ٢/ ٧٩، شرح المفصل ٤/ ٣٤، اللسان (بين)، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢، الرصف/ ١١، شرح المفصل ٤/ ٩٩، المغني ١/ ٣٧٠، الهمع ١/ ٢١١].

قال ابن جني: أي: بين أوقات تعنقه، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا.

وحكى الإشباع في قولهم: «خذه من حيث وليسا» وحكاه المالقي عن ابن جني عن الفارسي بلفظ آخر، وعقب ابن جني بقوله عمن نقل عنه: قال: وهو إشباع (ليس) كما نقل عن الفراء عن العرب: أكلت لحما شاة، أراد: لحم شاة؛ فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفا. [الرصف/ ٢٤] =

= ما العلاقة بين الحركة والحرف؟

ويتصل بهذه الألف الإشارة إلى بقاء الحركة قبلها وكذا قبل الواو والياء مع نشوء حرف مجانس لهذه الحركة، وهو ما استدل به أبو البقاء العكبري على أن الحرف غير مجتمع من الحركات عنده وعند المحققين وحسبما نقل السيوطي.

قال العكبري: وذلك لوجهين: أحدهما: أن الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج، ولا معنى لقول من قال: إنه مجتمع من حركتين لوجهين: أحدهما: أن الحركة ليست بعض الحرف.

والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها؛ فلو كان الحرف لحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف.

قال السيوطي: وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جني أيضًا؛ فقد عقد بابًا في الخصائص قال فيه: الحركة حرفٌ صغير؛ ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة،..والفتحة الألف الصغيرة».

هكذا يرى ابن جني أن الحركة بعض الحرف، واستدل لذلك بالمطل والإشباع، قال: «ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها" وجعل منه قول ابن هرمة [من الوافر]:

فأنت من الغوائلِ حين تُرْمَى ومن ذمِّ الرجالِ بمنتزاح

[ينظر البيت في: ديوانه/ ٨٧، أساس البلاغة (نزح) أسرار العربية/ ٤٥، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٢، ٢٢١، ٢/ ١٥٨، الإنصاف/ ١٥، الخصائص ٢/ ٣١٦، ٣/ ١٢١، رسالة الملائكة/ ٢١٥، الضرائر/ ٣٢، المحتسب ١/ ١٦٦، ٣٤٠].

وعلل ابن جني الإعراب بالحروف معتمدًا على أن الحركات أبعاض الحروف، كما أنه عقد مشابهة بين الحروف والحركات؛ فكلٌّ منها يحذف للتخفيف، ومثل لحذف الحركة بقول الشاعر [من الوافر]:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإنَّ اللهَ مَعْه و رزق الله مؤتاب وغادي

[البيت غير منسوب؛ كما في الخصائص ١/ ٢،٣٠٦/ ٣٣٩،٣١٧، شرح شواهد الشافية ٤/ ٢٢٨، الصاحبي / ١٩، الضرائر / ٩٧، المحتسب ١/ ٣٦١، ٢/ ٣٧٣].

ولحذف الحرف بقول رؤبة [من الرجز]:

وَصَّانِي العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي

[ينظر: ملحقات ديوان رؤبة/ ١٨٧، إعراب القرآن/ ٨٣٨، الإنصاف/ ٢٦٤، ٣١٥، الخزانة ١/ ٦٣، الضرائر/ ١٢٢]

قلت: وهذا التقصير هوعكس المطل ويكون في الحركة والحرف أيضًا. وقد أطال ابن جني في ذلك وفصله ونقله السيوطي كاملا. [الخصائص ٣/ ٨٦، الأشباه ١/ ١٧١، الرصف/ ٢٤٠].

وفي النهاية نجد أن المصنف قد اختصر رأيه بتعريفه وأمثلته؛ فكل ألف نتجت من إشباع الفتحة قبلها فهي ألف الإشباع، كما أنه لم يقيده بضرورة الشعر. وسيأتي مزيد بيان لشواهد الواو والياء، كل في موضعه.

كما تنبغي الإشارة إلى أنني قصرت الحديث عن مطل الحركات، وسيأتي الحديث عن مطل الحروف في ألف المدِّ عند المصنف في الألفات التالية. =

فهي كلُّ ألفٍ وَلِيَتْ فتحةً؛ نحو: [ألف][1] هذه وهذا[2].

[٢٧] وأمَّا الألف التي تنقلبُ عن ياءٍ مكسورةٍ[3]: فهي لفظُ [طائِيّ]؛

= وأخيرًا : هل هناك فرق بين المطل والإشباع؟!

وأقول: الذي يبدو لي من كلام النحاة وعباراتهم؛ حيث يذكرون الإشباع أولا ثم المطل بعده، أن المطل هو النتيجة الصوتية لعملية الإشباع فالمتكلم يشبع أولا الحركة – أو الحرف – بزيادة الكم الصوتي للحركة أو الحرف وتكون المحصلة النهائية الناتجة هي المطل؛ كما أن التقصير – عكس المطل – هو المحصلة النهائية للحذف الذي هو اختزالٌ لكمِّ الحركة أو الحرف. والله تعالى أعلم.

(١) سقط في د.

(٢) الوصف الذي ذكره المصنف لهذه الألف ينطبق على ألفي (هذا)، و لكن الراجح أنه يعني الألف الثانية منهما؛ لأن قوله (هذه) ليس فيه إلا ألف واحدة هي المقابلة للألف الأولى من (هذا) كما أنه سيذكر أن الألف و الذال في (هذا) هما اسم الإشارة.

وفي ألف عماد كناية المبهم رجحت أنه يعني الألف في كل من (ذا) و (تا) و هذا يجعلنا نؤكد أن المقصود هو الألف الأولى و ليست الثانية، الله تعالى أعلم.

(٣) [٢٧ – ألف منقلبة عن ياء مكسورة [مكسور ما قبلها]:

و لعل هذه الألف هي التي قصدها ابن خالويه بقوله: ألف الإدماج؛ قال: و ألف الإدماج منقلبة عن ياء. كما نجد عنده أيضا: " ألف تبدل من ياء المتكلم ". [الألفات لابن خالويه / ١٦، ١٧ بتحقيق د/ البواب]

و قد نص ابن الدهان على الألف التي تبدل من الياء في نحو: يمانٍ و شآمٍ... [راجع الفصول في العربية/ ٨٤] وإذا كانت هذه هي ياء النسب؛ فإن بعض العلماء يشير إلى انقلاب ياء التصغير ألفا كذلك؛ من ذلك ما أشار إليه الدكتور / عباس أبو السعود من أن ياء التصغير قد أبدلت ألفا في ثلاثة ألفاظ مسموعة، و هي: دآبة، و شأبة، و هدهد؛ حيث قيل في تصغيرها: دوابة، و شوابة، و هُداهد؛ بضم أول كل منها، و القياس: دويِّبة و شويِّبة، و هديهد؛ فأبدلت ياء التصغير في كل منها ألفا قصدا للتخفيف. [راجع: أزاهير الفصحى في دقائق العربية للدكتور عباس أبو السعود / ٣٣٣، ٣٣٤].

و قد ورد عند المصنف في عدِّه للألفات: ألف منقلبة عن ياء مكسور ما قبلها، وهنا – في التفسير – جعل المصنف الكسر للياء نفسها، بقوله: ألف منقلبة عن ياء مكسورة، وقد حاولت البحث عن إمكانية تطبيق هذين المصطلحين؛ فوجدت أن ما ذكره في العدِّ – ألف منقلبة عن ياء مكسور ما قبلها – ينطبق على ما يأتي: أولا: الألف المنقلبة عن الياء المكسور ما قبلها:

١ – الألف المبدلة من ياء المتكلم في النداء والندبة وفي غيرهما؛ نحو: ياء يا ويلتا، ويا حسرتا، و يا أبتا، فالمعروف أن هذا أحد الوجوه في صور ياء المتكلم عند النداء والندبة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه:١٤] كذا قال الفراء [راجع معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٦، ١٧٧، و راجع شرح عيون الإعراب للمجاشعي/ ٢٦٢، ٢٦٣]. =

نسبةً إلى][1] طيء، ونحوها، ورضا[2].

[٢٨] وأما ألف الإدْخَالِ[3]:

= ٢- الألف المبدلة من الياء في بعض الجموع؛ نحو: خطايا ومدارى ومعايا؛ قال السيوطي: «الجموع تستثقل فإذا كان فيها ياء خففت؛ إما بالبدل كما في مدارى ومعايا... إلخ» [الأشباه و النظائر ٢/ ١٤٩].

٣- الألف المبدلة عن إحدى ياءي النسب في نحو: يماني وشآمي وتهامي؛ قال السيوطي: «الألف – في هذه الكلمات – فيه عوض من إحدى ياءي النسب، ولذا لا يجمع بينهما» [الأشباه والنظائر ١/ ١٣٨، وراجع شرح ملحة الإعراب/ ٢٤٧]. وقال السيوطي في بيان هذه الحالة مبينًا موضع هذا البدل بقوله: «وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة؛ كقولهم: يمنيّ في يماني، وفي شاميّ: شآمي... ولأجل كون هذه الألف عوضا من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذًا في الشعر...» [الهمع ٦/ ١٧٥- ط الكويت].

ولعلها المقصودة بتمثيل المزني بـ (طائي) فالألف عوض عن إحدى ياءي النسب وما قبلها مكسور؛ فالمقياس في (طائي):طيئ.[الهمع ٦/ ١٦٠- ط الكويت].

٤- المبدلة عن ياء في نحو المصدر:هدى، رضى، إذ ما قبل الياء مكسور وفي المصدر تصير: رِضَى وهدًى... وينطبق على تمثيله بـ (رضا) بالألف، إذا صحت هذه الكلمة مع عدم وضوحها في النسختين، و تجدر الإشارة إلى أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل الياء فتحة و الياء ألفا؛ فيقولون: رضَا، و بقَا. ثانيًا: الألف المنقلبة عن الياء المكسورة:

أما توجيهه على أن الألف مبدلة من الياء المكسورة فيتحمل أن يكون:

١- الألف [الهمزة] المبدلة من الياء في نحو: كتائب وفضائل وصحائف؛ إذ هي في الأصل: كتايب وفضايل وصحايف... والياء فيهن مكسورة؛ وتقلب همزة، ونحوها في: بائع وبائد، اسمي فاعل والأصل: بايع وبايد، مع مراعاة أنه لا يفرق بين الهمزة والألف في العد.

(١) وقوله: (طيئ وطائي) غير واضح في ت، د، و يحتمل أن تكون: ظبيّ وظبائي، فتكون الألف مبدلة من ياء النسب، وهي مثل: طيئ وطائي، وريّ ورازي، وهو محتمل، ويؤيده ما نصَّ عليه الصرفيون في ذلك. [راجع شرح ملحة الإعراب/ ٢٤٨]. والراجح من المصطلحين هو ما أثبته أنها ألف مبدلة عن ياء مكسور ما قبلها، وقد يعني بها أيضا ألف الإبدال من ياء المتكلم، وقد يعني بها ألف البدل من ياء النسب وكلاهما محتمل على ما تقدم بيانه والله تعالى أعلم.

(٢) في ت، د: نحو ها و رصا (وغير واضحة في الأصل) و المثبت أقرب للرسم في المخطوطات، وتقدم قبل قليل أن بعض العرب يجعل كسرة ما قبل الياء فتحة و يقلب الياء ألفا؛ كما في رضا و بقى.

(٣) **[٢٨ – ألف الإدخال]:**

كذا عند المصنف، وسماها المالقي ألف الفصل وجعل من أقسامها الألف الفاصلة بين الهمزتين؛=

= استثقالا، وبنحوه قال ابن هشام وهي عنده جائزة لا واجبة. [الرصف/ ٢٥، المغني مع الأمير ٢/ ٤٠].

ولتوسط هذه الألف بين الهمزتين سماها النضر بن شميل ألف الواسطة. [البلغة/ ١٦٠] و كذلك دار مصطلح ألف الإدخال كثيرا في كتب القراءات، و يأتي حديث علماء القراءات عليه في أبواب الهمز و اتقاء همزتين؛ كما في [الوافي في شرح الشاطبية / ٩٠، و ما بعدها، الإيضاح لمتن الدرة / ٣١]

وتقدم أول الألفات نصُّ سيبويه على أن من العرب من يدخل بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا وعلله بأنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا بينهما بالألف. [الكتاب ٣/ ٥٥١].

وقد ذكر ابن منظور هذه الألف ووظيفتها عنده الفصل بين ألف الاستفهام أي همزتين مجتمعتين، ولم يسمها. [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٣٠] كما خصَّ هذه الألف بكلام طويل في مناقشة أحوال الهمزة، ومن ذلك اجتماع همزتين بمعنيين وذكر اختلاف النحويين في ذلك، فنقل عن المبرد الخلاف في هذه الحالة، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦] قال المبرد: «من القراء من يحقق الهمزتين فيقرأ: «أأنذرتهم» قرأ به عاصم وحمزة والكسائي، وقرأ أبو عمرو: «آنذرتهم» مطولة... وكذلك قرأ نافع وابن كثير ويعقوب بهمزة مطولة، وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بألف بين الهمزتين، وهي لغةٌ سائرةٌ بين العرب..

وقال الزجاج: زعم سيبويه أن من العرب من يحقق الهمزة ولا يجمع بين الهمزتين وإن كانتا في كلمتين، قال: وأهل الحجاز لا يحققون واحدة منهما. وكان الخليل يرى تخفيف الثانية، فيجعل الثانية بين الهمزة والألف، ولا يجعلها ألفًا خالصة... وكان غير الخليل يقول بتخفيف الأولى...قال سيبويه: وإلى ذلك ذهب أبو عمرو بن العلاء... قال الزجاج: وقول الخليل أقيس، وقول أبي عمرو جيدٌ أيضًا. [اللسان/ الهمزة ١٤/ ١٨، ١٩ باختصار].

إذن فوظيفة ألف الإدخال واضحةٌ من كلام المصنف وغيره، وقرر السيوطي أن هذه الألف حاجز بين الهمزتين خففهما لاستثقال العرب الجمع بينهما، وقدَّرها بألف تامة بالإجماع. [الإتقان ١/ ٩٨] وقد ذكر النحاة أحكام التقاء همزة الاستفهام بكلمة تبدأ بألف بكلام طويل سأحاول إيجازه فيما يأتي:

أولا- دخول ألف الاستفهام على ألف الوصل: تثبت ألف الاستفهام وتسقط ألف الوصل؛ قال في وجوه النصب: «التقفت ألف الوصل بألف الاستفهام». [الإتقان ١/ ٩٨ وما بعدها، الأزهية/ ٣٣، الجمل المنسوبة/ ٢٣١، معاني الحروف/ ٣٤، الرصف/ ٢٥، وجوه النصب / ٢٠٧].

ثانيا- دخول ألف الاستفهام على ألف القطع: أوجزه الرماني على النحو التالي: قال: جاز لك أربعة وجوه: أحدها: أن تحقق الهمزتين. الثاني: أن تحقق الأولى وتلين الثانية. والثالث: أن تحقق الهمزتين وتدخل بينهما ألفًا. والرابع: الفصل بالألف مع تليين الهمزة الثانية.

وفصَّل الهروي هذه المسألة تفصيلا أشار فيه إلى شروط هذا الدخول وما ينتج عنه من تغييرات، وبيانه:

أ- إذا كانت ألف القطع مفتوحة ففيها ثلاث لغات:

١- همزهما معًا مقصورتين.

٢- إدخال ألف مع تحقيق الهمزتين. =

فهي ألف الإِقْحَامِ[1] بين ألفِ الاستفهامِ وألفِ الكلمةِ إذا خُفِّفَا؛

= ٣- إدخال ألف مع تليين الثانية.
ب- إذا كانت ألف القطع مضمومة ففيها أربع لغات:
الأولى و الثانية: كالسابق في المفتوحة.
الثالثة: قلب ألف القطع واوًا مضمومة؛ نحو: أوكرمك؟
الرابعة: إدخال الألف مع قلب ألف القطع واوًا مضمومة؛ نحو: آوُكرمك؟
ج- إذا كانت ألف القطع مكسورة ففيها أربع لغات:
الأولى و الثانية - كالأوليين في الحالات السابقة.
الثالثة: قلب ألف القطع ياء مكسورة؛ نحو: أينك؟
الرابعة: إدخال ألف مع قلب ألف القطع ياء مكسورة؛ نحو: آينك؟
ويمتنع إدخال الألف إذا كانت ألف القطع مفتوحة وبعدها ألف؛ نحو: آآمنت؟ وذلك لما فيه من اجتماع أربع ألفات بإدخال ألف للفصل، قال الهروي: «وذلك خروجٌ عن كلام العرب فأسقطوا الألف من بين الهمزتين اللتين بعد الثانية منهما ألف؛ كراهة الجمع بين أربع ألفات». [الأزهية ٣٤-٤١].
ثالثا: دخول ألف الاستفهام على ألف لام المعرفة:
تهمز الأولى وتُمَدُّ الثانية لا غير. وذلك لمنع التباس الخبر بالاستفهام. [الأزهية/ ٤١، ٤٢حروف المعاني/ ٣٤]
وقد وردت القراءات القرآنية بأكثر تلك الوجوه. راجع تفصيله وشواهده في [الإتحاف/ ١٢٨، الأزهية/ ٣٣-٤٤، الإيضاح لمتن الدرة / ٣١، وما بعدها، التيسير للداني/ ٣١ وما بعدها، جواهر الأدب للإربلي / ٧، ٨، ١٦، معاني الحروف/ ٣٤-٣٦، الوافي في شرح الشاطبية / ٩٠ وما بعدها].
(١) وقوله: «الإقحام»: قلت: تقدم أن صاحب وجوه النصب أطلق ألف الإقحام على ما يقابل ألف الإشباع عند المصنف ومثل لها بكلمة العقراب. [وجوه النصب/ ٢٢٠، وراجع ألف الإشباع فيما تقدم من الألفات].
وقد أفاض الهروي في بيان هذا المصطلح وبيّن أنه يعني الزائد في الكلام، والذي لو لم تجيء به لكان الكلام تامًّا؛ قال: «وحروف الإقحام خمسة:
١- الواو: وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات:١٠٤].
قال: المعنى: ناديناه، والواو فيه مقحمة...» وحدَّد ذلك بمواضع فلا تقحم الواو إلا مع (لما) و(حتى) ومع غيرهما شاذ.
٢- لام الإضافة: وحدَّده في النفي والنداء؛ كقولهم: لا أبا لك، ويا بؤس للحرب، قال الهروي: اللام فيهما مقحمة ولم يبطل معنى الإضافة.
٣- هاء التأنيث؛ نحو: يا طلحةَ، يا أميمة، عند الترخيم؛ فالمراد: يا طلحَ، ويا أميمَ، فأقحم الهاء وأجراها مجرى ما قبلها في الحركة لأنه لم يعتد بإدخالها.
٤- تكرير الاسم؛ نحو: يا تيم تيم عدي... قال الهروي:... فأقحم الثاني. =

كقولك: آآئذا؟[1]، وآآأنت؟[2].

[٢٩] وأما ألف الصِّلَةِ[3]:

= ٥- ذكر المضاف على طريقة التوكيد، ومنه قول الشاعر[من الطويل]:

كما شرقت صدر القناة من الدم

[الكتاب ١/ ٢٥، المخصص ١٧/ ٧٦، راجع الأزهية/ ٢٣٤ وما بعدها بتصرف كبير] قال الهروي: فأقحم الصدر.

(١) أمّا تمثيل المصنف فقد اقتصر فيه على حالتي فتح وكسر ألف القطع، وحدَّ لنا الحالة المشار إليها بتخفيف الهمزتين.

فقوله: «إذا»: ومنه قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [الرعد:٥] ونحوه قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٦٠] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف:١١٣] وإدخال الألف مع التخفيف هو قراءة قالون وأبي عمرو، وورد تسهيل الثانية عن أبي عمرو ونافع وابن كثير، والباقون يحققون الهمزتين، كما ذكر الداني وابن جني أن هشامًا يدخل بينهما ألفًا أيضًا.

وذكر الداني لذلك سبعة مواضع. [ينظر: الإتقان ١/ ٩٩، التيسير/ ٣٢].

ومن شواهد الشعر قول جامع ابن مرخية الكلابي [من الطويل]:

حُزُقٌ إِذَا مَا القَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً   تَفَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا

[الأزهية/ ٤٠، شرح ابن يعيش ٩/ ١١٩، شرح الشافية ٣/ ٦٤، شرح شواهد الشافية/ ٣٤٩، شرح شواهد المغني/ ٣٤٩، وجوه النصب/ ٢٠٨].

(٢) قوله: (آأنت) بهمزتين ومدة بينهما: واختلف القراء في هذه الحالة؛ قال الداني: «اعلم أنهما – الهمزتين – إذا اتفقتا بالفتح نحو قوله تعالى:﴿أأنذرتهم﴾[البقرة:٦]، وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠]... وشبهه – فإن الحرميين (نافعًا وابن كثير) وأبا عمرو وهشامًا يسهلون الثانية منهما- يعني بلا إدخال ألف بينهما.

وورش يبدلها ألفًا، والقياس أن تكون بين بين، وابن كثير لا يدخل قبلها ألفًا، وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها.

والباقون (عاصمًا وحمزة والكسائي وابن ذكوان) يحققون الهمزتين [التيسير/ ٣١، ٣٢، و الأزهية/ ٣٦، الإتقان١/ ٩٨، ٩٩ بنصه] ومنه قول ذي الرمة [من الطويل]:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ   وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

[الأزهية/ ٣٦، الخزانة ٤/ ٢١٥، الخصائص ٢/ ٤٥٨، شرح شواهد الشافية/ ٣٤٧، الكتاب ٢/ ١٦٨، اللسان/ الألف ١٥/ ٤٣٠، اللمع/ ١٠٨، وجوه النصب/ ٢٠٧].

(٣) **[٢٩ – ألف الصلة]:**

اختلفت دلالة مصطلح الصلة عند المزني، وسيأتي بحثه في (باء الصلة) فهناك أنسب لما يطلقه النحاة، أما هذه الألف والتي حددها المصنف بالفصل بين نون جمع الإناث ونون التوكيد؛ فقد سبق أن صاحب اللسان والمالقي أطلقا عليها الألف الفاصلة، وكذا فعل المرادي وابن هشام وغيرهم. =

فهي الألفُ التي بين [نونِ][1] جَميعِ التأنيثِ والنونِ الثقيلةِ[2]؛

= [الرصف/ ٢٥، اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨، المغني ٢ / ٤٠].

والذي يبدو أن الجميع قد تابعوا سيبويه في التسمية والتعليل؛ قال سيبويه مبينًا وجوب دخول هذه الألف: «وإذا أدخلت الثقيلة – نون التوكيد – في فعل جميع النساء قلت: اضربنانِّ... فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات؛ فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد...» [الكتاب٣/ ٥٢٦]

وأشدُّ تصريحا في تسمية هذه الألف وبيان وظيفتها قوله أيضًا: «وإذا أكدت الفعل المسند إلى نون النسوة فإن نون النسوة لا تحذف وإنما تبقى وتزاد ألف فاصلة بينها وبين نون التوكيد كراهية اجتماع النونات ولم تحذف نون النسوة خشية الالتباس» [الكتاب ٣/ ٥١٩].

فتبعه المذكورون سابقًا في إطلاقهم ألف الفصل أو الفاصلة، على حين تقدم إطلاق المزني (ألف الفصل) على الألف في نحو (كفروا وخرجوا).

وعلَّل المالقي دخول هذه الألف بكراهة اجتماع النونات للثقل، وهو مضمون كلام سيبويه.

أما مناقشة التسمية فإن بعضهم يطلقها على مسميات أخرى؛ فابن منظور مثلا يطلق ألف الصلة ويعني بها «ألف توصل بها فتحة القافية، وجعل منه قول الشاعر [من البسيط]:

بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا

وهي عنده تسمى ألف الفاصلة، قال: فوصل فتحة العين بألف بعدها، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] عنده أن الألف التي بعد النون الأخيرة هي صلة لفتحة النون، قال: «ولها أخوات في فواصل الآيات؛ كقوله عز وجل: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ و﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٥، ١٨] ويرى أن منها أيضًا فتحة هاء المؤنث؛ ومثالها: ضربتها ومررت بها. [راجع اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٧ وما بعدها] وتقدم أن كل هذا عند المصنف ألف الإشباع.

وقد فرق ابن منظور بين ألف الوصل وألف الصلة؛ قال: «والفرق بين ألف الوصل وألف الصلة أن ألف الوصل إنما اجتلبت في أوائل الأسماء والأفعال، وألف الصلة في أواخر الأسماء» [اللسان/ الألف/ ١٥/ ٤٢٧].

قلت: ولعل هذا هو ما قصده الفراء عندما احتمل أن تكون الألف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧] صلة لفتحة الشين وهو توجيه من ثلاثة ذكرها كما مثل لياء الصلة، بقول امرئ القيس [من الطويل]:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

[راجع معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢] وكل هذا عند المصنف من قبيل الإشباع.

وأخيرًا: لعل المصنف أطلق ألف الصلة لأنها يتوصل بها للنطق بالنونات والحيلولة دون اجتماعهن المستكره، والحذف المخل الملبس؛ فلما جيء بهذه الألف توصلنا إلى الجمع بينهن. أما إطلاق الآخرين فواضح أنه للفصل بين النونات.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سيأتي تفصيل النون الثقيلة عند ذكر المصنف لها في النونات.

نحو: اضربنانِّ(١).

[٣٠] وأما أَلِف مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ(٢):

---

(١) في د: ضربان، و هو خطأ.

(٢) [٣٠ - **ألف ما لم يسم فاعله**]:

ما لم يسم فاعله مصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح المبني للمجهول، وقد شاع الأول في كتاب الفراء، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [البقرة:١٧٣] قال الفراء: «وقد قرأ بعضهم: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ ولا يجوز هاهنا إلا رفع ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ و ﴿وَٱلدَّمَ﴾؛ لأنك إن جعلت ﴿إِنَّمَا﴾ حرفا واحدًا رفعت الميتة والدم؛ لأنه فعلٌ لم يسم فاعله..» [المعاني ١/ ١٠٢، و راجع أيضا: ١/ ١١٢، ١١٤، ٣٥٧، ٢/ ٢١٠].

ويبدو أن الجمهور يرجح مصطلح الكوفيين، فاستخدمه الرماني وكذا ابن الأنباري والهروي وابن كيسان والزجاجي والمجاشعي وابن عصفور. [معاني الحروف/ ١٤٥، شرح الألفات/ ٤٥٠، مختصر الألفات/ ٢٧، الأزهية/ ٢٩، الموفقي/ ١٠٩، شرح عيون الإعراب/ ٧٨، الجمل/ ٧٦، شرح الجمل١/ ٥٤٠، ٥٤١].

وفي كتاب «وجوه النصب» أطلق: ما لم يذكر فاعله، وأشار المحقق إلى أنه في نسخة أخرى: ما لم يسم فاعله. [وجوه النصب/ ٩٣، الجمل المنسوبة/ ١١٧، ١١٨]. وقد عدَّ بعضهم صيغ هذا البناء خمسًا؛ كما عند الهروي وهي:

١ - فُعِلَ؛ نحو: أُكِلَ. ٢ - أُفْعِلَ؛ نحو: أُكْرِمَ. ٣- أُفتُعِل؛ نحو: اُخْتُلِف. ٤ - انْفُعِل؛ نحو: انْطلِق. ٥ - استُفعِل؛ نحو: استخرج.

ويرى ابن الأنباري أنها أربع صيغ فقط؛ فاستبعد صيغة (فُعِل) ورأى أنها غير لازمة للبناء لما لم يسم فاعله، ولعله يعني ما لازمه صيغةً ولكنه سمى فاعله؛ نحو: سُقِط في يده، فُلج الرجل... ونحوه، والله تعالى أعلم.

كما رأى ابن الأنباري أن الألف في: استفعِل وافتُعِل وانفُعِل: ألفات وصل، وأنها في أُفعِل ألف قطع، وفي (فُعِل) نحو أُكِلَ: ألف أصل. [راجع الأزهية/ ٢٩، شرح الألفات/ ٤٥٠، مختصر في ذكر الألفات/ ٢٧، ٢٨].

حركة ألف ما لم يسم فاعله: وألف ما لم يسم فاعله ملازمة للضم في الابتداء؛ ألف وصلٍ كانت أو ألف قطع وعلل بعض النحاة ضم هذه الألف بقوله: «ليفرق بين ما سُمِّي فاعله وبين ما لم يسم فاعله» وهذا عند من يرى أن ما لم يسم فاعله فرعٌ محوَّلٌ عما سمي فاعله، وهناك مذهب آخر يرى أن ما لم يسم فاعله بناءٌ مستقلٌّ قائمٌ بذاته غير محوَّلٍ؛ كذا ذكر ابن عصفور و المجاشعي. [ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٤٠، ٥٤١، شرح عيون الإعراب/ ٧٨ وراجع شرح الألفات/ ٤٥١، ومختصر الألفات/ ٢٨، الأزهية/ ٢٩].

فنحو: أُكْرِمَ وأُضْرَبُ(١).

[٣١] وأما ألف عَلاَمَةِ النَّصْبِ(٢): فنحو:

---

(١) وأمثلة المزني: أُكرِم: بكسر الراء في الماضي وتحتمل الفتح في المضارع، أما قوله: أُضرَب، فإنما يحتمل فتح الراء، فقط، وعندها نجد أنه اعتبر ألف المخبر عن نفسه ألف ما لم يسم فاعله، وقد جمع ابن الأنباري بين المصطلحين فقال: «أما ألف المخبر عن نفسه فيما لم يسم فاعله فلا يكون إلا مضمومًا...» [شرح الألفات/ ٤٥١، المختصر/ ٢٧].

(٢) [٣١ - **ألف علامة النصب**]:

كذا عند المصنف، وبنحوه عند الحريري. [شرح ملحة الإعراب/ ١٠٠] وسمَّاها النضر بن شميل ألف الإعراب [البلغة/ ١٦١].

والحق أن العلماء قد اختلفوا في الإعراب بالحروف، واستفاض في الحديث فيه معظم النحاة منهم الأنباري والمبرد والزجاجي والمجاشعي وابن يعيش والسيوطي والمالقي. [ينظر: المقتضب ١/ ١٥٣، الإيضاح/ ١٣٠،وما بعدها، الإنصاف / المسألة ٣، ١٧، أسرار العربية/ ٢٣ وما بعدها، الرصف/ ٢١ وما بعدها، شرح عيون الإعراب/ ٤٨، وما بعدها، شرح المفصل ١/ ٥١، والأشباه والنظائر ١/ ١٨٨ وما بعدها الهمع ١/ ١٢٥].

حتى إن السيوطي جمع فيها اثني عشر مذهبًا، وسأحاول إيجازها فيما يأتي:

١ - أنها حروف إعراب والإعراب مقدرٌ فيها، نسبه المالقي إلى سيبويه وقال: بمعنى أنها حروف يحل فيها الإعراب إلا أنه لا يظهر فيها ولا يقدر» وكلامه بعدم التقدير مخالف لجمهور الناقلين عن سيبويه، ونسبه المبرد والمجاشعي إلى سيبويه أيضًا، ونسبه السيوطي إلى سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وفي الإنصاف نسبه للبصريين عامة، ورجحه ابن مالك في التسهيل، واختاره ابن عقيل في شرحه على الألفية، و تفسيره: أن الأصل: قام أخوك – مثلا – فكرهت الضمة على الواو، فنقلت إلى الخاء بعد أن سلبت الخاء الحركة، وكذا: رأيت أخاك، أصلها: رأيت أخوك، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونحوه: مررت بأخيك، نقلت الحركة من الواو إلى الخاء بعد أن سلبت الخاء حركتها، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فعلى هذا يكون في الرفع نقلٌ للحركة وفي النصب قلبٌ للواو، وفي الجر نقلٌ وقلبٌ.

قال الدكتور عبد الفتاح سليم: «وليس في كتاب سيبويه رأي خاصٌّ له في الأسماء الستة، وإنما ما ذكره يتعلق بإعراب المثنى وجمع المذكر السالم؛ فلعلَّ الذين ذكروا هذا الرأي لسيبويه أجروه بقياس الأسماء الستة على المثنى والجمع؛ لَمّا كان يجمعها كلها الإعراب بالحروف لا بالحركات» [حاشية شرح عيون الإعراب/ ٤٨، شرح ابن عقيل ١/ ٤٥،الكتاب ١/ ١٤-١٨، الإنصاف/ مسألة١٧].

٢- أن الحروف هي الإعراب، والإعراب من مكان واحد، ذكره ابن مالك في الخلاصة ومال إليه ونسب إلى جمهور البصريين والأخفش في أحد قولين.

٣- أن هذه الحروف هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، ونسب إلى قطرب والزيادي والزجاجي،=

رأيتُ أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وذا مالٍ[1]؛

= ونسب إلى الفراء أيضًا. [أسرار العربية/ ٢٣، ابن يعيش ١/ ٥٢] وأفسده المجاشعي بأن حكم الإعراب أن يكون طارئًا على الكلم، وهذه الحروف من أَنْفُسِ الكلم.

٤ - أنها دلائل إعراب: ونسب إلى الأخفش، وأفسده المجاشعي بنحو السابق، وبأنه إن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب كان كقول سيبويه.

٥ - أن الإعراب عن مكانين بالحروف والحركات معًا؛ نسبه السيوطي إلى الكسائي والفراء، وفي المقتضب إلى جمهور الكوفيين، وقد وضح الدكتور عبد الفتاح سليم معنى الإعراب من مكانين بكلام جيد موجزه: أن الإجماع منعقد على الإعراب بالحركات في حال الإفراد (عدم الإضافة) والإضافة طارئة على الإفراد، مما يسوِّغ القول ببقاء الحركة على ما كانت عليه حال الإفراد، هذا في نحو: هذا غلامٌ، وهذا غلامك، ويقاس عليه الأسماء الستة حيث تبقى الحركات مع وجود الحروف؛ فدل على أنه معربٌ من مكانين. [حاشية شرح عيون الإعراب/ ٤٩، وكذا فسره الشيخ محيي الدين نقلا عن الكوفيين. [منحة الجليل ١/ ٤٥].قال المجاشعي بعد ذكره رأي الفراء: ويلزمه أن يكون لهذه الأسماء مَعْرَبَانِ، وهذا فاسدٌ بيِّنُ الفساد.

٦ - أنها حروف إعرابٍ وانقلابها إعراب، ونسب إلى الجرمي، وردَّه المجاشعي بحالة الرفع ولا قلب فيه وهو أول حالات الاسم، ومقتضاه كون هذه الأسماء مبنية في حالة الرفع ونفى القول به مطلقًا، على حين اختاره المالقي ووصفه بأنه الصحيح السهل الذي لا تكلف فيه؛ كما رأى أن مذهب سيبويه يرجع إليه على التحقيق.

٧- أن هذه الحروف حركات مشبعات، ونسب إلى الكوفيين والمازني، وردَّه المجاشعي بعدم جوازه في سعة الكلام. [لمزيد من التفصيل ينظر الإنصاف ١/ ٣٦ وما بعدها، شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٩٢ وما بعدها، الهمع ١/ ١٢٥-١٢٦ تحقيق شمس الدين] والذي يعنيني هنا الإشارة إلى أن ظاهر اختيار المزني موافق لمذهب سيبويه كما يحتمل موافقة غيره مما يقترب منه في مضمونه، والحق أن الخلاف في مثل ذلك ليس وراءه طائل، فيكفي القول بأن هذه الحروف علامات إعراب كما فعل المصنف.

(١) قوله: «أباك... ذا مالٍ»: قلت: وأما ما مثل به المصنف فهو باب الأسماء الستة والملاحظ أنه عدَّها خمسًا، ويتأكد مذهبه فيها بأنها خمسة عدُّه لها كذلك في واو علامة الرفع وياء علامة الخفض، وبعضهم يعدها ستة، والسادس عندهم: كلمة (هن) كذا ذكر ابن مالك وتبعه شراح الألفية، وهو اسم لما يستقبح ذكره، وقيل: للعورة مخصوصٌ بها، واستحسن الناظم النقص فيه وإعرابه بالحركات، ولعل إغفال المزني له هنا إشارة إلى استحسانه لغة النقص فيه، والله أعلم.

بل إن الفراء أنكر جواز إتمامه فلعل المزني تبعه في ذلك، كذا ذكر ابن عقيل عن الفراء. [شرح ابن عقيل ١/ ٤٩].

تبقى الإشارة إلى أن هذه الأسماء تعرب بالحروف ولها شروط عامة؛ كأن تكون مضافة، لغير ياء المتكلم، مكبرة، مفردة. وشروط خاصة؛ نحو: أن تكون (ذو) بمعنى صاحب، وأن تخلو (فو) من الميم،=

فهذه الألفُ علامةُ النصبِ هاهنا[(١)].

[٣٢] وأما أَلِفُ القَسَمِ[(٢)]:

فهي أَلفُ: آللهِ [إِنَّك لظالمٌ][(٣)]، وأيمُ [الله][(٤)] وأيمنُ الله[(٥)].

=وفي إعرابها إضافة إلى الإعراب بالحروف:لغتان أخريان: النقص وهو الإعراب بالحركات فقط مع حذف الحروف، والثانية القصر وهو إلزامها الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا. وكلٌّ ورد عن العرب. [ينظر شرح ابن عقيل١/ ٤٩ وما بعدها، والهمع١/ ١٢٦- تحقيق شمس الدين].

(١) قلت: وفيه تأكيدٌ على اختياره في ماهية حروف الإعراب؛ وقد جمع بين قولى الأخفش والجرمي، فوافق الأول في أنها دلائل إعراب، ووافق الثاني في أن انقلابها إعراب؛ كما سيأتي تصريحه بذلك في الواو علامة الرفع في الواوات.

(٢) [٣٢ - ألف القسم]:

لم يذكر النحاة أن في حروف القسم الألف، مما يدل على عدم أصالتها عندهم في باب القسم. [راجع على سبيل التمثيل:الموفقي لابن كيسان/ ١٢٣، شرح الملحة للحريري/ ١٣٤] ويبدو من كلام المزني أن ألف القسم عنده أصلٌ بذاتها وليست نائبة عن غيرها، على حين يرى آخرون غير ذلك، وهو مفهوم كلام المالقي؛ قال: «أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورة وممدودة؛ نحو قولهم: أَللهِ لأفعلن، وآلله لأفعلن، وينبغي أن تكون عوضًا من باء القسم وحدها، معاقبة لها خاصة من بينَ سائر حروفَ القسم؛ لأنها الأصل فيه وفي غيره، ومن جعلها عوضا من حروف القسم مطلقًا فغالط...» [الرصف/ ٥٣].و بنحوه قال المرادي في باب الهمزة، و أكد ما ذكره المالقي فيما سبق، ثم طرح الخلاف في الجار للاسم المقسم به بعد الهمزة؛ فذكر أن مذهب الأخفش أن الجر بالهمزة؛ لكونها عوضا عن الجار، و اختاره ابن عصفور، كما ذكر أن غير الأخفش يرى أن الجر بالحرف المحذوف الذي جيء بالهمزة عوضا عنه، و ذكر أنه اختيار ابن مالك. [الجنى الداني / ٣٣، ٣٤].

ويرى أبو حيان أنه ليس شيء من حروف القسم نائبًا عن الآخر [البحر ٦/ ٣٢٢] وسيأتي تفصيل هذه المسألة في باء القسم؛ إذ هناك أنسب لذلك. ويبدو أن المصنف أشار بأمثلته إلى أمور ستأتي في التفصيل التالي:

١- أن ألف القسم تكون مقصورة وممدودة على نحو ما صرح به المالقي؛ على حين نرى الزجاجي يجعل الألف الممدودة ألف استفهام، وهي عنده عوضٌ من الخافض. [الجمل للزجاجي/ ٧٢] كذلك أقرَّه البطليوسي في نحو: آلله لتخرجن؛ فقرر أنها ألف استفهام عوضت من الخافض. [الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٠٣].

(٣) سقط في د.

(٤) سقط في د.

(٥) قوله: «أيم الله، وأيمن الله» وهو الأمر الثاني: وتقدم أنه لم يذكرهما في ألف الوصل، ذاهبًا بذلك مذهب الكوفيين في أنها ألف قطع، وانفرد بتسميتها ألف القسم وهو راجعٌ أيضًا إلى الكوفيين؛=

[٣٣] وأما ألف الأمر[1]:

= حيث يرون أنها جمع يمين، وبذلك تكون الهمزة مستقلة، واعتبرها البصريون اسمًا مفردًا موضوعًا للقسم، وهو مأخوذ – عندهم – من اليمن والبركة، واختار مذهب الكوفيين ابن كيسان وابن درستويه، واختار مذهب البصريين الهروي والزمخشري وابن يعيش وابن مالك وابن عقيل والمالقي. [الأزهية/ ٢٦، ٢٨، ابن يعيش ٩/ ٩٢، ٩٥، ابن عقيل ٤/ ٢٠٨، الرصف/ ٣٩]. وينبني على إفرادها أو جمعيتها الخلاف في ألفها، وفي نقل السيوطي عن تعليقة ابن النحاس إشارة لهذا الخلاف؛ قال: «اختلف النحاة في (أيمن الله) هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع؟ وينبني على هذا الخلاف خلافٌ في همزتها، أهي همزة قطع أم همزة وصل؟...» [الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨]... وقد عرض الأنباري هذه المسألة في الإنصاف [المسألة ٥٩].

وأشار إلى مذهب الكوفيين ابن فارس و مال إليه. [الصاحبي/ ١٠٨]. ويرى الزجاجي أن (أيمن) حرف جر خلافًا للجمهور. [الجمل/ ٧٣، ٧٤] وأكد البطليوسي أن ألف (أيمن) ألف وصل. [الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٠٤] وقد أطال المالقي في ردِّ مذهب الفراء – والكوفيين – في هذه الألف محتجًّا بسقوطها في الدرج وكسرها في لغة بعضهم. [الرصف/ ٤٢، ٤٣].

وفي أصل هاتين الكلمتين قال الهروي: «واعلم أن الأصل: أيمن وأيم محذوفة اللام وقد حكى يونس أن من العرب من يكسر ألف (أيم)... وأما (أيمن الله) بالنون فبفتح الألف لا غير». [الأزهية/ ٢٨]. وكذا حكاه ابن يعيش وحكى عددًا من اللغات فيها. [ابن يعيش ٨/ ٣٥ وما بعدها، ٩/ ٩٢، ٩٥] وهما خاصان بالقسم، وعند كثير من النحاة أن ذلك سبب شبههما بالحروف مع أنهما أسماء لعدم تمكنهما، ولذلك فتحت ألفه ولزمت نونه الرفع. [راجع الأزهية/ ٢٨، ابن يعيش ٩/ ٩٥، اللسان ١٧/ ٣٥٤، المنصف ١/ ٦١، والهمع ٤/ ٢٣٨ - ط الكويت].

(١) [٣٣ - ألف الأمر]:

سيأتي مناقشة مصطلح الأمر عند كلام المصنف عن لام الأمر في باب اللامات. وألف الأمر مصطلح شائع عند النحاة كما عند الهروي وابن الأنباري والنضر بن شميل وصاحب وجوه النصب والمالقي وبحرق اليمني والشيخ أحمد الرفاعي.

ولكن الملاحظ أن المصنف قد أفرد لها مصطلحًا خاصًّا بها؛ على حين أنه ورد عند كثير من النحاة ضمن الحديث عن ألف الوصل بالنسبة لنحو (اضرب) وألف القطع لنحو (أكرم) وألف السنخ كما عند صاحب وجوه النصب، مما دعا أستاذي الدكتور محمد عامر أن يتساءل عن الفرق بين ألف الأمر وألف الوصل في استفعل ونحوه؟ وأجاب بأن الفرق يكمن في ثبات ألف الوصل في الماضي، وأقول: والفرق الرئيس يكمن في دلالة الصيغة التي أضفاها المصنف على الألف، فبدونها لا تدل الصيغة على الأمر، ولذلك جمع تحتها ألفين: الوصل في نحو: (اضرب) والقطع في نحو: (أكرم) مراعاة لدلالة الصيغتين على الأمر، والله تعالى أعلم. [الأزهية/ ٣١، شرح الألفات لابن الأنباري / ٤٤٦، مختصر الألفات/ ٢٢، الرصف/ ٣٨، البلغة/ ١٦١، الجمل المنسوبة/ ٢٢٩، ٢٣٠، وجوه النصب/ ٢٠٤، ٢٠٥، شرح بحرق مع حاشية الرفاعي على اللامية/ ٦٤]. =

فإنما يؤتى بها له(١) إذا سكن الحرف الثاني في المستقبل، [وإذا تحرك(٢) الحرف الثاني في المستقبل](٣) لم يؤت بألف الأمر؛ كقولك: كلَّم يُكَلِّم، والأمر منه: كَلِّم؛ لأن ثاني الحرف(٤) في الاستقبال متحركٌ؛ تقول في الأمر من ضرب: اضرب؛ لأن الحرف(٥) الثاني في الاستقبال ساكنٌ، ومعرفةُ حركةِ هذهِ الألفِ بالحرفِ الثالثِ(٦) في الاستقبالِ؛

= وهذا يدل على بعض الأمور: أهمها:

١- ولع المصنف بالتفريع لأدنى فرق. ٢- اهتمامه بالدلالة أكثر من الصوت.

٣- دقة فهم المزني لدور الحرف في هذه الصيغة.

وعلل بعضهم الإتيان بالألف دون غيرها من الحروف بأنها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى، وعللت زيادتها بدفع الابتداء بالساكن، أفاده الشيخ الرفاعي. [حاشية الرفاعي على شرح اللامية/ ٦٥].

وقوله: «إذا سكن»: تفسيره قال الشيخ الرفاعي: إن الحرف الذي يتدأ به لا يكون إلا متحركًا؛ لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته كباء بكر، أو على حركة مجاورة كميم عمرو، أو على لينٍ قبله يجري مجرى الحركة؛ كباء (دابة) فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم... وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن...»... وقد أفاض الشيخ في دفع الابتداء بالساكن و رد حجج القائلين به. [حاشية الرفاعي/ ٦٥، الرصف/ ٤٠، المختصر/ ٢٢] وقد شذ عن هذه الصيغة بعض الأفعال؛ نحو: (خذ ومر ونحوه) وقد ورد فيه الصيغتان.

(١) فى ت: له لا، و في د: له إلا، و كلاهما خطأ، و لا يناسب المراد هنا.

(٢) قوله: «إذا تحرك...»: زالت عِلَّة وجود الألف وهي سكون الثاني بعد حذف حرف الاستقبال فلا حاجة إلى الألف على ما تقدم في الفقرة السابقة؛ قال ابن الناظم: «وإن لم يسكن – ثاني الفعل – اقتصر على الحذف» [شرح اللامية/ ٣٧].

(٣) سقط في ت.

(٤) قوله: «ثاني الحرف»: قلت: كذا في النسختين وقد جعلها المحققان: «حرف» ولفظ النسختين صحيح من ناحية أنه مليء بالمصطلحات الكوفية، وقد وجدت الكوفيين يطلقون كلمة (الحرف) على أي كلمة اسمًا أو فعلا أو حرفًا، من ذلك ما شاع عند الفراء في معانيه، ومنه: عند قوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [البقرة:١٨] قال: «... ولو نصب على الشتم مثل الحروف في أول سورة البقرة في قراءة عبد الله: «وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ صمًّا بكمًا عُميًا» لجاز [المعاني١/ ١٠٠، وراجع كذلك المعاني ١/ ١٠٤] وأكد هذا المعنى محقق معاني الفراء في الحاشية، وتقدم طرفٌ منه في ألف الأداة.

(٥) في د: حرف (منكرة).

(٦) قوله: «ومعرفة حركة... الثالث»: في د: الثاني، قلت: وإنما عني المصنف عين الفعل، وهو الحرف الثاني من الأصول (فعل) وربما أوهم الخطأ؛ فالشائع أن معرفة الحركة هنا يكون بالثالث في=

فإن كان مكسورًا[1] أو مفتوحًا فألفُ الأمرِ مكسورٌ، وإن كان مضمومًا[2] فألفُ الأمرِ مضمومٌ،

وإن [كان][3] أولُ المستقبل مضمومًا[4] وثانيه ساكنًا فألف الأمرِ مفتوحٌ؛

= المستقبل كما في ت، ط، وليس المصنف بدعًا في ذلك؛ فقد نصَّ عليه غيره؛ كابن الأنباري؛ قال: «... ألف الوصل مبنيَّةٌ على عين الفعل لا غير». [مختصر الألفات/ ٢٣ بتصرف].

وهنا سؤال: لِمَ لمْ تفتح مع مفتوح العين كما كسرت مع الكسور وضمت مع المضموم؟ وقد أجاب النحاة عن ذلك بكراهة التباس الأمر بالخبر في مثل: اقرأ، وأنا أقرأ، كذا نصَّ عليه ابن الأنباري [المختصر/ ٢٢] وأورده الشيخ الرفاعي [حاشية الرفاعي/ ٦٦].

ومذهب سيبويه في ألف الوصل (الأمر هنا) أنها زيدت متحركة ابتداءًا بها حركت به من كسرة أو ضمة ومذهب الجمهور غير سيبويه هو المذكور من بناء حركتها على حركة عين الفعل في الاستقبال.[حاشية الرفاعي/ ٦٦].

(١) قوله:(مكسورًا...إلخ): مذهب البصريين أنها كسرت على أصل التقاء الساكنين، كذا نسبه ابن الأنباري [المختصر/ ٢٢].

ونسبه السيوطي في الهمع إلى بعضهم. [الهمع ٣/ ٤٦٤] وشذَّ عنه ما إذا كان الكسر عارضًا والضم هو الأصل فتبقى مكسورة في نحو: (ادعي) ياهند؛ فالأصل: ادعوِي؛ فاستثقلوا الضمة مع كسر الواو؛ فأتبع ما قبلها كسرة، وقلبت الواو ياء تخفيفًا؛ كذا أفاده المالقي. [الرصف/ ٤٢].

(٢) وقوله: «مضموم»: وذلك للمناسبة لاستثقال الانتقال من كسر إلى ضم وسبق أن هذا مذهب الجمهور غير سيبويه، ونص عليه ابن الأنباري وابن يعيش والشيخ الرفاعي. [المختصر/ ٢٥، شرح المفصل ٩/ ١٣٧، حاشية الرفاعي/ ٦٥] .

وينبغي الإشارة إلى أن قوله: «فإن كان مضمومًا» ليس على إطلاقه، وإنما ذلك مقصور على ما كان الضم لازمًا لعينه في المستقبل؛ فإذا لم يكن كذلك لم تضمَّ وبقيت ألف الأمر مكسورة؛ فمثلا إذا ضمت عين الفعل لاتصالها بواو الجماعة فإنه ضم عارضٌ غير لازم؛ نحو: امشوا واقضوا؛ قال ابن يعيش: «إنما استثقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها [أي في نحو: امشيوا واقضيوا] فحذفوها فبقيت ساكنة وواو الضمير بعدها ساكن؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لتصحَّ الواو الساكنة؛ فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت عليه. [ابن يعيش ٩/ ١٣٧]. وهناك تفصيل وبيان لسبب بناء حركة ألف الأمر على عين الفعل دون حرف الاستقبال أوالفاء أوالـلام، تقدم في ألف الوصل. [وراجع المختصر/ ٢١].

(٣) سقط في ت.

(٤) قوله: «أول المستقبل مضمومًا...»: انتقل إلى ألف الأمر من الرباعي، وتقدم أن معظم النحاة عرض لها ضمن ألف القطع، وكذا غيرها من الألفات ولكن المصنف يغلب جانب الدلالة على الجانب الصوتي كما تقدم في أول هذه الألف. واشترط سكون الثاني [فاء الفعل] احترز به عما تحركت=

نحو: أَكْرِمْ...، ونحوه[1].

[٣٤] وأما [ألف][2] المَعْرِفةِ[3]: فهي التي مع اللَّامِ[4]؛

= فاؤه؛ نحو (أقام – أعاد... ونحوه) فالأمر منه أقم أعد، فلماذا يعدُّها المصنف؟! وقد وجدت أن ألف الأمر في الرباعي الذي ثانيه ساكن هي ألف الزيادة ولم يتوصلوا للأمر منه بألف الوصل لأن مضارعه سقط همزه للاستثقال؛ فإذا أريد بناء الأمر رُدَّ ما سقط ولا حاجة إلى جلب آخر. [حاشية الرفاعي/ ٦٥].

(١) قوله: «ونحوه»: قلت: وحاصل هذه الألف أنها تدخل في ضربين:

١- أفعِل: من الرباعي المزيد بألف القطع وهو قياس؛ نحو: أكرم، وألفه مفتوحة أبدا مع كسر ما قبل الآخر.

٢- ما كان ثلاثيًا وسكن الحرف الذي يلي حرف المضارعة فيتوصل إليه بألف وصلٍ؛ نحو: اضرب. وتقدم ضبط حركتها.

[راجع: الأزهية/ ٣٢، ٣٣، الرصف/ ٣٨ وما بعدها، مختصر الألفات/ ٢٠ وما بعدها، ابن يعيش ٩/ ١٣٧ وما بعدها، الجمل المنسوبة / ٢٢٩، ٢٣٠، الهمع ٤/ ٤٦٢، حاشية الرفاعي على شرح بحرق/ ٦٤ وما بعدها، شرح ابن الناظم على اللامية/ ٢٦، ٢٧، دروس التصريف/ ١٢٦-١٢٩، الهمع ٦/ ٣٥ - ط الكويت].

(٢) سقط في د.

(٣) [**٣٤ - ألف المعرفة**]:

كذا عند المصنف، وسماها الثعالبي ألف لام المعرفة، وسماها ابن فارس: ألف التعريف ولامه، وسماها في وجوه النصب ألف التعريف، أما الغالبية فيسمونها لام التعريف [سر العربية/ ٣٤٤، الصاحبي/ ١٠٣، الجمل المنسوبة/ ٢٤١، وجوه النصب/ ٢١٦] وفي اللسان: «الألف التي تدخل مع اللام للتعريف»، وهي ضمن ألفات الوصل [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٣٠].

(٤) قوله: «مع اللام» قلت: وفي هذه الألف مسائل منها:

١- هل هي وصل أو قطع؟ وتقدم بالتفصيل في ألف الوصل، وينبغي الإشارة هنا إلى أن المصنف قد انفرد بهذا الرأي؛ حيث جعلها ألف وصل، كما جعل أداة التعريف ثنائية؛ كما يبدو من تصريحه؛ مخالفًا بذلك النحاة في هذه المسألة.

٢- مذاهب العلماء في أداة التعريف:

اختلفت آراء العلماء على النحو التالي:

أ- الهمزة وحدها أداة التعريف: كذا نقله السيوطي في فن الأفراد والغرائب عن كتاب البسيط نقلا عن كتاب «الشافي» للمبرد؛ أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام. [الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧] قلت: وهو ظاهر قول المزني «ألف المعرفة» إلا أن كلامه فيما بعد صريح في ثنائية الأداء عنده. وربما احتج لهذا المذهب بأن أداة التعريف أحادية في=

= بعض الساميَّات؛ كالعبرية؛ الأداة فيها الهاء، وكثيرًا ما تتبادل الهمزة والهاء.

وقد أكَّد الفاكهي ذلك بقوله: «يحكى عن المبرد أن الهمزة للتعريف، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام...» [كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب/ ١٠ - ط الحلبي مصر ١٣٥١هـ].

ب- اللام وحدها للتعريف والألف للوصل: وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين من البصريين والكوفيين عدا الخليل، فالألف عنده معتدٌّ بها في الوضع إلا أنها زيدت للتوصل للنطق بالساكن. ولم تحرك اللام بالكسر خوف التباسها بلام الجر، ولا بالفتح لئلا تلتبس بلام الابتداء، أما الضم فالمانع منه عدم النظير في اللغة العربية، واختار مذهب سيبويه جمهور النحاة، حتى ادَّعى الزجاجي إجماعهم عدا الخليل كما تقدم، وبنحوه قال ابن جني والهروي والمالقي وغيرهم [اللامات/ ٢٠، الرصف/ ٤٠، المنصف ١/ ٦٥، ابن يعيش ٩/ ١٧، التخمير ٤/ ١٦٥] واحتج له بضعف الهمزة وسقوطها في الدرج وببعض اللهجات.

ج- الألف واللام معًا للتعريف: ونسب إلى الخليل، فالأداة عنده كلمة واحدة مبنيَّةٌ من حرفين بمنزلة هل وقد، والألف عنده أصلية من بنية الكلمة وهي ألف قطع عنده واستدل الخليل لمذهبه بقول الراجز:

دع ذا وعجِّل ذا وألحقنا بذلْ بالشحم إنَّا قد مللناه بجلْ

[نسب إلى غيلان في الكتاب ٢/ ٢٧٣، وغير منسوب في الكتاب ٢/ ٦٤، الأشموني/ ٩٣، لامات الزجاجي/ ١٧].

قالوا: ومراده: ألحقنا بالشحم، فلم تستقم له القافية فأتى باللام، ثم ذكر الألف واللام في ابتداء البيت الثاني فدلَّ على أن الألف من بناء الكلمة. [اللامات/ ١٧، ١٨].

وقد اختار ابن مالك مذهب الخليل ورجحه في التسهيل، وتقدم تفصيل كلامه ومناقشته في ألف الوصل، أما في خلاصته فذكر المذهبين ولم يرجح إلا إذا اعتبرنا ابتداءه بمذهب الخليل ترجيحًا له، قال ابن مالك [من الرجز]:

أل حرف تعريف أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط

وقد ردَّ بعضهم مذهب الخليل وقال بفساده، كما فعل الزجاجي والمالقي وغيرهما وسيأتي طرفٌ منه بعد قليل. [اللامات/ ١٨، ١٩، الرصف/ ٤٠ وما بعدها، الجنى الداني/ ١٩٣].

والبين من كلام المصنف أن أداة التعريف عنده ثنائية، وأن كلًّا منهما أصلٌ في تركيب الأداة، وسبق عدُّه لهذه الألف ضمن ألفات الوصل، فهل يمكن الجمع بين كون هذه الألف وصلا وكونها أصلية في التركيب ؟ ولعل ما يبدو من إيثار المصنف لجانب الدلالة يسوِّغ إطلاقه ألف المعرفة كما سوَّغ ألف الأمر وهي ألف وصل أحيانًا وألف قطع أحيانًا أخرى... وغير ذلك.

أما دلالتها على المعنى مع كونها وصلا، فقد وجهه الزجاجي إلى الخليل، قال: «ولم توجد ألف الوصل في شيء من كلام العرب تدلُّ على معنى، ولا وجدت ألف الوصل في شيء من كلام العرب تكون من أصل الكلمة في اسم ولا فعل ولا حرف؛ فيكون هذا - في أداة التعريف - ملحقًا به، وكيف تكون ألف الوصل من أصل الكلمة وقد سُمِّيت وصلا؟!... [اللامات للزجاجي/ ١٨-١٩]. =

كقولك : رجلٌ؛ [هو][1] [لـ][2] نكرةٍ؛ فإذا عَرَّفت قلت: الرجلُ، ومعنى الألف واللام – هنا – معنى ذاك..

[٣٥] وأما ألف الجَمْعِ[3]:

= والحقُّ أن هذا الكلام لا يتوجه على الخليل ومن تابعه؛ لأنهم لم يصرحوا بأن الألف للوصل، بل المنقول قولهم بأنها للقطع. ولكن يمكن أن يتوجه إلى المصنف هنا لأنه صرَّح بأنها للوصل، كما صرح بأنها للتعريف وأصلٌ في تكوين الأداة!! قلت: وجوابه أنه لا مانع من أن تكون هذه الألف للوصل وظيفة صوتية عامة، وفي بعض المواضع تؤدي وظيفة أخرى؛ كما سبق في ألف الأمر، وهنا لا مانع من كونها ألف وصل شاركت اللام في أداء وظيفة التعريف والدلالة عليه.

أما المأخذ الثاني بأن الألف التي للوصل لم يسمع أنها أصلٌ في الكلمة فجوابه عن رأي الخليل أنها ليست عنده للوصل ولم يصرح بهذا حتى يؤخذ عليهم، أما جوابه عن المصنف – وقد صرح بأنها للوصل – فلم يصرح بكونها أصلا في الكلمة لأن الأداة ليس لها أصل اشتقاق يعرف به زائد من أصلي، وإنما فحوى كلامه «معًا للتعريف» أن هذه الألف مكون أساسيٌّ في هذه الدلالة لدرجة الأصالة وإن لم ينصَّ عليها، وأيضًا ليس كلام الزجاجي مانعًا من كونها أصلا لأن اللغة مبناها السماع أولا، وإذا قلنا بأنها أصلٌ فقد أثبتنا سماعه، والمثبت مقدَّمٌ على النافي، فيكون كلام الزجاجي حجة للمصنف والخليل لا عليهما. هذا رأيي والله تعالى أعلم. وفي مضمون كلام بعضهم ما يشعر بأصالتها، ففي وجوه النصب قال عن لام التعريف: «تدخل مع الألف على الاسم منكورًا فيكون معرفة... صارت معارف بإدخال الألف واللام». [الجمل المنسوبة/ ٢٦٢، وجوه النصب/ ٢٣٨].

هذا بعض ما يخص أداة التعريف، وسيأتي مزيد بيان في لام التعريف في باب اللامات، فيما يخص اللام وكذا أقسام أداة التعريف، ووجوه دخول أداة التعريف على الأسماء وغيرها. [ولمزيد من التفاصيل راجع: الجنى الداني / ١٩٣ وما بعدها، الرصف/ ٤٠، ٢٧٠، المنصف ١/ ٦٥ وما بعدها، لامات الزجاجي/ ١٧–٢٠، الكتاب ٢/ ٦٤، ٢٧٣، معاني الحروف/ ٦٩، ٧٠، الأزهية/ ٢٠، الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، ابن يعيش ٤/ ١٧ وما بعدها، التخمير ٤/ ١٦٥].

(١) سقط في ت.

(٢) سقط في د.

(٣) [**٣٥ - ألف الجمع**]:

وقوله: «الجمع»: قلت: والجمع هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، سواءٌ كان له واحد من لفظه مستعمل؛(الزيدون والرجال والمسلمات) أم لم يكن كـ (عباديد وشماطيط...). [شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٨٩].

ومصطلح الجمع استخدم عند النحاة والكوفيين بأكثر من صيغة منها: الجمع والجماع والجميع، وكلٌّ ورد عن الفراء وغيره، فكلمة الجمع مثلا وردت في معاني القرآن في مواضع لا تحصى منها. [المعاني ١/ ١٥٢، ٢٥٨، ٢٨٥] والجماع في مواضع منها [المعاني ١/ ٢٥٨، ٢/ ١٤٢، ١٨٤، ٢/ ١٨٥،=

= ٢٩٧، ٣/ ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ١٢٠]، ومن المواضع التي ورد فيها مصطلح الجميع [المعاني ١/ ٣٧٥، ٣/ ٢٨، وراجع نحو القراء الكوفيين/ ٣٥٠].

وقد ذكر الفراء ألف الجماع وحدَّد لها ضابطا، قال عند عرضه لقوله تعالى: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾ [الرحمن:٧٦]: «الرفارف: قد يكون صوابًا، وأما العباقريّ فلا؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح» [المعاني للفراء ٣/ ١٢٠].

ووردت مصطلحات مختلفة عند الأخفش كلها بمعنى الجمع؛ نحو (الجماعة) كما في [المعاني للأخفش/ ٩٥] والجميع؛ كما في [معاني الأخفش / ٩٠، ٣٧٥]وورد مصطلح (جماع) [المعاني للأخفش / ٢٨٩]

أمّا ألف الجمع، فكذا عند المصنف، ومثله عند الرمَّاني إلا أنه خصها بوزن أَفْعُل [المعاني للرماني / ١٤٤] وأطلق النضر بن شميل: ألف جمع التكسير، ومثَّل لها بـ منابر ومساجد وشوارع [البلغة/ ١٦١] كما جعل قسمًا خاصًّا أطلق عليه: ألف جمع الإناث، ومثل له بـ(مسلمات ومؤمنات) [البلغة / ١٦١] ولنحوه أشار المالقي فقال: إن الألف قد تزاد للتكسير في مثل: (جلابيب ومفاتيح...» قال: «وكل ذلك مبدأ لغة لا يتعلل وإنما يوقف معه على السماع [الرصف/ ٣٧] و قد ذكر المرادي ألف التكسير و نفى أن تعد من حروف المعاني. [الجنى الداني/ ١٧٧] .

وكذا نقل ابن منظور عن الجوهري ألف الجمع، ولكن يبدو أنه مخصوص بمثال مفاعل، أو فواعل. [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨، ٤٢٩].

وأطلق ابن هشام عرضًا عند حديثه عن تنوين العرض، ففى كلمة جنادل الألف التي هي علم الجمعية. [المغني على الأمير ٢/ ٢٤] واستخدم السيوطي: «ألف التكسير» في مواضع من كتبه. [راجع مثلا: الأشباه والنظائر [٢/ ١٤٨].

وقد عرض ابن الأنباري والهروي حديثًا عن هذه الألف ضمن ألف القطع وفرقوا بين كسرها في نحو: أفعل إفعالا، وفتحها في أحمال وأجمال، قال ابن الأنباري: «وإنما اختاروا الكسر وعدلوا فيها عن الفتح – يعني في (إفعال) كراهية أن يلتبس المصدر بالجمع» [مختصر الألفات/ ١٩، ٢٠ بتصرف]

فهنا نفهم أنه يخص ألف الجمع بصيغة (أفعال) وبنحوه قال الهروي الذي نصَّ على اطراد القاعدة بقوله: «فكل ما في كلام العرب (أفعال) بفتح الألف فهو جمعٌ إلا ثلاثة عشر حرفًا...» ثم ذكرها؛ نحو: برمة أعشار وثوب أخلاق...إلخ [راجع الأزهية/ ٣٠] ثم قال: «وكل ما في كلامهم (إفعال) بكسر الألف فهو مصدرٌ إلا خمسة، ثم ذكرها. [راجع الأزهية / ٣٠]. قلت: وما ذكره الهروي وابن الأنباري هو إحدى الصيغ التي نصَّ عليها المصنف، فإذا أضفنا ماخصَّه الرماني بهذه الألف وهو صيغة (أفعل) اجتمع لنا صيغتان عند المصنف، والجامع بين هاتين الصيغتين ابتداؤهما بألف قطع، كما أنهما معًا من صيغ جموع القلة، أما ألف الجمع عند المصنف فهى أكثر شمولا على النحو الآتي:

-جموع التكسير «وهي ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للمفرد والجمع...» [ابن عقيل ٤/ ١١٤].

وهي مقصد المصنف حسبما تشير أمثلته، وتنقسم إلى جموع قلة وجموع كثرة، وقد عرض المصنف=

فنحو ألف أَفْعُل[1]، وأَفْعَال[2]، وفِعْلاَنَ[3] [وفُعْلاَن][4]...

ونحو ذلك[5]؛ نحو: أَدْؤُر، وأَحْمَال، وغِرْبَان، وحُسْبَان،... ونحو ذلك.

= لصيغتين من كل قسم وهذا تفصيله:

(١) أفعُل: ويجمع عليها كل اسم ثلاثي على فَعْلٍ صحيح العين؛ نحو: أدور جمع دار، وأكلب جمع كلب؛ وكذا كل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدَّة؛ نحو: عناق ويمين، تجمعان على: أعنق وأيمُن.

(٢) أفعال: وكل مالا يطرد فيه من الثلاثي أفعُل يجمع على أفعال؛ نحو: ثوب وأثـواب وجمـل وأجمـال، وشذ جمع فَعْل صحيح العين على أفعال؛ كفرخ وأفراخ.

(٣) فعلان: بكسر الفاء: من صيغ جمع الكثرة؛ يطرد في:

أ- كل اسم على فُعَال؛ كغراب وغربان وغلام وغلمان.

ب- وكذا في فعل؛ نحو، صرد وصردان.

ج- في جمع ما عينه واوٌ؛ من فُعل؛ نحو: عود وعيدان وحوت وحيتان، أو فُعَل؛ نحو: دار وديران، وتاج وتيجان [وأصل المفرد فتح الفاء والعين جميعًا].

(٤)قوله: (فُعلان): ٤- فعلان: بضم الفاء: من جموع الكثرة أيضًا، وهي مقيسة في: أ- كل اسمٍ صحيح العين على فعل؛ نحو: ظهر وظهران وبطن وبطنـان. ب- كـل اسـم عـلى فعيـل؛ نحـو: قـضيب وقضبان.

ج- كل اسم على فعل؛ نحو: ذكر وذكران وهذه الصيغة سقط في ت.

(٥) قوله: «ونحو ذلك»: يعني به من جموع القلة وهي ما دل على ثلاثة فما فوقها إلى العـشرة؛ ولـه أربـع صيغ قياسية؛ ذُكِر آنفًا اثنتان، وبقي صيغتان: هما:

١- أفعلة؛ كأسلحة وأزمنة: وهي جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدَّة؛ نحو رغيف وأرغفة. وكذلك في جمع المضاعف أو معتل اللام؛ أزمة، وأقبية.

٢- فعلة؛ كفتية وصبية، وليست داخلة معنا هنا في مراد المصنف.

وما عدا هذه الصيغ فهو جموع كثرة، ومنها غير ما ذكر المصنف:

٣- فِعال، وهو مطرد في أ- فَعْل وفَعْلَة؛ نحو: كعاب وثياب وقصاع.

ب- فَعَل وفَعَلَة ما لم يكونا معتلي اللام أو مضاعفيها؛ نحو: جبال وثمار. ج- فِعْل وفُعْـل؛ نحـو: ذئـاب ورماح... وغير ذلك.

٤- فعلاء؛ وهو مقيس في فعيل؛ ككرماء وظرفاء. ٥- أفعلاء؛ نحو: أشداء وأولياء.

٦- فواعل؛ كجواهر وطوابع وكواهل. ٧- تفاعل؛ كتجارب.

٨- تفاعيل؛ كتسابيح. ٩- يفاعيل؛ كينابيع.

١٠- فياعيل؛ كدياجير.

ونحو ذلك مما يدخل تحت مراد المصنف: فعـالِي، وفعـالَى وفعائـل، فعالـل، فعاليـل.[راجـع شرح ابـن عقيل٤/ ١١٤ وما بعدها،جمل الزجاجي/ ٣٧٢ وما بعدها] .

وإذا كان المصنف يرى أن الألف هي علامة الجمع في الصيغ التي توجد بهـا، وهـذا مفهـوم في الـصيغ=

[٣٦] وأما ألف التَّكْرِيرِ[(١)]: فنحو: ألف فعَّال؛ مثل: قتَّال، وصبَّار.

[و][(٢)] لا يقال لمن فَعَلَ مَرَّةً حتى يُكَرِّرَ[(٣)].

= التي بها ألف واحدة، فماذا عن الصيغ التي اشتملت على ألفين خاصة وأنه لا يفرق بين الهمزة والألف؟!

قلت: وإطلاق المصنف فيه نوع إبهام؛ حيث يمكن أن يختلط الأمر في نحو: (أفعال) أهي الألف الأولى أم الثانية؟ وكلاهما ألف عند المصنف؟ ولكن في ضوء الصيغ الأخرى نتبين أنه يعني الأولى؛ لما قيل: إن كل ما جمع على (أفعل) يصلح فيه أفعال؛ فدل على أنه يعني الألف الأولى، والله تعالى أعلم.

(١) [٣٦ - ألف التكرير]:

ولم أقف على هذه التسمية فيما بين يديَّ من مصادر. وقد عبَّر النحاة عن بعض الصيغ التي تفيد كثرة حدوث الفعل وتكرُّره بـ (صيغ المبالغة) وهو مقصود المصنف هنا بالتكرير، ومثَّل لها بصيغة فعَّال؛ ونحوها: مفعال، كمعطار ومنحار، وهناك صيغ أخرى ليست مرادة للمصنف؛ لعدم وجود الألف فيها، وألف هذه الصيغ في حقيقتها نائبة عن ألف (فاعل)، وأصل صيغ المبالغة نائبة عن كثرة الفاعل؛ قال ابن مالك [من الرجز]:

فعَّالٌ أو مفعالٌ أو فعولُ   في كثرةٍ عن فاعلٍ بديل

[شرح ابن عقيل ٣/ ١١١ وما بعدها، الممتع ١/ ٢٧٩].

وأفرد ابن فارس بابًا بعنوان: البناء الدالّ على الكثرة، وأطلق الدلالة على الكثرة في (فَعَّال وفعول) وقيَّده في (مفعال) بالدلالة على عادة؛ كمعطار وبنحوه قال الثعالبي؛ حيث قصر ذكر صيغة الاستكثار على (مفعال) قال: وتكون في العادات. [الصاحبي/ ٢٢٧، سر العربية/ ٣٦٦].

قلت: ولعلَّ المصنف اقتصر على صيغة(فعَّال) لإجماعهم عليها دون شرط أو قيد. وهي أنسب لمصطلح التكرير؛ حيث هو دون العادة في الكثرة، فإطلاقه دقيق ومنطبق على صيغة (فعَّال) التي اقتصر عليها، أما الدلالة على التكرير فالحق أنها دلالة الصيغة كاملة، أما إضفاء المعنى وإعطاؤه للألف فيبرره أمور منها:

١- مبدأ المصنف في إضفاء معنى الصيغة أو السياق على الحرف الزائد.

٢- ما تفيده الألف من مدِّ الصوت فكأنه فرصة التكرير والإعادة.

٣- بزوال الألف - كحرف زائد - يزول معنى الصيغة ويوجد بوجوده. والله تعالى أعلم، ويظل أمامنا الصيغ التي لا ألف فيها لتؤكد أن الدلالة مكتسبة من الصيغة كلها.

(٢) سقط في ت.

(٣) وأمَّا اقتصار ألف (فعّال) على معنى التكرير وقوله: «لا يقال لمن فعل مرّة واحدة حتى يكرر» فقد اعترضه أستاذي د/ محمد عامر بقوله: «وهذه الصيغة وصيغ المبالغة كلها لا يقتصر معناها على تكرير الفعل؛ فقد تكون المبالغة بتكرير الفعل ووقوعه عدة مرات مثل (شرَّاب) و(قتال) لمن تكرر منه الشرب أو القتل، وقد تكون المبالغة دالة على كثرة الفعل في مرة واحدة دون تكرار، مثل:=

[٣٧] وأما ألف التمليكِ(١): فهي التي تدخل في بناء (فاعل) مشتقٍّ من اسمٍ لا فعل له.

[نحو](٢): لابن، و تامر، ورامح، وفارس؛/ [٤] أي: هو صاحب ذلك ومالِكه؛ لأنه لا فعل للتمر واللبن [والرمح والفرس](٣) وربما قيل: فَعَّالٌ(٤) من ذلك.

= (أكال) يقال لمن تتكرر أكلاته، أو يكثر ويبالغ في مرة واحدة؛ هذا ما فهمناه من لغتنا، ثم إن صيغ المبالغة الأخرى قد لا يوجد فيها ألف مثل فعول وفعيل» [المصنفات النحوية / ٥٢].

قلت: ومعنى المبالغة في مرة واحدة هو في حقيقته تكرير للفعل في المرة ذاتها؛ فهو بمثابة إعادته، أما عدم وجود الألف في صيغ أخرى فقد يفهم منه أن المصنف يعني التكرير لا المبالغة، ويرى المصنف أن الألف هي المعبرة عن هذا المعنى؛ فإذا كانت الصيغ جميعها مفيدة للمبالغة، فإنها مع الألف تفيد التكرير، و إلا لم خصها المزني من بين أخواتها؛ كما يحتمل أن صيغ المبالغة جميعها تفيد التكرير عند المزني بمعنى المبالغة. تبقى الإشارة إلى أن هذه الألف هي في حقيقتها ألف (فاعل) لأن صيغ المبالغة (أو صيغ الدلالة على التكثير) إنما هي محوَّلة عن اسم الفاعل. [راجع الصاحبي/ ٢٢٧، الممتع ١/ ٢٧٩].

(١) **[٣٧ - ألف التمليك]:**

وذكر ابن منظور ألفًا تشبه تعريف المصنف لمدخولها، وسماها الألف المجهولة [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨] وقد وردت بعض الصيغ على وزن (فاعل) ولا فعل لها من لفظها، والمصنف يطلق على ألف هذه الصيغة ألف التمليك؛ نحو: لابن وتامر؛ فلا فعل لهما من لفظهما، فمعناهما مالك لبن، ومالك تمر، وحديث النحاة عن مثل هذه الصيغ يأتي ضمن شواذ النسب.

قال ابن عقيل: «يستغنى غالبًا في النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل؛ بمعنى صاحب كذا؛ نحو (تامر ولابن) أي: صاحب تمر وصاحب لبن... ومنه قول الحطيئة [من مجزوء الرجز]:

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرْ

[الخصائص ٣/ ٣٨٢، شرح المفصل ٦/ ١٣، شرح ابن عقيل ٤/ ١٦٧، مجاز القرآن ٢/ ١٦٤، معاني الأخفش / ٥٣٦، الكتاب ٢/ ٩٠، المقتضب ٣/ ٥٨].

ومعنى الألف هنا معنى التمليك والذي أفهمه من صيغة التفعيل أنه يؤذن بتمليك الغير فهي مفيدة معنى الإعطاء والمنح، أما على كلام ابن عقيل وغيره فكان أحرى أن تكون ألف الملك. هذا رأيي والله أعلم.

(٢) سقط في ت.

(٣) زيادة مناسبة للسياق من ط.

(٤) وقوله: «وربما قيل فعَّال...»: ذكر النحاة من صيغ النسب أيضًا: فعَّال؛ نحو: بقَّال وبزَّاز وهي صيغ يستغنى بها عن النسب، قال ابن عقيل: «وببنائه على فعَّال... وقد يكون (فعَّال) بمعنى صاحب كذا» وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت:٤٦] أي: وما ربك بذي ظلم. [ابن عقيل ٤/ ١٦٧، ١٦٨، وشرح ملحة الإعراب/ ٢٤٧] وفي الحالتين يضفي المزني معنى الصيغة =

[٣٨] وأما ألفُ العِوَضِ من المَصادِرِ(١): فكألف (راضية)؛ أي: في عيشةٍ فيها رضىً

= على الحرف، وفي الحالتين معناهما: مالك لبن و تمر في (لابن ولبَّان، وتامر وتمَّار) والأشهر أنه يمنح غيره لبنا وتمرًا.

وذكر الأخفش هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية:١١] والحجة في ذلك عنده أنه أجازه في نحو (فارس) و(دارع) وشاعر، قال: لصاحب الفرس وصاحب الدرع، وصاحب الشعر وأنشد الشاهد المذكور ثم قال: أي صاحب لبن وصاحب تمر. [معاني الأخفش/ ٥٣٦، ابن عقيل/ ١٦٧، ١٦٨، شرح ابن يعيش ٦/ ١٣، شرح الشافية ٢/ ٨٤-٨٨، المزهر٢/ ٢٧٤، ٢٧٥، الخصائص٣/ ٢٨٢، همع الهوامع ٣/ ٣٧٠- تحقيق شمس الدين].

ونقل القرطبي عن الكسائي أن من ذلك قولهم: «فاكه وشاحم ولابن وتامر..» قال: وقال الكسائي وأبو عبيدة»... ثم ذكره. [راجع معاني الكسائي/ ٢١٨، تفسير القرطبي ٦/ ٥٤٨٨، شذا العرف/ ١٤١] وقد ذكر بعضهم أنه يأتي نادرًا على مفعال؛ نحو: معطار، أي: ذو عطر، و(مفعيل) نحو: محضير، أي: ذو حُضْر، وهو الجري. [شذا العرف/ ١٤٢].

(١) [٣٨ - ألف العوض من المصادر]:

لم أقف على هذه التسمية صريحة فيما بين يديَّ من مصادر. ومصطلح العوض من المصطلحات التي تحتاج إلى بيان، وسيأتي تفصيله عند كلام المصنف عليه عقيب التاءات، وهناك أنسب لمراد المصنف.

أما إطلاق المصنف هنا فإنه يشير إلى أن ثمة شيئًا حذف وهذه الألف عوض منه، والبيِّن أنها هنا عوضٌ عمَّا نقصته هذه الصيغ من المصدريَّة إلى وزن آخر؛ فعوضت الألفُ معنى المصدرية في تلك الصيغ وكلام المصنف دليلٌ على هذا؛ فقد فسَّر كلمة (راضية) بقوله: «فيها رضى لصاحبها» وهو قريب من لفظ كثير من المفسرين والنحاة، قال الفراء: «فيها الرضاء» [المعاني للفراء ٣/ ١٨٢] وبنحوه قال الزمخشري و نقله علم الدين السخاوي. [تفسير القرآن العظيم ورقة / ٣١١ب] وقال النحاس: «ذات رضًى» [إعراب القرآن ٣/ ٧٥٩] وكذا عند ابن الأنباري [البيان ٢/ ٥٣٠] وأجاز الفراء أن تكون بمعنى مفعول؛ كقولهم: ليل نائم وسرٌّ كاتم وماء دافق، وكذا قال أبو جعفر النحاس وغيره.[راجع المصادر المذكورة قبل قليل، وشرح الرضى على الشافية ٢/ ٨٥] ويبدو لي أن المصنف قد تابع الفراء في هذه المسألة، وهذا في ضوء كلامه الآتي عند قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة:٨] قال الفراء: «من بقاء، ويقال: هل ترى منهم باقيا؟ وكل ذلك في العربية جائزٌ حسن» [معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٠] وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة:٩] قال: «الذين ائتفكوا بخطئهم» [معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٢].وقال الشوكاني: «بالخاطئة» أي: بالفعلة الخاطئة، أو الخطأ على أنها مصدر.[فتح القدير ٥/ ٢٨٠].

وعند قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة:٣٦] قال الفراء: «والكافَّة لا تكون مذكرة ولا مجموعة على عدد الرجال؛ فتقول: كافِّين أو كافَّات للنسوة؛ ولكنها كافة بالهاء والتوحيد في كل جهة؛ لأنها وإن كانت على لفظ (فاعلة) فإنها في مذهب المصدر؛ مثل: الخاصَّة والعاقبة=

لصاحبها، ومثله: ألف ﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾[1] [الحاقة:٩]

و ﴿بِالطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة:٥].

[٣٩] وأما ألف الإِغْرَاءِ[2]: فمثل: دَرَاكِ، وتَرَاكِ؛ بمعنى أَدْرِكْ، واتْرُكْ.

= والعافية؛ ولذلك لم تدخل فيها العرب الألف واللام؛ لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر [المعاني للفراء١/ ٤٣٦] وبنحوه قال علم الدين السخاوي [تفسير القرآن العظيم / ٣١١] وأكد العلامة الرضي أن المصدر يأتي على (فاعلة) وبنحوه قال السيوطي [شرح الشافية ١/ ١٧٨، الهمع ٦/ ٥٢ - ط الكويت].

إلا أن المزني صرَّح بأن هذه الألف عوضٌ عن صيغة المصدر المحولة عنها، وإذا كان قد جعل ألف العوض عن المصادر وألف التمليك نوعين مستقلين؛ فالمفهوم من كلام غيره أنهما يندرجان تحت نوع واحد؛ كما فعل الرضي؛ لكنه عاد فميز بينهما بأن نوعًا منها يكون لما ليس له فعل ولا مصدر ويقابله ألف التمليك عند المصنف، وآخر له فعل ومصدر ويقابله ألف العوض المذكورة هنا [شرح الشافية ٢/ ٨٤، ٨٥] وبنحو ذلك قال أبو حيان، معناه: أن ثمود أهلكوا بطغيان الريح، وجاء فرعون ومن قبله بالخطأ، وعيشة فيها رضى، و كذا قال الشوكاني [فتح القدير ٥/ ٢٨٤].

(١) في ت، د: الخاطئة و الطاغية، و الباء جزء من الآيات، و قد أثبتها لظني أن المصنف قصدهما، والله أعلم بالصواب.

(٢) [٣٩ - **ألف الإغراء**]:

لم يصرح النحاة بهذه التسمية ولكن جاءت عرضًا في مصنفاتهم كما سيأتي، ويعني بها المصنف الألف الواقعة في (فعال)، وهي كل اسم فعل أمر بُنِي على هذه الصيغة، وهي قياسية في كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر، وهي مبنية على الكسر. [ابن عقيل ٣/ ٢٧٨، ٣٠٣، شرح الملحة / ٢٠٤].

وصياغة (فعالِ) قياسٌ عند الجمهور على ما سمع منه، والقياس كسر لامها، وبنو أسد يقولونه مبنيًّا على الفتح، وتوسع بعض النحويين في هذا القياس؛ فأجاز ابن طلحة بناءه من (أَفْعَلَ) قياسًا على دراكِ من أَدْرَكَ.

وأجاز الأخفش أن يقال: دحراجِ وقرطاسِ؛ قياسًا على ما ورد من قرقارِ الذي هو من قرقر. وأما المبرد فلم يقس شيئًا من هذا الباب، ووقفه جميعه على السماع.

وعلاقة الألف بالإغراء زيادته ليتم به هذا البناء، أما إطلاق الإغراء، فكذا يطلق بعض النحاة على الأمر، خاصة أسماء الأفعال الدالة على الأمر، من ذلك ما نقله السيوطي عن ابن عصفور في شرح الجمل عندما ناقش ابن عصفور السماعي منها والقياسي؛ فجعل هذه الصيغة (فعالِ) قياسًا على حين لم يجز القياس في المحول منها عن الظرف أو عن الجار والمجرور.

قال السيوطي: «وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس... ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبنى عليها أن الصحيح أن الإغراء - وهو وضع الظرف أو المجرور=

[٤٠] وأمّا ألف المَدِّ[1]: فهي عند كلِّ همزةٍ

= موضع فعل الأمر – لا يجوز إلا فيما سمع عن العرب؛ نحو: عليك وعندك... وردَّ قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات...» [الأشباه و النظائر ١/ ٣٥٧].

ويؤكده أيضًا أن صاحب وجوه النصب أفرد فصلا بعنوان «النصب على الإغراء» وجعله خاصًّا بأسماء الأفعال الدالة على الأمر؛ نحو: عليك، دونك، ورويدًا... وبعد كلِّ شاهد يقول: نصبت (كذا) على الإغراء، وبيّن مقصوده بالإغراء؛ قال: «ومعنى الإغراء: الزم واحفظ» [وجوه النصب/ ٢٦، الجمل المنسوبة/ ٥٤، ٥٥].

وكذا بنحوه قال المجاشعي [شرح عيون الإعراب/ ٢٧٢، ٢٧٣] وعرف آخرون الإغراء بأنه: التحضيض على الفعل الذي يخشى فواته؛ كما عند الحريري [راجع شرح ملحة الإعراب/ ٢٠٤].

وقد أوردت كلام السيوطي وكلام صاحب وجوه النصب لأصل إلى أمور أهمها:

١-رأى أستاذي الدكتور / محمد عامر أنه لم يدلنا أحد على أن في صيغة (فعالِ) معنى الإغراء إلا المزني، وأيده أستاذي بقوله: " و هو رأي يؤيده إحساسنا باللغة ". قلت: و إذا أطلق المصطلح على الجار و المجرور؛ فلأن يطلق على القياسي أولى، و قد أيده المصطلح النحوي عند النحاة؛ كالسيوطي، و ابن عصفور، و المجاشعي، و صاحب و جوه النصب. [راجع: المصنفات النحوية / ٥٧].

٢-إطلاق مصطلح الإغراء على الأمر (اسم فعل الأمر).

٣-من صيغ اسم الأمر ما هو قياسي؛ نحو صيغة فعالِ، على التفصيل السابق، وما عدا ذلك فهو سماعي يوقف معه على السماع، وقد يكون محولا عن ظرف، أو عن جار و مجرور، أو عن مصدر.

٤-أسماء الأفعال تعمل عمل فعلها.

٥-يجب أن تتقدم أسماء الأفعال على معمولها عند البصريين.

٦-بنيت هذه الأسماء للشبه الافتقاري.

٧-قد يضمر فعل الإغراء أو التحذير.

٨-بعضهم يفصل بين الإغراء و التحذير؛ كما عند صاحب وجوه النصب، وابن مالك، وبعضهم يجمع بينهما؛ على أن الناصب فعل مضمر. [راجع التسهيل / ١٩٢، شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٢ وما بعدها].

(١) [٤٠ - ألف المدِّ]:

ورد هذا المصطلح في اللسان نقلا عن الجوهري الذي سماها: ألفات المدَّات، ولكنه يعني بها ما سماه المصنف ألف الإشباع في نحو: الكلكال وخاتام. [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩] و تسمية ألف المد تمتلئ بها مصنفات القراءات، والمدُّ: عبارة عن زيادةِ مطٍّ في حرفِ المدِّ على المدِّ الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدِّ دونه. [الإتقان١/ ٩٦، الإيضاح لمتن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر / ٢٤، شرح متن الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري / ٤٠ وما بعدها – الوافي في شرح الشاطبية / ٩٨ وما بعدها].

وأطلق المصنف الألف لأنها دائمًا من حروف المد؛ على حين يجب في الواو والياء أن يكون الحرف ساكنًا مسبوقًا بحركة مجانسة له، قال السيوطي: وسبب المد لفظي ومعنوي، وخص اللفظي بالهمز=

جاءت بعد ألفٍ[1]؛ نحو: السماء، وجاء، وشاء.

= والسكون... أما الهمز فعلله بأن حرف المدِّ خفيٌّ والهمز صعبٌ؛ فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب... وله تفصيل طويل يعنينا منه ما اتصل بالهمز؛ لأنه مراد المصنف هنا. [الإتقان ١/ ٩٦ وما بعدها].

والملاحظ أن المصنف خصَّ الألف التي تسبق الهمزة في الكلمة نفسها، ومثَّل لها باسم وفعلين، وتقدم حديثه عن ألف التأنيث في نحو (حمراء) وبينت أنه يعني الألف الأولى التي يعتبرها كثير من النحاة ألف مدٍّ، وهذا يؤكد لنا أنه يمكن اعتبار هذه الألف التي قبل الهمزة في (حمراء) ألف مدٍّ أيضًا؛ فبينهما علاقة؛ حيث يمكن اعتبار أن كل ألف تأنيث ألف مدٍّ ولا ينعكس.

كما أن الفرق يتضح من أن ألف التأنيث فيها زيادة فائدة أما المدُّ فهي فقط لتمكن النطق بالهمزة بعدها؛ كما هو مفهوم كلام العلماء. [راجع الإتقان١/ ٩٦، وراجع التصريح ٢/ ٢٩١، شرح الشافية ٢/ ٣٢٤ وما بعدها، واللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٩، وبنحوه/ اللسان/ الهمزة ١٤/ ١٧].

(١) قوله: «جاءت بعد ألف...إلخ»: قلت: وتقدم في ألف الإشباع أن ابن جني أفرد بابًا لمطل الحركات ومطل الحروف، ونقله السيوطي، وتقدم تفصيل مطل الحركات هناك في ألف الإشباع، وهنا حديث موجز عن مطل الحروف في ضوء كلام ابن جني والسيوطي: قال ابن جني: «الحروف المطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة: الألف والياء والواو، وهي من حيث وقعت فيها امتدادٌ ولين» وحدَّد المواضع التي يطول فيها صوتها بثلاثة مواضع:

١- أن يقع بعدها الهمزة. ٢- أن يقع بعدها الحرف المشدد.

٣- الوقف عليها عند التذكر.

[الخصائص ٣/ ٨٦ وما بعدها - ط التوفيقية، و راجع الأشباه و النظائر١/ ١٨٢]. ونلاحظ أن المصنف لم يفرد ألف التذكر كما عند غيره من النحاة؛ ولعله اكتفى بألف الوقف وستأتي في الألفات التالية.

أما الحالة الثانية وهي وقوع الحرف المشدد بعدها فلعله يندرج أيضًا تحت ألف الإشباع، أما ما يخصنا الآن فهو تلك الألف التي يليها الهمز، وتقدم تفسير السيوطي لهذا المدِّ.

وزاد ابن جني تفسيرًا بقوله: «وإنما تمكن المدُّ فيهن مع الهمزة لأن الهمزة حرفٌ نأى منشؤه وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ثم تماديت بهن نحوه «طلن وشعن في الصوت فوفين له وزدن لبنائه ولمكانه» وفي كلام ابن جني ما يؤيد - من طرفٍ خفيٍّ - إفراد المصنف ألف المدِّ دون الواو أو الياء؛ قال ابن جني: «أصل المدِّ وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها...». [الخصائص ٣/ ٨٦، الأشباه و النظائر ١/ ١٨٢].

وتجدر الإشارة إلى أن مدَّ الصوت ذكره النحاة علة لأكثر من مصطلح كألف الندبة والوقف والنداء وغيرها، أما مقصود المصنف هنا فهو حالة واحدة منه على ما تقدم. [المزيد بيان في المطل، راجع الخصائص ٣/ ٨٦ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/ ١٨٠ وما بعدها].

[٤١] وأما ألف القَصْرِ(١):

---

(١) [٤١ - ألف القصر]:
و سماها بعضهم الألف الملساء؛ كما عند الحريري؛ قال: أي:لا تتبعها همزة فيكون في تصاريف مواقعه على حالة واحدة. [شرح ملحة الإعراب/ ١٠٧] ويعني بها المصنف كل ألف نطقت على حالتها من المد الطبيعي في أقسام الكلمة جميعها ويعني النحاة والقراء بالقصر: إبقاء المد الطبيعي في الحرف على حاله وترك زيادة مطه؛ و هو ما نص عليه المزني بقوله الآتي: لا همز بعدها. [الإتقان ١/ ٩٦].
ويدخل تحت هذه الألف – ألف القصر عند النحاة – ما تعارف عليه النحاة بألف التأنيث المقصورة، وهي كل ألف زيدت في آخر الأسماء المعربة؛ جامدة أو مشتقة، وتنقسم ألف التأنيث المقصورة إلى قسمين:
الأول: أن تكون زائدة؛ وزيادتها للتأنيث؛ نحو: حبلى وسكرى.
الثاني: المنقلبة: وهي قسمان: أحدهما منقلبة عن أصل وهو قسمان:
أ- منقلبة عن واو؛ نحو: عصا ورجا. ب- منقلبة عن ياء؛ نحو: فتى ورحى.
وكل ما زاد على ثلاثة فهي فيه منقلبة عن ياء لا غير؛ نحو: مثنًّى ومعلًّى ومستشفى. الثاني من المنقلبة: منقلبة عن زائد؛ نحو (تترى) و(مِعْزى) في مذهب من صَرَفَ هذه الكلمات؛ لأن الألف زائدة للإلحاق ببناء جعفر ودرهم.
وتأتي هذه الألف في أوزان مشهورة وأوزان نادرة على النحو التالي:
١ - فُعَلَى؛ نحو: أُرَبَى للداهية.
٢- فُعْلَى؛ نحو: بُهْمى وحُبْلى ، ورُجْعى، اسمًا وصفةً ومصدرًا على الترتيب.
٣- فَعَلَى؛ نحو: بَرَدَى، حَيَدَى، مَرَطَى، اسما وصفة ومصدرًا على الترتيب.
٤ - فَعْلَى؛ نحو: صرعى، دعوى، شبعي، جمعًا ومصدرًا وصفة على الترتيب.
٥- فُعالى؛ نحو: حُبَارَى. ٦ - فُعَّلَى؛ نحو: سُمَّهى (للباطل).
٧- فِعْلى؛ نحو: ذكرى، ظربى. مصدرًا، وجمعًا.
٨- فِعِّيلى؛ نحو: حثيثي، بمعنى الحث. ٩- فِعَلَّى؛ نحو: سبطرى.
١٠- فُعُلَّى؛ نحو: بُذُرَّى... إلخ. [راجع تدميث التذكير / ٨٥ وما بعدها، شرح ابن عقيل ٤/ ٩٥، ٩٦، شرح عيون الإعراب/ ٥٩].
وينبغي الإشارة إلى أن المصنف قد خص ألف القصر بالثلاثي فقط، أفهم ذلك من أمثلته فكلها ثلاثية، إضافة إلى تصريحه أن الألف في نحو: علقى و الحسنى في عدِّه لها- ياءً في ياء التأنيث، كما سيأتي أيضا ياء المقصور، وهناك تفصيل طويل وسيأتي في الياءات؛ و البين أن ألف القصر المذكورة تختلف عن ياء المقصور و عن ياء التأنيث؛ لأن الأولى يمكن أن تكون عامة في الحرف و الاسم و الفعل، على تعريف المزني المطلق، كما أنها تكون منقلبة عن أصل، ومقصورة عن ممدود كما في أمثلته الآتي ذكرها، و سيأتي مزيد بيان في الياءات، وبيان هذا أن المصنف يأخذ بالإمالة؛ حيث سمى الألف ياء، أو أنه يراعي الهجاء في اصطلاحه وهذا بيِّنٌ لا يحتاج إلى دليل، أما التي للتأنيث فلا=

فهي كل ألفٍ ساكنةٍ لا هَمْزَ[(١)] بعدها؛ نحو: القَضَا[(٢)]، والصَّفَا، والعَصَا، و [سَنَا][(٣)].

[٤٢] وأما ألف المَدْح[(٤)]:

فهي التي تصطحب هاءَ الدَّاهِيَةِ[(٥)]؛ كألف عَلاَّمَةٍ، ونَسَّابةٍ، ورَوَّايَةٍ[(٦)].

= تدخل إلا رابعة فأكثر. [لمزيد من التفاصيل لهذه الأوزان و تفريعاتها ينظر تدميث التذكير / ٨٥ و ما بعدها].

(١) في ط: لا همزة بعدها، و المثبت من ت، و هو صواب.

(٢) في د: القفا، وفي التيمورية: «القضا»: وذلك إشارة من المصنف إلى جواز قصر الممدود ولم يقصره على الضرورة كما يفعل كثير من النحاة الذين أجازوه بإجماع في ضرورة الشعر، على حين اختلفوا في عكسه، أعني مدّ المقصور فأجازه الكوفيون واحتجوا له بقول الشاعر[من الوافر]:

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

ومنعه البصريون وهي مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين.

[راجع الإنصاف / المسألة ١٠٩، جمل الزجاجي/ ٣٩٣، شذا العرف/ ٩٨، شرح ابن عقيل ٤/ ١٠٢، ١٠٣].

(٣) في التيمورية: [سا] (كذا)، وتحتمل أن تكون: سما، فالقول فيها كسابقتها. وتحتمل أن تكون [شا] مقصور [شاء] وهو الأرجح؛ لاتفاقه مع مراد المصنف بألف القصر من الناحية الصوتية لا من حيث وظيفة المعنى من التأنيث وغيره، كما أنه يتوافق مع تمثيله لألف المد بـ (شاء وجاء) حيث راعى ناحية المد أو القصر ليس غير، وبذلك نفهم مقصوده بهاتين الألفين: ألف المد وألف القصر، و أنه لا يعني ألف التأنيث المقصورة فقط؛ بل هي داخلة ضمن ألف القصر بالإضافة إلى مثيلاتها في الأفعال و الحروف؛ نحو سعى و دعا وإلى و على، و كذا في الممدودة (الألف التي تسبق الهمزة) في الأسماء و الأفعال، و المثبت (سنا) بمعنى الضوء أو ضوء البرق، و قيل غير ذلك، و يجوز فيه سناء، وهو: الرفعة. [مختار الصحاح/ سنى] و سقط المثبت من د، أما في ت فبيانه قد تقدم.

(٤) [٤٢ - ألف المدح]:

ولم أقف على هذه التسمية فيما بين يدي من مصادر. والحق أن المدح هو مؤدى الصيغة كلها لا الألف فقط، ولكن قد يكون مد الصوت المتاح بالألف مؤثرًا في ظهور المعاني التي ينسبها إليها المصنف وقد حدَّدها المصنف بمصاحبتها لهاء الداهية؛ وهي المفيدة للمبالغة في المدح أو في الذم أو فيهما، وسيأتي تفصيل ذلك في هاء الداهية في الهاءات، ويبدو لي أن المصنف أضفى معنى الصيغة في هذه الألف والتي تليها على حروف الزيادة فيها وهي الألف والهاء.

(٥) سيأتي بيان هذه الهاء في الهاءات.

(٦) في د: راوية، و المثبت أنسب للسجع و للسياق.

[٤٣] وأما ألف الذَّمِّ[1]: فتضاهيها؛ نحو: هِلْبَاجَةٍ[2]، وجَخَّابَةٍ[3].

[٤٤] [وأما ألف التنبيهِ[4]: فهي تراوح الياءَ مرَّةً، و(لا) أخرى؛ كقولك: أي، وألا قُمْ[5]؛ بمعنى:

---

(١) [٤٣ - ألف الذم]:
راجع ألف المدح، والكلام فيها واحد، ولذلك عبَّر المصنف بقوله: «فتضاهيها».. وهنا سؤال: قسَّم المصنف هذه الألف إلى ألف المدح وألف الذم، مع أنهما تدخلان في صيغة واحدة مصاحبتين لهاء الداهية، فلم لم يسمها ألف الداهية، أو لم يطلق هاء المدح وهاء الذمِّ بدلا من هاء الداهية؟ وأرى أن السبب في ذلك ميل المصنف إلى التفريع، وهو أقوى الظواهر في المنهج عن المصنف؛ ففرَّع في الألف لتمايز المصطلحين في المدح والذم مع عدم وجود المصطلح من قبل؛ أمَّا «الداهية» فمصطلح موجود من قبل المصنف مقترنًا بالهاء؛ لذلك نراه اقتصر عليه مع الهاء، فأطلق هاء الداهية، خاصة وأن هناك من قال بأنها تفيد المبالغة في المدح أو الذم.

(٢) الهلباجة: الضخم الأكول. [اللسان / هلبج].

(٣) في ت: هذه الكلمة أقرب إلى: حجامة، و المثبت كما في د، و معناه: الأحمق، أو الحديد القلب. [المخصص لابن سيده ١٦ / ١٨٣، و المذكر و المؤنث للفراء / ٦٨].

(٤) [٤٤ - ألف التنبيه]:
والذي يتضح من كلام المصنف أن الألف هي الدالة على معنى التنبيه في ألا، و(أي) وهما من أدوات التنبيه، وليس غريبًا على المصنف نسبة المعنى للألف؛ وتقدم في ألف الأدوات أن الألف أصل تركيب الأدوات المفتتحة بها، وهنا كذلك، وزاد نسبة المعنى إليها كعادته. ودليلي على ذلك هنا قوله: (تراوح) أي: متى دخلت على إحداهما جعلته للتنبيه.

(٥) قوله (ألا): وأما كلام النحاة فيفيد أن الأداة (ألا) أو (أي) كلها للتنبيه وليس الألف وبيانه: (ألا): قال الزجاجي: «ألا: تستخدم في افتتاح الكلام للتأكيد والتنبيه» ونص الرماني على نحوه وزاد المالقي على أنها تكون تنبيهًا وافتتاحًا بأن الكلام يصحُّ بدون دخولها وأنها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية، وبنحوه قال السيوطي وغيره. [حروف المعاني/ ١١، معاني الحروف/ ١١٣، الرصف/ ٧٨، الإتقان ١/ ١٥٢، ابن يعيش ٨/ ١١٣، معترك الأقران ٢/ ٥٨، المغني مع الأمير ١/ ٦٥، المفصل/ ٣٠٧، الجنى الداني/ ٣٨١، الهمع ٤ / ٣٧٠ - ط الكويت].أما كلام المصنف والذي نفهم منه القول بتركيب (ألا) فقد كان مثار حديث النحاة فنجد أن ابن هشام يقول بتركيبها أيضًا، وإن اختلف توجيه الهمزة إلى الاستفهام قال: «ألا: تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين... ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح؛ فيبينون مكانها ويهملون معناها،=

أي قم[1]، وبل[2] قم؛ كقولك: ألا هيَّ؛ قال بعضهم: نعم هَيَّ، وآخرون: بل هَيَّ أيْ

= وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و(لا) وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق؛ نحو ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة:٤٠] [المغني مع الأمير/ ٦٥] وتعقبه العلامة الأمير بما يفيد أن الهمزة -التي عدها المزني للتنبيه وابن هشام للاستفهام- عنده للإنكار، قال: «وهذا إنما يفيد التحقيق بمعنى الثبوت لا زيادة التقرير والتوكيد، كما اعترض العلامة الأمير القول بتركيب (ألا) قال: وهو خلاف الأصل، وأجاب بأن الأصل عدم إحداث كلمة مستقلة وهذه الكلمة قد حدث لها حكم آخر بالتركيب، وفي موضع آخر قال: «وهو خروج عن الموضوع» [المغني مع الأمير/ ٦٥] ونقله السيوطي ولم يعلق. [المعترك ٢/ ٥٨، والإتقان ١/ ١٥٢] والذي نخرج به أن ابن هشام قال بتركيب (ألا) واعترضه الأمير، ولكنه – السيوطي – ذهب إلى تركيبها من الهمزة و(لا). [الهمع ٤/ ٣٧٠ ط الكويت] وممن قال بتركيبها الزمخشري. [شرح المفصل/ ٣٠٨] وذهب ابن مالك إلى أنها غير مركبة. وقد آثرت تأخير رأي ابن فارس؛ لأنه نقل هذا الرأي صريحًا وكأنه يجيزه؛ قال: «... وقد قيل: إن الهمزة للتنبيه و(لا) نفيٌ للدعوى في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة:١١، ١٢] فالهمزة تنبيه لمخاطب، و(لا) نفي للإصلاح عنهم...». [الصاحبي/ ١٣٧] إذن فقول المصنف ليس من قبيل إضفاء معنى الأداة على الحرف؛ ولكنه يرى أن وظيفة الألف هنا التنبيه، وقد قيل به وهو وجهٌ جيد، حيث تجذب الألف أذن السامع وهي أول ما يتلقى فتكون تنبيهًا له. وقد كان من المتوقع أن نجد عند المزني ألف العرض وألف التحضيض وألف التفسير... تبعًا لبقية أقسام (ألا) و(أي) وعلى ولع المزني بالتفريع؛ إلا أن عدم وجودهن يؤكد أنه قصد معنى التنبيه لوقوع (ألا) في افتتاح الكلام بإجماعهم، وكذا لقول البعض بتركيبها، والله أعلم.

ويؤيده أن بعض النحاة قال بأن الهمزة عند دخولها على (لم) تفيد التنبيه والتذكير والتعجب من الأمر العظيم كما ذكر الزركشي. [البرهان ٤/ ١٧٩].

أما ألف التنبيه فقد أطلقها صاحب وجوه النصب على ألف النداء عند المزني، ونصَّ على أنها تعاقب (يا) وتكون تنبيهًا. [راجع وجوه النصب/ ٢٢٣، والجمل المنسوبة/ ٢٤٨، وتقدم في ألف النداء].

(١) قوله: «أي» قال المالقي: «تكون تنبيها ونداء مثل (يا) مع اختصاصها بالقريب منزلة المصغي إليك؛ لتقارب لفظها، وهي في النداء أبعد من الهمز؛ فهي في المنزلة الوسطى بين الهمزة و(أيا) وذكر ابن هشام خلافًا حول كونها للقريب أو للبعيد أو للمتوسط، واقتصر الرماني على ذكر أنها للنداء، أما ابن فارس فقد ذكر التفسيرية فقط. [الرصف/ ١٣٤، ١٣٥ بتصرف، الجنى الداني/ ٢٣٣، المغني مع الأمير ١/ ٧٠، ٧١، معاني الحروف/ ٨٠، الصاحبي/ ١٣٣، المفصل/ ٣٠٧، موسوعة الحروف/ ١١٨، ١١٩].

(٢) قوله: «بل قم»: قلت: كذا في [د، ط] وأرى أنه تحريف، والراجح أنها: بلى قم، لما سيأتي بعد قليل.=

هيَّ][1].

[٤٥] وأمَّا ألف الزَّجْرِ[2]: فهي التي تصحبُ اللاَّمَ؛ نحو: لا تقم[3].

= وعبارة المصنف تفيد تعاور الألف للياء مرة و(لا) أخرى لتفيد التنبيه؛ كما أنها تفيد أن (ألا) و(أي) يتعاقبان أيضًا في موضع التنبيه، إلا أنه ذكر رأيا آخر يقول: إن (ألا هيَّ) بمعنى: نعم هيَّ، أي: إن (ألا) حرف جواب بمعنى نعم، وقد أشار بعض النحاة إلى هذا المعنى أعني القول بأن (ألا) تكون بمعنى (بلى) كما عند المالقي، قال: وهو قليل شاذ، على حين جعله المرادي أحد ثلاثة معانٍ تؤديها ألا؛ قال: " الثالث: الجواب؛ كقول القائل: ألم تقم؟ فتقول: ألا، فتكون حرف جواب بمعنى: بلى " [الجنى الداني/ ٣٨٣].

ولذلك أرجح كون عبارة المصنف: وبلى قم، وليست(بل قم). والله أعلم. ولا أرى مناسبة لـ (بل) هنا. [الرصف/ ١٣٤، شرح الكافية ٢/ ٣٨٠، وراجع تفصيلا جيدا للإربلي حول الألف في ألا في جواهر الأدب/ ٣٣ -ط دار النهضة].

(١) هذه الألف و تفسيرها مما بين المعكوفين سقط في ت.

(٢) [٤٥ - ألف الزجر]:

ومضمون كلام المصنف القول بتركيب (لا) حيث ذكر هنا ألف الزجر، وذكر في عدِّه للامات: لام النهي، ولم يفسرها، وفي اللام ألفات ذكر (لا) الناهية، ومجمله القول بتركيب (لا). وقد ذكره السهيلي عن بعض النحويين؛ أن أصل (لا) لام الأمر زيد عليها ألف فانفتحت، ونقل بعض النحاة كالمرادي وغيره أن السهيلي قد زعم أنها (لا) النافية، والجزم بعدها يكون بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وقد نفى النحاة ما زعمه من تركيبها وعمل اللام مضمرة قبلها؛ قال المرادي: " و هما زعمان ضعيفان ". [الجنى الداني/ ٣٠٠، جواهر الأدب/ ١٤٦، المغني مع الأمير ١/ ١٩٤، الحروف العاملة في القرآن/ ٦٩٩].

والمصنف يطلق الزجر ويريد به عكس الأمر، يؤكده أنه في الياءات عند حديثه عن ياء التأنيث في الأفعال قال: «لها وجهان: أحدهما: في الأوامر والزواجر» ومثل للزواجر بقوله: «لا تقعدي» وفي (اللام ألفات) سمَّاها «لا» النهي، إذن فالنهي هو الزجر عند المزني.

أقول: وقد يؤكد هذا المفهوم أن البعض يعتبر اللام وصلة إلى النطق بالألف الساكنة لعدم إمكان الابتداء بها، كما توصلوا إلى النطق باللام الساكنة بالألف. فمعناه أن اللام وصلة والألف هي حرف المعنى هنا. وقد نقل ابن هشام عن ابن جني هذا الرأي، و كذا نقله المرادي [المغني ٢/ ٣٩، الجنى الداني / ٢٩٠]. وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في أول فصل (لام ألفات).

(٣) وقوله: «لا تقم»: في د: لا يقم، وكلاهما صحيح، فأمر الغائب وأمر المخاطب صحيحان. [المقتضب ٢/ ١٢٤، المغني ١/ ١٩٤].

و فيه تأكيد على أن المزني قصد بألف الزجر (لا) و هو تأكيد على القول بتركيبها؛ كما سيأتي في اللامات لام النهي، و قد سقطت في التفسير.

[٤٦] وأما ألف التَّذْكِيرِ(١): فهي التي تَقَدَّمُ النونَ في (فَعْلَانَ) نحو: غضبانَ، وسكرانَ.

[٤٧] وأما ألف التَّوْبِيخِ(٢): فنحو: (أزيدٌ؟! أَقَعَدْتَ بالبيتِ؟! أَمِثْلِي يَخْفَى؟!)(٣) يُوَبِّخُهُ بذلك.

---

(١) [٤٦ - ألف التذكير]:

ولم أقف على هذه التسمية صراحة فيما بين يدي من المراجع مع طول بحث، و لكن يفهم من كلام النحاة ارتباط هذه الألف بصيغة (فعلان) كما تبين من كلام الفراء الآتي؛ قال الفراء: «وما كان من نعت الذكر على فعلان فالأنثى فيه مقصورة وتكتب بالياء؛ مثل سكرى وغضبى» [المقصور والممدود للفراء/ ١٥]: وقد وافق المصنف الفراء في مسمى هذه الألف؛ في ارتباطها بصيغة فعلان، ونقل السيوطي عن صاحب (البسيط) أن فعلان فعلى كسكران وسكرى...إلخ - إنما يعرف بالسماع دون القياس [الأشباه والنظائر٢/ ٤٠].

وقال الثعالبي عن صيغة فعلان: إنها تدل على صفات تقع من أحوال. [سر العربية/ ٣٦٥].

قلت: وهذا من باب الغالب وإلا فالأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرعٌ عليه، قال ابن يعيش: وذلك لوجهين: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ المذكر؛ نحو: شيء وحيوان. الثاني: أن المؤنث له علامة فكان فرعًا. كذا نقله السيوطي ونقل نحوه عن صاحب «البسيط».[الأشباه والنظائر٢/ ١٤١، ١٤٢، و راجع تدميث التذكير / ٤١].

(٢) [٤٧ - ألف التوبيخ]:

كذا عند المصنف وبنحوه قال صاحب «وجوه النصب» ألف التوبيخ، وكذا عند المالقي. [الجمل المنسوبة/ ٢٤٣، وجوه النصب/ ٢١٨، الرصف/ ٤٧].

وذكر بعضهم هذه الألف ضمن ألف الاستفهام وجعل كل هذه المعاني من معانيها المجازية على خلافٍ في بقاء معنى الاستفهام مع المعنى الآخر أو انصراف الألف إلى المعنى الثاني فقط؛ ذكره السيوطي وغيره. [المعترك ١/ ٣٣٣] و كما عند المرادي الذي جعلها من فروع همزة الاستفهام [الجنى الداني/ ٣٢]. وتقدم في ألف الاستفهام، ونقله ابن منظور أيضًا. [اللسان/ الألف ٤٢٧] والذي يبدو أن المصنف يرى انصراف الألف إلى هذا المعنى تمامًا، وليس غريبًا على ميل المصنف للتفريع.

أما التوبيخ: فقد جعله بعضهم من قبيل الإنكار، إلا أن الإنكار إبطالٌ، وهذه إنكار توبيخ، قال السيوطي: ومعناه أن ما بعده واقع جديرٌ بأن ينفى؛ فالنفي هنا قَصْدِيٌّ والإثبات قصدي... ويعبر عنه بالتقريع... وأكثر ما يقع في أمرٍ ثابتٍ وبخ على فعله كما يقع على ترك فعل ينبغي أن يقع. [المعترك ١/ ٣٢٩- بتصرف]. ولشدة اقتراب معنيي الإنكار والتوبيخ تلتبس أمثلتهما عند أصحاب الحروف؛ كما عند ابن هشام حيث مثل له بقولهم: أعمراه؟ لمن قال: رأيت عمرًا. وهو قريب من قول المصنف: أزيد؟... إلخ. [المغني مع الأمير ٢/ ٤٠].

(٣) في ط: بدل ما بين القوسين: أزيدا قصدت بالبيت؟ أمثلي يجفى؟ وهو تحريف، والمثبت هو الأصوب.

[٤٨] وأما ألف التَّمَنِّي[١]: [فهي التي][٢] تصحبُ الياءَ؛ نحو: يا ليت[٣] زيدًا حاضرًا!!![٤]،

---

(١) [٤٨ - ألف التمني]:
ولم أجد هذه التسمية فيما بين يديَّ من مصادر. وقد قيدها المصنف بصحبة الياء في (يا) قلت: وفيه نظرٌ؛ حيث التمني مستفاد من (ليت) فكان اشتراط (ليت) أدق، ثم إنه مثل بالألف في (ألا) ولم ينص عليه.
وفيه أيضًا أن التمني في قوله: (ألا ماء فأشربه) مستفادٌ من (ألا) أو من السياق كله، حتى مع القول بأن الأداة (يا) أو (ألا) قد اكتسبت معنى التمني من (ليت) فلم أجد من سمى الألف فيهما ألف التمنى، و إن كان بعضهم قد أشار إلى هذا المعنى؛ كما عند الإربلي. [راجع جواهر الأدب / ٣٣- ط دار النهضة].
(٢) سقط في د.
(٣) أما قوله: «يا ليت» فلم أقف على رأي يقول بأن (يا) تكون حرف تمنٍّ، وكل ما ذكر فيها يدور بين النداء والتنبيه وسيأتي في (ياء التنبيه من هذا البحث) حتى فيما مثل به من قوله: «يا ليت» فقد عدت للتنبيه فيه، أما التمني فهو مستفاد من السياق كله. [راجع شرح عيون الإعراب/ ٤١، الرصف/ ٤٥١ وما بعدها، الجنى الداني/ ٣٥٦، الإتقان ١/ ١٧٩، المغني مع الأمير ٢/ ٤١].
(٤) وقوله «حاضرًا»: كذا في النسختين، مما يشير إلى أنه مذهب المصنف أو النُّسَّاخ والأول أرجح. وهو على مذهب بعض الكوفيين الذين ينصبون بـ(ليت) الاسم والخبر معًا كما ينصبون بـ(ظن)، ونسب إلى الفراء أنه أجازه في (ليت) خاصة؛ كما ذكر المرادي، وقيل إن ذلك على لغة تميم، على حين نسب إلى الكوفيين من أصحاب الفراء إجازة نصب المبتدأ والخبر مع الحروف الستة الباقية من أخواتها (إن وأخواتها) جميعًا وأسند الإربلي إلى الفراء إطلاقه الجواز للحروف الستة أيضًا، كما نسب إجازته في (ليت) للفراء كل من الزمخشري وابن يعيش وابن منظور وابن هشام؛ قال المرادي عن حجج المجوزين "ولا حجة فيه " [الجنى الداني / ٤٩٢، شرح المفصل ٨/ ٨٣، ٨٤، اللسان ٣/ ٤٢٠، المغني ١/ ٢٢١، ٢٢٢].
كما نسب إلى الكسائي أنه يرى أن ناصب الاسم الثاني بعد (ليت) هو كان مقدرة واستدل له بظهور (كان) في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة:٢٧] ونسب الإربلي إلى الفراء القول بأنه مفعولٌ ثانٍ ورأي الإربلي أنه منصوب على أنه حالٌ من الضمير المستتر في الخبر المحذوف كما أجاز نصبه بكان مقدرة موافقًا للكسائي، وهو مخالف لنحاة المدرستين، وكل هذه التوجيهات دارت حول قول رؤبة [من الرجز]:

يا ليت أيام الصِّبَا رَوَاجِعًا

[ينظر: ملحقات ديوانه٢/ ٣٠٦، البحر٤/ ٤٤٤، الجنى الداني/ ٤٩٢، الخزانة ٤ / ٢٩٠، الدرر اللوامع١/ ١١٢، المغني/ ٣١٦، الهمع ١/ ١٣٤].
ونقل الرماني عن الكوفيين أنهم يقولون بأن الراجز أجرى (ليت) مجرى (وددت)، ونقل عن الفراء أنه=

وأَلاَ ماءَ فَأَشْرَبَهُ!![1].

= قدرها بـ(تمنيت) أما البصريون فلا يجيزونه مع الحروف الستة مطلقًا، وتأولوا شاهد الكوفيين على تقديرات مختلفة، فنقل عن سيبويه ومن تابعه من النحاة أنه جعل النصب بفعل تقديره (أقبلت) وحمل عليه النحاة حذف الخبر وقدَّروا الثاني منصوبًا بـ(أقبلت)، ومنهم ابن يعيش وابن هشام. وجعله الشنتمري حالا وقدَّر حذف الخبر؛ أي: (لنا) كما ذكر إجازته النصب تشبيهًا لليت بوددت وتمنيت؛ كذا نقل عن بعض النحويين.

وقد أثار المالقي هذه المسألة وبين أوجه الخلاف بين إن وليت وانتصر لمذهب البصريين. وقد نقل عن جماعة من العلماء منهم ابن السيد البطليوسي وتابعه ابن الطراوة أنهم حكوا النصب بإن وأخواتها في الاسم والخبر جميعًا واحتجوا بأشعار كثيرة، ونقل عن ابن سلام أنه لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة، ونسبه أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة، كذا ذكره الشيخ محمد محيي الدين ملخصًا، قال: «وجمهور النحاة لا يسلمون ذلك كله». [منحة الجليل ١/ ٣٤٧، ٣٤٨، وكذا بنحوه في الحروف العاملة في القرآن/ ٣٤، الجنى الداني/ ٣٩٣، ٣٩٤].

[معاني الحروف/ ١١٣، ابن يعيش ٨/ ٨٣، ٨٤، جواهر الأدب/ ٢١٣ وما بعدها، الرصف/ ٢٩٨ وما بعدها، الجنى الداني/ ٤٩٢، تحصيل عين الذهب ١/ ٢٨٤، المغني مع الأمير ١/ ٢٢١، ٢٢٢، الأصول لابن السراج ١/ ٣٠١، الحروف العاملة في القرآن/ ١٠٥، ١٨٧ وما بعدها، الكتاب ١/ ٢٨٤، همع الهوامع ١/ ١٣٤].

(١) وقوله: «ألا ماء...»: أفاد بعض النحاة أن (ألا) تكون تمنيا، كالرماني والهروي والمالقي و المرادي والإربلي والسيوطي وغيرهم.

ولذلك فنسبة التمني إلى الألف معها سائغ على طريقة المصنف، وقد نصَّ النحاة على نصب ما بعدها – في هذه الحالة – بلا تنوين، ومثل له الرماني وغيره بقولهم: ألا ماءَ باردًا، قال: وإن شئت قلت: ألا ماءَ باردٌ، وحكمها في ذلك حكم (لا) يعني النافية للجنس، يؤيد ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة من القول بأن أصل (ألا) لا النافية للجنس (لا التبرئة) و دخلت عليها همزة الاستفهام (ألف الاستفهام عند المزني) و حينئذ يقصد بها أمور منه:

١ – التوبيخ و الإنكار؛ نحو: ألا رجوع إلى الحق ؟

٢ – الاستفهام الصريح (عن النفي) نحو: ألا كتاب معك ؟

٣ – التمني؛ نحو: ألا مال فأحج ؟ ألا ماء باردا فأشرب ؟

...و قد ذكر المزني بعض هذه الحالات كحروف مستقلة؛ كألف التوبيخ، و ألف الاستفهام، و ألف التمني...

واختلف النحاة في حكم لا التبرئة بعد دخول الهمزة عليها؛ فابن مالك يعطي لها جميع الأحكام التي كانت لها قبل دخول الهمزة عليها مطلقا، على حين فصل بعض النحاة، فإن قصد بها الاستفهام عن النفي أو التوبيخ فالإجماع على أن لها الأحكام نفسها قبل دخول الهمزة، أما إذا قصد بها التمني؛ ففيها رأيان: فمذهب المازني أنها تحتفظ بجميع أحكامها، و يرى سيبويه أنها لا تعمل إلا في=

[٤٩] وأما ألف الدُّعَاءِ[1]:

= الاسم، و لا خبر لها، لا لفظا و لا تقديرا ؛ لأنها صارت بمنزلة الفعل أتمنى، ولا يجوز إلغاء عملها في الاسم كما لا يجوز العطف على اسمها أو وصفه بالرفع مراعاة للابتداء و اختار ابن عقيل مذهب ابن مالك لأنه مطرد.

و الملاحظ على هذه الأحكام أن الأداة(ألا) هي التي تفيد التمني أو التوبيخ أو الاستفهام؛ على حين جعل المزني كل هذه المعاني للألف؛ في ألف التمني، و ألف التوبيخ، و ألف التنبيه؛ كما أنه ركز على نصب المضارع المسبوق بالفاء في جواب التمني بألا.

[راجع: الأزهية/ ١٦٣، توضيح النحو٢ / ١٢٦، الجنى الداني / ٣٨٤، جواهر الأدب/ ١٦، معاني الحروف/ ١١٣، ١١٤، المغني مع الأمير ١/ ٦٦].

أقول: وقد يؤيد مذهب المصنف في تركيب (ألا) من همزة تفيد التمني و(لا) النافية مما ذكره ابن هشام في أثناء عرضه لأقسام (ألا) القسم الرابع: «الاستفهام عن النفي» وعلق عليه العلامة الأمير بأنه اعترافٌ منه بتركيبها من حرفين كل لمعنى، قال: وقد صرَّح به المصنف في المغني القديم ونقله عنه السيوطي» [المغني مع الأمير ١/ ٦٦] و قد صرح به المرادي مؤكدا تركيبها؛ قال المرادي: " و اعلم أن (ألا) قد تكون كلمتين: إحداهما همزة الاستفهام، و الأخرى (لا) النافية؛ فلا تعد حينئذ حرفا واحدا؛ بل حرفين، وذلك في ثلاثة مواضع، الأول: أن يقصد بها مجرد الاستفهام عن النفي... الثاني: أن يقصد بها التوبيخ.... الثالث: أن يقصد بها التمني... فألا في المواضع الثلاثة مركبة بغير إشكال و لا نافية على حكمها الذي لها قبل دخول الهمزة، و لذلك بني الاسم معها، و ذلك واضح و الله أعلم " [الجنى الداني / ٣٨٤] أما الألف في (يا) فمن قبيل ما ذكرته مرارًا من إضفاء معنى السياق أو الأداة على الحرف. والله أعلم.

(١) **[٤٩ - ألف الدعاء]:**

قال ابن كيسان: «والنداء هو الدعاء» وقد جعل بعضهم الدعاء من الأدنى إلى الأعلى. [الموفقي/ ١٠٨] قلت: ولا أرى فرقا بين هذه الألف وبين ألف النداء في نحو: أربِّ، يؤيده ما ذكره ابن الأنباري تحت هذا المصطلح؛ قال: «وألف الدعاء كألف الاستفهام، يعرف بحسن (يا) في موضعها؛ كقولك: أزيد أقبل؛ معناه: يا زيد، [ومنه] قراءة نافع: ﴿ أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾ [الزُّمَر:٩] بتخفيف الميم، معناه: يا من هو قانت. [مختصر الألفات/ ٣٢، وراجع الحجة في القراءات السبع/ ٢٨٢، الكشف ٢/ ٢٣٧] وهو مذهب الفراء؛ قال في هذه الآية: «قرأها يحيى بن وثاب بالتخفيف، وذكر ذلك عن نافع وحمزة وفسروها بقولهم: يريد: يا من هو قانت، وهو وجه حسنٌ؛ العرب تدعو بألف، كما يدعون بـ(يا) فيقولون: يا زيد أقبل، وأزيد أقبل؛ وهو كثير في الشعر؛ فيكون المعنى مردودًا بالدعاء..»[المعاني للفراء ٢/ ٤١٦]

وإنما أوردت نصه لأبين أمورًا: منها: موافقة المصنف للفراء فيما ذهب إليه. ومنها: أن الدعاء هنا نوعٌ من النداء فيه نوعٌ من الرجاء والالتماس.

وقول المصنف: ألف الدعاء ينطبق مع عبارة الفراء: «يدعون بألف». وقد نقل هذا الرأي عن الفراء=

فنحو: أَرَبِّ، وأَللَّهُمَّ[1]، وآمينَ في المدِّ[2].

[٥٠] وأما ألف الخِلاَفَةِ[3]: فهي التي تَخْلُفُ الواوَ؛

= كل من ابن هشام والسيوطي ولهم فيه نظرٌ فليراجع في [المغني ١/ ٩، ١٠، الإتقان ١/ ١٤٦، المعترك ٢/ ٤٣].

والجامع بين أمثلة المصنف اختصاصها جميعًا بالدعاء، أما قوله: «اللهم» و«آمين» في المدّ أينطبق على الكلمتين أم على الثانية فقط؟ الراجح في ظني أنه يعني «آمين» فقط، وفيه بيان كما يلي:

(١) «اللهم»: والقول بأن الألف للدعاء متابعة للفراء في قوله بأن الميم المشددة جزء من قولهم: يا الله أمنَّا بخير، على حين يرى البصريون أن الميم المشددة عوضٌ عن حرف النداء المحذوف، وذلك عندهم مخصوص بلفظ الجلالة، قال المالقي: «... قالوا في الدعاء: اللهم اغفر لنا... معناه: يا الله... والدليل على ذلك أنها لا تجتمع معها في الكلام... إلا في الضرورة...» [الرصف/ ٣٠٥، ٣٠٦] وهذه مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها الأنباري [أسرار العربية/ ٩٤، وراجع نص الفراء في معانيه ١/ ٢٠٣ وما بعدها].

قال المالقي معلقًا على رأي الفراء: وهو فاسد من وجوه أهمها عدم اجتماعهما معًا واستخدام (اللهم) في الدعاء مع غير أمَّنا... [راجع الرصف/ ٣٠٦].

(٢) قوله: «آمين في المد»: قلت: وألفه مقطوعةٌ؛ يقالُ: آمين ثم آمين، والمعنى: ليكن ذاك، أو: كوَّن الله ذاك، كذا ذكر الأخفش، وقال: وقد ذكر بعضهم أنها تخفف، ويقال فيها: أمين. وكذلك نقل عن الإمام النووي أن فيها أربع لغات؛

قال النووي: «أفصحهن وأشهرهن: آمين؛ بالمد والتخفيف، والثانية: بالقصر والتخفيف، والثالثة: بالإمالة، والرابعة: بالمدِّ والتشديد».و كذا ذكر أكثر المفسرين في تفسير خاتمة سورة الفاتحة. [معاني الأخفش٢/ ٥٥٤، الأذكار للنووي/ ٦٣، ٦٤، الصحاح / أمن].

(٣) [٥٠ - **ألف الخلافة**]:

ويعني المصنف بهذه الألف كل همزة تنقلب عن الواو عند ضمها، وقد أطلق صاحب وجوه النصب على هذه الألف: ألف تكون بدلا من الواو. [وجوه النصب/ ٢١٨] يمكن أن نفهم أن هذه الألف هي ما أطلق عليه الرازي ألف البدل، ومثل لها بأمثلة المصنف نفسها. [الحروف/ ٢٠١] وقد تكلم النحاة عن مسمى هذه الألف وسبب قلب الواو همزة، منهم الفراء في مواضع عديدة منها: عند قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن:١] قال: «القراء مجتمعون على (أوحي) وقرأها جوية الأسدي: (قل أحي) من (وحيت) فهمز الواو لأنها انضمت كما قال: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات:١١، وراجع المعاني ٣/ ٩٠] وعندما عرض للآية الأخيرة قال: «اجتمع القراء على همزها، وهي في قراءة... عبد الله ﴿أُقِّتَتْ﴾ بالواو خفيفةً، وإنما همزت لأن الواو إذا كانت أول حرف وضمت همزت، من ذلك قولك: صلى القوم أحدانا... هذه أجوةٌ حسان؛ بالهمز، وذلك لأن ضمة الواو ثقيلة؛ كما كان كسر الياء ثقيلا». [المعاني للفراء٣/ ٢٢٢، ٢٢٣ بتصرف]. =

= ويتبين لنا من كلام الفراء عدد من الأمور؛ منها:

١ - أن هذا الإبدال الخاص بوقوع الواو مضمومة؛ على أن تكون أوَّل الكلمة، وهو متفق مع كلام وأمثلة المصنف.

٢ - أن علة هذا القلب استثقال الضمة على الواو كما استثقلوا الكسرة على الياء. وأقول: ولعلَّ سرَّ تسمية هذه الألف بألف الخلافة هو أن الألف تبدل من الواو بدلا جائزًا وليس واجبًا وذلك مقصورٌ بوقوعها أول الكلمة، فليست بدلا كما تبدل الألف من الواو عند تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنه – البدل – واجبٌ، وليست عوضًا؛ لأن العوض يمكن أن يكون في غير مكان المعوض منه. والدليل على أن هذا البدل جائز أن بعضهم نصَّ عليه كالزمخشري وابن يعيش؛ قال الثاني: «... ومما هو عِلَّةٌ للجواز: الواو إذا انضمت ضمًّا لازمًا؛ نحو وقتت وأقتت، ووجوه وأجوه؛ فانضمام الواو أمرٌ يجوز الهمزة، ولا يوجبها». [شرح المفصل ٩/ ٥٥، ونص عليه أيضًا في شرح المفصل ١٠/ ١٠].

وهنا ينبغي الإشارة إلى أمور: أولها: قد تنقلب الواو غير المضمومة همزة في نحو: ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف:٧٦] و«إعاء أخيه» وهي قراءة سعيد بن جبير بإبدال الواو المكسورة همزة، قال أبو حيان: وذلك مطرد في لغة هذيل، يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولا همزة، وقرأ الحسن بضم الواو وجاء كذلك عن نافع. [البحر المحيط ٥/ ٣٣٢].

ومما يؤيد أن ذلك ليس خاصا بالواو المضومة قلبها في نحو: إشاح من وشاح، وقد نص الزجاجي على جواز هذا الهمز ولكنه قيَّدَه بألا يكون ضم الواو إعرابًا أو لالتقاء الساكنين، ومثل لها بـ: أثؤب وأدؤر وأجوه. فكما هو بيِّن من أمثلته فليس خاصًا بأول الكلمة؛ كما أن الزجاجي صرح بجوازه في الواو المكسورة أول الكلمة خاصة على ما مثلت به. [الجمل للزجاجي/ ٤٠٤، ٤٠٥].

إذن فقلب الواو همزة أجازه النحاة في أول الكلمة وحشوها، كما لم يقتصروا على الواو المضمومة، بل في المكسورة كما تقدم، ويفهم من كلام غيره جوازه في المفتوحة أيضًا؛ ففي إبدال ابن السكيت: أرخت الكتاب و(ورخته) وآكفت الدابة و(وكفتها) وأكدت العهد ووكدّته، وآصدت الباب ووصدته..[الإبدال/ ١٣٨] .

إذن فلا داعي لاختصاصها بالواو المضمومة وأرى إطلاقه على كل هذه الحالات ولعل عدم تصريح المصنف أخذٌ بهذا الرأي، والله تعالى أعلم.

ونص عليه ابن يعيش أيضًا وقال: إن العرب يجرون الواو مجرى الهمزة في كل ذلك. [ابن يعيش ٩/ ٣٤] وهذا يساعدنا في فهم مصطلح المصنف (الخلافة) أي تخلفها وتحل محلها بصورة مطردة. بل إن بعضهم حيث يرى أن ضم ما قبل الواو يجعل همزها جائزًا؛ كما أكده الخوارزمي؛ فعند قول جرير [من الوافر]:

أَحَب المؤقدين إليَّ مؤسى   وجعدة إذ أضاءهما الوقود

[ينظر البيت في ديوانه/ ٢٨٨، الأشباه والنظائر ٢/ ١٢، ٨/ ٧٤، الخصائص ٢/ ١٧٥، ٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٣١٩، شرح شواهد الشافية/ ٤٢٩، شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢، المحتسب ١/ ٤٧، وورد بلا نسبة في سر الصناعة ١/ ٧٩، شرح شافية ابن الحاجب/ ٢٠٦، المغني ٢/ ٦٨٤، المقرب ٢/ ١٦٣، الممتع ١/ ٩١، ٣٤٢، ٢/ ٥٦٥]. =

نحو: وجوه، وأجوه، ووافيت، وآفيت(١).

[٥١] وأما ألف الوَقْفِ(٢):

فهي التي تدخلُ عند تمام الكلام؛ إبَانةً عن الوقفِ(٣)؛ مثل: رأيت أميرًا؛ قال الله عز

= قال: «فهمز الواو في الموضعين جميعًا؛ لأنها جاورتا ضمة الميم قبلها؛ فصارت الضمة كأنها فيهما، والواو إذا انضمت ضمًّا لازمًا فهمزها جائز...» [التخمير ٤/ ٢٢١].

(١) قوله: (وقتت): قلت: وفي النسخة الأردنية: أقتت، وفي التيمورية أقرب إلى: وافيت، وآفيت، وهو الأصوب عندي، وإذا صحَّ ففيه إشارة إلى إجازته في الواو المفتوحة أيضًا، ويظل خلافة الألف للواو المضمومة أكثر وأقرب إلى المصطلح.

(٢) [٥١- ألف الوقف]:

قوله: «الوقف»: وهو قطع النطق عند إخراج آخر اللفظ، ويقابله الابتداء، الذي هو عمل، فالوقف استراحةٌ عن ذلك العمل. [ينظر شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٢١٦]. وقد عقد سيبويه بابًا للوقف في آخر الكلم المتحرك في الوصل والتي لا يلحقها زيادة في الوقف. [الكتاب ٢/ ٢٨٢] وعبر الخليل عن الوقف بـ(السكون) وجعل الوقف ضد الوصل. [السابق ٢/ ٤٧، ٥٧، ١٥٦] وعبَّر بعضهم عن الوقف بالقطع، كما عند الفراء. [المعاني للفراء ٢/ ٢٥، ٢/ ٣٥٠] وسيأتي نصه بعد قليل، كما عبر بعضهم عند تعريف الوقف بقوله: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض...». [الإتقان ١/ ٨٨] وقال السيوطي أيضًا: «الوقف والقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالبًا مرادًا بها الوقف» وعبر عنه السيوطي أيضًا بأنه الترك والقطع، قال: وهو ضد الابتداء. [الإتقان ١/ ٨٩] ثم فرَّق بينها نقلا عن المتأخرين وقد تقدم تعريفهم للوقف، وراجع تفصيل ذلك في[الإتقان ١/ ٨٧، ٨٨، شرح متن الجزرية / ٤٣]

ويبدو عجيبًا تمثيل المزني بـ (أميرًا) منصوبة، وقد سبق أن أطلق عليها ألف البدل من التنوين، وهذا البدل لا يكون إلا حالة الوقف، فلعله بتمثيله بالآية الكريمة: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:٦٧] يشير إلى أن البدل أحد الوجوه الممكنة للوقف، فبينهما علاقة خصوص؛ فكل ألفِ بدلٍ من التنوين ألفُ وقفٍ ولا ينعكس.

وقد اشترط بعضهم إخراج المنون كالمالقي بقوله: «أن تكون لمجرد الوقف في غير المنوَّن؛ نحو قولك في الوقف على (حيهل): حيهلا، ومنه: أين أنتا؟». [الرصف/ ٢٥] أما المبدلة من تنوين المنصوب فهي عنده ألف مستقلة . [الرصف/ ٣٣] وعبَّر عنها ابن هشام بقوله: «... الألف التي تبين بها الحركة في الوقف، وقصرها على كلمة (أنا) عند البصريين. [المغني مع الأمير ٢/ ٤١] وقد ذكر المرادي الألف الزائدة في الوقف لبيان الحركة، و لم يعدها من حروف المعاني كما هو شرط كتابه [الجنى الداني / ١٧٧].

(٣) قوله: «إبانة...إلخ»: قلت: وذكر العلماء أن قصد الاستراحة في الوقف يتفرع عنه ثلاثة مقاصد؛=

وجل: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ (1) [الأحزاب:٦٧] .

= هي:
١ - أن يكون لتمام الغرض من الكلام. ٢- أن يكون لتمام نظم الشعر.
٣- أن يكون لتمام السجع في النثر.
وأرى أن المصنف يعني الأول والثالث؛ كما هو مفهوم شواهده. [راجع: شذا العرف/ ١٨٨، ١٨٩، وينظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٢١٧ وما بعدها، شرح الشافية ٢/ ٢٧١، المفصل/ ٣٣٨، الهمع ٦/ ١٩٩ - ط الكويت].

(١) أما الألف في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:٦٧] فقد كثرت توجيهاتهم لها، فتقدم عن صاحب وجوه النصب أنه سمَّاها: ألف الخروج والترنم، ونصَّ على أنها لا تكون إلا في رءوس الآي وعند القوافي، وذكر الآية المشار إليها. [وجوه النصب/ ٢١٢، الجمل المنسوبة/ ٢٣٦، ٢٣٧].
أما المالقي فقد ذكر هذه الآية ومثيلاتها تحت قوله: «أن تكون في رءوس الآي تشبيها بالقوافي» [الرصف/ ٢٩، ٣٠] وخصَّ ذلك بقراءة من أثبت الألف في الوصل والوقف، أمَّا من حذفها في الوصل وأثبتها في الوقف فجعلها ألف وقف، وأمَّا من حذفها في الوقف وأثبتها في الوصل، فقد جعلها إشباعًا؛ ففيها ثلاثة مذاهب عند المالقي، ألف الوقف إحداها. [راجع الرصف / ٢٩، ٣٠]
وتقدم أن الألف في الآية ونحوها تسمى عند ابن منظور ألف الصلة والألف الفاصلة، وتقدم ذلك في ألف الصلة وألف الإطلاق. [راجع اللسان/ الألف١٥/ ٤٢٨]
ونقل الخوارزمي في «مفتاح العلوم» عن الخليل بن أحمد أنه يطلق على الألف في هذه الآية: ألف التيسير، قال أستاذي الدكتور/ محمد عامر: «ولعله أطلق عليها هذا المصطلح لأنها تيسر الوصول لمناسبة رءوس الآي؛ فهي في سورة الأحزاب تنتهي بألف، ولو قال: فأضلونا السبيل - بدون ألف - جاز؛ فقد وردت بدون ألف في سورة النساء؛ مع أنها مثل سورة الأحزاب يوقف على آخر الآيات بالألف؛ قال تعالى في سورة [النساء:٤٤] ﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ . قال الدكتور/ محمد عامر: وألف التيسير ألف وقف كما ترى [المصنفات النحوية/ ٥٣] .
قلت: ولعل الخليل سماها كذلك لأنها تيسر الوصول إلى حالة الوقف على حرف مطلق، و الوقف على المطلق أفضل وأيسر من الوقوف على ساكنٍ، والله تعالى أعلم. أمَّا الوقوف بالألف مرة وبغيرها مرة فقد قرئ بكل، وفي كلام الفراء إبانة عن ذلك وعن اختياره، فعند هذه الآيات قال الفراء: «ٱلرَّسُولَا۠»: يوقف عليها بالألف وكذلك﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:٦٧] و(الظنونا) يوقف على الألف؛ لأنها مثبتةٌ فيهن، وهي مع آيات بالألف، ورأيت في مصاحف عبد الله بغير ألف، وكان حمزة والأعمش يقفان على هؤلاء الأحرف بغير ألف فيهن، وأهل الحجاز يقفون بالألف [المعاني للفراء ٢/ ٣٥٠] .
هكذا مذاهب القراء والعرب في الوقف على هذه الكلمات، وقد رجح الفراء الوقف بالألف؛ قال: «وقولهم - أهل الحجاز - أحبُّ إلينا لاتباع الكتاب - يعني رسم المصحف - ولو وصلت=

[٥٢] وأما ألف الفاعلِ(١):

= بالألف لكان صوابًا؛ لأن العرب تفعل ذلك، وقد قرأ بعضهم [يعني نافعا وابن عامر وأبا بكر عن عاصم وأبا جعفر بالألف في الوصل والقطع يعني: الوقف كما تقدم. [المعاني للفراء ٢/ ٣٥٠].
وبين المصنف وكلام الفراء وأحد إطلاقات المالقي اتفاقٌ تامٌّ.
تبقى الإشارة إلى أنه يوقف على هذه الألف ألفًا خالصة بلا إشمام أو روم؛ كذا نصَّ عليه الزمخشري وشراح المفصل وكذا السيوطي. [ابن يعيش ٩/ ٧٠، التخمير ٤/ ٢١٩].
ويبقى أن نشير إلى عدد من الأمور، منها:
أ- أن العلماء قد ذكروا أن الوقف أقسامٌ؛ هي:
١- الوقف الاختياري: أي المقصود لذاته، وهو استثباتي أو إنكاري أو تذكري أو ترنمي.
٢- الوقف الاضطراري: ويكون عند قطع النفس.
٣- الوقف الاختباري: ويكون هدفه الاختبار حالة الوقف على بعض الكلمات ومقصد المزني هو الوقف الاختياري لغير غرضٍ مما ذكر فيه.
ب- ويذكر العلماء أن التغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع؛ هي:
١- النقل. ٢- الحذف. ٣- الإسكان. ٤- التضعيف. ٥- الروم. ٦- الإشمام. ٧- البدل.
وقد ذكر المصنف من آثار الوقف في هذا الكتاب ما يأتي:
١- البدل: كما في ألف البدل من التنوين وألف البدل من النون الخفيفة، وكما هنا في ألف الوقف.
٢- الإشمام: في إحدى لغات هاء الكناية وستأتي في الهاءات.
٣- الحذف: في ياء المنقوص عند الياء الخفيفة. وكذا في حذف التنوين عند الوقف كما سيذكر المزني بعض الحالات والأحكام المترتبة على الوقف؛ نحو:
١- انقلاب هاء التأنيث عن التاء؛ نحو: قائمة.
٢- الوقوف بهاء السكت (هاء العماد) وجوبا على الأمر من المعتل المتبقي على حرف واحد.
٣- الوقوف بهاء الوقف والاستراحة جوازا على الكلمات المبنية على حركة لازمة مما ينتهي بهاء منها.
[راجع: شذا العرف م ١٨٨-١٩٣، شرح الشافية ٢/ ٢٧١، الهمع ٦/ ١٩٩ – ط الكويت].
(١) [٥٢ – **ألف الفاعل**]:
كذا عند المصنف، وأطلقه أيضًا ابن يعيش؛ قال: «... وأمَّا ما زيد لمعنى فنحو ألف فاعل؛ نحو: ضارب وعالم...» [شرح المفصل ٩/ ١٤٤] وهو المعروف عند النحاة باسم الفاعل، وأطلق الفراء: الفاعل؛ كما في [المعاني ٢/ ١٥٣] وصرح المالقي بأنها زيدت لغرض بناء اسم الفاعل؛ قال: «واعلم أن الألف قد زيدت في نفس الكلمة للمدِّ خاصة، فزيدت ثانية في مثل: ناصر وصابر. لبناء اسم الفاعل» [الرصف/ ٣٧] وبنحوه قال الفراء في قراءة من قرأ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل:٨٧]، المعاني ٢/ ٣٠١] وسمَّاها في اللسان الألف المجهولة [اللسان/ الألف ١٥/ ٤٢٨].
وكذا استخدم ابن عقيل مصطلح الألف المزيدة وقصد بها ألف فاعل؛ نحو ضارب [شرح ابن عقيل=

فهي كل ألفٍ دخلت في الفعلِ[1] من الفعلِ الذي لا ألفَ فيه؛ كألفِ دَاخِلٍ، وذَاهِبٍ؛ من: [دَخَلَ و] ذَهَبَ.

[٥٣] وأما ألف المَفْعُولِ[2]:

= ٣/ ٤٤٥] وهذا المصطلح واضح الدلالة على دور الألف في الدلالة على الحدث ومن قام به من الثلاثي، أما اشتراط المصنف أن يكون له فعلٌ فبيِّن أنه إذا لم يكن له فعلٌ من لفظه، فهي ألف التمليك في نحو: لابن وتامر، وتقدم بيانه في ألف التمليك.

(١) أما قوله: «دخلت في الفعل...»: فإنما هو جري من المصنف على اصطلاح الكوفيين في إطلاق الفعل على المشتقات؛ نحو: اسم الفاعل واسم المفعول، ويسمونه الفعل الدائم، كما أنهم يرون أن المصادر والمشتقات أفعالٌ. [راجع المعاني للفراء ١/ ١٠٤، ١٠٥، ١٥٨، ١٥٩] ومنه قول الفراء: «.. وإذا قدَّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه؛ فقلت: ما سامعٌ هذا، وما قائم أخوك...» [المعاني للفراء٢/ ٤٣]. وبعدها بقليل في حديثه عن (لا) قال: «وقد أدخلت العرب الباء في الفعل التي تليها؛ فقالوا: لا بالحصور ولا فيها بسوَّار...» [المعاني للفراء ٢/ ٤٣] والملاحظ أن الفراء يعني بالفعل هنا الكلمة عامة وفي الشاهد يعني به الوصف الذي هو صفة مشبهة، وقد عني به المصدر الصريح في قوله: «وينصب الفعل إذا كان أمرًا عند الشيء يقع ليس بدائم؛ مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجدًّا جدًّا وسيرًا سيرًا... إذا لقيتم العدوَّ فتهليلا وتكبيرا، وصدقا عند تلك الوقعة...» [المعاني للفراء ١/ ١٠٩].

وأطلقه على المصدر الصريح في قوله: «وأما الأفعال التي جعلت أخبارًا للناس فقول الشاعر [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى   وَلَكِنَّمَا الفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَدِي

[البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤، المغني ٢/ ٦٩١ و راجع المعاني للفراء ١/ ١٥٢].

فجعل (أن) خبرًا للفتيان [المعاني للفراء١/ ١٠٥] يعني المصدر المؤول خبرا للجثة، وأطلقه على أفعل التفضيل في عرضه لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠].

[وراجع المعاني للفراء ١/ ١٠٤] وأطلقه على اسم المفعول في قول طفيل الغنوي [من البسيط]:

فَهِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ خَاذِلَةٌ   : وَالعَيْنُ بِالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ

وقوله [من الطويل]:

إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَسِيفٍ كَأَنَّمَا   يَضُمُّ إِلَى كَفَّيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

يعني: مكحولة، مخضبة [المعاني للفراء ١/ ١٢٧].

(٢) [٥٣ - ألف المفعول]:

أما حديثه عن ألف المفعول ففى غير الثلاثي، وقد سماه الفراء: المفعول به، قال: "... وما كان من ميم=

فهي كل أَلِف في مفعول الأفعالِ السَّقِيمَةِ[1]

المُتَعَدِّيَةِ[2] التي فيها حروفُ الزوائِدِ[3]؛ نحو: [ألف][4] المُوصَى؛ من: أوصيت، والمُنْقَضَى والمُسْتَقْضَى... وما أشبه ذَلك[5].

= زايدة أدخلتها على فعل رباعي قد زيد على ثلاثيه شيءٌ من الزيادات فالميم منه في الفاعل [يعني اسم الفاعل] والمفعول به [يعني اسم المفعول] والمصدر - مضمومة..." [المعاني للفراء ٢/ ١٥٣].
وهذه الألف منقلبة عن ياء أو واو لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولعل اختصاصها باسم المفعول جعله يطلق ذلك. وتقدم في ألف الفاعل اعتبارها أفعالا عند الكوفيين.

(١) وقوله: «الأفعال السقيمة»؛ يعني الأفعال المعتلة، قال السيوطي: «سميت بذلك لما فيها من الثقل بمعنى الضعف؛ فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها، ويدل على أن المراد بثقلها ضعفها أن الألف أخف الحروف وهي لا تتحرك أبدًا ". [الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦ - تحقيق الفاضلي].

(٢) وقوله: التعدية: مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين الفعل الواقع، واستخدم الكوفيون المصطلحين، وتقدم تفصيل ذلك في ألف التعدية في الألفات.

(٣) و قوله حروف الزوائد: قلت: و ذكر الصرفيون أن الزيادة في الكلمة عن الفاء و العين و اللام إما أن تكون لإفادة معنى، كفرَّح بالتشديد، و إما لإلحاق كلمة بأخرى؛ كإلحاق قردد - اسم جبل - بجعفر، كما ذكروا أن الزيادة نوعان: الأول: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو لغيره، و ذلك إما بتكرير العين أو بتكرير اللام مع الاتصال أو الانفصال في كل.
و الثانى: ما لا يكون بتكرير حرف أصلي، و هذا لا يكون إلا من الحروف العشرة المجموعة في قولهم: سألتمونيها، أو: هناء و تسليم ، قال ابن مالك في جمع هذه الأحرف [من الطويل]:

هناء و تسليم تلا يوم أنسه   نهاية مسئول أمان و تسهيل

و قد تكون الزيادة واحدة و ثنتين و ثلاثة (في الفعل) وتكون أربعة أيضا (في الاسم) لا بقيد اعتبار كونها من حروف سألتمونيها، و سيأتي بيان أدلة الزيادة عند إشارة المصنف إلى زيادة التاء آخر التاءات [راجع شذا العرف / ١٤٢ وما بعدها، شرح الشافية ٢/ ٣٣١، شرح ملحة الإعراب للحريري/ ٢٣٨، المفصل للزمخشري / ٣٥٧، الهمع للسيوطي ٦ / ٢٣٧ - ط الكويت].

(٤) سقط في د.

(٥) وينبغي أن نشير هنا إلى أن المصنف – رحمه الله – قد وفّى بها عدةّ من ألفات، فقد فسر لنا ثلاثة وخمسين ألفا كما ذكر في العدّ؛ خلافًا لابن خالويه – مثلا – حيث ذكر الأخير أن الألفات على سبعة وسبعين قسمًا، وقد ذكرها وعدها ووعد بتفسيرها قسمًا قسمًا، ومع ذلك فلم يذكر منها في التفسير إلا أقل القليل، وقد ذكر غير المزني بعض الألفات الأخرى التي لم يذكرها المزني؛ من هذه الألفات:
١ – الألف الكافة عن الإضافة؛ نحو: بينا.
٢ – ألف التذكار؛ نحو: أنت (فعلتا) هذا ؟ =

= ٣ – ألف الإنكار إذا كان ماقبلها مفتوحا غير منون؛ نحو: أ أحمداه ؟

٤ – الألف اللاحقة لمن في الاستثبات حال النصب؛ نحو: منا... و هذه سماها الإربلي: الألف المزيدة في السؤال عن المنكرات حال النصب، و أنكر المرادي بعض هذه الأقسام على المالقي و الإربلي، و نفى أن تكون من حروف المعاني. [راجع الألفات لابن خالويه / ١٣ وما بعدها، الرصف / ٢٧ و ما بعدها، جواهر الأدب / ٥٠ و ما بعدها، الجنى الداني / ١٧ ٧ و ما بعدها]. ولمزيد من التفاصيل حول ما تقدم من ألفات راجع: [أدب الكاتب لابن قتيبة / ٢٨٥ وما بعدها، الإنصاف / ٤٣٥ – ٤٤٤، التسهيل لابن مالك / ٢٠٣، ٢٥٥، ٢٦٤، ٣٣٥ – ٣٣٨، الجنى الداني / ٣٠ – ٣٦، ١٧٧ – ١٧٨، الخصائص ٣ / ١٤٢ – ١٥٤، الرصف / ٨ – ٥٨، سر الصناعة ١/ ٨٣، ٨٦، ١٠٤، ١٢١، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٢، شرح الألفات للأنباري وهو عينه كتاب مختصر في ذكر الألفات، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٥٠ – ٢٧٠، ٣/ ٣٠ – ٦٦، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش/ ١٣٥ – ١٥٠، المقتضب ١ / ٣٩٢ – ٣٠٣، الممتع ١/ ٣٢٠ – ٣٥٢].

الْبَاءَاتُ

إِحْدَى وَعِشْرُونَ بَاءً:[1]

[١] باء التعَدِّي[2].

[٢] وباءُ الإِضْمَارِ.

[٣] وباءُ الانْضِمَارَ.

[٤] وباءُ التعجبِ.

[٥] وباءُ القسمِ.

[٦] وباء الأصل[3].

[٧] وباء الصِّلةِ.

---

(١) قوله: (إحدى وعشرون): قلت: ذكر المزني أن عدد الباءات إحدى وعشرون باءً، وعندما شرع في العد ذكر خمسًا وعشرين باءً، وقد خالف منهجه، حيث فسر أربعًا منها أثناء العد، وفي التفسير ذكر عشرين باءً مع تفسيرهن، وسقط في التفسير باء الأصل، إذن فحقيقة ما ذكره خمس وعشرون باء.

على حين نجد أن بعضهم قد ذكر أربع باءات فقط، كما عند صاحب وجوه النصب [المحلى - وجوه النصب / ٣٠٣].

ومجمل ما ذكره ابن منظور ونقله من الباءات إحدى عشرة باء [اللسان / با].

وذكر الثعالبي خمس عشرة باء [فقه اللغة وسر العربية / ٣٤٥ – ٣٤٧].

وذكر الرازي ثمان باءات [الحروف للرازي/ ٢٠١].

ومجمل ما ذكره المرادي تسع عشرة باء؛ على أنه قسم الزائدة إلى ستة أقسام، وذكر لغير الزائدة (باء الجر) ثلاثة عشر معنى. [الجنى الداني/ ٣٦ وما بعدها]

وذكر الزركشي تسع باءات [البرهان ٤/ ٢٥٢ – ٢٥٧].

وعد ابن هشام أربع عشرة باء هي من معاني الباء الجارة، وفرع ست باءات أخرى عن معاني الباء الزائدة، فيكون مجمل ما ذكره من باءات عشرين باءً.[المغنى مع الأمير ١/ ٩٥ وما بعدها] و ذكر السيوطي اثنتي عشرة باء [الإتقان ١/ ١٥٩ – ١٦١، معترك الأقران ٢/ ٩٠ – ٩٣].

ومجمل ما ذكره الغمري في كتابه المستقل عن الباء أربع عشرة باءً. [ريحانة الألبا في معاني البا للغمري – مخطوط (في لوحة واحدة) بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٣٩) نحو، (٢٣) مجاميع – ميكروفيلم رقم ١٦٨٨٣].

(٢) جاءت في د معطوفة على باء الحال و قبل باء التوكيد و العموم.

(٣) سقط في ت ولم يفسرها.

[٨] باء التبعيض[1].

[٩] [وباء بمعنى مَعَ][2].

[١٠] وباء بمعنى في.

[١١] وباء بمعنى على.

[١٢] وباء بمعنى من.

[١٣] وباء بمعنى عن.

[١٤] وباء المدحِ.

[١٥] وباء التعظيم.

[١٦] وباء الجزاءِ.

[١٧] وباء العوض من الاسم.

[١٨] وباء الإِغْرَاءِ.

[١٩] وباء الإِجْرَاءِ.

[٢٠] وباء الصفة[3].

[٢١] وباء الحال والتعدي[4].

[٢٢] وباء التوكيد والعموم[5].

---

(١) جاءت أول الباءات في د .

(٢) سقط في د.

(٣) في النسختين: باء الصفة زيادة، و لا أعلم لكلمة(زيادة) مناسبة.

(٤) كذا في ت، د، ولعله يعني: وباء التعدي، خاصة وأنه لم يذكرها في (د).

(٥) [٢٢ - **باء التوكيد والعموم**]:

هذه الباء وثلاث الباءات التالية لها سأوردها مع شرحها في موضعها هنا بترتيبها في العد؛ تبعا لترتيب المصنف؛ حيث أسقطها من التفسير وقدم تفسيرها هنا في العد على غير عادته في سائر حروفه.

والبيِّن اختصاصها بحروف النفي؛ ولذلك فقد ذكر جمهور النحاة الباء الداخلة على خبر (ما) و(ليس) تحت قسم الباء الزائدة قياسا [راجع - مثلا: الإتقان ١/ ١٥٩، معترك الأقران ٢/ ٩٣، المغني ١/ ٩٥، الجنى الداني/ ٥٣ وما بعدها] والمفهوم من عدِّ المصنف للباءات أنه يرى أن هذه الباء أصل=

[نحو][1] ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨].

[٢٣] وباء الإلصاق [2]:

= قائمٌ بذاته ليس زائدًا؛ بل دخولها للتوكيد ثابت في خبر (ما) حتى إنه يقدرها منضمرة إذا لم ينطق بها وهو بذلك يؤكد مذهب من أنكر مجيء الباء زئدة، ذكره الزركشي وقال: «والجمهور على أنها لا تجيء زائدة، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى المقصود بوجودها، وحالة عدمها على السواء...» [البرهان ٤/ ٢٥٣].

وفي هذه الباء في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِرٍ﴾ [الأحقاف:٣٣] قال ابن فارس: «... فقال قوم: الباء في موضعها وأن العرب تعرف ذلك وتفعله...» [الصاحبي/ ١١٠].

ويرى كثير من النحاة أن الزيادة للتوكيد معنى صحيح، وسيأتي تفصيله في باء الصلة، ولعل المصنف يغفل زيادة الحرف ويعتبر سبب زيادته هو القسم الخاص بالحرف، وفي تعليل دخول هذه الباء أقوال ذكر الرماني بعضها بقوله: «وفي زيادتها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها دخلت لتوكيد النفي، والثاني: لطول الكلام وربط أوله بآخره، وثالثها: أنها مقابلة للام في قولهم إن محمدًا لقائم» [معاني الحروف/ ٣٨ باختصار، وراجع التصريح ١/ ٢٠١].

ولهذه الباء تفصيل سيأتي في باء الانضمار لتكتمل صورة هذه الباء، ولكن ما معنى العموم الذي يعنيه المصنف؟ والجواب أنه يستفاد من دخولها على خبر النفي والنفي من قبيل العموم، والله أعلم.

(١) زيادة مناسبة للسياق.

(٢) [٢٣- **باء الإلصاق**]:

ذكر هذا المعنى للباء جمهور النحاة كالثعالبي وابن فارس والزجاج وسيبويه والمبرد والزمخشري وابن جني وابن يعيش و نقله ابن منظور والمالقي والمرادي والإربلي وابن هشام والسيوطي والزركشي وغيرهم [سر العربية/ ٣٤٥، الصاحبي/ ١٠٧/ حروف المعاني/ ٤٧، المقتضب ٤/ ١٤٢، سر الصناعة ١/ ١٣٨، شرح المفصل ٨/ ٢٢،اللسان/ باء الرصف/ ١٤٤، الجنى الداني/ ٣٦، جواهر الأدب/ ١٥، المغني ١/ ٩٥، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩٠، البرهان ٤/ ٧٩].

حتى إنه نقل عن سيبويه أنه يراه أصل معاني الباء، قال الزجاج: «وزعم سيبويه أن معنى الباء الإلصاق» [معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣] وكذا يرى ابن يعيش أن اللازم لمعنى الباء الإلصاق، وعرَّفه بأنه تعليق الشيء بالشيء، وجعله على ثلاثة أوجه؛ هي:

١-اختصاص الشيء بالشيء.

٢- عمل الشيء بالشيء.

٣- اتصال الشيء بالشيء، قال ابن يعيش: «فتعليق الذكر بالمذكور الغائب تعليق اختصاص، وتعليق الفعل بالقدرة أو الآلة تعليق عملٍ وصل إليه بذلك الشيء، فعلى هذا يجرى أمر الباب...» [شرح المفصل ٨/ ٢٢].

وعبَّر عنه المبرد بأنه اختلاط الشيء بالشيء ويكون على وجهين: حقيقي وهو الأكثر نحو: به داءٌ،=

نحو كتبت بالقلم[1]،

= ومجازي؛ نحو: مررت به. [المقتضب ١/ ١٤٢ بتصرف] وبنحوه قال الزركشي [البرهان ٤/ ١٣٨]. واقتصر الزجاج على هذا المعنى [حروف المعاني/ ٤٧]. ويرى ابن هشام أن معنى الإلصاق لا يفارق الباء؛ وعلل بذلك اقتصار سيبويه عليه [المغني ١/ ٩٥]. وصرح السيوطي بأن سيبويه لم يذكر غيره، ونقل عدم افتراقه عنها؛ قال السيوطي: «ولم يذكر له سيبويه غيره، وقيل: إنه لا يفارقها؛ قال في شرح اللب: «وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر؛ ثم قد يكون حقيقة؛ نحو: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة:٦] ... وقد يكون مجازًا؛ نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطفِّفين:٣٠] ، [وراجع الإتقان ١/ ١٥٩، معترك الأقران ٢/ ٩٠، ٩١].

وذكر السيوطي من معاني الباء: التعدية والسببية والاستعانة والظرفية والمصاحبة، ثم قال: «وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق» ونقله عن أبي حيان عن البصريين وضم إليها أبو حيان باء القسم. [الهمع ٤/ ١٥٨، ١٥٩ -ط الكويت].

أمَّا المالقي فقد رأى أن هذا المعنى أكثر من غيره من معاني الباء، لكنه تعقَّب القول برجوع جميع المعاني إليه، قال: «وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره، حتى إن بعض النحويين - لعله يعني سيبويه والزجاج - قد ردُّوا أكثر معاني الباء إليه وإن كان على بُعدٍ... والصحيح التنويع...» [الرصف/ ١٤٤ بتصرف]. ونقله المرادي وأيده. [الجنى/ ٤٦].

وأطلق الرمَّاني على هذه الباء باء الإضافة ومثالها عنده: مررت بزيد، وفسره بأنه ألصق المرور به. [معاني الحروف/ ٣٦].

وكأن ابن فارس يعني الزجاج بقوله: «ومن أهل العربية من يقول: مررت بزيد؛ إنها للإلصاق؛ كأنه ألصق المرور به، وكذلك إذا قال: هزأت به» [الصاحبي/ ١٠٧، ١٠٨]. وذكر كثير من الأصوليين هذا المعنى واعتبروه أصل معاني الباء، كما عند الآمدي وغيره [الإحكام في أصول الأحكام/ ٦٢].

(١) وقوله: «كتبت بالقلم»: قلت: اختلف توجيه المزني عن جمهور النحاة؛ فبعضهم يعدها في هذا المثال باء الاستعانة كالزجاج والرماني والرازي وابن هشام والمالقي و المرادي، وعُلِّل ذلك بدخول هذه الباء على آلة الفعل.

[راجع: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣، معاني الحروف/ ٣٦، الحروف للرازي/ ٢٠١، المغني ١/ ٩٧، والرصف/ ١٤٣، الجنى الداني/ ٣٨، الإتقان ١/ ١٠٩، معترك الأقران ٢/ ٩٠،الهمع ٤/ ١٥٨ ط الكويت]. و أكد الجوهري أنها للإلصاق مع الاستعانة؛ كذا نقله ابن منظور [اللسان / با].

وجعلها الإربلي في هذا المثال باء السببية، كما نسب المرادي ذلك إلى ابن مالك الذي ذكر أنه آثر التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، و معنى السببية يجوز استعماله بالنسبة لله تعالى؛ خلافا لمعنى الاستعانة. [جواهر الأدب/ ١٧، الجنى الداني/ ٣٩].

أمَّا ابن فارس والثعالبي فقد جعلا هذه الباء قسمًا جديدًا وأطلقوا عليه: باء الاعتمال، والاعتمال يذكر عند الكوفيين، ولعله يجمع بين السببية عند بعضهم وبين آلة الفعل في الاستعانة عند آخرين، ويؤيده أن القلم - في تمثيلهما - هو آلة الكتابة، كما أنه سببها ويستعان به عليها؛ فهو أشمل=

[و][1] ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد:١٣].

[٢٤] والباء: بمعنى من أجل[2] [نحو][3] [من الكامل]:

غُلْبٌ تَشَذَّرُ بِالذُّحُولِ... ... ...[4]

= المصطلحات. [الصاحبي/ ١٠٧، ١٠٨، سر العربية/ ٣٤٥].

قلت: والمصنف قد وافق سيبويه في هذا المثال، ففيما نقل عن سيبويه ما تقدم من أنه نقل عنه القول بأصالة الإلصاق للباء ولم يذكر غيره؛ قال الزجاج بعد ذلك: «وزعم سيبويه أن معنى الباء الإلصاق؛ تقول: كتبت بالقلم، والمعنى أن الكتابة ملصقة بالقلم» [معاني القرآن للزجاج ١/ ٣].

ولشدة تداخل الإلصاق والاعتمال اختلفت الأقوال، وكأني بالفارسي يعني سيبويه والمصنف وآخرين معهما بقوله بعد ذكره باء الإلصاق وباء الاعتمال: «وذكر ناس أن هذه والتي قبلها سواء» وذكره بنصه الثعالبي [الصاحبي/ ١٠٨، سر العربية/ ٣٤٥].

(١) زيادة مناسبة للسياق.

(٢) [٢٤- **الباء بمعنى (من أجل)**]:

كذا عند الهروي و ابن قتيبة، والجواليقي والزجاج والزجاجي و الجوهري و نقله ابن منظور والآمدي [الأزهية/ ٢٨٧، أدب الكاتب ١/ ٤١٥، شرح أدب الكاتب/ ٣٧٧، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٤٩، معاني الحروف/ ٨٦،اللسان / با، الإحكام للآمدي ١/ ٦٢].

وأطلق ابن فارس والثعالبي والمالقي والإربلي عليها باء السبب وقدروها بـ(من أجل) في نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة المؤمنون/ ٥٩، و راجع: الصاحبي/ ١٠٩، سر العربية/ ٣٤٦، الرصف/ ١٤٤، جواهر الأدب/ ٢٠].

قلت: وهي قريبةٌ جدًّا مما أطلق عليه النحاة باء السببية وهي مفيدة معنى التعليل، وقد جعل ابن قتيبة من هذا القبيل الباء التي تكون بمعنى اللام، وهي التي سمَّاها السيوطي باء السببية، وجعلها الزركشي مفيدة لمعنى التعليل ومفيدة عند الألوسي للسببية، وكذا عند أبي حيان والزجاج، و أثبت المرادي هذا المعنى للباء (التعليل) وأكد أن أكثر النحاة لم يذكروا باء التعليل؛ استغناء بباء السببية عنها. [الجنى الداني / ٣٩، وراجع: تأويل مشكل القرآن/ ٥٦٨، المغني١/ ٩٧، المعترك ٢/ ٩١، الإتقان١/ ١٥٩، البرهان٤/ ٢٥٦، روح المعاني للألوسي١/ ٣٥٧، البحر المحيط١/ ١٤٣، ٣/ ٢٦، ٥/ ١٢٦، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٢٦٩].

(٣) زيادة مناسبة للسياق.

(٤) الشاهد جزء من صدر بيت للبيد بن ربيعة، وتمامه [من الكامل]:

...................كأنَّها جِنُّ البَدِيِّ رَوَاسِيًا أقدامُهَا =

أي: من أَجْلِ الذَّحُولِ.

[٢٥] وبمعنى إلى [(١)]: [نحو] [(٢)] ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء:٧٣] أي: إلى أمرنا.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أمَّا بَاءُ التَّعَدِّي [(٣)]: فكقولك: أَخْرَجْتُ زَيْدًا؛ [فَإِذَا أَسْقطْتَ

= وقبله: وكثيرةٍ غُرَبَاؤُهَا مجهـــولةٍ تُرْجَى نَوَافِلُهَا و يُخْشَى ذَامُهَا

وتشذرت الناقة: إذا رأت رعيا يسرها فحركت برأسها مرحا وفرحا، والتشذر: النشاط والسرعة في الأمر [ينظر الشاهد في الأزهية / ٢٩٨، شرح أدب الكاتب للجواليقي / ٣٧٧ ومنه البيت السابق للشاهد، شرح المعلقات العشر / ٣٠٤، اللسان / ذحل، المخصص (١٤/ ٦٩) ذحل)].

(١) [٢٥ - باء بمعنى (إلى)]:

قبل الحديث عن هذه الباء ينبغي الإشارة إلى أن مذهب المصنف القول بتعاقب الحروف بعضها مكان بعض وهي مسألة خلافية، وستأتي بالتفصيل في اللامات، حيث صرح به هناك في لام الخلف عن حروف الصفات.

فهنا ذكر الباء بمعنى إلى، وكذا عند الزجاجي، والمرادي. [حروف المعاني/ ٨٧، الجنى الداني/ ٤٥].

وأطلق بعض النحاة على هذه الباء باء الغاية، وقالوا إنها تكون بمعنى (إلى) واحتجوا لها بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف:١٠٠] كذا عند المالقي وابن هشام، والسيوطي وابن عصفور.

[الرصف/ ١٤٥، المغني ١/ ٩٨، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩٢، همع الهوامع ٤/ ١٥٩- ط الكويت، المقرب ١/ ٢٠٤].

(٢)ما بين المعكوفين سقط في د.

(٣) [١ - باء التعدي]:

وكذا عند كثير من النحاة منهم ابن فارس والثعالبي والرماني والفراء والمالقي والمرادي والإربلي، والزركشي وابن هشام والسيوطي. [الصاحبي/ ١٠٧، ١٠٩، سر العربية/ ٣٤٧، معاني الحروف/ ٣٩، الرصف/ ١٤٣، الإتقان ١/ ١٥٩، معترك الأقران ٢/ ٩١، البرهان ٤/ ٢٥٤، المغني ١/ ٩٦، الجنى الداني/ ٣٧، جواهر الأدب/ ١٨، الأشباه والنظائر ١/ ١٤٣، الهمع ٤/ ١٥٩- ط الكويت] و يفهم مما نقله ابن منظور من كلام الجوهري أنها باء الإلصاق. [اللسان/ با]

وجمع ابن هشام في تسميته بين باء التعدية وبين باء النقل. [المغني ١/ ٩٦] وكذلك جمع بينهما السيوطي [الهمع ٤/ ١٥٧ – ط الكويت]. وتقدم أن الكوفيين يعبرون عن التعدي بـ(الوقوع). [راجع ألف التعدية في الألفات].

الألفَ جئتَ بباءٍ(١)؛

---

(١)قوله: «جئت بباء» قلت: وكلام المصنف يفهم منه أن الباء والألف متعاقبان في معنى التعدية، وقد ذهب إلى ذلك جمهور النحاة، فقال الرماني: «والهمزة والباء متعاقبان في هذا» [معاني الحروف/ ٣٩] ونصَّ عليه السيوطي بقوله: «باء التعدية كالهمزة» [الإتقان ١/ ١٥٩، معترك الأقران ٢/ ٩١].

وقد صرح الفراء في أكثر من موضع بتعاقب الهمزة والباء ورأى أنه كثير في كلام العرب، واحتج له الفراء بإسقاطهم الألف إذا أظهروا الباء والعكس، وردَّ قول المعترضين المحتجين ببعض القراءات التي فيها إثبات الألف مع وجود الباء من ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة:٢٠] قال الفراء: «المعنى - والله أعلم - ولو شاء الله لأذهب سمعهم، ومن شأن العرب أن تقول: أذهبت بصره - بالألف؛ إذا أسقطوا الباء، فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من (أذهبت) وقد قرأ بعض القرَّاء: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [النور:٤٣] بضم الياء والباء في الكلام... فترى - والله أعلم - الذين ضموا على معنى الألف شبهوا دخول الباء وخروجها... بقولهم: خذ بالخطام، وخذ الخطام؛ وتعلقت بزيدٍ وتعلقت زيدًا؛ فهو كثير في الكلام والشعر، ولست أستحب ذلك لقلته...» [المعاني للفراء١/ ١٩ باختصار]

ويؤكد الفراء رأيه في تعاقبهما وكراهة الجمع بينهما في مواضع كثيرة من معانيه؛ منها عند قوله تعالى: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم:٢٣] قال: «...فلما ألقيت الباء زدت ألفًا [معاني الفراء ٢/ ١٤٦].

وقد بسط ابن هشام هذه المسألة ورأى أنها - الباء - تعاقب الهمزة في التعدية قال: «وأكثر ما تعدِّى الفعل القاصر - اللازم...» يعني بالباء، و الهمزة، وردَّ أدلة القائلين بالفرق بينهما بتخريج شواهدهم على القلة أو إخراج معنى الباء إلى معنى آخر [المغني ١/ ٩٦، ٩٧] .

وقد نقل السيوطي نصَّ كلام ابن هشام، ووافقه في تعاقبهما وعدم الجمع بينهما. [الإتقان ١/ ١٩٦، معترك الأقران ٢/ ٩١] وقد عقَّب عليه بقوله: «وكذا قال الحريري في درة الغواص؛ الجمع بينهما ممتنع؛ كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام». [الأشباه والنظائر ١/ ١٤٣].

وأكد المالقي هذا التعاقب وزاد - قياسًا عليه - أن التضعيف يحلُّ محل الباء. [الرصف:١٤٣]. و أكد المرادي معاقبة الباء للهمزة في التعدية و انها تقوم مقامها [الجنى الداني / ٣٧].

وامتلأت كتب المفسرين وأعاريب القرآن بإثبات معنى التعدية للباء ومنع الجمع بين الهمزة والباء لتعاقبهما على النحو السابق، من ذلك ما نجده عند الزمخشري في مواضع متعددة منها عند قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣]. وكذلك فعل أبو حيان والعكبري و الزركشي [البحر المحيط ٣/ ٢١٢، التبيان ١/ ٨٩٥ تحقيق البجاوي، البرهان ٤/ ٢٥٤، ٢٥٥].

أما الألوسي فقد ذكر هذا المعنى ونصَّ على اطراده في الأفعال التي تفهم علمًا أو جهلا؛ نحو: «أعلم بالفقه وأجهل بالنحو» [روح المعاني ٢/ ٢٢٠]. وكذا غيرهم كالطبرسي [مجمع البيان ٧/ ٧٩، ولمزيد من التفاصيل راجع الحروف العاملة في القرآن الكريم/ ٢١٨ وما بعدها].

أما الذين يرون أنهما غير متعاقبتين فقد ذكر ابن هشام أن السهيلي والمبرد يرون أن بين التعديتين فرقا،=

فعدَّت الفعلَ [1]؛ كقولك: خَرَجْتُ بزيد][2] / [٥].

[٢] وأما بَاءُ الإِضْمَارِ [3]:

= وأن قولنا: ذهبت بزيد يعني مصاحبته في الذهاب، قال العلامة الأمير: «احتج - السهيلي - بأنه لو انتفى الفرق لصحَّ: أمرضته ومرضت به، وأعميته وعميت به، ونحو ذلك، ويأبى الله ذلك، والعلماء» كذا ردَّه الأمير، أما ابن هشام فقد ردَّه بالآية يعني قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة:٢٠] فقد صرح معظمهم بأن الله لا يذهب مع سمعهم، كما عند الزركشي و المرادي [البرهان ٤/ ٢٥٥، الجنى الداني / ٣٨]. وردَّه أيضًا بعدم الجمع بينهما في نحو: أقمت بزيد، ثم ردَّ ابن هشام باقي الشواهد بتخريجها على معاني أخر للباء. ويؤكد العلامة الأمير أن المقصود هنا تعاقبهما في معنى التعدية الخاصة - ولعله يعني نصب المفعول - قال: «وأمَّا التعدية العامة فقدرٌ مشترك بين جميع حروف الجر الأصلية، وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف». [راجع المغني مع حاشية الأمير ١/ ٩٦].

والذي يبدو لي أن هناك فرقًا بين التعديتين على نحو ما ذكر المبرد والسهيلي من حيث مصاحبة الفاعل للمفعول في الأمثلة المذكورة، وهو المتبادر إلى الذهن، أمَّا ما ردَّ به الجمهور ومنهم ابن هشام فأقول: أمَّا الآية فالقول ما قاله العلامة الأمير؛ قال: «وأما إسناد الذهاب إليه - سبحانه وتعالى - فكما أسند إليه المجيء في ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] والتنزيه عن سمات الحدوث واجب فيهما». وكذا نقله الزركشي عن الصفار.

أما إجماعهم على تعاقبهما وعدم الجمع بينهما كما ذكره السيوطي فمردودٌ بالسماع؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور:٤٣]، وكل ما تأوَّله ابن هشام وغيره فجوابه: أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه. كما يبدو لي أن قول الفراء: «لا أستحب ذلك» في الجمع بينهما دليل جواز عنده، ولكن هو كما قال: «قليل» وذلك - كما يبدو لي - أولى من رد السماع ومن التأويل. [المغني ١/ ٩٦، المعاني للفراء ١/ ١٩، البرهان ٤/ ٢٥٥]

وأخيرًا لم لا نعتبر الألف و الباء: كلا منهما أصلا قائمًا بذاته ولا حاجة للخوض في تعاقبهما وهو أيسر للدرس النحوي والصرفي ولا مشكلة فيه.

(١) قوله: «فعدَّت الفعل»: قلت: وقد ذكر بعضهم أن التعدية بالباء نفسها - كما يقول الشيخ محمد محيي الدين في شأن التعدية بالحروف على وجه العموم - الأمرُ موكولٌ فيها إلى السماع، وكذا في تحديد الحرف نفسه، وهو كلام جيد. [ينظر دروس التصريف / ٢٠٣، وراجع ألف التعدية فيما مضى من الألفات].

(٢) ما بين المعكوفين من أول (فإذا أسقطتها)... سقط في د.

(٣) [٢ - باء الإضمار]:

قال ابن فارس: الإضمار من سنن العرب، ويكون على ثلاثة أضرب؛ إضمار الأسماء، و إضمار الأفعال، و إضمار الحروف، وقال الثعالبي: «من سنن العرب الإضمار إيثارًا للتخفيف، وثقة بفهم=

فهي التي تُضْمِرُ اسمًا؛ كقولك: حججتُ بالخليفةِ؛ أي: بقربِهِ، وفاتني فقهٌ كثيرٌ بأبي حنيفةَ؛ [أي: بفراقِ أبي حنيفةَ](1).

[٣] وأما بَاءُ الانْضِمَارِ(2): فكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١].

= المخاطب...» [الصاحبي/ ٢٣٢، سر العربية/ ٣٤٠] ويعني المصنف بالباء التي يضمر معها اسمٌ الباء التي تدخل على اسم لا يصح تعلقها به على وجه الحقيقة، وهو عينه بابٌ من الحذف والإضمار يقصد به في أمثلته حذف المضاف، أثاره الفراء في مواضع متعددة، منها عند قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥] فجعل أحد التخريجات على حذف المضاف ومثل له بقولهم: ما أشبه سخاءك بحاتم، يعني بسخاء حاتم. [راجع المعاني للفراء ١/ ١٠٣، و راجع أيضا: ١/ ١٣، ١٤].

وفي المغني - وغيره - بابٌ واسعٌ للحذف، وشروطه وكيفيته... إلى آخر أحكامه، وعند ذكره لأماكن يتمرن عليها من الحذف جعل منها حذف الاسم المضاف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] و﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم﴾ [النحل:٢٦] قال ابن هشام: «أي: أمره؛ لاستحالة الحقيقي... ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذاتٍ؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال...» ثم مثل لذلك بشواهد كثيرة، و قريبٌ من مسألتنا قوله تعالى: ﴿أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة:١] و قوله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٩١] قال: فإنهما فعلان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما... [راجع المغني مع الأمير ٢/ ١٦٤ وما بعدها].

والتقدير فيما ذكر المصنف من أمثلة، يستدعيه العقل فيما مثل به من الحج بالخليفة وفوات الكثير من الفقه بأبي حنيفة وكلاهما يستدعي مضمرًا يفهم من السياق، كما قدَّره المصنف في الأول بالقرب من الخليفة وفي الثاني بفراق أبي حنيفة، إذ المعنى يقتضيهما وسيأتي أن مصطلح الإضمار فيه نوع اضطراب عند المصنف، كما تقدم شيء من ذلك..

(١)ما بين المعكوفين سقط في د، وفي ط:أي: بعلمه، وهي زيادة تخل بالمعنى، إذ كيف يفوت القائل فقه كثير بعلم أبي حنيفة !! وإنما يفوت الفقه الكثير بفراقه.

(٢) [٣- باء الانضمار]:

تقدم بيان موقف النحاة من إضمار حروف المعاني أول التحقيق، والبيِّنُ من كلام المصنف أنه يرى أن دخول الباء في خبر (ليس) واجبٌ؛ والدليل على هذا الزعم طريقته في التقدير، أمَّا غالب النحاة فيرى أن هذه الباء مزيدة للتوكيد و زيادتها جائزة في الاختيار [الرصف/ ١٤٨، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩٢، الجنى الداني/ ٥٣، ٥٤].

وكلام المزني قريبٌ جدًّا من كلام الفراء إلا أن الفراء لا يوجبه، فعند الآية التي احتج بها المصنف قال الفراء: «نصبت (بشرًا) لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن=

= أتى بالباء إلا هذا، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢] وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية...» [المعاني للفراء ٢/ ٤٢، ٤٣].
وزاد المسألة إيضاحًا عند الآية الأخيرة بقوله: «الأمهات: في موضع نصب؛ كما قال في موضع آخر: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشر؛ فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء، وهي في قراءة عبد الله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا...» [المعاني للفراء ٣/ ١٣٩].
وكلام الفراء السابق يفهم أن دخول الباء عند الحجازيين هو الغالب الأعم، والنصب عند إسقاطها إشارةٌ إلى أثر المحذوف، إذا تبين هذا فإننا نجد أن المزني خطا بكثرة دخول الباء جدًّا عند الحجازيين فأوصله إلى الوجوب المستفاد من تقديره للباء. والحق أن تعليل الفراء للنصب عند إلقاء الباء فيه نوع اضطراب؛ فهنا صرح بأن النصب على نزع الخافض، وفي موضع آخر صرَّح بأن العمل في هذه الحالة للعامل الموجود، قال الفراء: «... فإذا خلَّفت الباء نصبت الذي كانت فيه بما يعمل فيه من الفعل... وأنشدني بعضهم [من الوافر]:

فما رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

[البيت للقحيف العقيلي؛ ينظر الجنى الداني/ ٥٥، الخزانة٤/ ٢٤٩، المغني/ ١١٧، شرح شواهد المغني/ ٣٣٩ فأدخل الباء في فعل لو ألقيت منه نصب بالفعل لا بالباء، يقاس على هذا وما أشبهه. [المعاني للفراء ٣/ ٥٦، ٥٧] .
أما صاحب «وجوه النصب» فقد أفرد بابا بعنوان (النصب بفقدان الخافض) وذكر هذه الآية تحته بنص كلام المصنف، قال: «... أي: ببشر؛ فلما أسقط الباء نصب» [وجوه النصب/ ٦٧، الجمل المنسوبة/ ٩٣].
وقد علل النحاة كثرة دخول هذه الباء - أو وجوبها عند المصنف - وذلك في خبر (ما) الحجازية، و في التميمية خلاف؛ قال المرادي: و الصحيح أنه قياس، والحق: أن أقوال العلماء قد اختلفت في ذلك على النحو التالي:
١- أن الخبر قد تباعد عن النفي فربطوه بالباء.
٢- أن الكلام قد يطول وينسى أوله؛ فجاءوا بالباء ليشعروا أن في صدر الكلام نفيًا وهو قول البصريين.
٣- أن هذا جواب من قال: إن زيدًا لقائم، فيقال: ما زيدٌ بقائم؛ فتجعل الباء بإزاء اللام، و(ما) بإزاء (إن) فإن قال: إن زيدًا قائم؛ قلت: ما زيدٌ قائمًا؛ فالباء بإزاء اللام وما بإزاء إن، وهو قول الكوفيين. [راجع شرح عيون الإعراب/ ١٠٢، معاني الحروف للرماني/ ٤٠، ٤١، الإنصاف/ ١٦٧].
وينبغي ذكر مسألتين تتعلقان بهذه الباء، والأولى تتعلق بدخول الباء في خبر (ما) والثانية في حذف الجار:
المسألة الأولى: دخول الباء في خبر ما الحجازية قياسا:
ولكن اختلف النحاة فمنهم من لا يجيزه إلا مع تأخير الخبر، ولا يجيزه مع التقديم؛ بخلاف (ليس) وهو نصُّ كلام الفراء في معانيه، وقد علل ذلك بأن (ليس) فعلٌ يقبل المضمر، على حين لا تقبله (ما)،=

= قال: «فلما لم يكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء» [المعاني للفراء ٢/ ٤٣]. ومنهم من أجازه مع التقديم والتأخير، ونص عليه ابن عصفور [شرح الجمل ١/ ٥٩٥].

و أجازه المرادي قياسا في ما الحجازية، و ذكر أن في التميمية خلافا؛ فمنعه الفارسي و الزمخشري، واختار المرادي جوازه فيها قياسا أيضا، قال: و هو الصحيح، و علله بما ورد في أشعار تميم [الجنى الداني / ٥٣، ٥٤].

المسألة الثانية: في حذف الجار:

قال ابن هشام: «يكثر ويطرد حذف الجار مع أنَّ وأَنْ؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات: ١٧] أي: بأن... ونحوه: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] أي: ولأن... وجاء في غيرها؛ نحو: ﴿قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس/ ٣٩] أي: قدرنا له... وقد يحذف مع بقاء الجر؛ كقول رؤبة: خيرٍ عافاك الله...». [المغني ٢/ ١٧٢ بتصرف] وبنحوه في شرح الشذور/ ٣٠٤، ٣٠٥].

ونرى في كتب إعراب القرآن كثيرًا من مواضع تقدير الجار المحذوف؛ كما عند كل من الأخفش ومكي والزجاج والزركشي وغيرهم [معاني الأخفش/ ٢٧٠، ٣٧٣، المشكل ١/ ٣٨١، معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٩١، ٢/ ٤٩٨، البرهان ١/ ١١٩، ٣٠٤-٣٠٩].

والنصب على نزع الخافض مذهب الفراء والكوفيين كما هو مشهور، مع أنني قدمت من كلام الفراء قوله أيضًا بأن النصب من عمل العامل الموجود. [المعاني للفراء٢/ ٩٠].

أما البصريون فقد قدروا أن المواضع التي يحذف فيها الجار مخفوضة ببقاء عمل الجار؛ كذا نقله مكي وغيره عن الخليل. [مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨١] واختار الزجاج النصب بالفعل المذكور [معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٩١] وقد نص الأخفش على النصب على نزع الخافض في مواضع عديدة من معانيه [راجع مثلا معاني الأخفش/ ٢٢١، ٣١٢، ٣٦٤، ٣٧٤، ٤٣٦] وذكر الطبري أنه لا يجوز حذف الباء عند البصريين في نثر ولا شعر. [ينظر: تفسير الطبري ١٤/ ٤٧، وراجع أيضا إعراب النحاس ٢/ ٣٩٠، معاني الكسائي/ ١٧٦].

وقد عرض الدكتور مهدي المخزومي لمصطلح «الانضمار» واستنكره؛ قال: «وأضاف أحدهم للباء معنى آخر سمَّاه الانضمار؛ كقوله تعالى: {ما هذا بشرًا} أي: ببشر» ثم استنكره ورأى أن النصب في الآية وقع على الخلاف، وفسَّره بأن الخبر لم يكن هو المبتدأ ولم يكن وصفًا له، وبالتالي نصب على الخلاف، وقال أيضًا بأنه يمكن أن يكون خلوُّ الآية من الباء لإعجاز بياني؛ هو أن ما بعدها مؤكَّدٌ بالحصر ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١] ونحوه: ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة:٢] [ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه/ ١٧٩] ونقلت هذا الاعتراض باحثةٌ معاصرة أيضًا عن الدكتور المخزومي، قالت: «ولم ير الدكتور المخزومي تأويلا يحمل هذا الانضمار» ونقلت ما قدمته عنه. [حروف الجر بين المصطلح والوظيفة. د/ نور الهدى لوشن/ ٤٨].

والحقُّ أن غموض المصطلح وصعوبة إدراك كنهه كان وراء إنكار الدكتور المخزومي ومن تابعه؛ مما دفعهم حتى إلى عدم ذكر اسم المصنف وتنكير صاحب الرأي!! واقول: والعجب حقا من=

= الدكتور المخزومي وممن تابعه؛ إذ لو أدركوا أن المصنف قد تابع الفراء الذي صرح بأن أهل الحجاز لا يكادون ينطقون بغير الباء وأنهم ينصبون إذا أسقطوها، وأن المصنف اقترب من إيجاب دخول الباء وإن لم يصرح به لفظًا لساغ عند الدكتور تقديرها مضمرة، ولوجد تأويلا سائغًا يحتمل هذا الانضمار على عكس المذكور.

وأشد عجبًا من ذلك أن يرى أن خلو الآية من الباء لإعجاز بياني، أو أن النصب وقع على الخلاف - يتعارضان مع انضمار الباء (!!) قلت: بل الأول يؤكده، والثاني رأيٌ آخر لا يلزم المصنف الأخذ به، كما أن صحة هذا القول لا تنفي صحة غيره.

قلت: وكان يكفي الدكتور المخزومي - وهو المتخصص في نحو الكوفيين - أن يمعن النظر في كلام الفراء ليجد المسوِّغ جليا واضحًا وكان على الباحثة(الدكتوره) أن تبحث المسألة بدلا من الاكتفاء بمتابعة الدكتور المخزومي. [راجع في النحو العربي/ ١٧٩، حروف الجر في العربية/ ٤٨].

وتقدم عند المصنف باء التوكيد والعموم وتقدمت في العدِّ، والبيِّن أنها عند المصنف ليست زائدة، ولذلك أضمرها عند عدم اللفظ بها، وهو أفضل من القول بزيادتها، وأقول: إذا كانت على هذا الحدِّ من الكثرة عند الحجازيين؛ فلماذا حكموا بزيادتها مع أنها لتأكيد النفي، كما أن اللام غير مزيدة في نحو: إن زيدًا لقائمٌ؟ مع أنها لتأكيد الابتداء؟ وقد أثار السيوطي هذه المسألة نقلا عن شرح المفصل للأندلسي ثم نقل جوابه أيضًا بقوله: «قلت: فيه حرفان: الأول: أن الباء تقع في الطيِّ؛ فلا يلتفت إليها لتمام المعنى بدونها؛ بخلاف اللام؛ فإنها تقع في الصدر في نحو: لزيدٌ منطلق...

الحرف الثاني وعليه الاعتماد: أن خبر(ما) لا يكون إلا على أصله وهو النصب، حتى تكون الباء زائدة؛ بخلاف اللام فإن خبر المبتدأ على أصله وإن لم تكن اللام زائدة...» [الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٩].

وفي ختام هذا المصطلح أرى أن قول المصنف بأصالة الباء وأنها للتوكيد والعموم فإذا حذفت وجب تقديرها - كلام حسنٌ سائغ له وجه جيد؛ كما أن ثمرة القول به تظهر في إراحتنا من تكلف التأويل في بعض حالات العطف في نحو: ما محمدٌ قائمًا ولا عمرو... على توهم دخول الباء؛ إذ دخولها حينئذ ثابت لا يحتاج إلى توهم الدخول. والله تعالى أعلم.

كما أنني أرى أن المصنف ليس بدعًا في عدم القول بزيادة الباء هنا؛ فالمفهوم من كلام ابن فارس -وغيره- أن دخول هذه الباء من مذاهب العرب وطرقهم في كلامهم ولم يعدَّه زائدًا. [راجع الصاحبي/ ١١٠] وتقدم نصه في باء التوكيد.

وأخيرًا على تقدير زيادة الباء فإن ذلك لا ينفي دقة مصطلح المصنف في إفادتها للتوكيد والعموم، أما التوكيد فقد نصَّ عليه الجمهور، وتبقى إضافة المصنف لإفادتها العموم، قلت: وهو مستفاد من وقوع النكرة التي هي مدخول الباء في سياق النفي.

و كل ما قيل في خبر (ما) يحتمله خبر ليس، و يؤكده ما ذكره السيوطي عن تذكرة ابن هشام الخضراوي من أن زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام؛ كثير، و قليل، و أقل... وجعل من قسم الكثير ثلاثة مواضع، أولها: بعد ليس، وما؛ كما ذكر المرادي أن الباء المزيدة تكون في ستة مواضع، منها أن تزاد في الخبر، و جعله على ضربين؛ قياسي، و غير قياسي، و من القياسي: زيادة الباء في خبر ليس، و ما=

[٤] وأما باءُ التعجُّبِ [(١)]: فكقولك: أحسِنْ بزيدٍ.

[٥] وأما بَاءُ القَسَمِ [(٢)]:

= (أختها) [الأشباه و النظائر ٢/ ٧١، الجنى الداني/ ٤٨ وما بعدها].

(١) [٤- باء التعجب]:

كذا عند المصنف، وعند صاحب «وجوه النصب» باء التعجب؛ وكذا عند المالقي [وجوه النصب/ ٣٠٣، الجمل المنسوبة/ ٣١٦، الرصف/ ١٤٤] وغالب النحاة يدرجونها تحت الباء الزائدة وسماها بعضهم باء التوكيد، ونصَّ آخرون على أن التوكيد يكون بالباء الزائدة على التفصيل الآتي: نص ابن هشام على باء التوكيد؛ قال: وهي الزائدة، وذكر زيادتها في ستة مواضع منها زيادتها في الفاعل وجوبًا في نحو: أحسن بزيد، وعلله بأن الباء دخلت إصلاحًا للفظ، وتعقبه العلامة الأمير بأن في ذلك الإطلاق تسمحًا؛ لأن التوكيد مسببٌ عن الزيادة. [المغني مع الأمير/ ٩٩]. وأكد الإربلي مضمون كلام ابن هشام [جواهر الأدب/ ٢٢]. وبنحو كلام ابن هشام قال السيوطي [الإتقان ١/ ١٥٩، معترك الأقران ٢/ ٩٢] ونص ابن عقيل على زيادتها [شرح ابن عقيل ٣/ ١٤٨]. وعلل الشيخ محيي الدين زيادتها بقوله: ليكون الفاعل على صورة الفضلة [منحة الجليل ٣/ ١٤٨]. ونفى المالقي زيادة هذه الباء، فتحت باء التعجب قال: «ولا يصح أن تكون هذه الباء زائدة؛ لئلا يفسد معناها ويخرج الكلام عن التعجب، وإن كان ما بعدها في موضع رفع فاعل عند قوم وفي موضع مفعول عند آخرين». [الرصف/ ١٤٤، ١٤٥].

وذكر المرادي ذلك عن المالقي و أنكر عليه أقسام الباء التي ذكرها؛ قال المرادي: "... لا تحقيق في ذكرها " ثم ذكر منها باء التعجب، وذكر مذهبين في هذه الباء، قال: أشهرهما أنها زائدة لازمة، ونسبه لأكثر النحويين كسيبويه، وجمهور البصريين يجعلونها زائدة مع الفاعل، والفراء والزجاج يجعلونها زائدة مع المفعول. والمذهب الثاني يقول بأنها للتعدية وليست بزائدة، ونقل عن الزمخشري أنها عنده للتعدية. [الجنى الداني/ ٤٦-٤٩].والمصنف يعتبر هذه الباء مستقلة، يؤكده أنه أفرد باءًا للصلة وستأتي، وقد وافقه في ذلك المالقي كما تقدم.

تبقى الإشارة إلى أن التعجب مستفادٌ من السياق والجملة كلها لا من الباء فقط، وتكرر تعليله بطريقة المصنف في نسبة المعنى إلى الحرف.

(٢) [٥ - باء القسم]:

كذا عند ابن فارس والثعالبي والرماني وابن كيسان، والزمخشري، والحريري، وابن يعيش، و الجوهري والمالقي و المرادي، و المجاشعي وابن هشام و السيوطي وآخرين. [الصاحبي/ ١٠٩، سر العربية/ ٣٤٥، معاني الحروف/ ٣٦، الموفقي/ ١٢٣، شرح ملحة الإعراب/ ١٣٤، شرح ابن يعيش ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٢، ١٠٣، اللسان / با، الرصف/ ١٤٦، الجنى الداني/ ٤٥، شرح عيون الإعراب/ ١٨٩، المغني مع الأمير ١/ ٩٨، الأشباه والنظائر ١/ ١٤٤،الخلل في إصلاح الخلل/ ٢٠٢].

و ذكرها السيوطي في الإتقان نقلا عن الكشاف [الإتقان ١/ ١٦٠، الهمع ٤/ ٢٣٢ - ط الكويت]. =

[فكقولك][1]: بالله إنِّي مؤمن [2].

[٦] وأما بَاءُ الصِّلَةِ [3]:

= ونصَّ كثير من النحاة على أن الباء أصل حروف القسم كما عند الحريري و المرادي و ابن السيد البطليوسى وغيرهم، و كذا أكده الجوهري، ونقله ابن منظور [شرح ملحة الإعراب/ ١٣٥، الجنى الداني / ٤٥، الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٠٣، اللسان / با].

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- ظهور الفعل مع الباء وامتناعه مع غيرها؛ نقل السيوطي عن شرح المفصل للأندلسي قوله: «يقال: إن واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء، فإنها ليست عوضًا منه؛ ومن ثَمَّ جاز: أقسمت بالله. ولم يجز: أقسمت والله» [الأشباه والنظائر ١/ ١٤٤].

٢- دخولها على الضمير؛ نحو: بك لأفعلن، واحتج له بقول عمرو بن يربوع [من الوافر]:

رأى برقا فأوضع فوق بكر ... فلا بك ما أسال ولا أغاما

[سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري/ ٧٠٣، شرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١، شرح عيون الإعراب/ ١٩٠]

وزاد ابن هشام إلى هذه الأدلة استعمالها في القسم الاستعطافي، وبيَّنه العلامة الأمير بأنه ما كانت الجملة الثانية فيه إنشائية أيضًا [المغني مع الأمير ١/ ٩٨].

٣- وذكر ابن يعيش عن الزمخشري جواز إضمارها في قول رؤبة: خيرٍ عافاك الله [شرح المفصل ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٠، وسيأتي مزيد بيان لهذه القضية في تاء القسم وواوه؛ كل في موضعه من البحث].

(١) زيادة مناسبة للسياق.

(٢) كان من المفترض أن يفسر المزني هنا باء الأصل ، و تبعا لمنهجه، هي ما كانت فاء الكلمة أو عينها أو لامها؛ نحو: بحث، صبر، شرب.

(٣) [٦- باء الصلة]:

كذا عند المصنف، وسمَّاها بعض النحاة الباء الزائدة، كما عند الثعالبي والسيوطي [سر العربية/ ٣٤١، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩١، ٩٢، والهمع ٤/ ١٦٣ ط الكويت] وسمَّاها ابن فارس الباء الملصقة بالاسم وظاهرها الطرح، وفي التفسير سمَّاها الباء الزائدة. [الصاحبي/ ١٠٧، ١٠٨] وسمَّاها صاحب وجوه النصب باء الإقحام. [وجوه النصب/ ٢٠٤، الجمل المنسوبة/ ٣١٦] وأوردها الجواليقي في باب زيادة الصفات [شرح أدب الكاتب/ ٣٧٦].

والصلة مصطلح كوفي، واستخدمه كثيرون من غيرهم؛ قال ابن يعيش: «الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين» [ابن يعيش ٨/ ٢٢] ونقل السيوطي عن بعض شراح المفصل هذه التسميات وتعليلها فنقل عن السخاوي قوله: «من النحاة من قال في هذه الحروف - إن وأن وما ولا ومن والباء إذا جاءت - : صلة. لأنها قد وصل بها ما قبلها من=

= الكلام، ومنهم من يقول: زائدة. ومنهم من يقول: لغو. ومنهم من يقول: توكيد. وأبى بعضهم إلا هذا، ولم يجز فيها أن يقال: صلة ولا لغو؛ لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى ألبتة».

ونقل عن ابن الحاجب أن حروف الزيادة سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها.

وأكد السيوطي اصطلاح الكوفيين نقلا عن الأندلسي بقوله: «أكثر ما تقع الصلة في اصطلاح الكوفيين، ومعناه أنه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى». [الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٢، ٢٣٣]. على أن بعضهم عبَّر بالزائد كابن فارس [الصاحبي/ ١٠٩].

وخلاصة ما سبق أن الصلة من اصطلاح غالب الكوفيين، وقد شاع هذا المصطلح في معاني الفراء إلا أن الملاحظ – في رأي الباحث – على هذا المصطلح أنه مضطرب عند الفراء وعند المصنف، أما عند الفراء فأحيانًا يطلقه على حروف المعاني الزائدة، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:٢٦] قال: «... وتجعل (ما) صلة» وفي الموضع نفسه يطلق الصلة على صلة الموصول؛ قال: «... والبعوضة صلة...» [المعاني للفراء: ١/ ٢١، ٢٢، ٩٥، ٣٥٠، ٣/ ١٣٧، ١٤٧] وأطلقها أيضًا على الاسم الموصول، فعند قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] قال: «... و(ما) صلة؛ كقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥] فلا يكون في (ما) وهي صلة– تشديد [المعاني للفراء: ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥]. وأيضًا يرى الفراء أن دخوله وخروجه سواءٌ، كما عبر عنه أحد المواضع المذكورة [راجع المعاني للفراء ٣/ ١٤٧]

وأطلق سيبويه مصطلح اللغو وبيَّن أنه للتأكيد كما سيأتي بعد قليل، وجمع الثعالبي بين المصطلحين، فقال: «فصل مجمل في الزوائد والصلات...» [سر العربية/ ٣٤١]

أمّا المصنف فقد وردت عنده المصطلحات الآتية: الصلة، الإدخال (الإقحام)، الزيادة، الحشو، وتقدم الكلام عن الإقحام في ألف الإقحام في الألفات، وسيأتي بيان الحشو في ياء الحشو في الياءات، والحديث الآن عن الصلة والزوائد:

أ- الصلة: أطلقها المزني على حرف المبني في ألف الصلة.

ب- كما أطلقها على حروف المعاني؛ كما هنا، وكما في الواو والكاف، وسيأتيان. وقد حدَّد مراده بالصلة بأنه ما كان دخوله وخروجه سواء، وكذا عرف المالقي الزائد بتعريفات مختلفة أولها ما تقدم عن المصنف، قال: «ويطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه... وعلى ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه».واختار المالقي التعريف الأول وهو الذي يتفق مع تعريف المصنف. [الرصف/ ١٤٢ بتصرف].

وكذا عرَّف بعضهم الزائد أيضًا؛ كما عند ابن يعيش. [شرح المفصل ٨/ ٢٢] ونقله السيوطي [الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢].

ونقل عن الأندلسي تعريفه للصلة بقوله: «ومعناه أنه حرفٌ يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى». [الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣] والملاحظ أن مدلول الصلة والزيادة عند النحاة واحدٌ، وأرى أن من أطلق الزيادة قد راعى أصل البنية أو التركيب، ومن أطلق الصلة راعى غرض=

فهي التي دخولُها[1]

= الزيادة في التركيب.
والحق أن المصنف قد أطلق مصطلح الزوائد على ما يتصل بالزيادة في البنية، وذلك يتجلى لنا في نون الزوائد وواو الزوائد. و أطلق مصطلح الصلة على الزوائد في التركيب كما هنا، وهو تفريق جيد.

(١) قوله «دخولها»: قلت: وفيه إشارة عامة لمبدأ الحكم يزيادتها أما شاهد المزني لزيادة الباء فهو لحالة زيادتها في المفعول به، والذي ذكره النحاة أنها تزاد في مواضع: ذكر المالقي و المرادي وابن هشام والسيوطي وغيرهم أن ذلك في ستة مواضع على النحو التالي:
١- في الفاعل؛ قال ابن هشام: وتكون واجبة وغالبة وضرورة:
أ- فالواجبة؛ نحو: أحسن بزيدٍ، وتقدم أن المصنف اعتبرها باءً مستقلة، وهي باء التعجب، كما تقدم عن المالقي القول بعدم زيادتها في هذا الموضع.[الرصف/ ١٤٤].
ب- الغالب؛ وهي الزائدة في فاعل (كفى) غير المتعدية، وسيأتي أن المصنف اعتبرها باء مستقلة هي باء المدح وعدها المالقي حالة مستقلة [الرصف/ ١٤٨].
ج- الضرورة: فقد تزاد في الفاعل ضرورة؛ نحو قول قيس بن زهير [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

[سر الصناعة/ ٨٨، إيضاح الزجاجي/ ١٠٤، الممتع/ ٥٣٧، الرصف/ ١٤٩].
٢- في المفعول: ومنه: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥] وذكر ابن مالك أن زيادة الباء في المفعول تكثر في مفعول (عرف) ونحوه، وأضاف ابن هشام أنها تزاد أيضًا في مفعول ما يتعدى إلى اثنين؛ ومنه قول حسان [من الكامل]

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خَرِيدَةٌ ... تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

ينظر [ديوانه/ ١٠٧، الأغاني ٤/ ١٣٧، ٢١٥، الجنى الداني/ ٥١، الدرر اللوامع ٣/ ٧، شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٠، المغني ١/ ١٠٩، الهمع ١/ ١٦٧].
ومنه زيادتها في مفعول كفى؛ كما ذكر المالقي وغيره، في الضرورة نحو قول الشاعر [من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

[قيل لكعب بن مالك، ونسب لغيره، الرصف/ ١٤٩، الخزانة ٢/ ٥٤٥، الأزهية/ ١٠١] وفي غير الضرورة؛ نحو قوله: «كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع»[حديث صحيح، رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه رقم (٥) في باب النهي عن الحديث بكل ما سمع. ورواه أبو داود في سننه رقم (٤٩٩٢). وابن حبان في صحيحه رقم (٣٠). والحاكم في المستدرك (١/ ١١٢). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا].
٣- زيادة الباء في المبتدأ، وخصه المالقي بكونه كلمة (حسب)؛ نحو: بحسبك درهم. واستغرب ابن هشام زيادتها على ما أصله المبتدأ مع تأخيره في نحو قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧].

٤- الخبر: وقسمها ابن هشام إلى قياسية في المنفي، وسماعية في الموجب وجعل الثاني من النادر، ومثل له بقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧] و بنحوه عند المرادي، وهذا مرويٌّ عن الأخفش؛ كما ذكر الزجاج [إعراب القرآن المنسوب ٢/ ٦٦٨، المغني ١/ ١٠٢،الجنى الداني/ ٤٨ وما بعدها، وذكره الرماني في معانيه/ ٣٦].

أما زيادتها في المنفي فقد عدَّ المالقي زيادتها في خبر (ليس) وفي خبر (ما) حالتين منفصلتين، وجمع بينهما ابن هشام، وجدير بالذكر أن المصنف عدَّ الزائدة في خبر(ما) باء التوكيد والعموم، وكأنها عنده ليست زائدة، و هو معنى قول بعض النحاة: إنها زائدة لازمة. كما ذكر المرادي، ونقل السيوطي عن تذكرة ابن هشام الخضراوي أنه عدَّ زيادة الباء في خبر ليس وفي خبر (ما) وبعد (أو لم) حملا لها على سابقتيها - عدَّ هذه المواضع من المواضع التي يكثر فيها زيادة الباء. كما ذكر أن زيادتها تكون قليلة في ثلاثة مواضع أيضًا وهي:

١- بعد كان وأخواتها منفية مثل قول الشنفري [من الطويل]:

وإن مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بأعجلهم إذ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

[ينظر: لامية العرب/ ٣١، نهاية الأرب في شرح لامية العرب/ ٤٦، أوضح المسالك برقم ١١٣، شرح ابن عقيل ١/ ١٢١، شرح شواهد المغني للسيوطي/ ٨٩٩، الهمع ٢/ ١٢٧ - ط الكويت].

٢- بعد ظن وأخواتها منفية؛ نحو قول دريد بن الصمة [من الطويل]:

دَعَانِي أَخِي والخَيْلُ بَيْنِي وبَيْنَهُ ... فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ

[ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٦٥ برقم ١١٤، شرح الأشموني ١/ ٢٥١، الهمع ٢/ ١٢٧ - ط الكويت].

٣- بعد (لا) العاملة عمل ليس؛ كقول سواد بن قارب الصحابي [من الطويل]:

فكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

[ينظر البيت في: أوضح المسالك١/ ٢٠٩، الجنى الداني/ ٥٤، شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٢١، شرح الأشموني ١/ ٢٥١، المغني ٢/ ٦٧، الهمع ٢/ ١٢٧ -ط الكويت].

كما ذكر أن زيادتها تكون أقل في ثلاثة مواضع هي:

١- بعد (إن) كقول امرئ القيس [من الطويل]:

فَإِنْ تَنْأَ عني حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

[ينظر ديوانه/ ٤٢، تخليص الشواهد/ ٢٨٦، التصريح ١/ ٢٠٢، الدرر اللوامع ١/ ٢٩٣، ٢/ ١٢٨، الصاحبي/ ١٠٧، المقاصد النحوية ٢/ ١٢٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥، أوضح المسالك ١/ ٢٩٧، جواهر الأدب/ ٥٤، الرصف/ ٢٥٧، شرح الأشموني ١/ ١٢٣، الهمع ١/ ٨٨، ١٢٧].

٢- بعد (لكن) نحو قول مجهول [من الطويل]:

ولكنَّ أجرًا لو علمتِ بهينٍ ... وهل يُنكر المعروفُ في الناسِ والأجر =

وخروجُها سواءٌ[1]؛ كقولِ الشاعرِ: [من البسيط]:

= [ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٦٧ برقم ١١٦، الهمع ٢/ ١٢٨ - ط الكويت].

٣- بعد (هل) نحو قول الفرزدق [من الطويل]:

تقـــول إذا اقلـــولي عليهـــا وأقـــردت   ألا هـــل أخـــو عـــيشٍ لذيـــذٍ بـــدائم

[ينظر ديوانه/ ٨٦٣، الجنى الداني/ ٥٥، المغني ٢/ ٢٩، الهمع ٢/ ١٢٨، وينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٧١، ٧٢ – تحقيق الفاضلي].

٥- في الحال المنفي عاملها: ومنه قول القحيف العقيلي [من الوافر]

فـــما رجعـــت بخائبـــةٍ رِكَـــابٌ   حكـــيمُ بـــن المـــسيبِ مُنْتَهَاهَـــا

أجازه ابن مالك وخالفه أبو حيان، و نقله المرادي، و ذكر الرد عليه بأن الباء للحال في شواهده، ويبدو أن ابن هشام أجازها أيضًا. [الجنى الداني/ ٥٥، ٥٦، المغني ١/ ١٠٢].

٦- في التوكيد بالنفس والعين؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨] ونظره ابن هشام؛ كأنه أنكره، لعدم توكيد الضمير المتصل أولا، وعدم احتمال الآية للتوكيد ثانيا، على حين أثبته المرادي والسيوطي [راجع المغني مع الأمير ١/ ١٠٢، الجنى الداني/ ٥٥، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩٣، راجع هذه المواضع وغيرها بنحو ما ذكره ابن هشام في الرصف/ ١٤٧-١٥٠، المغني ١/ ٩٩-١٠٢، معاني الحروف/ ٣٦-٤١، الجنى الداني/ ٤٨ وما بعدها، جواهر الأدب/ ١٢١ وما بعدها، شرح أدب الكاتب للجواليقي/ ٣٧٨، الهمع ٤/ ١٦٣ -ط الكويت].

(١) قوله: «سواء»: قلت وفيه مسألة مهمة وهي:

الغرض من الصلة:

وتعددت آراء النحاة في الغرض من زيادة هذه الحروف: فذهب الفراء إلى أنها للتأكيد اللفظي، وأن معاني هذه الحروف معتبرة فيها. ونقل عن سيبويه أنها تأكيد للمعنى؛ كما نقله الأندلسي عن سيبويه؛ قال: «والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد؛ قال عند ذكره لقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥]: فهو لغو في أنها لم تُحْدِث - إذ جاءت - شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهو توكيد الكلام.. ونقل السيوطي عن السيرافي نحوه عن سيبويه، وبيّن أن التأكيد معنى صحيح، وذكر أن غيره يرى أنها زيدت طلبا للفصاحة. وتقدم مرارًا أن بعضهم يرون أنه يوصل بها الكلام، وتقدم عن ابن الحاجب أنه يتوصل بها إلى زنةٍ أو إعراب لم يكن عند حذفها.

وخلاصة القول: إن إجماع النحاة منعقدٌ على أن هذه الحروف لم تدخل الكلام لغير فائدة، أما فائدتها فالخلاف يدور بين التوكيد لفظيًّا كما عند الفراء أو معنويًّا كما عند سيبويه وجمهور النحاة كالسيرفي والأندلسي وابن يعيش والنبلي؛ كذا نقله السيوطي [الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣،٢٣٢].

وبكل ما سبق قال الرضي مفصلا بأن الفائدة إما معنوية؛ كما في الباء في خبر ليس وما، وذكر أن أصل المعنى لا يتغير بهذه الحروف، قال: «بل لا يزيد إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئًا لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها». =

هُـــنَّ الحَرَائِـــرُ لا رَبَّـــاتُ أَخْمِـــرَةٍ سُـودُ المَحَـاجِرِ لا يَقْـرَأْنَ بِالسُّـوَرِ (١)

معناه: لا يقرأْنَ السُّوَرَ.

[٧] وأمَّا بَاءُ التَّبْعِيضِ (٢):

= وإما لفظية وهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيَّئًا لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، قال الرضي: ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معًا؛ وإلا لعدَّت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

كذا أفاده السيوطي مختصرًا، قال: «وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى...» [راجع هذه النصوص في الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٤] وأكد السيوطي فائدة هذه الباء فسماها: الباء الزائدة للتوكيد. [الهمع ٤/ ١٦٣ -ط الكويت].

والمفهوم من تمثيل المزني أن الفائدة الحاصلة من دخول الباء - لفظية؛ وهي التوصل إلى الوزن، ولكن يبدو أن المصنف لا يعتبر إلا الفائدة المعنوية إذن فللمصنف فهمٌ محدَّد للصلة ووظيفتها على النحو المذكور هنا.

(١) البيت للراعي النميري، وقيل: للقتال الكلابي، ينظر عجز الشاهد في [الإنصاف ١/ ٢٨٤، البحر المحيط ١ / ٤٠٩، تفسير السخاوي / الورقة ١٣٢، سر العربية / ٣٢٠ المخصص ١٤ / ٧٠١، المغني ١ / ١٠٨]

(٢) [٧ - باء التبعيض]:

ذكر هذا المعنى للباء عدد من النحاة؛ كالثعالبي والمالقي والمرادي والإربلي وابن هشام ونقله عن الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك، وكذا ذكره السيوطي وابن القيم والزركشي وأبو حيان و الشيخ خالد الأزهرى. [سر العربية/ ٣٤٥، المغني مع الأمير١/ ٩٨، الرصف/ ١٤٧، الإتقان ١/ ١٥٩، معترك الأقران ٢/ ٩١، الجنى الداني/ ٤٤، جواهر الأدب/ ٢٠، بدائع الفوائد ٤/ ٢٠٨، البرهان ٤/ ٢٥٧، البحر المحيط ٣/ ٤٣٦، الهمع ٤/ ١٦٠- ط الكويت، التصريح ٢/ ١٣]

وقد فرَّق المصنف بين باء التبعيض والباء التي بمعنى من، على حين قدَّره كثير من النحاة بمعنى (من) كالهروي وابن قتيبة ومكي بن أبي طالب [الأزهية/ ٢٨٣، تأويل مشكل القرآن/ ٤٣٠، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٥].

وأنكر بعضهم هذا المعنى وعدَّه باطلا؛ كما عند ابن عصفور [شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩٣]. وردَّه المالقي إلى الإلصاق الذي فيه معنى التبعيض [الرصف/ ١٥١]. وأنكره ابن جني ونفاه عند البصريين جميعًا؛ قال: «وأما ما يحكيه أصحاب الشافعي عنه من أن الباء للتبعيض فشيءٌ لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت» [سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٩].

ومن المحدثين من أنكر التبعيض للباء وقصره على (مِن)، وقال: «والأرجح إخراج هذا المعنى من معاني الباء؛ لأن في إبقائه خلطًا بين (مِن) ومعنى الباء» [تناوب حروف الجر للدكتور محمد حسن =

[فـ] كقولك: خُذْ بِحَظٍّ؛ معناه: خُذْ من الحظوظِ حظًّا، واشتغِلْ بأمرٍ؛ أي: ببعضِ الأمورِ، ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾(1) [المائدة:6]

أي: ببعضها(2).

[8] وأما باء الحَالِ(3):

=عواد/ 35] وتعقبته باحثة معاصرة واستنكرت هذا الإنكار وعللت ذلك بأن الخلط يبدو في كل المعاني المستعارة، قلت: وكلامها حقٌّ، وأضيفُ أن خلاف النحاة والبلاغيين والمفسرين في الحرف الواحد في الشاهد الواحد يؤكده. [حروف الجر في العربية بين المصطلح و الوظيفة/ 99].

(1) و قوله: (ببعضها): قلت: و فيه إشارة إلى مذهب الإمام الشافعي في القول بجواز مسح بعض الرأس في الوضوء و أنكره ابن جني كما تقدم.

(2) و قوله: (ببعضها): قلت: و فيه إشارة إلى مذهب الإمام الشافعي في القول بجواز مسح بعض الرأس في الوضوء و أنكره ابن جني كما تقدم.

(3) [8- باء الحال]:

قدم المزني تفسير هذه الباء هنا، وقد وردت في العد بعد باء الصفة أواخر الباءات، و كان الأصل أن يفسر: باء بمعنى مع، و قد ورد في العد: باء الحال و التعدي، و لعله خطأ من النساخ.

والحال: اصطلاحًا: هي الوصف الفضلة المسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو تأكيد مضمون الجملة قبله. [شرح الحدود النحوية للفاكهي / 164] وليس ذلك مرادًا للمصنف، و إن كان له صلة به.

وكذا سمّاها بعض النحاة باء الحال كالرمّاني والزمخشري والمالقي، وذكرها ابن منظور[معاني الحروف/ 39،36، الكشاف1/ 256، الرصف/ 144، 145، اللسان/ با].

ومن النحاة من أطلق باء المصاحبة على هذه الباء؛ كابن فارس والثعالبي والزجاج والزمخشري و المرادي (مؤكدا أنها تسمى عند النحاة باء الحال) وابن يعيش وابن هشام والسيوطي وأبي حيان وابن القيم والزركشي وغيرهم، بل رأى الزمخشري أن المصاحبة هي أصل معاني الباء.[الصاحبي/ 108، سر العربية/ 346، إعراب القرآن المنسوب 1/ 269، البحر المحيط 1/ 143، 3/ 13، المفصل/ 285، الجنى الداني / 40، شرح المفصل 8/ 22، المغني 1/ 97، الإتقان 1/ 159، معترك الأقران 2/ 91، الهمع 4/ 158 -ط الكويت، بدائع الفوائد 3/ 202، البرهان 4/ 256].

وسماها العلامة الأمير: باء الملابسة وباء الحال، وجعلهما مرادفين لباء المصاحبة [حاشية الأمير على المغني 1/ 97]. وفرق المالقي بين باء الحال وباء المصاحبة ويفهم أن باء الحال ما صلح تأويلها وما بعدها بالحال، أما باء المصاحبة فهي التي تعطي معنى مع [الرصف/ 145،144] وعلل بعضهم تسمية باء الحال بأنها وما بعدها يغني عنها الحال، كما عبر الزمخشري [الكشاف 2/ 146] أو لأنها مع ما بعدها نابت مناب الحال أو لصلاحية وقوع الحال موقعها كما عبر المرادي[الجنى الداني/ 40] ويبدو أن العلامة الأمير يرى باء الحال وباء المصاحبة وباء الملابسة بمعنى [المغني مع الأمير1/ 97] =

فكقوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣﴾[1] [القلم:٣]

أي: والنعمة لربك أنت تعرفها[2]؛ فما أنت في هذه الحال بمجنون.

[٩] وأما الباء بمعنى مع[3]:

فكقولك[4]: كُلِ التَّمْرَ بالزبدِ؛ أي: مع الزبد.

= وتعرف هذه الباء بأن يغني عنها وعن مصحوبها الحال، وبصلاحية حلول (مع) مكانها ولصلاحية وقوع الحال موقعها سميت باء الحال. وهو مضمون كلام المالقي والمرادي [الرصف/ ١٤٤، ١٤٥، الجنى الداني/ ٤٠].

(١) والباء في قوله تعالى: ﴿بِمَجْنُونٍ﴾: قال الزجاج: «ما: نافية و(أنت) اسمها و(بمجنون) خبرها، وقوله: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ كلام وقع في وسط الكلام أي: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك؛ كما يقال: أنت بحمد الله عاقل، قيل: الباء متعلقة، بمضمر هو حالٌ؛ كأنه قيل: أنت بريءٌ من الجنون ملتبسًا بنعمة الله التي هي النبوة والرياسة العامة، وقيل: الباء للقسم، أي: وما أنت ونعمة ربك بمجنون» كذا ذكره الشوكاني ملخصًا. [فتح القدير ٥/ ٢٦٧].

(٢) في د: أنت تعرف.

(٣) **[٩- الباء بمعنى مع]:**

وهذه الباء هي شقٌّ من باء المصاحبة أو باء الحال عند من جمع بينهما أو قسيم لهما عند من فرَّق بينهما؛ وقد ذكر ابن فارس هذه الباء في عدِّ الباءات ولم يذكرها في تفسيره لها [الصاحبي/ ١٠٧]. وأثبته الهروي والرازي معنى مستقلا أيضًا [الأزهية/ ٢٨٦، الحروف للرازي / ٢٠١] كما أثبتها ابن منظور [اللسان / با] وأثبته الطبرسي في قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة:٢٥]، وراجع مجمع البيان ٥/ ١٦، ١٧].

وعرف غالب النحاة باء المصاحبة بأنها التي تعطي معنى (مع) كالمالقي وابن هشام والسيوطي كما نص عليه الزركشي أيضًا وأكد أنها تسمى باء الحال. [الرصف/ ١٤٤، المغني ١/ ٩٧، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩٠، البرهان ٤/ ٢٥٧] وقال المرادي عن هذه الباء: إنها لصلاحية وقوع الحال موقعها سمَّاها بعضهم باء الحال [الجنى الداني/ ٤٠].

والحق أن للمزني وجهًا في التفريق بين باء الحال وهذه الباء؛ فمن أمثلته يبدو أنه معنى الحالية مقصود في مثاله ﴿بِمَجْنُونٍ﴾ ومعنى المعيَّة لا المصاحبة مقصود في قوله: (مع الزبد)، والفرق خفي يتجلى بإمعان النظر بين الحالية والمصاحبة والمعية، فباء الحال يحل محلها مع ما دخلت عليه الحال، والمصاحبة تحتمل معنى الحال أحيانًا ومعنى المعية أحيانًا أخرى، أما التي بمعنى مع فتحتمل معنى المعية لا الحالية، هذا من خلال أمثلة المصنف. والدليل ما نراه من اختلاط المثال الواحد، ودخوله تحت الباءات الثلاثة السابقة. والله أعلم.

(٤) سقط في د.

[١٠] وأما الباء بمعنى (في)[١]: فكقولك: زيد بالكوفة؛ أي: في الكوفة.

[١١] وأما الباء بمعنى على[٢]:

---

(١) [١٠- الباء بمعنى في]:

أثبت هذا المعنى للباء مستقلًا عددٌ من النحاة؛ كالأخفش والهروي وابن فارس والثعالبي والفراء و ابن قتيبة، والطبري والزجاجي والجواليقي و ابن منظور [حروف المعاني/ ٨٧، المعاني/ ٣٧٧، الأزهية/ ٢٨٦/ الصاحبي/ ١٠٨، سر العربية/ ٣٤٦، معاني القرآن ١/ ٤٣٠، أدب الكاتب ١/ ٤٠٨، تفسير الطبري ١٤/ ٧٩، شرح أدب الكاتب / ٣٦٨، ٣٦٩، اللسان / با]

واحتج لها الهروي بعدد من الشواهد، منها قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾ [المزَّمل:١٨] واحتج ابن فارس والثعالبي لهذا المعنى بقول الأعشى الأكبر [من الخفيف]:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي وما ترد سؤالي

[الصاحبي/ ١١٧، سر العربية/ ٣٤٦] وفسر الفراء والطبري قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة:٢٥] بأن المعنى: ضاقت عليكم الأرض في رحبها، و برحبها، وصرحا بأن الباء بمعنى (في) وجعل منه الفراء قوله تعالى: ﴿وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ﴾ [الحديد:١٢] وكذلك جعلها بمعنى (عن) [المعاني للفراء٣/ ١٣٢]

وأطلق بعضهم على هذه الباء باء الظرفية، منهم الرماني وابن جني والمالقي و المرادي وابن هشام والزركشي والسيوطي، ومنهم من جمع بين التسميتين، قال الزركشي: «وللظرفية بمعنى في» [البرهان ٤/ ٢٥٦]. [معاني الحروف/ ٣٦، سر الصناعة ١/ ١٥١، الرصف/ ١٤٥، الجنى الداني/ ٤٠، المغني ١/ ٩٧، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩٠، البرهان ٤/ ٢٥٦، الهمع ٤/ ١٥٨- ط الكويت] ورأى ابن الشجري أنه يكثر وقوع الباء موضع في واحتج له. [الأمالي ٢/ ٢٧١].

ومن أمثلة المصنف يبدو أنه ممن يرون أنها لا تكون إلا مع المعرفة، وفيه نظر؛ حيث نصَّ الزركشي على أن هذه الباء تكون مع المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات:١٨] كما تكون مع النكرة أيضًا، وجعل منه قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤] ونقل عن ابن جني في "التنبيه" قوله: «وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة، نحو: كنا بالبصرة وأقمنا بالمدينة، وهو محجوجٌ بقول الشماخ [من الطويل]:

وهن وقوفٌ ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أمرُه وهو قامز

[ديوانه/ ٤٤ وراجع البرهان ٤/ ٢٥٦، ٢٥٧] ويتأكد مذهب المصنف بأنه لا يراها في النكرة بأنه يسميها في نحو (بسحرٍ) باء الإجراء، وستأتي.

(٢) [١١- الباء بمعنى على]:

كذا عند الأخفش والزجاجي والفراء والفارسي - كما نقل عنهم- وابن فارس والثعالبي وابن قتيبة، والطبري والهروي والجواليقي و أبي حيان والآمدي والألوسي واحتمله الطبرسي. [معاني=

فمثل: رميت بالقوس[1]؛ [أي][2]: على القوس، وجئت بحالٍ حَسَنَةٍ؛ أي: على حالٍ حَسَنَةٍ، وفي قراءة[3] عبد الله[4]:

= الأخفش/ ٣٠٦، ٣٠٧، حروف المعاني/ ٨٦، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٦، الصاحبي/ ١٠٨، سر العربية/ ٣٤٦، أدب الكاتب ١/ ٤١٤، تفسير الطبري ١/ ٢٩٩، الأزهية/ ٢٨٥، شرح أدب الكاتب ٣٧٦، البحر المحيط ٤/ ٣٥٥، الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٦٢، روح المعاني ٣/ ٢٩١، ٤/ ٣٩، مجمع البيان ١/ ٢١٨].

وأثبتها ابن خالويه عرضا في ألفاته.[الألفات/ ٣٩ تحقيق/ البواب، و راجع الحجة لابن خالويه / ٣٥٢] ونسب السيوطي هذا المعنى إلى الكوفيين؛ بقوله: «وقال الكوفية: باء بمعنى على.. [الهمع ٤/ ١٦١ - ط الكويت].

قال الفراء: «والعرب تجعل الباء في موضع على» [المعاني للفراء ١/ ٣٨٦] ونقل اعتراض أبي علي الفارس على ما ذهب إليه الأخفش عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ ﴾ [الأعراف:٨٦] من أن الباء بمعنى على؛ نقله الطبرسي ونقل عدم استحسان أبي علي وقال: إنه ليس بمقيس. [مجمع البيان ٤/ ٤٥٥].

وأنكر البطليوسي هذا الرأي وذكره عند قول عمرو بن قميئة [من الطويل]:

بودك ما قومي على ما تركتهم سليمى إذا هبت شمالا وريحها

[ينظر ديوان عمرو بن قميئة / ٢٣، أدب الكاتب / ٥٢٠، الأزهية / ٢٨٥، اللسان / ودد] فرأى أن البيت ليس فيه حرف أقيم مقام حرف وجعل الباء للقسم. [الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ٢٩٣].

وأطلق فريق من النحاة على هذه الباء باء الاستعلاء، والاستعلاء هو أبرز معاني (على) ومن هنا نرى أن المصطلحين بمعنى؛ كما نجد عند الزجاج والمرادي والإربلي وابن هشام و السيوطي.[معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٤٩، الجنى الداني / ٤٢، المغني ١/ ٩٨، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩٠، جواهر الأدب/ ٢٠].

(١) وقوله: «رميت بالقوس»: قلت: وأجاز الفراء في هذا المثال أن تكون الباء بمعنى عن كما تكون بمعنى على أيضًا [المعاني للفراء ٢/ ٢٦٧].

(٢) سقط في د، و بدلا منها: و.

(٣) تنظر القراءة لابن مسعود ولأبي بن كعب في [البحر المحيط ٤ / ٣٥٥، حجة القراءات / ٢٨٩، معاني الفراء ١ / ٣٨٦].

(٤) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود بن الحارث، الهذلي المكي، من كبار الصحابة وعلمائهم، وأحد الفقهاء الكبار، وصف بالذكاء والفطنة، وتحمل كثيرا من أذى المشركين في سبيل الجهر بالقرآن الكريم، له قراءات تفسيرية اعتمد عليها كثير من الفقهاء والنحاة في استدلالاتهم في الفقه واللغة، توفي بالمدينة ودفن بالبقيع سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة. =

﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[1] [الأعراف:١٠٥]

[بمعنى: على أن لا أقول][2].

[١٢] وأما الباء بمعنى عن[3]: فكقوله تعالى:

= [تنظر ترجمته في حلية الأولياء ١ / ١٢٤، غاية النهاية ١ / ٤٥٨ – ٤٦٠] ويجب التنبيه على أن المصنف – وكذا عند الفراء – إذا أطلق القول (قراءة عبد الله) أو: حرف عبد الله. فإنه يعني ابن مسعود].

(١) وتمثيل المصنف بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف:١٠٥] كذا ذكر الفراء قال: «فهذه حجة من قرأ (على) ولم يضعف يعني بغير تشديد الياء، والعرب تجعل الباء في موضع (على)؛ رميت على القوس وبالقوس، وجئت على حالٍ حسنة وبحال حسنة» [المعاني للفراء١/ ٣٨٦].

وكذا نقله أبو حيان عن الأخفش والفراء والفارسي وأشار إلى أن الأخفش لم يجعله مضطردًا، ووافقهم أبو حيان على أن الباء و(على) متعاقبان في الآية. [معاني الأخفش/ ٣٠٧] وذكر أن الزمخشري حمل الآية على تضمين (حقيق) معنى (حريص). [البحر المحيط ٤/ ٣٥٥] وقال الزركشي والسيوطي بأن الباء بمعنى على في الآية السابقة، واحتجا بالقراءة عينها ونسبا القراءة إلى أُبي. [البرهان ٤/ ٢٨٥، معترك الأقران ٢/ ٦٢٣]. قلت: و قد نسبت القراءة لغيره أيضا؛ قال الزبيدي: " وقرأ أبو جعفر بالتخفيف (على) أي: بألف بعد اللام لفظًا؛ على أنها حرف جر خلافًا لأصله، وقرأ يعقوب وخلف كذلك موافقة لأبي جعفر. ووجه ذلك أن (على) حرف جر، وفي المعنى وجهان: أحدهما: ما أراده المزني أن (على) بمعنى الباء، والمعنى: رسولٌ حقيقٌ بألا أقول على الله إلا الحق. والثاني: أن معنى حقيق: حريص، ولذلك تعدَّى بـ(على)." [شرح الزبيدي على متن الدرة/ ٣١١ بتصرف، وراجع الإتحاف/ ٢٢٧].

(٢) سقط في د.

(٣) [**١٢- الباء بمعنى عن**]:

كذا عند ابن فارس والثعالبي وابن قتيبة والفراء والهروي والجواليقي، والزجاج ومكي والطبرسي والزركشي والسيوطي ونقله عن الكوفيين. [الصاحبي/ ١٠٨، سر العربية/ ٣٤٦، أدب الكاتب ١/ ٣٩٧، تأويل مشكل القرآن/ ٥٩٨، الأزهية/ ٢٨٤، شرح أدب الكاتب/ ٣٥٤، ٣٥٥، إعراب القرآن المنسوب ٢/ ٤٢٤، ٤٢٥، المشكل ٢/ ٤٠٥، ٤٠٦، معاني القرآن ٢/ ٢٦٧، مجمع البيان ٧/ ١٧٥، ١٧٦، البرهان ٤/ ٢٥٧، الهمع ٤/ ١٦١، ١٦٢ – ط الكويت].

وأطلق آخرون على هذه الباء باء المجاوزة، وعبروا عنها بأنها مثل (عن) أو بمعنى (عن) كما عند ابن هشام والمرادي والسيوطي. [المغني ١/ ٩٨، الجنى الداني/ ٤١، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩١، الهمع ٤/ ١٦٢ – ط الكويت].

والملاحظ أن القائلين بتعاقب الباء و(عن) تصريحًا هم الكوفيون وبعض من تابعهم في إجازة تناوب الحروف، وقد اختلفت أقوال المجيزين هنا، فمنهم من أطلقه كالفراء؛ قال عند قوله تعالى:=

﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٩﴾ [1] [الفرقان:٥٩].

= ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [الفرقان:٢٥] «ومعناه فيما ذكروا: تشقق السماء عن الغمام... و(على) و(عن) والباء في هذا الموضع بمعنى واحد؛ لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس؛ يراد به معنى واحد» وتابعه في ذلك الثعالبي وابن فارس وابن قتيبة والهروي. [المعاني للفراء ٢/ ٢٦٧].

وجعلها بعضهم خاصة بعد السؤال؛ ولذلك أطلق المالقي والمرادي على هذه الباء باء السؤال، وكذا سماها الشيخ خالد الأزهري [الرصف/ ١٤٤، الجنى/ ٤١، التصريح ٢/ ١٣] ونقل ابن هشام والسيوطي القولين؛ اختصاصها بالسؤال وعدمه دون نسبة أو ترجيح [المغني ١/ ٩٨، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩١] .

على حين أثار السيوطي هذه المسألة في الهمع؛ قال: «وقالوا - يعني الكوفية - بمعنى (عن) وفي اختصاصها بالسؤال خلافٌ، وبه قال الكوفيون كما نسبه أبو حيان إليهم؛... وقيل: لا تختص، وبه قال ابن مالك؛ نحو: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [الفرقان:٢٥] وأنكره البصريون وتأوّلوا شواهده» [الهمع ٤/ ١٦٢،١٦١ - ط الكويت] وبنحوه عند المرادي مختصر[الجنى الداني / ٤٢].

واحتج المثبتون لهذه الباء مستقلة أو لمعنى المجاوزة بشواهد منها ما عند المصنف، ومنها أيضًا قول علقمة [من الطويل]:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ... بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

[ديوان علقمة / ٣٥، المفضليات/ ٣٩٢، الرصف/ ١٤٤، الأزهية/ ٢٨٤،الجنى الداني / ٤١، اللسان (با) أدب الكاتب/ ٣٩٧] كما احتج له ابن الشجري والهروي بقول عنترة [من الكامل]:

هَلاَّ سَأَلْتِ الخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ ... إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

[ديوانه/ ٢٥، الأزهية/ ٢٨٤، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٧٠ -ط دار المعرفة/ لبنان].

أما البصريون فقد نُقِل عنهم إنكارهم كون الباء بمعنى (عن) أصلا، ولذلك تأولوا الشواهد المذكورة، نقله ابن هشام واستبعده [المغني ١/ ٩٨]. وتابعهم بعض النحاة؛ كابن عصفور الذي تأوّل الباء في (بالنساء) بأنها للسببية، واحتمل عنده أن يكون الفعل (سأل) مضمنا معنى (طلب) فكأن الشاعر قال: فإن تطلبوني بالنساء؛ أي: بأخبارهن... [شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩٧].

وهو يؤكد قول البصريين بالتضمين. ومن المحدثين من عدَّ هذه الباء في البيت نفسه بأنها على بابها، وتأويله: فإنني خبير بالنساء... [ينظر: تناوب حروف الجر للدكتور محمد حسن عواد / ٣٤].

(١)وقوله تعالى: { فاسأل به خبيرًا } : إشارة صريحة إلى ورودها بعد السؤال، وقد احتج بهذه الآية ابن قتيبة والطبرسي والشوكاني ونقله عن الأخفش والسيوطي وابن هشام وغيرهم. واستدل هؤلاء لها بقوله تعالى: {يسألون عن أنبائكم} [سورة الأحزاب / ٢٠، وراجع فتح القدير ٥/ ٢٨٨].

وتأول البصريون الباء في الآية على أنها للسببية؛ كما ذكره ابن هشام واستبعده بقوله: «وفيه بعد لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه أن المجرور هو المسئول عنه» [المغني ١/ ٩٨] أما الطبرسي فقد أجاز=

[١٣] وأما الباء بمعنى من [(١)]: فكقوله عزَّ وجل:

= هذا الوجه، وأجاز أيضًا كون الباء على أصلها والتقدير عنده: فاسأل بسؤال أيها الإنسان خبيرًا يخبرك بالحق في صفته» [مجمع البيان ٧/ ١٧٥، ١٧٦].

وتأول علم الدين السخاوي الباء على أن الفعل (سأل) ضمن معنى (دعا). [تفسير السخاوي/ ق٣١٢أ]. وتقدم إجازة الفراء كون الباء بمعنى عن أو على، وجميعها عنده بمعنًى في الآية [المعاني للفراء ٢/ ٢٦٧].

وجعل الثعالبي الباء في هذه الآية من قبيل الباء الداخلة على نفس المخبر والظاهر أنها لغيره، وكأن التقدير عنده: فاسأله خبيرًا. [سر العربية/ ٣٤٦].

ونص صاحب الخزانة على أن الباء في الآية باء التجريد، وسيأتي بيانها. [الخزانة ٧/ ٣٥١، وراجع الجنى الداني / ٤٨].

(١) **[١٣- الباء بمعنى من]:**

كذا عند ابن قتيبة وابن فارس والثعالبي والزجاجي و مكي والهروي والبطليوسي والجواليقي، والشوكاني والرازي وابن منظور.

[أدب الكاتب ١/ ٤٠٨، تأويل مشكل القرآن/ ٥٦٦، الصاحبي/ ١٠٨، سر العربية/ ٣٤٦، حروف المعاني/ ٤٧، مشكل إعراب القرآن٢/ ٤٦٥، الأزهية/ ٢٨٣، الاقتضاب ٢/ ٢٨٥، الحروف/ ٢٠١، فتح القدير ٥/ ٢٨٨، اللسان / با].

وذكر آخرون هذه الباء تحت مسمًى باء التبعيض؛ قالوا: وتكون بمعنى (من) كما عند المرادي والإربلي والسيوطي [الجنى الداني / ٤٣، وجواهر الأدب/ ٢٠، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩١].

وذكر ابن هشام باء التبعيض ولم ينص على أنها بمعنى (من). [المغني ١/ ٩٨] وتقدم الخلاف حول باء التبعيض بين المثبتين والنافين.

وأقول: وقد وجدت الفراء يعد الباء في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ﴾ [الإنسان:٦] زائدة؛ قال: «يشرب بها، ويشربها سواءٌ في المعنى، ثم أتبعه بكلام يفهم منه قوله بالتضمين؛ قال: «وكأن يشرب بها: يروي بها وينقع، وأما يشربونها فبينٌ، وقد أنشدني بعضهم [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ … مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

[البيت لأبي ذؤيب، كما في ديوان الهذليين ١ /٥١، الأزهية/ ٢٠٩، أمالي ابن الشجري٢/ ٢٧٠، الخزانة٣/ ١٩٣، الخصائص٢ / ٨٥، سر الصناعة/ ١٥٢، الاقتضاب ٢/ ٢٨٥،الجنى الداني/ ٤٣، ابن عقيل٢/ ٦] ومثله: إنه ليتكلم بكلام حسن، ويتكلم كلامًا حسنًا» [المعاني للفراء ٣/ ٢١٥]

بل إنه صرح بالتضمين في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج:١] قال: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ دعا داعٍ بعذاب واقع [المعاني للفراء ٣/ ١٨٣] وقد ذكرت كلام الفراء لبيان مخالفته - وهو ممن يجيزون التعاقب- لنفسه هنا؛ وللنحاة والمفسرين الذين احتجوا بهذه الآية أعني قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان:٦]. =

﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[1] [المعارج:١] ويقول عنترة[2][من الكامل]:

شَرِبَــتْ بِـــمَاءِ الدُّحْرُضَـــيْنِ ... ...[3]

[أي: من ماءِ الدُّحْرُضَيْنِ][4].

[١٤] وأما باء المَدْحِ[5]: فنحو: كفاكَ بزيدٍ رجلا ! !

= وكأن البطليوسي ينكر هذا المذهب القائل بزيادتها في الآية السابقة؛ قال: «ولا أعلم من جعل الباء في الآية زائدة» ثم ذكر رأيه في البيت نفسه بأن الباء بمعنى من. [الاقتضاب ٢/ ٢٨٥ بتصرف].

وتقدم أن بعض المحدثين جعل التبعيض خاصًا بـ(من). [تناوب حروف الجر للدكتور محمد حسن عواد/ ٣٥].

(١) قوله تعالى: «سأل سائل» قلت: وأجاز الشوكاني أن تكون الباء زائدة، وتقدم رأي الفراء في (بعذاب) فكأنه حمله على التضمين، وقد أجاز مكي في هذه الآية أن تكون الباء على بابها إذا كانت (سال) من (السيل) فهي للتعدي [المشكل ٢/ ٤٠٥، ٤٠٦]. وبنحوه قال الشوكاني: [فتح القدير ٥/ ٢٨٨].

وقدرها كثير من النحاة والمفسرين في الآية السابقة بـ(عن) كالزجاج وابن فارس والثعالبي والمالقي واختاره الشوكاني، و ذلك عند ذكر هذه الباء في المصادر المشار إليها قبل قليل.

[إعراب القرآن المنسوب ٢/ ٤٢٤، البرهان ٤/ ٢٥٧، الرصف/ ١٤٤، الجنى الداني/ ٤١، الصاحبي/ ١٠٨، سر العربية ٣٤٦، فتح القدير ٥/ ٢٨٨].

(٢) هو عنترة بن شداد العبسي، من فحول شعراء الجاهلية وصاحب إحدى المعلقات، كان شاعرًا فارسًا، وغلب شعر الفروسية والفخر على شعره، وقصته في الحب والفروسية مشهورة. [تنظر ترجمته وأخباره في الأغاني ٨ / ٢٩٨٣ – ٢٩٩١، الشعر والشعراء ١/ ٢٥٠، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٢].

(٣) الشاهد جزء من بيت، وتمامه [من الكامل]:

.... زوراء تنفر عن حياض الديلم

وفي القاموس المحيط: دحرض: بالضم، و(وسيع): ماءان، وقد ثناهما عنترة، وذكر الشاهد. و أورده المصنف للاحتجاج للباء التي بمعنى من، وكذا تأوله ابن يعيش بأن الباء بمعنى (من) وكذا عند الزجاجي والهروي وغيره، كما قيل: إنها زائدة. وقيل: هي للإلصاق. كما عند المالقي، ورأى أنها قد تكون ظرفية أو للإلصاق الذي فيه معنى التبعيض.

[ينظر الشاهد في الأزهية/ ٢٩٥، تأويل مشكل القرآن/ ٥٧٥، الرصف/ ١٥٢،١٥١، حروف المعاني/ ٤١، سر العربية/ ٣٤٢، اللسان/ دحرض، القاموس المحيط/ دحرض].

(٤) سقط في د.

(٥) [١٤- باء المدح]:

ولم أقف على هذا المصطلح عند أحد من النحاة، و لكن يبدو أن المزني قد أخذ هذه التسمية من قول=

= الفراء عن الباء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩]: دخلت الباء في قوله: وكفى بالله. للمبالغة في المدح، و الدلالة على قصد سبيله " و نقله ابن منظور. [اللسان / با].

على حين يدرج النحاة هذه الباء في حالات الباء الزائدة، ويبدو أن المصنف يعني بها الباء الداخلة في فاعل كفى متابعة للفراء على ما تقدم، والجمهور على أنها زائدة، إلا ما يحكى عن ابن السراج من القول بعدم زيادتها.

قال الرماني: «وقال ابن السراج: ليست بزائدة، والتقدير كفى والاكتفاء بالله، وهذا التأويل فيه بُعْدٌ؛ لقبح حذف الفاعل؛ ولأن الاستعمال يدل على خلافه...» [معاني الحروف/ ٣٧].

وأدرجها المالقي تحت الباء التي لا تكون إلا زائدة ليؤكد أنها زائدة، وذكر أنها لا تدخل في فاعل كفى إلا إذا كانت غير متعدِّية بمعنى (اكتفى) وإلا فلا تدخل في نحو: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب:٢٥] وبنحوه قال المرادي [الرصف/ ١٤٨، الجنى الداني / ٤٩].

وجعلها ابن هشام من المواضع التي يغلب فيها دخول الباء، ونقل عن الزجاج تعليله لدخولها بأن الفعل تضمن معنى (اكتف) واستحسنه ابن هشام واستدل له. [المغني مع الأمير ١/ ٩٩، ١٠٠].

وحديث ابن هشام عن هذه الباء يأتي ضمن باء التوكيد، وهي الزائدة من أجل التوكيد، وتقدم أنه معنى صحيح، وتابعه السيوطي في تقسيمه، ونقل عن ابن الشجري ما يفيد زيادة الباء لغرض بلاغي [المعترك ٢/ ٩٢، الإتقان ١/ ١٥٩]

وذكرها المجاشعي وقال: إنها من قبيل الزائد المستعمل. [شرح عيون الإعراب/ ١٨٣].

وقال بزيادتها في الفاعل أيضًا سيبويه والمبرد وابن الأنباري والمرادي وابن يعيش [الكتاب ١/ ١٩، ٣٤، ٢/ ٣٠٧، المقتضب ٤/ ١٣٧، الإنصاف ١/ ١٦٧، الجنى الداني/ ٤٩، شرح المفصل ٧/ ٨٣].

وذكر بعضهم للباء معنى اشتمل على كثير من المعاني التي فرعها المزني، فأطلق بعضهم باء التجريد وعندهم أنها تأتي للتعظيم والمدح والذم؛ كما عند ابن جني والإربلي و المرادي وغيرهم. [الخصائص ٢/ ٤٧٥، الجنى الداني/ ٤٨، جواهر الأدب/ ١٨].

قال صاحب الخزانة ما يفيد أن التجريد يعني به النحاة والبلاغيون تجريد المعنى المراد عمن قام به تصويرًا له بصورة المستقل مع إثبات ملابسة بينه وبين القائم به بأداة أو سياق، وهذه الأداة عنده هي الباء، وعنده أن الإلصاق هو الأصل في هذه المعاني. وأكد هذا المعنى المرادي والإربلي، ونصَّ المرادي على أن التجريد هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه، و أكد أن التجريد من أبواب علم البديع، ونصَّ الإربلي على أن الباء التجريدية هي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة إما مدحًا وإما ذمًّا [الخزانة / ٣٥١، الجنى الداني/ ٤٨] وعدَّ المالقي وكذا الإسنوي والرضي هذا المعنى تشبيهًا.

[الرصف/ ١٤٧، جواهر الأدب/ ١٩، ٤٠٥ وما بعدها، شرح الكافية ٢/ ٣٢٢، وراجع الحروف العاملة في القرآن/ ٤٠٥].

قلت: وهو عينه ما نجده عند المزني من باء المدح وباء التعظيم... فهي من قبيل معنى التجريد ولا غرو=

[١٥] وأما باء التَّعْظِيم [1]: فكقولك: نَاهِيكَ بِهِ رَجُلا.

[١٦] [وأما باء الجَزَاءِ] [2]:

= في تفريع المصنف عليها، والله أعلم.

والملاحظ أن المدح مستفاد من السياق كله لا من الباء، وهو دأب المصنف في إضفاء معنى السياق أو البنية على الحرف، ولكن يمكن حمله هنا على لزوم الباء في فاعل كفى التي تدل على مدح فاعلها، ولكثرة دخولها وغلبته على هذا الفاعل الممدوح سميت باء المدح. والله تعالى أعلم.

(١) [١٥- باء التعظيم]:

في ت: التفخيم، وذكر في العدِّ: التعظيم، وأرى أنهما بمعنى والمثبت أصوب لاتفاقه مع (د) ومع العدِّ في (ت).

و بتأمل هذه الباء نجد أنها قريبة جدًّا من باء المدح والذي يبدو لي من مثال المصنف أن باء التعظيم مبالغة في المدح وإن كانا بمعنى؛ يؤيده تمثيل المزني بقوله: ناهيك به، و كتب اللغة تخبرنا أنه يقال: هذا رجل ناهيك به من رجل، معناه: أنه بجده و غنائه ينهاك عن تطلب غيره. والحق أن هذا نوع من التعظيم لمن يقال فيه هذا الكلام [راجع مثلا: الصحاح / نهى].

و لم ير أستاذي الدكتور عامر فرقا بين باء المدح و بين هذه الباء. وتقدم أن بعضهم أطلق باء التجريد وذكر أنها تأتي للمدح والتعظيم والذم، فباء التعظيم فرعٌ عن باء التجريد هذه. [راجع باء المدح ومصادرها].و يفهم من تمثيل المصنف أنه يجيز زيادة الباء في الخبر الموجب، و سيأتي بيانه في باء الجزاء الآتية.

(٢) [١٦- باء الجزاء]:

أطلق الأخفش المجازاة على الشرط [معاني الأخفش/ ٣٥] وكذلك استخدم الفراء مصطلح الجزاء في الدلالة على الشرط غالبًا [المعاني للفراء ١/ ٥٨، ١/ ١٦٢] ويعني المصنف بهذه الباء ما يطلق عليه النحاة الباء الزائدة للتوكيد، وهذه إحدى حالات هذه الباء، وقد جمع المصنف بين الباء المزيدة الداخلة في الخبر بعد هل، و بين الباء المزيدة الداخلة على الخبر بعد (لا). و يذكر النحاة هاتين الحالتين ضمن مواضع زيادة الباء في الخبر، و لكن الحالة الأولى وهي زيادة الباء في الخبر بعد هل مما يزاد فيه الباء سماعا (غير مقيس) و الحالة الثانية ترد ضمن الحالات التي تزاد فيها الباء في الخبر قياسا، وذلك مفهوم من تمثيل المزني بقوله: هل زيد بقائم، و ألا زيد بقائم ؟، و الأول: زيادة الباء بعد (هل) و فيه خلافٌ بين النحاة؛ فالبصريون لا يجيزون دخول الباء الزائدة على الخبر إلا مع النفي كما تقدم في باء التوكيد والعموم وباء الانضمار.

تنبيه: مثال المصنف الثاني جاء في المخطوطات هكذا: ألا قائم ؟ وهو غير واضح، فيحتمل أن يكون: وهل قائم ؟ و عليه فيكون توضيحا لحذف الباء من الخبر بعد هل، و هو محتمل بالنسبة للرسم في ت، كما يحتمل أن يكون المثال: ألا بقائم ؟ و عليه فيكون إشارة من المصنف إلى زيادة الباء في الخبر بعد(لا) النافية المسبوقة بهمزة الاستفهام.وعلى كل توجيهات الأمثلة نفهم أن المصنِّف يجيز زيادة الباء في الخبر بعد (هل) و هي من قبيل الاستفهام، و ليست من الخبر المنفي، و هنا مسألة خلافية=

= بين النحاة حول دخول الباء زائدة في الخبر المثبت؛ فأجازه الأخفش ومن تابعه؛ كذا نقل عنه، ووقفه ابن هشام على السماع كما نقل عن ابن مالك رأيه في نحو: بحسبك درهم، على أنها زائدة في الخبر وهو موجب [المغني ١/ ١٠٢]. وذكره السيوطي ولم ينسبه [المعترك ٢/ ٩٣]. ونقله المجاشعي ونسبه للأخفش واستدل له بالآية الكريمة : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧] بدليل الآية الأخرى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى:٤٠] [شرح عيون الإعراب/ ١٨٤] و بنحوه عند المرادي [الجنى الداني/ ٥٤، ٥٥] وأجازه الرماني مع ذكره للتأويلات الأخرى. [معاني الحروف/ ٣٨].

وقد أجاز الفراء دخول الباء في الخبر الموجب ولكنه عند توجيهه لشواهدها يجعله مرجوحًا، فعند الآية المذكورة قال:"رفعت (الجزاء) بإضمار (لهم) كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها؛ كما قال: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ [البقرة:١٩٦].وإن شئت رفعت (الجزاء) بالباء في قوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ والأوَّل أعجب إليَّ "[المعاني للفراء١/ ٤٦١] ويؤكد أن مذهب الفراء استضعافه أنه تأوَّل دخولها في خبر المبتدأ المسبوق بـ(هل)على أنها أريد بها الجحد؛ قال الفراء:" ومثله ما حُمِل على معنى هو مخالف لصاحبه في اللفظ قول الشاعر [من الطويل]:

تقول إذا اقلولي عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذٍ بدائم

[البيت للفرزدق، الجنى الداني/ ٥٥، جواهر الأدب/ ٢، الأشباه والنظائر ٢/ ٧٢] .

فأدخل الباء في (هل) وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في (ما) الجحد؛ كقولك: ما أنت بقائلٍ؛ فلما كانت النيَّةُ في (هل) يراد بها الجحد أُدْخِلت لها الباء، ومثله قوله في قراءة عبد الله ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ [التوبة:٧] : ليس للمشركين(يعني أنه وضع ليس موضع كيف) وكذلك قول الشاعر [من البسيط]:

فاذهب فأيُّ فتى في الناس أحرزه من يومه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جبلُ

[البيت للمتنخل الهذلي؛ ديوان الهذليين ٢/ ٣٥].

ردَّ عليه بـ(لا) كأن معنى: أي فتى في الناس أحرزه معناه: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم ولا دعج ولا جبل، وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: أين كنت لتنجو مني! لأن المعنى: ما كنت لتنجو مني؛ فأدخل اللام في (أين) لأن معناها جحد...» [وراجع نص الفراء كاملا في المعاني ١/ ١٦٤، ١٦٥]

هذا تأويله بالحمل على المعنى، وتقدم استضعاف زيادتها في الموجب مع جوازه. وتقدَّم في باء الانضمار أن السيوطي نقل عن ابن هشام الخضراوي تقسيمه لدخول الباء على الخبر إلى كثير و قليل و أقل، كما ذكره غيره من النحاة كالمرادي وغيره، ويعنينا هنا أنه جعل من قبيل الأقل: زيادتها بعد (إنَّ) وبعد (لكنَّ) وبعد (هل) واستدلَّ للأخيرة ببيت الفرزدق السابق. [الأشباه والنظائر ٢/ ٧١، ٧٢]

وقد أنكر البصريون زيادتها في الخبر الموجب وتأوَّلوا شواهده على الضرورة أو الحمل على المعنى؛ نحو ما فعل المالقي؛ حيث حمل ما ورد من ذلك على تصدير الكلام بالنفي في نحو قوله تعالى: =

فنحو: هل زيدٌ بقائم؟ وألا [زيد][1] بقائم؟

[١٧] وأمَّا باء العِوَضِ من الاسم[2]: فكقوله جل ثناؤه:

= ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِرٍ﴾ [الأحقاف:٣٣]. ونقل عن ابن عصفور الإشبيلي القول بشذوذه، والمالقي في ذلك موافق للفراء في هذه الآية [الرصف/ ١٥٠، المعاني للفراء ٣/ ٥٦]... وخلاصة القول: إن المصنف يجيز دخول الباء في الخبر بعد (هل)، و يفهم كذلك أنه يجيزه في الموجب في الخبر بعد هل في نحو: هل زيدٌ بقائم. ولعل اصطلاحه بأنها باء الجزاء يشعر أنه يجيزه من قبيل الحمل على المعنى أيضًا كما هو عند الفراء، وإلا فما العلاقة بين هذه الباء الزائدة وبين الجزاء؟!

قلت: لعل المصنف يطلق على الخبر الواقع عن مبتدأ مسبوق باستفهام جزاءً، على تقدير شرط يحمله معنى الاستفهام أو السياق وهناك احتمال آخر لكنه يبدو ضعيفا وهو أن يكون أطلق الجزاء لوقوع الباء ومجرورها خبرًا، باعتبار الخبر نوعًا من الجزاء. [ينظر الجنى الداني/ ٥٥، جواهر الأدب/ ٢٠].

أما حقيقة العلاقة بين المصطلح والمثالين اللذين وردا فيه فلا أعلم علاقة محددة بينهما، وما قدَّمته ما هو إلا محاولة وافتراض.

(١) سقط في ت، د والمثبت زيادة من ط، وهي صحيحة يستقيم بها السياق، و سبق التنبيه على ذلك، وقوله(ألا زيد بقائم): أرجح أن المصنف قصد بالمثال دخول الباء بعد الهمزة؛ لأنه ذكر الداخلة في خبر النفي في باء التوكيد والعموم؛ كما أنه مثل قبلها للباء في الخبر بعد الهمزة، وعلى أن المقصود بالمثال دخول الباء في خبر(لا) يكون المقصود التفريق بين دخولها في خبر(ما) و(ليس)وهو كثير، وتقدم بيانه في باء التوكيد والعموم كما سماها المصنف، وبين دخول الباء في خبر لا النافية، وهو قليل [راجع توضيح النحو٢/ ٤٨،٤٧،الجنى الداني/ ٥٤].

(٢) **[١٧- باء العوض من الاسم]:**

أطلق ابن فارس والثعالبي على هذه الباء: باء السبب، وقدرا معناها بـ(من أجل) أو: بسبب. [الصاحبي/ ١٠٩، سر العربية/ ٣٤٦] وذكرا أيضًا باء البدل في نحو: هذا بذاك، وفسراه بأنه: عوضٌ وبدلٌ منه. [السابق].

وذكر المالقي و المرادي والإربلي وغيرهم باء العوض. [الرصف/ ١٤٦،الجنى الداني / ٤١] وفرقوا بين باء المقابلة أو العوض وبين باء السببية؛ قال السيوطي: باء السببية وهي التي تدخل على سبب الفعل؛ نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ [العنكبوت:٤٠]... الحادي عشر: باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض؛ نحو: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢] وإنما لم نقدرها بالسببية كما قالت المعتزلة؛ لأن المعطي قد يعطي مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب» [المعترك ٢/ ٩١، ٩٢، الإتقان ١/ ١٥٩، ١٦٠ بتصرف].

وذكر الإربلي أنها تأتي للمقابلة بدلا من العوض. [جواهر الأدب/ ١٩].

﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل:١٠٠] أي: من أجل إبليس [1] مشركون.

[١٨] وأما باء الإِغْرَاءِ [2]: فكقولك: دونكَ بزيدٍ، وعليك بزيدٍ، ولا يُقَالُ مع غيرِهما.

[١٩] وأما باء الإِجْرَاءِ [3]: فكقوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤]

---

(١) وقول المصنف: «أي: من أجل إبليس»: يؤكد اقتراب هذه الباء من باء السبب أكثر، و قد ذهب كثير من المفسرين إلى أن الباء هنا للسببية، و قدر بعضهم: هم بسبب إبليس مشركون، كما قدروا: هم بالله مشركون بسبب إبليس [البحر المحيط ٥/ ٥٣٥] ولكن ما الفرق بين هذه الباء والباء التي بمعنى من أجل، وقد تقدمت عند المصنف؟! ويبدو أن التي بمعنى من أجل فيها تعليل للغاية التي من أجلها يفعل الفعل، وهو من فعل فاعل الفعل المعلل؛ فكأنها مفعول له. أما التي هي عوض من الاسم والتي أطلق عليها ابن فارس والثعالبي باء السبب؛ فهي أيضًا تعليلٌ ولكن ليس فيه معنى الغاية المقصودة من الفعل وليست من فعل الفاعل. على أنني لا أجد علاقة بين هذه الباء وبين العوض من الاسم.

(٢) [١٨- باء الإغراء]:

تقدم في الألفات ألف الإغراء، وهناك تقدم بيان مقصد المصنف بالإغراء، وهو أمر المخاطب و حثه بلزوم ما يحمد به [ابن عقيل ٣/ ٣٠١، شرح الحدود النحوية للفاكهي / ١٥٤] وأنه جمع بين الإغراء والتحذير تحت مصطلح الإغراء، أما ألف الإغراء فقد مثل لها بصيغة فعالِ، وهنا في الباء الداخلة على اسم الفعل بمعنى الأمر من المصدر ومن الجار والمجرور، ودلَّلت هناك على أن كثيرًا من النحاة يطلقون الإغراء على هذا الباب، وهو اسم فعل الأمر قياسيًّا أو سماعيًّا، أما الباء هذه فيقصد بها المصنف الباء الداخلة على (دونك) و(عليك) وهو معنى قوله: «ولا يقال مع غيرهما» وإلا فالأمر يكون بغير هاتين الصيغتين وإنما المقصور دخول الباء معهما. [راجع معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٢، ٣٢٣، شرح عيون الإعراب/ ٢٧٢، ٢٧٣، الجمل للزجاجي/ ١٥٦، الأصول لابن السراج ١/ ٣٢٩، المقتضب ٤/ ٢٥٨، شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠١، الموفقي/ ١٢١، وجوه النصب/ ٢٦].

وأما التسمية فبيِّنٌ أنها من إضفاء معنى السياق والأسلوب على الحرف كالمعتاد. وعليك زيدًا بمعنى: خذ زيدًا، ودونك زيدًا كذلك، قال المجاشعي: «تجعل الظروف بدلا من الأفعال...» [شرح عيون الإعراب/ ٢٧٢].

ويرى ابن هشام أن الباء في نحو: عليك به زائدة، كذا نقله ولم ينسبه [شرح الشذور/ ٣٧٥].

(٣) [١٩ - باء الإجراء]:

الإجراء: مصطلح كوفي يقابله الصرف والتنوين عند البصريين؛ قال السيوطي: «... المنصرف وغير المنصرف، واصطلاح الكوفيين: المجرى وغير المجرى...» [الأشباه والنظائر ٢/ ٣٧]. =

و{سحرُ} لا ينصرف؛ لأنه[1] بِنِيَّةِ المَعْهُودِ[2]، والعرب تقول: فعلت هذا سحرَ،

= والحق أن الفراء قد استخدم المصطلحين لكن الإجراء كان أكثر، ومن المواضع التي ذكر فيها الإجراء ما يأتي: عند قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة:١٠١].

قال: «(أشياء) في موضع خفض لا تجرى... كما كثرت التسمية بـ(يزيد) فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء» [المعاني للفراء ١/ ٣٢١]. وقال: «يقال: هذا ذكرى قد جاء فيجرى...» [المعاني للفراء ١/ ٢٠٨].

وقال: «مواطن... لا يجرى، وإنما منعهم من إجرائه...» [المعاني للفراء ١/ ٤٢٨] «وجرى حنين...» [المعاني ١/ ٤٢٩، وراجع أيضًا ٢/ ٣٥٨، ٣/ ٢٣٢/ ٢٣٣].

ومما جمع فيه بين الاصطلاحين عند قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه:١٢] قال: «وقوله {طوى}: قد تكسر طاؤه فيجرى، ووجه الكلام الإجراء إذا كسرت الطاء، وإن جعلته اسمًا لما حول الوادي جاز ألا يصرف كما قيل: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة:٢٥] فأجروا حنينا لأنه اسمٌ للوادي، وقال الشاعر في ترك إجرائه... نوى أن يجعل (حنين) اسمًا للبلدة فلم يجره... وأما من ضمَّ ﴿طُوًى﴾ فالغالب عليه الانصراف؛ وقد يجوز ألا يجرى؛ يجعل على جهة (فُعَل)... قال الفراء: يقرأ (طوى) مجراةً» [المعاني للفراء ٢/ ١٧٥، ١٧٦].

وسيأتي جمعه بينهما في[المعاني ٣/ ١٠٩] بعد قليل، ولكن - كما ذكرت - يندر استخدام المنصرف وغير المنصرف عند الفراء، وقد علل الدكتور الأنصاري ذلك بقوله: «ولعلَّ الذي حدا بالفراء أن يعدل عن مصطلح الصرف إلى غيره أنه وضع كلمة الصرف لاصطلاح آخر فخشي اللبس» [الفراء ومنهجه/ ٤٥٣].

وتعقبته باحثة معاصرة أيضًا بأن الفراء لم يخش اللبس عندما استخدم مصطلح صفة؛ أي: نعت، وصفة؛ أي: حرف جر. [أبو زكريا الفراء/ ٤٥٣، والموفي/ ١٣، ونحو القراء الكوفيين/ ٣٤٦].

والحق مع الباحثة فيما ذهبت إليه؛ فالذي يبدو أن إيثار الفراء للإجراء تصريح منه بدقة المصطلح في دلالته على مدلوله وليس خوف اللبس. [راجع حروف الجر بين المصطلح والوظيفة للدكتورة نور الهدى لوشن/ ٤٦].

والذي أميل إليه أن المصنف يعني بالإجراء الصرف (التنوين) إضافة إلى تغيير آخر الكلمة إلى الخفض لفظًا بكسرة ظاهرة، يؤيدني في ذلك أنه استخدم مصطلح (تجرى بالإعراب) في مواضع أخرى للإشارة إلى تغيير آخر الكلمة أو تغيير شكل الحرف تبعًا لموقع الكلمة الواقع فيها إعرابيًّا؛ كما في أول التاءات، وكما في لام التعجب.

(١) في ت: لا، وهو خطأ.

(٢) قوله: «سحر... بنية المعهود»: قال ابن عقيل: ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية. [ابن عقيل ٣/ ٣٣٥] واشترط أن يكون من يوم معين، ويرى آخرون أن علة المنع التعريف والعدل؛ ومن هؤلاء المجاشعي؛ قال: «وذلك أنه كان حقُّه أن يستعمل بالألف واللام: فعُدِل عن ذلك؛ كما=

فإذا أَدْخَلْتَ [1] الباءَ قُلتَ: بِسَحَرٍ؛ فَنَّونتَ وأجريتَ.

= عُدِل عمر عن عامر... فامتنع من الصرف لهذا وللتعريف، فإذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف فإنه يجرى بوجوه الإعراب المختلفة، أما إذا كان نكرة فإنه يصرف» [شرح عيون الإعراب/ ١٣٧، ١٣٨ بتصرف].

ويبدو من تعليل المصنف أنه يمنع الصرف عنده للتعريف والعدل و هو مفهوم ضمنا. ويرى بعض النحاة أن كلمة (سحر) مبنيَّةٌ على الفتح؛ كذا نقله ابن عقيل عن صدر الأفاضل الذي علّله بأنه تضمَّن معنى حرف التعريف؛ قال: كما بني أمس لذلك» [المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٩١، ٣/ ١٨].

ومتابعة المصنف للفراء غنية عن البيان تتضح من كلام الفراء؛ قال: «(سحر): هاهنا يجرى؛ لأنه نكرة؛ كقولك: نجيناهم بليلٍ؛ فإذا ألقت منه العرب الباء لم يجروه؛ فقالوا: فعلت هذا سَحَرَ يا هذا؛ وكأنهم في تركهم إجراءه أنَّ كلامهم كان فيه بالألف واللام؛ فجرى على ذلك؛ فلما حذفت الألف واللام وفيه نيتهما لم يصرف؛ كلام العرب أن يقولوا: ما زال عندنا مذ السحر، لا يكادون يقولون غيره» [المعاني للفراء٣/ ١٠٩].

والذي أخلص إليه من كلام الفراء إضافة إلى كلام المصنف اتفاقهما في علة الصرف ومنعه، كما أن الفراء جمع بين المصطلحين، وأن الباء سبب الصرف؛ على أن هذا الصرف إنما هو تنوين التنكير وليس التمكين، ولعل هذا النص يوضح سبب إطلاق المصنف باء الإجراء هنا، وهي أن دخولها هو سبب إجراء الكلمة؛ لأنها صارت بالباء نكرة لا معرفة.

(١) في ت: دخلت. و نرى أن المصنف أشدُّ وضوحًا في إطلاقه هنا لوظيفة هذه الباء وأثرها في اللفظ، وتبين اتفاقه مع الفراء في ذلك، وأكد الطبري هذا المعنى بقوله: «وأجري (بسحر) لأنه نكرة، وإذا قالوا: فعلت هذا سحر، بغير باء لم يجروه» [تفسير ابن جرير ٢٧/ ٦٢-ط بولاق] وعبارته صريحة في ذكر علة تسمية الباء باء الإجراء. [وينظر تفسير القرطبي ١٧/ ١٤٣، ١٤٤ - ط وزارة الثقافة المصرية ١٣٢٩هـ].

ويبدو لي من نقل النحاة أن البصريين لا يرون للباء أثرًا في صرف سحر، وإنما العلة عندهم في صرفه التنكير؛ فعند هذه الآية قال أبو جعفر النحاس: «وقول البصريين أن (سحر) إذا كان نكرة انصرف وإذا كان معرفة لم ينصرف، ودخول الباء وخروجها واحد، والعلة فيه عند سيبويه أنه معدولٌ عن الألف واللام» [إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٩٤].

تنبيه: تقدم في الباء التي بمعنى (في) أن المصنف مثل لها بدخولها على المعرفة، وأن بعضهم لا يجيز دخولها في النكرة، وعليه فإنني أرى أن سبب إفراد المصنف لهذه الباء أنه بدخول تنوين التنكير على (سحر) صارت نكرة، وظاهر صنيعه أنه لا يجيز كون الباء بمعنى في إلا مع المعرفة.

تنبيه آخر: قول المصنف «فلما أدخلت الباء...». قلت: وهو تصريح من المصنف بأن لدخول بعض الحروف فوائد لفظية إضافة إلى الفائدة المعنوية؛ من ذلك ما نص عليه هنا من أثر الباء في الإجراء والتنوين، ومنه ما يذكره من الرفع والخفض نحو (بعت الجملان جمل بدرهمٍ، و(جملا) ومنه=

= اختيارهم الهاء في الاستراحة والوقف...إلخ.

وقد نص الزركشي على هذا المذهب ونقله عن الصفار، وأورد ردَّ ابن جني عليه وإبطاله بالسماع وقد ذكرت ذلك فيما تقدم.

ويبدو لي أن دخول التنوين سلب السحر المعهود علميته وتضمنه معنى (في) على مذهب هؤلاء ولذلك ساغ إجراؤه إشارة إلى تنكيره لا سيما بعد دخول الباء؛ ومن هنا سميت الباء عند المصنف والفراء خلافًا للبصريين - كما تقدم عندهم - باء الإجراء.

وقد جعل بعضهم الباء في الآية باء الظرفية؛ كما عند ابن هشام والسيوطي ونقله الزركشي عن بعضهم وقد أيد ابن جني هذا المذهب. [المغني ١/ ٩٧، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩١، البرهان ٤/ ٢٥٦، ٢٥٧] ونقل الشوكاني عن الأخفش والزجاج أن (سحر) صرف لأنه نكرة لم يقصد به معين. [فتح القدير ٥/ ١٢٧].

والحق أن المصنف قد نسب أثر الباء إلى معناها وأطلقه عليه، ومن هنا رأينا تفريعات المصنف كثيرة لأدنى مناسبة من خلال البنية أو التركيب أو السياق؛ مما دفع باحثة معاصرة إلى أن تستنكر هذا على المصنف؛ فبعد أن عدَّت للباء تسعة معاني أخذت تذكر إضافات المزني (وتقدم في باء الانضمار الجواب عن ذلك) ثم قالت: «وأضاف المزني لهذه المعاني: باء الجزاء وباء الإغراء. وباء التعجب وباء الإجراء؛ فهي تفيد الظرفية؛ إن أغلب المعاني التي أضافها المزني لا تنتسب إلى معنى الباء، ومن خلال السياق يمكن أن نستشف معاني الباء، والمتكلم أو الكاتب ينتقي من المعاني للحرف الذي يستخدمه ما يتفق مع استعماله في التركيب» [حروف الجر في العربية/ ٤٨، ٤٩].

والإنصاف يقتضي القول بأن في هذا الكلام إجحافًا وهضمًا للإمام المزني؛ وذلك للأسباب التالية:

أولا: أن الباحثة ناقضت نفسها فيما قررته هي بقولها: «وللباء عند النحاة معانٍ عدة تتداخل أحيانًا ولا تستقر تبعًا للفهم والتأويل».فلم تحجر على المصنف أن يكون له فهمه الخاص والذي غالبًا يكون له وجه صحيح قوي.

ثانيًا: قالت:" وقد جردت هذه المعاني وأوردت مظاهر الاختلاف بين النحاة فيها وتضمنت عندهم المعاني الآتية " ثم ذكرت تسعة معاني، وهنا سؤال: علام اعتمدت الباحثة في اقتصارها على هذه المعاني؟!! و الحق أنها لم تخبرنا عن مقياس ما اعتمدت عليه فيما ذكرته من معاني! ! !

ثالثًا: اعتمدت الباحثة على أدلة واهية في ردِّ معاني المصنف التي ادَّعت أنه أضافها؛ كأن تردَّ باء الإضمار لا لسبب موضوعي، ولكن فقط لأن الدكتور (المخزومي) لم يجد لها مسوِّغًا ولا تأويلا، وتقدم بيانه.

رابعًا: التناقض الواضح بين ما ذكرته في الباء التاسعة عندها -وهي باء التجريد- من أنها تأتي للتعظيم والمدح والذم والسببية... إلخ. وبين أن تنكر على المصنف أن يعد باء مستقلة لكل نوعٍ مما سبق مع ما قررته من الاختلاف في الفهم والتأويل في ضوء السياق والمعنى.ثم كيف تبيح الانتقاء والاختلاف في الفهم لعقل كل كاتب و شاعر؛ بل لنا جميعًا كما قالت وتحرِّم على المصنف أن يكون له فهمه الخاص؟!! =

[٢٠] وأما باء الصِّفَةِ[(١)]: فنحو: مررت بزيدٍ، وما أشبهه من الكلام.

= خامسًا: أجحفت وبشدة عندما قررت وبحسم أن هذه المعاني لا تنتسب إلى معنى الباء، ولو قالت: إن فيها بعدًا أو غموضًا. - لو سلمناه - لبدا قولها محتملا أو مقبولا، لكننا لا نسلم لها ذلك في جميع ما أضاف المصنف وذلك من وجوه:

أولها: أن كثيرًا من هذه المعاني ليس المزني بدعًا فيها؛ بل لبعضه جذور عند غيره ممن سبقوه، كما تقدم في باء الإغراء وباء التعجب وباء الإجراء و باء المدح وغيرها عن الفراء وغيره.

ثانيها: إذا كان الكوفيون قد دأبوا مثلا على إطلاق الخبر على العائد من الخبر الواقع جملة على المبتدأ؛ في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[الأنعام:١٢٥] قال الفراء: «(مَنْ) و(مَنْ) في موضع رفع بالهاء التي عادت عليهما من ذكرهما» [المعاني ١/ ٣٥٣] و تقدم مثله عن الفراء أيضا في قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧، وراجع المعاني للفراء ١/ ٤٦١] يعني الفراء أن المبتدأ في - الموضع الأول -مرفوع بالخبر وهو هنا جملة فعلية؛ فعبر عنه بالعائد من الجملة، وفي الموضع الثاني قال: وإن شئت رفعت الجزاء بالباء... إلخ. فهل يبعد التعبير عن معنى السياق أو الصيغة ونسبته إلى الحرف الذي يلعب دورًا في أداء المعنى ولولاه لما كان؟! إذا ثبت هذا فإن معظم المعاني التي أضافها المصنف مأخوذة من السياق، وقد قررته الباحثة نفسها و أجازته لغيره، وذلك نحو الباءات التي أنكرتها فما هي إلا نتاج السياق.

ثالثها: لم تبين الباحثة وجه عدم انتساب هذه المعاني إلى الباء وعلام استندت في دعواها غير الصحيحة تلك، فدعواها بلا دليل.

سادسًا: تركت الباحثة عددًا وافرًا من باءات المصنف والتي انفرد بها فعلا - فيما أعلم - كباء الإضمار وباء العوض من الاسم... بدون تعليق.

سابعًا: أن الباحثة قد درجت على مهاجمة المصنف بغير حق؛ كما فعلت في باء الإلصاق في نحو: (كتبت بالقلم)؛ فقد نسبته للمزني ولم تذكر - ولعلها لا تعلم - أنه رأي سيبويه في الأصل، ولا أعني أن سيبويه معصومٌ ومنزهٌ عن النقد، ولكن أعني أنه أحق بالنقد من المصنف إذ هو مورد الرأي!! وبنحوه في باء الانضمار؛ لِمَ لَمْ تنقد الفراء، والمصنف متأثر به في القول بهذه الباء..إلخ. [راجع حروف الجر في العربية/ ٤٥، ٤٨].

(١) [٢٠- باء الصفة]:

قبل بيان الخلاف في التسمية ينبغي بيان مصطلح الصفة، وعلاقته بالجر والإضافة وذلك فيما يأتي: ذكر سيبويه أن بعض الحروف؛ نحو (على) و(من) أصلها في الاستعمال حروف إضافة؛ قال: «فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال بحروف الإضافة» [الكتاب ١/ ١٧ - ط بولاق]. وقال عن (عدا) و(خلا): «... وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم...» [الكتاب ١/ ٣٥٩]. وعقد بابا سماه: «حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها» [الكتاب ٢/ ١٤٣]... وورد عن سيبويه مصطلح «حروف الجر» قال: «وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو=

= ثم الباء...» [الكتاب ٢/ ١٤٣].

والملاحظ أن المصنف قد وافق سيبويه في استخدامه مصطلح الإضافة؛ كما في لام الإضافة، و ستأتي أول اللامات، كما أنه اتفق معه في مفهوم الإضافة على وجه العموم حيث إنها تفضي بمعنى ما قبلها إلى ما بعدها؛ يؤكده أنه ساوى بين لام الإضافة ولام الصفة مع إفراده لبعض اللامات الأخرى لامات مستقلة وهي عاملة الجر. وهذا التعليل ذكره كثير من النحاة، من ذلك ما نقله سيبويه عن الخليل؛ قال: «وقال الخليل: إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به؛ كما تضيف مررت به بالباء...». وكذا أطلق المبرد حروف الإضافة، ورأى أنها تضيف الأسماء والأفعال إلى ما بعدها [المقتضب ٤/ ١٣٦].

وسمّاها الزمخشري حروف الإضافة أيضًا، ورأى أنها تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، قال: «وهي فوضى في ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء» وعلل ابن يعيش سبب تسميتها حروف الإضافة بأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وذكر أنها تسمى حروف الجر وعلله بأنها تجرُّ ما بعدها من الأسماء وجعلها بمعنى خفضها، وذكر أن الكوفيين يسمونها حروف الصفات وعلله بوقوعها صفات لما قبلها من النكرات، وأكد أنها جميعا متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وكذا في عمل الخفض وإن اختلفت معانيها.[شرح المفصل ٨/ ٧، و التخمير ٤/ ٩].

وسماها الآمدي حروف الإضافة وعلله بأنها تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء [الإحكام في أصول الأحكام/ ٨٥].

والملاحظ على كل هذه الآراء أنها تجمع بين حروف الإضافة وحروف الجر وكأنهما وجهان لعملة واحدة، كما أن بعضهم استخدم حروف الخفض، ونسب إلى الخليل؛ بل إن الدكتور المخزومي يرجح أن الكوفيين وسيبويه قد اقتبسوا مصطلح الخفض عن الخليل إن لم يكن أحدٌ سبقه إليه وكذا الإضافة. [مدرسة الكوفة/ ٣١١] يؤكده أن بعض البصريين ورد عنده مصطلح الخفض؛ كالمبرد وغيره [المقتضب ٤/ ١٣٦]. وسمّاها الزجاجي خوافض، وقال: إنها صلات لأفعال تتقدمها وتتأخر عنها [اللامات للزجاجي / ٥١] وفي إيضاحه بسط المسألة بكلام جيد، وذكر أن معنى الجر عند البصريين الإضافة، وأن الحروف الجارة تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، ونقل عن الكوفيين تسميتها حروف خفض، وعلله بانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين ونسب هذا التعليل لبعض الكوفيين. [الإيضاح في علل النحو/ ٩٣] و هذا الذي ذكره الزجاجي صححه العكبري واختاره.[اللباب في علل البناء و الإعراب ٢/ ٢٨٥ وما بعدها نقلا عن الحروف العاملة في القرآن/ ٣٦٣]

وأكد بعض المعاصرين أن الخفض قال به البصريون وأخذه عنهم الكوفيون، إلا أن الكوفيين ومن تابعهم كابن عصفور والجاربردي ظلوا يسمون هذه الحروف حروف خفض، خلافًا للكسائي من الكوفيين فقد سماها حروف صفات. [الحروف العاملة في القرآن/ ٣٦٣، المقرب ١/ ١٩٣، مدرسة الكوفة/ ٣١١].

وكما سبق فإن المشهور عن الفراء أنه سمّاها خوافض، وهو في معانيه ظاهرٌ بين؛ من ذلك قوله:=

= «...(أنْ) تضمر الخوافض معها كثيرًا» [المعاني للفراء٢/ ٢٢٢] وعند قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة:٢٢] قال: «خفض بعض القراء ورفع بعضهم الحور العين» [المعاني ٣/ ١٤].

والخفض: ما وقع في أعجاز الكلام منونا؛ نحو: زيد، كذا عرفه الخوارزمي؛ وذكر أنه بمعنى الجر، وكلاهما من وضع الخليل؛ قال: توسع فيه الكوفيون فجعلوه للمنون ولغير المنون» [مفاتيح العلوم للخوارزمي / ٣٠].

وتقدم مثاله للمنون عند الفراء، ومن غير المنون ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل:٣] قال: «... فمن جعل (ما خلق) للذكر والأنثى جاز أن يخفض ﴿ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ ... والخفض فيه - على قراءة عبد الله - حسنٌ...» [المعاني للفراء ١/ ١٠٢] وقال: «فلو خفض خافض في قراءتنا... [المعاني للفراء ٣/ ٢٧٠، وينظر المعاني ١/ ١٩٥، ١٩٦].

وقد ورد مصطلح الصفة عند الفراء، فأحيانا يطلقه على الظرف؛ كما فعل عند قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام : ٩٤] قال: «قرآها - يعني حمزة ومجاهد - {بينُكم} بالرفع، وهو في موضع رفع لأنه صفة» [المعاني للفراء ١/ ٣٤٥]. ومن ذلك قوله: «... لأن (الطريق) صفة - يعني الظرفية - في المعنى فاحتمل ما يحتمل اليوم والليلة والعام إذا قيل: آتيك غدا أو آتيك في غد...» [المعاني للفراء١/ ٣٧٥] وأحيانًا يطلقه على حرف الجر فقط، ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ [البقرة:٢٣٠] قال: «في (أن يتراجعا): (أن) في موضع نصب إذا نزعت الصفة...» [المعاني للفراء١/ ١٤٨، وراجع [١/ ١٩٧، ٢/ ١٠٤] وعند قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف:١٦] قال: «... وإلقاء الصفة من هذا جائز» فالمفهوم هنا أنه يعني حذف (على) وهي حرف الجر [المعاني للفراء ١/ ٣٧٥]. وأحيانًا يطلقه على الجار والمجرور معًا؛ من ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ﴾ [طه:١١٨] قال: «(أنْ) فيها في موضع نصب لأن (إن) و(ليت) و(لعل) إذا ولين صفة نصبت ما بعدها...» [المعاني للفراء ٢/ ١٩٤] ومنه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت:٢٥] ذكر خلافا طويلا في قراءاتها، وقال: «وفي قراءة أبي: « أوثانًا مودةُ بينكم في الحياة الدنيا» [العنكبوت:٢٥] وفي قراءة عبد الله: «أوثانًا مودةُ بينكم» وهما شاهدان لمن رفع؛ فمن رفع فإنما يرفع بالصفة بقوله: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ يعني أن الجار و المجرور خبر للمبتدأ (مودة) [المعاني للفراء ٢/ ٣١٥، ٣١٦].

والذي يبدو لي أن الفراء يطلق الصفة عليها جميعًا، أفهم ذلك من النص التالي: عند قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥] قال: «... والعرب تأمر من الصفات بـ (عليك وعندك ودونك وإليك... وزعم الكسائي أنه سمع: بينكما البعير فخذاه؛ فأجاز ذلك في كل الصفات التي قد تفرد...» [المعاني للفراء ١/ ٣٢٢، ٣٢٣، وراجع نحو القراء الكوفيين/ ٣٤٧، مدرسة الكوفة/ ٣١٢].

ونسب الزجاجي إلى الكسائي تسميتها حروف صفات [اللامات للزجاجي/ ٥٢] ونسبه ابن يعيش إلى=

= الكوفيين عامة، وتقدم نص كلامه منذ قليل [شرح المفصل٤/ ٧٤، ٨ / ٧] وبنحوه قال السيوطي [الهمع ٤/ ١٥٣ - ط الكويت] وكذا ذكره أبو الطيب [مراتب النحويين/ ١٦١].
واستخدم الجواليقي مصطلح الصفات مرارًا [شرح أدب الكاتب/ ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٧٨ وغيرها].
واستخدم ابن خالويه مصطلح الصفة بنحو استعمال الفراء له. [إعراب ثلاثين سورة/ ١٠٩، ١٣٩].
وسمّاها ابن القيم "الوصلات" وهي عنده التي يتوصل بها إلى غيرها، وجعلها خمسة أقسام، أحدها حروف الجر التي وضعوها في كلامهم ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها، قال: ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها» [بدائع الفوائد ١/ ١٢٨].
أما إطلاقهم حروف الجر فتقدم شيءٌ منه، وبيانه فيما يأتي:
حيث سماها عدد من النحاة: حروف الجر وقد حدَّ الفاكهي الجرَّ بأنه الكسرة التي يحدثها العامل بدخوله في آخر الاسم المعرب سواءٌ كان ذلك العامل المحدث لها حرفا... أو كان اسمًا مضافًا لما عمل فيه، وأكد أن الكوفيين يعبرون عنه بالخفض. [شرح الحدود النحوية/ ١٦٩].
وممن سماها كذلك ابن مالك وعددٌ من شراح الألفية، وعلل ابن الحاجب تسميتها حروف الجر بأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم، وخالفه الرضي حيث رأى أنها تعمل الجر إعرابًا كما تعمل حروف النصب وحروف الجزم، أي لا صلة لذلك بالمعنى، كما نسب الرضي إلى الكوفيين تسميتها حروف الإضافة بمعنى أنها تضيف الفعل إلى الاسم؛ أي: توصله إليه وتربطه به، كما نقل عنهم تسميتها حروف الصفات، قال: «لأنها تحدث صفة في الاسم» [شرح الكافية ٢/ ٣١٩] وعندما ذكر الزجاجي أن الجر معناه عند البصريين الإضافة علله بأن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها وهو ما تقدم عن كثير منهم، وزاده ابن السراج إيضاحًا عندما بيَّن أنها تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم، كما أكَّد أنها لا تدخل إلا على الأسماء. [الإيضاح/ ٩٣، الأصول ١/ ٤٩٧، ٤٩٨].
وعلل ابن يعيش عمل هذه الحروف بقوله: «من قِبَلِ أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين؛ وإذ لم يجئ فعلٌ فجعلُه متعلقًا بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير...» [شرح المفصل ٨/ ٧].
وعلل الحيدرة الجر من وجهين: الأول- أن عامل الجر يجر الأسماء بمعنى يخفضها. والثاني- أن عامل الجر يجر معاني الأفعال إلى الأسماء فسمِّي جرا باسم فعل العامل لأن العرب تسمي الشيء باسم الفعل والصفة استحقاقا. [كشف المشكل في النحو/ ٢٢٥]. ولشدة التداخل بين الجر والإضافة أكد الرماني أن حرف الجر الذي يعمل الجر لابد أن يكون فيه معنى الإضافة، ولابد أن يعمل في موضعه الفعل. [الرماني النحوي/ ٢٨٨]... وبعد كل هذه الآراء يمكن أن نتوصل إلى بعض الحقائق كما يأتي: ١- الخفض: هو أثرٌ ناتجٌ عن الحرف أو الظرف أو الإضافة، ويقابله عند بعضهم الجر، وأصل هذا المصطلح من وضع الخليل، وتابعه فيه سيبويه والكوفيون، واختاره العكبري، وعلله بأن الانخفاض الانهباط والتسفل. [اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٨٦] وراجع نص الخوارزمي في [مفتاح العلوم/ ٣٠]. =

= وتمسك به الكوفيون وعمموه في المنون وغير المنون كما تقدم عن الفراء.
٢- الصفة: أطلقها الفراء على كل من: الحرف والظرف والجار والمجرور معًا. واستخدمه الكسائي للحروف فقط، ونقله كثيرون عن عامة الكوفيين كما تقدم.
٣- الإضافة: هو المعنى الشامل لما يقدمه الحرف من دور في نقل معنى ما قبله إلى ما بعده، سواءٌ كان ما قبله فعلا أو اسمًا، فمن أطلق حروف الإضافة راعى إضافة المعنى والإفضاء به مما قبل الحرف لما بعده.
٤- الجر والإضافة مدلولهما واحد، فالمقصود أنها - الحروف - تجر أو تضيف من الأول إلى الثاني؛ ويدل عليه قول سيبويه: «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه» [الكتاب ١/ ٢٤٣] وقول المبرد: «فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر» [المقتضب ٤/ ١٣٦]. وقال السيوطي: «الجر إما بحرف أو إضافة» [الهمع ٤/ ١٥٣ - ط الكويت]. ويؤكده ما تقدم عن الرماني من اشتراط تضمن الحرف العامل للجر معنى الإضافة.
٥- الوصلات: من أطلقها راعي الفائدة اللفظية الحاصلة من دخول الحروف من التوصل للنطق بما بعدها وهو قريبٌ جدًّا من تفسير الزمخشري وابن يعيش أما الإطلاق فهو لابن القيم. [البدائع ١/ ١٢٨، شرح ابن يعيش ٤/ ٧٤، ٨/ ٧].
٦- خطأ ما شاع من نسبة الخفض إلى الكوفيين والجر إلى البصريين، ويمكن أن نقول: إن جمهور الكوفيين ظلوا متابعين للخليل في ذلك على حين آثر البصريون مصطلح الجر.
٧- الجر والكسر: من استعمال البصريين بعد الخليل، وعند الخليل أن الجر والكسر والخفض كلها تقع في أعجاز الكلم، إلا أن الخفض عنده ما وقع منونا والكسر غير منون، والجر ما وقع في الفعل المضارع الذي يكسر لالتقاء الساكنين. [مدرسة الكوفة/ ٣٠٤]... أما باء الصفة التي ذكرها المصنف فبين من تمثيله لها أنه يعني الباء التي تجر معنى الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها بمعنى إضافته إليه على التفصيل المتقدم، وقد أطلق بعضهم على هذه الباء باء الإلصاق؛ نقله ابن فارس ولم ينسبه [الصاحبي/ ١٠٨]. وكذا سماها المبرد والمالقي وابن هشام والسيوطي والإربلي، ورجحه المرادي وابن يعيش والزركشي [المقتضب ٤/ ١٤٢، الرصف/ ١٤٣، الجنى الداني/ ٣٦، ٤٦، المغني ١/ ٩٥، الإتقان ١/ ١٥٩، المعترك ٢/ ٩١، جواهر الأدب/ ١٥، شرح المفصل ٨/ ٧، البرهان ٤/ ٢٥٢].

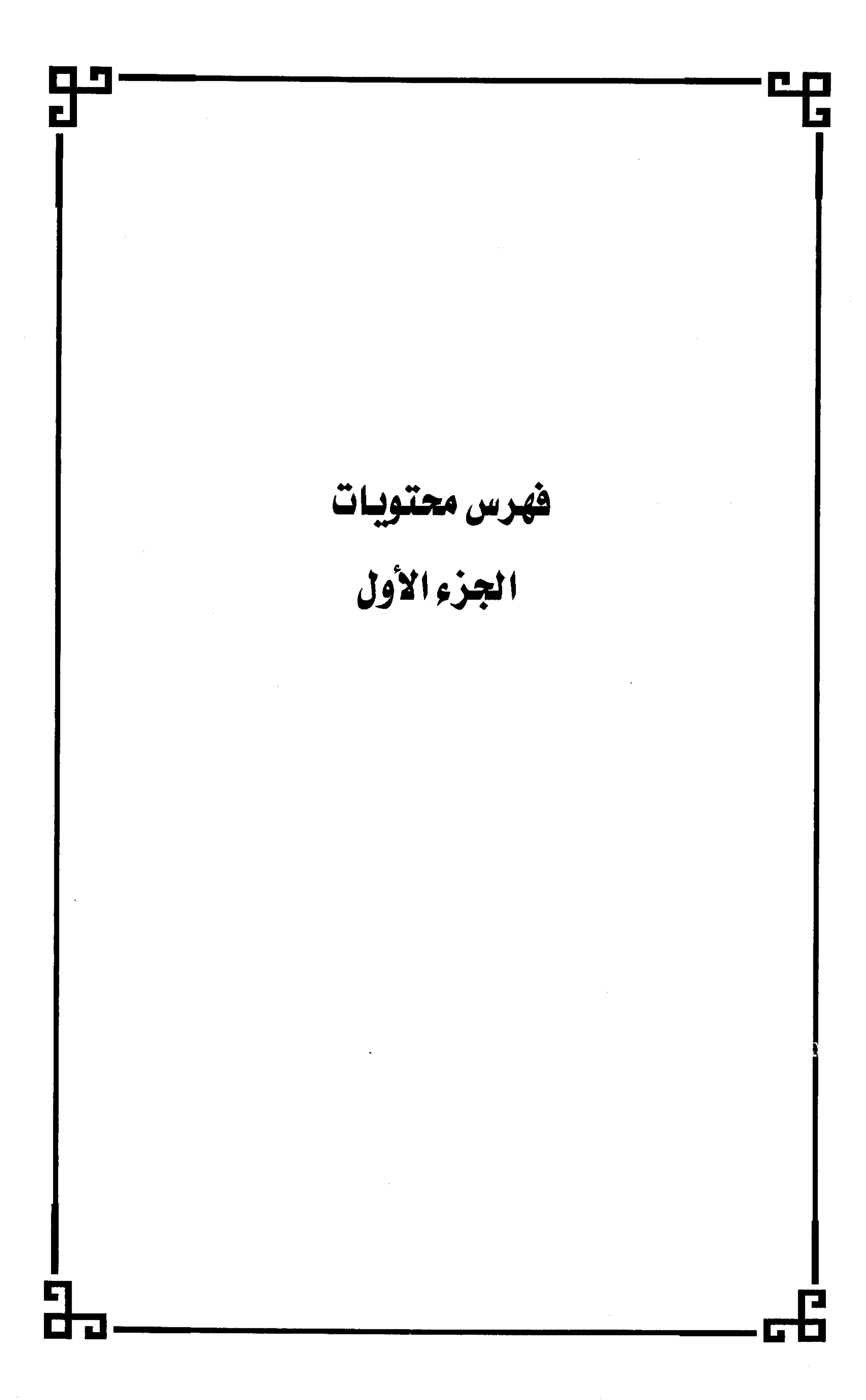
وبعضهم يرى أن الإلصاق معنى لا يفارق الباء وهي باء الإضافة عند آخرين كالرماني والمجاشعي، ونقله المرادي [معاني الحروف/ ٣٦ شرح عيون الإعراب/ ١٨٢، الجنى الداني/ ٤٦]. وسماها بعضهم باء الاستعانة؛ كذا ذكر ابن جني كل ما سبق ثم قال: «وكل هذا صحيح» [سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨].

وسماها النضر بن شميل هذه الباء باء الوصل، ولعله يعني ما عناه ابن القيم من حيث التوصل بها إلى ما بعدها في اللفظ أو إيصال معنى ما قبلها إلى ما بعدها [البلغة في شذور اللغة/ ١٦١].

ونقل المرادي عن ابن مالك أنه جعلها في هذا الموضع بمعنى (على) و حكاه عن الأخفش، وسمّاها=

= السيوطي - أيضًا - باء الجر، وعدَّ كثيرًا من معانيها، وأرجع عددًا منها إلى الإلصاق، كما فصَّل القول في سبب تسميتها حرف جر. [الجنى الداني / ٣٧، الهمع ٤/ ١٥٣ وما بعدها ط الكويت].

ولتمثيل المصنف هذا وتسميته رأيت أنه يعني بهذه الباء حرف الجر الذي يجر أو يضيف معنى الفعل إلى الاسم ويكون عمله الخفض، وسيأتي مزيد بيان لمصطلح الخفض والجر والصفة مع قضايا أخرى تتصل بهذه الحروف في لام الخُلْفِ عن حروف الصفات وكذا في لام الإضافة في باب اللامات.



فهرس محتويات

الجزء الأول

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

* * *